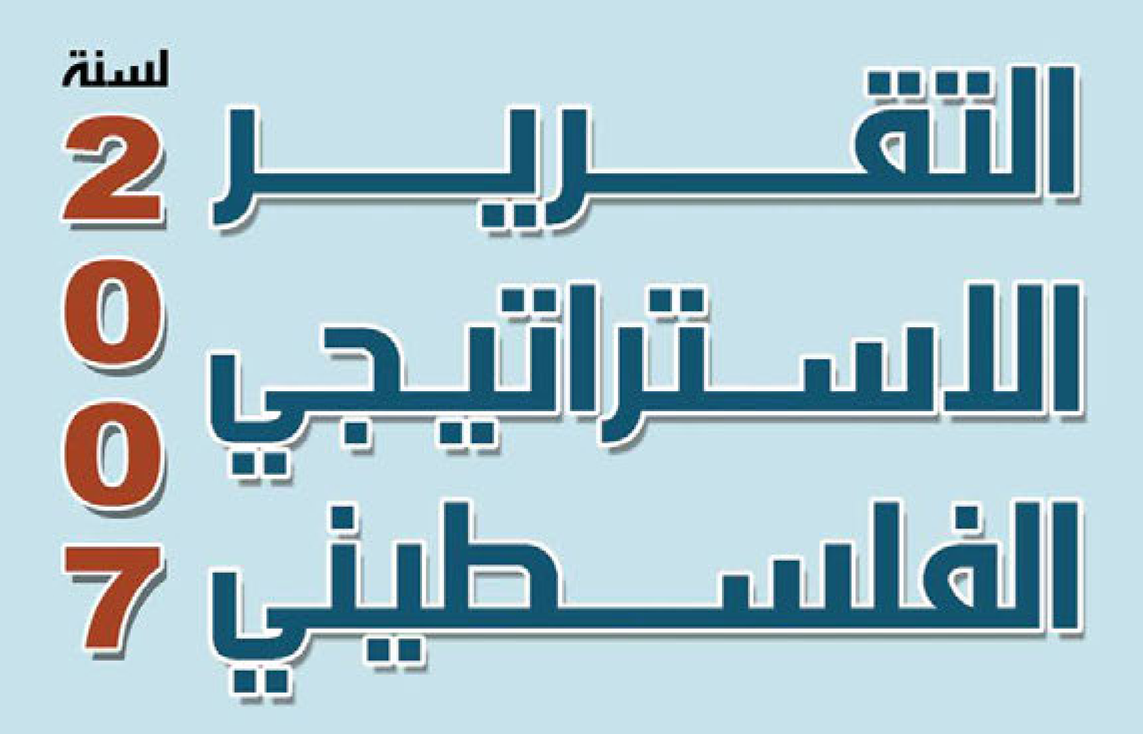
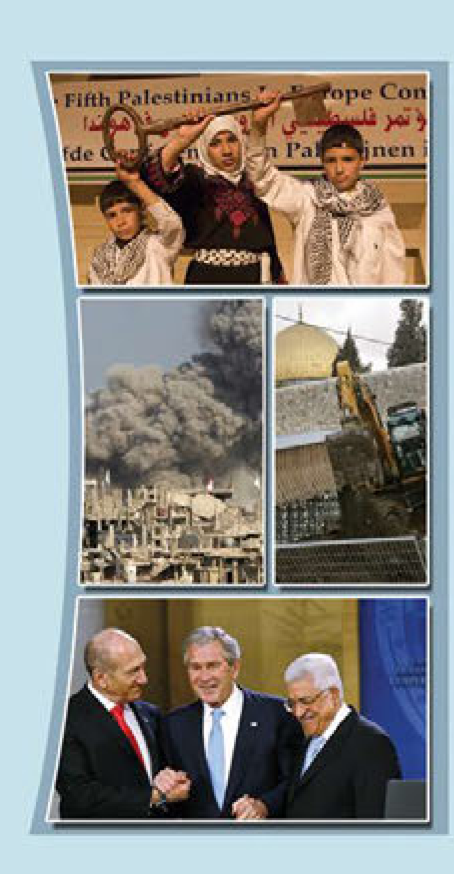








تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة 2007



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

The Palestinian Strategic Report 2007

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

الطبعة الأولى
2008م – 1429هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-24-9 (النسخة الورقية)
ISBN 978-9953-500-25-6 (النسخة المجلدة)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

تصميم الغلاف
الحارث عدلوني

تصميم وإخراج
CA s.a.r.l. | Beirut, Lebanon | +961 1 30 44 44

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة 2007

تحرير

د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ.د. أنيس صايغ

أ.د. عبد الوهاب المسيري

أ. منير شفيق

المشاركون

د. أحمد مشعل

أ. بلال الحسن

أ. خليل محمد التفكجي

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار

د. طلال عتريسي

د. ظفر الإسلام خان

د. محسن محمد صالح

د. محمد السعيد إدريس

د. محمد نور الدين

أ. د. نظام محمود بركات

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال عميش

غنى جمال الدين

منى حوري

وائل سعد

مراجعة لغوية

ليلى صباغ



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007

فهرس المحتويات



الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي



الفصل السادس: الأرض والمقدسات

الفصل السابع: المؤشرات السكانية الفلسطينية



الفصل الثامن: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة



فهرس الجداول





المشاركون في كتابة التقرير

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي: شقاء الأشقّاء

أ. بلال الحسن:

درس الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعتي دمشق وبيروت العربية، عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يزال عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني. عمل في الصحافة منذ تخرجه من الجامعة، وسبق له أن ترأس تحرير جريدة السفير اللبنانية، ومجلة شؤون فلسطينية، كما أصدر مجلة اليوم السابع من باريس؛ ويعمل حالياً كاتباً في جريدة الشرق الأوسط؛ صدرت له عدة مؤلفات، منها: مجزرة الخليل، والخداع الإسرائيلي، وثقافة الاستسلام، وقراءات في المشهد الفلسطيني.

الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني: استثمار الانقسام ومراوغات السلام

د. محسن محمد صالح:

أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدرت له عدة كتب أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين 1917-1948، والطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917-1939، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها، والحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية. قام بتحرير عدد من الكتب، أبرزها: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، ومنظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، والوثائق الفلسطينية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

أ. د. نظام محمود بركات:

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة سنة 1980، متخصص في الشؤون الإسرائيلية، مُدرّس في جامعة الملك سعود بالرياض 1980-1987، وفي معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية 1987-1991، وهو يدرس في جامعة اليرموك منذ 1992؛ نشرت له العديد من الكتب وعشرات الدراسات والمقالات العلمية المحكّمة؛ ومن أبرز كتبه: النخبة الحاكمة في إسرائيل، ومراكز القوى في إسرائيل، ومقدمة في الفكر السياسي، وآلية صنع القرار السياسي في إسرائيل، والاستيطان الإسرائيلي بين النظرية والتطبيق.

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

د. محمد السعيد إدريس:

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، مصري الجنسية، رئيس وحدتي الدراسات الخليجية ودراسات الثورة المصرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ورئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية التي يصدرها المركز نفسه، مشارك في تحرير التقرير الاستراتيجي العربي، والتقرير الاستراتيجي الخليجي، عضو المكتب التنفيذي والأمانة العامة بالمؤتمر القومي العربي، وله العديد من المؤلفات، أبرزها: النظام الإقليمي للخليج العربي، وإسرائيل في التصور الأمريكي، وحزب الوفد والطبقة العاملة المصرية 1924-1952، وهو محرر لكتاب تطور العلاقات المصرية الإيرانية، وكتاب مصر وإيران: تحديات ما بعد 11 سبتمبر؛ شارك في تأليف عدد من الكتب، كما يكتب في عدد من الدوريات والمجلات والجرائد العربية.

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

*** تركيا**

د. محمد نور الدين:

أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، لبناني الجنسية، باحث متخصص في الشؤون

التركية. نُشرت له عدة دراسات وكتب وخصوصاً حول تركيا، ومنها: تركيا في الزمن المتحول، وقبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، وتركيا الجمهورية الحائرة، وحجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، وتركيا: الصيغة والدور.

* إيران

د. طلال عتريسي:

أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية، لبناني الجنسية، حاصل على الدكتوراه في الاجتماع من جامعة السوربون بباريس، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق – بيروت سابقاً، من المطلعين والمتخصصين في الشأن الإيراني. صدرت له الكثير من الكتب والدراسات والمقالات. ومن كتبه: البعثات اليسوعية ومهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان، والحركات الإسلامية في مواجهة التسوية (مع آخرين)، دولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، والجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية.

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ.د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما يعمل مستشاراً لشؤون البحوث والدراسات في المجلس الأعلى للإعلام في الأردن. نشر 15 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وتحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978-2010. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 50 بحثاً في المجلات العلمية المحكّمة.

* الهند
(دراسة حالة)

د. ظفر الإسلام خان:

حاصل على الدكتوراه من جامعة مانشستر في بريطانيا سنة 1987، هندي الجنسية؛ مؤسس أول وكالة أنباء إسلامية باللغة الإنجليزية "مسلم ميديا" في لندن سنة 1981؛ مؤسس ومدير معهد الدراسات الإسلامية والعربية بدلهي منذ 1988؛ رئيس تحرير جريدة "ملّي جازيت" الصادرة بالإنجليزية في الهند؛ مؤلف ومترجم لأكثر من 40 كتاباً باللغات العربية والأوردية والإنجليزية؛ ومن أبرز المسلمين المهتمين بالشأن الفلسطيني، وصدر له كتاب وثائق فلسطين، وكتاب تاريخ فلسطين القديم، وكان عنوان رسالته الماجستير: تاريخ المقاومة العربية في فلسطين 1918-1935؛ اختير سنة 2004 أميناً عاماً لمجلس المشاورة الإسلامي لعموم الهند، الذي يُعد مظلة للمنظمات والجمعيات والأحزاب الإسلامية في الهند، ثم انتخب رئيساً لهذا المجلس في مطلع سنة 2008.

الفصل السادس:
الأرض والمقدسات

أ. خليل محمد التفكجي:

حاصل على شهادة الماجستير في نظم المعلومات الجغرافية بجامعة أريزونا الأمريكية سنة 1998؛ خبير في شؤون القدس وشؤون الاستيطان الإسرائيلي، مدير دائرة الخرائط التابعة لبيت الشرق بالقدس، وعضو اللجنة الرئاسية لشؤون القدس؛ وهو عضو سابق في اللجنة الوزارية لشؤون القدس، واللجنة المركزية للتنظيم والبناء في محافظة القدس؛ كما كان عضواً سابقاً في الوفد الفلسطيني لمفاوضات المرحلة النهائية حول القدس والمستوطنات والحدود. صدر له كتاب المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية، وبلدية القدس 1850–2000 دراسة في البنية التحتية، كما أنجز خريطة فلسطين كما كانت سنة 1945، وخريطة المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية؛ ونشر عدداً كبيراً من المقالات في الصحف والمجلات.

الفصل السابع: المؤشرات السكانية الفلسطينية

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار:

قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتعدادات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله بفلسطين، وهو يعمل في هذا الجهاز منذ سنة 1995. عمل مديراً فنياً ونائباً للمدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة 1997. حاصل على شهادتي ماجستير إحداها في الدراسات السكانية والأخرى في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. عمل سابقاً محاضراً متفرغاً في كلية الأندلس بعمّان، ومحاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت. شارك في إعداد العديد من المواد التعليمية والتدريبية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

الفصل الثامن: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. أحمد مشعل:

أستاذ الاقتصاد، ومساعد مدير الجامعة العربية المفتوحة (فرع الأردن). حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي في الولايات المتحدة، متخصص في التحليل الاقتصادي. عمل سابقاً مديراً لمركز الاستشارات والتدريب بجامعة الزيتونة في الأردن، وعمل قائماً بأعمال مدير دائرة الأبحاث والتخطيط المالي في البنك العربي بعمّان، كما عمل مستشاراً اقتصادياً ومديراً لدائرة الأبحاث والسياسات النقدية في سلطة النقد الفلسطينية.

مقدمة التقرير

ربما كانت سنة 2007 من أصعب السنوات التي مرت على الفلسطينيين، فيما يتعلق بإدارة شأنهم الداخلي، في التاريخ المعاصر. لقد كانت سنة جمعت بين آمال التوافق الوطني من خلال اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وبين إحباطات الفلتان الأمني وتطبيقات خطط دايتون والحصار الخانق، والانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي الذي تلا سيطرة حماس على قطاع غزة. ولعل سنة 2007 أظهرت أهمية أن يحسن الفلسطينيون إدارة خلافاتهم، وأن يتمّ احترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة، بعيداً عن التأثيرات الخارجية، وبعيداً عن الاحتكام إلى السلاح؛ كما أظهرت الحاجة الماسة لوجود "ميثاق وطني" ملزم، وأن يتمّ تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها، لتشكل إطاراً تمثيلياً فاعلاً وجامعاً لكافة أبناء الشعب الفلسطيني وفصائله؛ ضمن برنامج وطني، يحدد الثوابت والأولويات، ويضبط إيقاع العمل.

هذا هو التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي الثالث، الذي يغطي سنة 2007؛ وهو كعادته يرصد المسار الرئيسي للأحداث، دون أن يشغل نفسه بالتفاصيل؛ كما يجمع بين المعلومات الدقيقة المحدثة حتى نهاية السنة، وبين التحليل والرؤية العامة، ومحاولة استشراف مسارات الأحداث.

لقد كان على التقرير أن يستعرض وأن يناقش عدداً من القضايا الحساسة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالوضع الداخلي الفلسطيني. ونحن ندرك أن حالة الانقسام والتشرذم والتجاذب في الساحة الفلسطينية، تُقدِّم روايات مختلفة وتفسيرات متغايرة للأحداث؛ وقد يقع من لا يتبنى وجهة نظر جهة أو أخرى في دائرة الاتهام لدى البعض. وهذا ما يجعل مهمة الباحثين والكتّاب أكثر صعوبة. غير أن عزاءنا أننا حرصنا على كتابة التقرير من دون أية مواقف مسبقة تجاه أحد، وأن الذي حكم المشاركين هو التعامل مع أكبر قدر من المعلومات المتوفرة والموثقة، وفق أسس البحث العلمي، التي تقتضي الأمانة والموضوعية.

يناقش هذا التقرير في ثمانية فصول الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يناقش ما يتعلق بالأرض والمقدسات، وبالمؤشرات السكانية والاقتصادية. وقد شارك في كتابة هذا التقرير 11 خبيراً وباحثاً في الشأن الفلسطيني. ولا بدّ من التنويه بجهود أساتذتنا الكبار مستشاري التقرير، والزملاء والزميلات مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة. وبلا شك فإن هذا التقرير هو حصيلة جهد جماعي لهذه المجموعة المتميزة. ولأن فصول التقرير

تعرضت للمراجعة والتحرير والتعديل، ولأننا نعدُّ التقرير عملاً جماعياً لكتابٍ واحد، فإننا لم نُشر لأسماء الكتّاب في بداية كل فصل، ولكننا آثرنا التعريف بهم وبطريقة إسهامهم في الصفحات الأولى من الكتاب.

لقد تمّ استخدام وسائل البحث العلمي المعتادة في الكتابة والتوثيق؛ كما تمّ كتابة الأرقام المستخدمة في اللغة الإنجليزية، وهي ما يعرف بالأرقام العربية أو الأرقام "الزاوية"؛ تسهيلاً على القراء خصوصاً في الشمال الإفريقي. وقد واجهتنا بعض الصعوبات التي لا تخلو منها الأبحاث والدراسات الجادة. وكان من أبرز الصعوبات اختلاف المصادر فيما يتعلق بالإحصائيات والأرقام، حيث وجدنا أحياناً بعض التعارض في أرقام مؤسسات فلسطينية، رسمية وعلمية وحقوقية وإعلامية، وينطبق ذلك على الإحصائيات الفلسطينية المتعلقة بالشهداء والجرحى والمعتقلين، ومصادرات الأراضي وهدم البيوت والجدار العازل والجوانب الاقتصادية. والإشكالية نفسها موجودة في المصادر الإسرائيلية، حيث نجد تعارضاً أحياناً في الإحصائيات الإسرائيلية المتعلقة بالاقتصاد والسكان والهجرة والاستيطان. وتزداد هذه الصعوبة عندما تقوم بعض الجهات الرسمية الإسرائيلية، مثلاً، بتحديث وتغيير أرقامها للسنوات التي سبقت سنة 2007، وهو ما يضطرنا إلى أن نقوم في التقرير باعتماد الأرقام الجديدة المحدثة، حتى وإن بدا أن ذلك يتعارض مع أرقام نشرناها في تقارير سابقة، لأن التغيير جاء من المصدر الأصلي نفسه. وفوق ذلك فإن هناك تعارضاً أحياناً بين الأرقام التي تقدمها جهات فلسطينية أو إسرائيلية أو دولية عندما تناقش الموضوع ذاته كالاستيطان والجدار والاقتصاد وأعداد الضحايا... وغير ذلك. وقد حرصنا على فكّ التعارض ما أمكن من خلال عمليات المقارنة والتدقيق والنقد العلمي، كما حرصنا في الوقت نفسه أن تتوحد أرقام المواضيع المتشابهة في جميع فصول التقرير.

ولا بدّ في النهاية من شكر جميع الزملاء الذين دعموا هذا التقرير، وشجعونا على الاستمرار، وأفادونا بتعليقاتهم وملاحظاتهم. ونحن نحمد الله ونشكره على النجاح الواسع الذي لقيه التقرير للسنتين الماضيتين، بحيث أصبح مرجعاً للباحثين والمهتمين وطلبة الجامعات المهتمين بالشأن الفلسطيني.

والصدر مفتوح دائماً لكل نصحٍ أو توجيه أو نقد بناء.

والله الموفق،

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي:
شقاء الأشقّاء

الوضع الفلسطيني الداخلي:
شقاء الأشقّاء

مقدمة

كانت سنة 2007 سنة "الانقسام السياسي والجغرافي" الفلسطيني، سنةً تجاوز فيها الصراع الفلسطيني الداخلي خطوطه الحمراء، ودخل مرحلة "كسر العظم". ودلّت سنة 2007 على عمق الخلاف الفلسطيني، وعلى وجود قوى متنفذة لا ترغب في بناء مشروع حقيقي للوحدة الوطنية، كما دلَّت على مدى قوة النفوذ الخارجي في القرار السياسي الفلسطيني.

شهد العام 2007 استمرار المساعي لإفشال حركة حماس، وتوفير المناخ الذي يتيح لحركة فتح أن تعود للإمساك بزمام السلطة، التي فقدتها في الانتخابات التشريعية. وقد تمّ استعمال أوراق كثيرة في سياق الحصار المالي الدولي، وكذلك في سياق الضغط الإسرائيلي المتواصل، بدءاً من الاجتياح والاعتقال والقتل المنظم، وانتهاءً باعتقال نواب حركة حماس، من أجل شلّ قدرتهم على تسيير شؤون المجلس التشريعي وقراراته.

ولكن الورقة الأمنية كانت هي الورقة الأبرز التي تمّ استخدامها. وقد جرى دفع الأمور باتجاه ربط أجهزة الأمن كلها بالرئاسة، ومنع الحكومة من التعامل مع أجهزة الأمن وتوجيهها. وتمت هنا ممارسة سياسة توتيرية، أدت إلى مواجهات متصلة، أوجدت حالة من القلق الذي استدعى تحركاً عربياً ساعياً للتهدئة، تبلور في النهاية في المبادرة السعودية التي أسفرت عن اتفاق مكة، الذي تشكلت على أثره حكومة وحدة وطنية.

شكل اتفاق مكة إنجازاً مهماً، لأنه أوقف المواجهة الدموية، ولأنه كرس الشراكة السياسية الفلسطينية، ولأنه قدم دعماً عربياً لمبدأ الشراكة السياسية. ولكن كل هذه الإنجازات لم تستطع أن توقف سعي القوى الأمنية للسيطرة، خصوصاً قوات الأمن الوقائي، ولا أن توقف تمردها، وعادت المواجهات الأمنية إلى أرض الواقع من جديد، وتمت تغطيتها بحملات إعلامية تتهم "الآخر" دائماً بأنه سبب ذلك التوتر. وقد أدى ذلك إلى إفشال حكومة الوحدة الوطنية أمنياً، وإلى انفجار المواجهة المسلحة، التي انتهت بفرض سيطرة حكومة إسماعيل هنية على قطاع غزة، بينما سيطرت الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض على الضفة الغربية. ونشأت هنا حالة انقسام سياسي وجغرافي، تلقتها الرئاسة الفلسطينية، وأتبعتها بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى القضاء على نتائج الانتخابات، والدعوة للتوجه نحو انتخابات جديدة. أما تفاصيل هذه الصورة العامة فقد كانت كما يلي:

أولاً: مرحلة الاتفاق على وثيقة الأسرى المعدلة

بدأ العام 2007، وحالة الخلاف بين حركتي فتح وحماس، وبين الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية، مستمرة ومتصلة بأشكال مختلفة؛ فالحصار الذي فرضته "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا تواصل وازداد، بينما تابعت الرئاسة الفلسطينية أسلوب الضغط السياسي على حكومة إسماعيل هنية الأولى، وقد راحت تهدد باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي حيناً وإلى الانتخابات المبكرة حيناً آخر؛ وبحجة الحاجة إلى حكومة فلسطينية أخرى من النوع الذي يتيح فكّ حالة الحصار. وذلك من خلال تشكيل حكومة جديدة تقبل بشروط اللجنة الرباعية الدولية (الاعتراف بـ"إسرائيل"، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة، والتوقف عن مقاومة الاحتلال). وتخلل ذلك كله عمل منظم، خفي وعلني، يعمل على توسيع إطار الفلتان الأمني، وشلّ قدرة الحكومة مهما كان نوعها، حكومة حماس أو حكومة وحدة وطنية، على ضبط الأمن وتوفير حالة من الأمان تتيح للناس العاديين مواصلة حياتهم العادية.

لقد شهد منتصف سنة 2006، بروز "وثيقة الوفاق الوطني"، التي عرفت باسم "وثيقة الأسرى"، وكانت الرئاسة الفلسطينية تهدد طوال فترة الحوار حول هذه الوثيقة، بالدعوة إلى استفتاء حولها، إذا لم تتمّ الموافقة عليها. وقد أمكن الوصول إلى اتفاق حولها، بعد إدخال تعديلات، قبلتها جميع الأطراف؛ وبرز على أساس ذلك موضوع تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع. غير أنه في النصف الثاني من سنة 2006 ظهر في المقابل تحركان متساوقان؛ الأول: تحرك سياسي من قبل رئاسة السلطة، يهدد بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، وقد تكرر ذلك في تصريحات الرئيس عباس في 2006/5/21، و2006/9/27، و2006/12/16، و2007/1/19[1]. والثاني: تحركٌ أمني مكثف، زاد من حالة الفلتان الأمني، اندفع إلى واجهته اسم محمد دحلان الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي.

وبسبب المواجهات المسلحة، وسقوط قتلى وجرحى من الطرفين، شهد مطلع العام 2007 لقاءين متتاليين في غزة، بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية. وأعلن هنية أنه اتفق مع الرئيس على سحب المسلحين من شوارع غزة، وأنهما أكدا على ضرورة استمرار الهدوء؛ بينما لم يُدلِ الرئيس عباس بأية تصريحات بعد هذه الاجتماعات، ولكن حركة فتح أصدرت بياناً تجاهل الدعوة للتهدئة وقال "الدم بالدم، والعدوان بالعدوان، ... وعلى الجميع من أبناء الحركة الرد على كل اعتداء بشكل مفتوح"[2].

وكانت تقف في خلفية هذه الأحداث قضيتان؛ الأولى: إقدام الإدارة الأمريكية على تخصيص مبلغ 86.4 مليون دولار لدعم قوات حرس الرئاسة الفلسطينية، وذكرت وثيقة أمريكية أن الجنرال

كيث دايتون Keith Dayton منسق الأمن الأمريكي بين "إسرائيل" والفلسطينيين، يشرف على تنفيذ برنامج لدعم وإصلاح عناصر قطاع الأمن الفلسطيني، التي تسيطر عليها رئاسة السلطة الفلسطينية[3]. أما النقطة الثانية: فهي الخلاف المتصل بين الرئاسة والحكومة حول تشكيل "القوة التنفيذية" التي يشرف عليها وزير الداخلية سعيد صيام، والتي أصبحت منذ تشكيلها هدفاً لهجمات أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للرئاسة في غزة. وتماشياً مع هذا الموقف أصدر مكتب الرئيس عباس في 2007/1/6 قراراً يَعدُّ "القوة التنفيذية، ضباطاً وأفراداً، غير شرعية، وخارجة على القانون، وسيتمّ التعامل معها على هذا الأساس، ما لم يتمّ دمجها فوراً في الأجهزة الأمنية الشرعية المنصوص عليها في القانون الأساسي"[4]. وقد زاد هذا القرار من حدة التوتر الأمني، كما زاد من المواجهات الأمنية بين الطرفين، وساد مناخ سياسي يقلل من فرص التوصل إلى اتفاق تشكيل حكومة وحدة وطنية، بل ويتخوف من احتمال مواجهة أمنية شاملة.

ودفع كلاً من أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالنيابة، وإبراهيم أبو النجا، أمين سر لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، إلى إطلاق جولة جديدة من الحوار الهادف إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية[5]. وقال الرئيس عباس إنه ما زال يحتفظ بهامش لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ولكنه مصمم على اللجوء للانتخابات المبكرة في حال إخفاق هذا المسعى[6].

في جو هذا السجال، أقامت حركة فتح مهرجاناً مركزياً في ملعب اليرموك في غزة في 2007/1/7، احتفالاً بذكراها السنوي، وتزعمه النائب محمد دحلان. وقد توعد دحلان في المهرجان قادةَ حركة حماس بأنهم لن يكونوا "بمنأىً عن قوتنا"، واصفاً حركة حماس بأنها "عصابة"، وقال "إذا اعتدي على فتحاوي سنرد الصاع صاعين". ورد ناطق باسم حماس على تهديدات دحلان قائلاً إنه يعمل لصالح أجندة أمريكية – إسرائيلية[7]، بينما قال مصدر مقرب من هنية، رئيس الوزراء، "إن دحلان يسعى للسيطرة على فتح... ويعمل من أجل ترتيب أوضاعه الخاصة وفق أجندات يعلمها الجميع"، وقال إن الأجهزة كلها ترفض التعاون مع وزير الداخلية سعيد صيام[8].

وخوفاً من انفجار هذا الوضع المتوتر بادرت الفصائل الفدائية للتسريع في عقد جلسات للحوار (الشعبية)، ولبحث وثيقة تحمل عنوان "مبادئ عامة لإنهاء الفلتان الأمني، واستئناف الحوار الوطني، لتشكيل حكومة وحدة وطنية"[9]. ولكن جلسة الحوار الفاعلة عقدت في دمشق بعد وصول موفدَين إليها لتهيئة الأجواء، وهما زياد أبو عمرو وخالد سلام (المعروف بمحمد رشيد)، كما انضم إليهما وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية، أحمد عبد العزيز آل محمود، حيث سعوا للتمهيد للقاء المنتظر بين الرئيس عباس وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس[10].



كانت مواضيع الوساطة الرئيسية تتركز حول الأمور التالية:

1. رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، هل تكون لحركة حماس صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي، أم تكون لشخص مستقل لإرضاء اللجنة الرباعية الدولية؟.
2. كتاب التكليف، وماذا سيتضمن، على صعيد الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية، وهل سيكون برنامج الحكومة متفقاً مع مواقف كتاب التكليف، أم متحفظاً عليها؟.
3. وزارات السيادة (الخارجية، والداخلية، والإعلام، والمالية) هل ستكون كلها لحركة حماس؟ أم سيكون جزء منها لحركة حماس، أم ستسند إلى مستقلين، وباتفاق بين الطرفين حول أسمائهم؟.

وبلور وفد الوساطة في دمشق اتفاقاً حول الحكومة المنشودة، يقوم على قاعدة ترشيح مستقلين للوزارات السيادية، تختار حماس بعضهم، وتختار حركة فتح بعضهم الآخر، ومن دون أن يتمّ الاتفاق على الأسماء. وتطرق عرض الوساطة هذا إلى اقتراح حلّ وسط يتعلق بمضمون كتاب التكليف لردم الفجوة في الموقف بين الرئاسة والحكومة، كما تطرق العرض إلى اقتراح تشكيل مجلس أمني جديد، والبحث في إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية[11].

رافق نشاط وفد الوساطة القطري في دمشق، قراراً من نوع خاص اتخذه الرئيس عباس، ولكنه أوجد حالة من الشكّ وعدم الاطمئنان خيّما على الخلاف السياسي. القرار هو تعيين محمد دحلان قائداً أعلى لجميع أجهزة الأمن الفلسطينية. وقد تمّ الكشف عن هذا القرار بداية في الصحف الإسرائيلية[12]، وأوضحت جريدة معاريف Maariv أنه تمّ تسليم التعيين لدحلان شفهياً. وقد أثار هذا النبأ مخاوف الكثيرين، وفي مقدمتهم حركة حماس ووزير الداخلية سعيد صيام، خصوصاً وأن هذا التعيين مخالف للقانون الذي يمنع الجمع بين عضوية المجلس التشريعي وأية وظيفة تنفيذية أخرى. وفي جو القلق من هذا التعيين، وصل الرئيس عباس إلى دمشق يوم 2007/1/20، واجتمع مع الرئيس بشار الأسد، وكان المرجو أن يقود هذا الاجتماع إلى دور سوري يسهل نجاح الوساطة بين فتح وحماس، خلال اللقاء المنتظر بين عباس ومشعل. وصدر بعد لقاء عباس – الأسد تصريح رئاسي يدفع بهذا الاتجاه، وقال التصريح إن الرئيس الأسد شدد على "ضرورة تماسك الشعب الفلسطيني... ووجوب نبذ الاقتتال وتعزيز اللحمة الوطنية، واعتماد لغة الحوار كلغة وحيدة بين الفصائل الفلسطينية للوصول إلى حكومة وحدة وطنية". وأضاف الرئيس السوري إن بلاده "تدعم كل ما يتفق عليه الفلسطينيون، ومستعدة لتقديم المساعدة في هذا الصدد"[13]. وكان مأمولاً بعد ذلك أن يتمكن وفد الوساطة الفلسطيني من بلورة بنود الاتفاق، بحيث يتكلل اللقاء بين عباس ومشعل بالنجاح الكامل. ولكن الأمور لم تسر بهذا الاتجاه، وكان هناك خلاف أساسي حول كتاب التكليف الذي سيرسله الرئيس عباس إلى رئيس الوزراء المكلف، وصيغة ردّ رئيس الوزراء

عليه. فبينما كان الرئيس عباس يريد صيغة "تلتزم" فيها حكومة برئاسة حماس بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية، وبالاتفاقات الموقعة، وبقرارات القمم العربية، وبقرارات الشرعية الدولية، وبقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية؛ كانت حركة حماس تقترح صيغة "احترام" هذه القرارات كلها، وبين كلمة "الالتزام" وكلمة "الاحترام" فشلت الوساطة، ولم يتمكن عباس ومشعل من عقد اللقاء المنتظر بينهما.

وبالرغم من أن الخلاف يبدو بسيطاً حول كلمة واحدة، إلا أنه خلاف جدي وعميق ويتعلق بمنهجين سياسيين مختلفين، ليس من السهل كسر أحدهما لصالح الآخر، إلا من خلال صيغة توافقية. وتشير التصريحات المنسوبة إلى الرئيس عباس إلى أنه كان يدرك طبيعة الخلاف وعمقه؛ فالتصريحات كانت تقول على لسانه "أريد حكومة يقبلها العالم وترفع الحصار"، وهو ما يعني قبول شروط اللجنة الدولية الرباعية، التي رفضتها حركة حماس منذ اللحظة الأولى، إضافة إلى أنها تتناقض مع كل نهجها السياسي. ونقل عنه أيضاً تصريح آخر يقول فيه "إن الأمريكيين لن يقبلوا كلمة احترام"[14]. وحين تأكد أن الاجتماع لن يعقد بين عباس ومشعل، تدخلت دمشق بقوة رافضة أن تكون العاصمة التي يتكرس فيها الخلاف الفلسطيني، وضغطت على الطرفين من أجل عقد لقاء بينهما يتمحور حول أربعة مبادئ هي؛ رفض الاقتتال الداخلي، والتمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية، ورفض الدولة الفلسطينية المؤقتة، واستمرار الحوار للتوصل إلى حكومة وحدة وطنية[15]... وهو ما تمّ بالفعل.

حين وصلت أصداء حوارات دمشق إلى غزة، قال مسؤول في الجبهة الشعبية، وهو ناشط في ترتيب الحوار بين فتح وحماس "إن فشل لقاء عباس – مشعل لن يؤثر على ما يتمّ إقراره في الداخل في مسألة بدء الحوار الوطني". وكانت الجبهة الشعبية نجحت خلال أربعة لقاءات عقدتها مع كل من فتح وحماس في إقناع الفريقين في العودة إلى مائدة الحوار، وشارك في هذه اللقاءات قياديون من الجهاد الإسلامي، ورئيس المجلس التشريعي بالوكالة أحمد بحر، وأمين سرّ لجنة المتابعة العليا إبراهيم أبو النجا، وتمخض الاجتماع الرابع في 2007/1/20، الذي دام خمس ساعات عن اتفاق على استئناف الحوار، وتفعيل المكتب المشترك الفتحاوي – الحمساوي، وكذلك تفعيل اللجنة الإعلامية المشتركة بين الحركتين. وقد انعقد اجتماع الحوار فعلاً يوم 2007/1/23، من أجل البحث في النقاط التي ما زالت عالقة في الحوار، الذي بدأ قبل أكثر من ثمانية أشهر في غزة ورام الله، وانتهت آخر فصوله في دمشق، وركز على ضرورة وقف كل أشكال الاعتداء وردود الأفعال السلبية[16].

إلا أن غياب الاتفاق السياسي أتاح المجال ثانية لبروز حالة المواجهات الأمنية، ووقعت مواجهات بين مسلحين من الأمن الوقائي مع القوة التنفيذية في 2007/1/25 شمال قطاع غزة، كما انفجرت في اليوم التالي عبوة ناسفة، قتلت أحد أفراد القوة التنفيذية، وجرحت سبعة آخرين



في جباليا شمال القطاع. ومرة أخرى بادر كل طرف إلى تحديد بؤرة الاتفاق السياسي، والتي هي أيضاً بؤرة الاختلاف. قال إسماعيل هنية، رئيس الوزراء، إنه "من أجل الخروج من المأزق الراهن، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، يجب احترام الإجماع الوطني الفلسطيني المتمثل في وثيقة الوفاق الوطني، وعدم الخروج عنه، و[عدم] البحث عن صيغ سياسية من خارجها، الأمر الذي كان يسبب في كل مرة الافتراق السياسي". وتحدث هنية أيضاً عن ضرورة "الإيمان بالشراكة السياسية، ليس في الحكومة وحدها، وإنما في بنية النظام السياسي الفلسطيني، سواء على صعيد الحكومة أو منظمة التحرير أو السفارات والممثليات والمحافظين". وجدد هنية رفضه تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة[17]. وفي المقابل قالت مصادر فلسطينية مطلعة، نقلاً عن الرئيس محمود عباس، إنه ما يزال مصرّاً على موقفه الأساسي القائل بضرورة "تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، في حال فشل خيار تشكيل حكومة، في الحوارات الدائرة حالياً في مدينة غزة". وكان سبق له وأكد على هذا الموقف في أثناء وجوده في دمشق وقال "الانتخابات المبكرة خيار جدي في حال فشل المفاوضات لتشكيل الحكومة"[18].

وفي ظلّ هذه المواقف السياسية المتباعدة، انفجرت المواجهات المسلحة ثانية، وعلى نطاق أوسع، ووقع في غزة تسعة قتلى سبعة منهم من حركة حماس وواحد من فتح وطفل رضيع، بالإضافة إلى عشرات الجرحى والمخطوفين. وامتدت الاشتباكات إلى مدينة نابلس حيث تمّ اختطاف 24 عنصراً من حماس[19]. وتواصلت الاشتباكات بوتيرة أسرع وأعنف في الأيام الثلاثة التالية، وشملت كل مدن القطاع، ولكنها شهدت أيضاً ما هو أخطر، وهو امتداد المواجهات وعمليات الخطف إلى مدن الضفة الغربية، وارتفع عدد الضحايا إلى 26 شخصاً[20].

بادرت مصر من خلال وفدها الأمني المقيم في غزة إلى طرح مبادرة لوقف الاقتتال في 2007/1/28، تقوم على الأسس التالية:

1. سحب المسلحين من كافة الشوارع.
2. إزالة كافة أشكال التوتر.
3. الإفراج عن جميع المختطفين من كلا الحركتين.
4. إزالة الحواجز التي توضع على الشارع.
5. أن تكون الشرطة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق في القضايا الأمنية، وتقوم حركتا حماس وفتح بتقديم كشوفات بمن لهم علاقة بالأحداث الأخيرة[21].

ولكن بدلاً من أن تأخذ المبادرة المصرية مجراها، أعلنت المصادر الأمنية التابعة للرئاسة، أنها فجرت ثمانية أنفاق في قطاع غزة، بنتها حركة حماس، من أجل اغتيال الرئيس محمود عباس

والنائب محمد دحلان. وأضافت أنه "قبل عدة أشهر عثر على نفق، وتمّ تفجيره قرب منزل عباس في غزة" ولاحظت "أن هذه الأنفاق هي عادة في الطرق التي يسلكها الرئيس عباس والقيادي في حركة فتح محمد دحلان، وهدفها اغتيالهما"[22].

رفضت حكومة هنية وحركة حماس هذه الاتهامات ونفتها، وقامت بحملة إعلامية مكثفة، فعقد سعيد صيام وزير الداخلية مؤتمراً صحفياً في 2007/1/27، سجل فيه عدة مواقف بارزة وصريحة:

1. اتهم الرئيس الفلسطيني بتعطيل قراراته التي يتخذها بشأن المؤسسة الأمنية، مشيراً إلى أنه أصدر عدداً من القرارات، من دون أن تجد طريقها إلى التنفيذ، من قبل الأجهزة الأمنية الخاضعة لإمرته.
2. انتقد بشدة قرار عباس تعيين محمد دحلان مسؤولاً عن أجهزة الأمن الفلسطينية، معتبراً القرار مخالفاً للقانون الأساسي المعدل. وذكر أن رئيس الوزراء إسماعيل هنية أرسل عدة رسائل رسمية إلى الرئيس عباس بشأن تعيين دحلان، لكن من دون ردّ.
3. تحدث عن الأسلحة التي وصلت إلى الأجهزة الأمنية قبل نحو شهر، وتساءل أين تذهب هذه الأسلحة، ولمصلحة من تُسمَّن الأجهزة الأمنية؟ موضحاً أن الشرطة لا يصلها أي شيء من هذه الأسلحة، ومشيراً إلى إدخال سيارات جيب مصفحة بالتنسيق مع الاحتلال الصهيوني، ومن دون إذن من وزارة المواصلات.
4. تحدث عن وجود خطة أمريكية لتشكيل ألوية وكتائب في الضفة وقطاع غزة، وقال إن هناك اجتماعات تمت بهذا الصدد، مشيراً إلى وجود وثائق بخط يد كبار ضباط الأجهزة الأمنية، تتحدث عن مطالب ضرورية لمواجهة الوضع الداخلي.
5. طالب بإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي الذي يترأسه الرئيس عباس... وأبدى استعداده لإعادة صياغة الأجهزة الأمنية، بما في ذلك القوة التنفيذية، على أساس وطني وليس على أساس حزبي[23].

وبدوره حمّل يحيى موسى، نائب رئيس كتلة حماس البرلمانية "الرئيسَ عباس كل المسؤولية عما يحدث، لأنه المسؤول عن توتير الأجواء الفلسطينية، وعن منع الاتفاق في الساحة الفلسطينية، وعن كل أشكال الانقلاب على الحكومة وعزلها وحصارها وتعطيل أعمالها". وقال موسى "إن الرئيس عباس يحتضن الفريق المجرم، الذي يحتمي بمظلة الرئيس، وينفذ المؤامرات ضد حكومة الشعب الفلسطيني المنتخبة، ويعطي الشرعية للذين يريدون الانقلاب على الحكومة". واتهم إسماعيل رضوان، الناطق باسم حماس، حركة فتح بالمسؤولية عن الاشتباكات الأخيرة، وقال إن الحركة تعطي الغطاء التنظيمي والمالي والسياسي لـ"فئة انقلابية تريد الانقلاب على خيارات الأمة، وتنفذ مخططات صهيونية – أمريكية تجرّ الساحة الفلسطينية إلى حرب أهلية". وانضمّ المركز



الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنت، المقرَّب من حركة حماس إلى الحملة ضدّ دحلان واتهمه بأنه يقوم بـ"تنفيذ نصيبه" من خطة أمريكية للانقلاب على حماس. وأشار المركز إلى أن "مصادر مقربة من دحلان سربت [معلومات مفادها] أن دحلان أوعز لأتباعه في الأجهزة الأمنية بضرورة توتير الساحة الداخلية، قبل أيام من قرب التوصل إلى اتفاق على حكومة وحدة"[24].

وبدا من هذا الردّ الإعلامي لحماس، أن الأمور وصلت إلى نقطة المواجهة الحاسمة، وبخاصة بعد أن تمّ نشر قوات تابعة لحرس الرئاسة في شوارع غزة، وبعد أن تمّ إطلاق صواريخ على منزل وزير الخارجية محمود الزهار. واستدعى ذلك أن يوجه رئيس الوزراء إسماعيل هنية نداء للرئيس عباس، وكان حينها في جولة خارجية، يطالبه باتخاذ "قرار سريع وعاجل لسحب كافة المسلحين، ورفع الحواجز العسكرية التي انتشرت في معظم مناطق غزة". وناشد هنية من قلب اجتماع لمجلس الوزراء أبناء الشعب الفلسطيني" ضرورة حماية الوحدة الوطنية، وتغليب لغة الحوار، وإبعاد السلاح من الشارع"[25].

وفي مواجهة هذا التوتر المتصاعد، ميدانياً وسياسياً وإعلامياً، برز موقف سعودي متميز، شكّل مخرجاً للجميع.

ثانياً: مرحلة اتفاق مكة

وجه الملك عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 نداءً عاجلاً إلى الشعب الفلسطيني جاء فيه "بأمل ورغبة وإصرار، أدعو أشقائي من الشعب الفلسطيني الشقيق، ممثلين في قادته، بوضع حد فوري لهذه المأساة، والتزام الحق، وأدعوهم جميعاً لا فرق بين طرف وآخر، إلى لقاء عاجل في وطنهم الشقيق المملكة العربية السعودية، وفي رحاب بيت الله الحرام، لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية، دون تدخل من أي طرف". وحضّ الفلسطينيين على "تحكيم العقل وتغليب لغة الحوار على لغة السلاح". واعتبر المسؤولون السعوديون أن عقد اللقاء مرهون بوقف الاقتتال الفلسطيني أولاً[26].

لقيت دعوة الملك عبد الله ترحيباً فورياً من الرئاسة الفلسطينية ومن حركة حماس، كما لقيت ترحيباً من مصر وسورية والأردن والجامعة العربية. ولكن ما كان مطلوباً على الأرض هو وقف الاقتتال أولاً، وهي مهمة تصدت لها مصر، ذلك أنه في اليوم التالي للإعلان عن المبادرة السعودية، تواصلت الاشتباكات في قطاع غزة، بينما تصاعدت حالات الاستنفار في الشارع، وتصاعد عدد القتلى إلى 33 قتيلاً وأكثر من 100 جريح؛ فبادر رئيس الوفد الأمني المصري في غزة اللواء برهان حماد إلى الاتصال بالفريقين حماس وفتح، ونجح في إقناعهما في 2007/1/30 بضرورة الاجتماع، والاتفاق على وقف الاقتتال، والبدء الفوري في حوار وطني. وتمّ توقيع الاتفاق الأمني، وتمّ إعلانه

في مؤتمر صحفي؛ ونصّ على سحب المسلحين من الشوارع، وإزالة الحواجز، وعودة قوات الأمن كافة إلى مواقعها، وإنهاء كل أشكال التوتر، والوقف الفوري لإطلاق النار بين الحركتين، والإفراج الفوري عن جميع المختطفين، وعدم نقل الصراع إلى الضفة الغربية، وأن تتولى الحكومة (حكومة إسماعيل هنية) القيام بمسؤوليتها في حفظ الأمن والنظام العام وسيادة القانون[27].

ساد الهدوء الأمني فترة وجيزة بعد سريان مفعول الاتفاق، ولكن الأيام الفاصلة بين توجيه دعوة العاهل السعودي وبين انعقاد لقاء مكة، شهدت صدامات أمنية عنيفة في قطاع غزة، كان لها هدفها الخاص. فقد كانت تستهدف حسم الوضع داخلياً لصالح سيطرة الأجهزة الأمنية قبل أن ينعقد لقاء مكة، ومن أجل التأثير على مجريات الحوار. وتمثل التصعيد الأمني الجديد باشتباكات واسعة في مدينة غزة سقط فيها 25 قتيلاً وحوالي 250 جريحاً. ثم قامت قوات مشتركة من الحرس الرئاسي وقوات أمن الرئاسة (القوة 17) بهجوم مدروس على مجمع الوزارات ومبنى وزارة الداخلية القديم. كما شمل الهجوم أيضاً الجامعة الإسلامية، إحدى معاقل حماس الأساسية، في مطلع شهر شباط/ فبراير 2007، إثر قيام عناصر من كتائب القسام باعتراض ما قالت إنه شحنات أسلحة ومعدات كانت في طريقها إلى الحرس الرئاسي؛ حيث تعرضت مباني الجامعة لأضرار هائلة، نتيجة تدمير أجزاء كبيرة منها وتخريب مختبراتها ومكتبتها. ونقلت وسائل الإعلام في ذلك الوقت صوراً للجامعة بعد حرقها، تظهر فيها عبارات مكتوبة على الجدران تحمل توقيع حرس الرئاسة وحركة فتح. وقد قيّم الدكتور كمالين شعث رئيس الجامعة قيمة الأضرار في المنشآت دون التجهيزات آنذاك بنحو 15 مليون دولار[28]. وقال أحد مسؤولي حركة فتح إن مجموعات حرس الرئاسة التي اقتحمت مبنى الجامعة الإسلامية اعتقلت سبعة إيرانيين في الجامعة، وأن ثامناً فجّر نفسه خلال الاشتباك. وقد نفت حركة حماس صحة هذه الأنباء[29]. وعلى الرغم من أن الصحف والقنوات الفضائية تناقلت تصريح "اعتقال الإيرانيين"، إلا أن حرس الرئاسة والجهات المسؤولة في فتح لم تنجح في إظهار أيٍّ من "الإيرانيين". وهو ما يظهر أن هذه الادعاءات كانت جزءاً من عمليات الدعاية والتحريض. وقامت حماس وبسرعة بهجوم مضاد واسع باتجاه مقرات أجهزة الأمن في شمال غزة، وعبّر هذا الهجوم عن استعراضٍ مقابلٍ للقوة، ثم أوقفت حماس هجومها لترى ما إذا كان مضمون الرسالة قد وصل إلى قادة الأجهزة الأمنية (محمد دحلان ورشيد أبو شباك)، وتبين لها أن الرسالة قد وصلت فعلاً، مما أدى إلى أن توقف الأجهزة الأمنية هجومها الرئيسي، بعد أن أدركت أن حسم الأمور لمصلحتها بغتة ليس أمراً سهلاً.

هذا، وفي اتهام غير مباشر لقادة الأجهزة الأمنية بالرضوخ للإملاءات الأمريكية، طالب إسماعيل هنية الإدارة الأمريكية برفع يدها عن الشعب الفلسطيني كي لا يقع في أتون حرب أهلية[30]. وقد تدخل الوفد الأمني المصري لتهدئة الوضع من جديد، ونجح في ذلك، مع استمرار اشتباكات أقل حدة هنا وهناك، بقيت متواصلة إلى يوم انعقاد لقاء مكة في 2007/2/6. وبسبب ذلك كله، اعترضت

حركة حماس على تواجد محمد دحلان ضمن وفد حركة فتح، ولكنها عادت وتراجعت عن مطلبها هذا حتى لا تضع عقبات في طريق عقد اللقاء.

استمر لقاء مكة ثلاثة أيام، وأسفر عن اتفاق شمل القضايا التالية:

1. اتفاق على ما سُمي "إعلان مكة"، والذي تضمن الاتفاق على أربع قضايا هي:

أ. التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، والتأكيد على الوحدة كأساس للصمود الوطني وتحدي الاحتلال، وأن يكون الحوار الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك.

ب. الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين.

ج. المضي قدماً في إجراءات إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.

د. تأكيد مبدأ الشراكة السياسية وفق مبدأ التعددية السياسية.

2. اتفاق على بيان التكليف الموجه من الرئيس عباس إلى إسماعيل هنية؛ ليكون رئيس حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديد. ووردت فيه كلمتا "التزام" و"احترام". الالتزام فيما يخصّ المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وصون حقوقه، والعمل على تحقيقها على أساس قرارات المجالس الوطنية والقانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني وقرارات القمم العربية، والاحترام فيما يخصّ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

3. الاتفاق (في لجنة الحوار) على توزيع الوزارات على أساس أن يكون هناك تسع وزارات لحركة حماس، وست وزرات لحركة فتح، وأربع وزارات لممثلي الكتل الأربع الأخرى في المجلس التشريعي، وخمس وزارات للمستقلين (من بينها المالية والخارجية والداخلية). أما بالنسبة لوزارة الداخلية التي اختلف عليها طويلاً قبل لقاء مكة وفي أثنائه، تمّ الاتفاق على أن تعين حركة حماس وزيراً مستقلاً للداخلية، شرط أن يوافق عليه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مع اتفاق آخر وهو أن تعين حركة فتح نائباً لرئيس الوزراء[31].

وبرزت في خلفية اتفاق مكة قضية أساسية تتعلق بالترويج له دولياً، من أجل اعتماده كأساس لفكّ الحصار المضروب على الحكومة الفلسطينية، التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية.

وبعد أن تمّ إنجاز هذا الاتفاق، عاد هنية مع وفدي فتح وحماس إلى غزة في 2007/2/12، وبدأ الاستعداد لاستقالة الحكومة القائمة، وتسليم كتاب التكليف الجديد رسمياً إلى إسماعيل هنية ليبدأ في مشاورات لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، وذلك حسب الإجراءات الدستورية المتبعة. بينما ساد جو من الفرح الشعبي في الوسط الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة؛ كما ظهرت علامات الارتياح عربياً وإسلامياً.

حددت "إسرائيل" موقفها من قضية رفع الحصار، قبل انتهاء لقاء مكة، فكررت شروطها للتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، وهي الشروط التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية، وقالت تسيبي ليفني Tzipi Livni وزيرة الخارجية، إن قبول الحكومة الفلسطينية الجديدة شروط الرباعية يشكل الأساس في التعامل معها[32].

وفي صدد الإشادة بدور الفريق السعودي المساعد للمتفاوضين، قالت المصادر الفلسطينية في مكة، إن أعضاء الفريق السعودي كانوا حريصين على توضيح بعض المعاني والأبعاد السياسية وحتى الأمنية لنصوص الاتفاق، "وما يمكن قبوله دولياً للمساعدة على فكّ الحصار". وقال عزام الأحمد عضو وفد حركة فتح "إن المسؤولين السعوديين أكدوا لنا أن هذا الاتفاق سيساعدهم في اتصالاتهم ومساعيهم مع الأطراف الدولية، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لفكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني"[33].

ولكن ما هي إلا أيام حتى بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان بأنها ستواصل الحصار على الشعب الفلسطيني في ظل الحكومة الجديدة. وكان ذلك في مكالمة هاتفية تلقاها الرئيس عباس من ديفيد وولش David Welch مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية. كما زار عباس القنصل الأمريكي جاكوب والاس Jacob Walles وأبلغه رسمياً "إن الإدارة الأمريكية ترفض التعامل مع الحكومة الجديدة بسبب عدم التزام شروط الرباعية بشكل واضح"[34]. ثم قامت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice بإبلاغ الرئيس عباس مباشرة في رام الله في 2007/2/18 أن الإدارة الأمريكية ستقاطع حكومة الوحدة الوطنية الجاري تشكيلها، وإن علاقتها مع الفلسطينيين ستبقى محصورة في مكتبه فقط[35].

بدأ إسماعيل هنية، باعتباره رئيس الوزراء المكلف، فور وصوله إلى غزة مشاورات أولية. كانت الجولة الأولى مع لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية التي تضم 15 فصيلاً وحزباً سياسياً، وبرزت في هذه المشاورات ملاحظة سلبية من فصائل اليسار، تنتقد اتفاق مكة من زاوية أنه اتفاق محاصصة بين حركتي فتح وحماس. ثم جرت مشاورات أولية أخرى بين حماس وفتح لبحث القضايا المتعلقة بأسماء وزراء الداخلية والخارجية ونائب رئيس الوزراء، ومصير "القوة التنفيذية". ولكن المشاورات الرسمية بدأت يوم 2007/2/16 حين قدّم إسماعيل هنية استقالته رسمياً إلى الرئيس عباس في لقاء تمّ بينهما في غزة. وقام عباس بإعادة تكليف هنية تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث يمكن للمشاورات أن تستمر ثلاثة أسابيع، ومن الممكن تمديدها لأسبوعين إضافيين. وقد استعمل كتاب التكليف الموجه إلى هنية كلمة "احترام" التي تمّ الاتفاق عليها في اتفاق مكة، وجاء فيه "أدعوكم إلى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية". وأعلن هنية قبول خطاب التكليف[36].



بدأ هنية مشاوراته الرسمية يوم 2007/2/17 بلقاء مع حركة الجهاد الإسلامي، ومع الجبهة الشعبية، ومع المبادرة الوطنية، ومع الجبهة الديموقراطية، ثم تواصلت المشاورات مع الأطراف الأخرى كافة. وسلم هنية تشكيلة حكومته إلى الرئيس عباس في 2007/3/15، الذي وافق عليها. ثم حازت الحكومة ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17 بغالبية 83 صوتاً وحجب ثلاثة أعضاء الثقة عنها. وألقى هنية خطاباً أمام المجلس التشريعي اعتبر بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة وجاء فيه:

- ذكر صريح لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين.
- إشارة واضحة إلى أن الدولة الفلسطينية ستقوم على الأراضي المحتلة لعام 1967 وعاصمتها القدس. مع تجنب الإشارة إلى "إسرائيل".
- رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة والمطروحة في "خريطة الطريق".
- الإشارة إلى "المقاومة بأشكالها، ومنها الشعبية والجماهيرية ضدّ الاحتلال"، والعمل على "تثبيت التهدئة وتوسيعها لتصبح تهدئة شاملة ومتبادلة ومتزامنة، في مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي وقف إجراءاته على الأرض".
- توضيح أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية.
- العمل على الإسراع في إنهاء قضية الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شاليط" Gilad Shalit، في إطار صفقة مشرفة لتبادل الأسرى وعودة المبعدين.
- دعوة الدول الأجنبية إلى اتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار، ودعوة الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية.
- وتضمن الخطاب بشأن الوضع الداخلي تعهداً بمعالجة ملف الانفلات الأمني، وتعهداً ثانياً بالعمل على "إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي، باعتباره المرجعية للأجهزة الأمنية". إضافة إلى "وضع خطة أمنية شاملة لإنهاء جميع مظاهر الفوضى". وترشيد إنفاق الحكومة، ومحاربة الفساد.

وقد تضمنت التشكيلة الحكومية 25 وزيراً، وتمّ تعيين عزام الأحمد (فتح) نائباً لرئيس الوزراء، وزياد أبو عمرو (مستقل) وزيراً للخارجية، وهاني القواسمي (مستقل) وزيراً للداخلية، وسلام فياض (كتلة الطريق الثالث) وزيراً للمالية. وبذلك تكون حماس قد تخلت طوعاً، هي وحركة فتح، عن كل وزارات السيادة لصالح المستقلين والكتل البرلمانية.

أشاع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جواً من الارتياح والتفاؤل والأمل بفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والانتهاء من مرحلة الانفلات الأمني، والتوجه نحو منطق وجوهر

اتفاق مكة، والذي يقوم على قاعدة الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس (والفصائل والكتل الأخرى)، وكان من الواضح أن ذلك يشمل ثلاثة مجالات: الحكومة ووزاراتها والهيئات المرتبطة بها، والأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن تبيّن سريعاً أن هناك فهماً آخر مناقضاً لمعنى المشاركة، يسود في أوساط الرئاسة الفلسطينية والإطار المتنفذ في حركة فتح، يعتبر أن المشاركة تقتصر فقط على الحكومة ووزاراتها، وأن المشاركة لا تشمل أجهزة الأمن ولا منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذين البندين هما من اختصاص الرئاسة الفلسطينية، وشكل هذا التناقض في الفهم، لمعنى ومضمون المشاركة السياسية، مدخلاً لإضعاف الحكومة الجديدة، وبخاصة في إطار وزارة الداخلية التي احتلت حيزاً كبيراً من الجدل قبل الاتفاق حول من يتسلم أمرها (الوزير المستقل هاني القواسمي). وكان أن واجهت الحكومة أول أزمة بسبب الخلاف حول صلاحيات وزارة الداخلية، وأي الأجهزة الأمنية تتبع لها، وأي الأجهزة تتبع للرئاسة. كما نشأ خلاف ثانٍ حول مدى انضباط الأجهزة الأمنية، وقبولها أو رفضها لتنفيذ أوامر وزير الداخلية. أما على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، فلم يحدث أي اجتماع للبحث في تفعيل مؤسساتها أو من أجل إعادة بنائها.

ثالثاً: تصاعد الأزمة الأمنية

تسبب تعيين الرئيس أبو مازن لمحمد دحلان في منصبٍ أمني رفيع في تعقيد الوضع الفلسطيني الداخلي. وقد بدأت الأزمة فعلياً قبل انتهاء إسماعيل هنية من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وذلك حين بادر الرئيس محمود عباس في أثناء مشاورات تشكيل الحكومة، إلى إصدار مرسوم يوم 2007/3/2 بتعيين محمد دحلان "مستشاراً لدى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لشؤون الأمن القومي"، إضافة إلى تعيينه "أميناً لسر مجلس الأمن القومي". لم يعلن هذا القرار في حينه رسمياً، وما أعلن عنه إعلامياً هو تعيين محمد دحلان مستشاراً فقط.

لقد أعطى هذا التفويض لدحلان سيطرة كاملة على الأجهزة الأمنية، وهو مخالف للقانون الأساسي المعدل، الذي يمنع الجمع بين عضوية المجلس التشريعي وتولي مسؤوليات في السلطة التنفيذية. وترافق هذا التعيين مع قرار آخر أقدم فيه الرئيس عباس، باعتباره رئيساً لحركة فتح، على تعيين لجان تنظيمية، واحدة في الضفة الغربية وثانية في قطاع غزة، اختير أعضاؤهما جميعاً من العناصر الموالية لمحمد دحلان وأصبح دحلان بذلك مسيطراً على الوضع الأمني في السلطة وعلى الوضع التنظيمي في حركة فتح. وجاء في مرسوم تعيين دحلان (المادة الثالثة)، أنه يحقّ له أن يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي يعرض ويناقش القضايا التابعة له[37]. وهذه مخالفة تنظيمية أساسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أن



حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية يقتصر على أعضائها المنتخبين فقط من قِبَل المجلس الوطني الفلسطيني. وتقف في خلفية هذا التعيين الرغبة في حصر الشراكة السياسية التي بلورها اتفاق مكة، في إطار الحكومة برئاسة هنية فقط، وحجبها عن الأجهزة الأمنية، وجعلها تابعة للرئاسة كلياً. وسيكون لذلك تأثير مباشر على منصب وصلاحيات وزير الداخلية، وسيزرع أول مشكلة نوعية في إطار عمل حكومة الوحدة الوطنية. وقد أثار تعيين دحلان معارضة حادة داخل الحكومة، وداخل حركة فتح، وداخل حركة حماس.

أعلن الرئيس عباس في ظل هذه الأزمة تشكيل مجلس الأمن القومي برئاسته في 2007/4/15، بحيث يكون رئيس الوزراء إسماعيل هنية نائباً للرئيس، ويكون محمد دحلان عضواً فيه مع وزير الداخلية هاني القواسمي. وهنا أعلن غازي حمد المتحدث باسم الحكومة أن الخلاف ما يزال قائماً حول تعيين محمد دحلان في عضوية المجلس باعتباره ممثلاً للأمن فيما هو عضو في المجلس التشريعي.

وعلى صعيد آخر نشرت جريدة هآرتس Haaretz تفاصيل عن خطة أمنية بلورها الجنرال دايتون المنسق الأمني الأمريكي مع السلطة الفلسطينية، وتهدف الخطة إلى تعزيز قوة الحرس الرئاسي الفلسطيني الخاضع لإمرة الرئيس عباس، وإقامة مكتب جديد لمستشار رئيس السلطة للأمن القومي محمد دحلان[38]. وهنا أعلن يحيى موسى نائب رئيس كتلة حماس البرلمانية (كتلة التغيير والإصلاح)، معارضة حادة لخطة دايتون، وقال "إنها تمثل طعنة في صدر اتفاق مكة"[39]. ومن جهته أعلن الدكتور محمود الزهار أن حركة حماس ترفض تعيين محمد دحلان كمستشار أو عضو في مجلس الأمن القومي، وقال إن هناك من "يريدون المحافظة على وحدات مسلحة خاصة بهم، لهذا الشخص أو ذاك"[40].

وتفاعلت الأزمة أيضاً داخل حركة فتح، إذ عقدت كوادر الحركة المدنية والعسكرية مؤتمراً في غزة في 2007/4/10، حيث ترأسه أحمد حلِّس، ووجه المشاركون في كلماتهم انتقادات حادة لـ"قادة في فتح استولوا على الحركة من أجل مصالحهم الخاصة"، وطالبوا "بالعودة إلى فكر ومبادئ الحركة التي نصّ عليها النظام الداخلي واللوائح التنظيمية"[41]، في إشارة إلى رفض تعيين اللجان التنظيمية الجديدة داخل الحركة. وقال أحمد حلِّس في مقابلة صحفية لجريدة الحياة "نثق في الأخ أبو مازن، ونأمل منه في أن ينحاز إلى الحركة ومصالحها، وليس لمصالح شخصيات بعينها لا تعمل إلا وفق أجندات خاصة بها"[42].

في أثناء هذا الجدل، كان وزير الداخلية هاني القواسمي قد وضع خطة أمنية أقرتها الحكومة في 2007/4/14، ووضع لها ثلاثة أهداف: نشر قوات الأمن والشرطة، والتصدي لأعمال القتال الداخلي، وضبط حمل السلاح. وقال مصطفى البرغوثي، وزير الإعلام، بأنه تمّ إقرار الخطة "بتوافق وطني شامل". وقال سيتمّ "تعيين مراقب عام للأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية".

وأضاف سيكون هناك تركيز خاص على "إنهاء الصفة الحزبية للأجهزة الأمنية"[43]. وقال وزير الداخلية إن "قوى الأمن الداخلي هي من ستنفذ الخطة، وبسبب حالة الفوضى سنستعين بقوات الأمن الوطني وقوات أخرى موجودة على الساحة كالقوة التنفيذية"[44]. وقال وزير الداخلية في وقت لاحق بأنه "ستتمّ إعادة صياغة وهيكلة الأجهزة الأمنية على أساس مهني، وليس على أسس حزبية"[45].

ولكن ما هي إلا أيام حتى كانت هذه الخطة الأمنية الطموحة تواجه عقبات تمنع تنفيذها، ووصلت إلى حدٍّ دفع وزير الداخلية إلى تقديم استقالته، ولكن هنية لم يقبلها وأجّل البتّ بها إلى حين لقائه مع الرئيس عباس. أما أسباب الاستقالة كما أعلنها هاني القواسمي نفسه، فكانت كما يلي:

1. معوقات وعراقيل يضعها العميد رشيد أبو شباك، المدير العام للأمن الداخلي والمقرب من محمد دحلان، يستلب من خلالها صلاحيات وزير الداخلية. إن أبو شباك يهيمن على الأجهزة الثلاثة التابعة له (الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني)، ويمنع وزير الداخلية من الاتصال بقادة هذه الأجهزة، ويحتكر لنفسه هذه المهمة[46].

2. إن الرئاسة الفلسطينية سلبت وزير الداخلية صلاحياته المالية والإدارية، ومنحتها إلى مدير الأمن العام رشيد أبو شباك. وقال وزير الداخلية إنه لا يملك أي صلاحيات إلا من خلال أبو شباك، وهو لا يملك حق استدعاء أي شرطي أو ضابط لمقابلته إلا من خلاله أيضاً[47].

وعند حديث الاستقالة هذا، تمّ عقد اجتماع في القاهرة بين الرئيس عباس وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في 2007/4/28، من أجل تثبيت اتفاق مكة ودعم حكومة الوحدة الوطنية، وجرى الحديث بالتفصيل عن المشكلات الأمنية، وعن الدور المعرقل للعميد أبو شباك، وتكفل الرئيس عباس بحلّ هذه المسألة، وهو ما سيكون موضوع بحث في غزة مع رئيس الحكومة إسماعيل هنية.

ومن جهته قال العميد أبو شباك في تصريحات لجريدة البيان في 2007/4/29، في ختام زيارة إلى الدوحة إنه لا يشعر أن ثمة أزمة بينه وبين القواسمي. لكن أبو شباك أقر بإمكانية "أن يتبلور فهم خاطئ لمسألة الصلاحيات"، لافتاً النظر إلى أنه لا "يتعدى على صلاحيات أحد بممارسته لصلاحياته وفقاً القانون"[48]. وبهذا الأخذ والردّ أصبحت قضية وزارة الداخلية، وقضية العميد أبو شباك، وأجهزته المستقلة بأوامرها وعملها عن وزير الداخلية، القضية المركزية التي ستقرر نجاح أو فشل حكومة الوحدة الوطنية، والتي ستقرر نجاح أو فشل اتفاق مكة، بينما كان موضوع الحصار الاقتصادي والمالي يطبق على عنق الوضع كله.

اجتمع عباس وهنية ليبحثا في صلاحيات وزير الداخلية، بينما كان الفلتان الأمني يتواصل، وبينما كان هنية يحذر في خطبة الجمعة في 2007/5/4 "الزعران من الاستمرار في ممارساتهم التي



تنال من أمن المواطن"[49]، وبينما كان يوسف عيسى مدير عام جهاز الأمن الوقائي ينتقد الحملات الإعلامية التي تتهم جهازه بمسؤوليته عن الفلتان الأمني. فقد عقد عباس وهنية أكثر من لقاء، وبحضور وزير الداخلية حيناً، ووفود من فتح وحماس حيناً آخر. كان البحث كله يتركز حول صلاحيات الوزير، وحول تبعية مدير الأمن له، وحول عدم قانونية تعيين محمد دحلان في مجلس الأمن القومي، وحول إمكان تطبيق الخطة الأمنية في هذه الظروف. وكانت الحصيلة أن الرئيس عباس لم يحسم أمره في هذه المسألة، وكان أقصى ما وصل إليه هو القول لوزير الداخلية "نحن جئنا لننجحك وليس لنفشلك"[50]، مع وعد من الرئيس بأنه "سيضغط على أبو شباك كي يتعهد بالتعاون الكامل مع القواسمي"[51]. وبقي عباس متمسكاً بعضوية دحلان في مجلس الأمن القومي، وبقيت استقالة وزير الداخلية معلقة بانتظار تنفيذ الوعود.

وبديهي أن الخلاف السياسي الأساسي راح يعبّر عن نفسه في الصراع حول الصلاحيات، والدخول في تفاصيل تبدو في ظاهرها بأنها المشكلة، في حين أنها كانت تعبيراً عن المشكلة الأساسية التي يراد إخفاؤها. وما إن غادر الرئيس عباس غزة، حتى وقعت اشتباكات حادة سقط جراءها قتلى وجرحى، وجرت أيضاً عمليات خطف، وبينما اتهمت حركة فتح حركة حماس بالمسؤولية عن التوتير وعن القتل، أصدرت حركة حماس بياناً رفضت فيه الاتهامات وقالت "إننا نشير بأصابع الاتهام لفئة خارجة عن الصف الوطني... تريد عودة الأمور إلى ما كانت عليه من الاقتتال لتنفيذ أجندة غير وطنية"[52]. وتواصلت الاشتباكات في اليوم التالي بحدة أكبر، وأصاب الشلل شبه التام قطاع غزة، واجتمعت الحكومة لبحث الوضع، وبادر وزير الداخلية إلى التأكيد على استقالته المقدمة سابقاً، فقبلتها الحكومة واتخذت قراراً بأن يتولى إسماعيل هنية وزارة الداخلية بالوكالة في 2007/5/14. وهنا ارتفعت وتيرة بيانات الاتهام المتبادلة، وعاد الوفد المصري الأمني برئاسة اللواء برهان حماد إلى بذل مساعيه لضبط الوضع الأمني بالتفاهم بين حركتي حماس وفتح، بينما المسلحون منتشرون في الشوارع وجهاً لوجه. وتصاعدت حدة الاتهامات إلى حدّ القول بأن الرئيس عباس ألغى زيارة مقررة إلى غزة بعد اكتشاف محاولة لاغتياله[53]، وردت حماس بأنها تعرف جيداً العناصر القذرة التي تسرب هكذا فبركات إعلامية إلى مكتب وكالة الصحافة الفرنسية[54]. وتواصل الوضع على هذه الصورة أياماً عدة، كانت فيها قوات أمن الرئاسة تتمركز في الشوارع الرئيسية. إلا أن أحمد حلّس المسؤول البارز في حركة فتح في قطاع غزة أدلى بتصريح مميز أقام فيه فصلاً بين حركة فتح ونشاط الأجهزة الأمنية، وقال "إن حركة فتح لم تتخذ قراراً تنظيمياً بمواجهة حركة حماس، وأنها سترفع الغطاء التنظيمي عن أي شخص يقوم بعمليات قتل ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني، وأن الشعب يعرف بالضبط من يقتل أبناءه"[55]. ولكن وضع المواجهة كان هو السائد في الشارع. وقد قام الرئيس عباس بزيارة ثانية إلى غزة في 2007/5/22، وذكر أحمد حلّس أن زيارة

عباس أعطت "ضمانات للجميع بعدم وجود مخطط لتفجير الأوضاع"[56]، بينما كانت الأوضاع تتفجر كل يوم.

وتدخلت مصر مجدداً، وبدأت محادثات في القاهرة بين مسؤولين أمنيين مصريين ووفود من الفصائل الفدائية. وتمّ في هذه اللقاءات تبادل اقتراحات عديدة لوقف المواجهات، ولكن المواجهة على الأرض كانت أقوى من الحوار، وكانت هذه المواجهات تتراجع أحياناً وتتصاعد مرة أخرى، إلا أنها تحولت في الأول من الشهر السادس إلى ما يشبه قتال الخطط المدروسة، فتمّ توسيع القتال ليشمل مدينة رفح، وتمّ استهداف مسؤولين ميدانيين أساسيين في حركة حماس (أحمد أبو حرب مسؤول وحدة المدفعية في كتائب القسام)، وتمّ إطلاق النار على مكتب رئيس الوزراء إسماعيل هنية في 2007/6/11، مما أدى إلى فضّ اجتماع منعقد للحكومة، ووصلت آثار الاشتباكات إلى المساجد والمستشفيات، ولم يخلُ الأمر من اتفاقات هدنة ما تلبث أن تتلاشى بعد ساعات من إبرامها، وتترافق مع بيانات اتهام متبادلة. وشيئاً فشيئاً بدأت بيانات الاتهام تنتقل من التعميم إلى التحديد. وهكذا قال مشير المصري أمين سرّ كتلة حماس البرلمانية إن الأحداث تتمّ على أيدي حرس الرئيس عباس وأجهزة الأمن الموالية له، و"الانقلابيين في حركة فتح"، وإن ما يعرف بالمنتدى "تحول إلى مقرّ للقتل والخطف والتعذيب". وقال ماهر المقداد الناطق باسم فتح في قطاع غزة إن "هناك قراراً داخل حماس باستمرار التصعيد"[57]. ومن اللافت للنظر أن هذا التصعيد قد جرى في ظروف دعت فيها مصر الفصائل الفلسطينية كافة بما فيها حماس وفتح للحوار في القاهرة؛ بهدف الوصول إلى اتفاق فلسطيني شامل. وقد وافق الجميع على الحوار وعقد اجتماع في القاهرة. ولكنه لم يَحُل دون التصعيد الكلامي والدموي على الأرض في قطاع غزة.

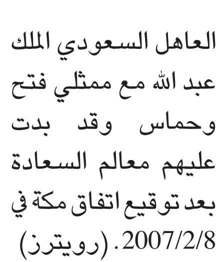
كان من الطبيعي بعد ذلك أن يترافق التصعيد الأمني مع تصعيد في الاتهام السياسي؛ فأصدرت الرئاسة الفلسطينية بياناً اتهمت فيه قيادات حماس بأنها تخطط للسيطرة على السلطة. وأصدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بياناً ثانياً اتهمت فيه "الجناح المتطرف والمرتبط" في قيادة حماس بالعمل "للقضاء على السلطة الوطنية الشرعية"، وأعلنت مركزية فتح أنها "لن تتراجع عن حماية سلطتنا الوطنية ومشروعنا الوطني"، وهدد أحمد عبد الرحمن المتحدث الرسمي باسم فتح أن "اللجنة المركزية ستعقد اجتماعاً طارئاً لاتخاذ قرار نهائي بصدد الاستمرار في الحكومة وفي المجلس التشريعي"، وأعلنت قوات الأمن الوطني "أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام محاولات الانقلاب على الشرعية الفلسطينية". وردّت حركة حماس على هذا التصعيد الإعلامي والسياسي بلهجة مماثلة، وقال أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالنيابة إن "مؤامرة تحاك بداخل مقرّ رئاسة السلطة"، وبعث بحر رسالة إلى الرئيس عباس حذره فيها من "العبث الذي يجري على أيدي عناصره"[58].





جانب من الحريق والدمار الذي أصاب الجامعة الإسلامية بغزة نتيجة هجوم عناصر محسوبة على فتح في 2007/2/3، ضمن مسلسل الفلتان الأمني الذي أصاب قطاع غزة قبيل اتفاق مكة. (رويترز)





العاهل السعودي الملك عبد الله مع ممثلي فتح وحماس وقد بدت عليهم معالم السعادة بعد توقيع اتفاق مكة في 2007/2/8. (رويترز)



الرئيس عباس يسلم هنية رسالة تكليفه برئاسة الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية، في غزة، في 2007/2/15. (رويترز)



وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية هاني القواسمي يعلن استقالته في مؤتمر صحفي في غزة في 2007/5/14، بسبب الصعوبات العملية داخل وزارته، والتي حالت دون قدرته على العمل، حسبما ذكر. (رويترز)



مقاتلو حماس يجلسون في داخل مكتب الرئيس عباس، عقب سيطرتهم على قطاع غزة، في 2007/6/15. (رويترز)



أحد مقاتلي حماس يأخذ وضعه داخل جهاز الفحص بالأشعة، في قاعة الجمارك، في معبر رفح الحدودي مع مصر، إثر سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15. (رويترز)



حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض تؤدي اليمين، في رام الله، في 2007/6/17، إثر إقالة الرئيس عباس لحكومة الوحدة الوطنية. (رويترز)



حشد كبير لحركة فتح في غزة في 2007/11/12، بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة ياسر عرفات. وهو يظهر الحضور الشعبي الكبير لفتح، في ظل سيطرة حماس على القطاع. (رويترز)



حشد كبير لحركة حماس في غزة في 2007/12/15، احتفالاً بالذكرى العشرين على تأسيسها؛ وهو يظهر ما تتمتع به من شعبية كبيرة في القطاع بالرغم من الحصار الخانق، ومحاولات إسقاط حكومتها. (رويترز)



رابعاً: سيطرة حماس على القطاع

بـــــرزت ثـلاثــــة مؤشرات تدل على أن حكومة الوحدة الوطنية لن تُعمِّر طويلاً.

وتمثل المؤشر الأول في وجود خطط وضغوط أمريكية – إسرائيلية تستهدف إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، وفي وجود طرف فلسطيني محسوب على فتح مستعد للتجاوب مع المخططات الأمريكية. فقد تتالى ظهور أخبار تؤكِّد استمرار خطط دايتون التي استهدفت تسليح قوات حرس الرئاسة الفلسطينية وتدريبها، بهدف إعدادهم لمواجهات محتملة مع حماس في قطاع غزة[59]. وكان يجري الحديث عن تجهيز 15 ألف فرد من رجال الأمن يتبعون عباس ويدينون بالولاء لمحمد دحلان، بحيث تتمكن من تحقيق النتيجة المرجوة في "ردع حماس"، وتعطي عباس القدرة على اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية المطلوبة مثل حل الحكومة التي تقودها حماس، وإنشاء حكومة طوارئ[60].

وتحدثت في نيسان/ أبريل 2007 تقارير عن مقترحات قدمتها الإدارة الأمريكية للرئاسة الفلسطينية، ضمن خطة سميت "خطة عمل الرئاسة الفلسطينية لسنة 2007"، تهدف لتقوية فتح، والإعداد للحسم العسكري مع حماس وإسقاطها، وتوفير ما يلزم لتمكين الرئاسة الفلسطينية من السيطرة على الأجهزة الأمنية. وحددت الخطة ثلاثة أشهر إلى تسعة أشهر كحدٍّ أقصى لتحقيق أهدافها[61]. وأشارت تقارير أخرى إلى أن دايتون أكدَّ في جلسة استماع في لجنة الشرق الأوسط بالكونجرس الأمريكي في أواخر أيار/ مايو 2007 بأن "الأوضاع ستنفجر قريباً وبلا رحمة في قطاع غزة"[62]. كما أكد الموفد الخاص للأمم المتحدة ألفارو دي سوتو Alvaro de Soto في تقرير نهاية خدمته أنه منذ تشكيل حكومة حماس وحتى التوصل إلى اتفاق مكة بعد عام، دفعت الولايات المتحدة بوضوح إلى مواجهة بين فتح وحماس. وقال دي سوتو إن المستشارين المقربين من عباس "كشفوا لنا على نحو خاص أنهم صاغوا مبادرة لحل حكومة حماس"[63].

تمثل المؤشر الثاني في عدم إبداء الرئاسة الفلسطينية والتيار الأمني المتنفذ في فتح تعاوناً حقيقياً في مجال ضبط الأجهزة الأمنية وتنظيمها. وكان تعيين محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي مؤشراً تصعيدياً في رأي حماس والكثير من المراقبين. غير أن أبرز المظاهر كان في إفشال وتعطيل عمل وزير الداخلية في وزارة الوحدة الوطنية هاني القواسمي، واضطراره للاستقالة.

أما المؤشر الثالث فتمثل في مجموعة الإجراءات الميدانية التي قام بها التيار المتنفذ في فتح على الأرض، والتي تتوافق بشكل كبير مع ما تسرَّب من خطط أمريكية. وتمثل ذلك في توسيع حرس الرئاسة وتدريبه وتجهيزه، وإدخال 500 عنصر من عناصر الأمن الفلسطيني الموالين للرئيس عباس والمدربين في مصر، وعمل الحواجز الأمنية، وكثرة عمليات الخطف والاغتيال المنسوبة للعناصر الموالية للرئيس عباس ودحلان، خصوصاً في منتصف أيار/ مايو 2007؛ حيث تحدثت مصادر من حماس عن اغتيال 22 من عناصرها في أسبوع واحد على يد الأجهزة الأمنية[64]. وتحدثت



الأنباء عن استهداف مواطنين لمجرد أنهم ملتحون أو مقربون من حماس. وكان اغتيال الأجهزة الأمنية الميداني لصحفيين يعملان في جريدة فلسطين في 2007/5/13 نموذجاً لعملية تصعيد وتوتير أمني متعمد[65]. أما قتل حسام أبو قينص ثم رميه من أحد الأبراج فكان نموذجاً مأساوياً، لشاب فتحاوي، اغتالته العناصر الأمنية لمجرد أنه ملتحي، وهو ما أكده فيما بعد توفيق أبو خوصة أحد قيادات فتح في القطاع، وأحد المتحدثين باسمها[66].

خاضت حماس ما أسمته بمعركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح"، وفي الفترة 11-2007/6/14 تمكنت من السيطرة على قطاع غزة. وذكر أنه سقط في عملية الحسم ما مجموعه 116 قتيلاً و550 جريحاً[67]. أما إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فتشير إلى أنه قد سقط جراء أحداث الحسم العسكري 161 قتيلاً خلال الفترة 7-2007/6/16، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية[68].

وقد دافعت حماس عما قامت به بأنه كان اضطراراً وليس اختيارياً، وأنها لم تستهدف إلاّ فئة معينة محسوبة على فتح؛ وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع، ولكن الأمور "تدحرجت" إلى أن وصلت إلى ذلك الحدّ؛ وأنها لم تكن تخطط للسيطرة على المربع الأمني ومقر الرئاسة، ولكن قيام الأجهزة الأمنية بإخلائها، وتعرضها للنهب والسرقة من قبل الناس، اضطرها للقيام بهذه الخطوة. وجاء في التوضيحات أن السيطرة على مواقع الأجهزة الأمنية جاءت من أجل قطع الطريق على ما وصفتها بـ"الفئة المتصهينة التي تتستر ببعض الأجهزة". وقال البيان "إن قائد التيار الخياني المتصهين اعتبر الشراكة منقصة، واعتزم إفشالنا وسلك كل طريق لذلك، ونحن نصبر ونطالب الإخوة في فتح بلجم هذه الفئة الباغية، لكن من دون جدوى، حتى استطاعت هذه الفئة أن تسيطر على مراكز القوة في الحركة، وتسخرها لخدمة أهدافها الصهيونية". وقالت حماس في بيانها إنها "لا تعادي أياً من هذه الأجهزة [الأمنية]، ولكن تستهدف الفئة التي تندس بين صفوفهم فقط"[69]. وتحدث سامي أبو زهري الناطق باسم حماس فقال "كنا مضطرين لهذه الخطوة بعد أن فشلت كل الوساطات لوقف الجرائم... والطريق ليس مسدوداً، وإذا كانت هناك جدية حقيقية من طرف الرئيس محمود عباس لوقف هذه الأحداث فنحن جاهزون"[70].

لم تخلُ عملية الحسم أو ما عرف بالانقلاب من ممارسات سلبية أساءت إلى صورة حماس؛ فقد نقلت وسائل الإعلام والشبكات الإخبارية عملية إعدام سميح المدهون بصورة فجَّة ومسيئة. كما نقلت صور إجبار ضباط الأمن الفلسطيني على الخروج بصدور عارية، وصور رفع علم حماس على بعض المقرات، وصورة دوس أحدهم على صورة الرئيس ياسر عرفات. وغير ذلك

من النماذج التي قامت الوسائل الإعلامية المحسوبة على حماس بنشرها، وهو ما خدم خصومها بشكل كبير، وقدَّم لهم أدوات استخدموها بشكل فاعل للتحريض ضدّ حماس. وقد اعترف العديد من قيادات حماس بوجود هذه الممارسات الخاطئة، وأعلنوا رفضهم لها، غير أنهم قدموها في سياق التحريض الهائل المتبادل بين فتح وحماس.

رفضت حماس أن تسمي ما قامت به انقلاباً؛ لأن الذي اتخذ القرار هو رئيس الوزراء، وهو نفسه يتولى منصب وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، وهو مدعوم من مجلس تشريعي منتخب يمثل غالبية الأعضاء. كما أن حماس ظلت على اعترافها بالرئيس عباس وشرعيته، ودعته إلى التفاهم والحوار دون شروط مسبقة. وبغضِّ النظر عن تعريف ما قامت به حماس إن كان "حسماً" أو "انقلاباً"، فإن نتائجه كانت كبيرة على الساحة الفلسطينية، وكان من أبرزها:

1. لأول مرة يحدث إلى جانب الشرخ السياسي انقسام جغرافي، فيجد أبناء قطاع غزة أنفسهم تحت سيطرة حماس وحكومتها المُقالة؛ بينما تجد الضفة الغربية نفسها تحت سيطرة فتح والرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ.
2. تظهر الأحداث التي انتهت بالحسم مدى قوة تأثير العوامل الخارجية في العمل الوطني الفلسطيني، وأن الولايات المتحدة وإن لم تنجح في القضاء على حماس، إلا أنها نجحت في شقّ الصف الوطني وإضعافه، وفي إشعال الصراع الدامي بين قُطبي الحركة الوطنية الفلسطينية.
3. أضرت الأحداث بشكل كبير بصورة المشروع الوطني الفلسطيني، وبصورة برنامجها المقاوم، وأحدثت حالة من الاستياء والنفور والإحباط في أوساط الجماهير العربية والإسلامية، وفي الأوساط العالمية الداعمة للحقّ الفلسطيني.
4. تعاملت الرئاسة الفلسطينية مع سيطرة حماس على القطاع كفرصة لإسقاط حكومة الوحدة الوطنية وإنشاء حكومة طوارئ موالية (حتى وإن كان ذلك مخالفاً للقانون الأساسي) في الضفة الغربية. واستفادت من تغييب دور المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، بسبب الاعتقال الإسرائيلي لأكثر من 40 من نوابها، في إصدار مراسيم رئاسية تأخذ قوة القانون. وقد مضت المراسيم والإجراءات الرئاسية وحكومة الطوارئ بعيداً في التضييق على حماس والاعتداء على عناصرها في الضفة الغربية وإغلاق مؤسساتها، ومحاولة تفكيك بنيتها التنظيمية والعسكرية. في الوقت الذي طورت الرئاسة والحكومة في الضفة من تنسيقها الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي. وقد أفادت مصادر حماس في الضفة أن حماس



تعرضت لـ 1,007 اعتداءات في الفترة 11/6-31/8/2007 من عناصر الأجهزة الأمنية ومن عناصر فتح، وقد شملت 639 عملية اعتقال واختطاف، و36 عملية إطلاق نار، و175 اعتداء على مؤسسات وجمعيات، بما في ذلك دور قرآن، وجمعيات خيرية، ومؤسسات إعلامية ومكاتب صحفية، ومدارس ورياض أطفال، كما حدث 156 اعتداء على ممتلكات خاصة بأبناء حماس ومناصريها[71].

وفي المقابل، أحكمت حماس وحكومتها المقالة السيطرة على قطاع غزة، وتعاملت بشدة مع أنصار فتح، الذين كانت ترى في ممارسات عدد منهم تهديداً للأمن والاستقرار في القطاع. غير أنه لم تتوفر إحصائيات محددة عن حجم التجاوزات القانونية في القطاع. وإن كان كلٌّ من السلطتين في الضفة والقطاع قد تعرضتا لنقد مؤسسات حقوق الإنسان.

5. أثارت عملية الحسم شكوك ومخاوف عدد من القوى الفلسطينية تجاه حماس، ومدى مصداقيتها وجديتها في احترام الخيار الديموقراطي، والتداول السلمي للسلطة. وأثار لجوؤها "للعنف" موجة من الحملات التحريضية والإعلامية التي تَسِم حماس "بالتطرف" و"الإرهاب" و"الظلامية"، وتربط ما بينها وبين القاعدة... وغير ذلك. وقد انعكست هذه الصورة سلباً في بلدان العالم العربي وخصوصاً في مصر المجاورة للقطاع، والتي يواجه نظامها صعوبات في التعامل مع الإخوان المسلمين، حيث تعدُّ حماس جزءاً منهم. وقد احتاجت حماس لأشهر طويلة من الاتصالات والتوضيحات، للتخفيف من وقع الصورة التي لازمتها إثر عملية الحسم.

6. وجدت الرئاسة الفلسطينية نفسها طليقة في غياب الشراكة مع حماس، وفي غياب المجلس التشريعي، فمضت بشكل حثيث في مشروع التسوية وفي المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وبوجود الرعاية والدعم الأمريكي والغربي والعربي. غير أن المفاوض الفلسطيني وجد نفسه في أضعف حالاته. فهو لا يملك إلا سيطرة منقوصة على الضفة، والجبهة الداخلية الفلسطينية ممزقة، وهو ليس في حالة تمكنه من اتخاذ أية خطوات جادة لإعادة بناء منظمة التحرير أو الحوار مع حماس. ووجد أنه إذا كان لا يستطيع بناء الوحدة الوطنية من دون الشراكة مع حماس، فإنه لا يستطيع في الوقت نفسه السير في مشروع التسوية أو بناء علاقات مع أمريكا و"إسرائيل" إلا إذا فضَّ هذه الشراكة. وتستفيد "إسرائيل" من هذا الوضع في ابتزاز رئاسة السلطة لتحقيق المزيد من التنازلات، غير أنها في الوقت نفسه غير مطمئنة إلى قدرة عباس على تنفيذ الاتفاقيات، وبالتالي فإنها مترددة في إعطائه ما يترتب عليها من التزامات.

7. عانى قطاع غزة من حصار خانق ومتواصل، ومن اعتداءات إسرائيلية متواصلة، وأسهم للأسف بعض عناصر السلطة في التحريض على حماس، بهدف إسقاط حكومتها وإفشال تجربتها، وكان من نماذج ذلك اتهامها بإيواء تنظيم القاعدة، أو بتحصيل فواتير الكهرباء لمصلحتها... وغير ذلك. وعلى الرغم من المعاناة الهائلة لسكان القطاع، إلا أن حماس تمكنت من الاحتفاظ بسيطرتها على القطاع. وكان من اللافت للنظر أن الضغوط والحملات الإسرائيلية قد ارتدت عكسياً في نهاية المطاف، فعادت شعبية حماس للتحسن والارتفاع.

8. أدت عملية الحسم إلى خفوت ظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة، وإلى تراجع حدة الصدامات الفصائلية والعائلية. وهو ما يشير إلى أن حماس نجحت نسبياً في إضعاف هذه الظاهرة والسيطرة عليها؛ كما أن ذلك يرجح مقولة حماس حول المسؤولية الكبيرة لتيار أمني محدد، محسوب على فتح، عن ظاهرة الفلتان الأمني. وحسب إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان، فإن عدد قتلى ظاهرة الفلتان الأمني في الأشهر الستة الأولى من سنة 2007 قد بلغ 422 قتيلاً و1,946 جريحاً، أما الشهور الستة الأخيرة من سنة 2007، والتي تلت سيطرة حماس على القطاع، فإن عدد ضحايا الفلتان الأمني بلغ نحو 60 قتيلاً و425 جريحاً[72]. أما الشهور الثلاثة الأولى من سنة 2008 فقدِّر عدد الضحايا بنحو 13 قتيلاً و25 جريحاً.

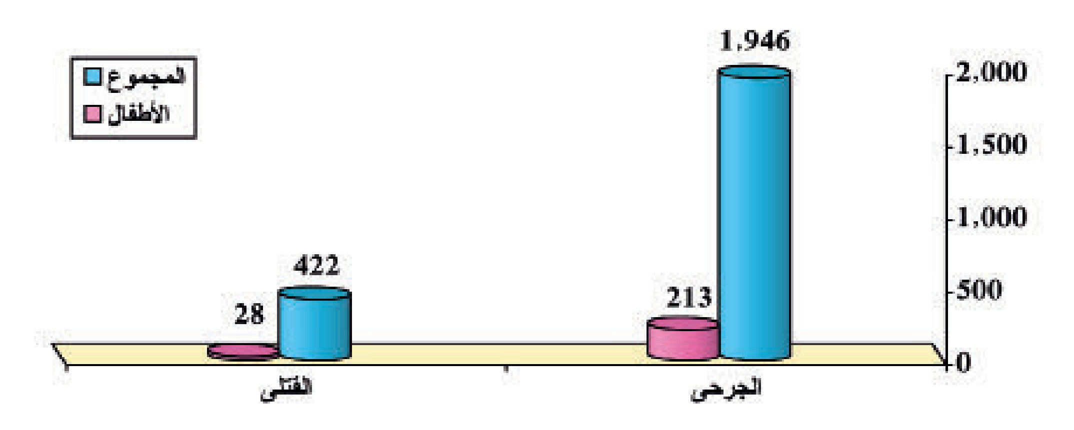
ومن الجدير بالذكر أن الفلتان الأمني لم يكن مقتصراً على الصراع بين فتح وحماس (وإن كان ذلك من أسوأ مظاهره)، وإنما شمل الصراعات العائلية وأعمال "بلطجة" مختلفة، وقيام عدد من المواطنين بتنفيذ ما يظنونه "عدلاً" بأيديهم بسبب غياب هيبة السلطة. نحن لا نملك إحصائيات محددة لقتلى فتح وحماس في سنة 2007 نتيجة الصدامات بينهما. غير أن حماس ذكرت أنها خسرت 69 قتيلاً و74 جريحاً من عناصرها في الفترة منذ توقيع اتفاق مكة في 2007/2/7 وحتى الحسم العسكري في 2007/6/14، كما ذكرت أنها تعرضت لـ 120 حالة خطف، و102 حالة اعتداء على المؤسسات و97 حادث إطلاق نار[73]. أما حركة فتح فتشير بعض التقديرات التي لم تتأكد صحتها من أنها خسرت 138 قتيلاً و299 جريحاً طوال سنة 2007. كما تجدر الإشارة إلى وقوع الكثير من المواطنين الأبرياء نتيجة الفلتان الأمني. وعلى الرغم من الحالة الصعبة التي يعيشها القطاع، فإن الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2008 لم تشهد سقوط قتلى في صراعات بين فتح وحماس، وبدا أن الوضع تحت السيطرة. انظر جدول 1/1 حول الفلتان الأمني في الأشهر الستة الأولى من سنة 2007، وكذلك انظر جدول 1/2 حول ضحايا الفلتان الأمني في الفترة 2002-2007.



جدول 1/1: بعض إحصاءات حالات وحوادث الفلتان الأمني في قطاع غزة[74]

سنة 2007	عدد الجرحى		عدد القتلى	
	الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال
كانون الثاني / يناير	325	24	75	6
شباط / فبراير	408	32	52	4
آذار / مارس	204	30	21	3
نيسان / أبريل	141	21	22	2
أيار / مايو	212	34	64	4
حزيران / يونيو	656	72	188	9
المجموع	**1,946**	**213**	**422**	**28**

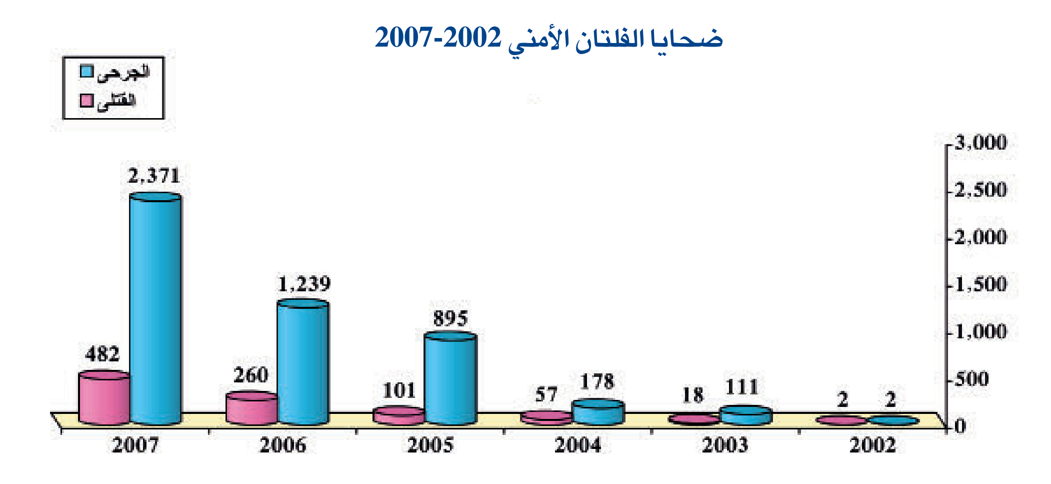
بعض إحصاءات حالات وحوادث الفلتان الأمني في قطاع غزة



جدول 1/2: ضحايا الفلتان الأمني 2002-2007[75]

السنة	الجرحى	القتلى
2002	2	2
2003	111	18
2004	178	57
2005	895	101
2006	1,239	260
2007	2,371	482
المجموع	**4,796**	**920**

ضحايا الفلتان الأمني 2002-2007



9. كان من الواضح أن قرار الحسم قد اتخذته حماس بشكل ميداني في قطاع غزة، ولم يكن قراراً مركزياً. وعلى الرغم من أن حماس في الضفة الغربية وفي الخارج دافعت بقوة عن عملية الحسم، إلا أنها على ما يبدو لم تكن جاهزة لتحمل استحقاقاته، وخصوصاً في الضفة الغربية، حيث عانت كثيراً من ضغط الأجهزة الأمنية، ومن ضغط عناصر محسوبة على فتح، كما عانت من اعتقال الكثير من قادتها وإغلاق مؤسساتها. وكان من الواضح أن الحملة الإعلامية والتعبوية التي رافقت عملية الحسم كان فيها العديد من الثغرات، والتي استخدمت بعض موادها للهجوم على حماس نفسها؛ هذا فضلاً عن أن عملية الحسم شابتها العديد من الممارسات السلبية.

10. كان من الواضح أن معظم العناصر في الأجهزة الأمنية لم تكن ترى أن المعركة مع حماس هي معركتها، وإنما معركة تيار معين في الأجهزة وفي فتح. ولو أن هذه الأجهزة التي تتكون من نحو 55 ألف عنصر في قطاع غزة عدَّت المعركة معركتها، لربما كان من الصعب جداً على حماس حسم المعركة لصالحها. لقد ترك الكثير من الضباط والعناصر مواقعهم، ولبسوا ملابسهم المدنية وسلموا مقراتهم لحماس، فور اتضاح رجحان الكفة لصالحها في السيطرة على بعض المواقع الرئيسية، وبعد أن هرب من القطاع العديد من قيادات فتح الأمنية والسياسية، والتي كانت تتولى إدارة المعركة مع حماس.

ويؤكد تقرير أعده المكتب العسكري لحركة فتح في غزة، حول أسباب الانهيار السريع للأجهزة الأمنية، وجود قناعة لدى عدد كبير من منتسبي الأجهزة بأنهم كانوا يدافعون عن مشروع تيار واحد متنفذ في السلطة وحركة فتح. وأشار تقرير اللجنة الرئاسية التي كلفها محمود عباس بالتحقيق في أحداث غزة برئاسة الطيب عبد الرحيم إلى المعنى نفسه في عدد من المواضع، وذكر أن حماس نجحت في تحييد قسم كبير من حركة فتح وأطرها القيادية، وهو قسم لم يكن يرى أن هذه المعركة هي معركة فتحٍ.

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، دعت إلى فتح باب الحوار الثنائي (فتح – حماس) والشامل مع الفصائل الأخرى، وبرعاية عربية؛ من أجل توحيد الوطن، ومن أجل الاتفاق على طبيعة المشاركة السياسية التي بلورها اتفاق مكة، وتحقق جزء منها في حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها إسماعيل هنية. ولكن حركة فتح والرئاسة الفلسطينية التي تبنت تحليلاً آخر، وموقفاً آخر، قالت إن ما جرى في قطاع غزة هو انقلاب عسكري على الشرعية، وهي لن تتحاور مع الانقلابيين إلا إذا تراجعوا بالكامل عما فعلوا.

وإزاء هذين الموقفين المتعارضين، بادرت جهات عربية عديدة، وبادرت كذلك أطراف فلسطينية، إلى دعوة حركتي فتح وحماس للحوار من أجل تجاوز ما جرى، وإيجاد حلّ له، حلّ مقبول ومتوافق عليه. وكان أن بادرت الجامعة العربية إلى اتخاذ قرار بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، كمدخل لدفع الأمور باتجاه الحوار، ولكن الرئاسة الفلسطينية رفضت الفكرة بغضب، واعتبرت أن "مبدأ القبول بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، يعتبر اعترافاً بشرعية الانقلابيين"[76]. واستمر هذا الوضع حتى نهاية العام 2007، حيث كانت هناك وساطات يمنية وسعودية وقطرية ومصرية وسودانية، رُفِضت كلها من قبل حركة فتح والرئاسة الفلسطينية، وقُبِلت كلها من قبل حركة حماس، إنما من دون نتيجة عملية. وفي ظلّ هذا التباعد بدأ كل طرف يرتب أموره على ضوء موقفه، وعلى ضوء الواقع الذي يواجهه.

خامساً: إجراءات السلطة الفلسطينية

أدى توجه الرئاسة الفلسطينية إلى إخراج حركة حماس من إطار الشرعية الفلسطينية إلى ضرورة تجاهل وتجاوز المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية. وكان لا بدّ لها هنا من مرجعية تضفي صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. وفجأة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية موجودة يومياً بالرغم من تغييبها شبه الدائم طوال السنوات السابقة، وأصبحت مؤسساتها تجتمع وتبحث وتقرر في شؤون السلطة الفلسطينية اليومية، بينما هي حسب ما هو متفق عليه، مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة.

وانسجاماً مع هذا التوجه، عقدت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً طارئاً منذ اليوم الأول لتغير الأوضاع في غزة في 2007/6/14، وأقرت عدة توصيات وضعتها تحت تصرف الرئيس عباس ليبت بها وهي:

- إقالة حكومة إسماعيل هنية (وهذا من حقّ الرئيس).
- إعلان حالة الطوارئ.

- تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.
- إجراء انتخابات مبكرة[77].

وقد بادر الرئيس عباس فوراً إلى تبني هذه التوصيات وأمر بتنفيذها بموجب ثلاثة مراسيم. وسيصبح إصدار المراسيم منذ هذه اللحظة الوسيلة الأساسية التي يستخدمها الرئيس عباس، من أجل تجاوز المؤسسات الشرعية، وبحجة وجود حالة الطوارئ. وأُسندت مهمة تشكيل حكومة الطوارئ الجديدة إلى سلام فياض.

حسب النظام الأساسي (الدستور)؛ فإن إقالة حكومة الوحدة الوطنية، أي حكومة إسماعيل هنية، يحولها فوراً إلى حكومة تسيير أعمال. ولكن الرئاسة الفلسطينية تجاوزت ذلك مستندة إلى إعلان حالة الطوارئ، فهل إعلان حكومة الطوارئ عمل قانوني؟.

لقد بادر خبراء القانون الفلسطينيون إلى مناقشة هذه المسألة وقالوا: إن المرسوم الأول بإقالة حكومة الوحدة الوطنية دستوري. وإن المرسوم الثاني بإعلان حالة الطوارئ دستوري، أما المرسوم الثالث القاضي بتشكيل حكومة طوارئ، فلا يوجد نصّ قانوني يدعم شرعيته. إن النصّ القانوني يتيح للرئاسة إعلان حالة الطوارئ فقط، ولمدة 30 يوماً، ولا يتيح لها تشكيل حكومة طوارئ. ويتيح النصّ القانوني للرئيس تجديد حالة الطوارئ شهراً آخر، إنما بعد موافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه. وهذا ما لا يرغب فيه الرئيس.

وهناك نص آخر في القانون يفرض أن تتقدم الحكومة، أية حكومة، إلى المجلس التشريعي لتنال ثقته، ويسري هذا على حكومة سلام فياض الجديدة، إذا تمّ التسليم بشرعية تشكيلها، ولكن هذا ما لا يرغب فيه الرئيس أيضاً.

وقد تمّ حلّ كل هذه الإشكالات من خلال نظرية الحكم بـ"المراسيم". ولذلك تمّ بعد أيام من الأحداث في 2007/6/22 إصدار مرسوم يلغي فقرة في القانون، تتطلب موافقة المجلس التشريعي على أية تعيينات وزارية، وأعلن تعليق العمل بالمادة 79 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

وترافق صدور هذه المراسيم مع حملة أمنية ضدّ ناشطي حركة حماس في الضفة الغربية. بينما تولى مرسوم رئاسي آخر تعميق نطاق الحملة ضدّ حركة حماس؛ بحيث تشمل مؤسساتها ونشاطها المالي، وأتاح هذا المرسوم لوزير الداخلية "مراجعة تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة عن وزارة الداخلية أو أي جهة حكومية أخرى". ويتيح هذا المرسوم لوزير الداخلية إغلاق أي من مؤسسات حماس المالية أو الخيرية أو التعليمية. وقد شكل سلام فياض حكومة الطوارئ في 2007/6/17، وأدت حكومته اليمين الدستورية أمام الرئيس. وضمت الحكومة، إلى جانبه، 11 وزيراً[78]، واقتصرت على مستقلين تكنوقراط، وخلت من أي وزير منتمٍ لفصائل المقاومة الفلسطينية.



وبعد فترة وجيزة من تشكيل هذه الحكومة، قال القانونيان اللذان وضعا النظام الأساسي الفلسطيني (المحامي أنيس القاسم والقاضي يوجين قطران) إن هذه الوثيقة لا تمنح الرئيس عباس حقّ تعيين حكومة جديدة من دون موافقة تشريعية، ولا تمنحه حقّ تعطيل مواد في القانون الأساسي. وقال واضعا القانون الأساسي إن القانون الأساسي ينصّ على بقاء حكومة الوحدة الوطنية المُقالة برئاسة هنية، لتصريف الأعمال، لحين حصول عباس على موافقة برلمانية على الحكومة الجديدة. وقال القاضي قطران (وهو فلسطيني ورئيس قضاة في بريطانيا) لوكالة رويترز Reuters: "ما هو واضح هو[وجوب] ألا تسقط حكومة هنية خلال فترة طوارئ". وقال المحامي القاسم: إن القانون الأساسي لا يتضمن أي بنود خاصة بحكومة طوارئ. وقال القاضي قطران: إن وجود حالة طوارئ لا يعني أن بإمكان الرئيس تشكيل حكومة طوارئ، وإن الحكم من خلال مراسيم لا يعني أن من حقّ الرئيس تعطيل أو تغيير الدستور[79].

وبصدد توجه الرئاسة الفلسطينية لإجراء انتخابات مبكرة، قال الخبير القانوني أحمد الخالدي عميد كلية القانون في جامعة النجاح في نابلس، وهو مستقل سياسياً، "لا يوجد نصّ في الدستور يتحدث عن انتخابات مبكرة"، وهناك "نصوص تتحدث عن فترة محددة للمجلس التشريعي وهي أربع سنوات"[80].

سادساً: محاولة السيطرة على المجلس التشريعي

سعت الرئاسة الفلسطينية إلى السيطرة على المجلس التشريعي، مستغلة اعتقال "إسرائيل" لـ 41 نائباً من حركة حماس من أصل 74 نائباً (ارتفع عددهم فيما بعد إلى 44 نائباً)، مما أفقدها الغالبية في المجلس. وأصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً في 2007/7/5 حدد فيه موعداً لبدء دورة جديدة للمجلس. ونصّ المرسوم على إجراء انتخابات هيئة جديدة لمكتب المجلس قبل إجراء أي مناقشة لأي موضوع على جدول الأعمال (بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة سلام فياض)، وعلى أمل أن تتمكن حركة فتح بالتعاون مع بعض الكتل النيابية من السيطرة على رئاسة المجلس وعلى رئاسة اللجان، ويكتمل بذلك إخراج حركة حماس من النظام السياسي الفلسطيني. أما الهدف المباشر لهذه الخطوة فهو منح الثقة لحكومة سلام فياض، إذ تنهي حكومة فياض فترتها الدستورية البالغة 30 يوماً في 2007/7/17، وتصبح مضطرة لنيل ثقة المجلس التشريعي. وقد تمّ إصدار هذا المرسوم بحجة أن الفترة الأولى في الدورة الأولى للمجلس التشريعي، ومدتها أربعة أشهر، انتهت قبل يوم واحد من صدور المرسوم، حسب توضيح عزام

الأحمد رئيس كتلة فتح في المجلس[81]. وحين دعت كتلة حماس قبل ذلك إلى عقد جلسة للمجلس رفضت حركة فتح الدعوة، وقاطعت الجلسة، وقالت إنها غير قانونية، بينما بدأت كتلة حركة فتح تستعد لجلسة تعقد على أساس المرسوم الرئاسي الجديد، ورفض نواب حركة حماس المشاركة فيها، وأصبح المجلس بذلك عاجزاً عن الانعقاد، وأصبحت حكومة سلام فياض عاجزة بذلك عن نيل الثقة، ولكن الأمر الأهم أن المجلس التشريعي أصبح هيئة معطلة عن العمل.

وقبيل انتهاء مدة حكومة الطوارئ، المحددة بشهر واحد، وفي يوم 2007/7/13، تم توسيع هذه الحكومة، وصدر بذلك مرسوم رئاسي، بإضافة أربعة وزراء، ليصبح مجموع أعضاء الحكومة 16 وزيراً بمن فيهم سلام فياض. وفي اليوم التالي قدمت حكومة فياض استقالتها، حيث تم التعامل معها بعد ذلك باعتبارها حكومة تسيير أعمال[82]. وبدأت بذلك أزمة وزارية مفتوحة، وبدأ البحث عن مخرج للأزمة. وبعد فشل محاولة تغيير قيادة المجلس، وفشل استغلال اعتقال "إسرائيل" لنواب حماس لتكوين أغلبية بديلة، تمّ اللجوء إلى خيار منظمة التحرير الفلسطينية، فتمت دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد، وردّت حماس على ذلك بتوجيه دعوة لانعقاد المجلس التشريعي في جلسة عادية، وقال أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالوكالة، إن كتلة حماس ستستخدم توكيلات من أعضاء الكتلة المعتقلين لدى "إسرائيل" للإدلاء بأصواتهم. ولكن كتلة فتح، ومعها الكتل النيابية الأخرى، رفضت مبدأ استخدام التوكيل في التصويت[83].

انعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2007/7/18، وألقى الرئيس عباس خطاباً أمامه دعاه فيه إلى:

- إقرار إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وعلى أساس القائمة النسبية.
- جدد اتهام حركة حماس بمحاولة اغتياله.
- أعلن انتهاء اتفاق القاهرة الموقع بين الفصائل الفدائية كافة. (اتفاق إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية).
- قال إن حركة حماس ضربت باتفاق مكة عرض الحائط.

وقد بادر المجلس المركزي إلى تقديم كل ما طلبه منه الرئيس عباس، فوافق على مبدأ إجراء الانتخابات. وبرزت هنا خطورة إجراء الانتخابات في الضفة الغربية من دون قطاع غزة، الأمر الذي سيكرس الانقسام بين شطري الوطن، وبدا واضحاً للجميع أنه لا يمكن إجراء انتخابات من دون توافق بين الطرفين فتح وحماس. وبادرت حتى الفصائل والكتل النيابية الملتقية مع حركة فتح إلى إعلان أنها لن تشارك في انتخابات من دون توافق وطني، أو أن لا تشمل الضفة والقطاع معاً. وسارع الرئيس عباس إلى صياغة موقفه بطريقة ترضي المعترضين فقال: سنعطي الحوار



فرصة كافية قبل الدعوة للانتخابات، شرط أن يعود الانقلابيون عما فعلوه[84]، وهو موقف بقي سائداً ومتكرراً حتى نهاية العام. وقد ردّت حركة حماس على خطاب عباس ببيان عنيف يرفض خطابه من حيث اللهجة والمضمون. وقالت الحركة إن الرئيس عباس لا يملك الصلاحية الدستورية لانتخابات مبكرة، وشددت على "تمسكها باتفاق مكة وإعلان القاهرة"[85]. وقال خالد مشعل خلال لقاء مع الصحفيين في قطر:

- إن حماس ترفض تماماً القفز على الشرعيات الفلسطينية القائمة، بالتركيز فقط على شرعية الرئاسة، وتجاهل شرعية المجلس التشريعي والحكومة.
- إن حماس ترفض استخدام مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية بديلة عن المجلس التشريعي.
- إن الخطوة الأولى في التوافق الوطني تتمثل في حلّ مشكلة الملف الأمني، بإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية، وتنظيف هذه الأجهزة من الفساد ومن الأدوار المشبوهة[86].

أسفر واقع التجاذب هذا عن نتائج محددة، إذ تمّ شلّ نشاط المجلس التشريعي، كما تحولت فكرة الدعوة لانتخابات مبكرة إلى مجرد فكرة غير قابلة للتنفيذ، ولكنها بقيت فكرة قائمة، وجرى إدخال تغييرات عليها بما يناسب تصور الرئاسة وحركة فتح لمنطوق الانتخابات إذا ما جرت. وهكذا أعلن الرئيس عباس في 2007/8/15 في خطاب أمام عمال فلسطين في عمّان إن الانتخابات إذا جرت "لن تكون إلا في الضفة والقطاع معاً"[87]. ومن جهة أخرى بادر الرئيس عباس في 2007/9/2 إلى اعتماد قانون انتخاب جديد يقرّ اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية. ولعل قيادة السلطة أرادت من ذلك منع حماس من فرصة الحصول على أغلبية المقاعد حيث كانت قد حصدت 45 مقعداً من أصل 66 مقعداً مخصصة للانتخاب المباشر مقابل 17 مقعداً لحركة فتح. أما في الانتخابات النسبية فحصلت على44.4% (29 مقعداً) مقابل 41.4% (28 مقعداً) لفتح. وراهنت قيادة السلطة في الوقت نفسه على التحالف مع القوى العلمانية واليسارية الفلسطينية لترجيح كفتها في حال تشكيل حكومة مقبلة. ثم إن الانتخابات النسبية كانت مطلباً لهذه القوى لتتمكن من لعب دور أكبر في صناعة القرار السياسي، وهو ما يعني أن عباس حاول استرضاء هذه القوى في مواجهته لحماس. وتضمن قرار الرئيس عباس هذا بنداً آخر خطيراً يفرض على كل مرشح للبرلمان أو الرئاسة أن يلتزم سلفاً بالموقف السياسي الذي تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية، ويمنع بالتالي أي معارض من حقّ الترشح، ويدفع باتجاه مجلس تشريعي من لون سياسي واحد. وهو موقف لا يتيح فرصة للقاء أو التفاهم[88].

سابعاً: الأزمة داخل فتح والسلطة

عانت حركة فتح حالة من التفكك والترهل والفساد، وضعف المرجعية القيادية الكاريزمية، خصوصاً بعد وفاة ياسر عرفات. ودفعت غالياً ثمن حمل أعباء اتفاق أوسلو Oslo Accords ومستحقاته. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على تراجع شعبيتها، مقابل تصاعد شعبية حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية. كما كانت فتح وما زالت بحاجة إلى ترتيب بيتها الداخلي، وعقد مؤتمرها السادس الذي طال انتظاره؛ حيث عقدت آخر مؤتمراتها سنة 1989.

كان التدافع داخل حركة فتح في سنة 2007 يعبِّر عن خلافات حادة وصراع إرادات وصلاحيات بين قوى فتح المختلفة. وبينما كان هناك تيار أمني يسعى لإسقاط حكومة حماس وإفشال تجربتها بالوسائل الأمنية، حتى لو اقتضى ذلك الاستعانة بالأمريكيين، كان هناك تيار آخر يسعى لإيجاد مساحات التفاهم بين فتح وحماس لترتيب البيت الفلسطيني، وينتقد بشدة ما يقوم به محمد دحلان ومؤيدوه. وكان عقد المؤتمر السادس أحد المطالب الأساسية التي انشغلت بها قواعد حركة فتح، سعياً لإدخال دماء جديدة شابة في الحركة، وإزاحة لعناصر متهمة بضعفها وعجزها وفسادها. غير أن الأحداث التي أدت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة، والطريقة التي نفذت بها حماس "حسمها العسكري"؛ قد أصاب جميع قطاعات فتح بالصدمة، ووحَّد عناصرها ضد ما رأته ضربة مهينة لفتح وللعمل الوطني المشترك. وهو ما أسهم في دعم أعضاء فتح للإجراءات التي اتخذها الرئيس عباس ضدّ حماس، وفي منح الفرصة لقيادة فتح الراهنة في الاستمرار في قيادتها، وفي تأخير عقد مؤتمر فتح، على الرغم من النداءات المتوالية لإعادة بناء البيت الفتحاوي.

رفض القدومي دعوة عبّاس للانتخابات المبكرة في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2006، وجاء ذلك بالاتفاق مع قادة المنظمات الفلسطينية العشرة الذين اجتمع بهم في دمشق في 2006/12/16[89]. ورأى القدومي، في مقابلة مع مجلة الكفاح العربي في 2007/1/6، أن الإصرار على تلك الدعوة سوف يقود إلى حرب أهلية فلسطينية، وأرجع خلال تلك المقابلة خلافه السياسي مع عبّاس إلى أن القدومي يرفض "الشروط الإسرائيلية للتسوية، مثل وقف المقاومة وملاحقة النشطاء، في حين أن أبا مازن يمكن أن يتعاطى مع هذه المبادئ، بل إنه يدعو إليها". وأضاف إن الرئيس أبا مازن "أمريكي وغربي المزاج والهوى، على الرغم من أن الغرب يستغله من دون تقديم أي شيء للشعب الفلسطيني". كما قال إنه "ليس هناك خلافات بين فتح وحماس. الخلاف هو بين المجموعة التي تعمل في الرئاسة وحماس. والمجموعة التي تعمل في الرئاسة لها مصالحها الخاصة وبرنامجها السياسي الخاص"، وأضاف إن تصرفات بعض العناصر الفتحاوية "تخرج عن السياق العام" للحركة، وإنهم يحتاجون إلى تربية وتدريب. وضرب مثلاً بجهاز الأمن الوقائي[90]، وهو الجهاز الذي قال القدومي في تصريح نشرته جريدة الشرق الأوسط في 2007/6/22 إنه "تَعَوَّدَ القيام بأعمال لا نرضى عنها، خاصة بعد تعيين محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي"[91]. وقد تطرّق القدومي في حوار نشرته مجلة



الأسبوع المصرية في 2007/6/23 مجدداً إلى خلافه مع محمود عباس وما أسماه "فتح – السلطة"؛ حيث قال إن الرئيس عباس ليست له أية سلطات خارج إطار السلطة الفلسطينية، المحصورة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورأى أن فلسطين هي الآن "دولة بلا رئيس".

وفي 2007/1/14، صدر في عمّان بيان باسم أعضاء وكوادر وضباط حركة فتح في الخارج، تحدّث عن تدخل متنفذين في الحركة، لمنع تحقيق داخلي عن أسباب مقتل الرئيس الراحل ياسر عرفات. وتطرق البيان أكثر من مرة للقيادي محمد دحلان والمجموعة المقربة منه، دون ذكر الأسماء، موجهاً تحذيراً شديد اللهجة بالكشف عن الوثائق والوقائع في حال استمرار العمل على حرب أهلية داخل فلسطين[92].

أما في الداخل، فقد كانت الخطوة التي قام بها أحمد حلِّس، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، من خلال عقد مؤتمر "رسالتنا" في 2007/4/10 في قطاع غزة، إحدى أبرز علامات وجود انقسام داخل الحركة، ووجود رفض للقرارات الحركية التي كان يصدرها الرئيس عباس، ولبعض السياسات التي كان ينتهجها المقربون منه؛ حيث وجه المشاركون في المؤتمر الذي ضمّ كوادر حركية وعسكرية انتقادات لاذعة لقادة في الحركة، ورأوا أنهم "استولوا على الحركة من أجل مصالحهم الخاصة"، وتعهدوا بتصحيح مسار الحركة. وقد أوضح حلِّس في تلك الفترة أن المؤتمر هدف إلى مواجهة القرارات غير الشرعية التي صدرت باسم الرئيس عباس، في إشارة إلى قرار عباس بتشكيل ما عُرف بلجان الساحة كأطر تنظيمية بديلة، واتهمه بأنه "يحاول فرض من لا يملكون الكفاءة على المؤسسة الأمنية، ويمنحهم الصلاحيات التي تخرب العمل التنظيمي الجادّ وتعيقه، وتكبله بمجموعة من الإجراءات والمحاذير التي تصبّ في صالح شخصيات محددة"[93].

كما عقد عدد من القادة العسكريين في كتائب الأقصى مؤتمراً صحفياً بعد مؤتمر "رسالتنا" بأيام، أيدوا فيه ما وصفوه "الحركة التصحيحية" التي يقودها حلِّس. وقال القيادي في الكتائب خالد الجعبري خلال المؤتمر إن حركة "فتح مختطفة من قبل قياديين في الحركة تحت ضغط أمريكي وإسرائيلي". وأضاف أن "هناك بعض الشخصيات في فتح تتلقى دعماً أمريكياً وإسرائيلياً"، في إشارة إلى الأموال التي قرر الكونجرس الأمريكي منحها للرئيس محمود عباس في تلك الفترة[94].

وقد نشأت أزمة بين الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في غزة، والتي عينها عباس لإدارة شؤون الحركة في القطاع عقب سيطرة حماس عليه، وبين حكومة رام الله؛ إثر توقف رواتب نحو عشرة آلاف من أبناء فتح العاملين في الأجهزة الأمنية في غزة. حيث قدم أعضاء الهيئة العشرة برئاسة زكريا الآغا استقالاتهم للرئيس عباس، وفق ما أكده أحمد حلّس القيادي في الحركة، موضحاً أن الهدف من الاستقالة هو الاحتجاج على "عدم المسؤولية التي يتعاطى بها بعض قيادات فتح في رام الله"[95].

كما ظهرت في وقت لاحق خلافات أشد حدة على خلفية التحضيرات لعقد المؤتمر السادس لحركة فتح، كانت أحداث غزة حاضرة فيها، وكان من بينها شجار نشب بين نصر يوسف، عضو اللجنة المركزية للحركة، ومحمد دحلان، عضو مجلسها الثوري، خلال انعقاد الدورة الـ 34 للمجلس الثوري في رام الله، خلال الفترة 10-2008/1/13؛ حيث بادر يوسف إلى توجيه نقد عنيف لدحلان، محملاً إياه المسؤولية عن "الكارثة" التي حلت بحركة فتح في غزة، وتبادل الرجلان كلاماً قاسياً على أثره[96]. كما حدثت بعد ذلك تراشقات إعلامية بين محمد دحلان وبين أمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح في الداخل حكم بلعاوي[97].

وبرز خلاف آخر عندما وجَّه أبو علي شاهين، عضو المجلس الثوري للحركة، نقداً شديداً إلى الرئيس عباس حول قضية معالجته ما وصفه بـ"الانقلاب الحمساوي"، ووصف عباس بأنه "قائد فاشل"، وبأنه لا يتخذ القرار المناسب في اللحظة التاريخية المناسبة. وقد جاء الردّ على هذه الاتهامات في بيان أصدره حكم بلعاوي باسم الرئيس عباس واللجنة المركزية، وصف شاهين بأنه "صاحب خيال مريض". واتهم البيان بصورة واضحة قيادة حركة فتح في غزة بأنها "أوصلت الحركة إلى الخذلان، سواء بالميدان أو بالتنظير والغرور والادعاء والهرب"[98].

وهكذا، أفرزت أحداث غزة أزمة داخل السلطة وداخل حركة فتح. وكان من أبرز مظاهر هذه الأزمة داخل السلطة، سلسلة المراسيم التي صدرت بإقالة كبار مسؤولي أجهزة الأمن في قطاع غزة، بسبب ما سمي تقاعسهم في الدفاع عن مواقعهم. وقد بادر الدكتور حسام عدوان، القيادي في حركة فتح في غزة، إلى المطالبة خلال مؤتمر صحفي في 2007/6/17 بـ"تشكيل محكمة ثورية للرموز التي تسببت بتدمير فتح في غزة، وعلى رأسها دحلان، لإيقاع أقصى العقوبات في حقهم". وبادر مسؤولان فتحاويان مقربان من أحمد حلِّس، القيادي الأبرز لحركة فتح في غزة، إلى التصريح للصحافة بأنهما "مع محاكمة دحلان وكل من له علاقة بما جرى، لكن ضمن أطر الحركة الرسمية". ودعيا اللجنة المركزية للحركة إلى "تشكيل لجنة لمحاكمة دحلان [والمدير العام للأمن الداخلي] رشيد أبو شباك وقادة الأجهزة الأمنية وضباطها"[99].

وفي 2007/6/18 تسربت أنباء عن صدور قرار للرئيس عباس بحلّ مجلس الأمن القومي[100]. وبالفعل فقد أصدر الرئيس عباس مرسوماً بذلك في 2007/6/22 يقضي بحلّ مجلس الأمن القومي، وهو قرار يعمل باتجاهين؛ اتجاه التخلص من أعضاء من حركة فتح لا يريد لهم الاستمرار في هذا الموقع الحساس، وبخاصة محمد دحلان. كما يتيح له التخلص من عضوية إسماعيل هنية رئيس الوزراء المُقال، في هذا المنصب. وأصدر الرئيس عباس مرسوماً يقضي بإقالة المدير العام للأمن الداخلي رشيد أبو شباك، اليد اليمنى لمحمد دحلان في مواجهة حكومة الوحدة الوطنية[101]. وكان أبو شباك وعدد آخر من قيادات فتح قد غادروا القطاع قبل حسم الأزمة، مما أدى إلى تبلور رأي عام ضدهم داخل حركة فتح.



وأصدر الرئيس عباس في 2007/6/26 مرسوماً حظر بموجبه كل الميليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية غير النظامية أياً تكن تبعيتها. وطلب المرسوم من الحكومة إنهاء ظاهرة الجماعات المسلحة كافة ومصادرة أسلحتها[102]. وذلك إفساحاً في المجال أمام خطة أمنية يجري إعدادها في وزارة الداخلية، التي يرأسها اللواء عبد الرزاق اليحيى. ويشمل ذلك تنظيمات حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي والفصائل الأخرى. وهذا في الحقيقة كان تنفيذاً لخريطة الطريق في بندها المتعلق بتفكيك خلايا المقاومة.

ثم أصدر الرئيس عباس مرسوماً آخر في 2007/6/27، بناء على توصية من لجنة تحقيق أمر بتشكيلها، يقضي بإقالة قادة ثلاثة أجهزة أمنية هم: العميد مصباح البحيصي رئيس جهاز أمن الرئاسة، ونائبه زياد جودة، ومنار محمد قائد القوات المشتركة في قطاع غزة[103].

وبرزت أزمة أخرى داخل حركة فتح، حين بادر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية وكبير مستشاري الرئيس عباس، إلى إجراء مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة في 2007/6/27، أعلن فيها أن ما قامت به حركة حماس في غزة هو قضاء على تيار الجنرال الأمريكي دايتون ومخططه داخل حركة فتح، وأنه لم يكن موجهاً ضدّ حركة فتح نفسها. وقال إن حماس في البداية تحركت ضدّ التيار الفاسد الذي ارتضى العمل تحت راية دايتون، في حين أن "فتح بأغلبيتها الساحقة لم تكن تهتم...". وقد أثار هذا الموقف ضجة كبيرة داخل حركة فتح، وفَتَحَ المجال لتبلور تيار فتحاوي حول هذا الموقف، ضدّ التيار الذي يمثله محمد دحلان. وقد بادر الرئيس عباس إلى إقالة هاني الحسن من منصب كبير المستشارين في السلطة[104]، أما مطلب فصله من اللجنة المركزية، ومطلب محاكمته حركياً، فقد تلاشى مع الوقت لعدم قانونيته، ودافع آخرون من حركة فتح عن هاني الحسن قائلين إن من حقه كقائد أن يعلن رأيه، وهو رأي يجب أن يناقش داخل الحركة أيضاً[105]. وقال حاتم عبد القادر عضو قيادة لجنة الساحة في الضفة الغربية إن "ما قاله الأخ هاني الحسن في مقابلته مع محطة الجزيرة يتفق مع آراء الكثير من عناصر وكوادر فتح"، إلا أنه انتقد التوقيت الذي اختاره الحسن في تصريحاته، ورأى أن مكان تلك الملاحظات هو في الأطر الداخلية للحركة لا في وسائل الإعلام. كما قال عدد من كوادر فتح في اجتماع عقدوه في رام الله في 2007/6/30 إن ما طرحه الحسن "يحاكي في التشخيص والتحليل والاستقراء، ما يدور في أوساط القواعد الحركية والقيادية في كافة المستويات"[106].

وتطورت الأزمة من خلال المراسيم لتصل إلى السلطة نفسها، وذلك من خلال مرسوم آخر في 2007/8/17 يقضي بسحب كافة القرارات الرئاسية الصادرة في الفترة من 2007/3/7 إلى 2007/4/15، أي خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، والمتعلقة بالترقية والترفيع والانتقال لموظفي الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، وسحب جميع الصلاحيات والامتيازات الممنوحة لهم بموجب قرارات صادرة بهذا الخصوص[107]. وقد ردّ إسماعيل هنية

على هذا النهج في العمل قائلاً إن الرئيس عباس يتراجع عن اتفاق مكة ويقوضه من خلال المراسيم التي يصدرها، ووصف تلك المراسيم بأنها "مجزرة إدارية"[108].

وفي وقت لاحق، أصدر الرئيس عباس مرسوماً موجهاً لرئيس وزرائه سلام فياض، يقضي بتسمية رياض المالكي وزيراً لخارجية فلسطين، بعد أن كان قد سُمّي، رئاسياً أيضاً، مكلفاً بوزارة خارجية السلطة، وهو الأمر الذي عنى تجريد القدومي، الذي يصرّ على الاحتفاظ بلقب وزير خارجية فلسطين، من مهامه الخارجية[109].

ثامناً: موقف الفصائل الفلسطينية

أعادت انتخابات المجلس التشريعي في 2006/1/25 تشكيل الخريطة السياسية الفلسطينية؛ إذ أفرز نظاماً أقرب ما يكون ثنائي القطبية، حيث جمعت حركتا فتح وحماس نحو86% من الأصوات، و90% من المقاعد؛ بينما لم تتمكن فصائل اليسار الفلسطيني المنضوية تحت منظمة التحرير (الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا) من حصد أكثر من 7% من الأصوات، و3.8% من المقاعد. أما حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت الانتخابات، فكانت استطلاعات الرأي تعطيها نحو 3-5% من الأصوات.

وكان السياق العام لسلوك الفصائل ينحو نحو محاربة تهميش دورها، ومراعاة وزنها الوطني والتاريخي والمقاوم؛ وأن يتمّ بناء نظام سياسي مبني على التوافق الوطني، وليس على المحاصصة بين فتح وحماس. وفي مثل هذه الأجواء كانت هذه الفصائل تسعى لزيادة وزنها السياسي وزيادة تأثيرها في صناعة القرار الفلسطيني، مع الحفاظ على تميزها وخصوصيتها التي تمنع ذوبانها أو انزوائها تحت جناح أي من حركتي فتح وحماس. ولذلك فإن مطلب الانتخابات على قاعدة النسبية كان مطلباً مشتركاً ودائماً للجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا، لأنها ستتمكن في مثل هذه الحالة من لعب دور "بيضة القبان"، والعنصر المرجح بين الحركتين الكبيرتين اللتين يصعب على أي منهما الحصول على أكثر من نصف الأصوات؛ وهو ما سيسهل على الحركات الصغيرة أوضاعاً أفضل لفرض شروطها وزيادة تأثيرها في اللعبة الديموقراطية.

انتقدت الجبهة الشعبية اتفاق مكة لأنه تمّ بين فتح وحماس فقط، وتقاسمت على أساسه الحركتان الحكومة والمناصب. ورأت الجبهة في الاتفاق هبوطاً عن سقف الحقوق الفلسطينية التي حددتها وثيقة الوفاق الوطني، التي اتفقت عليها جميع الفصائل، كما انتقدت ما أسمته طي ملفي الفساد والاقتتال الداخلي وعدم محاسبة المتورطين في تلك الجرائم[110]. ولذلك رفضت الجبهة الشعبية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية. أما الجبهة الديموقراطية فنظرت إلى اتفاق مكة



باعتباره اتفاقاً منقوصاً يجب تطويره عن طريق حوارات شاملة، تضمّ الجميع، حتى يتحول من اتفاق ثنائي إلى اتفاق وطني، وبما يضمن قيام حكومة وحدة وطنية حقيقية[111]. وعلى الرغم من انتقاد الجبهة الديموقراطية نظام المحاصصة بين فتح وحماس إلا أنها شاركت في حكومة الوحدة الوطنية بوزير واحد.

أما الجهاد الإسلامي فرحبت بحقن الدم الفلسطيني الذي أدى إليه اتفاق مكة، لكنها رفضت المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، لتستمر في الانسجام مع نفسها في النظر إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها إفرازاً من إفرازات اتفاق أوسلو، وفي مقاطعة الانتخابات التشريعية، وفي رفض المشاركة في إدارة النظام السياسي للسلطة.

شاركت كتلة فلسطين المستقلة برئاسة مصطفى البرغوثي في حكومة الوحدة الوطنية، وتولت حقيبة الإعلام، حيث لعب البرغوثي دوراً مميزاً في هذه الوزارة على الرغم من قصر الفترة التي تولَّى فيها هذه الحقيبة. وشاركت كتلة الطريق الثالث في حكومة الوحدة الوطنية ممثلة برئيسها سلام فياض الذي تولَّى وزارة المالية؛ حيث سعت الحكومة للاستفادة من علاقاته المميزة مع العالم الغربي. وقد قُدِّر لسلام فياض أن يلعب بعد ذلك دوراً يتعدى حجم كتلته، التي لم تكن تملك أكثر من عضوين في المجلس التشريعي. إذ تولَّى رئاسة حكومة الطوارئ التي عينها الرئيس عباس، إثر سيطرة حماس على القطاع، وقد أعطى هذا المنصب لفياض الفرصة لزيادة تأثيره ونفوذه وعلاقاته، ولعب دور أكبر في المسار السياسي الفلسطيني.

حاولت الفصائل والقوى الفلسطينية لعب دور الوسيط في الصراع بين فتح وحماس، وقامت بجهود كبيرة لنزع فتيل التوتر بينهما. ولم يؤيّد أي من الفصائل سيطرة حماس على قطاع غزة، وانتقدت كلاً من فتح وحماس بسبب ما آلت إليه الأمور. غير أن اللافت للنظر أن الفصائل المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية (الجبهتان الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب وفدا) قد شاركت في اجتماعات المجلس المركزي للمنظمة، والذي استخدمته الرئاسة الفلسطينية كأداة لأخذ الشرعية، وفي توفير الغطاء لمجموعة من الإجراءات والمراسيم التي اتخذتها، لتثبيت سلطتها ومواجهة حماس. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الفصائل تنتقد بقوة "انقلاب" حماس في قطاع غزة وما صحبه من ممارسات؛ فإن أداءها كان باهتاً في نقد مجموعة المراسيم والإجراءات والحملات الأمنية، التي قامت بها رئاسة السلطة وحكومة فياض ضدّ حماس في الضفة الغربية. ويفسر البعض ذلك في أن هذه الفصائل أقرب من ناحية برنامجها السياسي إلى فتح منها إلى حماس، كما يتحدث البعض عن حالة الأزمة والانقسام التي تشهدها بعض هذه الفصائل بين مواقف قيادتها في الداخل الأقرب إلى عباس، وبين مواقف قيادتها في الخارج الأكثر تشدداً. ويجد البعض تفسيره في أن عملية التمويل المالي التي تتلقاها هذه الفصائل

من قيادة المنظمة (الرئيس عباس)، تفرض عليها سلوكاً سياسياً أكثر حذراً. كما أن الرئيس عباس لبَّى رغبتها في التبني الكامل لنظام الانتخابات على طريقة القائمة النسبية. وعلى أي حال، فلا يمكن تجاهل هذه العوامل مجتمعة، وإن يكن هناك بعض الاختلاف في تقدير أوزانها بين الباحثين.

رفضت الجبهة الشعبية الخطوة التي قامت بها حماس في السيطرة على قطاع غزة، ودعتها إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه؛ لكنها اعتبرت ما قام به الرئيس عباس، من تشكيل حكومة طوارئ، خطوة متسرعة تُسهم في تأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني وتعميق الأزمة الفلسطينية. وعدَّت الجبهة الديموقراطية ما قامت به حماس انقلاباً على الشرعية، وتقدَّمت بمبادرة من أربع نقاط، تشكل رزمة واحدة للخروج من المأزق الفلسطيني. وتتمثل النقاط الأربع في:

1. تراجع حماس عن "انقلابها" في قطاع غزة، والعمل على صون الحريات الديموقراطية والتعددية السياسية.
2. تشكيل حكومة انتقالية تحلُّ محل حكومة الطوارئ التي شكلها أبو مازن، وترأسها شخصية مستقلة، بحيث تسعى لتهيئة الأجواء المناسبة للعودة للشعب وإجراء انتخابات جديدة.
3. تعديل نظام الانتخابات العامة باعتماد نظام التمثيل النسبي.
4. تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديموقراطية ائتلافية[112].

أما الجهاد الإسلامي فقد انتقدت قيام حماس بالسيطرة على القطاع، غير أنها كانت أكثر تفهماً من غيرها لهذه الخطوة. وقد نظرت بعض أوساط حماس بعتب واستغراب لسلوك حركة الجهاد الذي حاول أن يلعب دور الوسيط في الوقت الذي يجب أن تقف فيه (حسب رأيها) بشكل حاسم مع حماس في خندق التيار الإسلامي وفي خندق المقاومة. كما ثارت بعض التساؤلات حول انضمام أعداد من فتح إلى الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، بعد سيطرة حماس على القطاع. وظهرت مخاوف من أن يستخدم هؤلاء مظلة الجهاد الإسلامي في توتير الأوضاع في القطاع. غير أن ذلك لا ينفي أن حركة الجهاد الإسلامي استمرت في نشاطها وفعالياتها المقاوِمة. وظلت إلى جانب حماس في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية، وفي إطلاق الصورايخ، كما عانت هي الأخرى من الاغتيالات والاعتقالات الإسرائيلية.

ومن الملاحظ أن الفصائل الفلسطينية كانت أقرب إلى موقف حماس عندما تعلق الأمر بمؤتمر أنابوليس للسلام Annapolis Peace Conference وبمسار مشروع التسوية، إذ كان موقفها



ناقداً للمؤتمر ولعملية التسوية. وهكذا فإن الفصائل تجد نفسها في حالات تقاطع أحياناً وتعارض أحياناً أخرى مع كلا الفصيلين الكبيرين فتح وحماس. وهو ما قد يؤهلها للعب أدوار أكثر إيجابية في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، إذا ما أحسنت إدارة إمكاناتها وخبراتها.

تاسعاً: حصار وفكّ حصار

كان الحصار مفروضاً على السلطة الفلسطينية بكاملها، طوال فترة تشكيل حكومة إسماعيل هنية الأولى، وطوال فترة حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة. وكانت الولايات المتحدة ودول أوروبا و"إسرائيل"، تستثني من الحصار ما تسميه الدعم الإنساني، وتعلن أنها تتعامل مع مكتب الرئيس الفلسطيني فقط وتحوّل له بعض الأموال. أما بعد حسم أوضاع غزة، والقطيعة السياسية بين رام الله وغزة؛ فقد أعلن الغرب كله، وكذلك "إسرائيل"، فكّ الحصار عن حكومة رام الله، ومواصلة الحصار على قطاع غزة. وسادت نظرية لدى أوساط الرئاسة الفلسطينية وحكومة سلام فياض، أنه سيتمّ بناء تجربة متطورة ونامية في الضفة الغربية، تقابلها تجربة فاشلة وعاجزة عن حلّ مشكلات المعيشة في قطاع غزة، وأن هذا الوضع وحده سيؤدي إلى سقوط تجربة حركة حماس في غزة. لقد كان هذا الموقف يعني في العمق أن السلطة الفلسطينية ستكون شريكة في الحصار ضدّ قطاع غزة. ولكن أصواتاً عديدة ارتفعت في العالم كله تطالب بالفصل بين معاداة "السلطة" الجديدة في غزة، وبين العقاب الجماعي للسكان (1.5 مليون نسمة). وهنا أيضاً وجدت حكومة سلام فياض نفسها محرجة إذا هي تلقت مساعدات مالية، وحجبت هذه المساعدات عن قطاع غزة، بينما تعلن هي عن نفسها حكومة للشعب كله. وهكذا استمر الحصار ولكن تماسكه الداخلي بدأ بالضعف، وبخاصة إزاء مسؤوليات مالية عامة من نوع كلفة النفط والكهرباء والمياه التي تدفع لشركات إسرائيلية. ولذلك برزت واقعياً وجهة النظر التي تقول بأن على حكومة سلام فياض أن تواصل تحمل مسؤولياتها المالية تجاه القطاع، وأن تحصر عملها في حجب الأموال عن حركة حماس فقط. وهنا وُلِد شعار تجفيف مصادر أموال حركة حماس. وبادرت حكومة سلام فياض، وعلى مدى ستة أشهر، أي حتى نهاية العام، باتخاذ سلسلة من الإجراءات تخدم هذا الهدف، إضافة إلى قرارات إدارية تعرقل إمكانية سيطرة حماس على الوضع في القطاع.

بدأ تنفيذ هذه الخطة مبكراً، وبعد أيام من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، إذ تمّ تسريب أنباء إلى الصحافة تقول "اتخذ قادة أجهزة الأمن في الساعات الأخيرة سلسلة من القرارات المهمة للحيلولة دون تكرار ما يسمونه تجربة غزة في الضفة، في مقدمها تفكيك الخلايا العسكرية لكتائب عز الدين القسام والقوة التنفيذية. ومنها أيضاً تجفيف مصادر تمويل حركة حماس وإغلاق مؤسساتها"[113]. وصدر في هذا السياق المرسوم الرئاسي في 2007/6/22 الذي يعطي لوزير الداخلية

صلاحيات حلّ الجمعيات المرخصة سابقاً[114]. ثم في 2007/6/26 صدر المرسوم الذي يقضي بحل كل الميليشيات والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية[115].

وانتقل الأمر بعد هذه القرارات العامة إلى إجراءات محددة:

- رفض الاعتراف بنتائج شهادة الثانوية العامة الصادرة عن الحكومة المُقالة في غزة، مع ما يعنيه ذلك من تعطيل لمواصلة الطلاب لتحصيلهم الدراسي الجامعي[116].
- رفض الاعتراف بالقرعة بين الراغبين بأداء فريضة الحج التي أجرتها وزارة الأوقاف في غزة[117].
- استنكاف حكومة سلام فياض عن دفع رواتب الموظفين في غزة، وتمييزها بين موظف يتبع لحكومة رام الله وآخر يتبع لحكومة غزة[118].
- إصدار قرار بإعفاء جميع سكان قطاع غزة من الضرائب والرسوم الحكومية، وبهدف منع الحكومة المُقالة من مصدر تمويل أساسي لها، ولأية حكومة أخرى[119].
- تحريض الشعب على التظاهر ضدّ حكومة غزة، بعد أن أقدمت "إسرائيل" على وقف إمداد الوقود؛ مما أدى إلى قطع التيار الكهربائي. وقال رياض المالكي وزير الإعلام في حكومة فياض، في مؤتمر صحفي في رام الله، "على الشعب الفلسطيني في كل بيت في قطاع غزة أن يخرج إلى الشارع ويقول لحركة حماس أنت مسؤولة عن هذه الجريمة"[120]. وقد تمّ حلّ المشكلة عن طريق الاتحاد الأوروبي الذي يتولى عادة تمويل وقود محطة الكهرباء.
- إقرار قانون خاص لمنع غسل الأموال، وبهدف "تقليص قنوات حماس المالية"[121].
- بروز أزمة صحية كبيرة، وبخاصة في إطار الأمراض الصعبة، والتي تحتاج إلى تغطية مالية خاصة، وهي تغطية غير متوفرة بسبب الحصار. إضافة إلى انحسار عدد الأدوية المتوفرة في المستشفيات للسبب نفسه، وهو ما حذر منه باسم نعيم وزير الصحة بالوكالة في غزة في مؤتمر صحفي في 2007/11/20[122].
- إقدام السلطة في رام الله على حلّ جميع لجان الزكاة في الضفة الغربية، وتعطيل دورها في خدمة الناس، بحجة أنها مصدر مالي لحركة حماس[123].

وقد أسفرت هذه الحرب الإدارية والمالية من قبل حكومة سلام فياض، كما أسفرت حرب الحصار من قبل "إسرائيل"، عن حالة اقتصادية صعبة شملت القطاع بأكمله؛ فبادر فيليبو غراندي Filippo Grandi نائب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) UNRWA إلى عقد مؤتمر صحفي في 2007/8/9 في غزة، حذر فيه من أن "القطاع بات



مهدداً عملياً بأن يصبح مجتمعاً معتمداً على المساعدات الدولية 100%، مجتمعاً معزولاً ومغلقاً". وقال إن القطاعين الصناعي والزراعي "يتعرضان إلى كارثة"، وطالب بفتح المعابر والسماح بالاستيراد والتصدير[124]. وأعلنت الأمم المتحدة بعد فترة أيضاً أن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى إغلاق 85% من المصانع بسبب عدم توفر المواد الخام. وقال تقرير صادر عن المنظمة الدولية إن المصانع سرحت عمالها البالغ عددهم 70 ألف عامل[125].

ربما تكون سنة 2007 من أسوأ السنوات في التاريخ الفلسطيني الحديث، من ناحية الوضع الداخلي الفلسطيني؛ فقد تميزت بصراع دموي بين أكبر حركتين فلسطينيتين، انتهى بانقسام سياسي وجغرافي.

أظهرت سنة 2007 هشاشة البناء السياسي الديموقراطي الفلسطيني، وأنه ما تزال هناك أزمة ثقة بين الأطراف الرئيسية، وأن البناء المؤسسي الفلسطيني لم يستوعب بما فيه الكفاية أصول اللعبة الديموقراطية، ولا التداول السلمي للسلطة. كما لم ينجح في إدارة الاختلاف بين نهجين يشوبهما الكثير من التعارض، خصوصاً فيما يتعلق بمساري التسوية والمقاومة، وأساليب وطرق التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، ومع "الشرعية" الدولية. كما أظهرت هذه السنة مدى قدرة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية والدولية على التأثير في الوضع الداخلي الفلسطيني، وأنها كانت عاملاً مُحدِّداً، ولاعباً رئيسياً في إذكاء الصراع بين فتح وحماس. غير أن هذا ما كان ليحدث لولا استعداد أطراف فلسطينية متنفذة للتجاوب مع الضغوط الخارجية، في سبيل تنفيذ أجندتها الخاصة.

لقد كانت حركة فتح دائماً هي الحركة القائدة فلسطينياً، على صعيد المواجهة مع "إسرائيل"، وعلى صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى صعيد منهج التفاوض الذي أسفر عن اتفاق أوسلو، وأخيراً على صعيد بناء السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الإطار تواصل منهج انضواء أغلب الفصائل الفدائية تحت جناحي حركة فتح، والموافقة على سياساتها المتبعة، مع بعض النقد أحياناً. ولكن المجتمع الفلسطيني بدأ يفرز مع الزمن قوى سياسية ونضالية جديدة، وكان حرياً بحركة فتح أن تتوقع بروز هذه القوى، وأن تبلور منهجاً للتعامل معها، داخل العملية الديموقراطية المتوافق عليها، والتي لا بدّ وأن تقبل في النهاية بمبدأ التبادل السلمي للسلطة. غير أن قيادتها كانت مستعجلة في العودة للسلطة، وإجراء انتخابات مبكرة، وهو ما سمح بوضع العراقيل في وجه الحكومة التي تقودها حماس، وسمح أيضاً بالتدخل الخارجي، كما أدى صراع الصلاحيات إلى نتائج سلبية هائلة على الطرفين.

لقد كان اتفاق مكة إنجازاً فلسطينياً – عربياً، ولأول مرة تقوم حكومة وحدة وطنية على أساس شراكة حقيقية. وقد فرضت هذه الشراكة قيوداً على مشروع التسوية، كما فرضت قيوداً مقابلة على مشروع المقاومة. وكان هناك تنازلٌ من فتح فيما يتعلق بالسلطة والإجراءات، وتنازلٌ من حماس فيما يتعلق بالمواقف السياسية. غير أن حكومة الوحدة الوطنية ضُربت عملياً بعد نحو شهر من تشكيلها؛ حيث تمّ توظيف الأجهزة الأمنية من قبل فريق متنفذ محسوب على فتح، لإثارة الفوضى والفلتان الأمني، وإسقاط حكومة الوحدة الوطنية، بالتساوق مع خطة دايتون الأمريكية. وهو ما أدى لاستقالة وزير الداخلية الذي لم يكن بمقدوره القيام بواجباته، في ظلّ تعطيل مسؤولين أمنيين كبار لمهامه.

رأت حماس في قيامها بالحسم العسكري أو ما سُمّي بالانقلاب في قطاع غزة فعل اضطرار لا اختيار. وقد أعطى ذلك فرصة لأبي مازن لإقالة الحكومة، ولتشكيل حكومة طوارئ، ولشنِّه حملة قاسية على حماس في الضفة الغربية، والانطلاق في مسار التسوية؛ كما وجدت حماس نفسها وقد وقعت "كرةُ لهبٍ" إدارةِ قطاع غزة في حِجْرها؛ وعانى أهل القطاع من حصار إسرائيلي خانق غير مسبوق استهدف إسقاط حماس. غير أن انعدام الخيارات المتاحة أمام حماس، ورفض الرئاسة الفلسطينية للحوار غير المشروط، جعل حماس تستمر في السيطرة على قطاع غزة.

وكان من اللافت للنظر، أن الدعوات العربية للحوار في الأشهر الأولى التي تلت "الحسم العسكري" كانت تواجه بتشددٍ من الرئاسة الفلسطينية وبموافقة من حماس. غير أن المبادرات العربية أخذت مع الزمن بمراعاة الشروط التي يضعها الرئيس عباس.

ولم يكن الكثير من عناصر فتح في الضفة الغربية بأسعد حالاً مع قيادة فياض لحكومة الطوارئ، حيث تمكن فياض من زيادة نفوذه في أجهزة السلطة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، حتى على حساب حركة فتح. وهو ما دفع العديد من الأصوات الفتحاوية لتوجيه الانتقادات إلى فياض، والمطالبة بمشاركة فتحاوية مباشرة في الحكومة.

كان الأَوْلَى بالحالة الفلسطينية أن تقوم بلملمة جراحها، والدخول في حوار استراتيجي حقيقي وجادّ لتوحيد مسار العمل الفلسطيني. ولكن الرئاسة الفلسطينية مضت في مشروع التسوية وهي في أضعف حالاتها، وأعلنت إلغاء اتفاق القاهرة، المعقود في آذار/ مارس 2005، بينما سعت كل من فتح وحماس لتثبيت سيطرتهما على الضفة والقطاع؛ مما أغلق الباب ولو مؤقتاً في وجه إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وفي وجه تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناء مؤسساتها.

ما زال جسد القضية الفلسطينية أثقل من قدرة "سيقان" الشعب الفلسطيني ومؤسساته على حملها. وما تزال هناك مشكلة حقيقية في عملية صناعة القرار الفلسطيني، وما زالت القوى الفلسطينية الكبرى تُعطّل بعضها بعضاً، بدل أن تتكامل جهودها، أو أن تقوم بتوزيع الأدوار فيما بينها.

تتجه الأوضاع في قطاع غزة إلى مزيد من المعاناة والحصار، كما تتجه مفاوضات التسوية إلى مزيد من التسويف وتضييع الوقت، الذي يتيح للاحتلال الإسرائيلي الاستمرار في فرض حقائق جديدة على الأرض وفي تهويد القدس. ولن يستطيع المشروع الوطني الفلسطيني النهوض من عثرته، إلا إذا سعى جاداً لترتيب بيته الداخلي، وحمايته من الإملاءات والتدخلات الخارجية، وإلا إذا تمكن من عمل قراءة حقيقية للواقع وللإمكانات والفرص المتاحة، بحيث يتمكن من تنمية عوامل قوته الذاتية مدعوماً بالأبعاد العربية والإسلامية والإنسانية، مع مراعاته لمجموعة التحديات والقيود التي يفرضها الواقع العربي والدولي.

هوامش الفصل الأول

[1] جريدة **الأيام**، رام الله، 2006/5/22؛ وجريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2006/9/28؛ وجريدة **الحياة**، لندن، 2006/12/17؛ وجريدة **الوطن**، عُمان، 2007/1/19.

[2] جريدة **السفير**، بيروت، 2007/1/6.

[3] وكالة رويترز للأنباء، 2007/1/5، انظر: http://ara.reuters.com

[4] **الأيام**، رام الله، 2007/1/7.

[5] موقع عرب 48، 2007/1/6، انظر: http://www.arabs48.com؛ وانظر أيضاً: جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2007/1/8.

[6] **الحياة**، 2007/1/8.

[7] **الحياة**، 2007/1/8.

[8] **الحياة**، 2007/1/9.

[9] **الحياة**، 2007/1/10.

[10] انظر: **الأيام**، رام الله، 2007/1/14؛ و**الحياة**، 2007/1/16.

[11] انظر: **الحياة**، 2007/1/16.

[12] **الخليج**، 2007/1/12، نقلاً عن جريدة **معاريف** الإسرائيلية.

[13] **الحياة**، 2007/1/21.

[14] **الحياة**، 2007/1/22.

[15] **الحياة**، 2007/1/22.

[16] انظر: وكالة معاً الإخبارية، 2007/1/23، http://www.maannews.net/ar/index.php؛ وجريدة **البيان**، دبي (الإمارات)، 2007/1/23.

[17] **الحياة**، 2007/1/26.

[18] مقابلة لـ"غسان شربل" مع "محمود عباس" في: **الحياة**، 2007/1/23.

[19] **الحياة**، 2007/1/27.

[20] **الحياة**، 2007/1/29.

[21] جريدة **الجمهورية**، القاهرة، 2007/1/29؛ ووكالة معاً، 2007/1/28.

[22] **الحياة**، 2007/1/29.

[23] انظر: عرب 48، 2007/1/27؛ و**الشرق الأوسط**، 2007/1/29.

[24] **الحياة**، 2007/1/29.

[25] **الشرق الأوسط**، 2007/1/29.

[26] جريدة **عكاظ**، جدة (السعودية)، 2007/1/29؛ وانظر: **الحياة**، 2007/1/30.

[27] عرب 48، وجريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2007/1/30.

[28] جريدة **الرياض**، الرياض، 2007/2/14.

[29] رويترز، 2007/2/2؛ وجريدة **القبس**، الكويت، 2007/2/5.

[30] انظر: **البيان**، وجريدة **القدس العربي**، لندن، و**الخليج**، 2007/2/3. أشارت **الخليج** إلى أن عدد جرحى الاشتباكات بلغ حوالي 345 جريحاً.

[31] انظر: **عكاظ**، و**البيان**، و**الشرق الأوسط**، 2007/2/9.

[32] عرب 48، 2007/2/8؛ و**الحياة**، 2007/2/9.

[33] **الحياة**، 2007/2/10.

[34] جريدة **الغد**، عمّان، 2007/2/16.

[35] **الحياة**، و**البيان**، 2007/2/19.

[36] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2007/2/16.

[37] انظر: شاكر الجوهري، دحلان على طريق خلافة محمود عباس، موقع أخبارنا، 2007/4/11، في: http://www.akhbaruna.com/node/3760؛ وانظر أيضاً: **الوطن**،السعودية،2007/3/3؛ ورويترز، 2007/3/18.



38 *Haaretz* newspaper, Tel Aviv, 17/4/2007.

39 جريدة **الأخبار**، بيروت، 17/4/2007.

40 **القدس العربي**، 2007/4/20.

41 **الأيام**، رام الله، 2007/4/11.

42 **الحياة**، 2007/4/13.

43 **الأيام**، رام الله، و**الحياة**، 2007/4/15.

44 وكالة معاً، 2007/4/15.

45 **الأيام**، رام الله، 2007/4/17.

46 **الحياة**، 2007/4/24.

47 **الوطن**، السعودية، 2007/4/24.

48 **البيان**، 2007/4/30.

49 **الأيام**، رام الله، 2007/5/5.

50 **عكاظ**، و**البيان**، 2007/5/8.

51 **الحياة**، 2007/5/10.

52 **الشرق الأوسط**، و**الأيام**، رام الله، 2007/5/14.

53 **القدس العربي**، و**البيان**، 2007/5/18.

54 انظر: **القدس العربي**، 2007/5/18؛ وجريدة **القدس**، القدس، 2007/5/19.

55 شبكة فلسطين الآن، 2007/5/17، انظر: =http://www.paltimes.net/arabic/?action

56 **الحياة**، 2007/5/25.

57 **الشرق الأوسط**، 2007/6/12.

58 انظر: **الشرق الأوسط**، 2007/6/13.

59 حول خطط دايتون انظر: رويترز، 2007/1/5؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 31/10/2007.

60 David Rose, The Gaza Bombshell, *VANITY FAIR* magazine, April 2008, see: http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804

61 Mark Perry and Paul Woodward, Document Details ‘U.S.’ Plan to Sink Hamas, Asia Times online, 16/5/2007, see: http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/IE16Ak04.html,
وكانت جريدة **المجد** الأردنية قد نشرت في عددها في 2007/4/30 نصّ الوثيقة، ولكن السلطات الأردنية منعت صدور هذا العدد.

62 عرب 48، 2007/6/15، مترجمة عن جريدة **دي يونجا فلت** *De Junge Welt*، ألمانيا، انظر: http://www.jungewelt.de/2007/06-14/020.php?sstr=dayton

63 جريدة **الدستور**، عمّان، 2007/7/8.

64 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/20، انظر: http://www.palestine-info.info/ar

65 مركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/daily_news.php

66 قناة الحوار، برنامج منتصف حزيران: ماذا حدث؟، 2008/1/11.

67 **الحياة**، 2007/6/16.

68 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة 7-14 يونيو 2007، غزة، ص 81-85.

69 **الشرق الأوسط**، 2007/6/14.

70 **الحياة**، 2007/6/15.

71 انظر حول إجراءات السلطة ضدّ حماس في الضفة الغربية: المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق حركة "حماس" في الضفة المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/9/4، في: =http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz؛ وتقرير صادر عن حركة حماس، اعتداءات فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحقّ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الضفة المحتلة خلال شهر رمضان المبارك، 2007/10/17.

72 وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13، انظر: /http://arabic.wafa.ps/arabic ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php



73 المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، **الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار**، الطبعة الثانية (دون مكان: المكتب الإعلامي لحماس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، ص 152.
74 مركز الميزان لحقوق الإنسان، في: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php
75 وكالة وفا، 2008/1/13؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في: http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php
76 انظر: **الحياة**، 2007/6/18.
77 انظر: عرب 48، 2007/6/14؛ و**الحياة**، 2007/6/15.
78 وكالة معاً، 2007/6/17.
79 انظر: رويترز، 2007/7/8.
80 شبكة فلسطين اليوم الإخبارية، 2007/7/7، انظر: http://paltoday.com/arabic/
81 انظر: **الحياة**، 2007/7/6.
82 انظر: وكالة وفا، 2007/7/13؛ و**الشرق الأوسط**، 2007/7/14.
83 **الحياة**، 2007/7/15.
84 انظر: وكالة وفا، 2007/7/18؛ و**الحياة**، 2007/7/19.
85 **الحياة**، 2007/7/20.
86 انظر: جريدة **الوطن**، قطر، و**الحياة**، 2007/7/22.
87 **الدستور**، 2007/8/16.
88 انظر: **الحياة الجديدة**، و**القدس العربي**، 2007/9/3.
89 **الحياة**، 2006/12/17.
90 مجلة **الكفاح العربي**، بيروت، 2007/1/6.
91 **الشرق الأوسط**، 2007/6/22.
92 **القدس العربي**، 2007/1/16.
93 **الأيام**، رام الله، 2007/4/11؛ و**الحياة**، 2007/4/13.
94 **الحياة**، 2007/4/15.
95 رويترز، 2007/9/20؛ و**الحياة**، 2007/9/25.
96 شاكر الجوهري، شجار حاد بين يوسف ودحلان تخلل اجتماعات المجلس الثوري لفتح، جريدة **الحقائق**، لندن، 2008/1/18.
97 شبكة فراس الإعلامية: فراس برس، 2008/2/13، انظر: http://fpnp.net/arabic/?action=detail&id=47866، وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، 2008/2/16.
98 **القدس العربي**، 2008/2/4.
99 **الحياة**، 2007/6/18.
100 **القدس العربي**، و**البيان**، 2007/6/19.
101 رويترز، 2007/6/22؛ و**الحياة**، 2007/6/23.
102 وكالة وفا، ووكالة معاً، 2007/6/26.
103 **الشرق الأوسط**، و**الحياة**، 2007/6/28.
104 فضائية الجزيرة، مقابلة مع هاني الحسن، برنامج بلا حدود، 2007/6/27، انظر نص المقابلة في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28EDE91A-A4CD-4C59-AD49-0014C7A5675D.htm
105 جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي (الإمارات)، 2007/7/1.
106 **القدس العربي**، 2007/6/29؛ و**الاتحاد**، 2007/7/1.
107 **الأيام**، رام الله، نقلاً عن وكالة وفا، و**الخليج**، 2007/8/18.
108 **الحياة**، و**الخليج**، و**الغد**، 2007/8/19.
109 **القدس العربي**، 2007/10/12.
110 **القدس**، 2007/3/17.
111 **الدستور**، 2007/2/22.
112 عرب 48، 2007/7/4.
113 **الحياة**، 2007/6/20.



114 رويترز، 2007/6/22؛ و**الحياة**، 2007/6/23.
115 وكالة وفا، ووكالة معاً، 2007/6/26.
116 **الشرق الأوسط**، و**القدس العربي**، 2007/8/3.
117 **الأيام**، رام الله، 2007/8/2؛ وجريدة **المستقبل**، بيروت، 2007/8/3.
118 انظر: **القدس العربي**،2007/7/3.
119 **الشرق الأوسط**، 2007/6/28.
120 **الحياة**، و**الغد**، 2007/8/20.
121 **السفير**، 2007/10/27.
122 **الشرق الأوسط**، و**الحياة**، و**الغد**، 2007/11/21.
123 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/17؛ و**الاتحاد**، و**الشرق الأوسط**، 2007/10/19؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، و**الخليج**، 2007/12/4.
124 **الحياة**، و**الدستور**، و**القدس**، 2007/8/10.
125 **الحياة**، 2007/8/26.

الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني: استثمار الانقسام ومراوغات السلام

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني: استثمار الانقسام ومراوغات السلام

مقدمة

كانت سنةُ 2007، بالنسبة لـ"إسرائيل"، سنة "استثمار الانقسام الفلسطيني"، كما كانت سنةَ ترتيب للأوضاع بعد تجربة حرب تموز/ يوليو 2006 على لبنان. وفي الوقت الذي كانت تتحدث فيه "إسرائيل" عن "السلام"، فقد تابعت اعتداءاتها على الأرض والإنسان، واستمرت في بناء الحقائق على الأرض.

وعلى الرغم مما يعتري "إسرائيل" من مظاهر الفساد المتزايد، إلاّ أنها ما تزال تتمتع بديناميكية وببنية مؤسساتية، تُمكِّنها من التعامل مع المشكلة ، كما أن ضعف رئاسة الوزراء والحكومة، لم يخدم الجانب الفلسطيني، بقدر ما أدى إلى مزيد من التشدد، وإلى تعطيل مسار التسوية.

يحاول هذا الفصل أن يعطي صورة عامة للمشهد الإسرائيلي – الفلسطيني خلال سنة 2007، وما حكَمَه من صدامات وعلاقات وتشابكات. وسيجد القارئ توضيحاً للخريطة السياسية الإسرائيلية، وللأوضاع السكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، ولكيفية تعامل "إسرائيل" مع الوضع الداخلي الفلسطيني، ومع مسار التسوية السلمية.

أولاً: الوضع الداخلي الإسرائيلي

يتمحور المشهد الإسرائيلي الداخلي خلال سنة 2007 حول مجموعة من الوقائع والمتغيرات التي شملت معظم جوانب الحياة السياسية في "إسرائيل"، بدءاً من النظام السياسي، ثم مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، هذا بالإضافة إلى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى. وقد أرست الانتخابات الإسرائيلية سنة 2006 دعائم الواقع الإسرائيلي لسنة 2007 بخصوص التمثيل داخل الكنيست Knesset وقوة الأحزاب وغيرها.

1. الحكومة ونظام الحكم:

منذ بداية سنة 2007 شكل رئيس الدولة لجنة لدراسة نظام الحكم في "إسرائيل" برئاسة مناحيم مغيدور Menachem Magidor، لإجراء إصلاحات على النظام السياسي وطريقة الانتخابات. وذلك في محاولة لتعزيز قوة الحكومة، وتقوية علاقة أعضاء الكنيست بناخبيهم؛ من خلال إمكانية إدخال نظام الدوائر الانتخابية، بدلاً من اعتبار "إسرائيل" كلها دائرة انتخابية واحدة، ورفع نسبة



الحسم، لتقليل تأثير الأحزاب الصغيرة على فعالية النظام السياسي، من خلال حرمانها من التمثيل داخل الكنيست.

الحكومة الإسرائيلية كانت استمراراً للحكومة التي تشكلت سنة 2006، فبعد انتخابات الكنيست الـ 17، في 2006/3/28، شكلت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت Ehud Olmert الذي حصل حزبه كاديما Kadima على 29 مقعداً في 2006/5/4، وحصلت الحكومة على الثقة بأكثرية 65 صوتاً ومعارضة 49 صوتاً وامتناع أربعة عن التصويت. وقد شارك حزب العمل Labor بالإضافة إلى أحزاب دينية ويمينية في الحكومة[1]. وقد تضمن برنامج الحكومة السعي لبلورة "إسرائيل" كدولة يهودية مما يتطلب تحديد أراضي "إسرائيل"، واستخدام الجدار العازل لتحقيق الأهداف الإسرائيلية.

عمل أولمرت منذ تولي الحكومة على تحقيق استقرار المؤسسة الحكومية، وذلك من خلال زيادة التعاون بين شركائه في الائتلاف الحكومي، خاصة حزب العمل، على حساب الاهتمام بالبرنامج السياسي، وعلى الرغم من تراجع دعم الجمهور الإسرائيلي للحكومة. ولكن بقاء هذه الحكومة ظلّ معتمداً على مجموعة من المحددات، منها[2]:

1. بقاء حزب العمل ضمن الائتلاف الحكومي، مع وجود إيهود باراك Ehud Barak في منصب وزير الدفاع؛ مما يعزز موقف الحكومة في المجالات الأمنية والعسكرية، ويقلل من أخطار انتقادات لجنة فينوغراد لأداء الحكومة السابقة، ويمثل غطاءً للحكومة في هذه المجالات.

2. الحدّ من تصاعد تطلعات إيهود باراك، نحو دخول المنافسة مع كل من أولمرت وبنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu لرئاسة الحكومة، بعد تزايد رصيد باراك في استطلاعات الرأي العام. وقد حاول أولمرت رئيس الوزراء إجراء تعديلات على تركيبة حكومته، من خلال استيعاب التطورات على الساحة السياسية المتمثلة في انتخاب إيهود باراك رئيساً لحزب العمل في 2007/6/12 وكذلك انتخاب شمعون بيريز Shimon Peres رئيساً للدولة. وقد رأى كثير من المحللين بأن تولي باراك وزارة الدفاع سوف يعمل على تحسين أداء الحكومة في مجال القرارات الخاصة بالحرب والسلام، مقارنة بسلفه عمير بيرتس Amir Peretz، الذي يفتقد للخبرة في هذا المجال.

3. مدى تَحرّر أولمرت من إرث أرييل شارون Ariel Sharon، ومدى إمكانية قطع شوط في عملية السلام، دون تقديم تنازلات جوهرية[3].

وقد تمكنت حكومة أولمرت من البقاء في موقعها، لأن الأحزاب الأخرى المشاركة في الحكومة، وتحديداً أحزاب العمل والمتقاعدين (Pensioners Party (Gil وشاس Shas، ليست معنية بإسقاط

الحكومة؛ وذلك لأن المؤشرات لأي انتخابات مبكرة لا تضمن لها تحسناً في قوتها داخل الكنيست. أما حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu برئاسة أفيغدور ليبرمان Avigdor Liberman، والذي يملك 11 مقعداً في الكنيست، والذي انضم للحكومة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2006، فلم يكن موقفه مستقراً طوال سنة 2007. وقد تأكد ذلك في 2008/1/16 عندما انسحب من الحكومة، احتجاجاً على مسار مشروع التسوية، غير أن الحكومة ظلت تحتفظ بأغلبية 67 مقعداً داخل الكنيست من أصل 120.

ويعتمد أولمرت في مركزه على دعم كبار زعماء الصفّ الأول في حزب كاديما، بينما تسيطر تسيبي ليفني على جيل الشباب في الحزب، أما المنافسان الآخران لرئيس الحكومة فهما أولاً: بنيامين نتنياهو، الذي يعتمد على الحرس القديم في الليكود Likud والمؤسسة الدينية اليهودية، وثانياً: إيهود باراك، زعيم حزب العمل، الذي يحظى بدعم المؤسسة العسكرية.

ويمثل إيهود أولمرت رئيس الوزراء الـ 11 في "إسرائيل"، وقد وصلت شعبيته إلى الحضيض[4]، فعلى الرغم من انتخابه رئيساً للحكومة خلفاً لشارون الذي أصيب بجلطة دماغية، إلا أنه يمثل النقيض لشارون في شكله وجسمه وطريقة سلوكه. حيث كان شارون يميل إلى الفوضوية، ولكنه كان بطيئاً ويحاول التدقيق في كل شيء، وذا خلفية عسكرية مميزة؛ أما إيهود أولمرت فهو، على عكس شارون، شخص ديناميكي وسهل الحركة وحاذق اللسان وسريع الاستيعاب، وفي الوقت نفسه يتميز بهدوء أعصاب. وقد سارعت الأحداث في استلامه للسلطة، فقد تولى حكومة تصريف الأعمال في أثناء إصابة شارون، ثم تمّ انتخابه رئيساً للحكومة، ولكن معظم الاستطلاعات تشير إلى افتقاره إلى القوة والتأثير الذي كان يتمتع به سابقوه من رؤساء الوزارات، وأولمرت تنقصه الكاريزما الشخصية الذي تجعل منه الرجل الأول في "إسرائيل". كما ظلّ أولمرت يتحرك في ظلّ تناقضات رئيسية حيث يقود ائتلافاً حكومياً قوياً وواسعاً، ولكنه في الوقت نفسه يعاني من تراجع التأييد الشعبي الخاص به.

ما زالت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن تحظى بالأغلبية، ولكن الخبرة الإسرائيلية في مجال الائتلافات الحكومية تقدم تجربة سيئة، حيث إن أية قضايا تحتاج إلى قرارات حاسمة ربما تؤدي إلى انهيار الحكومة، ويظهر ذلك بوضوح في مجال التسوية النهائية، حيث تمثل الحكومة ائتلافاً من أحزاب غير متجانسة. فقد انسحب حزب "إسرائيل بيتنا" المتشدد (11 عضو كنيست)، كما هدد حزب شاس الديني (12 عضواً) بالانسحاب من الحكومة، إذا ما قدمت الحكومة تنازلات جوهرية بخصوص التسوية، خاصة في مجال القدس واللاجئين[5]. كما أن دعاوى اتهام أولمرت بالفساد تهدد بإقالة أو استقالة رئيس الوزراء نفسه.



2. التغيرات على صعيد الأشخاص:

شهدت الساحة السياسية الإسرائيلية خلال العام المنصرم مجموعة من التغيرات في القيادات السياسية والعسكرية الرئيسية[6]:

أ. استقالة دان حالوتس Dan Halutz في 2007/1/17، رئيس الأركان الإسرائيلي بعد 40 عاماً من الخدمة العسكرية في الجيش وسلاح الجو بالذات، وذلك بسبب فشله في حرب تموز/ يوليو 2006 في لبنان، وقد تمّ تعيين غابي أشكنازي Gabi Ashkenazi كرئيس للأركان في 2007/2/14 خلفاً لدان حالوتس، وتبعه استقالة نائب رئيس الأركان موشيه كابلنسكي Moshe Kaplinsky.

ب. أما على مستوى رئاسة الدولة فقد طُلِبَ من رئيس الدولة موشيه كتساف Moshe Katsav التوقف عن ممارسة مهامه نتيجة اتهامه من المدعي العام بالاغتصاب والتحرش الجنسي، وقد انتهت ولايته مع بدايات 2007. وبدأت الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة لمنصب رئيس الدولة، وظهرت خلال هذه الفترة أربعة أسماء كمرشحين لهذا المنصب وهم: شمعون بيريز من حزب كاديما، والنائب رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin من حزب الليكود، والنائبة عن حزب العمل كوليت أفيطال Colette Avital، والحاخام الأكبر لليهود الأشكناز يسرائيل مئير لاو Yisrael Meir Law، ولكن المعركة انتهت بين مرشح كاديما بيريز ومرشح الليكود ريفلين وقد فاز بالمنصب شمعون بيريز في 2007/6/13.

ج. تمت الإطاحة بعمير بيرتس وزير الدفاع الإسرائيلي، وهو زعيم حزب العمل بعد اتهامه بالفشل في إدارة الحرب ضدّ لبنان، ونقص خبرته العسكرية، وتمّ اختيار إيهود باراك ليحلّ محله في وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2007/6/15.

د. استقال وزير المالية أبراهام هيرشزون Avraham Hirschson في 2007/7/1 بسبب شبهات حول سرقات مالية، وقد حلّ محله مؤقتاً رئيس الوزراء أولمرت، الذي حمل حقيبة المالية إلى أن تولاها خلفه في هذا المنصب وزير الداخلية السابق روني بارأون Roni Bar-On في 2007/4/22، وتمّ تعيين وزير الإسكان السابق في منصب وزير الداخلية.

هـ. استقالة موشيه كرادي Moshe Karadi، المفتش العام للشرطة، في أعقاب تحقيقات في مجال أعمال فساد ارتكبها، وتمّ تعيين ديفيد كوهين David Cohen قائد منطقة وسط "إسرائيل" خلفاً له في منصب المفتش العام للشرطة في 2007/5/1.

و. تمّ تعيين وزير القضاء السابق، المتهم بتهمة اعتداء جنسي، حاييم رامون Haim Ramon في منصب نائب رئيس الوزراء في 2007/7/4.



3. السلطة القضائية:

شهدت السلطة القضائية توتراً بين وزير العدل دانييل فريدمان Daniel Friedmann ورئيسة المحكمة العليا دوريت بينيش Dorit Beinish، وظهر الصراع إلى العلن بعدما عمم فريدمان رسالة قال فيها بأنه ينوي إحداث إصلاحات مؤسسية في القضاء، ومنها أن يتمّ تعيين القضاة بواسطة لجنة دون الحاجة لموافقة رئيس المحكمة العليا، والعمل على استقلالية القضاء عن محكمة العدل العليا، وهو يرى بأن المحكمة تملك صلاحيات واسعة، لا تتناسب مع النظام الديموقراطي[7]. وقد أثار هذا التصرف نوعاً من الخلاف بين وزير العدل ورئيسة المحكمة، وقد تمحور هذا الخلاف حول مجموعة من القضايا نذكر منها:

أ. تضخم صلاحيات المحكمة العليا، بعد أن ثبت رئيس المحكمة السابقة باراك مبدأ يقول بأن من حقّ المحكمة النظر في كافة القضايا والمواضيع، حتى القضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان، وكذلك عمل على تدخل المحكمة لإلغاء قوانين صدرت عن الكنيست، وهي صلاحيات غير مخولة للمحكمة.

ب. مسألة تعيين القضاة حيث تملك المحكمة حقّ تعيين ثلاثة أعضاء من لجنة تعيين القضاة في المحكمة العليا، والمكونة من تسعة أعضاء. كما تملك المحكمة دوراً في تعيين قضاة في المحاكم المركزية وغيرها.

ج. الخلاف حول مدة ولاية رئاسة المحكمة العليا؛ حيث وافق الكنيست على تحديد فترة رئاسة كافة المحاكم لسبع سنوات بما فيها المحكمة العليا.

د. حاولت بعض القيادات الجديدة ممن عملوا في المحاكم مثل إلياهو فينوغراد Eliyahu Winograd وميشا ليندنشتراوس Micha Lindenstrauss تعميق وتضخيم دور مراقب الدولة في مراقبة الحكومة، وتقديمه ليشكل السلطة الرابعة داخل "إسرائيل"[8].

4. المشـهد الحزبي:

لم تشهد الحياة السياسية الإسرائيلية تغيرات جذرية خلال سنة 2007؛ حيث بقيت القوى السياسية الرئيسية محافظة على تمثيلها داخل الحكومة والكنيست. وتراجعت حدة الاستقطاب الحزبي داخل المجتمع الإسرائيلي، ولم يعد الإسرائيليون يهتمون كثيراً بالتماهي مع مواقف أحزابهم التقليدية. ويلاحظ كذلك انخفاض مستوى النشاط الحزبي والسياسي في "إسرائيل"؛ حيث تزايد الشعور بالعجز عن التغيير داخل المجتمع الإسرائيلي، وانخفض مستوى الثقة بالأحزاب والقيادات السياسية، ويعود ذلك إلى جملة أسباب نورد فيما يلي أهمها[9]:



أ. انتشار الفساد السياسي والمالي بين القيادات السياسية والحزبية، والتي طالت رموز النظام السياسي والقيادات الحزبية الرئيسية من اليسار واليمين على حد سواء.

ب. تراكم التجربة الحزبية مؤخراً نحو عدم وفاء المرشحين للانتخابات بعد فوزهم بالوعود التي قدموها للناخبين.

ج. عدم وجود فوارق حقيقية بين مواقف الأحزاب الرئيسية في "إسرائيل"، خاصة فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية، التي تشكل محور اهتمام المواطن الإسرائيلي.

د. تزايد الضغوط المعيشية على كافة طبقات المجتمع الإسرائيلي، والانشغال بالحياة الاقتصادية على حساب الحياة السياسية، وبالتالي تراجعت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات السابقة لسنة 2006.

شهدت الساحة الحزبية تحركاً واسعاً على نطاق الأحزاب الرئيسية في "إسرائيل"؛ ففي حزب كاديما كان أولمرت يصارع من أجل البقاء، وكان البديل لأولمرت لو استقال هو تسيبي ليفني وزيرة الخارجية. وفي حزب العمل كانت المعركة موجهة ضدّ عمير بيرتس رئيس الحزب ووزير الدفاع الذي اتهم بالتقصير، وبدأت المنافسة على رئاسة الحزب ووزارة الدفاع. وقد فاز باراك في الانتخابات الداخلية لحزب العمل في 2007/6/12 بعد أن تغلب على عامي أيالون Ami Ayalon المسؤول السابق في جهاز المخابرات الشين بيت Shin Bet، وقد حلّ باراك بدل عمير بيرتس زعيم الحزب، الذي وجهت له الانتقادات بسبب تقصيره في حرب لبنان 2006 حين كان وزيراً للدفاع في حكومة أولمرت. أما في حزب الليكود فقد استطاع نتنياهو تأكيد سيطرته على الحزب ضدّ منافسيه، وبقيت محاولاته مستمرة لشقّ حزب كاديما.

عانت الأحزاب العربية من تدني نسبة تمثيلها داخل الكنيست، نتيجة مقاطعة الحركة الإسلامية التي يقودها الشيخ رائد صلاح للانتخابات، ونتيجة مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي أجريت على النظام الانتخابي بشكل يحدّ من تمثيل الأحزاب الصغيرة داخل الكنيست، وهذا ينطبق بصورة أساسية على الأحزاب العربية. هذا بالإضافة إلى إلغاء نظام فائض الأصوات، الذي كانت الأحزاب الصغيرة، ومنها الأحزاب العربية، بموجبه تتفق على تبادل فائض الأصوات فيما بينها، لدعم بعض الأحزاب التي تحتاج إلى أصوات للحصول على مقعد داخل الكنيست[10].

وقد شكلت قضية عزمي بشارة، العضو العربي في الكنيست، أحد أهم القضايا المثارة في الأوساط العربية داخل "إسرائيل". وقد صادق الكنيست على قانون يجيز سحب المواطنة ممن "يخرق الولاء للدولة"، وقد اعتبر هذا القانون سيفاً مسلطاً على رقاب الأقلية العربية في "إسرائيل"، ونظر له البعض بأنه يمثل محاولة لردع الأقلية العربية عن الاستمرار في مطالبها القومية والثقافية.

وبشكل عام يمكن القول بأن الحياة الحزبية في "إسرائيل" شهدت تقدماً لمعسكر الوسط، وهناك صعود لجيل من السياسيين الجدد الذين لا يحسبون على المؤسسة العسكرية، والذين بدؤوا بتولي القيادات الأولى على المستوى الحزبي. وهناك تراجع في نفوذ الأحزاب التقليدية[11]؛ وإن كان الليكود قد تمكن من لملمة صفوفه خلال سنة 2007، ومن الاستفادة من أخطاء أولمرت ومن فشل الحرب على لبنان، ليزيد من رصيده، ويعيده إلى صدارة الأحزاب الإسرائيلية وفق استطلاعات الرأي.

5. الفساد السياسي:

أظهرت السنوات الأخيرة في حياة المجتمع الإسرائيلي بروز ظاهرة الفساد السياسي على السطح؛ بحيث قال مراقب الدولة الأسبق إلعازر غولدبرغ Eliezer Goldberg بأن خطر الفساد السياسي المستشري في "إسرائيل"، يفوق خطر الانتفاضة الفلسطينية على المجتمع الإسرائيلي. وقد علق عليها رئيس الكنيست السابق أبراهام بورغ Avraham Burg بقوله "إن إسرائيل غدت دولة من المستوطنين تقودها زمرة من الفاسدين". ويظهر الواقع الحالي في "إسرائيل" بأن الفساد السياسي أصبح منظماً ومنتشراً على كافة المستويات؛ بحيث شمل رؤساء الدولة، ورؤساء وزراء، ووزراء، وأعضاء كنيست، وسياسيين وإداريين وعسكريين وغيرهم. وتتمثل ظاهرة الفساد السياسي في مجموعة من الأنماط أهمها[12]:

أ. الامتيازات الحكومية وإساءة الائتمان.

ب. الرشوة واستغلال المنصب لتحقيق مصالح خاصة.

ج. التعيينات السياسية للأنصار والمحسوبيات لصالح بعض الزعماء.

د. الجرائم الأخلاقية والفضائح الجنسية.

وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن نسبة الفساد في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية بلغت 8.8%؛ مما جعلها على رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في مجموعة الدول المتقدمة، التي لا تتعدى نسبة الفساد فيها 4.91%. وتمثلت الآثار الناجمة عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي في:

أ. زعزعة ثقة المواطن العادي بالمؤسسة الحاكمة؛ فقد أظهر مقياس الديموقراطية تراجع الثقة برئيس الوزراء من 34% سنة 2006 إلى 21% سنة 2007، وتراجعت الثقة برئيس الدولة من 67% سنة 2006 إلى 22%، وشملت التراجعات الثقة بالجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات[13].

ب. التأثير السلبي على النظرة لـ"إسرائيل" على مستوى العالم الغربي، الذي كان ينظر باحترام إلى "إسرائيل" وقيادتها.

وأشارت المعلومات الواردة في تقرير المعهد الإسرائيلي للديموقراطية بأن الإسرائيليين لا يثقون



بحكومتهم ولا بمؤسساتهم التي شهدت تراجعاً عن السنوات السابقة، وأظهرت الاستطلاعات أن 78% من الإسرائيليين غير راضين عن قيادتهم. وقد أيد تقرير لجنة فينوغراد للتحقيق في حرب تموز/ يوليو في لبنان سنة 2006 الشكوك نفسها حول الثقة بالقيادات العسكرية والسياسية. وقد جاء في استطلاع إسرائيلي أن 56% من الإسرائيليين يعتقدون أن أولمرت هو الأكثر فساداً في الحكومة، يليه وزير المالية هير شيزون الذي حصل على نسبة 55%، واحتل رامون وليبرمان المرتبة الثالثة بنسبة 33%، واحتل المرتبة الرابعة إيهود باراك ووزير المالية روني بارأون بنسبة 29%، وحصلت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية على أعلى نسبة في الاستقامة وصلت إلى 46%، يليها وزير المعارف يولي تمير Yuli Tamir بنسبة 40%. أما على مستوى الكنيست فيرى 40% أن تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi هو الأكثر فساداً، يليه نتنياهو بنسبة 38%، ويليهم عمير بيرتس[14].

وتؤيد التقارير الدولية حول الفساد هذا المنحى في النظام الإسرائيلي؛ حيث احتلت "إسرائيل" المرتبة 30 من بين 180 دولة على مقياس الفساد لعام 2007. وقد شملت هذه الاتهامات بالفساد معظم رموز النظام السياسي، وعلى رأسهم رئيس الوزراء ووزير المالية؛ وشملت عملية القياس معظم مؤسسات الكيان الإسرائيلي، من حكومة وكنيست وأحزاب واتحاد العمال الهستدروت Histadrut، وحتى السلطات المحلية.

6. تقرير لجنة فينوغراد:

أسفرت نتائج الحرب ضدّ لبنان وما تلاها من إخفاقات في الجانب السياسي والعسكري الإسرائيلي إلى ظهور الدعوات إلى المراجعة الشاملة للأداء السياسي والعسكري، وأظهرت تلك الحرب غياب وجود قيادة سياسية قوية قادرة على اتخاذ قرارات مهمة، وتزايد الإقرار بعدم إمكانية تحقيق الأمن لـ"إسرائيل" من خلال الاعتماد على القدرات العسكرية لوحدها[15].

وفي ظلّ تزايد الضغوط الشعبية ضدّ الحكومة، وعدم كفاءتها في إدارة المعركة شكلت لجنة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي المتقاعد إلياهو فينوغراد، وضمت كلاً من البروفيسور يحقئيل درور Yehezkel Dror والبروفيسورة روث غابيزون Ruth Gabizon والجنرال احتياط حاييم نادل Haim Nadel والجنرال احتياط مناحيم عينان Menachem Einan[16].

وقد جاء في تقرير لجنة فينوغراد، المكلفة بالتحقيق في الإخفاقات في حرب تموز/ يوليو في لبنان سنة 2006، بأن هناك ثلاثة أشخاص كانت إسهاماتهم في القرارات حاسمة وهم؛ رئيس الحكومة إيهود أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيرتس، ورئيس الأركان المستقيل دان حالوتس، وأن الثلاثة مسؤولون عن الإخفاقات والأخطاء، وكذلك عن الإنجازات التي أسفرت عنها. وإن المسؤولية الأساسية للإصلاح تقع على عاتق هؤلاء الثلاثة أيضاً، وقد شخّص التقرير إخفاقات الثلاثة كل في

مجال عمله حسبما يلي[17]:

أ. رئيس الوزراء: هو الذي أدار عملية صنع القرار، لكنه لم يُولِ الوزن الكافي لطبيعة القرارات التي اتخذها، وهي قرارات ذات تأثيرات بعيدة المدى؛ وذلك نظراً لقلة خبرته، ومحدودية قدرته على مواجهة تقديرات الجيش وانتقادها، وقلة معرفته العميقة بالصلة بين تشغيل القوة العسكرية وبين تحقيق غايات سياسية، كما أنه يفتقر للطاقم الشخصي القادر على تقديم المشورة.

ب. وزير الدفاع: لم يكن لدى وزير الدفاع سوى اطلاع عام وأولي على نطاق اختصاص وزارته، وعلى معنى موازنة الاعتبارات العسكرية والسياسية في حرب كبرى، ولم يكن لديه معرفة واسعه وكافيه لبلورة مواقف مستقلة في مواضيع مركزية مهمة. كما أنه لم يتبع أساليب تحسن من قدرته على الإدارة والمراقبة، ولم يقم بإجراء مشاورات لتحقيق هذا الهدف. وكذلك كان دور وزير الدفاع محصوراً بالقضايا التكتيكية والموضعية، ولم يكن له وزن فعلي في القرارات الاستراتيجية.

ج. رئيس الأركان: كانت توصياته مركزية، وهو الذي أدار جميع عمليات الجيش مباشرة، لكنه لم يجرِ نقاشاً داخلياً في الجيش حول المخطط الاستراتيجي للعملية العسكرية، وهو الذي أقنع رئيس الحكومة ووزير الدفاع بقدرات الجيش على تنفيذ الهجوم.

لقد وجه تقرير لجنة فينوغراد الاتهام بالتقصير والمسؤولية إلى حكومة أولمرت، بالإضافة إلى رئيس الأركان والقيادات الإسرائيلية السابقة، باعتبارها لم تعالج المشكلات المتراكمة عبر السنوات الماضية. لكن ردود الفعل الإسرائيلية التي أعقبت صدور تقرير اللجنة انصب على انتقادات وجهت إلى رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الرئيسي عن الفشل، وطالبوه بالاستقالة. وكانت كثير من الانتقادات قد وجهت إلى رئيس الأركان دان حالوتس الذي سارع لتقديم استقالته. وعلى أي حال فقد أظهرت الانتقادات مدى الخلل في النظام الإسرائيلي في العلاقة غير المتوازنة بين القيادة السياسية والعسكرية.

ولقد أظهرت التعليقات على التقرير الاتجاه نحو ضرورة إحداث تغيير جوهري في عملية صنع القرار في المجالات السياسية والعسكرية، وتزايدت الدعوات إلى ضرورة تحسين أداء الحكومة ودورها، وضرورة دعمها بالخبرات السياسية والأمنية المهنية، وعدم الاعتماد الزائد على الاعتبارات الأمنية على حساب الاعتبارات السياسية[18].

وقد ظهرت دعوات لتعزيز دور وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي في اتخاذ القرارات الحاسمة ذات البعد السياسي الأمني، وعدم ترك الامور للمؤسسة العسكرية منفردة، لتقرير ما يجب عمله في هذا المجال. وبشكل عام يمكن القول بأن تقرير اللجنة أدى إلى تراجع ثقة الرأي

العام الإسرائيلي بالنخبة السياسية والعسكرية القائمة، وأظهر التقرير هيمنة الجيش على القيادة السياسية ممثلة في رئيس الوزراء، ووزير الدفاع نظراً لانعدام الخبرة الأمنية لديهما.

وبشكل عام يمكن القول بأن التقرير على الرغم من اتهامه للقيادات الإسرائيلية الرئيسية، إلا أنه لم يطالبها بالاستقالة، خاصة رئيس الوزراء؛ وترك للجمهور والرأي العام الإسرائيلي تقرير مستقبل قيادة أولمرت في الحكومة. ولذلك عمل أولمرت على امتصاص غضب الشارع، من خلال تأكيده ضرورة تطبيق توصيات اللجنة؛ وكان أولها دعم الحكومة بالخبرة العسكرية من خلال ضمّ باراك لوزارة الدفاع. وكذلك عمدت الحكومة إلى إظهار قدرٍ من التشدد في القضايا الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي، وإظهار ميلٍ إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية ضدّ إيران، لإعادة الهيبة للحكومة وللمؤسسة العسكرية[19].

ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

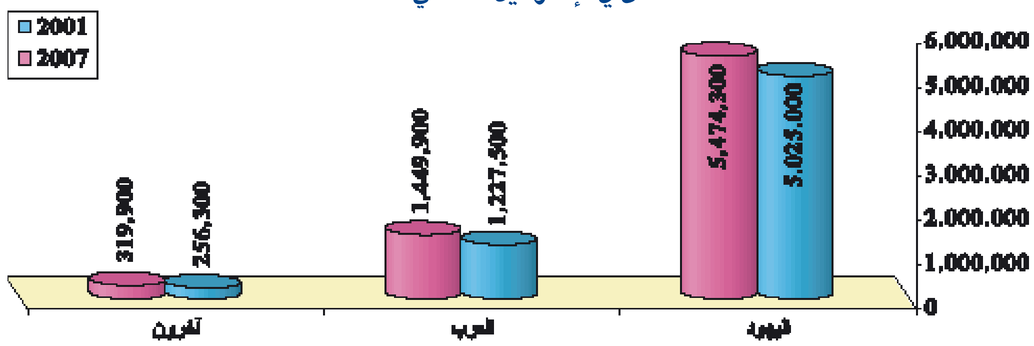
1. المؤشرات السكانية:

بلغ عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2007 حسب الإحصاءات الرسمية سبعة ملايين و244,100، بينهم خمسة ملايين و474,300 يهودي أي ما نسبته 75.6% من السكان، بينما لم يصرح 319,900 عن ديانتهم، أي ما نسبته 4.4%، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية ممن لم تثبت يهوديتهم، أو من المسيحيين غير العرب. أما عدد السكان العرب، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان، فبلغ مليوناً و449,800، أي ما نسبته 20% من السكان. وإذا ما حذفنا عدد سكان القدس الشرقية والجولان الذين يبلغ عددهم نحو 266 ألفاً، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 48 يصبح حوالي مليون و184 ألفاً، أي نحو 16.3% من السكان. ويقيم نحو 480 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس، كما يقيم حوالي 20 ألف مستوطن يهودي في الجولان (انظر جدول 2/1).

جدول 2/1: أعداد السكان في "إسرائيل" 2001-2007 (لا تتضمن أعداد العمال الأجانب)[20]

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2001	6,508,800	5,025,000	1,227,500	256,300
2002	6,631,100	5,094,200	1,263,900	273,000
2003	6,748,400	5,165,400	1,301,600	281,400
2004	6,869,500	5,237,600	1,340,200	291,700
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2006	7,116,700	5,393,400	1,413,300	310,000
2007	7,244,100	5,474,300	1,449,900	319,900

أعداد السكان في "إسرائيل" لسنتي 2001-2007



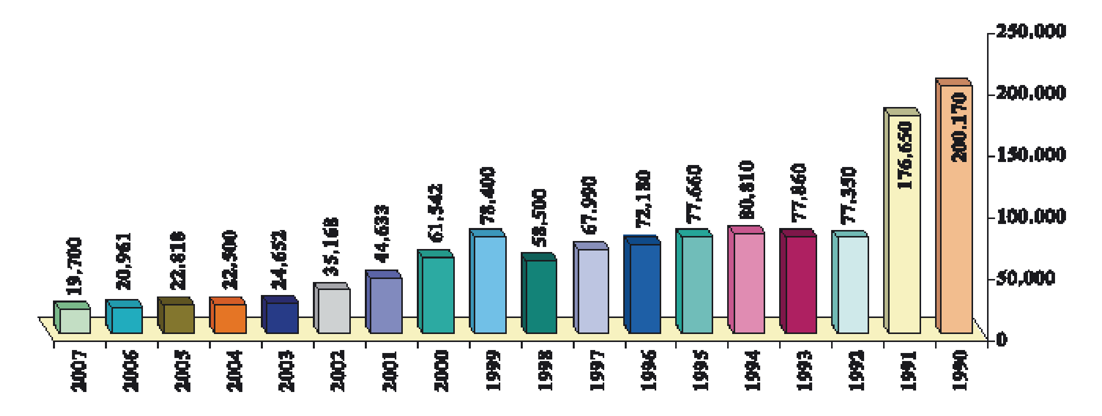
وخلال سنة 2007 هاجر إلى "إسرائيل" 19,700 مهاجراً، مقارنة بـ 20,961 هاجروا سنة 2006. وهذا يتوافق مع المنحنى المتراجع للهجرة اليهودية منذ سنة 2000. ويساور الأوساط الإسرائيلية والصهيونية القلق لأن عدد الذين غادروا "إسرائيل" سنة 2007 كان أكثر من عدد من هاجروا إليها، وهذا يحدث للمرة الأولى منذ أكثر من عشرين عاماً (انظر جدول 2/2).

جدول 2/2: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990-2007[21]

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد المهاجرين	200,170	176,650	77,350	77,860	80,810	77,660	72,180	67,990	58,500	78,400

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع الكلي
عدد المهاجرين	61,542	44,633	35,168	24,652	22,500	22,818	20,961	19,700	**1,219,544**

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990-2007



وتظهر التقارير سعي السلطات الإسرائيلية والصهيونية لاستجلاب مهاجرين جدد من بلدان لم تكن ضمن اهتماماتها المركزية مثل الهند وإيران. وقد قام مجموعة أثرياء يهود من أصول إيرانية بإقامة صندوق لتشجيع الهجرة من إيران، ويمنح الصندوق 60 ألف دولار لكل عائلة يهودية تقرر الهجرة إلى "إسرائيل"، إلى جانب "سلّة الاستيعاب" التي تقدمها وزارة الاستيعاب الإسرائيلية للمهاجرين اليهود، وهي عبارة عن منح وامتيازات مالية[22].

وتشير بعض التقديرات إلى وجود نحو 750 ألف إسرائيلي، يعيشون خارج "إسرائيل"[23]، من بينهم نحو 25 ألف عالم يعملون في الأبحاث وتطوير الصناعات، استوعبهم سوق العمل في أمريكا[24]. وكان أحد مؤشرات الهجرة العكسية أن 4,313 إسرائيلياً حصلوا على الجنسية الألمانية سنة 2006، وهو ما يعكس ارتفاعاً يزيد عن 50% عن سنة 2005[25]. ويبدو أن السلطات الإسرائيلية تواجه مشكلة في استيعاب المهاجرين الجدد، بحيث يعملون في وظائف في مجالات تخصصهم. وحسب معطيات الكتاب الإحصائي السنوي لمعهد الهجرة والانخراط الاجتماعي للمركز الأكاديمي "روفين"، فمن بين من يحملون شهادات الماجستير والدكتوراه، ممن هاجروا من الاتحاد السوفييتي السابق، لا يعمل سوى ثلثهم في أعمال تتعلق بمجالات دراستهم. ويعمل 21.9% من هؤلاء كعمال بناء أو زراعة أو صناعة، ويعمل 52.7% في الخدمات والمبيعات، بينما يعمل 7.9% كعمال غير مهنيين[26].

ونشرت جريدة معاريف في نيسان/ أبريل 2007 نتائج استطلاع للرأي أشار إلى أن 26% من الإسرائيليين قالوا إن عدم رضاهم عن الأوضاع في "إسرائيل" دفعهم للتفكير في السنة الماضية في الهجرة، وقد ارتفعت هذه النسبة بين الشبان لتصل إلى 50%[27].

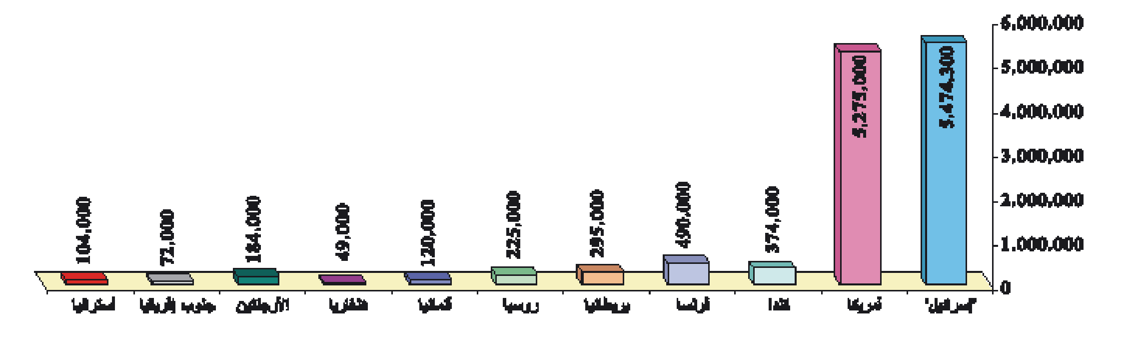
أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشارت إحصائيات الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel لسنة 2007، والتي استعرضها التقرير السنوي لـ"معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي"

The Jewish People Policy Planning Institute، أن عدد اليهود في سنة 2007 بلغ 13 مليوناً و155 ألفاً، بزيادة 60 ألفاً عن سنة 2006. ففي الولايات المتحدة بلغ عدد اليهود خمسة ملايين و275 ألفاً، وفي كندا 374 ألفاً، وفرنسا 490 ألفاً، وبريطانيا 295 ألفاً، وروسيا 225 ألفاً، وألمانيا 120 ألفاً، وهنغاريا 49 ألفاً، وفي أمريكا اللاتينية يعيش نحو 393 ألفاً، منهم 184 ألفاً في الأرجنتين، ويعيش في إفريقيا 77 ألفاً منهم 72 ألفاً في جنوب إفريقيا، ويعيش في أستراليا 104 آلاف[28]. ويعاني يهود العالم من مشاكل التفكك الأسري، والزواج المختلط، والاندماج في المجتمعات الغربية؛ وهو ما يؤثر سلباً على النمو السكاني لليهود.

2.المؤشرات الاقتصادية:

تشير الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق نسبة نمو بلغت 5.3% سنة 2007 مقارنة بنسبة 5.2% التي حققها سنة 2006[29]. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي GDP سنة 2007 إلى 664 ملياراً و764 مليون شيكل (161 ملياراً و817.9 مليون دولار، حسب أسعار الدولار لسنة 2007)، مقارنة بـ 633 ملياراً و57 مليون شيكل في سنة 2006 (142 ملياراً و52.5 مليون دولار، حسب أسعار الدولار لسنة 2006)[30]. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى. ولذلك، فعلى القارئ الكريم ألا يستغرب إن وجد بعض الاختلاف مع التقرير الاستراتيجي للسنوات الماضية، لأن ذلك سببه تعديل البيانات من المصادر الرسمية نفسها. كما تجدر ملاحظة أن المصادر الإسرائيلية نفسها تختلف فيما بينها في الأرقام والبيانات أحياناً، كما يحدث بين مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي وبين بنك "إسرائيل" المركزي. ومن المهم التنبيه إلى أن سبباً مهماً في الازدياد الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي يعود لتراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي الذي ارتفع من 4.4565 شيكل للدولار سنة 2006 إلى 4.1081 شيكل للدولار سنة 2007.



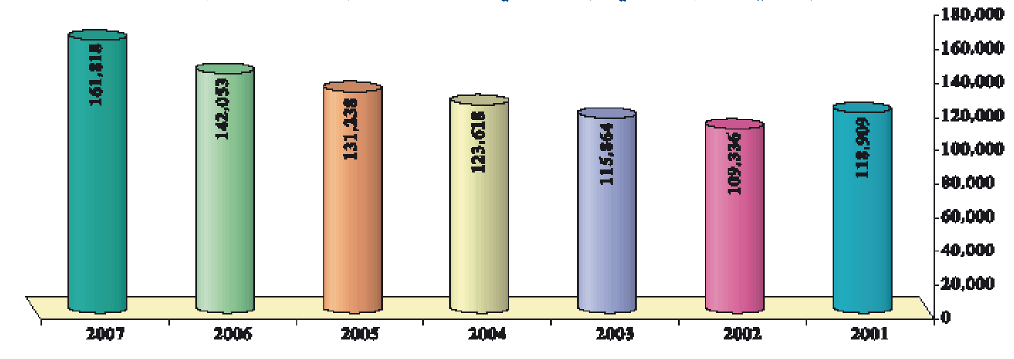




جدول 2/3: إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي الإسرائيلي 2001-2007[31]

السنة	إجمالي الناتج المحلي		ناقصاً: الدخل الصافي المدفوع في الخارج		إجمالي الدخل القومي		سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	
2001	500,083	118,909	20,486	4,871	479,597	114,038	4.2056
2002	518,011	109,336	20,014	4,224	497,997	105,111	4.7378
2003	526,983	115,864	18,409	4,047	508,574	111,816	4.5483
2004	554,054	123,618	16,472	3,675	537,582	119,942	4.482
2005	588,970	131,238	7,163	1,596	581,807	129,642	4.4878
2006	633,057	142,053	2,507	563	630,550	141,490	4.4565
2007	664,764	161,818	-277	-67	665,041	161,885	4.1081





وحسب إحصائيات بنك "إسرائيل"، فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي قد ارتفع إلى 22,500 دولار سنة 2007، بعد أن كان 20,100 دولار سنة 2006 (انظر جدول 2/4).

جدول 2/4: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2000-2007 (بالدولار)[32]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل دخل الفرد	19.2	18.5	16.6	17.3	18.2	18.9	20.1	22.5

أما ميزانية الحكومة الإسرائيلية لسنة 2007 فقد توقعت مصروفات بقيمة 294.5 مليار شيكل (70 مليار دولار تقريباً)[33]. وخلال سنة 2007 نَمَا الدين الإسرائيلي الخارجي العام بمقدار مليارين و515 مليون دولار، وبلغ مجموعه مع نهاية السنة 89 ملياراً و945 مليون دولار[34].

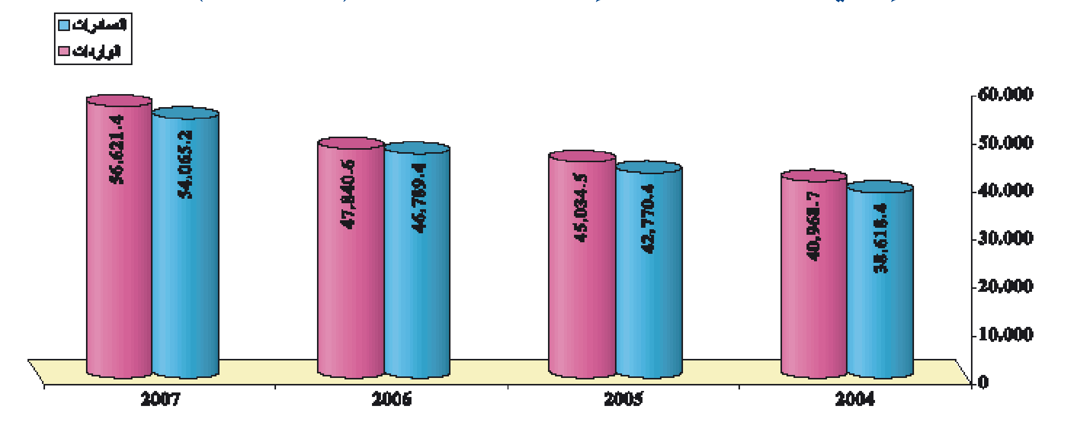
بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2007 ما مجموعه 54 ملياراً و65.2 مليون دولار، مقارنة

بما مجموعه 46 ملياراً و789.4 مليون دولار سنة 2006، أي بزيادة مقدارها 15.6%. أما الواردات لسنة 2007 فبلغت 56 ملياراً و621.4 مليون دولار، مقارنة بما مجموعه 47 ملياراً و840.6 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 18.4%. وهكذا، فقد كانت سنة 2007 صورة مكررة للحالة المعتادة في العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي (انظر جدول 2/5).

جدول 2/5: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2004-2007 (بالمليون دولار)[35]

السنة	2004	2005	2006	2007
الصادرات	38,618.4	42,770.4	46,789.4	54,065.2
الواردات	40,968.7	45,034.5	47,840.6	56,621.4

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2004-2007 (بالمليون دولار)



ولا تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2007 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة 18 ملياراً و892.9 مليون دولار، أي ما يمثل نحو 35% من مجمل الصادرات الإسرائيلية. أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2007 ما مجموعه سبعة مليارات و848.4 مليون دولار، أي نحو 13.9% من مجمل الواردات الإسرائيلية. وتعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 11 مليار دولار، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعد دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 2/6).

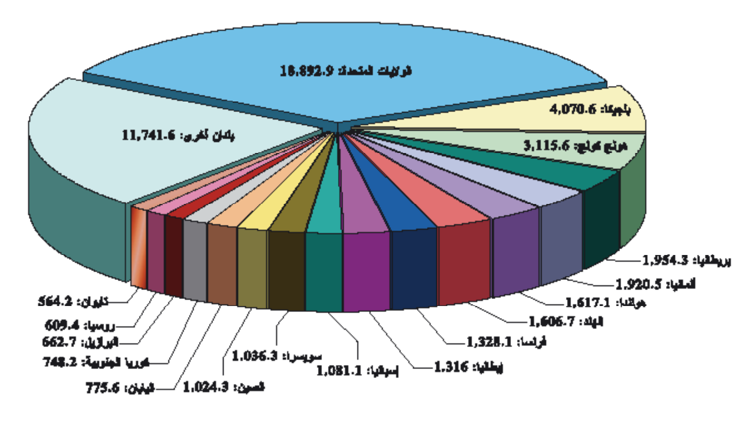
واحتفظت بلجيكا بموقعها كثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها أربعة مليارات و70.6 مليون دولار، والواردات الإسرائيلية منها أربعة مليارات و455 مليون دولار. ويبدو أن تجارة الماس والمعادن الثمينة هي التي تضع بلجيكا عادة في هذا الموقع المتقدم.

وإلى جانب الولايات المتحدة وبلجيكا، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "سرائيل" إليها سنة 2007 هي هونج كونج (ثلاثة مليارات و115.6 مليون دولار)، ثم بريطانيا (مليار و954.3 مليون دولار)، ثم ألمانيا (مليار و920.5 مليون دولار)، ثم هولندا (مليار و617.1 مليون دولار)، تليها الهند، ثم فرنسا، ثم إيطاليا، ثم إسبانيا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2007 فهي ألمانيا (ثلاثة مليارات و484.1 مليون دولار)، ثم الصين (ثلاثة مليارات و477.1 مليون دولار)، ثم سويسرا (ملياران و882.4 مليون دولار)، ثم بريطانيا (ملياران و681.2 مليون دولار)، تليها إيطاليا، ثم هولندا، ثم اليابان، ثم هونج كونج (انظر جدول 2/6).

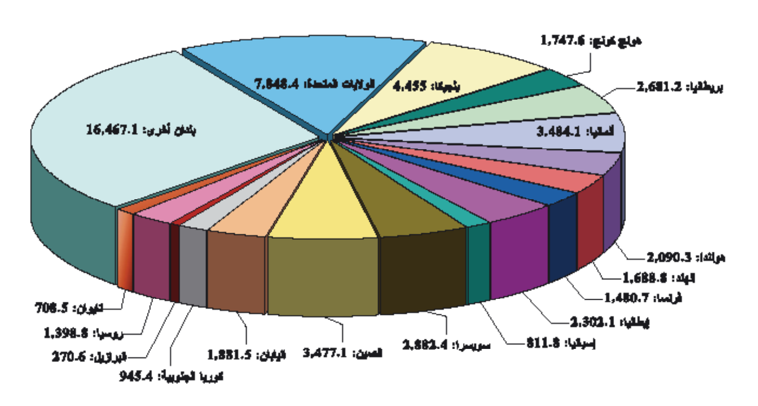
جدول 2/6: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2004-2007 (بالمليون دولار) [36]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2007	2006	2005	2004	2007	2006	2005	2004
الولايات المتحدة	18,892.9	17,957.2	15,500.1	14,175.1	7,848.4	5,919.5	6,042.1	6,099.1
بلجيكا	4,070.6	3,068.4	3,679.5	2,898.1	4,455	3,936.9	4,557.7	4,130.8
هونج كونج	3,115.6	2,776.1	2,373.6	1,907.7	1,747.6	1,527.5	1,277.7	1,178.3
بريطانيا	1,954.3	1,601.7	1,649.9	1,447.8	2,681.2	2,458.6	2,552.1	2,482.8
ألمانيا	1,920.5	1,757.9	1,345.9	1,361	3,484.1	3,201.4	2,986	3,090.2
هولندا	1,617.1	1,312.2	1,259.7	1,232.8	2,090.3	1,786.8	1,626.7	1,483.8
الهند	1,606.7	1,289.4	1,222.8	1,037.9	1,688.8	1,433.7	1,276.2	1,107.7
فرنسا	1,328.1	1,092.2	882.6	764	1,480.7	1,301.5	1,203.8	1,248.9
إيطاليا	1,316	1,072.7	897.8	810	2,302.1	1,839.4	1,733.7	1,565.7
إسبانيا	1,081.1	903	687.8	616.2	811.8	749	613.7	652.3
سويسرا	1,036.3	809	900.3	782.3	2,882.4	2,805.9	2,464.7	2,682.1
الصين	1,024.3	958.8	747.9	786.9	3,477.1	2,427.7	1,888.3	1,418.4
اليابان	775.6	792.8	799.1	782.3	1,881.5	1,292.3	1,238.1	1,197
كوريا الجنوبية	748.2	650	449.8	417.7	945.4	893.6	852.7	759.9
البرازيل	662.7	465.7	467.3	488	270.6	209.4	166.5	207
روسيا	609.4	524.6	417.6	319.1	1,398.8	1,141.6	1,055.7	688
تايوان	564.2	589.8	602.3	587.6	708.5	617	553.4	498.6
بلدان أخرى	11,741.6	9,167.9	8,886.4	8,203.9	16,467.1	14,298.8	12,945.4	10,478.1
المجموع العام	**54,065.2**	**46,789.4**	**42,770.4**	**38,618.4**	**56,621.4**	**47,840.6**	**45,034.5**	**40,968.7**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2007 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2007 (بالمليون دولار)



وتتصدر السلع الصناعية بما في ذلك الإلكترونيات والآليات قائمة الصادرات الإسرائيلية، تليها صادرات الماس، أما الواردات فتتصدرها المواد الخام والماس الخام والمصقول والوقود (انظر جدول 2/7، وجدول 2/8).

جدول 2/7: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2006-2007 (بالمليون دولار)[37]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	المجموع
			المصقول	الخام		
2006	1,031.2	29,089.1	6,609.7	2,676.8	293.7	**39,700.5**
2007	1,347.6	34,004.1	7,094	3,373.2	70.8	**45,889.7**

جدول 2/8: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2006-2007 (بالمليون دولار)[38]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2006	5,900.5	18,517.5	6,573.4	7,455.6	8,659.1	211.7	**47,317.8**
2007	7,512.4	21,393.8	8,031.2	8,935.2	9,642.1	588.9	**56,103.6**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2007 ما مجموعه مليارين و500.2 مليون دولار، منها مليارين و340 مليون دولار منحة عسكرية؛ مقارنة بمليارين و534.5 مليون دولار حصلت عليها سنة 2006. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949-2007 ما مجموعه 101 مليار و190.8 مليون دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمات الكونجرس البحثية Congressional Research Services (CRS)، مع ملاحظة أننا عندما قمنا بجمع المبالغ المنشورة للفترة نفسها، من المصدر نفسه، وجدنا أن المجموع هو 101 ملياراً و187.5 مليون دولار (انظر جدول 2/9)[39].

جدول 2/9: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2007 (بالمليون دولار)

السنة	1958-1949	1968-1959	1978-1969	1988-1979	1998-1989	2007-1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	26,947.8

وكانت "إسرائيل" قد حصلت في الفترة 1949-1967 على مساعدات أمريكية قيمتها ملياراً و180.9 مليون دولار؛ وفي الفترة 1968-1978 حصلت على 11 ملياراً و533 مليون دولار؛ ومنذ سريان اتفاقية كامب ديفيد مع مصر سنة 1979 وحتى سنة 1993 (وهي السنة التي وقعت فيها اتفاقية أوسلو) حصلت "إسرائيل" على دعم أمريكي مقداره 45 ملياراً و930.1 مليون دولار؛ أما الفترة 1994-2007 فبلغ مجموع الدعم الأمريكي 42 ملياراً و503.5 مليون دولار[40].

ومع تحسن الوضع الاقتصادي الإسرائيلي بشكل كبير في منتصف تسعينيات القرن العشرين، أصبح مبرر الدعم الاقتصادي الأمريكي أقل إقناعاً؛ ولذلك اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك بنيامين نتنياهو في سنة 1998 على الأمريكان أن تقوم الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمساعداتها الاقتصادية لـ"إسرائيل"، والتي كانت تبلغ 1.2 مليار دولار سنوياً، بمعدل خفض سنوي مقداره 120 مليون دولار، وعلى مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2000؛ وفي المقابل تكون هناك زيادة سنوية في الدعم العسكري مقدارها 60 مليون دولار في الفترة نفسها؛ بحيث ينمو الدعم العسكري الأمريكي تدريجياً من 1.8 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار في غضون عشر سنوات. وفي آب/ أغسطس 2007 أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تزيد مساعداتها العسكرية لـ"إسرائيل" بمبلغ ستة مليارات دولار خلال العشر سنوات القادمة، بحيث يصل الدعم العسكري السنوي الأمريكي إلى 3.1 مليار دولار سنوياً سنة 2018[41]. وهو ما يعكس العلاقة الاستراتيجية الأمريكية مع "إسرائيل"، والإصرار الأمريكي على دعم "إسرائيل" بغض النظر عن تفوقها العسكري أو الاقتصادي.

3. المؤشرات العسكرية:

عاشت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية سنة 2007، تداعيات حربها على لبنان في صيف 2006، وحاولت استخراج مجموعة الدروس والعبر من هذه الحرب التي جعلت النظريات العسكرية الإسرائيلية وأساليب الأداء الميداني موضع مراجعة. وأصاب نقد الأداء عدداً من المسؤولين والقادة العسكريين الذين اضطروا لتقديم استقالاتهم، فتنحى عمير بيرتس من منصبه كوزير للدفاع وكرئيس لحزب العمل، ليحل محله في الموقعين رئيس الأركان الإسرائيلي السابق ورئيس الوزراء السابق الجنرال إيهود باراك؛ كما قدم قائد البحرية الإسرائيلية ديفيد بن بشات David Ben Bashat استقالته في 2007/7/26. وانشغلت "إسرائيل" بالتجهيز لاحتمالات حرب تسترد بها هيبتها ضدّ حزب الله، ولاحتمالات المشاركة في ضرب المشروع النووي الإيراني. كما كانت تراقب باهتمام الانقسام الفلسطيني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وتدرس احتمالات اجتياح القطاع.

أطاحت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 بنظرية الانتصار بالضربة الخاطفة، كما أدت إلى إعادة النظر في دور سلاح الطيران في المعارك، وتراجع قيمته كأداة لحسم المعارك، ليعود إلى دوره المعتاد كأداة لتهيئة الميدان للاجتياحات البرية وتوفير التغطية المناسبة لها. ولذلك شهدت الأروقة العسكرية الإسرائيلية نقاشات واسعة خصوصاً في صيف 2007؛ وظهرت اتجاهات ترى أن الخطة المعتمدة منذ سنة 2003 والتي منحت الطيران أفضلية مطلقة على غيره وقلصت موازنة سلاح البر بنحو 30%، وألغت كثيراً من الوحدات البرية الخاصة، لم تثبت صحتها. وصارت قيادة الجيش على قناعة بوجوب زيادة موازنة القوات البرية للتغلب على النواقص، والاحتفاظ بوحدات المشاة، التي كان سيتمّ إغلاقها، فضلاً عن تطوير الدبابات وأسلحة المشاة[42].

وفي مطلع أيلول/ سبتمبر 2007 أقرت القيادة العسكرية الإسرائيلية خطة التسلح الإسرائيلية للسنوات الخمس التالية، والتي عُرفت بخطة "تيفين 2012" Tefen. وهي تقضي بشراء طائرات أمريكية لا يرصدها الرادار، وسفن حربية حديثة، ومئات المدرعات التي تتمتع بأنظمة حماية عالية، وأعداد كبيرة من الطائرات دون طيار، ومنظومات دفاعية وهجومية. وقد منحت الخطة أولوية للقوات البرية، مع تعزيز مناسب للقوات الجوية والبحرية. وتتضمن الخطة مواصلة إنتاج دبابات "ميركافا سيمان 4" Merkava Siman، وإضافة منظومات دفعات فعال للدبابات عموماً، وإنتاج المئات من ناقلات الجند الثقيلة المخصصة للمشاة. وتتضمن الخطة التزود

بـ 25 طائرة من طراز "ف 35" التي لا يرصدها الرادار، وتطوير الدفاعات ضدّ صواريخ القسام والمقاومة الفلسطينية وصولاً إلى الصواريخ بعيدة المدى. كما تشدد الخطة على التدريب وسلاح الاستخبارات[43].

وكان مشروع دبابة الميركافا مهدداً بالإغلاق في أوائل سنة 2007، وهو ما كان سيؤثر سلباً على حوالي 200 مصنع، يعمل فيها حوالي عشرة آلاف عامل[44]. غير أن ميل الاستراتيجية العسكرية الجديدة لدعم القوات البرية، دفع لصالح بقاء مشروع الميركافا، مع إجراء تعديلات وتحسينات عليها. وقررت القيادة العسكرية إدخال نظام حماية متطور يطلق عليه اسم "سترة الرياح" Wind Coat، وهو نظام لاعتراض الصواريخ المضادة للدروع التي تطلق على الدبابة؛ ويشمل راداراً قادراً على الكشف عن الصاروخ المنطلق نحوها، وإطلاق صاروخ باتجاهه لتدميره. وتقرر تركيب 100 نظام دفاعي من هذا النوع ابتداء من مطلع سنة 2008[45].

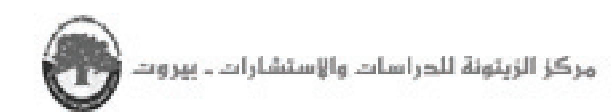
وفي إطار التوجهات العامة للخطة العسكرية الإسرائيلية، أعلنت إدارة الصناعات الحربية الإسرائيلية "رفائيل" Rafael في 2007/8/10 أنها ستبدأ بعد عام ونصف باستخدام صاروخ جديد مضاد للصواريخ الفلسطينية وقذائف الكاتيوشا قصيرة المدى؛ ويطلق عليها اسم مشروع "القبة الحديدية". وسيكون بإمكان جهاز الرقابة "شاحر أدوم" أي "الفجر الأحمر" ورادار إسرائيلي من صنع شركة "ألترا" رصد القذيفة أو الصاروخ، ليطلق بعد ذلك صاروخ يدمر القذيفة أو الصاروخ في الجو[46]. وأعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، عن أن "إسرائيل" ستقوم بتطوير نظام جديد مضاد للصواريخ، بمساعدة مالية أمريكية مقدارها 155 مليون دولار. وسيكون النظام الذي أطلق عليه اسم "مقلاع داود" David's Sling قادراً على اعتراض فئات عدة من الصواريخ محلية الصنع التي تطلقها الفصائل الفلسطينية إلى الصواريخ بعيدة المدى المجهزة برؤوس نووية[47]. ويظهر أن قادة عسكريين إسرائيليين كبار، لم يكونوا مطمئنين تماماً إلى فعالية مثل هذه المنظومات؛ حيث صرَّح قائد سلاح الجو الإسرائيلي أن من يعتقد أنه بالإمكان المساس بجميع مطلقي صواريخ المقاومة "فهو يحلم أحلام الصيف"[48].

وفي إطار تعزيز القوة الصاروخية الإسرائيلية، تحدثت الأنباء عن اعتزام سلاح الجو الإسرائيلي شراء أعداد كبيرة من صواريخ الهجوم المباشر من الولايات المتحدة بقيمة 100 مليون دولار. وهي صواريخ تتمتع بنظام توجيه منخفض التكلفة، يمكن أن يحول الصاروخ من قنبلة ساقطة إلى صاروخ ذكي موجه بالأقمار الصناعية[49]. كما قام سلاح الطيران الإسرائيلي بإجراء مفاوضات

مع الصناعات الجوية الإسرائيلية، لشراء صواريخ أرض – أرض باليستية تكتيكية من طراز "لورا" LORA، والتي يصل مداها إلى ألف كيلومتر؛ ويمكنها القيام بمهام بدلاً من الطائرات[50]. وتحدثت الأنباء في أواخر آب/ أغسطس 2007 عن توقيع عقد إسرائيلي مع الولايات المتحدة يتضمن شراء صواريخ جوية وبحرية حديثة؛ تشمل شراء 200 صاروخ جو – جو متوسط المدى من طراز "أمرام" AMRAAM، و500 صاروخ جو – جو قصير المدى من طراز "سايدوايندر" Sidewinder، و30 صاروخاً بحرياً من طراز "هارفوم". وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه الصواريخ 334 مليون دولار[51].

وأعلنت "إسرائيل" في أواخر آذار/ مارس 2007 عن رغبتها في شراء 100 طائرة حربية من طراز "إف 35"، وهي الطائرة التي ستشكل الطائرة الحربية الرئيسية في سلاح الجو الأمريكي في المستقبل. وإذا ما تمت الصفقة، فسيتلقى سلاح الجو الإسرائيلي أول طائرة من هذا الطراز سنة 2014، ويبلغ سعر الطائرة الواحدة 47 مليون دولار[52]. كما شرعت الصناعات الجوية الإسرائيلية بتطوير طائرات بدون طيار تعمل على الطاقة الشمسية، وتستطيع البقاء فوق البلدان المستهدفة لفترات طويلة[53]. بالإضافة إلى ذلك، أُعلن عن ترتيبات لإطلاق قمر صناعي "تك ستار" TecSar في أيلول/ سبتمبر 2007، يستهدف مراقبة البرنامج النووي الإيراني، وهو قادر على التقاط صور لأهداف صغيرة جداً، وإرسالها في كل الأحوال الجوية[54].

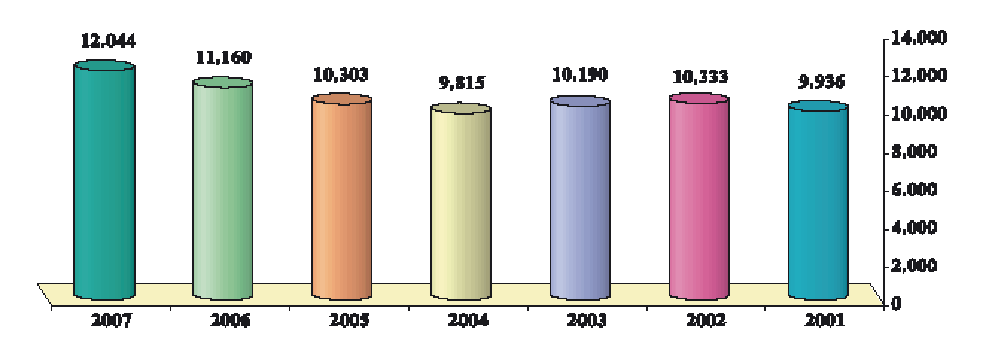
من الصعب تحديد موازنة النفقات العسكرية الإسرائيلية، إذ يتمّ إخفاء عدد من الجوانب لسريَّتها، كما يتمّ عقد الكثير من صفقات الأسلحة السرية، سواء كانت بيعاً أم شراءً؛ ثم إن الميزانية تخضع لبعض المراجعات في أثناء السنة المالية مما يجعلها عرضة للزيادة أو النقصان. وحسب المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء فقد بلغت ميزانية النفقات العسكرية لسنة 2007 ما مجموعه 49 ملياراً و476 مليون شيكل (12 ملياراً و44 مليون دولار). وهذا المبلغ يشار إليه كصافي نفقات، بعد القيام بعمل مقاصة مع إيرادات مبيعات تبلغ 253.2 مليون دولار لسنة 2007؛ أي أن الإنفاق العسكري الحقيقي المعلن لسنة 2007 يبلغ 12 ملياراً و297.2 مليون دولار[55]. ومن الواضح أن هناك إخفاء للحجم الحقيقي للمبيعات العسكرية، حيث تحتل "إسرائيل" المرتبة الرابعة عالمياً في مبيعات الأسلحة بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا؛ وتقدر مبيعاتها السنوية بنحو 4.9 مليار دولار[56]. ويتمّ ضمّ إيراداتها للميزانية العسكرية الإسرائيلية. وقد تناقلت الأخبار أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية لسنة 2007 كانت الأكبر في التاريخ الإسرائيلي، كما تحدثت عن إشارات عن أن الحكومة قامت بزيادة الميزانية العسكرية، بعد أن تمّ إقرارها رسمياً من الكنيست[57].



جدول 2/10: النفقات العسكرية الإسرائيلية الرسمية 2001-2007[58]

السنة	بالمليون شيكل	بالمليون دولار
2001	41,788	9,936
2002	48,957	10,333
2003	46,349	10,190
2004	43,989	9,815
2005	46,239	10,303
2006	49,735	11,160
2007	49,476	12,044

النفقات العسكرية الإسرائيلية الرسمية 2001-2007 (بالمليون دولار)



وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسة العسكرية، إلا أن حالة الترهل والتفكك الاجتماعي وانتشار ثقافة المتعة في المجتمع الإسرائيلي، ألقت بظلالها السلبية على المؤسسة العسكرية، التي تجد صعوبات متزايدة في الحصول على نوعيات مناسبة للقتال. وقد أشارت معطيات إسرائيلية إلى أن نحو 25% من الشبان اليهود يتهربون من الخدمة العسكرية الإلزامية[59]. كما كشف تقرير داخلي للجيش الإسرائيلي أن 14.7% من الجنود يعانون من مشاكل نفسية[60]. ولعل ذلك كان أحد أسباب ارتفاع نسبة المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي؛ ففي تقرير نشرته جريدة معاريف في 2007/8/26 فإن نسبة المتدينين في الجيش تصل إلى 40% من الضباط ذوي الرتب الرفيعة (عقيد فما فوق)، على الرغم من أن المتدينين في المجتمع الصهيوني يُشكلون نحو 7% فقط من المجتمع الإسرائيلي. وقد كانت نسبتهم أوائل ثمانينيات القرن العشرين في الجيش الإسرائيلي أقل من نسبتهم في الوسط الإسرائيلي[61].



رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس، وإلى جانبه وزير الدفاع عمير بيرتس؛ اللذان أدى فشل الحرب على لبنان في صيف 2006، إلى استقالتهما خلال سنة 2007. (أ ف ب، 2007/1/18)



فاز إيهود باراك بزعامة حزب العمل الإسرائيلي على منافسه عامي أيالون، في 2007/6/12، وخلف بذلك عمير بيرتس في زعامة الحزب، وفي منصب وزير الدفاع. (رويترز)



الفلسطينيون يتفقدون الدمار، الناتج عن هجوم جوي إسرائيلي في 2007/5/17، لمبنى يضم مكاتب للقوة التنفيذية الفلسطينية في غزة. (رويترز)



جانب من جلسة للمجلس التشريعي الفلسطيني، في رام الله، في 2007/1/30. ومع نهاية سنة 2007 كان يقبع في السجون الإسرائيلية 47 نائباً من نواب المجلس التشريعي، منهم 42 من حماس، وأربعة من فتح، وواحد من الجبهة الشعبية. (رويترز)



صورة توضح الدمار الذي لحق بورشة فلسطينية في غزة في 2007/5/22، نتيجة هجوم جوي إسرائيلي. وقد لحقت خسائر كبيرة بالمصانع والورش الفلسطينية، بسبب القصف، ومنع المواد الأساسية والحصار. (رويترز)



بقايا صاروخ من صواريخ القسام التي سقطت على مستعمرة سديروت في 2007/5/19. وكان إطلاق الصواريخ من قطاع غزة أحد أبرز معالم المقاومة الفلسطينية سنة 2007. (رويترز)

ثالثاً: العدوان والمقاومة

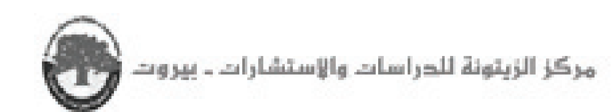
تابعت "إسرائيل" عدوانها على الشعب الفلسطيني سنة 2007، مستفيدة من الانقسام الفلسطيني، وما رافقه من اقتتال داخلي وفلتان أمني. وقد استنفذ الصراع الداخلي الكثير من طاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، كما شوه صورة المقاومة وأضعفها. واتسمت عمليات المقاومة الفلسطينية سنة 2007 بطبيعة دفاعية، مع تركيز على إطلاق الصواريخ التي تحسنت دقتها وازداد مداها. وفضلاً عن الحصار الظالم والهجمات المتواصلة على قطاع غزة، فقد تابعت القوات الإسرائيلية احتلالها للضفة الغربية واستفادت في النصف الثاني من سنة 2007 من التعاون الأمني للسلطة الفلسطينية.

ولا بدّ من الإشارة إلى تضارب المصادر المختلفة حول أعداد القتلى والجرحى والمعتقلين؛ سواء بين المصادر الفلسطينية نفسها أم بين المصادر الإسرائيلية، واضطرارنا لاختيار أرقام محددة في نهاية الأمر.

استشهد في سنة 2007 ما مجموعه 412 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال ونيرانه، من بينهم 315 في قطاع غزة، و97 في الضفة الغربية بما في ذلك القدس. ونفذت قوات الاحتلال 38 عملية اغتيال أدت إلى استشهاد 67 فلسطينياً. وكان ضمن الشهداء 42 دون سن الـ 18؛ كما جرح نحو 1,500 فلسطيني. وتوفي 69 مواطناً منهم 13 على حواجز عسكرية إسرائيلية، و56 نتيجة منعهم للخروج من قطاع غزة لتلقي العلاج. وبلغ عدد قتلى الفلسطينيين المدنيين 131 شهيداً على الأقل[62].

وبحسب معطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Shabak فقد قتل 13 إسرائيلياً سنة 2007 في عمليات نفّذها الفلسطينيون، وأطلقت المقاومة الفلسطينية 1,263 صاروخاً و1,511 قذيفة هاون، أسفرت عن مقتل إسرائيليين اثنين، وإصابة 300 بجروح. وادعى الشاباك أن أجهزة الأمن تمكنت من إحباط 29 عملية تفجيرية (استشهادية)، واعتقلت 220 فلسطينياً بشبهة المشاركة في التخطيط لتنفيذ عمليات، كما تمّ الكشف عن 12 نفقاً منها أربعة حُفرت باتجاه "إسرائيل"[63].

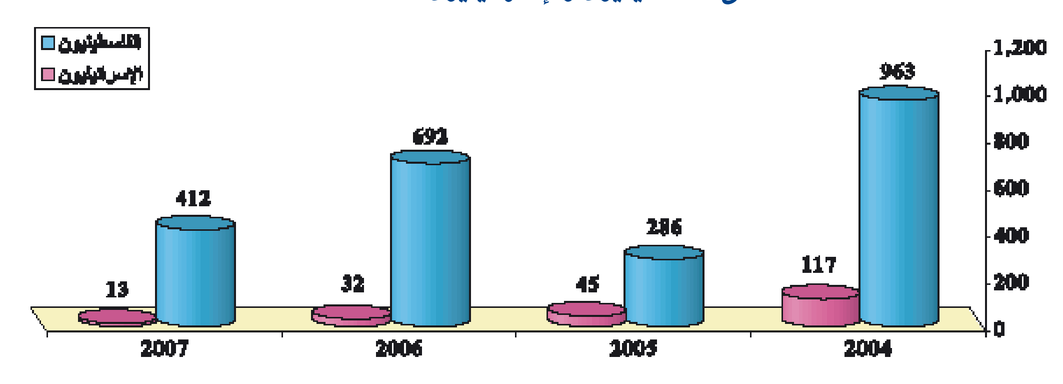
ونفذت قوات الاحتلال في سنة 2007 حوالي 1,466 عملية توغل في مدن الضفة الغربية وقراها ومخيماتها، واعتقلت على هامش هذه التوغلات حوالي 2,800 فلسطينياً، بينهم 15 امرأة و170 طفلاً[64]. وواصلت قوات الاحتلال اعتداءاتها على الطواقم الطبية وعرقلة وصول المصابين؛ وقد أحصت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني 520 اعتداء بحق طواقمها الطبية خلال سنة 2007[65].



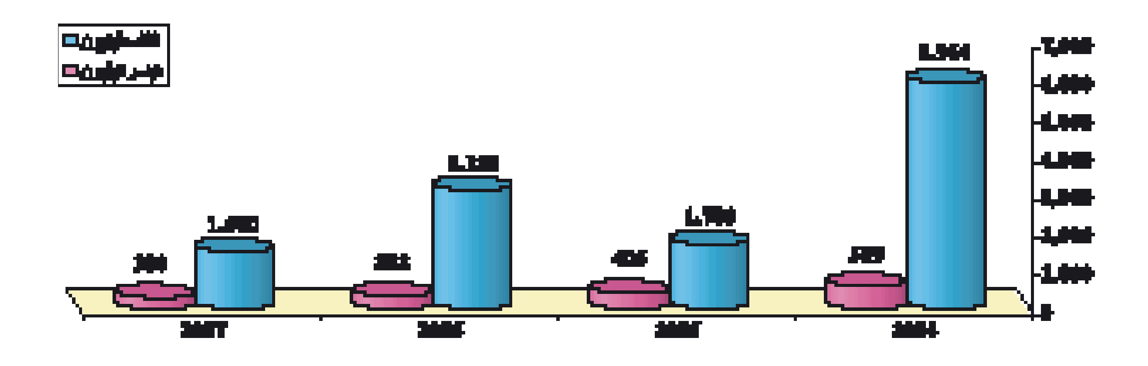
جدول 2/11: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون 2004-2007 [66]

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2004	963	117	5,964	589
2005	286	45	1,700	406
2006	692	32	3,126	332
2007	412	13	1,500	300

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون 2004-2007



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون 2004-2007



وعدَّت وزارة شؤون الأسرى والمحررين سنة 2007 الأسوأ على الإطلاق بالنسبة للأسرى. ووصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2007 ما مجموعه 11,550 أسيراً، منهم 10,485 من الضفة الغربية، و860 من قطاع غزة، و140 من فلسطين المحتلة سنة 1948، فضلاً عن عشرات المعتقلين من أبناء الجولان والعرب. ومن بين الأسرى 4,950 صدرت بحقهم أحكام، و5,600 موقوفاً بانتظار المحاكمة، و950 معتقلاً إدارياً. وهناك 700 معتقلاً محكوم عليه بالسجن مدى الحياة لمرة واحدة أو أكثر.

وخلال سنة 2007 اعتقلت سلطات الاحتلال 7,495 فلسطينياً، منهم 6,670 من الضفة الغربية، و825 من قطاع غزة. وفي السنة نفسها، اعتقلت سلطات الاحتلال 45 نائباً ووزيراً ورئيس بلدية أو عضو مجلس بلدي، ولأول مرة قامت باعتقال امرأة عضو في المجلس التشريعي هي مريم صالح. وباعتقالها النائب أحمد الحاج، وصل عدد النواب والوزراء الأسرى إلى 52 نائباً ووزيراً سابقاً. حيث يقبع في سجون الاحتلال 47 نائباً في المجلس التشريعي، ينتمي 42 منهم لقائمة الإصلاح والتغيير (حماس)، وينتمي أربعة منهم لحركة فتح، منهم ثلاثة نواب معتقلين قبل الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى النائب أحمد سعدات عن الجبهة الشعبية.

وقد ارتفع عدد المرضى الأسرى في سجون الاحتلال من نحو ألف مريض سنة 2006 إلى 1,250 مريضاً سنة 2007. وبلغ عدد الأسيرات 114 أسيرة، منهن 110 من الضفة الغربية، وأربعة من قطاع غزة. وبين الأسيرات 62 صدرت بحقهن أحكام بالسجن، و48 موقوفة بانتظار المحاكمة، وأربع سجينات سجناً إدارياً. ويبلغ عدد الأطفال والقاصرين دون سن 18 عاماً في سجون الاحتلال 330 سجيناً، بينهم 155 صدرت بحقهم أحكام، و48 موقوفاً بانتظار المحاكمة، وستة معتقلين اعتقالاً إدارياً[67].

جدول 2/12: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2007

عدد المعتقلين في 2007/1/1	عدد المعتقلين في 2007/12/31	المعتقلون خلال سنة 2007		عدد النساء في نهاية 2007	عدد الأطفال في نهاية 2007
		الضفة الغربية	قطاع غزة		
11,000	11,550	6,670	825	114	330

جدول 2/13: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب التوزيع الجغرافي في نهاية سنة 2007

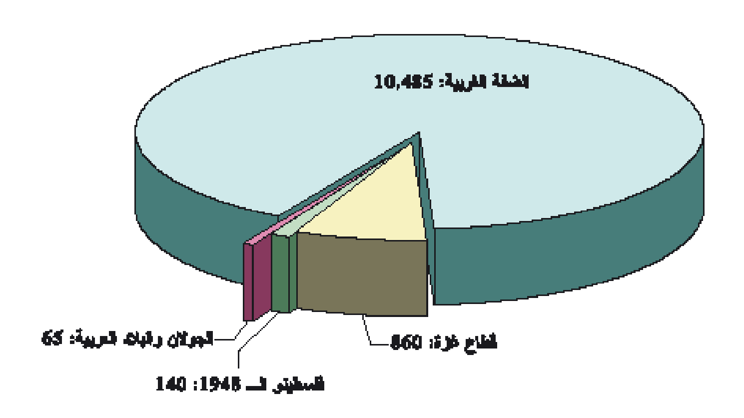
الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطينيو الـ 48	الجولان والبلاد العربية	المجموع
10,485	860	140	65	**11,550**

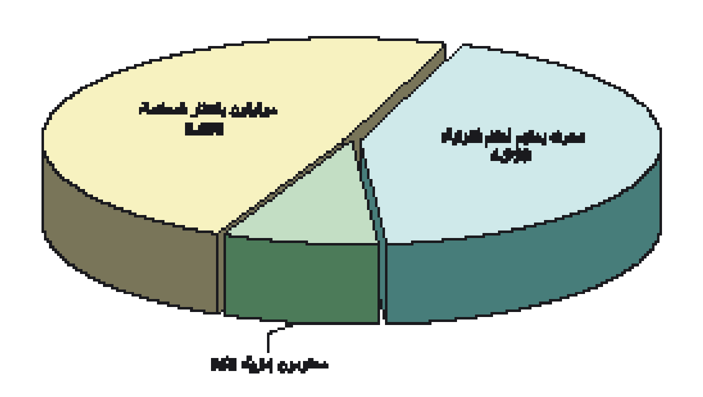
جدول 2/14: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب أوضاعهم القانونية في نهاية سنة 2007

صدرت بحقهم أحكام قانونية	محكومون إدارياً	موقوفون بانتظار المحاكمة	المجموع
4,950	950	5,600	**11,500***

*هناك 50 أسيراً لم تحدد وزارة الأسرى أوضاعهم القانونية.







وقد تابعت السلطات الإسرائيلية سياسة "الباب الدوار" في التعامل مع قضية الأسرى؛ فهي لا تكاد تطلق سراح بعضهم في احتفالات إعلامية صاخبة، حتى تقوم بحملات اعتقال جديدة، تزيد من أعدادهم ومعاناتهم في السجون الإسرائيلية. فقد أطلقت السلطات في النصف الثاني من سنة 2007 سراح 780 معتقلاً على ثلاث دفعات معظمهم من فتح، ومن ذوي الأحكام الخفيفة. لكنها على سبيل المثال بعد أن أطلقت سراح 255 معتقلاً في الدفعة الأولى التي أظهرت فيها ما أسمته "حسن نوايا"، قامت في الأسابيع الثلاثة التالية باعتقال 350 فلسطينياً[68]. هذا فضلاً عن الآلاف الذين تمّ اعتقالهم على مدار سنة 2007.

وفي سنة 2007 استشهد تسعة أسرى، من بينهم ستة داخل السجون الإسرائيلية، نتيجة الإهمال الطبي أو إطلاق الرصاص، بينما أعدم ثلاثة آخرون بدم بارد بعد الاعتقال[69]. وقامت السلطات بقمع الأسرى المطالبين بحقوقهم الإنسانية بطريقة وحشية، وكان أعنفها ما حدث في سجن النقب الصحراوي، حيث استشهد الأسير محمد الأشقر، وجرح أكثر من 250 آخرين، إلى جانب حرق متاع وأغراض المعتقلين في أحد أقسام السجن[70].

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من

تلخصت الخطوط العامة للموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي خلال سنة 2007 في:

1. رفض استمرار حماس في قيادة الحكومة الفلسطينية أو المشاركة فيها، والسعي لإسقاطها بكل الوسائل.

2. الاستمرار في اعتقال نواب حماس في المجلس التشريعي في الضفة الغربية، وتعطيل عمل المجلس.

3. تشجيع الانقسام السياسي الفلسطيني، ورفض اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية، ودعم رئاسة السلطة وأطراف محسوبة على فتح في مواجهة حماس وحكومتها.

4. الاستمرار في حصار الشعب الفلسطيني، ومحاولة خنقه وإذلاله، سعياً لإجباره على السير في الخيارات السياسية التي تُفضلها.

5. الاستفادة من الخلاف الداخلي الفلسطيني والفلتان الأمني، لتشويه صورة النضال والمقاومة الفلسطينية، وللفصل بين الضفة والقطاع، ولإضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي لتحقيق أكبر قدر من التنازلات، وللاستمرار في سياسات الاستيطان والتهويد في الأرض المحتلة.

كان الإسرائيليون هم المستفيد الأكبر من الخلافات الداخلية الفلسطينية، وكانوا يراقبون حالة الفلتان الأمني والاقتتال بين فتح وحماس عن كثب. وعلى الرغم من أنهم كانوا يوظفون إمكاناتهم الاقتصادية والسياسية والأمنية لإسقاط حكومة حماس، إلا أنهم حرصوا على الظهور وكأنهم ليسوا طرفاً في الصراع.

ومنذ مطلع 2007 لم يُخفِ مسؤولون إسرائيليون سرورهم بالاقتتال الداخلي الفلسطيني، وتخوفهم من أي اتفاق محتمل بين الجانبين. ورأى مسؤول إسرائيلي أن الاقتتال يثبت للعالم "كم كنا صائبين عندما قلنا إنهم غير مؤهلين لإقامة دولة، وغير ناضجين لتوقيع اتفاقات سلام". وتوقع المسؤول أن يطول الاقتتال بحيث يقضي على إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة فتح وحماس[71]. وقد أبدى أولمرت انزعاجه من احتمالات لقاء الرئيس عباس بخالد مشعل[72]؛ بينما حذرت وزيرة الخارجية الإسرائيلية عباس من الاتفاق مع حماس قائلة إن ذلك "لن يؤدي إلى شيء، بل يؤدي إلى جمود آخر"[73]. أما رئيس الليكود وزعيم المعارضة نتنياهو، فكان أكثر وضوحاً، عندما دعا في افتتاح مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference في 2007/1/21، إلى إسقاط حماس "لإفساح المجال أمام وصول قوى فلسطينية أكثر اعتدالاً"؛ وطالب باعتبار إسقاط حماس من الحكومة "هدفاً مركزياً لإسرائيل"[74].



ومن جهة أخرى، كان هناك تخوّف إسرائيلي من احتمال أن تكون الغلبة لحماس في المواجهات؛ إذ قال الوزير زئيف بويم Ze’ev Boim إن على "إسرائيل" الحذر من أن "يرتد الاقتتال الفلسطيني إلى نحرها، خصوصاً في حال كانت الغلبة لحركة حماس"؛ حيث "سيحتم ذلك على إسرائيل التحرك فوراً للحيلولة دون تحوّل قطاع غزة إلى لبنان آخر"[75]. وفي الوقت نفسه، كان هناك إجماع في الحكومة الإسرائيلية على عدم الدخول بشكل ظاهر في القتال بين فتح وحماس، خشية تحوّله إلى مواجهة إسرائيلية – فلسطينية. لكن ذلك لم يمنع أولمرت من الإعلان بشكل صريح أنه "يفضل انتصار جناح رئيس السلطة محمود عباس"[76].

أبدى القادة الإسرائيليون استياءهم من اتفاق مكة، ليس لأنه يوحد الصفّ الفلسطيني الداخلي فقط، وإنما لأنه يقطع الطريق على "إسرائيل" للاستفادة من حالة التشرذم الفلسطيني، ويوفر لحماس وللحكومة التي تقودها مظلة ودعماً عربياً، ويفتح الطريق ولو جزئياً لكسر الحظر السياسي والحصار الاقتصادي الأوروبي والدولي على الحكومة والشعب الفلسطيني.

عدَّت ليفني اتفاق مكة مخيباً للآمال، لأنه لم يسفر عن أي تغيير في مواقف حماس السياسية، ولأن حماس "فرضت شروطها على فتح"[77]. وعبّر أولمرت عن غضبه من اتفاق مكة، ومن تكليف إسماعيل هنية برئاسة الوزراء[78]. وأعلن أن "إسرائيل" متفقة مع أمريكا على مقاطعة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأنها لن تحظى باعترافهما وتعاونهما، ما لم تقبل بشروط الرباعية الدولية[79]. وقد سارعت "إسرائيل" والولايات المتحدة بممارسة الضغوط على العديد من الدول الأوروبية، التي كانت قد أبدت إشارات إيجابية باحتمال اعترافها بحكومة الوحدة الوطنية وتعاونها معها. كما تابعت ضغوطها على باقي المنظومة الدولية. وهو ما أدى بالفعل إلى استمرار مقاطعة الحكومة، واستمرار الحصار على الشعب الفلسطيني.

وقد انعكس الانزعاج الإسرائيلي في الرغبة في إلغاء لقاء الثلاثي عباس وأولمرت وكوندوليزا رايس Condoleezza Rice، الذي كان مخططاً له بعد بضعة أيام من الاتفاق، على اعتبار أن الاتفاق "أجهض هذا اللقاء من مضمونه قبل انعقاده"، غير أن أمريكا أبدت رغبتها في عقد الاجتماع[80]. وتحول اللقاء من لقاء تفاوضي إلى جلسة لتنفيس الغضب الإسرائيلي الأمريكي مع الرئيس عباس، وهو ما حدا برئيس حزب ميرتس Meretz يوسي بيلين Yossi Beilin لتقديم النصح لعباس بعدم حضور اللقاء، لتفادي "التوبيخ" الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، دعا وزير الداخلية روني بارأون إلى مواصلة الضغط على عباس، لكنه حذَّر من عواقب مقاطعته، لأن ذلك قد يدفع به إلى "أحضان حماس"[81].

وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقيادة إسماعيل هنية أصدرت الحكومة

الإسرائيلية بياناً، عبرت فيه عن موقفها من الحكومة الجديدة، وتمثل هذا الموقف في النقاط التالية[82]:

1. مادامت الحكومة الفلسطينية الجديدة، وحسب برنامجها السياسي، لا تقبل شروط المجتمع الدولي القائم على الاعتراف بحقّ "إسرائيل" في الوجود، وكذلك "نبذ الإرهاب"، واحترام الاتفاقات السابقة؛ فإن الحكومة الإسرائيلية لن تتعامل مع هذه الحكومة أوأي من أعضائها.
2. إن "إسرائيل" ستواصل تعاملها مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، خاصة في المجالات الأمنية والمتعلقة بتحسين ظروف المعيشة للسكان الفلسطينيين.
3. ما دامت الحكومة الجديدة ضمّنت برنامجها السياسي استخدام "الإرهاب" كحقّ مشروع، فإن هذا يقلل من الأمل في الوصول لتسوية فلسطينية إسرائيلية مستقبلاً.
4. على رئيس السلطة الفلسيطينة العمل على "تفكيك المنظمات الإرهابية"، وإن "إسرائيل" ستعمل على استمرار سياستها في عزل الحكومة الجديدة إلى أن تعترف بشروط اللجنة الرباعية.

وفي الوقت الذي أصرت فيه "إسرائيل" على مواصلة الحصار، ومقاطعة الحكومة الفلسطينية، اهتمت بالتنسيق مع الولايات المتحدة بمجموعة الإجراءات الأمنية، وخصوصاً خطة دايتون، من أجل إسقاط حكومة الوحدة الوطنية. وأبلغ أولمرت عباس في الاجتماع الذي عُقد بينهما في 2007/4/15 تأييد "إسرائيل" خطة دايتون لتدريب وتسليح الحرس الرئاسي، بعد أن عرض الفلسطينيون الموالون لعباس بالتفصيل الخطة الأمنية التي توصلت إليها رئاسة السلطة مع المنسق الأمني الأمريكي كيث دايتون. وقال نائب وزير الدفاع الإسرائيلي أفراييم سنيه Efraim Sneh الذي نوقشت معه الخطة، إن تعزيز الحرس الرئاسي التابع لعباس "يعني بكل وضوح تعزيز القوى المعتدلة في المناطق في مقابل حماس والجهاد الإسلامي"؛ وإن أي نشاط من أجل وقف تهريب السلاح سيصبّ في مصلحة "إسرائيل"[83].

تابعت "إسرائيل" بارتياح تعثر حكومة الوحدة الوطنية واستقالة وزير الداخلية هاني القواسمي، والاقتتال الداخلي العنيف، الذي نشب في الثلث الثاني من أيار/ مايو 2007. وكان لافتاً التصعيد العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة في أيار/ مايو 2007 بالترافق مع التصعيد الأمني الداخلي من أطراف فلسطينية، محسوبة على فتح، بشكل بدا وكأنه تطبيق لخطة دايتون. ففي ذلك الشهر استشهد 66 فلسطينياً على أيدي القوات الإسرائيلية منهم 55 في قطاع غزة. بينما لاحظ المراقبون أن مجموع الشهداء في فترة الخمسة أشهر التي سبقت ذلك الشهر (2006/12/1-2007/4/30) على أيدي قوات الاحتلال كان 73 شهيداً، منهم 21 فقط من قطاع غزة[84].



وعندما قامت حماس، في الشهر نفسه (أيار/ مايو 2007)، بشنّ حملات صاروخية على المستعمرات الإسرائيلية، لصرف النظر باتجاه العدو الإسرائيلي؛ نقل المعلق العسكري الإسرائيلي للقناة العاشرة، عن مصدر كبير في وزارة الدفاع بأن الجيش الإسرائيلي قرَّر الردّ على إطلاق الصواريخ، "بشرط ألا يؤثر سلباً على فرص تواصل الاقتتال الفلسطيني بين الحركتين". ونقلت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية عن مصدر كبير في مكتب أولمرت قوله "إن لإسرائيل مصلحة كبرى في تواصل عمليات الاقتتال الداخلي، على اعتبار أنها تؤدي إلى إضعاف حماس". وحسب رئيس جهاز الشاباك يوفال ديسكن Yuval Diskin، فإن أكبر وأنجح حملة عسكرية يشنها الجيش الإسرائيلي على حركات المقاومة في قطاع غزة "لا يمكنها أن تحقق نتائج أفضل لإسرائيل من نتائج الاقتتال الفلسطيني الداخلي"[85].

وقال الخبير السياسي الإسرائيلي إيهود إيعاري Ehud Yaari إنه سيجري إفشال هجوم حماس الصاروخي على سديروت من خلال خطة من ثلاث نقاط:

1. تحطيم حماس ومحاصرتها محلياً وعربياً ودولياً.
2. استنزاف حماس وإنهاكها، ليتمكن دحلان من السيطرة، ومن تنفيذ خطة دايتون.
3. إعادة بناء جهاز أمني فلسطيني جديد وقوي، بتمويل سيصل إلى مليار دولار، ويقوده دحلان.

ومن وجهة نظر إيعاري فإن "فتح الضعيفة والمهلهلة"، على حد تعبيره، سيعاد بناؤها من جديد لمعرفة إذا كانت تستطيع الحكم أم لا؟ وأشار إلى أن هناك قيادات في فتح مثل جبريل الرجوب تعيق عمل دحلان في غزة، وتعرقل السيطرة على حماس. ورأى إيعاري أنه ستكون هناك خطة لتقوية وإصلاح حركة فتح تستغرق سنة كاملة، تُواصل "إسرائيل" في أثنائها تحطيم حماس[86].

فشلت "إسرائيل" وأمريكا في إخضاع حماس في قطاع غزة، وتمكنت حماس من السيطرة على القطاع في منتصف حزيران/ يونيو 2007. وكتب كبير المعلقين في جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth ناحوم بارنياع Nahum Barnea إن "الاحتراب الفلسطيني الداخلي الذي أملت به إسرائيل منذ سنوات وقع أخيراً، لكن الويل ثم الويل، لقد تطور في الاتجاه المعاكس... حماس هي التي سحقت فتح"[87]. وقال إيهود إيعاري، المحلل العسكري في القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي إن القوات التي بناها النائب محمد دحلان في قطاع غزة بأموال أمريكية وموافقة ودعم صهيوني "انهارت تماماً مثل برج من الورق"، على حد تعبيره[88].

وعلى الرغم من حالة الإحباط التي انتابت الجانب الإسرائيلي، إلا أن إقالة عباس لحكومة الوحدة الوطنية، وتشكيله حكومة طوارئ في رام الله، وتكريس الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي بين الضفة والقطاع؛ قد فتح المجال أمام "إسرائيل" لاستثمار الواقع الجديد. ولذلك قال

أولمرت إن الوضع الراهن "يمثل فرصة لم تتوفر منذ فترة طويلة.. وهذا يفتح فرصاً". وقال إنه ينوي "العمل بقوة من أجل الاستفادة" من هذا الوضع[89]. وقال أولمرت إن الاستراتيجية الجديدة التي اتفق عليها مع بوش "تقضي بمساعدة عباس بصورة كبيرة جدا"، ولكن بموازاة ذلك، تعمل "إسرائيل" وأمريكا بكل ما أوتيتا من قوة "لمنع أي اتصال بين حماس وفتح"[90].

وقد رحبت "إسرائيل" بتشكيل عباس لحكومة الطوارئ، وبمجموعة المراسيم والإجراءات التي اتخذها ضد حركة حماس، وأبدت ارتياحها للتحرك "الجدي" لأجهزة الأمن التي تقودها فتح في الضفة ضد ناشطي حماس ومؤسساتها؛ ورأت أن حكومة الطوارئ ستكون شريكة في مفاوضات السلام، كما قررت بدء رفع الحصار الاقتصادي تدريجياً عن الضفة، والإفراج عن جزء من الأموال المحتجزة لديها وتسليمها لحكومة فياض[91]. كما قامت بإطلاق مئات من الأسرى الفلسطينيين من سجونها، معظمهم من فتح، كبادرة "حسن نية".

تعاونت "إسرائيل" مع حكومة الطوارئ التي تحولت بعد ذلك إلى حكومة مؤقتة، في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، في الوقت الذي وفرت فيه عملياً خدمة (مباشرة أو غير مباشرة) للسلطة في رام الله من خلال استمرار اعتقال نواب حماس في المجلس التشريعي عن الضفة الغربية، وبالتالي شلُّ حركة المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، والذي يملك في حالة انعقاده أن يسقط فوراً حكومة فياض، وأن يلغي كافة مراسيم وإجراءات عباس. وهو ما أتاح الفرصة للحكومة في رام الله الاستمرار بالأمر الواقع، ومتابعة برامجها وتنسيقها ومفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، تابعت السلطات الإسرائيلية حصارها لقطاع غزة ومحاولات إسقاط حكومة هنية المُقالة بكل الطرق.

عبَّرت "إسرائيل" عن رضاها عن موقف الرئاسة الفلسطينية الحادّ من حماس وحكومتها، وحرصت على تعميق الشرخ الفلسطيني. وأخذت مفاوضات التسوية منحى منتظماً، تَكلَّل بانعقاد مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27. وفي الوقت نفسه، هددت بقطع اتصالاتها مع عباس وحكومة رام الله إذا ما جدد عباس وحكومته اتصالاته مع حماس[92]. وقال أولمرت إن عباس أخبره "بكل وضوح أنه لن يكون هناك أبداً سلام معهم [حماس]... سنقاتلهم دائماً، وأتمنى أن يلتزم بهذا الوعد"[93]. وقد علقت ليفني فيما بعد أنها تعرف أن المجتمع الدولي متحمس لرؤية نوع من التفاهم بين حماس وفتح، لكنها تابعت قائلة "هذا أمر مغلوط، هذا خطأ، خطأ كبير... ضخم"[94]. وقد ظلَّت سياسة تعزيز قوة أبو مازن وفياض، وإضعاف حركة حماس وعزلها، أحد معالم السياسة الإسرائيلية في النصف الثاني من سنة 2007[95].

وكان أحد المظاهر النادرة والمدهشة للتنسيق بين السلطة في رام الله وبين "إسرائيل"، أن الطرفين تمكنا في مسعى مشترك من عرقلة مشروع قرار مناهض لـ"إسرائيل"، كان مجلس الأمن يوشك



على اتخاذه. وهو المشروع الذي تقدمت به قطر ويدعو للإعلان عن قطاع غزة "منطقة منكوبة إنسانياً". وقد عنونت جريدة معاريف تقريرها عن الموضوع بـ"الفلسطينيون في خدمة إسرائيل في الأمم المتحدة" في عددها الصادر في 2007/8/1. ونقلت معاريف عن الرئيس عباس قوله " لن أسمح لحماس بموطئ قدم في العالم من خلال إنجازات في مجلس الأمن"؛ وأضافت معاريف إن عباس طالب بدفع القطاع إلى أزمة إنسانية حقيقية، لإلقاء الذنب على حماس[96].

ومن جهة أخرى، راقبت "إسرائيل" بقلق قدرة حماس على الصمود في قطاع غزة، وتضاؤل فرص فتح السيطرة عليها[97]. كما لم تُخفِ شعورها بالقلق من استمرار شعبية حماس وقوتها في الضفة الغربية، على الرغم من عدم تمكن حماس من إظهار مدى نفوذها بسبب الضغوط الأمنية الإسرائيلية وضغوط السلطة في رام الله. وفيما يوحي بالتحريض ضدّ حماس، نقلت جريدة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post عن مسؤولين في وزارة الحرب الإسرائيلية، في أوائل أيلول/ سبتمبر 2007، أنه استناداً إلى التقييمات الحديثة فإن قوة حماس تساوي قوة فتح تقريباً في الضفة الغربية؛ ويمكنها أن تشكل تهديداً حقيقياً للقوى الأمنية التابعة للرئيس عباس؛ وقالت إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية "تشعر بالقلق من احتمال انهيار قوى حركة فتح، مثلما حدث في غزة"[98]. ويظهر أن المخاوف الإسرائيلية قد تزايدت، حسبما نقلت الإذاعة الإسرائيلية الثانية، بعد أن كشفت الحملة التي قام بها الجيش الإسرائيلي، في مخيم عين بيت الماء قرب نابلس، عن مدى تطور وقوة البنية التحتية لحماس في الضفة الغربية، بشكل "أذهل الجيش وجهاز الشاباك"؛ حسبما ذكره مسؤولون عسكريون كبار في قيادة المنطقة الوسطى[99].

هددت "إسرائيل" أكثر من مرة باجتياح قطاع غزة عسكرياً، إذا ما تواصلت سيطرة حماس عليه، واستمر إطلاق صواريخ المقاومة. غير أنها فضلت، فيما تبقى من سنة 2007، الاستمرار في الحصار الاقتصادي الخانق، وممارسة الاغتيالات وضرب أهداف محددة. وقد تضمنت الإجراءات الإسرائيلية الخفض التدريجي لإمدادات الكهرباء والوقود والمواد الغذائية الأساسية، فضلاً عن الإمدادات الأولية التي تحتاجها المصانع وورش البناء، بحيث يتجه القطاع إلى حالة انهيار شامل، قد تسهم في إثارة السكان ضدّ حماس وحكومتها. كما تضمنت الإجراءات "إعلان حماس كياناً معادياً"، ومنع التحويلات البنكية[100].

وفضلاً عن احتمالات فشل عملية الاجتياح العسكري، فقد صدرت تحذيرات إسرائيلية من انعكاسات سلبية ونتائج عكسية على الرئاسة الفلسطينية وعلى حكومة فياض في رام الله. وقال عامي أيالون، الوزير في الحكومة الإسرائيلية، ورئيس الشاباك سابقاً، إن حملة عسكرية واسعة على قطاع غزة تعني ضربة شبه قاضية لعباس، وتعزيزاً لقوة حماس وإيران. وإن مثل هذه الحملة

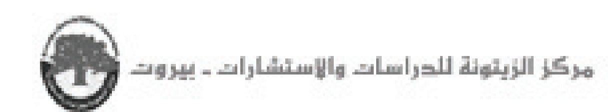
قد تدفع أنصار حركة فتح للدفاع عن ديارهم وأملاكهم، وإن استهداف البنى التحتية لحماس، بهذا الشكل، سيقوّض أنابوليس، ويقوي إيران، وحزب الله، وربما يدفع عباس للاستقالة. ونبه إلى أن عملية الاجتياح الشامل مرتبطة بشرطين حيويين؛ الأول: أن يكون مبررها "مقنعاً"، والثاني: أن يتمّ تأمين السياق السياسي والاستراتيجي؛ بحيث لا تُلقي النتائج القاسية للحملة بظلالها على مبررات القيام بها[101]. وهكذا، ظلّ خيار التعامل الأمثل مع قطاع غزة أحد نقاط الجدل في الوسط الإسرائيلي، وخصوصاً في ضوء المصالح الإسرائيلية، وفي ضوء انعكاساته المحتملة على الوضع الداخلي الفلسطيني.

خامساً: مسار التسوية السياسية

عرفت ساحة الصراع العربي الإسرائيلي جولات متتالية من المفاوضات الحقيقية والشكلية، وبرزت إلى الوجود مسارات متعددة للتسوية، وقد خضعت عملية المفاوضات في جميع مراحلها إلى جملة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، كان لها تأثير واضح على مواقف أطراف التفاوض ونتائج عمليات التفاوض نذكر منها[102]:

1. الوضع الداخلي لأطراف الصراع سواء الجانب العربي أم الإسرائيلي؛ حيث اتسمت الساحة العربية بالتفكك وغياب إرادة العمل العربي المشترك، ولكن التركيز هنا سيكون على الجانب الإسرائيلي. حيث أظهرت القيادة الإسرائيلية في العام المنصرم نوعاً من نقص الخبرة والدراية في المجالات السياسية والأمنية، فهي قيادة جديدة إلى حدٍّ ما وليس لديها خبرات كافية.

عانت القيادة الإسرائيلية من إذلال حرب لبنان، ومن تحقيقات مستمرة حول الفساد. ووجد أولمرت نفسه في مواجهة مع عدة منافسين متلهفين للسيطرة على منصبه، في ظلّ ائتلاف حكومي هشّ، يمكن أن يتهاوى عند أول إشارة إلى تسوية؛ حيث هدد اثنان من الشركاء الأساسيين في الائتلاف الحاكم بالخروج منه؛ إذ أعلن حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف (11 مقعداً) أنه سينسحب إذا قدمت "إسرائيل" تنازلات مفرطة في المفاوضات بخصوص الاستيطان والدولة الفلسطينية، بينما هدّد حزب شاس الديني (12 مقعداً) بالانسحاب إذا تمّ أي اتفاق يمسّ قضية القدس أو اللاجئين. مما جعل الحكومة تعاني حالة من التخبط وعدم القدرة على تبنّي مواقف محددة من قضية السلام[103]. وبالمقابل كانت هناك اتجاهات تدفع نحو الإبقاء على الخيار العسكري لفرض تسوية على الجانب العربي، وعلى رأس هذا الاتجاه المؤسسة العسكرية التي تراجعت الثقة بها، كما أن العملية السلمية تمسّ مصالحها ومكتسباتها[104].



2. الوضع الإقليمي، والذي تسيطر عليه أربع أزمات رئيسية؛ الاحتلال الأمريكي للعراق، ومسألة الأسلحة النووية في إيران، والأزمة السياسية في لبنان، والصراع بين حركتي فتح وحماس على السلطة الفلسطينية.

3. الوضع الدولي وصراع الدول الكبرى للهيمنة على المنطقة خلال مرحلة الحرب الباردة، والتي انتهت بخضوع المنطقة للهيمنة الأمريكية، وغياب المنافس على الصعيد الدولي، مع محاولة أوروبا الدخول كطرف دولي في مسلسل عملية التسوية في المنطقة.

ولذلك، أصبح هدف عملية التفاوض والتسوية من قبل الجانب الإسرائيلي هو الحفاظ على الحدّ الأدنى من الاستقرار السياسي في المنطقة، واستخدام عملية المفاوضات لنزع بؤر التوتر في المنطقة، وامتصاصها بوسائل أقل عسكرية وبتكاليف أقل. ولذلك سارت المفاوضات بصورة متواصلة، وأخذت أشكالاً أكثر تنظيماً وتنوعاً في سبيل التغطية على غياب التسويات الحقيقية، وتمحور الهدف حول الهدنة ومحاولة تمديد فترة السلام، دون إمكانية الوصول إلى حلول.

فإذا كانت المرحلة السابقة قد شهدت تبني "إسرائيل" لشعار "السلام مقابل السلام" للردّ على الشعار المعتمد في مدريد "السلام مقابل الأرض"، فإن الهدف الذي تتبناه "إسرائيل" الآن هو تحويل مبدأ "المفاوضات من أجل السلام" إلى شعار "المفاوضات من أجل المفاوضات"؛ من أجل المحافظة على استمرار الوضع القائم من الاستقرار دون إجراء أي تسويات حقيقية على الأرض[105].

وهناك كثير من القيادات الإسرائيلية التي حاولت استخدام العملية السياسية لتحقيق أغراض شخصية وأهداف سياسية حزبية وغيرها، فمثلاً استغل إيهود أولمرت عملية السلام والمفاوضات لتقوية وضعه الداخلي، مع تراجع شعبيته إلى أدنى مستوى لها خلال سنة 2007؛ فهو يرى في التسوية السياسية محاولة للقفز عن المشاكل الداخلية، بالذهاب إلى مؤتمر دولي ليظهر نفسه كداعية سلام. فالمؤتمر لن يسفر عن تقديم تنازلات إسرائيلية؛ مما يعزز موقفه الداخلي كمتمسك بالثوابت الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه يكسب التأييد الأمريكي المؤيد لعملية السلام[106]. ويحاول شمعون بيريز تأكيد موقفه كزعيم إسرائيلي، خاصة وأن مواقفه السابقة من التسوية أدت لحصوله على المنصب الذي يشغله كمكافأة، والشيء نفسه يحاوله كل من باراك ونتنياهو، وهو تأكيد زعامتهما لحزبيهما من خلال إظهار التمسك بالثوابت الإسرائيلية.

لقد أجمع زعماء الائتلاف الحاكم في "إسرائيل"وهم؛ إيهود أولمرت رئيس الوزراء، وإيهود باراك وزير الدفاع، وتسيبي ليفني وزيرة الخارجية، وزعيم حركة شاس إيلي يشاي Eliyahu "Eli" Yishai، وزعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان، على تحديد المطالب الإسرائيلية من عملية التسوية في النقاط التالية[107]:

1. يجب أن يحقِّق أي اتفاق سلام الأمن لـ"إسرائيل" أولاً.
2. اعتماد خريطة الطريق مع التحفظات الـ 14 الإسرائيلية عليها، وإن أي اتفاق جديد مرهون بإيفاء الطرف الفلسطيني بالتزاماته.
3. قيام السلطة الفلسطينية بتفكيك المنظمات الإرهابية.
4. رفض التوصل إلى اتفاق مبادئ بخصوص قضايا الصراع الجوهرية؛ مثل القدس واللاجئين والحدود وغيرها، إلا بعد إنجاز المرحلة السابقة.
5. ضرورة مشاركة الدول العربية في عملية السلام، مع بقاء المفاوضات ثنائية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية. وإن "إسرائيل" ترفض المبادرة العربية للسلام كمرجعية للمفاوضات.
6. ضمان يهودية الدولة من خلال رفض التنازل عن القدس أو عودة اللاجئين، مع إمكانية تحقيق نوع من التبادل السكاني مع السلطة الفلسطينية بخصوص المستوطنات وعرب 48 والقدس. وإن نقطة الانطلاق في المفاوضات يجب أن تبدأ باعتراف الفلسطينيين بأن "إسرائيل" دولة يهودية.
7. ضرورة العمل على إنهاء حالة الصراع في المنطقة لضمان أمن "إسرائيل"، وإن الدولة الفلسطينية يجب أن تبقى معزولة السلاح.
8. "إسرائيل" غير ملزمة بجدول زمني معين[108].

وهناك وثيقتان تستند إليهما "إسرائيل" في أي مفاوضات تسوية في المنطقة، وتعدّهما دعماً للموقف الإسرائيلي[109]:

1. رسالة بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريل شارون، والتي أقر فيها بأن الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.
2. المبادئ الواردة في خريطة الطريق، والتي تدعو الفلسطينيين إلى تفكيك البنى التحتية لـ"إرهاب" قبل البدء في المفاوضات للسلام.

وقد طرحت "إسرائيل" خلال السنة الماضية مجموعة من المبادرات السياسية لإرضاء الجانب الأمريكي، الذي يسعى لزحزحة عملية السلام إلى الإمام. وسعت هذه المبادرات إلى الإسهام في التهدئة مع الجانب الفلسطيني، ومحاولة الإيحاء للإسرائيليين بأن حكومتهم تملك مبادرة سلام، وإن هذه المبادرات ستسهم في تعميق الانقسام الفلسطيني مما يدعم الموقف الإسرائيلي، وفيما يلي أهم هذه المبادرات[110]:

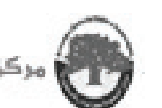
1. مبادرة شمعون بيريز: تتضمن هذه المبادرة موافقة "إسرائيل" على أن تنقل للسلطة الفلسطينية أراضٍ بمساحة 100% من المساحة التي احتلت سنة 1967، على أن تحتفظ "إسرائيل" بكتل استيطانية تمثل5% من مساحة أراضي الضفة الغربية مقابل تعويض مماثل للفلسطينيين في صحراء النقب القريبة من قطاع غزة، وإمكانية تبادل بعض الكتل الاستيطانية ببعض القرى والمدن العربية في حدود 1948، ووجود إدارة مشتركة للديانات الثلاث في الأماكن المقدسة في القدس، مع إمكانية قيام حلول مشتركة لحلّ قضية اللاجئين خارج حدود "إسرائيل".

2. مبادرة حاييم رامون: ورامون هو نائب رئيس الوزراء وأحد المقربين من إيهود أولمرت، وتطالب الخطة بانسحاب "إسرائيل" من 70% من أراضي الضفة، وتفكيك بعض المستوطنات المعزولة، على أن يلي ذلك تحديد موعد للمفاوضات على التسوية الدائمة، وهو يرى بأن هذه الخطة تستند إلى موافقة رسمية من محمود عباس والسلطة الفلسطينية.

3. مبادرة أولمرت: والتي تقول بأن "إسرائيل" مستعدة للانسحاب من 90% من أراضي الضفة، مع وجود ممر آمن بين الضفة وغزة، مع بقاء الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة، مع إمكانية إعطاء الفلسطينيين السيطرة على أحياء نائية في ضواحي القدس لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، مع سيطرة مشتركة على الأماكن المقدسة، وإمكانية عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية وليس "إسرائيل". أما التنفيذ فسيكون رهناً بقدرة السلطة الفلسطينية على بناء المؤسسات، وقدرتها في السيطرة على دولتها.

4. خطة تسيبي ليفني: وتتضمن خطتها فتح الأفق الاقتصادي إلى جانب الأمن السياسي؛ من خلال إقامة مشاريع اقتصادية هائلة في الدولة الفلسطينية، تشمل تأسيس بنية تحتية للكهرباء والماء وتخطيط المدن، وإقامة مشروع مشترك للتنمية في منطقة الغور بالتعاون مع الأردن، وإن "إسرائيل" مستعدة للتنازل عن 82-90% من الأراضي المحتلة سنة 1967. وقد دعمت هذه الخطة بخطة لومبشتاين، المستشار السابق لوزير المالية الإسرائيلي، ويرى أن على السلطة التركيز على جملة فعاليات اقتصادية للحدّ من نفوذ الجمعيات الموالية لحماس. وقد تبنت ليفني تعديلاً لمبادرتها يقوم على القفز عن المرحلة الأولى من خريطة الطريق التي تقضي بوقف العنف إلى المرحلة الثانية؛ من خلال إقامة دولة فلسطينية مؤقتة مقابل إلغاء حقّ العودة.

ويلاحظ بأن جميع هذه المبادرات استندت إلى ثوابت الموقف الإسرائيلي الداعي إلى عدم العودة لحدود 1967، ورفض عودة اللاجئين أو تقسيم القدس أو إزالة الكتل الاستيطانية. لكن هذه المبادرات



طرحت بصورة شخصية من زعماء بارزين في السلطة دون أن تترجم إلى خطط في برامج الحكومة الرسمية، مما يوحي بأن الهدف منها عملية خلط الأوراق حول الموقف الإسرائيلي، ومحاولة إثارة نوع من الضبابية دون أن تكون أي من هذه المبادرات ملزمة لـ"إسرائيل"، فهي مبادرات ضمن مقولة المفاوضات من أجل التهدئة، والمفاوضات دون أمل في الانتقال إلى التطبيق على أرض الواقع. وقد يستغل بعض هذه المبادرات ضمن الدعايات الانتخابية للمرشحين ومحاولة كسب التأييد.

أما على مستوى الرأي العام الإسرائيلي بخصوص عملية التسوية فلم يشهد الرأي العام تغييرات جوهرية عما سبق منذ سنوات، انظر الجدول (2/15)، حيث بلغت نسبة المؤيدين لإقامة دولة فلسطينية على الجزء الأكبر من الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمّ الكتل الاستيطانية الكبرى لـ"إسرائيل" 41%، وهي أدنى نسبة لها في السنوات الثلاث السابقة. أما نسبة مؤيدي إرجاع بعض المناطق وضمّ الأخرى فبلغت 46%، وهي أيضاً أدنى نسبة في السنوات الأخرى السابقة. أما قضية القدس فإن نسبة المؤيدين لإعادة القدس القديمة ما عدا حائط المبكى تراجعت إلى 27%، وتراجعت نسبة مؤيدي إمكانية التخلي عن ضواحي القدس العربية للفلسطينيين إلى 37%، وهذا بالطبع لا يشمل التخلي عن القدس القديمة. أما بخصوص السماح بعودة عدد من اللاجئين إلى "إسرائيل" فوصلت النسبة إلى 17%، وهي أعلى من سنتي 2004 و2006 ولكنها أقل من سنة 2005.

جدول 2/15: موقف الرأي العام الإسرائيلي من عملية السلام[111]

	موضوعات التسوية	السنة			
		2004	2005	2006	2007
1	دولة فلسطينية على 95% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة	%43	%46	%45	%41
2	إرجاع مناطق إلى الفلسطينيين وأما المناطق الأخرى فتضم إلى "إسرائيل"	%48	%50	%54	%46
3	نقل ضواحي القدس إلى الفلسطينيين ماعدا القدس القديمة	%36	%40	%45	%37
4	إعادة جبل الهيكل للفسطينيين مع بقاء حائط المبكى بيد اليهود	%30	%29	%28	%27
5	السماح بعودة عدد قليل من اللاجئين إلى "إسرائيل"	%14	%20	%16	%17
6	ستتخلى "إسرائيل" عن مراقبة نهر الأردن خلال بضع سنوات	%20	%24	%21	%22

أما موقف "إسرائيل" من خطط السلام الدولية الأخرى المطروحة فهو:

1. مؤتمر أنابوليس:

منذ البداية ثار جدل وريبة في "إسرائيل" حول الهدف من وراء طرح فكرة المؤتمر، وكان الرأي السائد هو أن الدعوة للمؤتمر من قبل الإدارة الأمريكية إنما كانت تهدف في الأساس إلى دعم موقف الرئيس الأمريكي وإدارته المأزومة، وإن الجانب الأمريكي رأى في المؤتمر فرصة لاستثمار وتكريس الانقسام الفلسطيني بعد سيطرة حماس على قطاع غزة. وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى الإعلان عن استعدادها للمشاركة في المؤتمر ما دام المؤتمر لن ينظر في قضايا الوضع النهائي، وسعت الحكومة إلى تقليص سقف التوقعات من المؤتمر، حيث أشارت معظم التصريحات للمسؤولين الإسرائيليين قبل المؤتمر إلى أنه مجرد لقاء أو اجتماع.

وحاولت "إسرائيل" استباق عقد المؤتمر من خلال تمرير مشروع قانون في الكنيست يشترط أغلبية ثلثي أعضاء الكنيست، قبل إجراء أي تعديلات على وضع القدس، في محاولة لوضع عقبة أمام أي تنازلات بخصوص القدس لإحراج الموقف الأمريكي.

وفي أثناء المؤتمر نجحت الحكومة الإسرائيلية في جعل المؤتمر بمثابة حملة علاقات عامة بالنسبة للحكومة المفككة وغير المتجانسة، وللقيادات الإسرائيلية فاقدة الثقة لدى الرأي العام الإسرائيلي. وقد نجحت "إسرائيل" في جعل خريطة الطريق هي المرجعية الرئيسية للمؤتمر، وتجاهل المبادرة العربية. حيث ركزت "إسرائيل" على الخطة الإجرائية لخريطة الطريق قبل الذهاب إلى المؤتمر، وحاولت "إسرائيل" إلزام الفلسطينيين بما يتعلق بهم من خريطة الطريق دون أن تقدم التزاماً مقابل ذلك. ونجحت الحكومة الإسرائيلية في العودة دون تقديم تنازلات. أما على مستوى الرأي العام الإسرائيلي فقد رأى بأن المؤتمر لم يحقق تقدماً في عملية التسوية، وأشار حوالي 50% إلى أن المؤتمر فاشل، بينما رأى 18% بأنه مؤتمر ناجح حسب استطلاع لجريدة هآرتس في 2007/11/29[112].

وترى "إسرائيل" أن مؤتمر أنابوليس ليس مؤتمراً للسلام، وإنما هو مؤتمر دولي لبناء أساس لتفاهمات من أجل استمرار المفاوضات. ولذلك رفضت "إسرائيل" مسألة تبني جدول زمني للمفاوضات حتى لا تلزم نفسها، وحتى تستطيع كسب مزيد من الوقت، ورأت أن المؤتمر يجب أن يركز على العموميات دون الدخول في التفاصيل، مع ضرورة مشاركة الدول العربية في المؤتمر، وقد اعتبرت "إسرائيل" بأن مشاركة الدول العربية في المؤتمر يعدّ شهادة حسن سلوك لـ"إسرائيل"، واعترافاً بأن "إسرائيل" دولة لا تشكل خطراً على الدول العربية.

2. الموقف من المبادرة العربية للسلام:

تحاول "إسرائيل" التركيز على دروها الإقليمي كدولة قائدة في المنطقة، وكحليفٍ للقوى الدولية العظمى، وقد نظرت "إسرائيل" إلى المبادرة العربية للسلام التي أقرت في الرياض سنة 2007 باعتبارها تشكل خلفية جيدة لـ"إسرائيل" للتمهيد لدور ريادي في المنطقة[113]. وعلى الرغم من اعتراض "إسرائيل" على المبادرة والمطالبة بتعديلها، إلا أنها أولتها اهتماماً كبيراً باعتبارها نقاطاً للبحث، وليس باعتبارها خطة متكاملة، كما أن المبادرة تأتي من دول عربية لا تعترف بـ"إسرائيل"، وهذا يعدّ مؤشراً على الاتجاه نحو الاعتراف والتطبيع مع "إسرائيل"، خاصة أن الإعلان عن المبادرة جاء باسم الجامعة العربية، مما يفتح المجال لـ"إسرائيل" لتوسيع دورها على المستوى الإقليمي.

كان هناك شبه اتفاق على المواقف من التسوية بين القيادات الرئيسية في "إسرائيل"، خاصة الائتلاف الحاكم كاديما والعمل وشاس و"إسرائيل بيتنا"؛ حيث لم تجرِ أي تغييرات على مواقف الائتلاف الحاكم بخصوص وضع القدس، والمستوطنات، وحقوق اللاجئين، ورفض العودة لحدود 1967 مع إمكانية قبول دولة فلسطينية. وقد أصبح توحيد الموقف الصهيوني من قضية التسوية مطلباً شعبياً، وتمّ تعزيز هذا الموقف بتشكيل ائتلاف موسع بين الأحزاب لدعم الموقف الإسرائيلي في هذا المجال، ومحاولة تحسين صورة الكيان الإسرائيلي أمام العالم، بعد خيبات الأمل التي أصابت الوجود الإسرائيلي في هذا المجال، بعد حرب لبنان والحرب ضدّ غزة ومحاصرتها.

لقد ظهر نوع من التقارب بين برامج الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة وحتى مع موقف الليكود المعارض، وأصبحت الخلافات تدور حول من يقود دفة الحكم في "إسرائيل" لتحقيق الأمن والسلام لها، بأقل قدر من التنازلات. وتُجمِع القيادات الإسرائيلية على أهمية قضايا الأمن ومركزيتها على حساب قضية التسوية، وأن للولايات المتحدة دوراً أساسياً في مستقبل عملية التسوية، مع العمل على تجنب توجيه ضغط رئيسي منها على الجانب الإسرائيلي.

لقد شهدت الأيام الأخيرة من العام 2007 سلسلة من المحادثات والاجتماعات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وذلك بهدف العمل على إنجاز إعلان فلسطيني إسرائيلي مشترك.

وقد نظر الجانب الإسرائيلي إلى هذه المفاوضات باعتبارها تمثل مرحلة من سلسلة عمليات ومفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وأنها تفي بفكرة استمرار العمل على التوصل الى حلّ قائم على المساومة من خلال المفاوضات[114]؛ لأن ذلك يقلل من شعور الإسرائيليين بالإحباط نتيجة عدم التوصل لحلّ، ويقلل من القلق الذي أحدثته حرب لبنان وسيطرة حماس على قطاع غزة. كما أن هذه المفاوضات والاتفاق المأمول عنها سوف يجبر حماس على الاستجابة لهذه المتغيرات،

ويجعلها تسهم في اتجاه التسوية، كما أن هذه المفاوضات تحقق المزيد من الالتزام العربي تجاه عملية السلام وتقوي القوى المعتدلة في المنطقة، أما فشلها فقد يدفع "المتطرفين" نحو الأمام في خيار المقاومة والحرب.

وفي الختام يمكن القول بأن عملية التسوية السياسية في المنطقة ما زالت بعيدة، وإن السقف المطروح للفلسطينيين والعرب ما زال أقل بكثير من الحدّ الأدنى المقبول. وسوف تبقى "إسرائيل" حريصة على استمرار الحديث والنقاش حول عملية السلام في المنطقة، لتكريس الانقسام الفلسطيني، وستعمل على إضعاف سلطة حماس في قطاع غزة، ودعم حكومة محمود عباس في الضفة. وفي الوقت نفسه ستتابع "إسرائيل" إيجاد وقائع على الأرض، بحيث يتقرر مصير الفلسطينيين حسبما تعكسه هذه الحقائق، وليس من خلال المفاوضات. وفي الوقت الذي أظهرت التحركات الإسرائيلية الأخيرة ميلاً نحو الإقرار بعدم جدوى الاعتماد على القوة العسكرية لوحدها في فرض تسوية سياسية، فإن هناك أيضاً اتجاهاً واضحاً نحو عدم المساس بقوة "إسرائيل" العسكرية ودورها، في تقرير مصير التسوية السياسية اعتماداً على الواقع الملموس على الأرض.

ومن جهة أخرى، تدرك "إسرائيل" حجم المخاطر الكبيرة التي قد تهدد وجودها؛ فحسب تقرير أعده "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي"، ونشرته يديعوت أحرنوت، فإن "إسرائيل" ما زالت تعاني من أخطار تهدد وجودها، وتتمثل في[115]:

1. إن "إسرائيل" معرضة للخطر على خلفية انتشار أسلحة الدمار الشامل في أوساط دول ثل إيران أو منظمات إسلامية.
2. تعميق عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، في حال تراجع نفوذ العناصر المعتدلة في المنطقة.
3. تآكل مكانة الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة بعد المآزق التي واجهتها السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وتزايد نفوذ قوى عظمى جديدة على الساحة الدولية، مثل الصين والهند مع ازدياد حاجتهما لمصادر الطاقة في المنطقة العربية، والذي من شأنه دفعهما لانتهاج سياسة مؤيدة للعرب.
4. تراجع مكانة "إسرائيل" على مستوى التحالف مع الجماعات اليهودية في العالم؛ مما يقلل من فرص تأمين الهجرة اليهودية للكيان الإسرائيلي في ظلّ الاتجاه نحو نضوب مصادر الهجرة اليهودية. وازدياد الهجرة العكسية من "إسرائيل".
5. زيادة القلق داخل "إسرائيل"، خاصة لدى الشبان، من عدم وجود مؤسسات إسرائيلية قادرة على تحقيق مطالبهم في السلام والعدالة الاجتماعية[116]، وتفشي العنصرية

والصراع داخل المجتمع الإسرائيلي على حساب الديموقراطية؛ مع تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي والسياسي.

وعلى ذلك، فإن المشروع الصهيوني سيكون مقبلاً على تصاعد في أزمته، ولن يلعب عامل الوقت بالضرورة لصالحه في المرحلة المقبلة.

خاتمة

حاولت "إسرائيل" خلال سنة 2007 أن تستوعب مجموعة الاهتزازات التي نتجت عن حرب تموز/ يوليو 2006 ضدّ لبنان، كما سعت للاستفادة من الانقسام الفلسطيني، لمواجهة هيمنة حماس على الحكومة الفلسطينية، ومن بعد ذلك، سيطرتها على قطاع غزة.

المجتمع والنظام السياسي الإسرائيلي المثقل بملفات الفساد السياسي والأخلاقي والمالي، والمحبط من حرب تموز/ يوليو ونتائجها، حاول أن يستعيد ثقته بنفسه، وأن يستخرج الدروس والعبر من التجربة. فقد عاد الجيش الإسرائيلي، ضمن خطة خمسية، ليعطي الأولوية للقوات البرية، مع تحسين نوعي في الطيران. وقد ساعد الإسرائيليين في التعامل مع ملفاتهم كون نظامهم ما يزال يتمتع بدينامية عالية، وبقدرة كبيرة على النقد الإيجابي، وببناء مؤسساتي يسمح له بتطوير نفسه، واستدراك جوانب قصوره. لكن هذا النظام، من جهة أخرى، أخذ يدرك بشكل متزايد تنامي الخطر الذي يمثله صعود "القوى الأصولية" في المنطقة، وأن نوعية "الإنسان" التي أخذ يواجهها، لم تعد مما يمكن تركيعه أو إذلاله؛ في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الإسرائيلي من انتهاء "جيل الرواد"، وغياب قيادات الصفّ الأول، وتراجع الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل"، وانتشار ثقافة المتعة، وتراجع "نوعية" المجندين في الجيش والأجهزة الأمنية.

عانى إيهود أولمرت من أسوأ تدني في نسبة شعبية رئيس الوزراء في تاريخ "إسرائيل"، لكنه تمكن من البقاء لعدم رغبة شركائه في الحكومة بانتخابات جديدة، قد تؤدي إلى تراجع مواقعهم في الخريطة السياسية. ولكن ضعف رئاسة الوزراء أو الحكومة، لا تعني بالضرورة خدمة مباشرة للصالح الفلسطيني، وإنما على العكس، في أحيان كثيرة، حيث تلجأ إلى رفع شعبيتها وتجنيد الدعم حولها من خلال مزيد من الاستيطان، وتهويد القدس، وقمع الشعب الفلسطيني، ومن خلال التشدد في المفاوضات السياسية، وعدم تقديم أية استحقاقات حقيقية للطرف الفلسطيني في عملية التسوية، وهو ما حدث طوال سنة 2007. إذ علا صوت "البلدوزر" و"الدبابة" على أي صوت، واستمرت "إسرائيل" في فرض الحقائق على الأرض ومحاولة كسر إرادة الشعب الفلسطيني.

استفادت "إسرائيل" من حالة الانقسام الفلسطيني، ودخلت طرفاً مباشراً وغير مباشر في

محاولة إسقاط حركة حماس وحكومتها. وفضلاً عن اعتداءاتها الوحشية، فقد قامت بحصار خانق لقطاع غزة؛ وحاولت منع إطلاق الصواريخ على مستوطناتها، لكن المقاومين تمكّنوا من زيادة مدى الصواريخ ودقتها وقدرتها التدميرية.

ومن جانب آخر، سعت "إسرائيل" لتكريس الانقسام الفلسطيني من خلال تهديد محمود عباس وحكومته في رام الله بوقف المفاوضات، وإعادة الحصار، إذا ما عاد للاتفاق مع حماس. وبالتأكيد فإن الانقسام كان سيعطيها فرصاً أفضل لفرض شروطها، وانتزاع التنازلات من الجانب الفلسطيني. لكن "إسرائيل" كانت، في الوقت نفسه، تدرك أن تحقيق "السلام" غير ممكن، إذا كان عباس ضعيفاً، أو غير قادر على التحدث باسم جميع الفلسطينيين، أو أن سلطته الشرعية منقوصة. وبالتالي فإن مسار التسوية لن يقف على قدميه لأن "إسرائيل" نفسها لم تكن جادة إطلاقاً في إعطاء الفلسطينيين الحدّ الأدنى، المعترف به دولياً، من حقوقهم؛ كما أن الوضع الفلسطيني المتشرذم، لا يجعل أيَّ طرف فلسطيني قادراً على تسويق التسوية، أو إلزام الآخرين بها.

وهكذا، فإذا كان الوضع الفلسطيني يعاني من الاحتلال ومن أزماته الداخلية والخارجية، فإن الوضع الإسرائيلي يعاني أيضاً من أزمات ومخاطر، قد تتفاقم على المدى البعيد، لتشكل فرصاً، للقوى الفلسطينية وتيارات المقاومة والممانعة، يمكن استثمارها؛ شرط أن توحد هذه القوى نفسها وبرنامج عملها، قبل أن تتقدم لمواجهة المشروع الصهيوني.

هوامش الفصل الثاني

[1] انظر تشكيل الحكومة وتمثيل الأحزاب في: عماد جاد، "انتخابات الكنيست السابعة عشر،" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006؛ وموقع وزراة الخارجية الإسرائيلية: http://altwasul.net

[2] مداخلة أنطوان شلحت، ندوة قراءات استراتيجية في المشهد الإسرائيلي، مركز الأردن الجديد للدراسات والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، عمّان، 8-2007/9/9.

[3] المرجع نفسه.

[4] *The Jerusalem Post* newspaper, 28/3/2007.

[5] انترناشونال كرايسز جروب (International Crisis Group)، الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني: أنابوليس وما بعده، ملخص كرايسز جروب حول الشرق الأوسط، رقم 22، بروكسل، 2007/11/20. في:
http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east___north_africa/arab_israeli_conflict/ arabic_versions/_the_israeli_palestinian_conflict___annapolis_and_after_arabic__2_.pdf

[6] موقع: المشهد الإسرائيلي، 2007: http://Almash-had.Madarcenter.org

[7] بلال ضاهر، تقرير خاص: خفايا الحرب بين وزير العدل ورئيسة المحكمة العليا في إسرائيل، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، رام الله، 2007/8/8، في:
http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3596

[8] *The Jerusalem Post*, 28/3/2007.

[9] انظر: آشر آريان وآخرون، التغيرات في النظام الحزبي في إسرائيل: تفكك أم إعادة تنظيم؟، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 67، صيف 2006، ص 137-138؛ وعماد جاد، "انتخابات الكنيست السابعة عشر".

[10] انظر: أسعد غانم وامطانس شحادة، "الفلسطينيون في إسرائيل،" جوني منصور ومفيد قسّوم (محرران)، **تقرير "مدار" الاستراتيجي 2007** (رام الله: مدار، 2007)؛ ورأفت حمدونة، الأحزاب العربية في إسرائيل، مركز الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية، 2007/8/8.

[11] *The Jerusalem Post*, 28/3/2007.

[12] أحمد السيد تركي، "الفساد السياسي الإسرائيلي.. منظم ومقنن،" موقع إسلام أون لاين، 2007/11/29، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News NWALayout&cid=1195032776705

[13] See: Yehuda Ben Meir and Dafna Shaked, The People Speak: Israel Public Opinion on National Security 2005-2007, Institute for National Security Studies (INSS), Tel Aviv, Memorandum no. 90, May 2007.

[14] Ibid.؛ وانظر أيضاً: عرب 48، 2007/11/7.

[15] انظر في تداعيات حرب لبنان: وحدة الدراسات الإسرائيلية، **رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو 2006 م ضدّ لبنان** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2008).

[16] انظر: تقرير لجنة فينوغراد الجزئي، الفصل السابع: استنتاجات، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 70، ربيع 2007، ص 113-119.

[17] انظر نصّ تقرير فينوغراد على موقع المدار: http://www.madarcenter.org/index.asp

[18] عماد جاد، "إسرائيل... واستغلال الانقسام الفلسطيني،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 169، تموز/ يوليو 2007، ص 138-142.

[19] زكريا حسين، "تقرير "فينوغراد" وتقييم أداء القيادة الإسرائيلية،" **السياسة الدولية**، العدد 169، تموز/ يوليو 2007، ص 142-143.

[20] See: Central Bureau of Statistics (CBS), in: http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm

[21] See: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Immigration/Immigration_to_Israel.htm

[22] **الدستور**، 2007/7/9.

[23] **الغد**، 2007/7/18.



24 **الشرق الأوسط**، 2007/8/21.
25 رويترز، 2007/7/24.
26 **السفير**، 2007/8/13.
27 **القدس العربي**، 2007/4/21.
28 **الغد**، 2008/2/5.
29 See: Bank of Israel, *Bank of Israel Annual Report - 2007*, Chapter 2: GDP, Uses and Principal Industries, 1/4/2007, in: http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/doch07/eng/pe_2.pdf; See also: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_046t2.pdf
30 See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_046t11.pdf
31 Ibid.
32 See: Bank of Israel, *Bank of Israel Annual Report - 2007*, Chapter 1: The Economy and *Eco nomic* Policy, 1/4/2007, in: http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/doch07/eng/pe_1.pd
33 *Haaretz*, 4/1/2007.
34 See: Bank of Israel, External Debt, Table 2, in: http://www.boi.gov.il/deptdata/pik_mth/ex_debt/tab02e.htm
35 See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country – 2007, CBS, 20/1/2008, in: http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2008n/16_08_007e.pdf
36 Ibid.
37 See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/ta3.htm; and Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade – March 2008, CBS,13/4/2008, in: http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2008n/16_08_064epdf
38 See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/ta2.htm; and Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade – March 2008.
39 See: Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS),Report For Congress, 2/1/2008, in: http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf
40 See: Ibid.
41 Ibid.
42 **الحياة**، 2007/5/16، و2007/8/24؛ وانظر: **الأخبار**، بيروت، 2007/8/14.
43 **السفير**، 2007/9/4.
44 **الأخبار**، بيروت، 2007/1/25.
45 عرب 48، 2007/6/19؛ وانظر أيضاً: جريدة **الرأي**، عمّان، 2007/8/4.
46 **الغد**، 2007/8/11.
47 **البيان**، 2007/11/9.
48 شبكة فلسطين اليوم، 2007/11/9.
49 **عكاظ**، 2007/1/30.
50 **السفير**، 2007/1/30.
51 **القدس العربي**، 2007/8/28.
52 **الرأي**، عمّان، 2007/3/30.
53 **الرأي**، عمّان، 2007/4/5.
54 **السفير**، 2007/7/21.
55 See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_046t6.pdf
56 **الحياة**، 2007/6/26.
57 انظر: **الشرق الأوسط**، 2007/1/2؛ و**القدس العربي**، 2007/1/8.
58 See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_046t6.pdf
ملاحظة: سعر صرف الشيكل مقابل الدولار حسب بنك "إسرائيل" المركزي.
59 انظر: **الغد**، 2007/4/6؛ وجريدة **الوطن**، الكويت، 2007/8/1.
60 **الغد**، 2007/5/18.

61 إسلام أون لاين، 2007/8/27.

62 انظر: وكالة قدس برس إنترناشونال، 2008/1/8؛ ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني، نتائج الاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني خلال العام 2007، في:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/12-2007.html
أشار تقرير أعدته دائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن الجيش الإسرائيلي قتل 435 فلسطينياً سنة 2007 (**الدستور**، 2007/12/31)؛ وأصدر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) تقريراً ذكر فيه أنه منذ بداية 2007 ولغاية 26 كانون الأول/ ديسمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 373 فلسطينياً (**الحياة الجديدة**، 2008/1/1)؛ وقال تقرير حقوقي دولي، أصدرته مؤسسة "التضامن" الدولي لحقوق الإنسان، أن "إسرائيل" قتلت 464 فلسطينياً خلال سنة 2007 (**الدستور**، 2008/1/5).

63 عرب 48، 2008/1/1.

64 قدس برس، 2008/1/5.

65 وكالة معاً، 2008/1/5.

66 انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 84 و89؛ وانظر: قدس برس، 2008/1/8؛ ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني، نتائج الاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني خلال العام 2007.

67 حول إحصائيات الأسرى، انظر: قدس برس، 2007/12/31؛ وعرب 48، 2007/12/25؛ ونادي الأسير الفلسطيني، تقرير صادر عن نادي الأسير الفلسطيني بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني للعام 2008، 2008/4/17، في: http://www.ppsmo.org/content/view/425/77/

68 عرب 48، 19-2007/8/20.

69 **الحياة الجديدة**، 2008/1/2.

70 **الحياة الجديدة**، 2008/1/14.

71 **الشرق الأوسط**، 2007/1/28.

72 **القدس العربي**، 2007/1/20.

73 عرب 48، 2007/1/25.

74 **الأخبار**، بيروت، 2007/1/22.

75 **الحياة**، 2007/1/29.

76 **الأخبار**، بيروت، 2007/2/5.

77 **الشرق الأوسط**، 2007/2/11.

78 وكالة معاً، 2007/2/16.

79 **عكاظ**، وعرب48، 2007/2/18.

80 **الشرق الأوسط**، 2007/2/11.

81 **الحياة**، 2007/2/19.

82 انظر: نصّ بيان الحكومة الإسرائيلية بشأن الحكومة الفلسطينية الجديدة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 70، ربيع 2007، ص 183.

83 **الحياة**، 2007/4/17.

84 بناء على الإحصائيات التي وفرتها قدس برس عن الفترة المشار إليها.

85 **الشرق الأوسط**، 2007/5/17.

86 وكالة معاً، 2007/5/18.

87 **الحياة**، 2007/6/16.

88 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/14.

89 رويترز، 2007/6/17.

90 **القدس العربي**، 2007/6/21.

91 انظر: **الحياة**، 17-18، 2007/6/22؛ و**القدس العربي**، 2007/1/21.

92 **البيان**، 2007/7/3.

93 **السفير**، 2007/7/11.

94 **الدستور**، 2007/8/15.



95 انظر مثلاً: تصريح لأولمرت في: عرب 48، 2007/7/25؛ وتصريح لباراك، في: المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/10.
96 **الخليج**، 2007/8/2.
97 **الحياة**، 2007/7/12.
98 **الخليج**، 2007/9/5.
99 نشرة الرصد الإذاعي والتلفزيوني العبري،عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007/9/30.
100 انظر مثلاً: **الأخبار**، بيروت، 2007/6/20؛ **والخليج**، 20، 2007/9/26، و5، 2007/11/16، و2007/12/1؛ و**المستقبل**، 2007/10/28؛ وعرب 48، 2007/10/25.
101 **الخليج**، 2007/12/11.
102 برهان غليون، "مسار التسوية السياسية العربية الإسرائيلية بعد 40 عاماً على حرب 67،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 70، ربيع 2007، ص 6-7.
103 انظر: إنترناشونال كرايسز جروب، الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني: أنابوليس وما بعده؛ وحسن نافعة، "التداعيات الدولية،" في أحمد يوسف وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
104 مداخلة عماد جاد، ندوة قراءات استراتيجية في المشهد الإسرائيلي، مركز الأردن الجديد للدراسات والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، عمّان، 8-2007/9/9.
105 برهان غليون، "مسار التسوية السياسية العربية الإسرائيلية بعد 40 عاماً على حرب 67،" ص 13-14.
106 نظام بركات، ندوة قراءات استراتيجية في سيناريوهات ما بعد أنابوليس، نظمتها جريدة الدستور، عمّان، ونشرت في **الدستور**،2007/12/11.
107 **الحياة**، 2007/11/10.
108 **القدس**، 2007/11/12.
109 مداخلة محمود سويد، ندوة قراءات استراتيجية في المشهد الإسرائيلي، مركز الأردن الجديد للدراسات والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، عمّان، 8-2007/9/9؛ وانظر: دليل عملية السلام في الشرق الأوسط، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007/11/27.
110 انظر: المشهد الإسرائيلي، 2007: http://Almash-had.Madarcenter.org
111 Yehuda Ben Meir and Dafna Shaked, op.cit.
112 عماد جاد، "إسرائيل ولقاء "أنابوليس"... العودة إلى خريطة الطريق،" **السياسة الدولية**، العدد 171، كانون الثاني/ يناير 2008, ص 104-106؛ وانظر أيضاً:
International Crisis Group, The Israeli – Palestinian Conflict: Annapolis and After, Middle East Briefing, no. 22, Brussels, 20/11/2007, in: http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5174&l=1
113 رائد نعيرات، "آفاق دور إسرائيل الإقليمي والدولي حتى عام 2015،" ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 27-2007/8/28.
114 Amir Kulick, "Looking Ahead to "November Meeting": Negotiations with the Palestinians:An Inevitable Failure or a chance for change?," INSS, INSS Policy Brief, no.8, 8/10/2007.
115 **الأخبار**، بيروت، 2007/7/9.
116 الجزيرة نت، 2007/7/28.



الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

يمكن اعتبار عام 2007 عام انكشاف التراكمات لكل تلك الممارسات العربية باتجاه القضية الفلسطينية، وبالذات المنهج العربي لإدارة الصراع مع الكيان الصهيوني وحلّه، مروراً بالانسياق العربي إلى الخضوع لتداعيات مفروضة أمريكياً بعد حرب تحرير الكويت سنة 1991، التي قادت إلى مؤتمر مدريد للسلام ومنهجية تنحية الأمم المتحدة والقبول بشرعية جديدة هي "استراتيجية التفاوض الخاضع لتوازن القوى"، فكانت اتفاقية أوسلو ثم اتفاقية وادي عربة.

كل هذا الغرس الرديء في مجرى إدارة الصراع وحلّه تكشفت ثماره سنة 2007 فيما يشبه الانصراف العربي عن ما كان قضيتهم المركزية، أي قضية فلسطين، وغسل الأيدي من كل ما كان يسمى صراعاً عربياً – إسرائيلياً، وتحويله إلى "نزاع فلسطيني – إسرائيلي"، بعد أن أخذت تلوح في الأفق بعض الاستجابات المستترة للدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي للعرب، وهو في طريقه إلى المنطقة في جولته في كانون الثاني/ يناير 2008. فقد دعا جورج بوش الابن George W. Bush العرب إلى عقد شراكة مع "إسرائيل"، وإلى الصراع ضدّ ما أسماه "العدو الإيراني"[1]، وهو هنا يجسد دعوة وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس إلى إقامة شرق أوسط جديد في أوج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006. فقد دعت رايس إلى معادلة جديدة للنظام الإقليمي تقوم على فرض استقطاب إقليمي بين "محور الاعتدال"، الذي يضمّ الدول الحليفة لواشنطن، و"محور الشر" الذي يضمّ إيران وسورية وحزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وإلى تحويل الصراع العربي – الإسرائيلي إلى صراع عربي – إيراني، والتعامل مع "إسرائيل" كشريك، والتعامل مع إيران كعدو، اعتماداً على تفجير الصراع الطائفي الشيعي – السني لفرض هذه المعادلة الجديدة[2].

لقد تخلى العرب مبكراً عن خيار إلحاق هزيمة كاملة بالعدو الصهيوني، واختاروا منهج التسوية، لكنهم قبلوا بشروط تسوية لا تؤمِّن سلاماً ولا تحقق عدلاً بقدر ما تفرض الاستسلام من جانبهم للكيان الصهيوني، كما تؤدي إلى ضياع حقوق الشعب الفلسطيني.

إن متابعة الموقف العربي من التطورات الفلسطينية سنة 2007، ومن حصار قطاع غزة يكشف عن مجموعة من الحقائق المهمة: أول هذه الحقائق يخصّ الموقف الشعبي العربي، فيوماً بعد يوم يتكشف أن هذا الموقف افتقد الكثير من قوته وعنفوانه، وأصبح غير قادر على التأثير الملموس في مواقف الحكومات العربية. وثاني هذه الحقائق هو ضعف موقف النظام الرسمي العربي ممثلاً في



جامعة الدول العربية؛ حيث لم يستطع أن يكون على مستوى الحدث، وجاءت بياناته وإجراءاته الفعلية تقليدية ورخوة بمستوى رخاوة هذا النظام. أما ثالث هذه الحقائق يخصّ مواقف الدول العربية، فإذا كانت السلبية هي الموقف المشترك لكثير من الدول العربية، فإن بعض الدول العربية انشغلت بالمراهنة على أن تؤدي الأزمة إلى إسقاط حركة حماس، وعودة سلطة أبو مازن إلى القطاع بكل ما يحمله ذلك من معانٍ والتزامات. وفشل هذا الرهان يضع هذه الدول العربية في موقف حرج، وهو ما يتضح في إظهار الحرص على التمسك باتفاق سنة 2005 الخاص بالمعابر، ودعم موقف السلطة الفلسطينية المؤيد والمتشبث بهذا الاتفاق، على الرغم من أن أياً من الدول العربية لم يكن طرفاً في هذا الاتفاق بما فيها مصر.

هناك حقائق أخرى كثيرة، لكن خطورة هذه الحقائق الثلاثة ترجع للنتائج التي يمكن أن تترتب عليها، وبالذات عودة احتمال القبول بخيار الحلّ العسكري الإسرائيلي؛ لفرض التزامات السلطة الفلسطينية بتفاهمات أنابوليس التي ارتكزت على مرجعية خريطة الطريق دون غيرها من مرجعيات، بما فيها مبادرة السلام العربية التي جددت تفعيلها القمة العربية المنعقدة في الرياض في آذار/ مارس 2007.

لقد تكشفت في عام 2007 كل تراكمات مسيرة مشروع التسوية العربي، وكل ما حدث في هذا العام لم يحمل مفاجآت بقدر ما فرض صدمات ومآسٍ. قد تكون المحصلة محزنة لكنها في النهاية ثمار أداء عربي وأدوار عربية على مدى سنوات طويلة، من التدهور المرتبط بمسيرة التسوية، خصوصاً منذ سنة 1979.

وبالرغم من كل ذلك فإن ما حدث عام 2007 من أداء عربي ما زال في حاجة إلى قراءة نقدية تحليلية، تعتمد منهج التحليل المقارن بين ثلاثة مستويات عربية هي:

1. مستوى أداء النظام الرسمي العربي (جامعة الدول العربية والقمة العربية).
2. مستوى أداء الدول العربية.
3. مستوى الأداء الشعبي العربي.

إن مقارنة أداء هذه المستويات الثلاثة من القضايا الفلسطينية الأساسية، وخاصة: مشروع التسوية والصراعات الفلسطينية – الفلسطينية، وجهود دعم صمود الشعب الفلسطيني، ثم العلاقة مع "إسرائيل" تقدم إجابات مهمة لتساؤلات كثيرة تفيد ليس فقط في تفسير ما حدث، ولكن تساعد أيضاً في قراءة ما يمكن أن يحدث من تطورات.

أولاً: أداء النظام الرسمي العربي ومواقفه

يقدم تحليل أداء النظام الرسمي العربي (جامعة الدول العربية وهيئاتها، خاصة مجلس وزراء الخارجية ومجلس الجامعة بالإضافة إلى مؤسسة القمة العربية) صورة إجمالية للموقف العربي واتجاهاته المختلفة من القضية الفلسطينية وتطوراتها، ومنه يمكن قياس تقدُّم أو تراجع الموقف العربي، لكنه رغم ذلك يخفي التمايز في مواقف الدول العربية بين من يدفع باتجاه اتخاذ مواقف داعمة، وبين من يعوق ذلك ويسعى لفرض التراجع، ومن هنا تأتي أهمية مقارنة الأداء الجماعي العربي بالمواقف الخاصة والمنفردة لكل دولة على حدة.

ويشمل هذا التحليل مقارنة الموقف الجماعي للنظام الرسمي العربي بمواقف الدول العربية منفردة والموقف الشعبي العربي، لكنه سوف يشمل أيضاً تحليلاً مقارناً للمواقف من القضايا الفلسطينية الأربعة المهمة وهي: الموقف من مشروع التسوية وتطورات ما سُمِّي بـ"عملية السلام"، والموقف من الصراعات والنزاعات الفلسطينية – الفلسطينية، والموقف من دعم صمود الشعب الفلسطيني، وأخيراً الموقف من دعاوي التطبيع بأشكالها المختلفة مع الكيان الصهيوني.

1. الموقف من تطورات عملية السلام:

أعطى النظام الرسمي العربي أولوية تكاد تكون مطلقة لعملية السلام على ما عداها من القضايا الأخرى، بما يوحي أن هذا النظام حريص على تحقيق تسوية، تعفيه من تبعات هموم الشأن الفلسطيني وبالذات تأثيره السلبي على العلاقة بين الدول العربية والولايات المتحدة، وعلى ما يحدث من تطورات على صعيد إعادة صياغة النظام الإقليمي سواء باتجاه الشراكة مع "إسرائيل" أو الصراع مع إيران؛ فاستمرار الصبغة الصراعية للقضية الفلسطينية، يمثل عائقاً بقدر ما يمثل حرجاً يحول دون الانخراط في المشروع الأمريكي الشرق أوسطي، ويسبب مشاكل داخلية تؤثر على الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية المتعجلة للالتحاق بهذا المشروع.

وقد حظيت جهود النظام الرسمي العربي لدفع عملية السلام بالقدر الأكبر من مجمل الجهود العربية، التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، ومن بين هذه الجهود كانت هناك محطتان رئيسيتان، تبلورت حولهما معظم هذه الجهود وهما؛ المحطة الأولى هي القمة العربية في الرياض وتبنيها شعار إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية. والمحطة الثانية هي الموافقة العربية بقرار من مجلس وزراء الخارجية العرب على المشاركة في "اجتماع أنابوليس" الذي ظلّ لفترة طويلة يحمل اسم "مؤتمر الخريف للسلام" منذ أن طرح فكرته الرئيس الأمريكي جورج بوش.

التركيز على هاتين المحطتين الرئيسيتين يقدم عرضاً شاملاً لموقف النظام العربي من عملية السلام، والأهم من مجمل القضية الفلسطينية.



أ. قمة الرياض وتفعيل مبادرة السلام العربية:

حظيت مبادرة السلام العربية بالأولوية على جدول أعمال مؤتمر القمة العربية بالرياض في 28-2007/3/29 ، واللافت للنظر هنا أن هذا الاهتمام جاء استجابة لتطورات في الموقف الأمريكي من عملية السلام، ضمن مشروع أوسع يتعلق بالجهود الأمريكية لفرض استقطاب إقليمي بين ما تسميه واشنطن بـ "محور الاعتدال"؛ ويضمّ مجموعة 6+2 (دول مجلس التعاون الخليجي + مصر والأردن) في مواجهة "محور الشر"، الذي يضمّ إيران وسورية وحزب الله (لبنان)، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي (فلسطين). جوهر هذه الجهود يتعلق بالمسعى الأمريكي للحصول على دعم عربي للمشروع الأمريكي في العراق من ناحية، ودعم الموقف الأمريكي باتجاه إيران من ناحية أخرى. وللحصول على الدعم العربي من هذين الاتجاهين كان لا بدّ من أن تعطي واشنطن اهتماماً، ولو مفتعلاً، لعملية السلام بين العرب و"إسرائيل"، وتحقيق تقدم في حلّ المشاكل المتعلقة بالفلسطينيين.

لعل هذا يفسر أن الاهتمام بما سُمِّي "تفعيل" مبادرة السلام العربية، بعد تجميد طويل منذ سنة 2002، جاء أمريكياً وإسرائيلياً قبل أن يأتي عربياً. وبدأ التحرك أو الدعوة للتحرك بهذا الاتجاه أمريكياً – إسرائيلياً وجاءت الاستجابة عربية، فقد تبلورت الفكرة من خلال أربع جولات متتابعة قامت بها كوندوليزا رايس إلى المنطقة على مدى أربعة أشهر، حسب تصريحات أدلت بها رايس قبل لقائها مع إيهود أولمرت، وأكدته بعد لقائها مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في اليوم ذاته بقولها إن المبادرة "أساس صالح للتطبيق"، وإنها لم تطلب تعديلها قط، بعدها بادرت تسيبي ليفني إلى الإعلان في واشنطن أن مبادرة السلام العربية "تتضمن عناصر إيجابية"، وكانت هذه إشارة صريحة إلى وجود قبول إسرائيلي بإعادة التحرك باتجاه إحيائها، لكنها لم تشأ أن تترك الموقف دون تأكيد التحفظات الإسرائيلية عليها، والتي سبق أن رفضتها بسببها، لكنها حرصت على إجمال هذه التحفظات بقولها إن المبادرة "تتضمن عناصر تناقض مبدأ الدولتين" في إشارة إلى البند الخاص بحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين[3].

وجاءت الاستجابة العربية الأولى يوم 2007/3/13 في لقاء بالعاصمة الأردنية ترأسه الملك عبد الله الثاني، وحضره وزراء خارجية الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية. ونقل بيان أصدره الديوان الملكي الأردني عن الملك عبد الله الثاني قوله: "يجب أن تعمل الدول العربية مجتمعة على توحيد مواقفها، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة الزخم لمبادرة السلام العربية، التي التزم بها العرب في قمة بيروت"[4].

دعوة إحياء أو تفعيل مبادرة السلام العربية اقترنت باقتراح حملته رايس في جولتها الرابعة بالمنطقة في 2007/3/24، وصفه البعض بـ "خطة أمريكية" مضمونها أن تسعى وزيرة الخارجية إلى

حثّ الجانب الإسرائيلي على منح الفلسطينيين "أفقاً سياسياً" فيما يتعلق بقيام الدولة الفلسطينية، مع مطالبة الجانب الفلسطيني بالتوصل إلى أفق سياسي للجانب الآخر، أي بدايات اعتراف تمنح الحكومة الإسرائيلية مساحة أكبر تسمح لها بإبرام اتفاق مع الفلسطينيين.

تفاصيل هذه الخطة بحثتها رايس مع ما ابتدعته من آليات عربية حملت اسم "المجموعة الرباعية العربية"، وضمت حسب اختيارات الوزيرة الأمريكية مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبار أن هذه الدول تلعب، من المنظور الأمريكي، دوراً مهماً في مساعي تحقيق السلام في الشرق الأوسط، إذ تساعد على سبيل المثال في تدريب قوات الأمن الفلسطينية وتجهيزها، وتتمتع بدور فاعل في جامعة الدول العربية[5].

اللافت هنا أن هذا المصطلح الذي حمل اسم "اللجنة الرباعية العربية" نشأ قبيل قمة الرياض، واختفى بعدها نهائياً، ولم يعد أحد يسمع به بعد انتهاء القمة وتشكيلها آلية جديدة مهمتها تفعيل المبادرة بعد إعادة التأكيد عليها من القمة.

العمل الأهم وربما الوحيد الذي قامت به هذه اللجنة الرباعية العربية هو ترتيب لقاءين مهمين لبحث الخطة الأمريكية، التي أعيد إحياء المبادرة العربية على ضوئها، أجرتهما وزيرة الخارجية الأمريكية في مدينة أسوان المصرية: الأول ضمّ وزراء خارجية الدول الأربع، والثاني ضمّ رؤساء أجهزتها الاستخباراتية[6]. في اجتماع وزراء الخارجية الأربعة مع رايس في أسوان ذكر أنهم عرضوا المبادرة العربية، وأكدوا أنها أساس حلّ النزاع العربي – الإسرائيلي "لما تتضمنه من ثوابت عربية، وتستند إلى قرارات دولية". كما ذكر أن هذه اللجنة الرباعية العربية لن تقدم إلى القمة العربية بالرياض تقريراً حول مباحثاتها مع رايس، مؤكدة أنه سيتمّ عرض مجريات اللقاء شفوياً على القمة لإطلاع القادة العرب على حصيلة اللقاء[7].

وعلى الرغم من تعثر مهمة رايس في لقاءاتها مع قادة الكيان، بعد بحث الخطة الأمريكية مع وزراء خارجية المجموعة الرباعية العربية في أسوان، بعد رفض إيهود أولمرت للمبادرة العربية وتفضيله التطبيع مع المملكة العربية السعودية واللقاء مع الملك عبد الله بن عبد العزيز، إلا أن القمة العربية لم تتراجع عن موقفها الداعي إلى تفعيل المبادرة العربية، ولم يظهر ردّ الفعل العربي الغاضب من فشل مهمة رايس في "إسرائيل" إلا على لسان الملك عبد الله في إشارته إلى التضامن العربي مع "العراق المحتل"، الأمر الذي تسبب في ردود فعل أمريكية غاضبة فيما بعد تمكنت رايس من احتوائها، بعد تطاول من المتحدثين باسم الخارجية وباسم البيت الأبيض على المملكة كان يعكس غضباً أمريكياً مفتعلاً من وصف الملك عبد الله بأن العراق محتل[8]؛ على الرغم من أن هناك قراراً من مجلس الأمن بطلب أمريكي يصف العراق بأنه محتل. هذا الغضب الأمريكي ترجع أهميته إلى ما يعبر عنه من فشل للمسعى الأمريكي أو للصفقة التي كانت تريدها رايس، مع العلم



أن الموقف الإسرائيلي الرافض لهذه الصفقة كان سبباً رئيسياً في فشلها[9].

إن متابعة الموقف السعودي في تلك الفترة وبالتحديد الأيام القليلة التي تلت لقاء اللجنة الرباعية العربية مع رايس في أسوان وحتى انتهاء القمة العربية في الرياض تكشف عن أمرين؛ أولهما: نفي على لسان سعود الفيصل، وزير الخارجية، بوجود أي نية لتعديل مبادرة السلام العربية. وثانيهما: رفض الربط بين اجتماع وزراء اللجنة الرباعية مع رايس في أسوان واجتماع القمة العربية. وقال الفيصل: "لا تعديل ولا تبديل على مبادرة السلام، لقد سبق وأكدت ذلك عشرين مرة، وهذه آخر مرة سأقول هذا الكلام"[10].

هذا الردّ الحاسم يكشف حقيقة الأجواء التي صاحبت القمة، وبالذات مسألة وجود نية لتعديل المبادرة لإرضاء "إسرائيل"، وجاءت قرارات القمة لتؤكد التمسك بالمبادرة كما هي، وكما أقرتها قمة بيروت سنة 2002 بكافة عناصرها، والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، ومبادرتها لإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي (لاحظ النزاع وليس الصراع)، وإقامة السلام الشامل والعادل، الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة، ويمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة بما فيها القدس. كما كلّفت القمة اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها، وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية، والأطراف المعنية بعملية السلام؛ من أجل استئناف عملية السلام، وحشد التأييد لهذه المبادرة، وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وكلفت القمة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة الوضع وتقييمه بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها، وإقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم[11].

ولقد عقدت اللجنة الوزارية لتفعيل مبادرة السلام العربية أولى اجتماعاتها بمقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة يوم 2007/4/18، بمشاركة 13 دولة عربية هي: مصر والسعودية والأردن وسورية وفلسطين ولبنان والبحرين وقطر وتونس والجزائر والمغرب واليمن والسودان[12]. وكانت جامعة الدول العربية قد أعدّت خطة تحرُّك؛ لعرضها على اجتماع لجنة المبادرة، تضمّ محورين: الأول سياسي، والثاني إعلامي، حيث يتضمن الأول تشكيل وفد عربي يتوجه إلى الولايات المتحدة للقاء الإدارة الأمريكية والكونجرس؛ من أجل التعريف بالمبادرة وأهدافها، والترويج لها. على أن يقوم الوفد بزيارات أخرى لكل من الاتحاد الأوروبي وروسيا للهدف نفسه. أما المحور الثاني فيقترح تنظيم حملة إعلامية في وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية، تشمل أهم المحطات والصحف والكتّاب للتعريف بالمبادرة، على أن يتمّ تشكيل آلية لتمويل التحرك العربي. وقالت

مصادر دبلوماسية إن هناك اقتراحاً فلسطينياً بالتحرك داخل المجتمع الإسرائيلي، من خلال ترجمة المبادرة إلى اللغة العبرية، ونشرها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وتكثيف اللقاءات والحوارات مع شخصيات إسرائيلية نافذة لدعم المبادرة[13].

وعقب انتهاء هذا الاجتماع كشفت وكالة رويترز عن أن دولاً عربية عديدة أعضاء في لجنة مبادرة السلام العربية مستعدة للاتصال بـ"إسرائيل" إذا استجابت لطلبات من بينها: وقف الجدار العازل في الضفة، وسحب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها قبل الانتفاضة (لاحظ مدى التدني في الشروط العربية للاتصال بالكيان الصهيوني). أما الجامعة العربية فقالت في بيانها الصادر عقب انتهاء اجتماع لجنة المبادرة إنها "كلّفت مصر والأردن بالاتصال بإسرائيل لشرح المبادرة". ونُقل عن عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، تعليقاً حول شروط الاتصال مع "إسرائيل" يقول فيه: "لقد مضى زمن الأشياء المجانية"، موضحاً أن روح ومنطوق المبادرة العربية "يقوم على قيام إسرائيل أولاً بإخلاء جميع الأراضي التي احتلتها في 5 يونيو 1967 وبعده يأتي التطبيع العربي"[14].

جاء تصريح موسى ليصحح المعنى السابق، وهو أن الطلبات المذكورة ليست شروطاً للتطبيع بقدر ما هي شروط للاتصال. وبعد ذلك بحوالي أربعة أسابيع، وصف عمرو موسى في حوار مع إذاعة "بي بي سي" البريطانية تصريحات شمعون بيريز، رئيس الكيان الصهيوني التي قال فيها إن "إسرائيل جاهزة لإجراء محادثات جادة مع الدول العربية بخصوص مبادرة السلام، فيما لو تقدم العرب بمقترحات جادة" بأنها "كلام فارغ لا يمكن التعامل معه". واتهم موسى "إسرائيل" بـ"المماطلة المستمرة، والدوران حول جوهر الموضوع دون الدخول فيه"، فيما يخص استعدادها لتحقيق السلام مع جيرانها العرب[15]، كما رفض عمرو موسى دعوة إيهود أولمرت، رئيس حكومة الكيان الصهيوني، للقاء القادة العرب؛ من أجل مناقشة مبادرة السلام العربية معتبراً أنها "حيلة"[16].

وبعد أن كثر الحديث عن وجود غموض في مهمة وزيري خارجية مصر والأردن لزيارة "إسرائيل"، والتداول حول مبادرة السلام العربية، وخاصة ما إذا كانت الزيارة هي باسم الدول الأعضاء في لجنة المبادرة أم باسم مصر والأردن، عُلم أن حكومات بعض هذه الدول طلبت من عمرو موسى إصدار بيان يوضح فيه أن قرارات قمة الرياض وقرارات لجنة تفعيل المبادرة العربية، تشير إلى تكليف وزيري خارجية مصر والأردن الاتصال بـ"إسرائيل"، بوصفهما يمثلان بلدين عربيين تربطهما بـ"إسرائيل" علاقات دبلوماسية، وليس بانتدابهما للتفاوض. وأكدت حكومات سورية وليبيا والجزائر واليمن أنه ليس هناك أصلاً ما يتمّ التفاوض بشأنه بعد[17]. عقب ذلك صرّح عمرو موسى أن الجامعة أو أية دولة لن تتفاوض نيابة عن دولة أخرى، وأن فلسطين هي التي

ستتفاوض مع "إسرائيل"، وكذلك الحال بالنسبة للبنان وسورية[18].

أما المتحدث باسم الأمين العام عمرو موسى ومستشاره هشام يوسف فقد أوضح أن: "الجامعة تتحرك في هذا الصدد تنفيذاً لقرار وزراء الخارجية العرب، الذين اتخذوه في اجتماعهم الأخير بالقاهرة، وتكليف مصر والأردن تحديداً نيابة عن العرب للقيام بذلك؛ لكونهما يقيمان علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل". وعن ردّ الجامعة على ما يصفه البعض بأنه تحرك بالمجان ودون مقابل من قِبَل الجامعة، وذلك بدخولها مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" دون أن تبادر الأخيرة بالاعتراف بالمبادرة العربية، ردّ قائلاً: "هذه وجهة نظر لها احترامها، لكن علينا أن نعلم أن العلاقات بين العرب وإسرائيل لم تكن منقطعة حتى يحصلوا على مقابل لتواصلهم معها"[19].

وفي النهاية لم يصل وفد الجامعة إلى شيء، ولم تتعدّ مهمته في الكيان الصهيوني أكثر من كونها مجرد "زيارة علاقات عامة" لعدم وجود رؤية أو برنامج سياسي لدى حكومة إيهود أولمرت لتحقيق سلام مع الفلسطينيين أو العرب في ذلك الوقت، خاصة أن أولمرت لم يعترف أصلاً بالمبادرة كي يتفاوض حولها، بل إنه تعمّد تفريغها من مضمونها، عندما تعمّد وصفها في أكثر من مناسبة بـ"المبادرة السعودية"[20].

وبالفعل لم تصل الجامعة إلى شيء ولم يتحقق الغرض من "تفعيل المبادرة"، فقد أعادت واشنطن تجميدها ثانية إما اختيارياً أو بضغط من "إسرائيل". أما الدول العربية فقد انصرفت عن دعوة "تفعيل المبادرة" بعد فشل تفعيلها، خاصة بعد أن جذبت أحداث غزة الدامية بين رئاسة السلطة الفلسطينية وحركة حماس كل الأنظار وكل الاهتمامات؛ وجعلت دعوة السلام مع "إسرائيل" تتوارى مع أولوية دعوة السلام الفلسطيني.

ب. المشاركة العربية في اجتماع أنابوليس:

فور إعلان الرئيس الأمريكي مبادرته لعقد ذلك المؤتمر، أسرع ديفيد وولش، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، إلى التلميح باحتمال مشاركة دول عربية "لا تقيم علاقات مع إسرائيل" في المؤتمر، معتبراً أن "الوصول إلى هذه النقطة سيعتبر تطوراً جوهرياً إيجابياً". الأولوية عند وولش هي جلوس دول عربية ليست لها علاقات مع "إسرائيل" ولم تعترف بها، على مائدة تفاوض معها، لذلك سعى إلى تحفيز هذه الدول على اتخاذ قرار بالمشاركة، مقدماً مبررات ذلك بقوله: "إن جوهر المبادرة العربية للسلام قائم على الرغبة في الجلوس إلى طاولة المفاوضات لمناقشة السلام مع إسرائيل، والعرب أنفسهم عندما تحدثوا عن تطبيق المبادرة العربية اقترحوا عقد مؤتمر دولي"[21]. وفي ردّه على سؤال عما إذا كانت ستوجه الدعوة لسورية للمشاركة في المؤتمر المقترح، الذي تفادى في ذلك الوقت الحديث عن جدول أعماله أو موعده أو مكانه، قال وولش: "لم نتوصل بعد إلى قرار حول من سيشارك ومن لن يشارك، ولكن خطاب الرئيس بوش يوضح الخطوط العريضة، وهي

أن رفض العنف والقبول بوجود إسرائيل هما عاملان جوهريان للقبول بنتائج أي محادثات"[22]، هذا يعني أن التطبيع العربي مع "إسرائيل"، ونبذ العنف بمعنى التخلي نهائياً عن خيار المقاومة أو دعمها شرطٌ أساسيٌ لحضور المؤتمر، وهما أيضاً هدفان أساسيان من وراء الدعوة لانعقاده.

اللافت للانتباه أن أياماً قليلة لم تكد تمرّ على إعلان بوش مبادرته الخاصة بالمؤتمر، وعلى توضيحات ديفيد وولش وشروطه، حتى بادر مجلس وزراء الخارجية العرب بعقد اجتماع طارئ في مقرّ جامعة الدول العربية، أعلنوا فيه تأييد عقد اجتماع أو مؤتمر دولي بحضور جميع الأطراف المعنية بعملية السلام؛ بهدف إطلاق المفاوضات المباشرة على جميع المسارات ووفقاً للمرجعيات المتفق عليها، مع تأكيد الحرص الكامل على المقاربة الشاملة لعملية السلام والدخول مباشرة في عملية التفاوض حول مختلف قضايا الحلّ النهائي للصراع العربي – الإسرائيلي، وفي إطار زمني محدد، لإنهاء تلك المفاوضات كدليل على جدية العمل نحو تحقيق السلام، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس[23]. وتضمن البيان الصادر عن الاجتماع المزيد من الشروط العربية؛ فبعد أن رحبوا بما أسموه بالعناصر الإيجابية التي تضمنها خطاب الرئيس الأمريكي، والتي يمكن البناء عليها، خاصة الالتزام بحلّ الدولتين، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، طالبوا بوقف الاستيطان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، والتوصل إلى اتفاق حول قضايا الحلّ النهائي بما فيها القدس واللاجئين، وتحويل مبالغ الضرائب الفلسطينية المحتجزة لدى "إسرائيل"[24].

وفي اجتماع مجلس الجامعة في دورته الـ 128 على مستوى وزراء الخارجية في 2007/9/5 شدد المجلس في بيانه على ضرورة أن يستهدف المؤتمر الدولي المقترح إقرار نهاية لاحتلال "إسرائيل" للأراضي العربية، وفق جدول زمني محدد، يحقق الأمن والاستقرار للجميع، وحذّروا من تفريغ "إسرائيل" لمضمون دعوة بوش[25].

وقال عمرو موسى إن هدف الاجتماع أو المؤتمر يجب أن يكون: استئناف عملية التفاوض، والتصدي للقضايا الجوهرية، وذلك مع جدول زمني للمفاوضات، وإعطاء دور لمتابعة الرباعية الدولية ولمجلس الأمن (هنا يتحدث عن الآليات)، وتوضيح الالتزامات المطلوبة من الأطراف المفاوضة بموجب الاتفاقات السابقة والبناء عليها. أما الثمن فقد حدده عمرو موسى بـ"إقامة علاقات طيبة مع إسرائيل، والاعتراف بها". وطالب عمرو موسى بضرورة العمل على ألا يكون هذا الاجتماع مجرد مظاهرة سياسية بلا مضمون أو فائدة، خشية الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمصالح العربية وبالوضع الإقليمي[26].

كل هذه الشروط العربية تداعت أمام التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي، وممارسة واشنطن لكل أنواع الضغوط والإغراءات على الدول العربية، التي اضطرت في النهاية إلى عقد



اجتماع لوزراء الخارجية العرب يوم 2007/11/22، أعلنوا فيه قبولهم المشاركة في "الاجتماع"، على الرغم من تأكدهم أنه "مجرد اجتماع" وليس "مؤتمراً"، وعلى الرغم من إدراكهم للفجوة الواسعة بين ما طالبوا به وأعلنوه من شروط وما سعى إليه الطرف الفلسطيني وبين ما قبله الإسرائيليون وأيدهم في ذلك الأمريكيون.

وبعد أن اطمأن الإسرائيليون إلى مشاركة 16 دولة عربية في الاجتماع، وقبيل ثلاثة أيام فقط من بدايته، عادوا إلى فرض شروط جديدة. فبعد أن رحبت تسيبي ليفني بمشاركة الدول العربية في الاجتماع استدركت قائلة إنه "يجب ألا تشارك تلك الدول [العربية] في المحادثات الثنائية التي ستجرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، وأضافت: "ليس من المفترض أن تحدد الدول العربية شروط المفاوضات أو أن تشارك فيها"[27]. وجاء الدور على إيهود أولمرت ليفرض شرطاً آخر، وهو أن أي مفاوضات إضافية بين "إسرائيل" والفلسطينيين بعد اجتماع أنابوليس "ستعتمد على اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي"[28]. أي أن تكون دولة يهودية خالصة، بما يعني إنهاء حقّ العودة نهائياً.

على الرغم من هذا كله، اجتمع وزراء الخارجية في مقرّ جامعة الدول العربية بالقاهرة، وقرروا قبول الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة لـ16 دولة عربية للمشاركة في اجتماع أنابوليس، وهذه الدول هي: الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسورية وعُمان وفلسطين وقطر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. وقال عمرو موسى إن الدول العربية وافقت على الذهاب إلى المؤتمر في إطار "المبادرة العربية"، وإن حضور المؤتمر لا يعني القبول بأي شيء، وأوضح أن هدف المؤتمر ليس إبرام اتفاقية جديدة، وإنما إطلاق عملية السلام مجدداً على أساس مرجعيات محددة تنطلق من المبادرة العربية[29]. وبرر عمرو موسى القرار العربي بالمشاركة في اجتماع أنابوليس بالحرص على إثبات جدية الموقف العربي الهادف للتوصل إلى سلام عادل وشامل على كافة المسارات. وأكد أن العرب سيشاركون في الاجتماع من أجل التفاوض وليس من أجل التطبيع[30].

وبعد مفاوضات كانت أقرب إلى المشاحنات بين وفدي التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي، عقد الاجتماع يوم الثلاثاء 2007/11/27 في مدينة أنابوليس بولاية ماريلاند، وفي بداية الاجتماع أعلن الرئيس الأمريكي، من ورقة مكتوبة كان يقرأ منها أن الفلسطينيين والإسرائيليين اتفقوا على بدء المفاوضات فوراً بغرض التوصل إلى معاهدة سلام لإنهاء عقود من العنف. وجاء في البيان الذي كان يقرؤه بوش باعتباره بياناً مشتركاً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي: "اتفقنا على بذل كافة الجهود للوصول إلى اتفاق قبيل نهاية عام 2008، وتسوية كافة القضايا المعلقة بما في ذلك القضايا الأساسية دون استثناء"[31].

وانتهى الاجتماع بتراجع عربي – فلسطيني عن كل الشروط التي وضعت، وأعلن عنها قبل الاجتماع، واضطر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن يوقع على "وثيقة التفاهم" التي

انتهى إليها المؤتمر بعد تردد إثر اكتشافه أن هذه الوثيقة لا تلبي المطالب الفلسطينية والعربية، ودون أي إشارة إلى مبادرة السلام العربية، التي كانت الدول العربية قد أعلنت أن الالتزام بمرجعيتها شرط لمشاركتها في المؤتمر.

وهكذا أصاب اجتماع أنابوليس العرب والفلسطينيين بتراجعين كبيرين: الأول اعتماد خريطة الطريق مرجعية أساسية للمفاوضات متقدمة على كل المرجعيات، وخاصة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة؛ كما أنها ترهن أي تقدم في عملية التفاوض حول الدولة الفلسطينية الموعودة بإنهاء المقاومة. أما التراجع الثاني فهو تبني الوثيقة لرؤية بوش التي أطلقها سنة 2002، ودعا فيها إلى إقامة دولتين إحداهما إسرائيلية (يهودية خالصة)، وأخرى فلسطينية لا تحمل من مفهوم الدولة غير الاسم؛ فهي إما تحمل اسم دولة قابلة للحياة، أو أن يتمّ التجاهل التامّ لمسائل السيادة والحدود وحقّ العودة والقدس، بما يعني أنها دولة إجهاض الحلم الفلسطيني واسترداد الحقوق المغتصبة.

هذه هي محصلة الاندفاع العربي للمشاركة في اجتماع أنابوليس، والترويج لمبررات خادعة، وشروط لم يحترمها أحد حملت توقيع وزراء الخارجية العرب.

2. الموقف من الانقسامات والصراعات الفلسطينية:

دائماً كانت هناك خلافات ومنافسات وانقسامات في أوساط فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية بكافة اتجاهاتها، وكانت هذه كلها أمور طبيعية بالنسبة للظروف الصعبة التي تحيط بالعمل الوطني الفلسطيني داخل الوطن المحتل، وضمن إطار البيئة العربية والإقليمية والدولية. ودائماً كان الموقف العربي رافضاً لكل تلك الخلافات والانقسامات من منطلق الحرص على وحدة العمل الفلسطيني، والحفاظ على تماسك القضية الفلسطينية، لكن هذا الموقف العربي تغير تغيراً ملموساً في أعقاب فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، بسبب متغيرين أساسيين: أولهما، الصراعات السياسية الداخلية في كثير من الدول العربية، وبروز العامل الإسلامي كمنافس قوي في عملية التنافس الداخلي على السلطة، وبالذات حركة الإخوان المسلمين في مصر الذي تزامن نجاحها في تحقيق فوز مشهود في انتخابات مجلس الشعب مع فوز حركة حماس المحسوبة على تيار الإخوان، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. ناهيك عن تورط حركات إسلامية راديكالية في عمليات ضدّ أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية. ومن هنا بدأ التمايز في مواقف الدول العربية من الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية يبرز على قاعدة مدى خطورة المتغير الإسلامي في المعادلة السياسية الداخلية في كل دولة؛ فالدول الأكثر تعرضاً لتهديد مما يُسمى "الخطر الإسلامي" وجدت نفسها مدفوعة للانحياز ضدّ حركة حماس ودعم السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، أما الدول الأقل تعرضاً لذلك الخطر؛ فجاءت مواقفها أكثر توازناً من الصراعات الفلسطينية. أما المتغير الثاني فيتعلق بالضغوط الأمريكية والإسرائيلية



التي تمارس ضدّ الدول العربية؛ لإجبارها على اتخاذ مواقف عدائية ضدّ حركة حماس، ومجمل منظمات المقاومة التي ما زالت تمارس أدواراً مُقاوِمة ضدّ الكيان الصهيوني، وتشجيعها على دعم السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، ليس حباً في هذه السلطة أو تأييداً لمواقفها، ولكن حرصاً على تصفية كل منظمات المقاومة التي باتت توسم بـ"الإرهاب".

لذلك فإنه على الرغم من كل المرونة التي أبدتها حركة حماس طيلة المساعي التي بذلت لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن الولايات المتحدة ظلت تضغط على الدول العربية كي تتعامل معها باعتبارها تهديداً على أساس أنها جزء من حركة أصولية عالمية "الإخوان المسلمين"، وليس كامتداد للحركة الوطنية الفلسطينية المرتبطة عضوياً بالأمن القومي العربي.

أ. الموقف العربي من الانقسامات التي صاحبت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية:

سبق تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية حدوث اشتباكات داخلية بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وحركة حماس، كادت تطيح باتفاق مكة الذي تمّ إنجازه بوساطة سعودية وشخصية من الملك عبد الله بن عبد العزيز، فالاتفاق جاء مفاجأة غير سارة للأمريكيين والإسرائيليين الذين راهنوا على دعمهم لرئيس السلطة لإفشال هذا الاتفاق.

في هذه الظروف اقتصر الموقف العربي على دعوات من أجل وقف الاقتتال والحفاظ على اتفاق مكة، وأجرت الجامعة العربية مشاورات واتصالات مع عدد من العواصم العربية ووزراء الخارجية العرب؛ لتحديد شكل التحرك الذي ستقوم به الجامعة لمعالجة هذه القضية[32]. وأعلن عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، استعداده لإرسال وفد رفيع المستوى من الجامعة إلى الأراضي الفلسطينية للقاء جميع الأطراف على الساحة الفلسطينية؛ لإنهاء الاحتقان السياسي، ووقف الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين، لكنه تساءل: ماذا سيقول الوفد في ظلّ الوضع الراهن، والكل يعرف ما هو المطلوب؟[33].

سؤال يكشف عن مدى عجز الجامعة العربية، الذي يرجع سببه إلى انقسامات حقيقية في الموقف العربي إزاء الأطراف الفلسطينية المتصارعة؛ فقد ظلت دول عربية عديدة عازفة طيلة عام 2006 عن التدخل لإصلاح ذات البين بين الفلسطينيين، وانحاز بعضها إلى الرئاسة ضدّ الحكومة، وعبرت عن انحيازها ذاك إما بالتصريحات السياسية، أو بالدعم المالي، وأحياناً بتقديم السلاح وتدريب القوات. وهذا الانحياز، الذي تمّ بالوكالة عن جهات أخرى، كان له أثره السلبي الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين حركتي فتح وحماس؛ حيث إنه أعطى انطباعاً لبعض قيادات فتح بأن لهم ظهيراً عربياً يساندهم، إضافة إلى الأطراف الدولية المعروفة، الأمر الذي أدى إلى زيادة التشدد والمعاندة من جانبهم في رفض التفاهم مع حماس[34]. هذا الموقف جاء اختراقه بالتوقيع على اتفاق مكة، لكن معظم الدول العربية ظلت تتعامل معه بحذر أحياناً، وتردد في أحيانٍ أخرى، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تمكين الأطراف المتصارعة من الانقلاب على هذا الاتفاق، مرحلياً بتفجير الصراعات

الدامية وإعادة تشكيل الحكومة، وكلياً فيما بعد بإسقاط حكومة الوحدة الوطنية بعد جولة هائلة ومريرة من الاقتتال بين حركتي فتح وحماس.

وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية رحبت الجامعة العربية على لسان أمينها العام بهذه الخطوة، التي اعتبرها مهمة لإنهاء الاحتقان السياسي ومختلف تداعياته بما يسمح للفلسطينيين العودة إلى التركيز على قضيتهم الأساسية، وهي إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف[35]. وانتقد عمرو موسى مقاطعة بعض الدول، وخاصة بريطانيا، الوزراء المنتمين لحركة حماس في حكومة الوحدة الوطنية، ووصفه بأنه "موقف سلبي جداً". وأضاف: "أعتقد أنه لا يوجد الآن أي مبرر للحصار الدولي المفروض على الفلسطينيين أو لتجويعهم واستمرار معاقبتهم". واحتج موسى على موقف "إسرائيل" الرافض للاعتراف بحكومة الوحدة وقال: "نحتج على الموقف الإسرائيلي الذي من صالحه أن تكون الفرقة بين الفلسطينيين دائمة"[36].

وبانعقاد القمة العربية في الرياض اهتم البيان الختامي الصادر عنها بالدعوة أولاً إلى ضرورة التزام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقرارات القمم العربية، التي أكدت أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية وفقاً لمبادرة السلام العربية (وهذه رسالة موجهة بصفة أساسية إلى حركة حماس)، وبعدها اهتم البيان بالتأكيد على دعم اتفاق مكة، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة[37]. هذه التراتبية تكشف جوهر الموقف العربي؛ فالأولوية لالتزام حكومة الوحدة الفلسطينية (التزام حركة حماس تحديداً) بالحلّ السلمي كخيار استراتيجي، بما يعني رفض خيار المقاومة، وضرورة التزام حركة حماس بذلك، وثانياً دعم السلطة الفلسطينية، ثم ثالثاً دعم حكومة الوحدة.

ب. الموقف العربي من الصراعات الدامية وحلّ حكومة الوحدة الوطنية:

ظلّ الموقف العربي عاجزاً عن القيام بدور فعال لوقف تدفق شلالات الدم الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، لكن التحرك بدأ بعد أن تبين نجاح حركة حماس في إقصاء حركة فتح وأجهزة السلطة بشكل كامل عن قطاع غزة، وفرض سيطرتها على القطاع، ثم بعد إعلان رئيس السلطة محمود عباس مراسيمه الثلاثة الشهيرة.

فالتطور الأول يعني حدوث تحول في موازين القوى لصالح حركة حماس لا يرضى عنه النظام العربي الرسمي، وحتماً فإن الموقف كان سوف يختلف جذرياً لو أن السيطرة على قطاع غزة كانت من نصيب حركة فتح وأجهزة السلطة. أما التطور الثاني والذي قام به الرئيس عباس، والذي يعدّ انقلاباً دستورياً على الشرعية لا يقل في خطورته عما قامت به حركة حماس، فقد اتجه التحرك العربي لدعمه، ولوصف مراسيم محمود عباس بالشرعية.

في البداية أعلنت الجامعة تأييدها متحفظاً مرتبطاً بالشرعية، وقال الأمين العام للجامعة: "ليس لدينا تحفظ على قرارات عباس التي تصدر في نطاق الدستور". وفي محاولة لإظهار حيادية الجامعة



العربية قال: "نحن نؤيد عباس ونؤيد المجلس التشريعي المنتخب". وبعد اجتماع استمر ست ساعات لبحث الوضع الفلسطيني، طالب وزراء الخارجية العرب بعودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه، قبل إعلان حماس سيطرتها عليه، ودعوة كافة الأطراف الفلسطينية للعودة إلى الحوار لحلّ خلافاتها. وقرروا تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضمّ: السعودية ومصر والأردن وقطر وتونس والأمانة العامة للجامعة، وطالبوا اللجنة بأن تقدم تقريرها إلى مجلس الجامعة في غضون شهر، ودعا الوزراء كافة الأطراف الفلسطينية إلى التجاوب مع هذه الجهود، كما أدانوا "الأحداث الإجرامية الأخيرة في غزة" دون أن يحمِّلوا أي طرف بعينه مسؤوليتها[38].

وفي أعقاب أول اجتماع للجنة تقصي الحقائق على مستوى المندوبين الدائمين، برئاسة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، صرّح الأمين العام أن الاجتماع ركّز على كيفية عمل اللجنة، وشدد على ثلاثة محاور وهي: ضرورة احترام الشرعية الممثلة بالرئيس محمود عباس، والمؤسسات التشريعية، والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه، ورفض فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية أو السماح بوجود كيانين فلسطينيين. واعترف عمرو موسى بوجود ما وصفه "هواجس لدى بعض الأطراف الفلسطينية تجاه لجنة تقصي الحقائق"، لكنه "لا يوجد رفض فلسطيني" لهذه اللجنة[39]. وكان هشام يوسف، مدير مكتب الأمين العام للجامعة العربية، قد أوضح خلفيات تلك الهواجس وأسبابها بقوله: "إن اللجنة هدفها فقط التعرف على رؤية كل طرف لما حدث، ولماذا حدث، وإن كل طرف سيقدم رؤية ستتمّ دراستها وتقديم تقرير عنها في اجتماع وزراء الخارجية"[40].

لكن المفاجأة أن ما ذكر عن وجود خلافات لم يعد مقتصراً على مواقف أطراف فلسطينية من لجنة تقصي الحقائق، بل امتد إلى أعضاء اللجنة ذاتها، وخصوصاً حول آليات عملها؛ مما زاد من الصعوبات التي تواجهها خاصة مع نقص المعلومات المتوفرة لديها بشأن أحداث غزة. فقد ذكرت وكالة يونايتد برس United Press International (UPI) عن أحد أعضاء اللجنة قوله: إن اللجنة تواجه خلافات بين أعضائها؛ حيث يسود نوع من التسويف والمماطلة في عملها، وأن "لا أحد يوفر لنا المعلومات الحقيقية، وكل ما نسمعه هو اتهامات واتهامات مضادة". ونقلت عن عضو آخر قوله إن الأعضاء لا يبدون متحمسين لإنهاء التحقيق وإصدار نتيجة معينة، واتفق العضوان على أن اللجنة قد تضطر في النهاية إلى إصدار موقف لا يدين بالضرورة أياً من الطرفين المتنازعين، خصوصاً وأن اللجنة لم تقم بزيارة إلى الأراضي الفلسطينية لاستطلاع الحقائق على الأرض، إلا أنها تسلمت تقارير من كل من السلطة وحماس تعبر عن وجهات نظرهما[41].

لم يتوقف الأمر على ذلك بل كشفت مصادر إعلامية مصرية وفلسطينية النقاب عن أن الخلاف بين حركتي فتح وحماس قد انعكس بدوره على العمل العربي المشترك، وكان وراء فشل اجتماع وزراء الخارجية العرب؛ حيث ظهر الخلاف بين فريقين من الوزراء: فريق عربي مكبَّل بارتباطات

إقليمية ودولية، يرى في الضغط على حركة حماس وسيلة لترويضها وإخضاعها لمتطلبات السلام، كما هو مطروح، أي الاعتراف بشروط الرباعية الدولية والاعتراف بـ"إسرائيل". وكانت كفة هذا الفريق تبدو أرجح من كفة الفريق المحايد، الذي لا يرى مخرجاً للأزمة الفلسطينية إلا عبر حلٍّ توافقي لا يقصي أحداً. في حين كان موقف الأمين العام عمرو موسى محايداً بين حركتي فتح وحماس، ويتواصل مع الطرفين، وهذا موقف لم يَرُق لرئيس السلطة محمود عباس ومن يوالونه من وزراء الخارجية العرب، الذين كانوا يريدون موقفاً عربياً حاسماً يدين حماس[42].

وقد تضمنت مسودة التقرير النهائي الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق توصيات، تركز على ضرورة رأب الصدع الفلسطيني، وتمكين الأطراف الفلسطينية المتناحرة من استئناف الحوار، وإيجاد دور للجامعة العربية في هذا المجال. كما كرر التقرير التأكيد على تحريم الاقتتال الفلسطيني، وطلب من حركتي فتح وحماس الوقف المستمر والكامل للاقتتال. وأشار التقرير إلى التأثيرات السلبية وحالة الاحتقان التي نجمت عن الحصار الجائر، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وتبنت اللجنة سلسلة من الخطوات والاتصالات مع الأطراف الفلسطينية والعربية المعنية؛ بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وعودة الوضع في قطاع غزة إلى الإطار القانوني الملتزم بالأطر الدستورية الفلسطينية[43]. وهي توصيات لم يتحقق أي منها مع نهاية العام، خصوصاً مع تفاقم العجز العربي عن احتواء الصراع والقطيعة بين حركتي فتح وحماس، كما تجلى في نهاية العام عندما تفجرت قضية المعابر الفلسطينية، إثر إحكام سلطات الاحتلال حصارها على القطاع وقطع الكهرباء وإمدادات الوقود.

3. الموقف من دعم صمود الشعب الفلسطيني:

منذ أن فرضت المجموعة الرباعية الدولية حصارها على الشعب الفلسطيني، منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، تحت زعم عدم اعتراف حماس بـ"إسرائيل"، لم يستطع النظام العربي اتخاذ موقف قوي وصارم في مواجهة هذا الحصار، ولم يعلن عدم التزامه به ولم يفضحه عالمياً، لكنه ظلّ حريصاً على استرضاء الأمريكيين والأوروبيين وعدم استفزازهم. لذلك لم يتجاوز الموقف العربي حدود الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وفي أضيق الحدود، والاستمرار في مناشدة اللجنة الرباعية الدولية من أجل فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني. أما الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والاجتياحات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بين حين وآخر، والاستمرار في عمليات اعتقال النشطاء، وتوسيع دائرة الاعتقال لتشمل وزراء ونواب أعضاء في المجلس التشريعي؛ فإن الموقف العربي ظلّ حبيساً ضمن إطار التنديد والتوجه المستمر إلى الأمم المتحدة من أجل التدخل. في حين يعرف الجميع أن الولايات المتحدة لن تسمح بصدور أي قرار من مجلس الأمن يدين الجرائم الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني.



إن المتابع للوضع الفلسطيني بإمكانه التمييز بين مرحلتين من الحصار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وخاصة بالنسبة لقطاع غزة، على صعيد القصف والاغتيال والاجتياح، وعلى صعيد إغلاق المعابر وفرض الحصار المحكم على القطاع؛ المرحلة الأولى: هي معظم شهور عام 2007. والمرحلة الثانية: هي التي حدثت في الأسابيع الأخيرة من كانون الأول/ ديسمبر 2007، وكانون الثاني/ يناير 2008. لكن الموقف العربي لم يتغير كثيراً إزاء المرحلتين، فهو موقف ضعيف ومهادن، إن لم يكن متواطئاً على نحو ما تكشّف في أثناء أزمة قطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2008.

أ. المرحلة الأولى:

اقتصر الموقف العربي في هذه المرحلة على مواصلة دعوة اللجنة الرباعية الدولية والمجتمع الدولي لفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وعلى تقديم معونات نقدية إلى السلطة الفلسطينية، وهي المعونة التي استُبعِد قطاع غزة منها نهائياً، بعد خروج رئاسة السلطة من القطاع عقب الأحداث الدامية بين حركتي فتح وحماس، على الرغم من أن القطاع هو الأشد حاجة إلى مثل تلك المعونات، وهو الأكثر تضرراً وتأثراً من سياسة الحصار.

ففي معرض دفاعه عن موقف الجامعة العربية من الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني أوضح محمد صبيح الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين أن أية أموال تأتي إلى الجامعة معروفة المصدر، وفق قرارات القمم العربية، يتمّ تحويلها بدون عائق، أما الموارد العينية فيتمّ توزيعها داخل الأراضي المحتلة على الهيئات والمؤسسات بالتنسيق مع الهيئات الدولية. وأكد أن الأموال التي تمّت مصادرتها من إسماعيل هنية رئيس الحكومة خلال عبوره معبر رفح تمّ تحويلها إلى حساب أمانة السلطة الفلسطينية، بناء على مذكرة رسمية تلقتها الجامعة من المسؤولين في السلطة، وتمّ إيداعها في حساب قامت الجامعة بفتحه في أحد البنوك المصرية[44].

وفي ختام الاجتماع الوزاري لهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية الـ 18، التي عقدت في الخرطوم، دعت الهيئة إلى ضرورة توفير الدعم العربي الكامل لحكومة الوحدة الوطنية على الساحة الدولية؛ لمساعدتها على كسر الحصار المالي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وكشفت الهيئة عن تلقي الجامعة 380 مليون دولار من أصل 660 مليون دولار، قيمة مساعدات عربية قررتها قمة الخرطوم[45]. وبعد قمة الرياض اهتمت الجامعة العربية بحثّ الدول العربية على تسديد التزاماتها المالية، وكشف محمد صبيح الأمين المساعد للجامعة لشؤون فلسطين أن التحركات العربية الرامية إلى تفعيل مبادرة السلام العربية، بعد القمة العربية في الرياض، ستولي اهتماماً بمسألة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني[46].

خارج هذا الإطار ليس هناك موقف عربي آخر داعم لصمود الشعب الفلسطيني، باستثناء بعض الإجراءات مثل التبرع بمليون جنيه مصري للعالقين على الحدود المصرية – الفلسطينية عند معبر رفح[47]، والقيام باتصالات مع الحكومة العراقية لوقف العنف الذي تمارسه ضدّ اللاجئين

الفلسطينيين في العراق[48]، والمطالبة بإطلاق النواب المعتقلين في السجون الإسرائيلية[49]. وكانت هناك نية لعقد مؤتمر عربي يخصص لدعم مؤسسات السلطة الفلسطينية بعد أحداث غزة الدامية وفق ما عبر عنه السفير أحمد قطان، مندوب السعودية في الجامعة العربية، عقب اجتماع هيئة متابعة تنفيذ قرارات والتزامات القمة العربية التي عقدت في الرياض، وعلى الرغم من أن السفير أحمد بن حلّي، الأمين العام المساعد للجامعة للشؤون السياسية، كان قد أوضح أن الخطوات الأولى للإعداد لهذا المؤتمر بدأت تتبلور؛ حيث تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع رجال الأعمال الذين سوف يشاركون به[50]، إلا أن هذا المؤتمر لم يعقد.

ب. المرحلة الثانية:

على الرغم من افتضاح كل خلفيات القرار الإسرائيلي بإحكام الحصار على قطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2008، وقطع الكهرباء والوقود بشكل كامل عن القطاع، سواء ما يتعلق بالضغط على سكان القطاع للتخلي نهائياً عن دعم حركة حماس[51]، أم رغبة بعض القيادات من أمثال إيهود باراك وزير الحرب ونائبه متان فيلنائي Matan Vilnai[52] في توريط مصر في مسؤوليات القطاع، وتخليص "إسرائيل" نهائياً من أعبائه بما يعني تخليها عن واجباتها القانونية عن القطاع وأهله، باعتبارها سلطة احتلال؛ فإن الموقف العربي الرسمي الجماعي ظلّ ضعيفاً ومتردداً بل وعاجزاً في وقت يصعب فيه التردد والضعف والعجز، حتى أنه بدا وكأنه موقف متجانس مع الرغبة القديمة والمستمرة للتنصل من المسؤولية العربية تجاه الشعب الفلسطيني.

ولعل في مناشدة عمرو موسى للعرب أن يحتجوا ويرفعوا أصواتهم ضدّ ما يحدث في غزة هو تجسيد لكل هذا العجز. فلدى مغادرته القاهرة متوجهاً، على رأس وفد، إلى العاصمة اللبنانية بيروت لمحاولة حلّ الأزمة اللبنانية ناشد عمرو موسى العرب بـ"رفع أصواتهم، على الأقل، ليطالبوا بوقف الحصار المفروض على قطاع غزة، وإمدادها بكل ما يستطيعون من أموال ودواء وطعام، وخاصة أنها في حصار كامل وعدوان يومي، وهذا أمر يجب ألا يترك دون موقف عربي"[53].

لم يوضح موسى كيف ستصل الأموال والدواء والطعام إلى قطاع غزة والمعابر مغلقة، ولذلك جاء البيان الصادر عن مجلس وزراء الخارجية ضمن هذا الإطار العاجز، فبعد الإشادة بالجهود المصرية لتخفيف المعاناة عن قطاع غزة، أكد المجلس دعمه لهذه الجهود، وطالب المجلس الدول العربية بتقديم المزيد من الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، وطالب "إسرائيل" بتحمل المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع في الضفة والقطاع، كما طالبها بإنهاء الحصار. كما طالب وزراء الخارجية مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته، ودعوا الأطراف المعنية إلى استئناف العمل بالترتيبات المتفق عليها دولياً لضمان إعادة تشغيل معابر قطاع غزة بما فيها معبر رفح[54].

هذا كل ما استطاعت جامعة الدول العربية القيام به من مناشدات، دون أن تقوم الجامعة بتحمل



مسؤولياتها في الدعوة أولاً إلى فرض اتفاقية جديدة ومنصفة تضمن أن تكون المعابر مفتوحة وغير خاضعة للإرادة الإسرائيلية. كما أن الجامعة لم تفكر في الحلّ الاستراتيجي البديل لبقاء القطاع مرهوناً للإرادة الإسرائيلية؛ إذ كيف يمكن إبقاء القطاع معتمداً اعتماداً كلياً على "إسرائيل"، وفي الوقت ذاته يراد للفلسطينيين الاستقلال. ولم يفكر وزراء الخارجية في توفير البديل العربي للقطاع من الكهرباء والوقود. ربما لأن هذه التبعية ضرورة لتركيع القطاع للقبول بالسياسات العربية، التي اختارت السلام خياراً استراتيجياً، وهذا هو جوهر الموقف العربي.

4. العلاقة مع "إسرائيل" وأفق التطبيع:

التزم النظام الرسمي العربي بموقفه الرافض لحدوث أي تطور في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وبالشروط الواردة في مبادرة السلام العربية، وقد تأكد هذا في مناسبتين؛ الأولى: ضمن إطار خطة تفعيل مبادرة السلام العربية بعد مؤتمر القمة العربية في الرياض. والثانية: بمناسبة الموافقة على الذهاب للمشاركة الجماعية في اجتماع أنابوليس.

فقبل انعقاد القمة العربية ترددت مطالب عربية ودولية لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية تدعوها للاعتراف بـ"إسرائيل"، ولكن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رفض هذه المطالب، وقال في تصريحات صحفية بعد لقائه مع وزيرة الخارجية الكرواتية كوليندا جرابار كيتاروفيتش Kolinda Grabar– Kitarović إن "الاعتراف لا يجب أن يكون من طرف واحد فقط، بل يجب أن يكون من الطرفين حماس وإسرائيل"[55].

وبعد قمة الرياض رفض عمرو موسى أي تطبيع مع "إسرائيل" قبل تحقق السلام، وأكد أن "ذلك لا يمكن أن يتمّ مهما كانت الأمور؛ لأن ذلك معناه أنهم يريدون التطبيع مجاناً"[56]. ورفض هشام يوسف المتحدث باسم الأمين العام تصريحات إيهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، حول رغبة حكومته إجراء اتصالات مع الجامعة العربية حول مبادرة السلام، وقال إن المطلوب هو قيام "إسرائيل" بتحديد موقفها إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي، مؤكداً أن "إسرائيل تماطل وتراوغ بهدف تعطيل أي تقدم على مسار السلام، وهي تريد أن تحصل على تنازلات بدون مقابل، لكن الموقف العربي وموقف جامعة الدول العربية واضح تماماً بأنه لا تنازلات مجانية، وأن الدول العربية أوضحت موقفها من خلال المبادرة"[57].

وبعد ما تردد عن أن زيارة كل من أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري، وعبد الإله الخطيب وزير الخارجية الأردني لـ"إسرائيل" كانت باعتبارهما ممثلين للجامعة العربية من أجل دفع المبادرة العربية قدماً[58]، أعلن أحمد أبو الغيط أنه "لا يمثل إلا مصر فقط، ولا يمثل الجامعة العربية"، وقال إن ذهاب وزيري خارجية مصر والأردن لـ"إسرائيل" هو بتكليف من اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة مبادرة السلام المنبثقة عن قمة الرياض، ولكنه بالتأكيد "لا يمثل الجامعة العربية"[59].

الموقف العربي الرافض لـ"التطبيع المجاني" تكرر ثانية بمناسبة المشاركة العربية في اجتماع



أنابوليس. ففي مقابلة صحفية قبل انعقاد ذلك الاجتماع أوضح الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه "لا تنازلات في المؤتمر"، وأن وجود دول عربية وإسلامية لا تقيم علاقات مع "إسرائيل" مثل السعودية لا يعني التطبيع، لأن هذه الدول تحضر اجتماعات الأمم المتحدة بحضور "إسرائيل" دون أن يعني ذلك تطبيعاً.

كما أكد هذا الموقف سعود الفيصل عندما قال "لا تطبيع قبل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين"[60]. وهو موقف سبق أن أكده عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، عقب اجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية قبل يومين من اجتماع أنابوليس عندما قال إن قرار حضور مؤتمر أنابوليس لا يعني التطبيع مع "إسرائيل"، لكنه قرار بالتحرك نحو السلام، وتأكيد ضرورة إعادة طرح قضية المفاوضات بعد جمود طويل[61].

مجمل هذه المواقف العربية سواء ما يتعلق بعملية التسوية، أم الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية، أم دعم صمود الشعب الفلسطيني، والموقف من التطبيع تكشف حقيقة لم يستطع عمرو موسى إنكارها، وهي العجز عن حلّ الأزمات العربية، وليس فقط القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن هذه الأزمات لا تزال تراوح مكانها دون إحراز تقدم. هذه القضايا تشمل، على نحو ما أشار عمرو موسى، فلسطين والعراق ولبنان والسودان والصومال، مما يعني أن النظام العربي ومنظمته الإقليمية في مأزق حقيقي أهم معالمه هو العجز عن القيام بالوظائف الأساسية. وعندما يحدث ذلك؛ فإن هذا يعني أن النظام العربي في مأزق يتطلب المراجعة، وإلا فإن مخاطر المشاريع الأمريكية – الإسرائيلية الخاصة بإعادة ترتيب النظام الإقليمي، وإعادة رسم الخرائط، وفرض حالة استقطاب إقليمية ومحاور متصارعة، سوف تتحول إلى حقائق أو إلى، واقع يُشجّع الرئيس الأمريكي أن يخاطب العالم العربي في زيارته للمنطقة في كانون الثاني/ يناير 2008 بالتوجه نحو عقد شراكة مع "إسرائيل"، وليس مجرد الاعتراف بها، وعقد اتفاقيات سلام معها، ومواجهة ما أسماه "العدو الإيراني" المتهم الأول من وجهة نظر الرئيس الأمريكي بدعم "الإرهاب" الذي يعني أيضاً كل فصائل المقاومة العربية ومنظماتها.

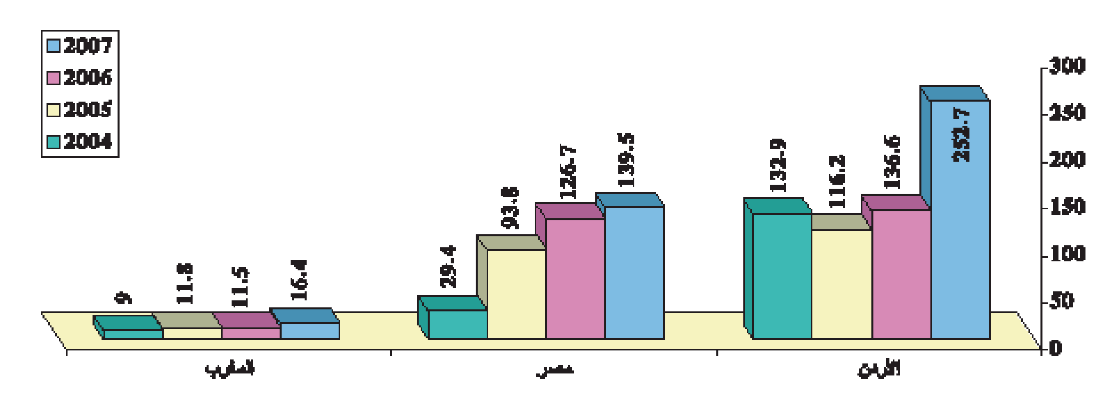
ومن جهة أخرى، فإن العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وبعض البلدان العربية قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال سنة 2007. فقد زادت الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بنسبة 85%عن السنة السابقة، فارتفعت من 136.6مليون دولار إلى 252.7 مليون دولار؛ كما زادت الواردات الإسرائيلية من الأردن بنسبة 41.9%، فارتفعت من 38.2 مليون دولار إلى 54.2 مليون دولار. كما ارتفعت نسبة الصادرات والواردات بين "إسرائيل" وكل من مصر والمغرب، وإن بنسبٍ ومبالغ أقل؛ كما يوضح الجدول التالي:



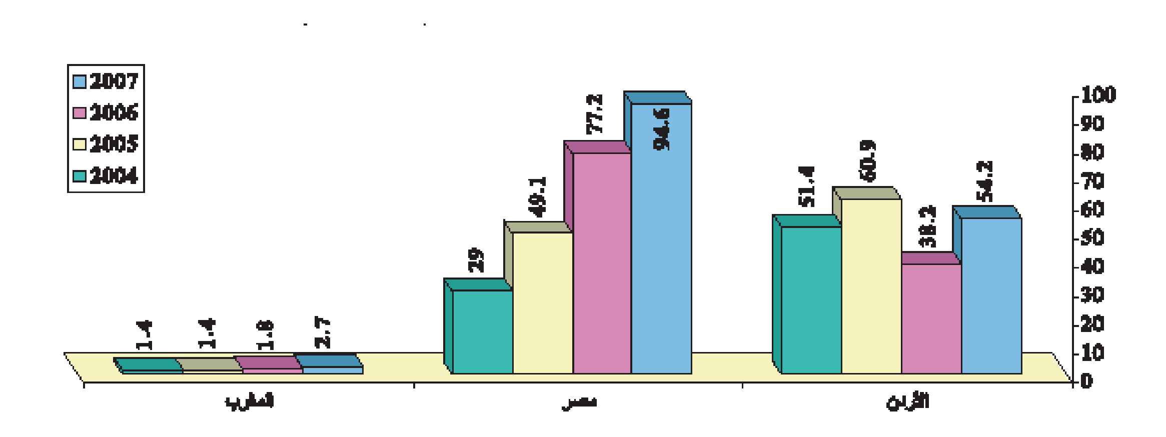
جدول 3/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2004-2007 (بالمليون دولار)[62]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:					الواردات الإسرائيلية من:			
	2007	2006	2005	2004		2007	2006	2005	2004
الأردن	252.7	136.6	116.2	132.9		54.2	38.2	60.9	51.4
مصر	139.5	126.7	93.8	29.4		94.6	77.2	49.1	29
المغرب	16.4	11.5	11.8	9		2.7	1.8	1.4	1.4

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2004-2007 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2004-2007 (بالمليون دولار)





رعت السعودية المحادثات بين فتح وحماس، والتي أدت إلى عقد اتفاق مكة في 2007/2/8. (مكتب الإعلام الفلسطيني)



سعت مصر إلى دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلاج المشاكل بين فتح وحماس. الصورة للرئيس مبارك مع الرئيس عباس، في القاهرة في 2007/2/26. (رويترز)

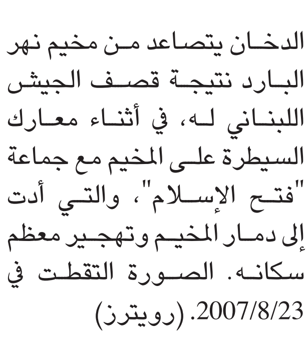


على الرغم من الحصار، ومن التخوف الرسمي العربي من الإسلاميين؛ إلا أن حماس حافظت على علاقات جيدة مع عدد من البلدان العربية خصوصاً سورية وقطر واليمن والسودان. الصورة لخالد مشعل مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، بعد إجراء مباحثات بينهما في صنعاء في 2007/3/29. (رويترز)



الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية ووزير الخارجية زياد عمرو، ويظهر إلى جانبهم الأمين العام للأمم المتحدة، في أثناء مشاركتهم في مؤتمر القمة العربية التي عُقدت في الرياض، في 2007/3/29. (رويترز)





الدخان يتصاعد من مخيم نهر البارد نتيجة قصف الجيش اللبناني له، في أثناء معارك السيطرة على المخيم مع جماعة "فتح الإسلام"، والتي أدت إلى دمار المخيم وتهجير معظم سكانه. الصورة التقطت في 2007/8/23. (رويترز)



وزير الخارجية الأردني يصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي، وإلى جانبهما وزير الخارجية المصري، حيث قام الوزيران المصري والأردني بزيارة لـ"إسرائيل" في 2007/7/25؛ لمتابعة عرض المبادرة العربية للسلام. (رويترز)

ثانياً: أداء الدول العربية ومواقفها من القضية الفلسطينية

نستطيع أن نتلمس بعض التمايز والاختلاف في مواقف الدول العربية، مقارنة بأداء النظام العربي الرسمي ومواقفه، لكن هذا التمايز والاختلاف يتضح أكثر عند مقارنة مواقف الدول العربية فيما بينها؛ حيث يرتبط هذا التمايز والاختلاف بدرجة الاقتراب أو الابتعاد عن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية، بل وبمستوى التزام كل دولة، أو بالأحرى مستوى استمرار التزام كل دولة، بمفهومي الأمة العربية والقومية العربية، ومدى سعيها لمواجهة المشروعين الأمريكي والصهيوني، الذي تقوم نقطة ارتكازهما على إعادة تقسيم الوطن العربي إلى دويلات ذات هويات فرعية طائفية وعرقية. كما يرتبط أيضاً هذا التمايز والاختلاف في مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية بدرجة العلاقة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ومنظومة التحالفات الإقليمية والدولية لكل دولة، والموقف الذي نعنيه هنا هو أولاً درجة كثافة تفاعلات كل دولة مع القضية الفلسطينية وتطوراتها، ودرجة الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها من خلال دراسة العناصر الأربعة للتحليل التي سبق الاعتماد عليها في تحليل أداء النظام الرسمي العربي ومواقفه. ويمكن تقسيم الدول العربية إلى أربعة أقاليم فرعية هي: المشرق العربي (دول المواجهة باستثناء العراق الذي له ظروفه الخاصة) والخليج، والسودان والقرن الإفريقي، وأخيراً دول المغرب العربي.

1. دول المواجهة (المشرق العربي):

يعني مصطلح دول المواجهة أن هذه الدول هي الأكثر التزاماً والأكثر كثافة في تفاعلها مع القضية الفلسطينية، لكن هذا الاعتقاد يرتبط شرطياً بوجود مواجهة أو باستمرار التزام هذه الدول لكونها دول مواجهة مع الكيان الصهيوني، ولكن مع توقيع كل من مصر والأردن اتفاقيات سلام مع هذا الكيان فإنها باتت أكثر التزاماً بالحلّ السلمي للصراع مع "إسرائيل"، وأكثر حرصاً على الحيلولة دون تفجر الحروب والمواجهات؛ لأنها تضعها في مواقف صعبة وحرجة مع الرأي العام داخلها والرأي العام العربي، لذلك فإن هذه الدول، وإن كانت بحكم الجغرافيا، هي الأكثر كثافة في تفاعلاتها مع القضية الفلسطينية، إلا أنها لم تعد الأكثر التزاماً بالقضية الفلسطينية، وإن كانت تؤكد دوماً أن حرصها على الحلّ السلمي هو من باب الالتزام بهذه الحقوق. هذا ينطبق على مصر والأردن ولا ينطبق بالدرجة ذاتها على سورية ولبنان.

أ. مصر:

1. الموقف المصري من عملية التسوية:

تُعدّ مصر أكثر دولة لها مصلحة وطنية مباشرة في إنجاح عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي؛ فنجاح التسوية يؤكد صدق وجدية المسار المصري الذي انتهج

مبكراً الحلّ السلمي. ولقد شهدت سنة 2007 تفاعلات مصرية مكثفة من أجل تحريك المفاوضات وإنجاح المبادرات ودعم المؤتمرات واللقاءات ذات الصلة بعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويمكن تلمس ذلك من خلال متابعة هذا الدور عبر ثلاث مراحل مميزة؛ الأولى استمرت طيلة شهري كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير 2007 من خلال طرح مبادرة مصرية بديلة لخريطة الطريق التي بدت متعثرة. والثانية صاحبت الإعداد للقمة العربية التي عقدت في شهر آذار/ مارس 2007 ثم المشاركة فيها ومتابعة توصياتها. أما المرحلة الثالثة فهي ابتداءً من أواخر تموز/ يوليو 2007 حتى نهاية العام، وهي المرحلة التي تزامنت مع قبول وتأييد دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش لعقد مؤتمر للسلام في الخريف، حمل اسم "مؤتمر الخريف"، ثم استقر على اسم "اجتماع أنابوليس"، الذي عقد في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، ومتابعة جهود إحياء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وفقاً لما سُمِّي بـ"تفاهمات أنابوليس".

(أ) المسعى المصري لإنجاح مبادرة بديلة لخريطة الطريق:

بدأت فكرة هذه المبادرة باقتراح مصري لعقد قمة رباعية مصرية – أردنية – فلسطينية – إسرائيلية؛ لبحث إعادة إطلاق عملية التسوية واستئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية حول التسوية النهائية[63]. وقد أفصح الرئيس المصري حسني مبارك في حوار مع مجلة روزاليوسف المصرية عن أن مصر لديها تصور واضح حول إرساء اتفاق سلام شامل قائم على الشرعية الدولية، معتبراً أن التوصل إلى صفقة تبادل الأسرى بين "إسرائيل" والفلسطينيين، سيتيح البدء في إجراءات لبناء الثقة، تمهيداً لاستئناف المفاوضات بين الجانبين[64]. ثم عاد الرئيس المصري وكشف عن مبادرة قدمتها القاهرة بالتشاور مع بعض الدول العربية، مشيراً إلى أن وفداً مصرياً سيقوم بزيارة للولايات المتحدة في شهر شباط/ فبراير 2007 لبلورة الموقف من هذه المبادرة، التي تستند في جانب كبير منها إلى مبادرة السلام العربية، وتتضمن مجموعة أفكار منها إعادة التأكيد على إمكان التعايش المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين شريطة وقف ممارسات الاحتلال ضدّ سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والشروع في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني. كما تتضمن، وفقاً لما ذكرته مصادر موثوقة، استبعاد حركة حماس، والتأكيد على أن الرئاسة هي الممثل الشرعي للسلطة الفلسطينية[65].

وقد طرح الرئيس المصري هذه المبادرة على كوندوليزا رايس خلال زيارتها لمصر ولقائه معها في مدينة الأقصر، كما تمّ التشاور بشأنها مع عدد من الدول العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية. ونفى مصدر مصري مسؤول أن تكون هذه المبادرة تتعارض مع مبادرة السلام العربية، وذكر أن مصر حصلت على تأييد السعودية ودعمها[66].

وقد حمل أحمد أبو الغيط هذه المبادرة إلى واشنطن والتقى مع كوندوليزا رايس وكبار المسؤولين،



وأوضح أن المبادرة أو الرؤية المصرية تقضي بالاتفاق على مرحلتين أساسيتين تنتهيان بالحلّ النهائي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية داخل حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد أن مصر تستبعد تماماً فكرة الدولة المؤقتة، وأوضح أن المرحلة الأولى تعمل على تحقيق الاستقرار في العلاقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتشمل اتخاذ إجراءات متبادلة أهمها تبادل الأسرى والعودة إلى "تفاهمات شرم الشيخ"، والالتزام بالتهدئة الأمنية لبناء الثقة. أما المرحلة الثانية فتتمثل في استئناف المفاوضات النهائية التي يمكن أن تتمّ بأي صورة، بما في ذلك أن تكون غير معلنة[67].

أهم ما في هذه المبادرة أنها كانت تركز على ضرورة تحديد الهدف النهائي للمفاوضات المحتملة؛ فالمفاوضات السابقة، وكما أشار وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، فشلت بسبب عدم معرفة الهدف الذي تسعى إليه مسبقاً[68]، ولكن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح ربما لظهور متغير جديد، وهو دعوة إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، وطموح الأمريكيين والإسرائيليين إلى إجراء تعديلات مناسبة فيها، والسعي لإقرار هذه التعديلات من مؤتمر القمة العربية في الرياض.

(ب) مصر والقمة العربية وإعادة تفعيل مبادرة السلام العربية:

تجاوبت مصر مع دعوة إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، واستضافت في مدينة أسوان (جنوب مصر) لقاء رايس بوزراء خارجية ما عُرف بـ"اللجنة الرباعية العربية" وأيضاً لقاءها مع رؤساء أجهزة الاستخبارات بالدول الأربع: مصر والسعودية والأردن والإمارات، وكانت طرفاً مباشراً فيما عُرِف بـ"صفقة رايس"، التي أجهضها الرفض الإسرائيلي لمبادرة السلام العربية. كما أيدت مصر تبني القمة العربية في الرياض لدعوة إعادة تفعيل المبادرة، وحرصت على نفي أي نية لتعديلها بما يتماشى مع المطالب الأمريكية والإسرائيلية، كما شاركت في اللجنة المعنية بمتابعة تفعيل المبادرة التي أخذت اسم "لجنة مبادرة السلام العربية"، وشارك أحمد أبو الغيط مع نظيره الأردني في حمل المبادرة ومناقشتها مع المسؤولين في الكيان الصهيوني. وقبل سفرهما إلى "إسرائيل" نفى وزير الخارجية المصري أن تكون لجنة المبادرة مكلفة بالتفاوض مع "إسرائيل"، وأكّد أن التفاوض شأن خاص بكل طرف له مشكلة مع "إسرائيل"، سواء الفلسطينيين أم سورية أم لبنان[69].

وقد واصلت مصر جهودها لتفعيل مبادرة السلام من خلال لقاءات ومؤتمرات متعددة، منها اللقاء الثلاثي الذي جمع وزراء خارجية مصر والأردن و"إسرائيل" في شرم الشيخ، وهو اللقاء الذي شهد خلافات بين الطرفين العربي والإسرائيلي بسبب موقف تسيبي ليفني من مبادرة السلام العربية. وأوضح وزير الخارجية المصري أن الاجتماع تطرق إلى الكثير من المفاهيم العربية للسلام، والردود الإسرائيلية على تلك المفاهيم، وأن الوزيرين المصري والأردني طالبا الوزيرة الإسرائيلية بضرورة احترام الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ووقف سياسة الاغتيالات



وكافة أشكال التصعيد العسكري تجاه الفلسطينيين، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها إشاعة أجواء بناء الثقة مع الجانب الفلسطيني[70].

وقد التقى الرئيس المصري حسني مبارك بالوزيرة الإسرائيلية عقب لقائها مع وزيري خارجية مصر والأردن، وبحث معها سبل إحياء عملية السلام، وإمكان تعامل "إسرائيل" مع المبادرة العربية[71].

وجاء التحرك الأهم بترتيب مصر لعقد قمة رباعية: مصرية أردنية فلسطينية إسرائيلية في شرم الشيخ، استهدفت دعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أعقاب أحداث غزة الدامية، وإعادة تحريك عملية التسوية، وإعطاء دفعة للعلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية حسب تصريح لوزير الخارجية المصري[72]. وفي كلمته الافتتاحية بهذه القمة، التي عقدت في منتجع شرم الشيخ، دعا الرئيس مبارك إلى موقف مشترك يحقن دماء الفلسطينيين والإسرائيليين، وينهي العنف على الجانبين، ويهيئ الأجواء للعودة لمائدة المفاوضات وفق "أفق سياسي" واضح يخلص لقضايا الوضع النهائي بعيداً عن الإجراءات الأحادية والحلول المؤقتة، ويحقق السلام العادل والدائم الذي يتأسس على قوة الحقّ وأسس الشرعية الدولية ومبادئها، ويحقق تطلع الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة. ووجه مبارك الحديث إلى إيهود أولمرت موضحاً أنه "لو نفذت التفاهمات التي توصل إليها عباس مع رئيس وزراء إسرائيل السابق أريل شارون في شرم الشيخ في الثامن من شباط/ فبراير 2005 بالكامل، لما كانت الأوضاع قد تدهورت إلى حالة التردي التي وصلت إليها اليوم"[73].

وفي صبيحة اليوم التالي عرض الرئيس المصري على العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز، نتائج تلك القمة الرباعية، كما ناقشا سبل احتواء الموقف بين حركتي فتح وحماس، والجهود من أجل لَمِّ الشمل الفلسطيني، وسبل جمع الحركتين إلى مائدة الحوار[74].

(ج) مصر واجتماع أنابوليس:

رحبت مصر بالبيان الذي دعا فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى عقد مؤتمر دولي "في الخريف" حول عملية السلام، وذلك بعد ساعات من هذه الدعوة، وأعلن أحمد أبو الغيط أن الطرح الأمريكي يتضمن عناصر إيجابية يجب التمسك بها، والبناء عليها وتطويرها، معبراً عن تأييده للإشارات التي وردت في البيان عن الحاجة إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية الفاعلة وذات التواصل الأرضي[75].

وظلّ الموقف المصري منذ ذلك الوقت وحتى انعقاد اجتماع أنابوليس في 2007/11/29 حريصاً على توفير الإعداد الجيد للمؤتمر حتى يحقق الأهداف المرجوة؛ ومن أجل ذلك قامت مصر بالعديد



من الأنشطة شملت لقاءات ومؤتمرات وتصريحات للرئيس المصري ووزير الخارجية. فقد دعا الرئيس مبارك إلى ضرورة إنجاز اتفاق مبادئ حول الدولة الفلسطينية قبل عقد "مؤتمر السلام"[76]، أما وزير الخارجية فقد أوضح أن بلاده لا تضع شروطاً للمشاركة في المؤتمر في معرض توضيح موقف مصر في حالة إذا لم توجه دعوة أمريكية إلى سورية لحضور المؤتمر، فقد ذكر: "إننا نؤكد على دعوة كل الأطراف العربية التي ترغب في المشاركة في مثل هذا الاجتماع، ولكننا لا نربط مشاركة مصر من عدمها بشروط محددة"[77].

وقد نظمت مصر اجتماع القمة بين الرئيس المصري والملك عبد الله الثاني ملك الأردن في الإسكندرية في 2007/9/4، كما نظمت في 2007/11/22 اجتماع قمة ثلاثي مصري–أردني– فلسطيني في منتجع شرم الشيخ.

في القمة الثنائية بالإسكندرية دعا الطرفان المصري والأردني إلى ضرورة تنسيق المواقف العربية قبل المشاركة في المؤتمر الدولي، وأكدت القمة على أهمية أن يخرج المؤتمر بنتائج إيجابية، كما أكدت أن مبادرة السلام العربية هي أساس التصور العربي للمؤتمر[78]. وفي القمة الثلاثية جدد الرئيس المصري الدعوة إلى ضرورة الإعداد الجيد للمؤتمر، ووضع أجندة ومرجعيات واضحة، وقال: "الأهم أن يسفر في النهاية عن نتائج ملموسة تدفع عملية السلام إلى الأمام على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، وعلى نحو يفتح الباب لإجراء تقدم مماثل على بقية المسارات"[79].

2. الموقف المصري من الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية:

أعطت مصر، على مدار العام، أهمية وأولوية لاحتواء الخلافات التي تحولت إلى صراعات، بل وصراعات دامية بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من ناحية، وبين حركة حماس من ناحية أخرى. واتّبعت مصر أكثر من وسيلة لاحتواء هذه الخلافات ابتداءً من الاتصالات الثنائية والحوارات الثلاثية، ثم إيفاد وفد أمني مصري على مستوى عالٍ، برئاسة اللواء برهان حماد وتحت رعاية الوزير عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرية، وترتيب لقاءات قمة ثنائية وثلاثية ورباعية، وتبني هذا الموقف في اجتماعات وزراء الخارجية العرب. لكن هذا الموقف المصري تطور بعد أحداث غزة الدامية؛ حيث قامت مصر بسحب وفدها الأمني وإعادته للقاهرة عقب تلك الأحداث في إشارة إلى رفض ما حدث من تصفية دموية للصراع بين حركتي فتح وحماس، وأعقب ذلك انحياز مؤقت للسلطة الفلسطينية، ثم عودة إلى تبني موقف متوازن بين الحركتين، لكن الأمر تطور في النهاية إلى ميل ودعم لموقف الرئيس محمود عباس في مواجهة حركة حماس.

ففي بداية سنة 2007 دعت مصر والأردن، عقب قمة جمعت الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله بن الحسين، إلى وقف الاقتتال الفلسطيني وإلى اتفاق بين فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط[80]. ثم دعت مصر الفصائل الفلسطينية إلى



الانضمام لاتفاق مكة، ونفت أي تراجع عن موقفها الداعم للحوار الفلسطيني – الفلسطيني بعد توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق مكة، وأكدت أن تنفيذ هذا الاتفاق يتمّ بتنسيق وتشاور بين مصر والمملكة العربية السعودية، وأن الوفد الأمني المصري ما زال مستمراً في عمله منذ أشهر عديدة[81].

وبعد تجدد الاشتباكات الدامية بين حركتي فتح وحماس تدخلت مصر عبر وفدها الأمني برئاسة اللواء برهان حماد والمقيم في غزة، ونجحت في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار كان هو الخامس بينهما منذ تجدد الاشتباكات[82]، ثم بدأت بعد ذلك جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية على غرار الحوار السابق في القاهرة عام 2005[83]. لكن هذه الحوارات لم تكتمل بعد لجوء حركة حماس إلى الحسم العسكري في القطاع.

قبل هذا الحسم العسكري لجأت "إسرائيل" إلى التشكيك في نوايا الموقف المصري عندما ادّعت جريدة هآرتس الإسرائيلية على الرئيس المصري حسني مبارك قوله إن "مصر لا تقبل وجود حماس في الحكم خصوصاً في ظلّ تعزز علاقاتها مع حركة الإخوان المسلمين". اللواء برهان حماد نفى هذا الادعاء[84]، واستمر في مواصلة دوره الرامي إلى احتواء الأزمة بين حماس وفتح، وفي وقت من الأوقات أصبح هو قناة الاتصال الوحيدة بين الحركتين، قبل نجاح حماس في حسم المواجهة عسكرياً[85].

قبيل هذا الحسم العسكري أكد اللواء برهان حماد أن أيادٍ شيطانية تلعب في الساحة الفلسطينية، وأنها أصبحت محترفة في إشعال الاقتتال بين الأشقاء[86]. وهدد بالنزول إلى الشوارع مع المواطنين الفلسطينيين لوقف الاقتتال الدامي في الشوارع، ودعا إلى اجتماع عاجل في مكتبه بغزة لوقف هذا الاقتتال[87]. وفي الوقت نفسه رفضت مصر، على لسان وزير خارجيتها، فكرة إرسال قوات دولية إلى الأراضي الفلسطينية، وحدد أحمد أبو الغيط أربعة شروط للقبول بهذه الفكرة؛ أولها: ألا يكون هناك اقتتال فلسطيني – فلسطيني، وثانيها: أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، وثالثها: أن تتوقف "إسرائيل" عن كل أعمال التعرض للفلسطينيين، ورابعها، أن يكون الهدف هو التسوية النهائية، وأن يكون هدف هذه التسوية معلوماً[88].

هذه الأدوار المصرية أسهمت في إيجاد قناعة لدى المسؤولين المصريين بأن هناك "مجموعة عابثة"، تلعب في الساحة الفلسطينية، وتستخدم كأدوات لجهات مرتبطة بأجندات خارجية، تسعى لتنفيذ سيناريوهات محددة على رأسها إيجاد الفوضى على الساحة الفلسطينية، لإزاحة حركة حماس عن السلطة. ونقلت جريدة الحياة عن مصادر مصرية موثوقة قولها إن الرئيس محمود عباس "يعلم بمجريات الأمور، ويعلم الشخصيات الضالعة في الاقتتال، وكل المعلومات لديه، ورغم ذلك لم يتخذ ضدهم أي إجراء، ولم يتمّ توقيفهم"[89]، وبعد ذلك نسبت جريدة المصري اليوم القاهرية، نقلاً عن مصدر رفيع المستوى من الوفد المصري الأمني في غزة، إلى محمد دحلان

ومجموعته داخل أجهزة أمن السلطة مسؤولية الإيقاع بين حركتي فتح وحماس، ووصفت هذه المجموعة بأن لها أيادٍ خفية واتصالات مع "إسرائيل" وأمريكا، وأن هدفها هو الوصول إلى السلطة للاستيلاء على القيادة السياسية، وإبرام اتفاقات مع "إسرائيل" بالطريقة التي تريدها الأخيرة[90].

هذه التكهنات أو الاتهامات تكشفت حقيقتها فيما بعد عندما نشرت مجلة فانتي فير الأمريكية Vanity Fair magazine على لسان الصحفي الأمريكي ديفيد روز David Rose، الذي أوضح أن الإدارة الأمريكية، عبر وثائق حصل عليها، سعت إلى الإطاحة بحكومة حماس سياسياً وعسكرياً، وإشعال حرب أهلية في قطاع غزة بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية. وقال ديفيد روز إن خطة سرية وضعتها الإدارة وافق عليها الرئيس الأمريكي ووزيرة خارجيته وإليوت إبرامز Elliott Abrams، نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، عبر الجنرال كيث دايتون الذي تولى الاتفاق مع محمد دحلان القيام بمهمة إسقاط حكومة حركة حماس. وإن رايس أجرت سلسلة اتصالات مع قادة مصر والأردن والسعودية والإمارات، وطلبت منهم دعم حركة فتح بالمال لشراء السلاح وتدريب قوات الأمن التابعة للسلطة. وذكر أن أربع شاحنات مصرية محملة بالأسلحة الخفيفة عبرت إلى قطاع غزة في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2006 بعلم الحكومة الإسرائيلية؛ حيث أوضح الوزير الإسرائيلي بنيامين بن إليعازرBinyamin Ben-Eliezer أن هذه الأسلحة ستجعل محمود عباس قادراً على التعامل مع المنظمات التي تحاول تخريب كل شيء[91].

أياً كانت درجة دقّة هذه المعلومات فإن ما نشرته جريدة الأخبار اللبنانية على لسان مصادر فلسطينية مطلعة من أن مصر غيّرت تعاملها مع حركة حماس، بعدما قدمته الحركة من وثائق عثرت عليها في مقار الأجهزة الأمنية إلى السلطات المصرية المسؤولة، جاء ليدعم تلك المعلومات التي نشرتها المجلة الأمريكية، فقد ذكرت تلك المصادر أن الوثائق التي حصلت عليها المخابرات المصرية تضمنت شريطاً مصوراً يظهر عناصر أمنية مقربة من دحلان يتباحثون في كيفية وضع كاميرات حساسة قرب الحدود المصرية مع قطاع غزة، تكشف تحركات الجنود المصريين المرابطين هناك، بناءً على رغبة إسرائيلية. وهذه الكاميرات كان يفترض أن ترتبط بغرفة التحكم الإسرائيلية في معبر كرم أبو سالم شرقي معبر رفح الحدودي. ومن الوثائق أيضاً خريطة عليها توقيع مدير الأمن الداخلي الفلسطيني السابق العميد رشيد أبو شباك تظهر إحداثيات مكتب الوفد الأمني المصري الذي كان يرابط في قطاع غزة، وهناك وثيقة أخرى موقعة من أبو شباك عن آلية عمل كاميرات المراقبة التي تحيط بالمقر الأمني المصري، وزيارات الفصائل الفلسطينية للوفد الأمني المصري التي لا تتعلق بالعمل الرسمي[92].

هذه الوثائق أعادت التوازن للموقف المصري، لفترة لم تستمر طويلاً، ذلك لأن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة أدت إلى موقف مصري معارض، عبَّر عن نفسه بسحب الوفد الأمني المصري



وإغلاق مقره في غزة[93]. ثم قامت مصر برفع حالة الطوارئ على الحدود مع غزة خشية نزوح الفلسطينيين إليها[94]. ورحبت على لسان وزير خارجيتها بحكومة سلام فياض البديلة لحكومة حماس[95]، وأعلنت مصر رفضها الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولوحت بعزل حركة حماس، ونقلت جريدة الحياة عن مصدر مصري موثوق أن القاهرة "لا تعترف بالوضع الجديد غير الشرعي" في قطاع غزة، وأن هناك دعوة لتجمع عربي يؤكد شرعية الرئيس أبو مازن ويرفض التعامل مع دولة مستقلة في قطاع غزة تتزعمها حركة حماس مع تلويح بعزلها إقليمياً[96].

وتأكيداً لهذا التوجه نظمت مصر قمة رباعية في شرم الشيخ بمشاركة أردنية وفلسطينية وإسرائيلية، استهدفت دعم الرئيس محمود عباس، والسعي لإنهاء الخلافات الفلسطينية. لكن ظهر تشدد إيهود أولمرت إزاء استئناف عملية السلام، وهدد بالتراجع عن التعهدات القليلة التي قدمها لمحمود عباس لو عاد للحوار مع حركة حماس (حسب طلب الرئيس مبارك)، كما مال أولمرت والإعلام الإسرائيلي لخيار الحلّ العسكري ضدّ حركة حماس[97]. وقد أظهرت هذه القمة تضارباً مفاجئاً وواضحاً في الأهداف بين مصر وسائر الأطراف الثلاثة الأخرى. ففي مقابل توافق المصالح الذي بدا بين أولمرت وعباس والملك عبد الله في جوانب تقوية محمود عباس على حساب حماس، فإنه قد اتضح جلياً أن ثمة حذراً مصرياً من الدخول في شرك إسرائيلي لتضييع فرصة جديدة لإحياء مفاوضات السلام، عبر اتباع آليات حصار حماس وعزلها، الذي يمكن أن يؤدي مستقبلاً إلى "خيار الضفة أولاً"، وتجزئة القضية الفلسطينية أكثر[98]. فقد ركزت مصر في هذه القمة على دعوة الفلسطينيين لإنهاء خلافاتهم[99]، وأكد الرئيس المصري حسني مبارك مجدداً أن مصر ستعاود الوساطة بين حركتي فتح وحماس بعد أن تهدأ الأمور[100]، وأكدت مصادر مصرية أن القاهرة تجري اتصالات مكثفة مع الجانب الإسرائيلي، لضمان عدم تعرض قطاع غزة لأية أزمة إنسانية فيما يتعلق بالإمدادات الأساسية من الغاز والماء والكهرباء والأغذية والمواد الطبية، ونفت ما تردد عن احتمال قيام مصر بقطع الإمدادات عن غزة، وقالت إن الرغبة المصرية في دعم وتأكيد شرعية الرئيس عباس تصطدم مع مفهوم استعادة وضمان وحدة الصفّ الفلسطيني، مشيرة إلى خشية القاهرة فيما يتعلق باستفحال الوضع في غزة، ونسبت إلى مصدر دبلوماسي قوله: "إن مصر تترقب ما تسفر عنه الأحداث في المنطقة، وإنها لن تسعى لعزل حماس دولياً"، مشيراً إلى أن القاهرة ستستدعي الفصائل لبدء مفاوضات حول الأوضاع الحالية عندما تستقر الأمور، وشدد على رفض مصر فكرة إرسال قوات دولية إلى قطاع غزة[101].

وقامت مصر بدور بارز في دعوة مجلس وزراء خارجية الدول العربية للانعقاد لبحث أزمة الصراع الفلسطيني – الفلسطيني، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضمّ مصر والسعودية والأردن وقطر، بهدف التعرف على رؤية كل طرف لما حدث ولماذا حدث؛ والبحث في الآليات المناسبة التي تؤمّن استمرار التواصل واستئناف الحوار الفلسطيني – الفلسطيني[102]. وبعد تعثر

مهمة هذه اللجنة واصلت مصر جهودها الخاصة لاستئناف الحوار الفلسطيني – الفلسطيني، واحتواء الخلافات خاصة بين حركة فتح وحماس. ففي الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر 2007 دعت مصر وفدين يمثلان حركتي حماس وفتح للقاهرة للتباحث حول إمكانية استئناف الحوار بينهما، وإعداد صيغ متعددة تؤمِّن التوافق والتقارب، من بينها أن تعلن حماس استعدادها لإخلاء المقارّ الأمنية التابعة للسلطة، أو أن تعلن استعدادها للتراجع عن الأوضاع المستجدة بعد الحسم العسكري من دون تحديد طبيعة الخطوات[103]. لكن هذه الدعوة لم تحقق الأهداف المرجوة، وظلّ التباعد بين الطرفين مستمراً حتى جاءت أحداث معابر غزة في كانون الثاني/ يناير 2008 لتكشف عن تشدد الرئيس عباس في شروطه للحوار مع حماس.

3. الموقف المصري من دعم الشعب الفلسطيني والحصار المفروض عليه:

إن مجمل التوجه المصري نحو القضية الفلسطينية ما زال محكوماً بالاعتبارين التاليين: الالتزام بالأمن القومي العربي والالتزام بالأمن الوطني المصري، والحيلولة دون تحول فلسطين وعلى الأخص منها قطاع غزة إلى مصدر للتهديد بالنسبة للأمن المصري. فمصر (النظام) تجد أنها ملتزمة باستمرار الدعم للشعب الفلسطيني، ولكن في الحدود التي لا تسيء إلى العلاقات مع "إسرائيل"، وفي الحدود التي لا تسمح بتحويل مأساة الشعب الفلسطيني الداخلية إلى مصدر للتهديد بالنسبة للاستقرار السياسي (بسبب ردود الفعل الشعبية)، وللأمن الوطني (الحدود والعلاقات مع إسرائيل).

لذلك لم تتردد مصر في تأكيد استمرارها في دعم الشعب الفلسطيني، على الرغم من رفضها القاطع والصريح لمسألة الحسم العسكري، التي لجأت إليها حركة حماس في غزة. ففي ذروة هذا الرفض المصري أجرت مصر اتصالات مكثفة مع الجانب الإسرائيلي لضمان عدم تعرض القطاع لأي أزمة إنسانية فيما يتعلق بالغذاء والبترول والغاز والكهرباء والماء والمواد الطبية. وصرح مسؤول مصري رفيع المستوى أنه على الرغم من رفض مصر الشديد لقيام "إمارة دينية" على حدودها، إلا أنها "لا تسمح بحال من الأحوال بمزيد من المعاناة للشعب الفلسطيني في غزة"، مشيراً إلى أن مصر "أبلغت هذا الموقف للسلطات الإسرائيلية، ويعتقد أنها أبدت تفهماً لهذا الموقف"[104]. لكن، وفي الوقت ذاته، قالت مصادر أمنية وحدودية مصرية "إنه لا يوجد الآن أي تنسيق بين الجانبين المصري والفلسطيني، بشأن مرور آلاف الفلسطينيين العالقين على جانبي الحدود بين مصر وغزة". وأضاف أنه "بعد سيطرة القوة التنفيذية لحماس على معبر رفح الحدودي أصبحت الاتصالات بين مسؤولي الارتباط في الجانبين شبه مقطوعة"[105]، لكن عاد مصدر رسمي مصري مسؤول ليؤكد أن "مصر لا يمكن أن تتخذ أي قرارات أو إجراءات عقابية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني أو فصائله أو قياداته السياسية"[106].



مثل هذه المواقف المصرية تحولت إلى اتهامات من جانب قادة الكيان الصهيوني للسلطات المصرية بالتسامح والتساهل في مسألة تهريب الفلسطينيين للأسلحة إلى داخل قطاع غزة، عبر أنفاق محفورة في المناطق الحدودية على الجانب المصري في سيناء، وهي الاتهامات التي تحولت إلى توتر في العلاقات المصرية – الإسرائيلية. وما لبثت "إسرائيل" أن دخلت طرفاً في "قضية الأنفاق"، بعد تصريحات اعتبرتها مصر "مسيئة، وتجاوزت الخطوط الحمراء" على لسان تسيبي ليفني[107]، وبعد تصريحات أخرى لوزير الدفاع إيهود باراك، عقب لقاء جمعه مع الرئيس المصري حسني مبارك، الأمر الذي زاد من ردود الفعل المصرية الغاضبة، خاصة بعد أن لوح مسؤولون أمريكيون مثل السيناتور آرلن سبكتر Senator Arlen Specter بربط مصير المساعدات الأمريكية لمصر بمسألة تهريب الأسلحة عبر الأنفاق إلى غزة[108].

هذه الاتهامات والتوترات امتدت إلى الموقف المصري من قضية العالقين على الحدود وخاصة حجاج بيت الله الحرام؛ فالتوتر على الحدود مع قطاع غزة في ظلّ سيطرة حركة حماس أعاق المرور من القطاع وإليه، من خلال معبر رفح. وقد حرصت السلطات المصرية على عدم إيجاد مزيد من التوتر، في وقت كانت تدور فيه اتصالات تفعيل تفاهمات اجتماع أنابوليس، وفي ظلّ علاقات مصر مع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس. لذلك، فقد دفع 2,170 حاجّاً فلسطينياً ثمن كل هذه الاعتبارات، حيث بقوا عالقين على الحدود، وبعضهم بقي عالقاً على ظهر عبارتين قرب ميناء نويبع المصري[109]؛ إلى أن تمّ صدور القرار المصري بالسماح لهم بالدخول متجاوزاً الموقف الإسرائيلي.

هذه المواقف ذاتها امتدت إلى أزمة المعابر التي تفجرت في كانون الثاني/ يناير 2008. فبعد إحكام الكيان الصهيوني إغلاق المعابر مع قطاع غزة، وفرض حصار كامل امتد إلى البنزين والكهرباء، وشنّ هجمات مكثفة على القطاع، الأمر الذي حول القطاع وأهله إلى رهائن وعرضهم إلى ما يشبه الإبادة الجماعية، كان الموقف المصري متطوراً بتطور الأزمة ابتداءً من إجراء اتصالات مع الكيان لوقف العدوان وفكّ الحصار، إلى الاستجابة لانفجار الشعب الفلسطيني في اقتحام معبر رفح وإعلان الرئيس المصري أنه "لن يسمح بتجويع الشعب الفلسطيني"[110]، الأمر الذي دفع أكثر من نصف سكان غزة إلى العبور نحو الأراضي المصرية للتزود بكل شيء بعد أن أصبح القطاع خالياً من كل شيء. لكن هذا الموقف أخذ يتراجع بعد تلويحات إسرائيلية بإحياء البديل المصري، بما يعني تحويل مسؤولية القطاع إلى مسؤولية مصرية، وبعد رفض محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، أي تفاهمات مع حركة حماس بوساطة مصرية لوضع ترتيبات جديدة للمعابر، كانت تنوي مصر التداول حولها حسب تصريحات لوزير خارجيتها. فبعد هذا كله عادت مصر تفرض سيطرتها على معبر رفح، بعد إنذار أعطى للفلسطينيين والمصريين مهلة للعودة من وإلى القطاع، وبدأت السلطات المصرية في إعادة ترميم وبناء السور الحدودي، الذي كانت قد هدمته بعض فرق

ما عُرف بـ"لجان المقاومة الشعبية في غزة"[111].

فقد ترتب على التساهل المصري إزاء العابرين إلى سيناء من أبناء الشعب الفلسطيني تحويل الحدود إلى ما سُمِّي بـ"الحدود اللينة"[112]، الأمر الذي أثار حفيظة الإسرائيليين والأمريكيين بعد إثارة "الخيار المصري"[113] من جانب نائب وزير الدفاع الإسرائيلي وغيره من المسؤولين الإسرائيليين. فقد وجهت "إسرائيل" تحذيراً إلى مصر بسبب نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى سيناء؛ حيث حذر بيان للخارجية الإسرائيلية من هذا التطور، داعياً مصر إلى القيام بما يجب أن تقوم به "بموجب اتفاق السلام"[114]. كما دعت كوندوليزا رايس مصر إلى القيام بما يجب أن تقوم به لحماية "الحدود الدولية"[115].

بعد ذلك بدأ التحول المصري باتجاه التشدد مع مسألة الحدود، وظهور ما سُمِّي بـ"انتهاك السيادة الوطنية" على صفحات الإعلام المصري الرسمي، واتهام حركة حماس بأنها تريد إقامة "إمارة إسلامية"[116]. وجاءت الخطوات متلاحقة: إغلاق الحدود، والردّ القوي على "إسرائيل" على لسان الرئيس مبارك بأن مصر "لن تسمح لإسرائيل بالتحلل من مسؤولياتها تجاه قطاع غزة"[117]، ثم السعي للتوفيق بين حركتي حماس وفتح، وإيجاد حلّ مشترك لإدارة المعابر[118]، وهي الدعوة التي فشلت بسبب شروط الرئيس أبو مازن وأركان حكومته، ورفضهم أي دور لحركة حماس بشأن المعابر[119]، والإصرار على الاستمرار بالتمسك باتفاقية 2005[120].

4. الموقف المصري من التطبيع:

لم تأتِ علاقات مصر التطبيعية مع الكيان الصهيوني بمعزل عن مجمل التفاعلات السابقة؛ فالسلام يتسم بالبرود، وخاضع بدرجة كبيرة لتطورات العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية. ويمكن تقسيم هذه العلاقات إلى علاقات صراعية تعكس درجات متباينة من التوتر والخلافات، وأخرى تعاونية تعبر بدرجة ما عن حرص مصري على إبقاء قدر من التوافق في العلاقات يمكن توظيفه لصالح القضية الفلسطينية.

ومن بين التفاعلات الصراعية أو الخلافية قضية الحدود المصرية مع قطاع غزة، ورفض مصر للاتهامات الإسرائيلية لها بالتساهل في ضبط الحدود، الأمر الذي يتيح فرص تهريب الأسلحة إلى داخل قطاع غزة[121]، والخلاف حول الموقف الإسرائيلي الرافض القبول بمبادرة السلام العربية[122]، والخلاف حول الموقف الرسمي الحاسم الرافض السماح بمرور أو تسلل سودانيين إلى داخل الكيان الصهيوني[123]، والخلاف حول الملف النووي الإسرائيلي[124]، وكذلك رفض مصر التحفظات الإسرائيلية حول الملف النووي المصري[125].

أما التفاعلات أو العلاقات التعاونية فهي محدودة في إطار اجتماعات ثنائية مصرية مع



شخصيات بارزة في الحكومة الإسرائيلية، أو المشاركة في قمة رباعية أو ثلاثية مصرية أردنية فلسطينية بمشاركة إسرائيلية؛ من أجل الدفع بعملية التسوية وتيسير عملية التفاوض الفلسطينية– الإسرائيلية[126]، وكذلك الحرص المصري على إيجاد حلّ لمشكلة الأسير الإسرائيلي لدى حركة حماس، عبر صفقة تبادل للأسرى تُرضي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي[127].

ضمن هذا الإطار يمكن القول إن علاقات التطبيع بين مصر و"إسرائيل" محكومة بحدود ضيقة يصعب تطورها في ظلّ سياسات التشدد الإسرائيلية، واستمرار الحكومة الإسرائيلية في التلاعب بعملية التسوية.

ب. سورية:

مع تعدد المواقف السورية بالنسبة للقضايا الأربع موضع التحليل، يمكن ملاحظة تركيز هذه المواقف على قضيتي التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية، والتسوية السورية – الإسرائيلية، وما يرتبط بها من خيارات تتراوح بين الحرب والسلام.

1. الموقف السوري من عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية:

تطور الموقف السوري من اجتماع أنابوليس، حسب تطور الموقف الأمريكي من دعوة سورية إلى الاجتماع أو استبعادها، وهي العملية التي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر. فبسبب التجاهل الأمريكي لمشاركة سورية في "مؤتمر الخريف"، ردّ وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن سورية تخشى من أن يرى بوش من هذا المؤتمر بديلاً عن المبادرة العربية[128]. واتهم مصدر دبلوماسي سوري مؤتمر أنابوليس بأنه "محاولة مكشوفة لتعويم السياسات الأمريكية والإسرائيلية"، وأن سورية "معنية بشكل مباشر بملف اللاجئين الفلسطينيين كونها تستضيف أكثر من نصف مليون منهم على أراضيها"[129]، لكن التعليق الأهم جاء على لسان الرئيس بشار الأسد الذي قال إن "سورية لم تتلقَ الدعوة لمؤتمر الخريف، وحتى لو أتت هذه الدعوة فإنها لن تشارك في مؤتمر يفتقر لفرص النجاح، ما لم تتوافر عناصر الجدية، وعلى رأسها أن يشمل جدول أعمال المؤتمر الجولان المحتل"[130].

وانطلاقاً من هذا الموقف أعطت سورية الضوء الأخضر لمنظمات المقاومة الفلسطينية، لعقد مؤتمر شعبي مناهض لاجتماع أنابوليس تشارك فيه وفود شعبية عربية. واعتبر هذا المؤتمر بمثابة رسالة اعتراض سورية على السياسة الأمريكية وعلى مؤتمر الخريف، ولكن أطرافاً عربية تدخلت لدى سورية لوقف انعقاد هذا المؤتمر، أو على الأقل تأجيله إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الأمريكي، وكان على رأس هذه الأطراف السلطة الفلسطينية[131]، فقد أعلن الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة الفلسطينية، أن الرئيس محمود عباس سيرسل وفداً إلى دمشق لمطالبة القيادة

السورية بعدم السماح بعقد مؤتمر، دعت إليه فصائل في منظمة التحرير وحركتي حماس والجهاد الإسلامي وشخصيات وطنية فلسطينية، يرمي إلى رفض لقاء الخريف (أنابوليس). وشدد عبد الرحيم على أن "أبو مازن يعتبر أن السماح بعقد هذا المؤتمر يعني السماح بإقامة منظمة تحرير جديدة؛ لأنه يشكل انشقاقاً في إطار المنظمة الحالي"[132].

ولكن بعد توجيه واشنطن الدعوة إلى دمشق، وبعد اللقاءات التي أجراها الرئيس بشار الأسد مع قادة ومسؤولين دوليين وعرب، حسب ما أوضح محسن بلال، وزير الإعلام السوري"اجتمعت القيادة السورية، ودرست الدعوة لحضور المؤتمر، آخذة بعين الاعتبار إجماع وزراء الخارجية العرب في اجتماع القاهرة الذي حضره 17 وزيراً وأعلنت قبولها الدعوة"وقال: "إن قبول هذه الدعوة هو فعلاً لاستئناف المفاوضات من أجل استعادة الجولان"[133].

وبعد هذا القبول بالمشاركة في المؤتمر والمشاركة الفعلية كان على سورية أن تواجه استحقاقين: أولهما ترميم العلاقة مع إيران التي توترت بسبب انتقادات إيرانية حادة لكبار المسؤولين وتظاهرات شعبية نددت باجتماع أنابوليس والدول المشاركة فيه، ورأت فيه التفافاً على حقوق الشعب الفلسطيني. وثانيهما فشل المؤتمر في تحقيق ما كانت كل الأطراف تسعى إلى تحقيقه وفي مقدمتها سورية، وبالذات ما يتعلق بالجولان بعد أن انتهى ذلك الاجتماع إلى مجرد تفاهمات حول استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية أملاً في إقامة الدولة الفلسطينية في نهاية عام 2008 حسب وعود الرئيس الأمريكي.

بالنسبة لاحتواء توتر العلاقات مع إيران بادر وزير الخارجية السوري بلقاء السفير الإيراني في دمشق؛ حيث شرح" الأسباب التي دعت سورية إلى المشاركة، مركزاً على ما أسماه بـ "الأولوية الوطنية للجولان"، وأنه لا يجوز أن يعقد مؤتمر دولي للسلام والجولان مغيبة، سواء إذا كان إمكان نجاحه في إطلاق مفاوضات جادة وارداً أم إذا ظلّ مجرد مبدأ لطرح وجهة نظر"[134]. وألحقت سورية ذلك بخطوة أخرى عندما أوفدت فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية، إلى طهران؛ حيث قام بتسليم رسالة من الرئيس السوري بشار الأسد إلى نظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد، كما قام بإطلاع المسؤولين الإيرانيين الذين التقاهم بنتائج المشاركة السورية في اجتماع أنابوليس[135]، خصوصاً وأن المقداد هو الذي ترأس الوفد السوري في ذلك الاجتماع.

أما بالنسبة للاستحقاق الثاني فقد نفى إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية أن تكون "إسرائيل" والولايات المتحدة قد خدعتا سورية في مسألة الجولان؛ فقد أوضح أن الموضوع السوري "سيكون عابراً"، وألمح إلى أن مسألة المفاوضات مع سورية "لم تنضج بعد"، مضيفاً أن

"سورية تعرف ما هي شروطنا لذلك"[136]. هذا التعليق وجد صداه لدى الصحف الإسرائيلية التي توافقت حول محصلة اجتماع أنابوليس في أن "الثلاثي: بوش – أولمرت – أبو مازن خرج رابحاً مع تفاوت في نسبة النجاح الذي حققه كل منهم"، وأن سورية "هي الخاسر الأكبر"، ناهيك عن أن "لا أحد في إسرائيل يأخذ على محمل الجد إمكان التوصل إلى تسوية خلال المدى الزمني المحدد، أي خلال عام 2008"[137].

2. الموقف السوري من الصراع الفلسطيني – الفلسطيني:

تاريخياً يمكن القول إن سورية كانت على الدوام غير متوافقة مع قيادة فتح والمنظمة في كثير من الأمور، وظلت دمشق تطرح علامات الشكّ بشأن إدارتها للوضع الفلسطيني الداخلي، وبشأن منهجية إدارتها لعملية التسوية، لذلك كانت أكثر استعداداً وقبولاً لدعم المعارضة الفلسطينية وفتح البلاد أمامها كي تمارس نشاطها الذي يصطدم، في معظم الأحيان مع رؤى قيادة فتح والمنظمة، لذلك فعندما وقعت أحداث غزة الدامية، اتسم الموقف الرسمي السوري بالحذر والتريث في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية انتقل إلى حيز الدعوة إلى استعادة الوحدة الوطنية وعدم تصعيد الوضع إلى درجة الافتراق النهائي الذي لا يخدم غير العدو الصهيوني[138]. هذا الموقف جاء مغايراً لاتجاه عربي شبه عام قاده ما يسمى بـ"محور الاعتدال" أو بعض أطرافه، وهو الاتجاه الانحيازي لدعم السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس.

وقبل أن تقع تلك الأحداث حرصت سورية على إبراز دعمها لاتفاق مكة في لقاء تمّ بين الرئيس بشار الأسد وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس[139]. لكن هذا الدعم كان يجري جنباً إلى جنب مع أهمية خاصة توليها سورية لكل من حزب الله وحركة حماس؛ ففي كلمته الافتتاحية التي ألقاها الرئيس بشار الأسد في افتتاح اجتماعات اللجنة المركزية لحزب البعث الحاكم تعهد بمواصلة دعم حزب الله وحركة حماس[140]. لذلك جاء انسحاب رئيس الوفد السوري من اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، الذي عقد في مقرّ جامعة الدول العربية للتوصل إلى حلّ للأزمة بين حركتي فتح وحماس، وقد فسر مراقبون هذا الانسحاب بأنه جاء اعتراضاً على موقف غالبٍ، تعمَّد الضغط على حركة حماس لإخضاعها لما يسمى بـ"متطلبات السلام"، أي الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية الدولية والاعتراف بـ"إسرائيل". كما تعمد الانحياز إلى صفّ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس[141].

هذا الموقف جاء امتداداً لموقف سابق اتخذه السفير السوري في القاهرة ومندوبها لدى جامعة الدول العربية في جلسة اجتماع وزراء الإعلام العرب. فقد اعترض السفير السوري يوسف الأحمد على ما اعتبره تجاهل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لـ"المجلس التشريعي الفلسطيني"، الذي تهيمن عليه حركة حماس[142].



وكان الموقف السوري من أحداث غزة وتداعياته قد أوضحه وليد المعلم الذي أكد على أن الأولوية يجب ألا تكون للتفاوض مع "إسرائيل"، بل لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، محذراً من أن فرض حصار على قطاع غزة سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار[143]، وبعد إعلان الرئيس الفلسطيني حلّ حكومة حماس، وتشكيل حكومة سلام فياض، أعلن المعلم أن "سورية تعترف بشرعية الرئيس عباس وحقه المشروع بحلّ الحكومة، وهي في الوقت نفسه، تؤكد أن هناك حكومة منتخبة شرعياً وبرلماناً شرعياً"[144]. وعاد فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية ليؤكد هذا الموقف والتحذير من أن ما يجري هو "خلط أوراق لا سابق له، وخصوصاً في فلسطين"، ورأى أن "المصلحة تتطلب أن نكون نحن مع الشعب الفلسطيني ومع كل الفصائل، التي تعبر عن تطلعات هذا الشعب المكافح، ولا يمكن أن نكون مع طرف ضدّ طرف، خصوصاً وأن الانحياز بهذا الشكل هو انحياز تدميري". واعتبر أن من يقف مع طرف ضدّ طرف "يدمر القضية الفلسطينية، وأساساً لا سلام مع وجود شرخ خطير في الساحة الفلسطينية"[145]. هذا الموقف جاء ليحذر من انحياز للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس وضدّ حركة حماس، وهو انحياز ظهر طاغياً في مواقف الدول العربية، خاصة تلك المنضوية ضمن ما يسمى بـ"محور الاعتدال".

3. الموقف السوري من دعم الشعب الفلسطيني:

عبرت سورية عن مواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية، وعملياً تعبر سورية عن هذا الدعم من خلال استضافتها لمئات الآلاف من الشعب الفلسطيني، ولقيادات ومقرات "منظمات الرفض" والمقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يضعها دائماً موضع الاتهام من جانب الأمريكيين والإسرائيليين بدعم "الإرهاب"، الذي أضحى العنوان الأمريكي الرسمي للمقاومة ومنظمات المقاومة العربية بشكل خاص.

لذلك كان منطقياً أن تدين سورية الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وأن تدين عمليات القصف والقتل والاجتياح التي لا تتوقف على القطاع، وكان منطقياً أن تدعم سورية فكرة عقد قمة عربية مصغرة لمناقشة الأوضاع المأساوية في غزة، وتتطالب من خلال اتصال مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بتفعيل قرار مجلس وزراء الخارجية العرب القاضي بفكّ الحصار عن غزة[146].

4. الموقف السوري من العلاقة مع "إسرائيل":

كانت سنة 2007 هي السنة الأكثر غموضاً فيما يتعلق بأفق تحقيق سلام سوري – إسرائيلي، واحتمالات الحرب التي لم تكن بعيدة التوقع في أي وقت من الأوقات. هذا الغموض لم يكن سورياً، بقدر ما كان إسرائيلياً، فقد قدمت "إسرائيل" إشارات شديدة الوضوح باتجاه الرغبة في استئناف مفاوضات السلام مع سورية، لكنها في الوقت نفسه ارتكبت اعتداءات وتجاوزات بعيدة عن نوايا السلام.

هذا الموقف الإسرائيلي تلخصه دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، The Institute for National Security Studies (INSS) التي حذرت من احتمال اندلاع حرب بين "إسرائيل" وسورية، وأشارت الدراسة إلى أن سورية وإسرائيل تواجهان معضلة أمنية تتسبب في تصعيد التوتر بينهما، وأوصت صناع القرار بالمناورة بين رسائل قوة الردع وبين طمأنة سورية منعاً لتدهور الأوضاع إلى حرب غير مخطط لها، ونصحت تل أبيب بالاحتفاظ بـ"موقف غائم" حيال نواياها المستقبلية تجاه دمشق، وتحاشي تهدئتها بشكل كامل[147].

لكن يبدو أن المزاج العام الإسرائيلي، وإن كان مع مثل هذا الموقف الغائم إلا أنه أكثر ميلاً إلى إضعاف سورية وتفكيك تحالفاتها، حتى يتسنى إجبارها على قبول سلام يرضي تل أبيب؛ فالدراسة التي أعدّها معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، وتحمل عنوان "الحملة الإسرائيلية لإضعاف حزب الله" تمّ تحديد الهدف فيها بـ"وجوب تقليص التهديد الذي يشكله حزب الله على أمن إسرائيل والاستقرار في المنطقة، من خلال إضعاف قوته، وتحويله إلى لاعب هامشي غير ذي شأن في المعادلات الإقليمية". وذلك عبر وسائل متعددة تبدأ بضرب العلاقة بين كل من إيران وسورية مع الحزب، وتمتد إلى المساس بقيادة الحزب وممتلكاته وقدراته وموارده عبر "معركة سرية تستهدف قادة الحزب في عمليات اغتيال، خصوصاً أمينه العام الذي يلعب الدور الأبرز في بلورة صورة الحزب بفعل شخصيته الكاريزمية وبراعته في التنظيم"؛ حيث إن تصفية السيد حسن نصر الله "سيمس جدياً بالحزب، ويمنح إسرائيل إنجازاً معنوياً من الدرجة الأولى"[148]. كل هذا يعني أن سورية أضحت المستهدف الأول لدرجة أن البعض بات يرى أن الحرب على سورية لم تعد محصورة في صيغة السؤال: هل ستقع فعلاً أم لا؟ بل متى تقع من شهور سنة 2008؛ لسبب أساسي هو أن سورية تشكل، بوضعها الحالي، حلقة الوصل الأساسية بين ما يوصف بمحور "إيران – سورية – المقاومة"، أي "محور الشرّ" كما تراه الولايات المتحدة[149]. لقد تحولت سورية في الأشهر الأخيرة إلى "هدف" أمريكي – إسرائيلي، ولم يكن فكّ الارتباط الفرنسي مع دمشق، وتحميلها مسؤولية إفشال جهود انتخاب رئيس لبناني، على لسان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، ثم اتهام الرئيس الأمريكي جورج بوش لها مباشرة بالمسؤولية عن أزمة انتخاب رئيس جديد للبنان، إلا مؤشرات تؤكد سوء النوايا ضدها. لكن دراسة معهد "أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي نصّت في أحد بنودها على فرض تغيير في علاقة سورية مع حزب الله بهدف إضعافه. مع ملاحظة أن تغيير سورية لسياستها تجاه حزب الله يتمّ في الحالات التالية: سقوط أو إسقاط النظام الحالي، وظهور نظام جديد يغير سياسته مع حزب الله عبر التوقيع على اتفاق سلام مع "إسرائيل" وكجزء من رزمة ترتيبات إقليمية، وتشديد الضغوط الدولية على سورية، وإحداث شرخ أو أزمة في العلاقات بين دمشق وطهران. هذه السيناريوهات التي يمكن

أن تفرض على سورية تغيير سياستها تجاه حزب الله تعطي الأولوية لسقوط أو إسقاط النظام في سورية، وهذا لن يتمّ إلا عبر حدوث عملية جراحية، حتماً ستكون الحرب أولى مراحلها. على الرغم من ذلك، فهناك اتجاه آخر داخل "إسرائيل"، يجدُ له أصداءً عربية، يرى ضرورة احتواء سورية، عبر تفكيك ارتباطها مع إيران، لأن هذا التفكيك يمكن أن يحقق هدفين مزدوجين؛ أولهما: إضعاف سورية وإجبارها على القبول باتفاق سلام مع "إسرائيل"، وثانيهما: إضعاف علاقتها مع حزب الله، من خلال مشروع إسرائيلي يستهدف إحياء أو "عودة الخيار السوري" إلى واجهة الدبلوماسية الإسرائيلية.

بعض الصحف الإسرائيلية تنقل عن مسؤولين كبار قولهم إن الاتفاق مع سورية ناجز بغير مفاوضات، بينما الاتفاق مع الفلسطينيين غائب على الرغم من المفاوضات، وأغلب الرهانات تركز على شخص إيهود باراك، وزير الدفاع، بصفته أهم أو أحد أهم العقول الاستراتيجية التي ترى ضرورة الاتفاق مع سورية حتى وإن كان الثمن هو الجولان، والأكثر أن البعض يروج لمعلومات مفادها أن باراك استطاع أن ينسج علاقات مع مستثمرين يهود أمريكيين وكنديين يرون في سورية إحدى أهم فرص الاستثمار الإقليمي، ناهيك عن أن استحقاقات التفاهم مع السوريين حول الجولان، أقل وطأة بالنسبة لـ"إسرائيل" والإسرائيليين من الاتفاق مع الفلسطينيين حول إعادة الضفة الغربية[150].

لم يأتِ الهجوم الإسرائيلي المدعوم أمريكياً على موقع في شمال سورية وُصِف بأنه "موقع نووي مشتبه فيه" إلا امتداداً لهذا التوجه[151]، الذي استهدف، كما وصفه مراقبون "استرداد هيبة الردع التي فقدت في الحرب على لبنان عام 2006"[152]. ولم يأتِ الردّ السوري المنضبط إلا امتداداً للوعي بتلك التوجهات الإسرائيلية. ففي معرض تشهيره بهذا العمل الذي يعدّ انتهاكاً للسيادة السورية اهتم وليد المعلم بأن يشير إلى أن "خرق الطائرات الإسرائيلية للأجواء السورية جاء بعد ساعات من نقل مسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا[Javier Solana] إليه رسالة شفهية مفادها أن رئيس الحكومة الإسرائيلية أولمرت سيبدأ خفض عدد قواته المنتشرة في مرتفعات الجولان المحتلة على خلفية التوتر بين البلدين" أي أن "إسرائيل" وهي تبلغ سولانا هذه الرسالة كانت تواصل الإعداد لاختراق الأجواء السورية [153].

هذا الردّ السوري كان يعكس حرصاً مزدوجاً، فهو من ناحية يعكس حرصاً على عدم الاستدراج في حرب لم تحددها دمشق، ويعكس من ناحية أخرى حرصاً سورياً على مجاراة المبادرات الإسرائيلية المتعددة لفتح حوار أو مفاوضات سلام[154]، بل إن البعض تحدث عن حوارات سورية – إسرائيلية غير مباشرة، وعن وساطات بين الطرفين أبرزها الوساطة التركية، والوساطة الروسية[155].

بهذا المعنى يمكن فهم تلك الاستجابة السورية المتحفظة، والموقف السوري المتردد بين خياري الحرب والسلام؛ ففي الوقت الذي شكك فيه فاروق الشرع، نائب رئيس الجمهورية، في فرص السلام مع "إسرائيل"، عندما أوضح "أن لا مفاوضات بين سورية وإسرائيل دون موافقة أمريكية صريحة"، وعندما قال إن "موضوع السلام مع إسرائيل مرتبط بكل ما يجري في المنطقة"[156]، فإنه عاد بعد أشهر قليلة ليؤكد أن سورية "لا تريد حرباً مع إسرائيل لكنها تلمس استعداداً إسرائيلياً لها"[157]. لكن وليد المعلم كان أكثر وضوحاً عندما أكد أن سورية "أكثر من مستعدة لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل من دون شروط مسبقة من الطرفين"، وزاد: "إذا قرر الإسرائيليون استئناف المفاوضات سيجدون شريكاً جاهزاً"، وجاء الحرص السوري على حضور اجتماع أنابوليس ليؤكد هذا التوجه السوري[158].

ج. الأردن:

احتلت عملية التسوية أولوية ملحوظة في الاهتمامات الأردنية ضمن تنسيق ملحوظ مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" من ناحية ومع مصر من ناحية ثانية، وليست هناك غرابة في ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن مصر والأردن هما من بادرا بعقد اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، وهما الجوار المباشر لقطاع غزة والضفة الغربية؛ فضلاً عما يفرضه ذلك من ضغوط ومسؤوليات تدفع البلدين للمثابرة في بذل الجهود من أجل تحقيق تسوية على المسار الفلسطيني لما يمثله ذلك من مصلحة وطنية مباشرة. كما احتل الصراع الفلسطيني – الفلسطيني الأولوية الثانية في الاهتمامات الأردنية ضمن القضايا الأربع موضع التحليل.

1. الأردن وعملية التسوية:

أخذ الاهتمام الأردني بعملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية مسارين؛ أولهما: مسار تحفيز التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي والمشاركة في إزاحة العقبات التي تعترض طريق هذا التفاوض وتهيئة الظروف المناسبة لإنجاحه. وثانيهما: إعادة تداول فكرة الفيدرالية أو الكونفيدرالية الأردنية – الفلسطينية، وإن كان بشكل غير مباشر عن طريق فعاليات أردنية وفلسطينية، مع حرص على تغييب الدور الرسمي الأردني، خشية أية ردود فعل رافضة لهذا التوجه.

(أ) بالنسبة للمسار الأول، عمل الأردن على دفع مسيرة التسوية من خلال جهود أردنية مباشرة مع كل من "إسرائيل" والولايات المتحدة، ومن خلال تنسيق ثنائي مع مصر أو مع رئيس السلطة الفلسطينية، وكذلك من خلال لقاءات قمة ثلاثية وأخرى رباعية بمشاركة إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية. كما سعى الأردن إلى القيام بدور ملحوظ في تفعيل مبادرة السلام العربية بالتنسيق مع مصر وبتكليف من القمة العربية في الرياض، هذا الدور الأردني تواصل مع دعوة الرئيس الأمريكي لعقد اجتماع أنابوليس؛ حيث اهتم الأردن بتنسيق المواقف العربية

لإنجاح هذا الاجتماع، سواء ضمن إطار مجلس وزراء الخارجية العرب أم ضمن التنسيق الثنائي مع مصر.

هذا التوجه عبّر عنه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مبكراً، في حواره مع الإعلامي الأمريكي تشارلي روز Charlie Rose في محطة "بي بي أس" Public Broadcasting Service (PBS)، في معرض انتقاده لسلبية الموقف الأمريكي من عملية التسوية، عندما ذكر أن تردد واشنطن في معالجة القضية الأساسية في المنطقة، وهي القضية الفلسطينية، سيؤدي إلى تراجع المصداقية الأمريكية[159].

وقد شارك عبد الإله الخطيب مع نظيره المصري أحمد أبو الغيط في لقاء بالقاهرة مع تسيبي ليفني. وهو اللقاء الذي شهد خلافاً بين الوزيرين والوزيرة الإسرائيلية بسبب رفضها مبادرة السلام العربية. وفي هذا اللقاء أكد الوزير الأردني ضرورة احترام "إسرائيل" للأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ووقف سياسة الاغتيالات وكافة أشكال التصعيد العسكري تجاه الفلسطينيين[160].

وفي قمة شرم الشيخ الرباعية التي شارك فيها ملك الأردن مع الرئيس مبارك ومحمود عباس وإيهود أولمرت، عقب أحداث غزة الدامية، دعا الملك عبد الله إلى إطلاق مفاوضات سياسية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، مشدداً على أهمية تحديد جدول الأعمال والجدول الزمني المقترح لهذه المفاوضات التي تؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، كما رأى الملك عبد الله أن التطورات الدامية في قطاع غزة "لا تخدم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة"[161].

وبعد تعثر تفعيل مبادرة السلام العربية، تحول التركيز الأردني إلى اجتماع أنابوليس، ولهذا الغرض التقى الملك عبد الله الثاني بالرئيس المصري حسني مبارك في الإسكندرية؛ من أجل تنسيق المواقف العربية قبل المشاركة في ذلك الاجتماع، حتى يخرج بنتائج إيجابية[162]. وقبيل انعقاد اجتماع أنابوليس شارك الملك عبد الله الثاني في قمة ثلاثية بشرم الشيخ مع الرئيس حسني مبارك ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية. وكان تركيز هذه القمة منصباً على سبل إعداد الموقف العربي قبيل انعقاد اجتماع أنابوليس، وشهدت تبادلاً لنتائج اتصالات كل من الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله الثاني والرئيس أبو مازن مع الأطراف الإقليمية والدولية، وقد شهدت القمة، حسب تصريحات المتحدث باسم رئاسة الجمهورية في مصر تطابقاً في وجهات النظر حول أن هذا الاجتماع، بما خرجت به هذه الاتصالات، يفسح المجال لمزيد من التفاؤل[163].

(ب) أما المسار الثاني الخاص بمسألة الفيدرالية أو الكونفيدرالية، فهو يأتي امتداداً للنهج ذاته الذي صاغ تلك المبادرة، أي نهج التفاهمات العربية حول الحقوق الفلسطينية بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية. فقد ترددت أنباء عقد لقاءات في مدينة أريحا في الضفة الغربية ومدينة



العقبة الأردنية لدراسة الظروف المحيطة لإنجاح مشروع فيدرالية الأردن وفلسطين، وتواصلت هذه اللقاءات بمشاركة وترتيب أشخاص مثل ياسر عبد ربه، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقيادات فتحاوية مثل جبريل الرجوب، بالإضافة إلى عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، وما لا يقل عن 150 شخصية من قادة الرأي الفلسطيني ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والإعلام، إضافة إلى ما يزيد عن 50 شخصية أردنية مهمة[164].

وتحت شعار التحدث المباشر إلى فعاليات المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني قامت جهات أردنية، وفق تلك الأنباء، بطرح فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي بين الأردن والضفة الغربية، وأن قادة إسرائيليين أبدوا اهتماماً كبيراً بالخطة، مما دفع إيهود أولمرت إلى إرسال ممثل حزب كاديما عتنيئل شنيلر Otniel Schneller للاطلاع على تفاصيل المشروع ودراسته. وذُكر أن الخطة عرضت على الرئيس الفلسطيني الذي تحفظ عليها[165].

ويظهر أن هذه الطروحات لم تنضج بعد بشكل كاف، ولم تلقَ حماساً فلسطينياً أو أردنياً كافياً. وقد نقلت وكالة الأنباء الأردنية عن الملك عبد الله الثاني خلال لقائه بسفراء دول الاتحاد الأوروبي في منزل السفير الألماني بعمّان قوله إن "مفهوم الكونفيدرالية أو الفيدرالية الأردنية – الفلسطينية ليس في قاموسنا، ولن نقبل الخوض في هذا الموضوع في الوقت الحالي"، مشيراً إلى أنه "من الممكن أن يقبل الأردن البحث في هذا الطرح في المستقبل وبعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، في حال حظي برضى كامل من قبل الشعب الأردني والفلسطيني"[166].

وبعدها أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة أن ما تردد حول تحركات سياسية أردنية تجاه شخصيات فلسطينية من أجل بيان الموقف حيال موضوع الكونفيدرالية "لا يعبر عن الموقف الرسمي الأردني بأي شكل من الأشكال"[167]، ثم عاد الملك عبد الله ليرفض طروحات إقامة كونفيدرالية أردنية – فلسطينية في حوار مع جريدة الغد الأردنية، واعتبر أن طرح الكونفيدرالية أو ما يسمى بـ"التقاسم الوظيفي" مؤامرة على القضية الفلسطينية لن ينخرط الأردن فيها، وقال الملك إن "للأردن مصلحة سياسية واستراتيجية وأمنية في قيام دولة فلسطينية مستقلة، ونحن نرفض صيغة الفيدرالية والكونفيدرالية"[168].

2. الأردن والصراع الفلسطيني – الفلسطيني:

أبدت المملكة الأردنية اهتماماً ملحوظاً باحتواء عمليات الاقتتال بين العناصر الموالية لحركة فتح وحماس، وجاء هذا الاهتمام مقروناً بدعوة إلى احترام اتفاق مكة، ودعوة أخرى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. هذه الاهتمامات عبّر عنها الملك عبد الله الثاني في لقاءي القمة مع الرئيس المصري حسني مبارك في شهر كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2007[169].

الدافع المباشر لهذا الحرص هو الانعكاسات الأمنية الداخلية والخارجية السلبية على الأردن



جراء الاقتتال الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس. ففي لقاء جمع الملك عبد الله في رمضان 1427 (تشرين الأول/ أكتوبر 2006)، مع نخبة من رجالات الأردن من أصل فلسطيني، عبّر الملك عن هذه المخاطر بقوله: "إن الأردن يستطيع تحمل حرب أهلية في العراق أو لبنان لفترة طويلة جداً، لكنه لا يستطيع تحمل حرباً مماثلة في فلسطين لأكثر من شهر أو شهرين"[170].

تضع المصالح الوطنية الأردنية، كما يعبر عنها البلاط الملكي والحكومة الأردنية، المخاوف من انعكاسات الصراع الإقليمي، ومن تنامي الدور الإيراني بركيزته الطائفية الشيعية التي أضحت جواراً مقلقاً للأردن في العراق ولبنان، ناهيك عن التحالف الإيراني – السوري، وعلاقات إيران مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. كما أن الأردن، وبعد اتفاقيتي وادي عربة وأسلو، وضمن تعريفها للأولويات الوطنية، بدأت تمارس سياسة "الطلاق السياسي والاجتماعي" مع الحركة الإسلامية في الأردن وفلسطين، وأصبحت الحركة الإسلامية تشكل عبئاً ثقيلاً على الأجندة الأردنية القائمة على التسوية[171]. لذلك فإن أي مواجهة عسكرية فلسطينية تحسم لصالح حركة حماس، سيراها الأردن سلبية من هذا المنظور.

لهذه الأسباب كان الحرص الأردني على تجنب أي مواجهة عسكرية بين حركتي فتح وحماس، حتى لا تُمنح حماس فرصة تحقيق انتصار عسكري ضدّ السلطة الفلسطينية. ولهذه الأسباب نفسها كان الانحياز الأردني للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس بعد ما حدث في غزة، والذي اعتبر تهديداً لمصالح وطنية وإقليمية أردنية.

لقد تركز الموقف الأردني في أمرين؛ أولهما: الدعوة إلى وقف الاقتتال، وثانيها: دعم وحماية السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس. عبر عن هذا الموقف الملك عبد الله الثاني أكثر من مرة سواء في تصريحات أم مؤتمرات ولقاءات قمة ثنائية مع الرئيس المصري، أم مع الرئيس الفلسطيني ولقاءات قمة ثلاثية أردنية – مصرية – فلسطينية، وكذلك القمة الرباعية في شرم الشيخ التي شارك فيها إيهود أولمرت، والتي خصصت لدعم السلطة واستئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

فور اندلاع القتال الدامي في قطاع غزة، دعا الملك عبد الله الثاني في اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني، إلى اتخاذ جميع الخطوات الكفيلة بحقن الدماء الفلسطينية، وإنهاء حالة الفوضى وتغليب لغة الحوار. كما دعا إلى حماية السلطة الفلسطينية ومنع انهيار مؤسساتها[172]. الموقف نفسه أكده رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت في لقائه مع عزام الأحمد، نائب رئيس الوزراء الفلسطيني؛ حيث أكد على رفض الأردن القاطع للاقتتال، وأكد ضرورة احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية، واحترام مؤسسات السلطة الفلسطينية الدستورية[173].

وبعد نجاح حركة حماس في فرض سيطرتها الكاملة على القطاع، بدأ الحديث الأردني عن التدخل الإيراني؛ فأعلن رئيس الحكومة الأردنية أن بلاده ترى أن التصعيد في قطاع غزة مفتعل من بعض الأطراف الإقليمية، لصرف الانتباه عن ملفات إقليمية أكبر[174]، ثم عاد ليتحدث عن اتفاق بين حركة حماس وإيران، يقضي بقيام الأخيرة بتدريب عناصر من الحركة وتزويدها بالسلاح[175]. ولكن ما تكشف بعد ذلك، وعلى لسان الصحفي الأمريكي ديفيد روز في مجلة فانتي فير الأمريكية، كان في اتجاه معاكس؛ حيث ذكر أن الحكومة الأردنية دخلت طرفاً في دعم خطة انقلاب ضدّ حكومة حماس يقوده محمد دحلان[176]، وأن ما قامت به حركة حماس كان بمثابة خطوة استباقية أفشلت تلك الخطة.

وعندما أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قراره بحلّ حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سلام فياض، كان الأردن في مقدمة المؤيدين لهذه الخطة على لسان معروف البخيت رئيس الحكومة، الذي أعرب عن تمنياته للحكومة الجديدة بالنجاح في عملها[177].

وفي القمة الرباعية التي عقدت في شرم الشيخ بحضور إيهود أولمرت كان الموقف الأردني متوافقاً مع الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني حول تقوية السلطة الفلسطينية على حساب حماس[178]، وكان الملك عبد الله الثاني قد اعتبر، في كلمته في تلك القمة، أن "التطورات الأخيرة في قطاع غزة لا تخدم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة"، وشدد على "دعم الأردن للشرعية الفلسطينية، وضرورة تعامل المجتمع الدولي وإسرائيل مع قطاع غزة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية"[179].

3. الأردن ودعم الشعب الفلسطيني:

حرص الأردن على إبداء التعاطف مع الشعب الفلسطيني في غزة؛ بسبب ما تعرض له من حصار وجرائم إسرائيلية في الأسابيع الأخيرة من عام 2007 وطيلة شهر كانون الثاني/ يناير 2008، وبالذات طيلة ما عرف بـ"أزمة المعابر"، بعد أن قطعت سلطات الاحتلال الصهيونية التيار الكهربائي، ومنعت مرور شاحنات الوقود بعد أن أغلقت كل المعابر. فقد بادر الملك عبد الله الثاني بالاتصال بالرئيس المصري حسني مبارك، واتفقا على مواصلة الجهود المشتركة مع "إسرائيل" والمجتمع الدولي لفكّ الحصار عن غزة. وحسب بيان للديوان الملكي الأردني اعتبر الملك عبد الله الثاني أن "استمرار إسرائيل في عدوانها ومحاصرتها القطاع غير مقبول". كما أجرى الملك الأردني اتصالاً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكد خلاله مجدداً رفض الأردن وإدانته للعدوان والعقوبات الجماعية التي تفرضها "إسرائيل" على قطاع غزة[180].

الموقف الأردني لم يقتصر على الإدانة والشجب والتواصل مع "إسرائيل"، أو التوسط معها

لفكّ الحصار لكنه امتد أيضاً إلى إرسال 16 شاحنة من المعونات مادية غذائية وطبية إلى قطاع غزة. غير أنه حدث خلاف بسبب وضْع حكومةِ حماس (المُقالة) اليدَ على المساعدة المرسلة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وقد برر زياد ظاظا، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المُقالة في مؤتمر صحفي، ذلك بأن الهلال الأحمر الفلسطيني كان يسرق المساعدات من أجل توزيعها خلسة على الأجهزة الأمنية. وقال إن المساعدات كانت طيلة السنوات الماضية "تصل إلى الهلال الأحمر وبدوره يسلمها للأجهزة الأمنية أو للمحافظين، الذين يوصلونها إلى تنظيم محدد وأفراد محددين، ولم تصل للشعب الفلسطيني ولو لمرة واحدة"[181].

4. الأردن والتطبيع والعلاقة مع "إسرائيل":

لم تشهد علاقات التطبيع أو العلاقات بين الأردن و"إسرائيل" تغيرات جذرية، سواء باتجاه تطوير ودعم هذه العلاقات أم باتجاه انحسارها وتراجعها؛ فقد ظلت ضمن حدود التعايش والتفاعل المتبادل، واستفادت الأردن من هذه العلاقة للقيام بدور ملحوظ لدى السلطات الإسرائيلية من أجل دعم تيار التفاوض بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، ومساندة هذه السلطة، ومن أجل التخفيف من القيود والاعتداءات الإسرائيلية التي تمارس ضدّ الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية، وخاصة ما يتعلق بالحرم القدسي الشريف.

ففي مواجهة اعتداءات المتطرفين اليهود ضدّ الحرم القدسي الشريف أجرت الحكومة الأردنية الاتصالات اللازمة مع الجانب الإسرائيلي للمطالبة بإخراج هؤلاء المتطرفين من ساحة الأقصى، كما قررت تكثيف الحراسة في المسجد وزيادة عدد الحراس التابعين للأردن[182].

وعندما أعلنت "إسرائيل" اعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً" رفضت الأردن هذا القرار واعتبرته "لا يساعد على خلق البيئة المناسبة لإحداث التقدم المأمول في عملية السلام"، ودعا ناصر جودة، المتحدث باسم الحكومة الأردنية، إلى إلغاء هذا القرار وإلى ضرورة الالتزام بالقانون الدولي في كل ما يتعلق بوضع غزة ومواطنيها الفلسطينيين[183].

د. لبنان:

على الرغم من أن الجبهة اللبنانية كانت أهم وأكثر جبهات المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني إلا أن لبنان استنزف سنة 2007 في أزمته الداخلية، وتفاقم الانشغال اللبناني بتفجر أزمة مخيم نهر البارد، التي أثارت العديد من التساؤلات حول مستقبل الفلسطينيين ومخيماتهم في لبنان، وحقوقهم المدنية، وإشكاليات نزع السلاح الفلسطيني، وقضية التوطين.



ومثلما انشغل العراق بنكبته الداخلية، انشغل لبنان بصراعه الداخلي، الأمر الذي بات يطرح تساؤلات حول مخطط تفجير الصراعات الداخلية في الدول العربية، وهل تفجير هذه الصراعات يأتي ضمن المشروع الأمريكي لإعادة تقسيم ما سبق تقسيمه من الوطن العربي إلى دويلات طائفية وعرقية، بعد أن سبق تقسيمه إلى دول أشبه بالأشلاء، حالت دون نهوضه لبناء مشروعه النهضوي المأمول، أم أنه محكوم فقط بحدود الانشغال عن القضية المركزية للعرب أي قضية فلسطين، وجعل القطري (الوطني) يطغى على القومي ضمن هموم العرب المتراكمة.

كانت هناك بعض التفاعلات اللبنانية المحدودة مع بعض التطورات الحرجة في مسار القضية الفلسطينية سنة 2007. فعندما تمّ توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في شباط/ فبراير 2007، رحبت به معظم القيادات والفعاليات السياسية اللبنانية، ورأى الرئيس اللبناني إميل لحود فيه تطوراً إيجابياً يحقن الدماء ويخنق الحرب الأهلية في المهد، واعتبر أن تغليب الحوار يقطع الطريق على المؤامرة الإسرائيلية، وخلص إلى أن ما يصحّ على فلسطين يصحّ أيضاً على لبنان؛ حيث الرهان على الوحدة الوطنية يجب أن يكون أقوى من أي رهانات أخرى[184]. وقد أجرى فؤاد السنيورة، رئيس الحكومة اللبنانية، اتصالاً بالملك عبد الله بن عبد العزيز ووزير خارجيته سعود الفيصل، حيث شكر للسعودية دورها في إنجاز الاتفاق بين الفلسطينيين[185].

وعلى الرغم من الانشغال الفلسطيني بأزمة نهر البارد (أيار/ مايو 2007)، فإن لبنان كان متابعاً لتطورات القضية الفلسطينية، أو بتحديد أكثر بعض تطورات هذه القضية؛ فقد غاب الموقف اللبناني الرسمي من صراعات غزة بين حركتي حماس وفتح في حزيران/ يونيو 2007، لكن عندما قررت الإدارة الأمريكية زيادة المساعدات لـ"إسرائيل" كان للحكومة اللبنانية موقفاً رافضاً، واعتبرتها تسهم في زيادة القلق العربي واللبناني على المستقبل[186]. وعندما أحكم الإسرائيليون حصارهم على قطاع غزة، وفي ذروة أزمة المعابر، أجرى رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة اتصالاً هاتفياً مع مفوض الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، وأبلغه استنكار الحكومة اللبنانية مما تقوم به "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين، وطالب الاتحاد الأوروبي بالعمل على وقف الإجراءات الإسرائيلية[187].

مأساة نهر البارد:

شكل الإعلان عن ولادة تنظيم فتح الإسلام في 2006/11/27، بعد انشقاقه عن حركة فتح الانتفاضة وسيطرته على مواقعها في مخيم نهر البارد، بداية لحقبة جديدة للاجئين الفلسطينيين في هذا المخيم. وعلى ما يبدو فإن التنظيم اضطر للإعلان عن نفسه مبكراً؛ حيث تم اكتشاف مجموعة تابعة له في مخيم البداوي قبل يوم من الإعلان، فاعتقلت القوة الأمنية في المخيم بعضهم، وسلمتهم للسلطات اللبنانية.

يُقدر عدد الذين انشقوا عن تنظيم فتح الانتفاضة بقيادة شاكر العبسي بنحو 80 عنصراً[188]. ومع بداية المعركة في أيار/ مايو 2007 قدرت جهات أمنية لبنانية عدد مقاتلي فتح الإسلام بنحو 150 مقاتلاً، فيما ذكر أحد قيادات فتح الإسلام، المعروف بأبي هريرة، أن التنظيم يضم 500 مقاتل[189]. ويظهر أن هذا التنظيم، ذو التوجه الإسلامي الجهادي، استطاع استقطاب العديد من العناصر المحلية، فضلاً عن مجموعة من الإسلاميين من جنسيات إسلامية وعربية مختلفة.

بدأت أحداث نهر البارد على خلفية اتهام السلطات اللبنانية مجموعة من عناصر فتح الإسلام بالسطو على فرع بنك البحر المتوسط في منطقة الكورة شمال لبنان في 2007/5/19؛ وهو ما دعا قوى الأمن الداخلي إلى مداهمة إحدى شقق فتح الإسلام في مدينة طرابلس. وعلى أثر ذلك هاجمت مجموعة من عناصر فتح الإسلام، المتمركزة في مخيم نهر البارد، حواجز الجيش اللبناني على مدخلي المخيم، وقتلت 23 عسكرياً لبنانياً[190]. وفي الوقت ذاته تعرضت دورية عسكرية، في منطقة القلمون جنوب مدينة طرابلس، لهجوم مسلح من عناصر فتح الإسلام.

بدأ الجيش اللبناني عمليات القصف على مخيم نهر البارد مستخدماً المدفعية الثقيلة والمدافع الرشاشة فجر 2007/5/20، وطالب عناصر فتح الإسلام بالاستسلام، إلا أن عناصر هذا التنظيم رفضوا تسليم أنفسهم وقاتلوا بشراسة. وبعد مرور ثلاثة أيام من بدء المعركة، التي سقط خلالها 27 قتيلاً مدنياً و30 عنصراً من الجيش اللبناني، توصل الطرفان عبر الوسطاء إلى هدنة أسهمت في خروج الآلاف من أبناء المخيم، الذين نزحوا إلى مناطق مختلفة تحت ظروف إنسانية صعبة[191]. وقد تمكن الجيش اللبناني في أثناء الهدنة من استكمال تعزيزاته في محيط المخيم، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن الجيش اللبناني في أيامه الأولى استنفد مخزونه من الذخائر، وهو ما استدعى أمريكا وبعض الدول العربية إلى الإسراع بتزويده بالذخائر والأسلحة الجديدة[192].

لقد شكل خروج المدنيين من المخيم فرصة كبيرة للجيش لتكثيف هجماته وتضييق الخناق على المقاتلين المحاصرين داخل المخيم، مستخدماً القنابل والمدفعية الثقيلة؛ وهو ما أدى إلى تدمير شبه كامل للمخيم. وفي هذا الإطار صرّح رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة معلقاً على خروج الفلسطينيين من المخيم؛ حيث قال "إن خروجهم مؤقت، وعودتهم مؤكدة، والالتزام بإعمار ما تهدم محتم"[193].

انتهت المعركة بين تنظيم فتح الإسلام والجيش اللبناني بعد محاولة عناصر فتح الإسلام الفرار من المخيم في 2007/9/2. وهكذا، بعد مرور ما يقارب أربعة أشهر على بدء المعارك، أعلن وزير الدفاع اللبناني الياس المر عن سقوط 222 قتيلاً من عناصر فتح الإسلام، واعتقال 202 آخرين، ومقتل 163 جندياً لبنانياً، وجرح ما بين 400-500 آخرين، بالإضافة إلى سقوط 33 قتيلاً مدنياً[194]. كما نتج عن هذه المعركة تدمير الجزء الأكبر من مخيم نهر البارد، ونزوح ما يقارب 40 ألف لاجئ



فلسطيني من أبنائه، وقد قُدِّرت قيمة إعادة إعمار المخيم ومحيطه، وتكاليف إغاثة سكانه، بما مجموعه 382.5 مليون دولار[195].

وكما هو الحال في جميع نواحي الحياة اللبنانية فقد تم تسييس معركة نهر البارد في الوسط اللبناني؛ ففي الوقت الذي عدَّ فيه حزب الله أن التعرض للجيش اللبناني وللمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في مخيم نهر البارد خطّ أحمر، وطالب بأن تكون المعالجة "سياسية أمنية قضائية تحفظ الجيش، ولا تؤدي إلى حرب مخيمات جديدة"[196]، أكد العماد ميشيل عون على أن الجيش اللبناني ينبغي أن لا يتفاوض مع "إرهابيي فتح الإسلام، وإنما يجب اعتقالهم ومحاكمتهم"[197]. كما أعلنت الحكومة اللبنانية أنها "مصممة على اقتلاع هذه العصابة الإرهابية، ولا تفاوض معها تحت أي ظرف من الظروف"[198]. وفور سيطرة الجيش على المخيم، سارع رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة للتأكيد على أن المخيم سيكون "تحت سلطة الدولة اللبنانية دون سواها"[199]. فيما دعا رئيس حزب الكتائب اللبنانية الرئيس أمين الجميل إلى إنهاء ملف الأمن الذاتي، ودعا إلى تعميم تجربة نهر البارد وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كل المخيمات الفلسطينية[200].

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني، فعلى الرغم من تباين مواقف الفصائل الفلسطينية في سبل حل مشكلة فتح الإسلام، إلا أن القوى الإسلامية والفصائل الوطنية أدانت ما قام به عناصر فتح الإسلام من استهداف للجيش اللبناني. وفي الوقت ذاته، رفضت حركة حماس المعالجة الأمنية للمشكلة وطالبت أن يكون الحل سياسياً وإنسانياً، بما يجنب المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين أية معاناة، وبما يحفظ للدولة والجيش اللبناني سلطته وهيبته[201]. أما بالنسبة لحركة فتح فقد أعلنت على لسان أمين سرّها في لبنان سلطان أبو العينين عن استعداد حركته للقضاء على فتح الإسلام، حيث قال أبو العينين "يجب قطع هذه البؤرة... ولا نريد أن تكون بوابة الحرب اللبنانية من المخيمات الفلسطينية"[202].

لقد تسببت مأساة نهر البارد بمعاناة لا توصف للاجئين الفلسطينيين الأبرياء، الذين لا يمكن تحميلهم مسؤولية فئة دخلت إلى لبنان وسكنت فيه، تحت سمع السلطات وبصرها. وحتى بعد انتهاء الحرب فإن مظاهر المعاناة قد استمرت، سواء كان ذلك من جراء الهجرة القسرية، أم بسبب الدمار والخسائر التي لحقت بالممتلكات ومصادر الرزق، أم بسبب الإجراءات الأمنية، فضلاً عن حالة الاحتقان تجاه اللاجئين، بسبب قيام بعض الأطراف بالتعبئة والتحريض ضدهم، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل الأسباب الحقيقية للأزمة.

2. دول الخليج والجزيرة العربية:

إذا أخذنا معدل كثافة التفاعلات مع القضية الفلسطينية سنة 2007، فإن دول الخليج والجزيرة العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن) تأتي في المرتبة الثانية بعد دول المواجهة،

بل إن تفاعلات المملكة العربية السعودية مع هذه التطورات سنة 2007 جعلتها في مصاف دول المواجهة. ربما لأن المملكة هي الرئيس الدوري للقمة العربية في العام نفسه، وربما بسبب تطورات لحقت بالدور السعودي على المستويين القومي والإقليمي. لذلك فإننا سوف نميز في مواقف دول الخليج والجزيرة العربية ما بين الموقف السعودي وبين الموقف اليمني ثم موقف الدول الخمس الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

أ. السعودية:

اتسم الأداء السعودي بقدر كبير من التميز في تفاعله مع القضية الفلسطينية في مجالين رئيسيين؛ الأول: هو الاقتحام القومي للصراع الفلسطيني – الفلسطيني، من خلال عقد مصالحة بين حركتي فتح وحماس عرفت بـ"اتفاق مكة". والثاني: هو عملية السلام من خلال حمل لواء دعوة إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، وتأييد فكرة عقد مؤتمر دولي برعاية أمريكية، مع حرص على التريث في إعلان القبول بالمشاركة فيه حتى اللحظات الأخيرة؛ في محاولة لتحسين شروط انعقاد هذا المؤتمر، الذي عقد تحت مسمى "اجتماع أنابوليس". بالإضافة إلى سعي المملكة إلى تخفيف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

1. الموقف السعودي من الصراع الفلسطيني – الفلسطيني:

شكلت مبادرة السلام العربية التي أعيد تأكيدها في القمم العربية اللاحقة، وآخرها قمة الرياض في آذار/ مارس 2007، الأساس الصلب الذي تتحرك عليه السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية وقضية السلام العربي– الإسرائيلي الشامل، باعتباره غير قابل للتحقيق إلا عبر التزامات متبادلة بين "إسرائيل" والعرب.

تشكلت هذه الرؤية عبر افتراض ضمني، لم يكن مطروحاً للنقاش من قبل، وهو وحدة القيادة الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، والتي تحظى بشرعية غير مشكوك فيها فلسطينياً أو عربياً، ومن ورائها دعم عربي وإقليمي. لكن هذا الافتراض تعرض للانهيار مع الانقسامات الفلسطينية التي أخذت تصيب مجمل النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية؛ إذ أدى هذا الفوز إلى تغيير الأسس التي عمل عليها النظام الفلسطيني المبني أساساً على اتفاقيات أوسلو، وأبرزها وجود قوة سياسية بارزة، هي حركة فتح ومؤسساتها المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية، التي تقود هذا النظام، وتؤمن بأسس أوسلو، وتتمسك بالمبادرة العربية للسلام. غير أن فوز حماس غيّر هذه المعادلة جذرياً، ومن ثم صار المصير الفلسطيني مرهوناً بنتيجة الصراع العلني بين فتح وحماس سواء داخل المؤسسات السياسية التي شكلتها اتفاقيات أوسلو أم خارجها. ولذلك فقد شكلت سيطرة حماس على قطاع غزة تطوراً نوعياً جديداً بكل المقاييس.



الاقتتال الفلسطيني شكل صدمة للفلسطينيين وللعرب، خاصة الدول المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، والتي رأت أن الوضع الفلسطيني بسماته التي بات عليها مطلع سنة 2007، من شأنه أن يضرّ ليس فقط بالقضية الفلسطينية، بل بكل المساعي العربية الخاصة بإقامة سلام عربي – إسرائيلي[203].

وفي محاولة لتجاوز هذه الوضعية الفلسطينية البائسة، وتوظيفاً للنفوذ المعنوي والإقليمي للمملكة، كانت دعوة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز لقيادات حركتي فتح وحماس للقاء في مكة، والبحث عن مخرج ينهي الاقتتال، ويعيد التماسك للنظام الفلسطيني، ويساعد على الخروج من دائرة الحصار والعزلة الدولية، التي تقودها الولايات المتحدة ضدّ حكومة حماس.

هناك تفسيرات أخرى لدوافع وأسباب هذا التحرك السعودي للجمع بين حركتي فتح وحماس منها المخاوف من اتساع نطاق النفوذ الإيراني في العالم العربي، وخاصة في العراق ولبنان وفلسطين[204]. أما الأهداف السعودية من وراء هذه الخطوة فهما بالتحديد هدفان رئيسيان؛ الأول: إبعاد حركة حماس عن المحور الإيراني – السوري. والثاني: تهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة بما يساعد في إنجاح التحرك الأمريكي لدفع المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وبما يوفر أجواء النجاح للقمة العربية، التي كانت ستعقد بعد أقل من شهرين في الرياض[205]. ولا بد من الإشارة إلى أن السعودية شكلت حاضنة مقبولة لكل من فتح وحماس، كما عرُف الملك عبد الله بن عبد العزيز بمشاعره القوية تجاه فلسطين، وحرصه على حقن الدم الفلسطيني.

أياً كانت تلك التفسيرات، فإن اتفاق مكة توصل إلى تحقيق خطوات مهمة على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتجاوز الخلافات التي أدت إلى اللجوء للعنف بين حركتي فتح وحماس، والأهم هو أن يأخذ القضية الفلسطينية بعيداً عن الرهانات الإسرائيلية والأمريكية، وخاصة ما يتعلق باحتواء حركة حماس وإخراجها من المعادلة السياسية، وإعطاء كل الدعم للسلطة الفلسطينية وتقويتها عسكرياً ومادياً ومعنوياً. أثار اتفاق مكة الغضب الأمريكي والإسرائيلي على الرئيس محمود عباس لدرجة اتهامه من جانب تسيبي ليفني بخيانة "إسرائيل". أما روبرت ساتلوف Robert Satloff، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy فقد اعتبر أن هذا الاتفاق أثار معضلات خطيرة أمام الولايات المتحدة. ومن ثم أخذ يفرض على واشنطن مراجعة وعودها بدعم محمود عباس، وتجميد المساعدات التي كانت قد تقررت، ووقف الجهود الساعية للتفاوض بشأن أفق سياسي إسرائيلي – فلسطيني[206]. ولعل هذا ما دفع كوندوليزا رايس إلى وصف اتفاق مكة بأنه "عقبة في وجه عملية السلام"[207].

هذه الانتقادات الأمريكية، وما تكشف بعد ذلك من مخطط أمريكي – إسرائيلي يقوده محمد دحلان لإسقاط حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وفرض واقع سياسي فلسطيني جديد يتوافق

مع ما تريده واشنطن وتل أبيب، يتعارض مع محاولات استهدفت تحميل سورية مسؤولية إفشال هذا الاتفاق[208]. فمن الواضح أن الاتفاق كان مستهدفاً من جانب الأمريكيين والإسرائيليين منذ توقيعه، لكن يبدو أن الخلافات السعودية – السورية في لبنان قد رجحت مسؤولية هذا الخلاف في إفشال اتفاق مكة، وهو الأمر الذي أثر سلبياً فيما بعد على الموقف السعودي عندما تفجرت الأحداث الدامية بين حركتي فتح وحماس في حزيران/ يونيو 2007، والتي أعلنت وفاة هذا الاتفاق بما يعنيه ذلك من إساءة للدور السعودي[209].

فعندما تفجرت أحداث غزة الدامية وما ترتب عليها من تداعيات إسقاط حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة طوارئ تحولت فيما بعد إلى حكومة تسيير أعمال، انتهجت السعودية ما أسماه البعض بـ"دبلوماسية الصمت الإيجابي"[210]، لكن ردّ الفعل السعودي كان عنيفاً وغاضباً عبّر عنه سعود الفيصل، إذ أعلن أن المملكة لن تعود إلى التوسط منفردة بين الفلسطينيين مرة أخرى بعد إخفاق اتفاق مكة المكرمة. وأكد في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف السعودية في باريس على وجوب إجراء انتخابات قادمة لاستخلاص الشرعية بشكل ديموقراطي "لحسم الخلاف القائم بين الفلسطينيين"، ونوه الفيصل إلى البيان الذي كان قد صدر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، وطالب بضرورة العودة إلى الاتفاق الذي سينهي الاقتتال بينهم "أما أن يختاروا (فتح وحماس) الطلاق فهذا قرارهم". واستطرد قائلاً: "لقد قامت المملكة بدورها في حينه، وبالتالي لن تعود لنفس المحاولة مرة أخرى، وعملها سيكون عن طريق الجامعة العربية، وبالشراكة مع الدول العربية، والمسؤولية تقع على عاتق الفلسطينيين الذين وصلوا إلى حافة الهاوية؛ فإما أن يرتقوا فوق خلافاتهم أو يسقطوا فيها تماماً"، مضيفاً: "لا يمكن أن تكون ملكياً أكثر من الملك، فإذا عقد الفلسطينيون اتفاقاً أمام بيت الله، وعقدوا أغلظ الإيمان ثم نقضوها، فليس ثمة ما تستطيع المملكة فعله"[211].

هذا الإحباط السعودي من الانقلاب الفلسطيني على اتفاق مكة، لم يؤدِّ فقط إلى وضع نهاية لـ"التوسط السعودي المنفرد" بين حماس وفتح، والعودة إلى إطار الدبلوماسية الجماعية العربية، لكنه أدى أيضاً إلى فتور سعودي في التعامل مع أحداث غزة الدامية. وكان واضحاً خلال اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد لمناقشة أحداث غزة حرص السعودية على موقف متوازن إلى حدٍّ ما بين حركتي فتح وحماس؛ فقد مالت السعودية إلى حركة فتح والرئيس الفلسطيني محمود عباس، لكن هذا التفضيل لم يكن، على حدّ قول وكالة رويترز، بالدرجة نفسها التي كان عليها الموقفين المصري والأردني[212].

لقد أيدت السعودية حكومة الطوارئ التي شكلها محمود عباس، لكنها لم تقبل بإقصاء حماس. وقد عبّر سعود الفيصل عن هذا بقوله إن "الرئيس الفلسطيني منتخب، وتشكيل الحكومة السابقة



كان بقرار من الرئيس، وبالتالي من حقه أن يغير هذه الحكومة، أما إقصاء حماس فهذه مسألة فلسطينية داخلية يجب أن يحتكم فيها إلى المؤسسات الدستورية الفلسطينية كالبرلمان ومنظمة التحرير، وبدون ذلك ستكون هناك انتخابات قادمة لاستخلاص الشرعية بشكل ديموقراطي"[213]. لكن ظلّ الموقف السعودي طامحاً إلى عودة الطرفين مجدداً إلى الالتزام باتفاق مكة؛ ففي أعقاب اجتماع وزراء الخارجية العرب صرح سعود الفيصل قائلاً: "سيكون من الأفضل لإخوتنا الفلسطينيين أن يعودوا إلى التزامهم باتفاقية مكة المكرمة، التي تمت في فبراير الماضي ويحرصوا على تطبيق بنودها"[214].

هذا الموقف تجدد بعد اجتماع أنابوليس وتجدد الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، واللجوء الإسرائيلي إلى أشد أنواع البطش والقهر ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؛ فقد سعت السعودية مع مصر إلى تجديد الحوار بين حركتي فتح وحماس، لكن المسعى أجهضه تشدد موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس وشروطه، على الرغم من الحالة البائسة التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من موافقة حركة حماس على إجراء هذا الحوار وزيارة خالد مشعل لكل من الرياض والقاهرة لهذا الغرض[215].

2. الموقف السعودي من عملية التسوية:

أعطت المملكة العربية السعودية اهتماماً ملحوظاً لتنشيط عملية التسوية، وقد برز هذا الاهتمام في أكثر من مناسبة؛ أولها: الحماس لإعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، من خلال صدور توصية بذلك من قمة الرياض في آذار/ مارس 2007. وثانيها: تأييد دعوة الرئيس الأمريكي لعقد مؤتمر حول السلام في خريف 2007، ثم الاتجاه للتحفظ على قرار المشاركة بسبب تعثر التوافق الفلسطيني – الإسرائيلي على أجندة ذلك المؤتمر الذي حمل اسم "اجتماع أنابوليس"، وأخيراً صدور قرار الموافقة السعودي، مقروناً بشروط تتعلق بجدية المؤتمر والتزامه بالمبادرة العربية والشرعية الدولية.

بالنسبة لتفعيل مبادرة السلام العربية، كانت هناك أنباء قد ترددت عن مطالب أمريكية وإسرائيلية لإجراء تعديلات على نصّ المبادرة، وخاصة ما يتعلق بحقّ العودة، وقيام الأمير بندر بن سلطان بتقديم مقترحات في هذا الإطار[216]. لكن نفي وزير الخارجية السعودي حسم هذا الأمر، كما حسمته أيضاً توصيات القمة العربية في الرياض، والمتابعة السعودية لعملية تفعيل المبادرة من خلال اللجنة الوزارية التي شكلت لهذا الغرض بتوصية من قمة الرياض، وكذلك التعليقات السعودية على الموقف الإسرائيلي الرافض للمبادرة. فقبل إعلان الموقف السلبي الإسرائيلي من المبادرة صرح سعود الفيصل بأنه "إذا رفضت إسرائيل المبادرة فإن هذا يعني أنها لا تريد السلام وأنها تعيد كل شيء إلى أيادي القدر، وأنهم [الإسرائيليون] سيضعون مستقبلهم ليس بين أيادي

صناع السلام بل بين أيادي أمراء الحرب"[217]، ثم عاد بعد يومين ليحذر الإسرائيليين من تجاهل ما أسماه بـ"العروبة السلمية الواقعية المنطقية"، وأن هذا التجاهل سيعرِّض "إسرائيل لمخاطر لا تحمد عقباها"[218]. هذه التعليقات كانت أشبه ما يكون بـ"النعي" للعملية التي تحمست لها السعودية قبيل قمة الرياض، واستحوذت على اهتمام سياسي وإعلامي عربي مركز، وحملت اسم "تفعيل مبادرة السلام العربية".

وعندما ألقى الرئيس الأمريكي خطابه الذي تحدث فيه عن فكرة مؤتمر الخريف، رحبت به السعودية، واعتبرت أنه يتضمن عناصر إيجابية، تشمل الدعوة لإنهاء الاحتلال، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة. وقال بيان أدلى به مصدر مسؤول إن السعودية "تأمل أن يندرج هذا في إطار جهد دولي جاد يعالج القضايا الجوهرية للنزاع، على نحو يكفل التوازن والمسؤوليات بشكل عادل، ويحقق تفكيك المستوطنات دون الاكتفاء بوقف الاستيطان مستقبلاً"[219]. وأجرى الملك عبد الله بن عبد العزيز اتصالاً في اليوم نفسه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش حمل المعاني نفسها، وبيّن الضرورة القصوى "لأن يُمكَّن الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية، ووحدة أرضه وشعبه"[220]. وعقب لقاء كوندوليزا رايس في جدة، أعلن سعود الفيصل أن بلاده ستحرص على حضور مؤتمر الخريف للسلام، بعد أن استمع إلى شرح مفصل من رايس حول تفاصيل مبادرة بوش[221].

بعد أن لاحظ السعوديون تلكؤ الإسرائيليين في التجاوب مع مطلب وضع أجندة واضحة للمؤتمر، دعا سعود الفيصل "إسرائيل" إلى "إثبات جديتها" قبل انعقاد المؤتمر، وأعرب عن شكِّه حول مشاركة بلاده[222]. وكان سعود الفيصل قد شكك قبل ذلك بأيام في إمكانية نجاح المؤتمر، ما لم يعتمد على شمولية الحلّ، وجدية "إسرائيل" في حلّ النزاع، من خلال الالتزام ببنود جوهرية أساسية تتعلق بحدود 1967 والقدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للمبادرة العربية وقال: "إذا لم يناقش الاجتماع هذه المسائل أشك في مشاركة المملكة"[223].

هذا الموقف السعودي تغير بعد ذلك، إذ قبلت المملكة المشاركة، وفسّر سعود الفيصل هذا التراجع عن الموقف السابق المتشدد بقوله إن قبول بلاده بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس "جاء من الحرص السعودي على دعم المواقف الفلسطينية والسورية واللبنانية، وبعد أن لمست الدول العربية جدية في تناول المؤتمر للمسائل الجوهرية للنزاع العربي – الإسرائيلي"، وأوضح أن القرار العربي بالمشاركة استند على عدة عناصر رئيسية أهمها الشمولية في التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط على كافة مساراته، والتركيز على قضاياه الرئيسية، وذلك في إطار المرجعيات المتمثلة في مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها وخطة خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وأضاف: "نحن ننظر إلى المؤتمر كمحطة محورية في تاريخ النزاع الشرق أوسطي"[224]. وكان سعود



الفيصل قد أوضح قبل ذلك بعض خلفيات القرار السعودي بالمشاركة في اجتماع أنابوليس عند إعلان السعودية موافقتها بقوله: "لست أخفي أي أسرار بشأن الموقف السعودي، كنا مترددين حتى اليوم، ولو لم نشعر بالإجماع العربي الذي شعرنا به اليوم لم نكن لنقرر الذهاب"[225]. عموماً رحب الإسرائيليون والأمريكيون بالقرار السعودي، وقالت تسيبي ليفني إن المشاركة العربية تضمن نجاح المؤتمر.

3. الموقف السعودي من دعم الشعب الفلسطيني:

تُعدّ السعودية إحدى أكبر الدول العربية الداعمة رسمياً وشعبياً للشعب الفلسطيني، ولكن هذا الدعم ظلّ محكوماً بالقيود التي تلتزم بها المملكة في موقفها السياسي من القضية الفلسطينية والتزاماتها الإقليمية والدولية؛ فالمملكة التزمت كغيرها من الدول بقيود الحظر الدولية ضدّ الحكومة الفلسطينية سواء كانت حكومة الوحدة أم حكومة حماس المُقالة أم السلطة، حيث بقي الدعم في حدوده المقررة على مستوى جامعة الدول العربية. وقد بلغ الدعم السعودي الرسمي 127.7 مليون دولار سنة 2007، مقارنة بـ 83.7 مليون دولار سنة 2006.

وفي إحدى اللحظات الحرجة بالنسبة للشعب الفلسطيني، عقب مواجهات غزة الدامية، دعت السعودية المجتمع الدولي إلى مراجعة مواقفه بشأن وقف المساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وأكدت التزامها بـ"رفع المعاناة" عنه في ظلّ الظروف السياسية الحساسة التي تمرّ بها القضية الفلسطينية[226]. وعندما جددت السلطات الإسرائيلية جرائمها بتوسيع بناء المستعمرات في القدس المحتلة، عقب اجتماع أنابوليس، أدانت السعودية ذلك ووصفته بأنه "يتناقض مع أسس ومبادئ مؤتمر أنابوليس"، وقد أكد وزير الخارجية السعودي في لقاء مع توني بلير Tony Blair، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية، وقوف بلاده ضدّ ما وصفه بـ"الممارسات الاستعمارية، التي من شأنها إفراغ عملية السلام من مضمونها، وتقويض الجهود الدولية المخلصة لإطلاق المفاوضات الجادة بين الأطراف المعنية". كما أعلن مشاركة بلاده في مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين الذي عقد في 2007/12/17 بباريس[227].

وعندما أمعنت السلطات الإسرائيلية في تنكيلها بالشعب الفلسطيني في غزة، وأحكمت الحصار عليه أكد مجلس الوزراء السعودي في بيان له "قلقه البالغ" للانتهاكات الإسرائيلية وسياسة العقوبات الجماعية، كما أكد الشروع في "تلبية الاحتياجات المعيشية للشعب الفلسطيني"، والشروع في الاتصال بمفوض اللجنة الرباعية الدولية توني بلير، كي تتحرك اللجنة وتقوم بمسؤولياتها والتزاماتها[228]. وفي اجتماع آخر لمجلس الوزراء السعودي بعد أسبوعين تقريباً جدد "تنديده واستنكاره لاستمرار الجرائم الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين"، ثم شدد على ضرورة اتخاذ المجتمع

الدولي موقفاً صارماً إزاء ما يحدث في فلسطين[229].

ب. اليمن:

أعطى اليمن اهتماماً ملحوظاً بعملية التسوية من خلال دعمه لمبادرة السلام العربية، ولاحتواء الصراع الفلسطيني – الفلسطيني؛ من خلال طرح مبادرة يمنية، ورفض فكرة إرسال قوات دولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح المجتمع الدولي، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إلى ممارسة الضغط على "إسرائيل" للقبول بالمبادرة العربية التي وصفها بأنها "تمثل الحدّ الأدنى لتحقيق السلام العادل والدائم"[230]. كما أكد الرئيس اليمني أهمية الالتزام بقرارات القمم العربية السابقة، والعمل على إنجاح القمة العربية في الرياض، والخروج منها بنتائج تلبي تطلعات أبناء الأمة[231].

وعندما تفجر الصراع الدامي في غزة، رفض الرئيس اليمني فكرة إرسال قوات دولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكداً أن "وجود قوات دولية في ظلّ الاحتلال لا يستقيم مع حقائق الواقع الفلسطيني وما تقتضيه مصلحة الشعب الفلسطيني"[232]. وكان أن طرح الرئيس اليمني مبادرة بديلة لحلّ الأزمة بين حركتي فتح وحماس وافقت عليها الأخيرة، وهي المبادرة التي وصفت بأنها تستهدف رأب الصدع الفلسطيني، وترتكز على أساس استئناف الحوار بين الحركتين على قاعدة اتفاق القاهرة 2005، واتفاق مكة 2007 بما يضمن تجاوز الخلافات ووحدة الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية، والتأكيد على الشرعية الفلسطينية، واحترام القانون الفلسطيني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، والتوافق الوطني على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على ممارسة مهامها ومسؤولياتها. كما اقترحت هذه المبادرة تشكيل لجنة عربية للإشراف على متابعة تنفيذ اتفاقي مكة والقاهرة[233].

وقد أولى اليمن اهتماماً ملحوظاً بإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي، وكانت هناك دعوة يمنية لعقد قمة عربية لم تلقَ الاستجابة الكافية، وتقلصت إلى اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب.

ج. دول الخليج الأخرى:

التركيز هنا على دول المجلس الخمس الأخرى باستثناء المملكة العربية السعودية، التي سبق دراسة موقفها باستفاضة، لكن الموقف الجماعي للمجلس يعبر بالطبع عن مواقف الدول الست الأعضاء بما فيها السعودية.

لقد كان لمجلس التعاون الخليجي ولدوله مواقف مميزة سواء فيما يتعلق بعملية التسوية أو

بالصراع الفلسطيني – الفلسطيني أو بدعم صمود الشعب الفلسطيني أو بالعلاقة مع "إسرائيل"؛ فالمجلس تبنى مبكراً دعوة تفعيل مبادرة السلام العربية، كما أيد دعوة الرئيس الأمريكي لعقد مؤتمر للسلام، ودعم المشاركة في هذا المؤتمر. وقد اعتبر عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون، أن تشكيل اللجنة العربية المنبثقة عن قمة الرباط، أكد مجدداً جدية الموقف العربي بشأن السعي إلى سلام شامل وعادل، "وبعد تشكيل اللجنة فإن العرب وضعوا إسرائيل أمام محك حقيقي؛ فإما أن تعلن استعدادها وسعيها لتحقيق السلام وفقاً لمبادئ المبادرة العربية أو تواصل نهج التسويف والمماطلة ومحاولات الالتفاف على المبادرة العربية"[234].

ولقد تبنى مجلس التعاون دعوة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ففي كلمته، باسم رؤساء الهيئات الدبلوماسية العربية، في حفل الاستقبال الذي أقامه كريستيان بونسوليه Christian Poncelet رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي لهم، قال السفير القطري محمد جهام الكواري إن الإصلاح التاريخي المطلوب في الشرق الأوسط يجب أن يكون مبنياً على حقوق الفلسطينيين، في أن تكون لهم دولة عاصمتها القدس، إلى جوار دولة "إسرائيل"؛ مما سيضمن فعلاً أمن "إسرائيل" وأمن الفلسطينيين "فالحلّ العادل والشامل للقضية الفلسطينية هو الأساس الوحيد للسلام والاستقرار، وهو السبيل الوحيد لاعتراف كل دول المنطقة بدولة إسرائيل"[235].

وعقب إعلان الرئيس الأمريكي عن دعوته لعقد مؤتمر للسلام في الخريف بادرت الأمانة العامة لمجلس التعاون بالإعراب عن أملها في أن تشكل هذه الدعوة بداية مرحلة جديدة للتعامل الجاد مع جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي المزمنة، وشدد الأمين العام للمجلس على أهمية ممارسة الولايات المتحدة دوراً متوازياً ومنصفاً بإنهاء احتلال "إسرائيل" منذ عام 1967 للأراضي الفلسطينية، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة[236].

كما بادرت الإمارات إلى توجيه الشكر للرئيس الأمريكي جورج بوش على مبادرته لعقد مؤتمر دولي للسلام، وذلك على لسان الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة الذي أكد أن المبادرة "تتحرك في الاتجاه الصحيح"[237]. وفي اجتماعه في 2007/9/1، أعرب المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي عن تأييده لعقد المؤتمر الدولي الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش، وأكد على موقف دول المجلس الذي يدعو إلى تحقيق السلام العادل والشامل، وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وفقاً لمبادرة السلام العربية[238].

أما بالنسبة للموقف من الصراع الفلسطيني – الفلسطيني فكان موقف مجلس التعاون رافضاً لما حدث في قطاع غزة، وأوضح انحيازاً إلى صفّ السلطة الفلسطينية؛ فالقمة التشاورية الخليجية التي انعقدت في 2007/5/15، دعت القيادات الفلسطينية إلى الالتزام باتفاق مكة المكرمة، كما دعت

إلى محاسبة المتسببين في حالة الفوضى[239]. كما عبر مجلس الوزراء البحريني عن دعمه ووقوفه مع الشرعية والوحدة الفلسطينية التي يمثلها محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أعلن ترحيبه بتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة[240].

ثم دعا مجلس وزراء خارجية دول المجلس إلى عودة الوضع إلى ما كان عليه في قطاع غزة قبل سيطرة حماس، ودعا المجلس في دورته الـ 103 الأطراف الفلسطينية كافة للعودة للحوار، والتفاهم لحلّ خلافاتها، وإعادة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما قبل الأحداث الأخيرة، واحترام المؤسسات الشرعية المنبثقة عن منظمة التحرير، بما في ذلك المجلس التشريعي المنتخب، والالتزام بوحدة القرار للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني[241]. وعاد المجلس الوزاري في 2007/9/1 ليؤكد أهمية توفير الظروف الملائمة لإعادة توحيد الصف الفلسطيني، والعودة إلى اتفاق مكة الذي أكد حرمة الدم الفلسطيني، ونبذ الشقاق والفرقة، وتوحيد الصفوف بين الإخوة الفلسطينيين[242].

وتبنى مجلس التعاون الدعوة إلى كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني، ودعم الحكومة الفلسطينية (حكومة الوحدة). وفي دورته الـ 102 عبّر المجلس عن إدانته للممارسات الإسرائيلية العدوانية المتكررة[243]، كما اتجهت الكويت إلى إقامة ممثلية كويتية في رام الله، والعمل على إعادة فتح السفارة الفلسطينية في الكويت كخطوة داعمة للشعب الفلسطيني[244].

ضمن هذه الحدود بقي الدعم الخليجي للشعب الفلسطيني المحاصر محاصراً هو الآخر في إطار التزامه بـ"القيود والضغوط الدولية"، وقد تجلى هذا القصور في أوج أزمة المعابر التي تفجرت في كانون الثاني/ يناير 2008؛ حيث بقي الموقف الخليجي كغيره من المواقف العربية محصوراً وملتزماً بما سُمِّي بـ"الضغوط الدولية"، وبخشية تجاوز هذه الضغوط بما فيها الالتزام باتفاقية المعابر لعام 2005 التي وضعت المعابر تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية.

لكن، وبشكل عام، لم يحدث تطور ملموس باتجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني، ربما يكون العكس هو الصحيح إذ انحسرت موجة التطبيع مثلما انحسرت عملية التسوية، وإذا كانت قطر قد تجرأت على كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وقدمت 50 مليون دولار لحركة حماس حسب معلومات الإسرائيليين[245]، فإن الكويت اتجهت إلى سنّ قانون بحظر التعامل مع "إسرائيل" وتوقيع عقوبات مشددة على مخالفي هذا الحظر[246]، وفي موقف متشدد أكد الشيخ أحمد الفهد الصباح، رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي، على أن الكويت ستكون "آخر من يطبع مع إسرائيل"، وقال في كلمته الافتتاحية بمهرجان "الأقصى ينادينا" إن "احتلال الأرض يشرع الجهاد"، ورأى أن الاعتداء على الأقصى لا يُعدّ اعتداءً فقط على مبنى وهدمه، مشيراً إلى أن "المسجد الأقصى له من المكانة ما ينطلق من شريعة آمنا بها، وسنسير عليها ولو استشهدنا دونها"[247]. في الوقت نفسه برز اتجاه في البحرين يدعو إلى إعادة فتح مكتب مقاطعة "إسرائيل"، ضمن سياق تيار

عربي خليجي يتسع يوماً بعد يوم رافضاً العلاقة مع الكيان الصهيوني[248].

واتساقاً مع هذا الموقف أعلنت السفارة الكويتية في بيروت، في بيان لها، نفياً لأي نية كويتية للاحتماء بالمظلة النووية الإسرائيلية خشية الحظر النووي الإيراني، حسبما كان قد أعلنه الدكتور سامي الفرج رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية، كما أكد البيان أن هذا الشخص "لا يمثل حكومة دولة الكويت، وليس له أي صفة استشارية لدى رئيس مجلس الوزراء ولا في وزارة الخارجية". كما نفى البيان أن يكون موضوع المظلة النووية الإسرائيلية قد طرح خلال اجتماعات مجلس التعاون الخليجي[249].

3. دول عربية أخرى:

يمكن إدراج مواقف الدول العربية الأخرى ضمن إطار التفاعل الجماعي للدول العربية كما عبرت عنها جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية، لكن هناك بعض المواقف التي فرضت نفسها بشكل مميز لبعض الدول تجاه بعض القضايا.

فبالنسبة لعملية التسوية برز موقف الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي المتحفظ على مبادرة السلام العربية والمتمسك بفكرته عن "دولة إسراطين" أي الدولة المزدوجة القومية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهاجم القمة العربية في الرياض وقال أن أجندة هذه القمة "صنعت في واشنطن"[250]، وصرح بأن مبادرة السلام العربية "مصيرها الفشل" لأن "الزعماء العرب الذين يقفون وراءها بائسون"[251].

وإذا كانت المغرب وتونس والجزائر قد دعت إلى الوقف الفوري للتطاحن الفلسطيني وإلى احترام المؤسسات الدستورية، فإن العقيد معمر القذافي قد قلل من مخاوف أن يؤدي الصراع الفلسطيني – الفلسطيني إلى خطر قيام دولتين في غزة والضفة كما دعا الدول العربية إلى عدم التدخل في الصراع على السلطة بين حركتي حماس وفتح[252]، كما نفت الجزائر رفضها استقبال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ووصفت ما نشر حول هذا الموضوع بأنه مجرد "تلفيق إعلامي"[253].

في الوقت نفسه، ظهر تحرك سوداني مدعوم من مصر والسعودية، حسب تصريحات لعزام الأحمد القيادي البارز في حركة فتح، بهدف تحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس[254].

ومن جهة أخرى، فقد كشف وزير الداخلية السوداني الزيد بشير طه عن مساومة أمريكية مع السودان للاعتراف بـ"إسرائيل"، واتهم المخابرات الأمريكية بتسريب أسلحة إلى دارفور[255]. في الوقت نفسه دافعت موريتانيا على لسان وزير خارجيتها عن علاقتها مع "إسرائيل" واعتبرتها "منسجمة مع موقف الجامعة العربية"[256].

بهذا المعنى تبدو مواقف الدول العربية واضحة ومفروزة سواء من حيث كثافة التفاعلات أو من ناحية نوعية المواقف بالنسبة للقضية الفلسطينية، بين دول ذات كثافة ملحوظة في تفاعلاتها هي دول المواجهة والسعودية، في حين أن مواقف باقي الدول العربية كانت محدودة وأغلبها جاء ضمن تفاعلات النظام العربي الرسمي. كما أن مجمل تلك المواقف العربية هي ضمن إطار مشروع الحلّ السلمي، وضمن إطار التعويل الكامل على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، مع إصرار على تغييب القرار العربي والإرادة العربية، لاتخاذ مواقف تدفع الأطراف الأخرى إلى التحرك. يكفي أن نشير إلى أن أخطر ما أعلن عنه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رداً على تسويف "إسرائيل" للحلّ السلمي بعد اجتماع أنابوليس هو مجرد التهديد بإعلان الانسحاب من العملية السلمية[257]. هذا التصريح هو التوصيف الأكثر بلاغة لحالة الموقف الرسمي العربي، وموقف الدول العربية من تطورات القضية الفلسطينية.

ثالثاً: الموقف الشعبي العربي من القضية الفلسطينية

يبدو أن تأثير الموقف الرسمي أو النظام الرسمي العربي، وانخراطه في عملية التسوية ومجمل التطورات العربية الأخرى بكل سلبياتها، قد أثرت بدرجة ملحوظة على قدرة وفعالية الموقف الشعبي العربي على القيام بأدوار من شأنها تعديل مواقف النظام الرسمي وتحسينه. بعض المواقف الشعبية أضحت مجرد تبرير لسياسات النظام الرسمي العربي أو مجاراة لهذه السياسات، ولم يحدث افتراق ملحوظ في المواقف بين ما هو رسمي وما هو شعبي إلا فيما ندر، ولكنه افتراق لم يمثل ضغوطاً لها اعتبارها على صناع القرار بحيث تجبرهم على تبني مواقف وسياسات يطالب بها الرأي العام العربي. ويمكن تلمس هذا الواقع على النحو التالي:

1. الموقف الشعبي العربي من عملية التسوية:

احتفظ الموقف الشعبي العربي بتشككه في جدوى عملية التسوية على ضوء ثلاثة عوامل؛ الأول: التصاعد المتزايد في سياسة القمع الإسرائيلية العسكري والاقتصادي والنفسي. والثاني: الانحياز الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني، والتلاعب بمبادرات السلام الواحدة تلو الأخرى لمنح الكيان المزيد من الوقت لتحقيق أهدافه ومخططاته. أما العامل الثالث: فهو ضعف النظام الرسمي العربي، وعجزه عن مواجهة السياسات الأمريكية والإسرائيلية، وتهافته على القبول بكل ما تطرحه واشنطن من أفكار ومبادرات، والانخراط في تسويقها للرأي العام الشعبي.

لم يتحمس الموقف الشعبي لدعوة تفعيل مبادرة السلام العربية ليقينه أن المبادرة ذاتها عديمة الجدوى في ظلّ ثوابت المواقف الإسرائيلية والأمريكية، وعجز الحكومات العربية عن طرح وفرض



البديل، كما تجاهل الموقف الشعبي العربي دعوة اجتماع أنابوليس الأمريكية ولم يعلق على فشلها، فالوزراء العرب وافقوا على الذهاب إلى أنابوليس وبرروا ذهابهم، ثم عادوا دون أن يجدوا من يحاسبهم لا على القبول بالمشاركة في ذلك الاجتماع، ولا على المشاركة، ولا حتى عن الفشل. هذا العزوف قد يكون مرجعه عزوف أكبر عن القضية الفلسطينية والانجذاب لقضايا أخرى باتت أكثر حيوية، وإما لعدم الثقة في مجمل مشروع التسوية وعدم المراهنة عليه ومن ثم عدم الاكتراث به وبمجمل مبادراته، وإما ثقة في أن أياً من الحكومات العربية أو الإدارة الأمريكية لن يأتي منها ما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني.

على الرغم من ذلك كانت هناك بعض المواقف الرافضة لأي تفريط من جانب النظام الرسمي العربي في الحقوق الفلسطينية تحت أي مسمى وتحت أي غطاء؛ فقد دعت لجنة فلسطين في اتحاد المهندسين العرب في بيان لها بمناسبة الذكرى الـ 59 للنكبة إلى رفض أي مبادرات تمسّ حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقّ العودة، وحقّ الشعب الفلسطيني باستعادة أراضيه المحتلة منذ سنة 1948، ودعت اللجنة في بيانها الدول العربية إلى "لعب دور إيجابي وشمولي لنصرة الشعب الفلسطيني، وإزالة الحصار عنه"[258]. هذا الموقف صدر في ذروة اهتمامات النظام الرسمي العربي بتفعيل مبادرة السلام العربية، بناء على توصية القمة العربية في الرياض، ومن ثم تمكين اعتباره تعليقاً على التعويل العربي الزائد على هذه المبادرة، وتشكيكاً في جدوى الانخراط في تفعيلها.

ووصل الرفض الشعبي العربي لهذا التوجه أن حذر سياسيون مصريون وسفراء سابقون من الإسهام العربي في تمرير الاستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي بوش بشأن المنطقة عامة والعراق خاصة، معتبرين المشاركة في القمة العربية بالرياض مشاركة في تنفيذ مخطط أمريكي جديد؛ لصرف الأنظار عن "إسرائيل" وممارساتها ضدّ الشعب الفلسطيني وتحويلها إلى إيران[259].

وبادر المؤتمر العربي العام، الذي يتشكل من ثلاثة مؤتمرات عربية مهمة هي؛ المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية، إلى إدانة دعوة الرئيس الأمريكي لعقد مؤتمر أو لقاء دولي لحلّ القضية الفلسطينية، واعتبر أن طرح هذه الدعوة في ذكرى انتصار المقاومة في حرب صيف 2006 في لبنان، هو محاولة للهروب من نتائج هذا الانتصار، ومحاولة إعطاء جرعة إنعاش لأولمرت، وإمعانٌ في تأجيج الانقسام الفلسطيني والصراعات العربية – العربية، وربما يكون تغطيةً لعدوان عسكري يُعد له ضدّ إيران[260]. وعندما وافق وزراء الخارجية العرب على دعوة الرئيس الأمريكي أصدر المؤتمر العربي العام بمكوناته الثلاث بياناً أدان فيه ما

أسماه بـ"هرولة غير مسبوقة للتطبيع مع الكيان الصهيوني" و"كشفاً للخلل الكبير الذي أصاب الوضع العربي الرسمي، وأقله العجز والضعف وقصر النظر والمسارعة لاسترضاء أمريكا حتى لو جعلت عالي البلاد العربية سافلها"[261].

2. الموقف الشعبي العربي من الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية:

انقسم الموقف الشعبي العربي من الصراعات الفلسطينية – الفلسطينية إلى ثلاثة مواقف؛ الأول: محايد سعى إلى مواجهة الانقسامات، والدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية. والثاني: انحاز للسلطة الفلسطينية بين انحياز محدود وانحياز متطرف يدين حركة حماس. أما الثالث: فهو تأييد حركة حماس وتأييد ما سُمِّي بـ"الانقلاب على الشرعية" في القطاع. لكن بشكل عام أدت هذه الصراعات إلى انتكاسة في الدعم الشعبي العربي للقضية الفلسطينية وصل إلى درجة "الكفر" بالمنظمات والقيادات الفلسطينية على نحو ما دعت نقابة المحامين المصرية الشعب الفلسطيني إلى عزل قادة حركتي حماس وفتح معاً للانزلاق في حرب أهلية تحقق أهداف "إسرائيل"[262]. هذه الدعوة التي سبقت الصراع الدامي وأحداث حزيران/ يونيو 2007 الدامية مؤشر مهم لمستوى الرفض الشعبي العربي للاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني أياً كان الطرف المسؤول عنه.

أ. الموقف المحايد:

كان هذا هو الموقف الغالب على ردّ الفعل الشعبي العربي، وقد عبرت عنه الكثير من الهيئات والمنظمات، ويكاد يكون هو الموقف الشعبي العام المنطلق من الوعي بـ"حرمة الدم الفلسطيني" واعتبار الاقتتال تشويهاً لنضال الشعب الفلسطيني وجدارة قضيته وعدالتها. هذا الموقف ركز على ضرورة وقف الاقتتال، والسعي إلى مصالحة وطنية بين حركتي حماس وفتح وكافة الفصائل، وإعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، والانصراف إلى مواجهة العدو الصهيوني والتمسك بالثوابت دون تفريط.

فقد دعت رابطة علماء بلاد الشام الفلسطينيين إلى حلّ خلافاتهم ورص صفوفهم لمواجهة عدوهم وعدو الأمة المشترك[263]، كما دعت النقابات المهنية الأردنية إلى وقف الاقتتال الفلسطيني[264]، وحمل حزب التجمع التقدمي (المصري) الموقف العربي مسؤولية الوضع الفلسطيني، ودعا إلى ترسيخ الاتفاق السياسي الحقيقي على برنامج وطني يطرح بديلاً وطنياً ديموقراطياً للوضع المأساوي الراهن[265]. وأكد البرلمان العربي الانتقالي على حرمة الدم الفلسطيني، في حين اتهم حزب الشعب الديموقراطي (حشد) في الأردن قادة حركتي حماس وفتح بـ"الإصرار على هدر دم الشعب الفلسطيني"، ودعا إلى "تعرية" من أسماهم "دعاة الفتنة" من قادة حماس وفتح[266]. ولكن الأحزاب



القومية في الأردن دعت إلى التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني، وحملت كامل المسؤولية "لكل من يصب الزيت على النار"، وقالت إن "على الجميع التمسك بالثوابت القومية، من خلال الدعم الكامل للقضية، ووحدة الأرض الفلسطينية، والسلاح الفلسطيني"[267].

ب. الموقف المنحاز للسلطة وحركة فتح:

هذا الموقف أخذ يبرز مع اتساع رقعة الخلافات السياسية، وبعد أن استطاعت حماس فرض سيطرتها الكاملة على قطاع غزة. فحزب التجمع التقدمي (المصري) الذي أخذ موقفاً محايداً في بداية الأزمة، أعلن بعده انحيازاً إلى موقف السلطة، عندما قام نشطاؤه بتوزيع بيان مناوئ لحركة حماس في الوقفة الاحتجاجية الشعبية التي قادتها حركة كفاية، وتجمعات سياسية، وحركات احتجاجية مصرية بالشموع أمام مقرّ نقابة الصحفيين، مطالبة بوقف الاقتتال ووضع حدّ لتدهور الأوضاع الفلسطينية. هذا البيان حمل عنوان: "لا للإمارة الإسلامية في غزة"؛ مما أثار استياء المشاركين واعتراضهم على توزيعه، متهمين الحزب بالانحياز لحركة فتح والتحامل على حركة حماس[268]. كذلك تحول موقف الأحزاب القومية في الأردن من المحايد إلى المنحاز للسلطة وحركة فتح، ولقد دخلت هذه الأحزاب في خلاف مع حزب العمل الإسلامي، بعد أن أصدرت بياناً ضمن تجمع ما سُمِّي بـ"لجنة تنسيق أحزاب المعارضة" أدان فيه السيطرة العسكرية لحماس على غزة باعتبارها جريمة بحقّ النضال الفلسطيني وتضحياته[269]، كما قررت أحزاب المعارضة الأردنية مقاطعة الملتقى الذي دعت إليه جماعة الإخوان المسلمين لإطلاق مبادرة لحلّ الأزمة الفلسطينية، رداً على عدم حيادية الجماعة، وحزب الجبهة كطرف داعم لحركة حماس، "ومبرِّر لأعمال القتل والعنف"[270].

وكذلك موقف أحد قياديي حزب الاتحاد الاشتراكي (المغربي)، الذي أكد أن "الشعب المغربي يجدد دعمه للشرعية النضالية والديموقراطية والدستورية الفلسطينية، التي تستند إلى قرارات ومقررات منظمة التحرير الفلسطينية، ومقتضيات القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية"[271].

ج. الموقف المنحاز لحركة حماس:

إن أكثر من التزم بهذا الموقف كان حركة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، ولكن بعد مرحلة من الاقتتال؛ فموقف الإخوان التزم الحياد والتزم بدعوة نبذ القتال واعتباره خطأً أحمر حسب ما جاء على لسان د. محمد حبيب النائب الأول لحركة الإخوان في مصر، لكنه اعتبر أيضاً قرار حلّ حكومة الوحدة الوطنية غير مبرر[272]. كما حمَّل إخوان مصر القادة الفلسطينيين مسؤولية إراقة دماء مواطنيهم[273]. ولكن هذا الموقف المحايد تحول إلى موقف منحاز لحركة حماس عندما دعت الحركة الإسلامية في الأردن إلى ضرورة تفهم موقف سيطرة حماس على غزة[274]، وعندما دعت هذه الحركة إلى دور عربي "غير منحاز" لحلّ الخلافات الفلسطينية، في إشارة رفض على

ما أخذ يظهر من انحياز للنظام العربي أو بعض أطرافه إلى جانب السلطة الفلسطينية[275]. وعندما أكد مهدي عاكف المرشد العام للإخوان في مصر أنه "ليس هناك أقوى من شرعية حكومة هنية"، وعلى نحو انتقاد الشيخ يوسف القرضاوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس لرفضه وإغلاقه باب الحوار مع حركة حماس[276].

لكن كانت هناك أطراف لها مواقف مؤيدة منذ البداية لحركة حماس، على غرار موقف حزب العمل المصري (الموقوف)، الذي أكد على أن القوى الوطنية والقومية في الوطن العربي والقوى الإسلامية والتحررية عموماً لا تقف على الحياد في الصراع الفلسطيني، بل تقف إلى جانب حماس "التي هي الهيئة الشرعية المنتخبة من الشعب الفلسطيني، والتي تتمسك بخطّ المقاومة من أجل التحرير"[277].

هذه المواقف العربية الثلاث المنقسمة مؤشر ضعف أكثر مما هي مؤشر قوة للموقف العربي، الذي كان يجب أن يكون موحداً وغير منحاز إلا إلى الحقّ ورفض الاقتتال، والأهم أن يمتلك آلية للحركة، وقدرة على العمل لوقف ذلك الاقتتال، بدلاً من الإدانة للصراع والانحياز لأي من الطرفين وهذا لم يحدث.

3. الموقف الشعبي العربي من دعم الشعب الفلسطيني:

أصيب الرأي العام العربي بصدمة مزدوجة عندما مضى الكيان الصهيوني في قمعه وحصاره للشعب الفلسطيني، الصدمة الأولى من هول القتل والتدمير والتخريب وتحويل القطاع إلى سجن جماعي، والثانية من عجز النظام العربي عن فكّ الحصار وطرح البديل الذي يحمي هذا الشعب، لذلك لم يجد الرأي العام العربي سوى الخروج في مسيرات تنديد وشجب لكل الأطراف: الحكومات العربية، والكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأمريكية، ومطالباً بتحرك إيجابي لحماية الشعب والأرض والمقدسات في فلسطين. لكنها كانت مظاهرات مؤقتة ومحدودة، ولم تستطع أن تراكم فعلاً نضالياً يجبر الحكومات على التحرك الفعلي.

لقد شهدت عدة مدن وعواصم عربية عدداً من التظاهرات التضامنية مع الفلسطينيين في قطاع غزة، وسط دعوات باستمرار فتح حدود القطاع مع مصر. ففي القاهرة تظاهر آلاف المصريين للمطالبة بإنهاء الحصار على فلسطينيي غزة، ورفع المشاركون الذين تجمعوا بمعرض القاهرة الدولي للكتاب لافتات تقول "أنقذوا غزة، الحرية رغم الحصار". ورفع المتظاهرون وأغلبهم من جماعة الإخوان المسلمين وحركة كفاية نسخاً من القرآن الكريم. كما منع الأمن انطلاق مسيرات تضامنية أخرى في منطقة الأزهر ومناطق أخرى متفرقة بعد صلاة الجمعة.

وفي الدوحة انطلقت مسيرة تضامنية بدعوة من رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ



يوسف القرضاوي. وقد عبر القرضاوي في خطبة الجمعة عن شكره للمصريين قيادة وحكومة وشعباً، ودعا الرئيس حسني مبارك للصمود في مواجهة الضغوط والاستمرار في فتح معبر رفح.

وفي الأردن تظاهر الآلاف من جميع أنحاء البلد احتجاجاً على الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وشارك نحو خمسة آلاف شخص في مظاهرة جرى تنظيمها وسط العاصمة عمان، رددوا فيها عبارات مناهضة لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة، وأعربوا عن دعمهم لحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين. ونظمت مسيرات مماثلة في مدن الزرقاء والكرك وإربد؛ حيث أحرق المتظاهرون العلمين الأمريكي والإسرائيلي، وطالبوا سكان غزة بالصمود. كما هتف المشاركون بشعارات مؤيدة لكتائب القسام التابعة لحركة حماس، وطالبوا بمزيد من العمليات. من جهة ثانية شنّ أئمة المساجد في خطبة الجمعة هجوماً حاداً على "إسرائيل" والولايات المتحدة، وانتقدوا "الصمت العالمي" تجاه "العقاب الجماعي" المفروض على 1.5 مليون شخص يقيمون في قطاع غزة.

وفي المنامة نفذت جمعيات مدنية وسياسية بحرينية اعتصاماً في مركز الفاتح الإسلامي، تضامناً مع الشعب الفلسطيني في غزة، ومطالبة برفع الحصار المفروض عليه منذ عدة أشهر. وقد خصص إمام مسجد مركز الفاتح الإسلامي، وهو المسجد الأكبر في البحرين، الذي تنقل منه خطبة الجمعة في الإذاعة والتلفزة الرسمية، خطبته للقضية الفلسطينية، وحثّ المسلمين على الاستمرار في دعم القضية. كما دعا رئيس جمعية العمل الوطني الديموقراطي إبراهيم الشريف الحكومات العربية للوقوف مع الشعب الفلسطيني، والتبرع بجزء من دخل النفط لإغاثتهم. وطالب الشريف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوقف المفاوضات مع الإسرائيليين نهائياً، احتجاجاً على استمرار العدوان على الفلسطينيين، كما ناشد المجتمع الدولي أن يقوم بدوره لحماية الفلسطينيين من هذا العدوان. ودعا رئيس حركة عدالة الدكتور عبد الله هاشم البحرينيين إلى نصرة الفلسطينيين على كل المستويات[278].

4. الموقف الشعبي العربي من العلاقة مع"إسرائيل" والتطبيع:

كان من الطبيعي في ظلّ كل تلك التطورات السابقة التي حدثت في الموقف العربي من القضية الفلسطينية، سواء كان رسمياً أم شعبياً، وبالذات استحواذ خيار التسوية على توجهات النظام العربي، وانسياق تيارات شعبية واسعة وراء هذا الخيار إما إدراكاً لعجز الأنظمة أو يأساً من القدرة على مواصلة الصراع في ظلّ التكيف الإعلامي الرسمي المروج للتسوية والمشكك في أي خيار آخر بديل، كان من الطبيعي في ظلّ هذا كله أن تتمكن دعوة التطبيع من التغلغل في بنية المجتمع العربي في ظلّ تنامي عدد المؤسسات المخصصة لذلك، والداعية إلى ما تسميه بـ"ثقافة السلام" في مواجهة "ثقافة المقاومة" التي لم تعد لها مؤسسات تتولاها على المستوى الرسمي أو الشعبي العربي.

لم تعد كلمة أو دعوة التطبيع منكراً أو رجساً من عمل الشيطان كما كانت من قبل، بل أصبحت



مقبولة أو على الأقل غير مرفوضة، مع تداعي مؤسسات المقاطعة وتراجع الحماس لها، وجشع رأس المال العربي الخاص الساعي إلى الربح السريع من وراء التعامل مع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية، دون اعتبار لما هو مقدّسٌ أو وطنيٌ من الاعتبارات التي كانت تحول دون ذلك.

هذا المتحول هو محصلة التردي العربي، فلم يعد التطبيع مقتصراً على ما هو رسمي بل أخذ يتسع في ما هو شعبي بتشجيع حكومي. فمجموعة الاتصال العربية بـ"إسرائيل" التي اقتصرت على مصر والأردن، بتوجيه من القمة العربية ضمن مسعى الترويج والتفعيل لمبادرة السلام العربية، كان يمكن أن تتسع لتضمّ دولاً عربية أخرى على نحو ما أفصح أحمد أبو الغيط لولا عدم التجاوب الإسرائيلي مع المبادرة العربية؛ فقد أكد أبو الغيط إمكانية توسيع مجموعة الاتصال المصرية – الأردنية مع "إسرائيل" لتشمل دولاً أخرى "حال تأكيد إسرائيل نيتها بالمضي قدماً في طريق السلام"[279]. لاحظ الشرط الذي ينحصر فقط في مجرد إبداء النية، وليس الانخراط في التعامل مع المبادرة.

هذا التوجه لم ينشأ من فراغ، ولم يذهب دون تأثير، فهو مؤشر على توجه يتسع للتعامل مع الكيان الصهيوني دون قيود. إن قصة الطبيب السعودي الذي قالت عنه جريدة معاريف الإسرائيلية أنه "كسر جميع الحواجز ووصل إلى تل أبيب لإجراء عملية جراحية لإنقاذ حياة شابة إسرائيلية"[280] لا تختلف كثيراً عن مشاركة "إسرائيل" في مؤتمر تعليمي في القاهرة[281]، ولا عن اتجاه وزارات بحرينيه إلى إلغاء بند مقاطعة "إسرائيل"[282]، ولا عن قيام حاخام إسرائيلي بإلقاء محاضرة في جامعة عين شمس المصرية[283]، ولا عن غزو منتجات مزارع شارون للسوق الأردني[284]، ولا عن رعاية سوزان مبارك حرم الرئيس المصري لمنتدى لشباب عرب وإسرائيليين[285]، أو مشاركة "دبكة عربية" في مهرجان إسرائيلي في القدس[286]. كل ما سبق مؤشرات ودلالات على نجاح "إسرائيل" في كسر حاجز التردد الشعبي العربي عن التطبيع.

لكن على الرغم من ذلك هناك مقاومة للتطبيع، وهناك تراجع في بعض الدوائر المطبعة عن تطبيعها، فما زالت أغلب التيارات الشعبية القومية والإسلامية، وكثير من اليسارية رافضة للتطبيع على نحو رفض جبهة العمل الإسلامي في الأردن للتطبيع[287]، واستجواب مجلس الشعب المصري (البرلمان) لموافقة الحكومة المصرية على إقامة مشروع لإنتاج الطاقة البديلة من الرياح مع مستثمر إسرائيلي[288]، ومثل تحقيق البرلمان البحريني في إلغاء وزارات بند مقاطعة "إسرائيل"[289]، وتحذير الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع من تزايد الصادرات الإسرائيلية في السوق البحرينية[290]، ورفض نواب بحرينيين لسياسة التطبيع مع "إسرائيل"[291]، ودعوة اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع الأردنية إلى الامتناع عن شراء المنتجات صهيونية المنشأ أو يملكها صهاينة في الغرب وتصدر إلى الأردن[292]، ودعوة جمعية مقاومة التطبيع البحرينية إلى إعادة فتح مكتب مقاطعة "إسرائيل" في البحرين[293]. أما التطور الأهم فهو على صعيد الساحة الموريتانية حتى تتسع دعوة قطع العلاقات وإلغاء العلاقات التطبيعية مع "إسرائيل"، من جانب العديد من الأحزاب



والشخصيات القيادية الموريتانية[294] مثل هذا التحول يعكس حقيقة مهمة وهي أن موجة التطبيع مع الكيان الصهيوني موجة مفتعلة، وهي وليدة ظروف عربية رديئة، وأن الشارع السياسي العربي، الذي تعرض وعيه إلى حملة تشويه هائلة، ما زال مستعداً لاستعادة هذا الوعي، ولكن بامتلاك الشروط المهمة لذلك.

خاتمة

ما يزال الوضع العربي المترهل والمتفكك يعكس نفسه بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، وهو ما يوفر فرصاً كبيرة يستثمرها الجانب الإسرائيلي في فرض شروطه، وفي فرض الحقائق على الأرض، وفي محاولة تحقيق اختراقات جديدة في العالم العربي. ومما زاد الوضع سوءاً حالة الانقسام والتشرذم في الوسط الفلسطيني نفسه.

كان للسعودية دور بارز في عقد اتفاق مكة، وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، غير أن الإصرار الإسرائيلي – الأمريكي على متابعة الحصار، ومشاركة أطراف فلسطينية في محاولة إسقاط الحكومة، ثم نشوء وضع استثنائي بسبب سيطرة الحكومة المقالة بقيادة حماس على القطاع، وسيطرة الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ، بدعم فتح، على الضفة الغربية، أدى إلى حالة من الإحباط في الأوساط العربية.

تعاملت البلدان العربية، بالتناغم مع العالم الغربي، مع حكومة الطوارئ في رام الله باعتبارها الحكومة الشرعية، ولم تعترف بحكومة هنية المقالة باعتبارها حكومة تسيير أعمال، على الرغم من أن الجانب القانوني يميل بشكل أكبر لحكومة هنية. ولم تقم البلدان العربية بأية إجراءات فعلية حازمة لفك الحصار الخانق على قطاع غزة. وجرت محاولات سودانية ويمنية ومصرية وعربية أخرى للتوفيق بين فتح وحماس، لكنها لم تنجح.

وما تزال الدول العربية متمسكة بمبادرة السلام العربية لحل القضية الفلسطينية، وكانت مشاركتها في مؤتمر أنابوليس محاولة لدفع مسيرة التسوية، غير أن "إسرائيل" وأمريكا استثمرتا المؤتمر لصالحهما دونما أية خطوات جدية في عملية التسوية.

الوضع الشعبي العربي المصاب بالإحباط، نتيجة الانقسام والتشرذم الفلسطيني، ما يزال يرفض التطبيع مع "إسرائيل"، وما يزال يظهر أشكالاً مختلفة من التضامن، خصوصاً مع الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة. وفي الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات التجارية الإسرائيلية مع الأردن ومصر، إلا أن العلاقات السياسية مع موريتانيا قد شهدت تراجعاً وبروداً في إثر انتخاب رئيس جديد، وقيام حكومة جديدة، تنظر إلى هذه العلاقات باعتبارها موروثاً محرجاً من موروثات العهد السابق، خاصة في ضوء تصاعد المعارضة الشعبية في موريتانيا لأية علاقات مع "إسرائيل".

هوامش الفصل الثالث

1 "مصالح العرب كما يراها بوش: الشراكة مع إسرائيل والعداء لإيران"، **السفير**، 2008/1/5.
2 محمد السعيد إدريس، "البعد الاستراتيجي لانتصار المقاومة،" مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 343، أيلول/ سبتمبر 2007، ص 40 –42.
3 "مبادرة السلام العربية محور قمة الرياض"، موقع الجزيرة نت، 2007/3/26، انظر: www.aljazeera.net
4 المرجع نفسه.
5 غلين كيسلر، "رايس تحمل خطة جديدة في رابع جولة لها بالمنطقة خلال 4 أشهر،" **الشرق الأوسط**، 2007/3/24.
6 "رايس عرضت رؤية أمريكية للسلام في الشرق الأوسط على الرباعي العربي بأسوان"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/25.
7 "وزراء خارجية الرباعية العربية طرحوا مواقفهم حول عملية السلام خلال الاجتماع مع رايس"، **الرياض**، 2007/3/25.
8 "واشنطن تردّ على تصريح العاهل السعودي حول احتلال العراق"، موقع القناة الإخبارية الأمريكية سي إن إن، 2007/4/29، انظر: arabic.cnn.com
9 أعلن أولمرت في عمّان أنه مستعد للقاء القادة العرب المعتدلين، لبحث مبادرة السلام العربية، رافضاً أي شروط مسبقة، انظر: **القدس العربي**،2007/5/16.
10 "سعود الفيصل: لا إملاءات على القمة، وأكدنا 20 مرة أن المبادرة لن تعدل"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/26.
11 "القمة تدعو إسرائيل لاغتنام الفرصة وتأخذ علماً بالتزام الحكومة الفلسطينية بالقرارات بما فيها مبادرة السلام"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/30.
12 "وسط ترقب سياسي دولي وإقليمي: لجنة المبادرة العربية تطلق غداً خطة التحرك لتفعيل المبادرة"، جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2007/4/17.
13 **القبس**، 2007/4/18.
14 **عكاظ**، 2007/4/19.
15 شبكة بي بي سي الإخبارية، 2007/5/12، انظر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/default.stm
16 **الرأي**، عمّان، 2007/5/19.
17 **الخليج**، 2007/5/20.
18 **الخليج**، 2007/5/23.
19 محمد عبد العاطي، وفد الجامعة العربية لإسرائيل هل يعود بخفي حنين؟، الجزيرة نت، 2007/7/10.
20 المرجع نفسه.
21 "واشنطن تأمل في إشراك دول عربية لا تقيم علاقات مع إسرائيل بالمؤتمر الدولي المقترح"، **الشرق الأوسط**، 2007/7/18.
22 المرجع السابق.
23 انظر: "وزراء الخارجية العرب يحذرون من ضياع الفرصة القائمة لتحقيق السلام"، **الأهرام**، 2007/7/31.
24 **انظر: المرجع نفسه.**
25 "اجتماع وزراء الخارجية العرب: تحذير من إفراغ مؤتمر السلام من مضمونه"، **الشرق الأوسط**، 2007/9/6.
26 **المرجع نفسه.**
27 "ليفني: مباحثات أنابوليس مع الفلسطينيين ولا دخل للعرب"، سي إن إن، 2007/12/21، انظر: http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/11/25/annapolis.israel/index.html
28 "أولمرت: المحادثات مع الفلسطينيين رهن بقبول "دولة اليهود""، بي بي سي، 2007/11/14.
29 "وزراء الخارجية العرب يوافقون على حضور أنابوليس"، بي بي سي، 2007/11/23.
30 "16 دولة عربية تقرر المشاركة في مؤتمر أنابوليس بينها مصر والسعودية"، موقع العربية نت، 2007/11/23، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2007/11/23/42027.html
31 "بوش يدعو الفلسطينيين للاختيار بين "إرهاب" حماس و"دولة" عباس"، سي إن إن، 2007/12/28.
32 "اتصالات للجامعة مع العواصم العربية لوقف الاقتتال الفلسطيني"، **القبس**، 2007/1/9.
33 "موسى مستعد لإرسال وفد لتهدئة الاحتقان الفلسطيني"، **الخليج**، 2007/1/10.
34 فهمي هويدي، "لا محل للتردد العربي بعد اتفاق مكة،" **الشرق الأوسط**، 2007/2/28.

35 "الجامعة ومصر ترحبان وتطالبان برفع الحصار"، **الاتحاد**، 2007/3/16.
36 "موسى: اتصال بريطانيا بوزراء فلسطين من غير حماس موقف سلبي"، رويترز، 2007/3/16.
37 انظر: **الدستور**، 2007/3/27.
38 "تأييد غربي لعباس وحياد عربي وحماس تتمسك بالحوار"، الجزيرة نت، 2007/6/16.
39 "موسى يمنع التصريحات عن الوضع الفلسطيني"، **الخليج**، 2007/6/19.
40 "لجنة تقصي الحقائق تبحث دعم اليوم الجهود السعودية المصرية للوفاق الفلسطيني"، **عكاظ**، 2007/6/18.
41 "لجنة التقصي العربية حول قطاع غزة: خلافات ومماطلة... ولا تقرير"، **السفير**، 2007/7/28.
42"الخلاف الفلسطيني الداخلي أجهض اجتماعات وزراء الخارجية العرب"، جريدة **الشرق**، قطر، 2007/8/3.
43 "طالبت "فتح" و"حماس" بوقف الاقتتال الداخلي: "تقصي الحقائق" تدعو بعودة الأمور لنصابها"، **الشرق**، 2007/9/6.
44 "الجامعة العربية: لا عوائق أمام تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية"، **الدستور**، 2007/1/15.
45 جريدة **السياسة**، الكويت، 2007/2/20.
46 **الشرق الأوسط**، 2007/5/12.
47 شبكة فلسطين اليوم، 2007/7/13.
48 **الخليج**، 2007/1/23.
49 **الحياة**، 2007/7/8.
50"الجامعة العربية تتجه لعقد مؤتمر عربي يدعم مؤسسات السلطة الفلسطينية"، **الشرق الأوسط**، 2007/8/30.
51"أولمرت يرفض تدخل مبارك ويؤكد أن الفلسطينيين في القطاع لن ينعموا بالرخاء"، **القدس العربي**، 2008/1/22.
52 **الشرق الأوسط**، 2008/1/26.
53 "موسى للعرب: ارفعوا صوتكم "على الأقل" ضد حصار غزة"، إسلام أون لاين، 2008/1/16.
54 "دعم عربي قوي لدور مصر مع غزة"، إسلام أون لاين، 2008/1/28.
55 "تحركات عربية لتسويق حكومة هنية وموسى يرفض شرط الاعتراف بإسرائيل"، القدس العربي، 2007/3/1.
56"عمرو موسى يرفض التطبيع المجاني"، **الخليج**، 2007/4/4.
57 "الجامعة العربية: إسرائيل تماطل وتراوغ"، **عكاظ**، 2007/4/16.
58 "أبو الغيط والخطيب في إسرائيل لتسويق "المبادرة العربية""، **القدس العربي**، 2007/7/26.
59 "أبو الغيط: لا أمثل الجامعة العربية في زيارتي لإسرائيل"، **الشرق الأوسط**، 2007/7/21.
60 **الحياة**، 2007/12/5.
61 انظر: **الأهرام**، 2007/11/24.
62 See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country – 2007.
63 **الخليج**، 2007/1/8.
64 وكالة سما الإخبارية، فلسطين، 2007/1/14.
65 **الأخبار**، بيروت، 2007/1/20.
66 **الخليج**، 2007/1/22.
67 **الأهرام**، 2007/2/8.
68 بلال الحسن، "المبادرة المصرية: هل تسير باتجاه تطوير المبادرة العربية،" **الشرق الأوسط**، 2007/1/28.
69 "أبو الغيط: لجنة مبادرة السلام لن تكلف بالتفاوض مع إسرائيل"، **عكاظ**، 2007/4/15.
70 الوطن، السعودية، 2007/5/11.
71 **الأهرام**، 2007/5/11.
72 "قمة رباعية في شرم الشيخ لدفع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين"، **الشرق الأوسط**، 2007/6/22.
73 "قمة شرم الشيخ: خطوات لإعادة الثقة وإطلاق عملية السلام ودعم جهود عباس"، **الشرق الأوسط**، 2007/6/26.
74 **الحياة**، 2007/6/27.
75 **الأهرام**، 2007/7/18.
76 **الخليج**، 2007/8/26.
77 **عكاظ**، 2007/9/20.
78 **الأهرام**، 2007/9/5.
79 **الأهرام**، 2007/11/23.

80 **الشرق الأوسط**، 2007/1/11.
81 **الشرق الأوسط**، 2007/2/22.
82 **الشرق الأوسط**، 2007/5/20.
83 هاني حبيب، "حوارات القاهرة ومرجعية وثيقة الأسرى،" موقع القدس أون لاين، 2007/5/27، انظر: http://www.alqudsonline.com/
84 وكالة معاً، 2007/5/17.
85 **الحياة**، 2007/5/21.
86 وكالة سما، 2007/6/10.
87 إسلام أون لاين، 2007/6/12.
88 **الحياة**، 2007/6/10.
89 **الحياة**، 2007/6/12.
90 جريدة **المصري اليوم**، 2007/6/17.
91 See: David Rose, *op. cit.*
92 "شريط مصور وخريطة غيرت التعامل المصري مع حماس"، الأخبار، بيروت، 2007/6/30.
93 **الشرق الأوسط**، 2007/6/16.
94 **المستقبل**، 2007/6/18.
95 **الأيام**، رام الله، 2007/6/18.
96 **الحياة**، 2007/6/22.
97 **الحياة**، 2007/6/26.
98 محمد جمال عرفة، "شرم الشيخ 2007: القاهرة تتمرد على حلف المعتدلين،" إسلام أون لاين، 2007/6/26 في: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1182774564150&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout
99 **الحياة**، 2007/6/26.
100 **البيان**، 2007/6/27.
101 "مساع مصرية – سعودية لرأب الصدع بين فتح وحماس"، موقع مفكرة الإسلام، 2007/6/19. في: http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2007/06/19/45651.html
102 **عكاظ**، 2007/6/18.
103 **الشرق الأوسط**، 2007/12/9.
104 "مسؤول مصري: نراقب سلوك حماس، ونرفض قيام إمارة إسلامية على حدودنا"، **الشرق الأوسط**، 2007/6/20.
105 **المرجع نفسه**.
106 "مصر تنفي اتخاذ إجراءات عقابية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني"، **الحياة**، 2007/6/20.
107 "القوات المصرية تغضّ النظر عن تهريب حماس للسلاح من سيناء"، القدس أون لاين، نقلاً عن جريدة **هآرتس**، تل أبيب، 2007/10/23.
108 زهير قصيباتي، "خنق حماس أم دور مصر،" **الحياة**، 2007/12/27.
109 "اتصالات مصرية – إسرائيلية لإنهاء أزمة الحجاج الفلسطينيين"، **الشرق الأوسط**، 2007/12/30.
110 **الشرق الأوسط**، 2008/1/25.
111 "الأجنحة المسلحة تؤكد تفجيرها الجدار الفاصل مع رفح المصري"، **الشرق الأوسط**، 2008/1/24.
112 "الحدود اللينة" مع مصر تفك العزلة عن غزة"، الجزيرة نت، 2008/1/25.
113 **الحياة**، 2008/1/25.
114 "إسرائيل تحذر مصر بعد "تفجير" الحدود مع غزة"، سي إن إن، 2008/1/24.
115 "واشنطن تضغط على مصر بشأن الحدود مع غزة"، **الخليج**، 2008/1/26.
116 "مصر تحكم سيطرتها على الحدود مع غزة وتلمح إلى وقف التنسيق الأمني مع حماس"، **الحياة**، 2008/2/7.
117 **الشرق الأوسط**، 2008/1/31.
118 "مبارك تعهد مواصلة الاتصالات لإنهاء الأزمة... القاهرة: ترك الحدود سداح مداح لا يمكن أن يستمر"، **الحياة**، 2008/1/26؛ وانظر أيضاً: "دعوة مبارك هل تمهد لحوار شامل بين فتح وحماس؟"، الجزيرة نت، 2008/1/28.



119 "فتح ترفض دعوة مبارك للحوار في القاهرة وحماس تقبلها"، **الشرق الأوسط**، 2008/1/26.
120 انظر: **المرجع نفسه**؛ وانظر: "السلطة تسعى إلى إدارة معابر غزة من دون "حماس" ومصر تلقي بثقلها لإقناع الحركة بعدم إعاقة المشروع"، **الحياة**، 2008/1/29.
121 **الشرق الأوسط**، 2007/8/29.
122 "القاهرة: لا مفاوضات مع إسرائيل حتى تقبل المبادرة العربية"، **عكاظ**، 2007/3/25.
123 "مصر اعتقلت 316 سودانياً من دارفور حاولوا التسلل إلى إسرائيل"، **الخليج**، 2007/8/24؛ وانظر أيضاً: "اتفاق مصري – إسرائيلي على آلية لمنع التسلل"، **الخليج**، 2007/8/26.
124 "مصر: ثلاث لجان برلمانية تبحث حقيقة سلاح إسرائيل النووي"، جريدة **الوفد**، الجيزة، 2007/1/13؛ وانظر أيضاً: "مصر ترفض محاولات ضمّ إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار كقوة نووية سادسة"، **الشرق الأوسط**، 2007/4/16.
125 "مصر ترفض التزامات جديدة تجاه الطاقة الذرية طالما تتجاهلها إسرائيل"، **الخليج**، 2007/9/23.
126 "قمة مبارك – أولمرت في شرم الشيخ: فشل يظلله عدوان رام الله"، **الأخبار**، بيروت، 2007/1/5.
127 "القاهرة: حماس وفتح عرقلتا صفقة التبادل"، **الأخبار**، بيروت، 2007/5/31؛ وانظر أيضاً: "مصر: صفقة الأسرى مجمدة بسبب تعنت إسرائيل"، **الحياة**، 2007/6/7.
128 **السفير**، 2007/8/1.
129 "دمشق تبين أسباب رفضها حضور مؤتمر بوش"، **الخليج**، 2007/8/14.
130 "الأسد: لم نتلقَ دعوة لمؤتمر السلام ولن نشارك ما لم يكن جدياً"، **الشرق الأوسط**، 2007/10/12.
131 بلال الحسن، "قراءة في الآفاق الجديدة للسياسة السورية،" **الشرق الأوسط**، 2007/10/21.
132 "السلطة: وفد لدمشق لإحباط مؤتمر مناهض للقاء الخريف"، **الشرق الأوسط**، 2007/10/29.
133 **الشرق الأوسط**، 2007/11/27.
134 **الحياة**، 2007/11/26.
135 **الشرق الأوسط**، 2007/12/3.
136 "أولمرت: لم نخدع سوريا"، **الشرق الأوسط**، 2007/11/28.
137 **الأخبار**، بيروت، 2007/11/29.
138 ماجد كيالي، "سوريا وأزمة غزة... موازنة الفرص والقيود،" **السياسة الدولية**،المجلد 42، العدد 170، تشرين الأول/أكتوبر 2007، ص 126.
139 "الأسد يلتقي مشعل ويؤكد مساندة سوريا لاتفاق مكة"، **الدستور**، 2007/2/16.
140 "الأسد: سوريا ستواصل دعمها لحماس وحزب الله"، رويترز، 2007/2/8.
141 **الشرق**، 2007/8/3.
142 "اعتراض سوري على كلمة ألقيت نيابة عن موسى تدعم السلطة الفلسطينية"، **الشرق الأوسط**، 2007/6/21.
143 "المعلم التقى شلح: الأولوية للمصالحة بين حماس وفتح"، **الحياة**، 2007/6/21.
144 **المرجع نفسه**.
145 **السفير**، 2007/6/22.
146 **الخليج**، 2008/1/23.
147 Dani Berkovich,Wars Aren‘t Waged in the Summer? How Israel and Syria Might Find Themselves at War, INSS,Strategic Assessment, vol. 10,no. 2,August 2007, in: http//:www.inss.org.il/publications.php?cat&21=incat&=read244=
148 انظر: محمد السعيد إدريس، "سوريا بين الحرب والاحتواء،" **الخليج**، 2008/1/18؛ وانظر أيضاً:
Dani Berkovich, Can the Hydra be Beheaded? The Campaign to Weaken Hizbollah, INSS, Memorandum no. 92, December 2007.
149 نبيل شبيب، "عدوان عسكري وشيك على سوريا؟،" إسلام أون لاين، 2007/12/24.
150 محمد السعيد إدريس، "سوريا بين الحرب والاحتواء".
151 **الشرق الأوسط**، 2007/9/22؛ وانظر أيضاً: "مصادر إسرائيلية وأمريكية: عملية إنزال بإشراف باراك ضبطت مواد نووية في الموقع السوري"، **الشرق الأوسط**، 2007/9/4.
152 أحمد المرشد، "أهداف "إسرائيل" من استفزاز سوريا،" **الخليج**، 2007/9/5.

153 **المرجع نفسه**.

154 انظر تقرير أسعد تلحمي في: **الحياة**، 2007/11/13؛ وانظر أيضاً: "صفقة أولمرت للأسد: الجولان مقابل حزب الله وإيران"، **الخليج**، 2007/6/9؛ و"تقرير: إسرائيل مستعدة للتنازل عن الجولان مقابل السلام"، سي إن إن، 2007/6/19، في: http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/6/9/golan.height_cede/index.html

155 "الأسد يفتح بورصة تكهنات حول الطرف الثالث الذي يجرى اتصالات بين سوريا وإسرائيل"، **الشرق الأوسط**، 2007/7/18؛ وانظر أيضاً: "إسرائيل تؤكد الاتصالات مع سوريا ومسؤولون يؤكدون أن الوسيط تركيا"، **الشرق الأوسط**، 2007/7/19؛ و"روسيا تخوض نقاشاً إقليمياً مع إسرائيل: إشارات إيجابية لسوريا تبعدها عن إيران"، **السفير**، 2007/10/27.

156 **السفير**، 2007/11/11.

157 **الغد**، 2007/8/15.

158 **الحياة**، 2007/6/21.

159 **الدستور**، 2007/1/27.

160 **الوطن**، السعودية، 2007/5/11.

161 **الشرق الأوسط**، 2007/6/26.

162 "مصر تطالب بسرعة التحرك للسلام قبل انشغال الإدارة الأمريكية في الانتخابات"، **الأهرام**، 2007/9/5.

163 "مبارك وعبد الله وأبو مازن مطالبون بجدول زمني لقيام الدولة الفلسطينية"، **الأهرام**، 2007/11/23.

164 "عمّان تعبّد الطريق أمام فيدرالية الأردن والضفة"، **الأخبار**، بيروت، 2007/6/2.

165 انظر: وكالة معا، 2007/5/11.

166 "عبد الله الثاني: يمكن بحث الفيدرالية بعد قيام الدولة الفلسطينية"، **الخليج**، 2007/6/12.

167 "الأردن ينأى بنفسه عن الكونفيدرالية"، **الخليج**، 2007/6/26.

168 "العاهل الأردني: لنا مصلحة سياسية واستراتيجية وأمنية في إقامة الدولة الفلسطينية"، **عكاظ**، 2007/7/2.

169 راجع: **الشرق الأوسط**، 2007/1/13، و2007/2/26.

170 شاكر الجوهري، "الملك عبد الله يرفض استقباله ومبارك يوبخه: تعنت عباس مع حماس يشكل أخطاراً داخلية وخارجية على الأردن،" **الشرق**، 2007/1/13.

171 عمر عباصرة، "أحداث غزة في المنظور الأردني،" مجلة **العصر**، جدة، 2007/6/25، في: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9051

172 "العاهل الأردني يدعو عباس إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بحقن الدماء الفلسطينية"، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2007/6/14.

173 "البخيت يؤكد رفض الأردن القاطع للاقتتال الفلسطيني"، **الدستور**، 2007/6/15.

174 **البيان**، 2007/6/15.

175 **القدس**، 2007/6/20.

176 See: David Rose, *op. cit*.

177 **الأيام**، رام الله، 2007/6/18.

178 محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

179 **الشرق الأوسط**، 2007/6/26.

180 "دعوات إلى عقد قمة موسعة أو مصغرة – اتصالات عربية مكثفة وتحركات شعبية للردّ على حصار غزة"، **الخليج**، 2008/1/23.

181 "الحكومة المقالة: منعنا توزيعها على مناصري فتح – حماس تواجه أزمة مع عمان بعد مصادرتها المساعدات الأردنية لغزة"، **القبس**، 2007/2/10.

182 **الغد**، 2007/7/24.

183 **الاتحاد**، 2007/9/21.

184 محسن صالح، "محددات الرؤى اللبنانية للأزمة الفلسطينية،" **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 170، تشرين الأول/ أكتوبر 2007، ص 129–130؛ وانظر أيضاً: **الخليج**، 2007/2/11.

185 **السفير**، 2007/2/12.

186 **المستقبل**، 2007/7/31.

187 **الخليج**، 2007/1/23.



188 جريدة **البلد**، بيروت، 2006/11/28.

189 سي إن إن، 2007/5/24، في:
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/5/24/lebanon.fighting/index.html

190 الجزيرة نت، 2007/5/21، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F3E6A3A1-6B55-4902- 8C01-031A4E69B89D.htm

191 رويترز، 2007/5/22، انظر:
http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-05-22T190535Z_01_OLR255873_RTRIDST_0_OEGTP-LEBAN-CLASHES-AT4.XML

192 **القبس**، 2007/5/26.

193 **الدستور**، 2007/6/10.

194 بي بي سي، 2007/9/3، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_6977000/6977540.stm

195 **السفير**، 2007/9/11.

196 الجزيرة نت، 2007/5/26، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/73374291-8B53-445F-AA3A-C0F3CF366C6A.htm

197 **البيان**، 2007/5/24.

198 **عكاظ**، 2007/5/26.

199 الجزيرة نت، 2007/9/3، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0792D8AC-55A3-4309-8BB4-FE665A83A213.htm

200 **السفير**، 2007/9/5.

201 **الشرق**، قطر، 2007/6/2.

202 **الوطن**، السعودية، 2007/5/25.

203 حسن أبو طالب، "الدور السعودي... حدود الاشتباك مع شأن معقد،" **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 170، تشرين الأول/ أكتوبر 2007، ص 118–119.

204 انظر: عبد الباري عطوان، "دور سعودي محفوف بالمخاطر،" **القدس العربي**، 2007/2/8.

205 **المرجع نفسه**.

206 روبرت ساتلوف، "اتفاق مكة معضلة جديدة لأمريكا،" دراسة صادرة عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ترجمة مروى صبري، إسلام أون لاين، 2007/2/18، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171539813953&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

207 "الفيصل يردّ على رايس: اتفاق مكة ساهم في دفع العملية السلمية ولم يعطلها"، **الشرق الأوسط**، 2007/3/30.

208 See: David Rose, *op. cit.*

209 حسن أبو طالب، **مرجع سابق**، ص 119–120.

210 أحمد الإمام، "السعودية وأحداث غزة... دبلوماسية صامتة إيجابية،" إسلام أون لاين، 2007/6/28، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1182774643595&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

211 "على الفلسطينيين أن يرتقوا فوق خلافاتهم والسعودية لن تعود للتوسط منفردة"، **الوطن**، السعودية، 2007/6/24.

212 "وزير الخارجية السعودي: صراع فتح وحماس خدم إسرائيل"، رويترز، 2007/6/15.

213 **الوطن**، السعودية، 2007/6/24.

214 رويترز، 2007/6/15.

215 "مساع سعودية لاحتواء الخلاف بين فتح وحماس... بعد لقاء أبو مازن بخادم الحرمين"، **الشرق الأوسط**، 2008/1/6؛ وانظر أيضاً: "مصادر في دمشق: زيارة مشعل للرياض ضمن جهود إنهاء الخلافات الفلسطينية"، **الشرق الأوسط**، 2007/12/9.

216 انظر: **القبس**، 2007/3/5.



217 "سعود الفيصل للديلي تلجراف: إما المبادرة العربية أو الحرب"، بي بي سي، 2007/3/28.
218 **الغد**، 2007/3/30.
219 **الوطن**، السعودية، 2007/7/18.
220 **الحياة**، 2007/7/18.
221 "سعود الفيصل بعد لقائه رايس: السعودية ستحرص على حضور مؤتمر بوش للسلام"، **الوطن**، السعودية، 2007/8/2؛ وانظر أيضاً: **الخليج**، 2007/8/2.
222 جريدة إيلاف الإلكترونية، لندن، 2007/9/27، في: http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/9/267154.htm
223 "الفيصل يشكك في مشاركة المملكة بمؤتمر السلام"، **الوطن**، السعودية، 2007/9/13.
224 **الشرق الأوسط**، 2007/11/27.
225 "ترحيب أمريكي وإسرائيلي بقرار السعودية المشاركة في أنابوليس"، بي بي سي، 2007/11/24.
226 المرجع نفسه.
227 **الغد**، 2007/5/9.
228 "سعود الفيصل: لا خيار للبنانيين سوى التوافق على رئيس"، **الشرق الأوسط**، 2007/12/12.
229 "السعودية تؤكد قلقها البالغ للانتهاكات الإسرائيلية في غزة والضفة وتدعو بلير وأعضاء الرباعية للتحرك"، **الشرق الأوسط**، 2008/1/22.
230 "السعودية تشدد على موقف دولي صارم لحماية الفلسطينيين من إرهاب إسرائيل"، **الحياة**، 2008/2/12.
231 "الرئيس اليمني يدعو أمريكا للضغط على إسرائيل لقبول المبادرة العربية"، **عكاظ**، 2007/5/22.
232 وكالة وفا، 2007/3/22.
233 **الخليج**، 2007/7/3.
234 **الخليج**، 2007/8/1.
235 "العطية: من حق دول المنطقة امتلاك الطاقة النووية السلمية"، **الدستور**، 2007/4/24.
236 "سفير قطر: الحلّ العادل للقضية الفلسطينية أساس السلام"، **الشرق**، 2007/6/14.
237 "ترحيب خليجي وإسلامي بـ"مبادرة" الرئيس الأمريكي"، **الحياة**، 2007/7/19.
238 **الخليج**، 2007/7/19.
239 **الاتحاد**، 2007/9/2.
240 "القمة التشاورية الخليجية تدعو القادة الفلسطينيين لمحاسبة متسببي الفوضى"، **الشرق الأوسط**، 2007/5/16.
241 جريدة **الأيام**، المنامة (البحرين)، 2007/6/25.
242 "وزراء الخارجية يرفضون محاولات لتكريس الطائفية والانقسام في المنطقة"، **البيان**، 2007/7/7.
243 **الاتحاد**، 2007/9/2.
244 وكالة وفا، 2007/3/5.
245 **الاتحاد**، 2007/8/20.
246 **القبس**، 2008/2/4.
247 **المستقبل**، 2007/3/4.
248 "أحمد الفهد: الكويت ستكون آخر المطبعين مع إسرائيل"، **الوطن**، الكويت، 2007/4/22.
249 **الخليج**، 2007/7/9.
250 **الأخبار**، بيروت، 2008/2/15.
251 الجزيرة نت، 2007/3/27.
252 رويترز، 2007/4/15.
253 راجع: رويترز، 2007/6/16؛ وراجع أيضاً: **الخليج**، 2007/9/3.
254 **الخليج**، 2007/9/17.
255 "الأحمد يقر بوجود تحركات سودانية مدعومة سعودياً ومصرياً للمصالحة مع حماس"، **الشرق الأوسط**، 2007/10/27.
256 **الخليج**، 2007/7/28.
257 "موريتانيا: العلاقات مع إسرائيل تنسجم مع موقف "الجامعة""، **البيان**، 2007/7/29.
258 محمد السعيد إدريس، "أعلنها وتوكل"، **الخليج**، 2008/3/17.
259 **الغد**، 2007/5/16.



260 "سياسيون مصريون يحذرون: مخطط أمريكي لإحلال إيران محل إسرائيل"، **الشرق**، 2007/3/31.
261 **الخليج**، 2007/7/20.
262 **الخليج**، 2007/8/2.
263 **الخليج**، 2007/2/4.
264 **الرأي**، عمّان، 2007/1/22.
265 وكالة وفا، 2007/1/31.
266 **الخليج**، 2007/5/18.
267 **الغد**، 2007/6/15.
268 **الغد**، 2007/6/22.
269 **الخليج**، 2007/6/25.
270 **الدستور**، 2007/6/21.
271 **الرأي**، عمّان، 2007/6/22.
272 وكالة وفا، 2007/6/22.
273 **السفير**، 2007/6/16.
274 **الغد**، 2007/1/28.
275 **الغد**، 2007/6/16.
276 **الغد**، 2007/6/18.
277 جريدة **السبيل**، عمّان، 2007/6/25.
278 قدس برس، 2007/1/1.
279 الجزيرة نت، 2008/1/26.
280 **الشرق الأوسط**، 2007/4/22.
281 **القدس العربي**، 2007/6/2.
282 **الوطن**، السعودية، 2007/6/8.
283 **الخليج**، 2007/7/7.
284 **الخليج**، 2007/7/14.
285 **الخليج**، 2007/8/30.
286 **البيان**، 2007/9/2.
287 **الأخبار**، بيروت، 2007/9/5.
288 جريدة **الأمان**، بيروت، 2007/1/12.
289 **السفير**، 2007/6/5.
290 **الخليج**، 2007/7/14.
291 **الوطن**، السعودية، 2007/8/25.
292 **البيان**، 2007/8/28.
293 **المستقبل**، 2007/9/14.
294 **البيان**، 2007/9/24.

295 راجع: جريدة **الراية**، قطر، 2007/8/24؛ **والخليج**، 2007/9/29، و2007/9/30.

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

كانت سنة 2007 كسابقاتها من السنوات، بشكل عام، في تفاعل العالم الإسلامي مع القضية الفلسطينية. ولم توفر الظروف الذاتية والموضوعية للبلدان الإسلامية ما يمكّن من إحداث تغييرات ذات مغزى طوال سنة 2007. وأسهم الوضع الفلسطيني المنقسم والمتردي في إضعاف إمكانات الدعم الرسمي والشعبي للعالم الإسلامي.

ولأنه يصعب دراسة مواقف كل بلدان العالم الإسلامي، فقد تمّ استخدام أسلوب "دراسة الحالة Case Study" لكل من تركيا وإيران بحيث يتّم استعراضها بشكل مفصل. وفي الوقت نفسه لم يغفل الفصل استعراض مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي وباكستان وإندونيسيا وغيرها استكمالاً للصورة العامة.

أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

شكلت القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة محور اهتمام منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها. ولعل ذلك يتسق مع حقيقة نشأة المنظمة، التي جاءت كردّ فعل إسلامي لمحاولة إحراق المسجد الأقصى في 1969/8/21.

تضمن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي هدفاً رئيسياً تمثل في "دعم كفاح الشعب الفلسطيني... وتمكينه من الحصول على حقوقه غير قابلة للتصرف". ولعل ذلك يعكس الأهمية التي توليها المنظمة للقضية الفلسطينية على المستوى النظري.

لا يبدو أن أداء منظمة المؤتمر الإسلامي في سنة 2007 قد اختلف عما كان عليه في السنوات السابقة؛ فقد استمرت المنظمة في إطلاق تصريحات الشجب والاستنكار للممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني. كما لم تتمكن المنظمة من رأب الصدع في البيت الفلسطيني، الذي كاد أن يقع في حربٍ أهلية طاحنة، على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قام بها أمين عام المنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoglu للتخفيف من حدة الصدام بين حركتي فتح وحماس. فقد سعت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقريب وجهات النظر بين قطبي السلطة الفلسطينية؛ حيث أجرى وفد المنظمة برئاسة السفير مهدي فتح الله في منتصف كانون الثاني/ يناير 2007، سلسلة لقاءات في رام الله ودمشق، التقى خلالها كلاً من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وممثل الرئاسة الفلسطينية روحي فتوح، ورئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية؛



وأتت زيارة الوفد استكمالاً لزيارة إحسان أوغلو، التي قام بها لكل من دمشق ورام الله وغزة[1]. والتي دعا خلالها الفلسطينيين إلى تجنب الاقتتال، واحترام حرمة الدم الفلسطيني، والعودة إلى الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما دعا إلى تنفيذ الاتفاق الذي وقِّع برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي في 2006/12/19، والقاضي بوقف الاقتتال الفلسطيني الداخلي[2]، مؤكداً على "أهمية توحيد الصفّ الفلسطيني، وأن تَنْصبَّ جميع الجهود الفلسطينية نحو فكّ الحصار الدولي عن الشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني"[3].

وبعد نجاح المملكة العربية السعودية (الدولة المضيفة لمنظمة المؤتمر الإسلامي)، في توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في 2007/2/8، أصدر أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي إحسان أوغلو، بياناً رحب فيه بالاتفاق الذي توصلت إليه الحركتان، وأعرب عن ثقته بأن يؤدي هذا الاتفاق "إلى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأن يساعد في رفع الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني، ويمكّنه من صَوْن منجزاته الوطنية وحماية مقدساته، والمضي نحو نيل حقوقه الثابتة في الحرية والاستقلال، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"[4].

أظهرت منظمة المؤتمر الإسلامي دعمها لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية من خلال حضور أمين عام المنظمة حفلَ أداءِ حكومة الوحدة الوطنية اليمين الدستوري، في 2007/3/17، في قطاع غزة. كما أكد إحسان أوغلو في مؤتمرٍ صحفي عقده عقب الحفل، على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي، وتأييدها لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة[5].

على الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية بمباركة ودعم عربي وإسلامي، إلا أن ذلك لم يسهم بأي شكل من الأشكال في انفراج الوضع الفلسطيني، سواء على الصعيد الأمني أم على الصعيد السياسي؛ فقد عادت الإشكالات الأمنية في الساحة الفلسطينية بشكل أكثر حدة مما كانت عليه قبل تشكيل حكومة الوحدة، وهو ما دعا إحسان أوغلو إلى إبداء استعداده للعودة إلى رام الله وغزة، لحلّ الخلاف بين فتح وحماس[6]، إلا أن ذلك لم يَحُل دون استمرار الاقتتال الفلسطيني الداخلي إلى أن حسمت حركة حماس الأمر عسكرياً، من خلال سيطرتها على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007.

وعلى ضوء الأحداث الدامية في قطاع غزة، سجلت منظمة المؤتمر الإسلامي موقفاً كان أقرب إلى مواقف النظام العربي الرسمي والسلطة الوطنية الفلسطينية؛ ففي 2007/6/20 عقدت لجنة فلسطين المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، اجتماعاً برئاسة أكمل الدين إحسان أوغلو، وأدانت فيه ما أسمته "كافة الأعمال الإجرامية" التي ارتكبت في قطاع غزة، وطالبت اللجنة بعودة الوضع

إلى ما كان عليه قبل الأحداث. ومما يشير إلى عدم توازن موقف المنظمة أنها في الوقت الذي أدانت فيه "الأعمال الإجرامية" في قطاع غزة تغافلت عن ذكر ما كان يحدث في الضفة الغربية. وفي السياق نفسه أكدت المنظمة على "احترام الشرعية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، واحترام المؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية"[7]. وأغفلت شرعية المجلس التشريعي، الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام السياسي في السلطة الفلسطينية، وصاحب الشرعية الانتخابية الحرة النزيهة بشهادة المجتمع الدولي. ولعل هذا الأمر هو ما دفع إحسان أوغلو في وقت لاحق، إلى إعادة توضيح موقف المنظمة بقوله: إن المنظمة تدين "كل أعمال العنف التي وقعت في غزة والضفة". وقال أيضاً: "نحن ضدّ كل الأعمال الإجرامية سواء كان مصدرها حماس أو فتح، لأن حماس لم ترتكب هذه الأعمال وحدها، فثمة أناس من فتح وفصائل أخرى"[8].

ومن جهة أخرى عدّت منظمة المؤتمر الإسلامي قرار الحكومة الإسرائيلية باعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"، على إثر سيطرة حركة حماس على القطاع، "عقاباً جماعياً"؛ حيث قال الأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو في بيان صحفي، إن "هذا القرار قمعي، والإجراءات الإسرائيلية المترتبة عنه تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وعقاباً جماعياً، وإمعاناً في العدوان ضدّ الشعب الفلسطيني". كما حذر من عواقب هذا القرار، وناشد القوى والفصائل الفلسطينية "العودة إلى الحوار الوطني، وتوحيد الصفّ لمواجهة هذا القرار والعدوان الإسرائيلي المستمر ضدّ الشعب الفلسطيني"[9].

أما في ما يخصّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني فلم نلحظ خلال سنة 2007 قيام المنظمة أو الدول المشاركة فيها بأي خطوة عملية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، في المقابل لم تكد حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض تتولى مهامها حتى قام البنك الإسلامي للتنمية، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع حكومة الطوارئ في رام الله، بتقديم تمويل برنامج دعم اقتصادي بقيمة 30 مليون دولار، تمّ الإعلان عن انطلاقه في 2007/8/9[10]؛ كما شاركت المنظمة في مؤتمر السلام، الذي عقد في أنابوليس في 2007/11/27، وأعلنت دعمها للموقف الفلسطيني الممثل برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وهو ما يُعبِّر بشكل أو بآخر عن أن المنظمة سايرت التوجه العام للدول الأعضاء، بدعم سلطة الرئيس عباس، ومقاطعة حكومة هنية في قطاع غزة.

أما على صعيد الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات ومحاولات التهويد التي استمرت بها "إسرائيل" في سنة 2007، فقد وقفت المنظمة موقفاً لا يختلف كثيراً عن الموقف السياسي العام للدول العربية والإسلامية؛ الذي انحصر في الشجب والاستنكار. وعلى الرغم من قيام "إسرائيل"



في شباط/ فبراير 2007 بهدم جسر باب المغاربة التاريخي، إلا أن ردة فعل المنظمة لم تكن على مستوى الحدث، فقد اقتصرت التصريحات الصادرة عن المنظمة على التحذير من عواقب المساس بالمسجد الأقصى، والتهديد بقطع أو تجميد العلاقات مع "إسرائيل"، كما دعت المنظمة إلى اتحاد المسلمين "بدون عنف" ضدّ الإجراءات الإسرائيلية[11]. وفي 2007/2/22 عقد وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعاً طارئاً؛ حيث طالب الوزراء في بيانهم الختامي مجلس الأمن بالتدخل الفوري، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته، وإلزام "إسرائيل" بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس[12].



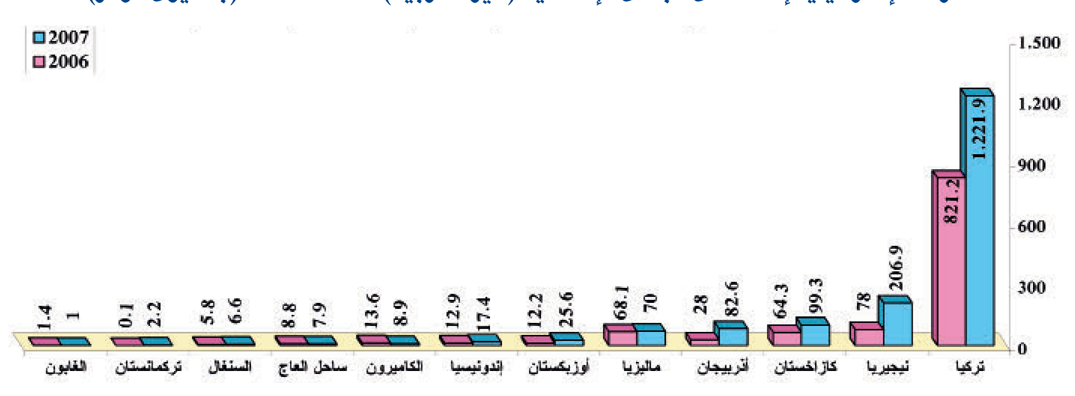
أما على الصعيد الاقتصادي؛ فقد بقيت تركيا، تتصدر قائمة الدول الإسلامية التي لها علاقات اقتصادية مع "إسرائيل"؛ حيث سجلت سنة 2007 ارتفعاً ملحوظاً في قيمة التبادل التجاري بين البلدين؛ فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا خلال سنة 2007 ما مجموعه ملياراً و221.9 مليون دولار مقارنة بـ 821.2 مليون دولار سنة 2006. كما بلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا في سنة 2007 ما مجموعه ملياراً و606.9 مليون دولار، مقارنة بمليار و272.7 مليون دولار سنة 2006. كما سجلت نيجيريا ارتفاعاً في قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها، ففي حين لم تتعدَّ قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى نيجيريا سنة 2006 الـ 78 مليون دولار، فإنها قد ارتفعت في سنة 2007 إلى 206.9 مليون دولار. أما بالنسبة لكل من ماليزيا وإندونيسيا، فقد شهد معدل التبادل التجاري مع "إسرائيل" في سنة 2007 لكلا البلدين ارتفاعاً طفيفاً.

أما بالنسبة لبعض الدول الإسلامية، التي تقيم علاقات تجارية مع "إسرائيل" فقد ظلَّت على الوتيرة نفسها تقريباً. والجدول التالي يوضح حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية غير العربية حسب المصادر الإسرائيلية.

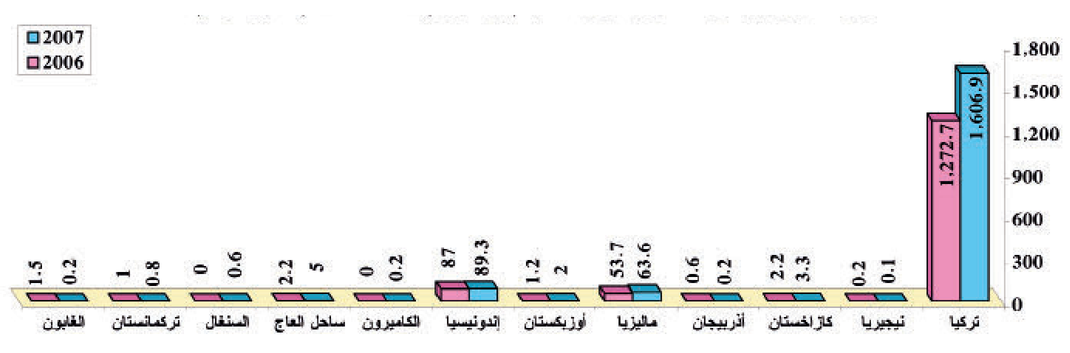
جدول 4/1: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2004-2007 (بالمليون دولار)[13]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2007	2006	2005	2004	2007	2006	2005	2004
تركيا	1,221.9	821.2	903.2	813.5	1,606.9	1,272.7	1,221.1	1,166.9
نيجيريا	206.9	78.0	47.4	43.0	0.1	0.2	0.7	0.8
كازاخستان	99.3	64.3	47.9	38.5	3.3	2.2	3.6	0.5
أذربيجان	82.6	28	5.4	5.3	0.2	0.6	0.4	0.1
ماليزيا	70	68.1	130.7	203.7	63.6	53.7	41	32.6
أوزبكستان	25.6	12.2	6.2	9.9	2	1.2	1.3	1.2
إندونيسيا	17.4	12.9	14.1	11.3	89.3	87	43.6	27.4
الكاميرون	8.9	13.6	5.7	4	0.2	0	0	0
ساحل العاج	7.9	8.8	9	10.5	5	2.2	5.5	4.1
السنغال	6.6	5.8	4.5	4.5	0.6	0	0.1	0
تركمانستان	2.2	0.1	2.6	9	0.8	1	1.7	1.6
الغابون	1	1.4	0.8	0	0.2	1.5	1.4	1.8

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2006-2007 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2006-2007 (بالمليون دولار)





ثانياً: تركيا

كان العام 2006 عام حماس بالنسبة لتركيا. وعانت بسبب ذلك ضغوطاً شديدة من جانب الولايات المتحدة و"إسرائيل" ومُورس ضدّها كل أنواع الابتزاز؛ لتعديل سياستها الفلسطينية القائمة على دعم الحقوق الفلسطينية، وعلى الاعتراف بشرعية التمثيل الفلسطيني، ووحدة الصفّ الداخلي الفلسطيني.

لكن العام 2007 كان عام الاستحقاقات الداخلية التركية، وقد تمثلت بانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات النيابية، وهي استحقاقات مصيرية لمستقبل مشروع حزب العدالة والتنمية. كما كان عام تصاعد عمليات حزب العمال الكردستاني ضدّ القوات التركية. وبين ضغوط الداخل العلماني– العسكري والخارجي الكردي كانت سياسات حزب العدالة والتنمية الممسك بالحكومة والبرلمان، ثم برئاسة الجمهورية تتلمس أقلّ السبل ضرراً.

من هنا كان عام 2007 عام العودة إلى علاقات "طبيعية" مع "إسرائيل"، وعام عودة التنسيق مع الإدارة الأمريكية وترميم العلاقات التركية – الأمريكية، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على سياسات أنقرة تجاه ملفات أخرى منها الملف الفلسطيني. وقد ساعد على هذا التحوّل أو سهّل له الانقسام الداخلي الذي طبع الساحة الفلسطينية على امتداد العام 2007، ولا سيّما بعد أحداث غزة في منتصف حزيران/ يونيو.

1. زيارة أولمرت إلى أنقرة:

استهل العام 2007 بزيارة قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة التقى خلالها كبار المسؤولين. واكتسبت الزيارة التي جرت في 14-2007/2/15 أهمية؛ لأنها جاءت بعد اتفاق مكة بين فتح وحماس، الذي وُقِّع قبل ذلك بأسبوع، وبعد أسابيع قليلة على قيام "إسرائيل" بحفريات تحت المسجد الأقصى.

وكانت الزيارة مناسبة ليدعو رئيس الوزراء التركي نظيره الإسرائيلي إلى الاعتراف بحكومة الوحدة الفلسطينية، التي ستتشكل بموجب اتفاق مكة، وقال له إن العمل فقط مع السلطة الفلسطينية بشخص محمود عباس هو أمر خاطئ ولن يحلّ المشكلة؛ فهناك انتخابات أسفرت عن نتائج واضحة، بل إن رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan قال إن في نيته دعوة حكومة الوحدة الفلسطينية الجديدة فور تشكلها إلى أنقرة. أما أولمرت فقد ردّ بأن "إسرائيل" لن تتفاوض مع حماس، ما لم تعترف بـ"إسرائيل" وتنبذ العنف.

وكانت حفريات الأقصى نقطة أساسية في المحادثات الثنائية، وقد اقترح أردوغان على أولمرت إرسال لجنة فنية من تركيا للتأكد مما إذا كانت الحفريات تمسّ بالمواقع والآثار الإسلامية أم لا. وقال أردوغان إنه لن يطمئن إلى ما قاله أولمرت، وإلى الصور التي تعرضها "إسرائيل"، ما لم يرَ



بعينيه حقيقة ما يحدث؛ وبعد ذلك يمكنه أن يُصرّح. وكانت النتيجة موافقة أولمرت على إرسال مثل هذه اللجنة؛ لأن ليس لديه شيء يخفيه كما قال.

وكان لافتاً تركيز وزير الخارجية التركية، عبد الله غول Abdullah Gul، على مسألة مشروع الإبادة الأرمنية التي يريد اللوبي الأرمني تمريره في الكونجرس الأمريكي، وقول غول لأولمرت إن موقف اللوبي اليهودي مصيري، وننتظر من "إسرائيل" أن تظهر صداقتها لتركيا عبر خطوات ملموسة. فطلب منه أولمرت ألا تكون تركيا قلقة، ووعده بأنه سيقوم بما يلزم لمنع تمرير المشروع في الكونجرس.

وعبّر أولمرت عن سروره الكبير بالزيارة وقال: إذا سألتم قبل عشر سنوات عما إذا كان ممكناً إقامة علاقات وثيقة بين زعيم حزب إسلامي في تركيا، مع زعيم يهودي لحزب يمين المركز في "إسرائيل"، لكان الجواب أنه غير ممكن؛ لأن الاختلافات كبيرة وكثيرة. ووصف أولمرت دور تركيا الشرق أوسطي بـ"المقرِّب". وقال إن تركيا ستواصل جهودها للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

وكان أولمرت واضحاً بعد لقائه أردوغان في تعبيره عن رغبة "إسرائيل" أن ترى تركيا البلد المسلم وسيطاً بينها وبين الدول المسلمة، التي ليست لها علاقات مع "إسرائيل". وقال أولمرت إن لتركيا دوراً مهماً لتغيير مواقف القوى الراديكالية في المنطقة، وذلك في إشارة إلى حماس وسورية.

ومن ملاحظات الزيارة أن أردوغان تبسّم عندما ذكر أولمرت أن القدس هي عاصمة "إسرائيل"، في إشارة إلى اعتراض تركيا على هذا الكلام، فهي لا تعترف إلا بتل أبيب عاصمة لـ"إسرائيل".

وكان الخلاف واضحاً بين تركيا و"إسرائيل" حول الوضع في العراق وحول إيران على الرغم من قول أولمرت إن التعاون بين تركيا و"إسرائيل" ضدّ حزب العمال الكردستاني مستمر.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد ذكر أولمرت أنه يريد زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، البالغ حوالي المليارين و830 مليون دولار. كما ذكر أن حوالي 152 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا، وتضخّ مليارات الدولارات للناتج القومي التركي، ودعا أولمرت إلى زيادة عدد السائحين الأتراك إلى "إسرائيل".

ومن مجمل تصريحات أولمرت في أثناء الزيارة، كان من الواضح، الرغبة الإسرائيلية الشديدة في كسب ود المسؤولين الأتراك وقلوبهم، وكذلك الرأي العام التركي، وخصوصاً عندما قال أولمرت إن أمرين مشتركين بيني وبين أردوغان: الأول أننا كنا رئيسي بلديتين لإسطنبول والقدس، والثاني أننا كنا لاعبي كرة قدم![14].



2. حفريات الأقصى واللجنة التركية:

عُدّت موافقة أولمرت على إرسال تركيا لجنة لتقصي الحقائق حول الحفريات تحت المسجد الأقصى عند باب المغاربة، والتي باشرت "إسرائيل" بها في مطلع شباط/ فبراير 2007 بذريعة إقامة جسر يصل إلى المسجد الأقصى مكان الجسر المتداعي الحالي، إنجازاً لتركيا وهزيمة لـ"إسرائيل" قابلتها أصوات منتقدة في "إسرائيل". فمنافسو أولمرت في حزب الليكود وصفوا موافقة أولمرت بأنها بيع لحقوق "إسرائيل"، ووصفها سيلفان شالوم Silvan Shalom بأنها خطوة حمقاء؛ حتى النائب العربي في البرلمان الإسرائيلي طَالِب الصّانِع تساءل عن علاقة تركيا بالأمر.

وكانت قد سرت أنباء في الصحافة الإسرائيلية أن لجنة الفحص ستكون برئاسة مستشار أردوغان أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu، "المقرب من حماس" وفق هذه الصحافة. لكن الخارجية التركية نفت ذلك، وقالت إن اللجنة ستكون برئاسة سفير تركيا في "إسرائيل" نامق طان Namık Tan[15].

وباشرت اللجنة التركية عملها في أواخر آذار/ مارس 2007. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر صدر تقريرها، وتمّ توزيعه على عدد من المشاركين في مؤتمر القدس الذي عُقد في إسطنبول في منتصف ذلك الشهر؛ حيث أبلغهم مستشار أردوغان بأن نسخاً من التقرير أُرسلت إلى عدد من الجهات المعنية في "إسرائيل" والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي... وغيرها. ولكن يظهر أنه لم يتمّ نشر التقرير على نطاق واسع. وقد نشرت بعض المواقع الإعلامية الفلسطينية أجزاء منه تسربت إليها. وقد لاحظ كثيرون أن التقرير يوجه نقداً شديداً لـ"إسرائيل"، ولكن أنقرة لم تكن ترغب بإثارة ضجة إعلامية حوله، حتى لا يؤثر على علاقاتها المتحسنة مع "إسرائيل".

ومن خلال ما نشر من التقرير؛ فإن الحفريات الإسرائيلية غير مقبولة وفق المعايير القانونية والعلمية، وأن الحفريات ترمي إلى ما هو أبعد من الغايات العلمية. ويرى التقرير أيضاً أنه حتى وإن لم تكن هناك عملية حفر فعلي في المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة، إلا أن هناك دلالات واضحة تعطي الانطباع بأن القيام بعمليات الحفر تحت المسجد الأقصى من قِبَل المؤسسة الإسرائيلية ما هي إلاّ مسألة وقت.

وأفاد التقرير التركي بأن الحفريات الأثرية في طريق باب المغاربة، والتي تمسّ بآثار من الفترات الأموية والأيوبية والمملوكية والعثمانية، يجب أن تتوقف فوراً. ويرى التقرير في أعمال الحفريات وشقّ الأنفاق واستخراج الأتربة بكميات ضخمة، التي اطلعت عليه اللجنة على طول الجدار الغربي للمسجد الأقصى، أنها تعطي انطباعاً بوجود تدخّلٍ على نطاق واسع وفي العمق، وأن هذا التدخل يرمي إلى ما هو أبعد من الأهداف العلمية، حتى وإن لم يكن هناك حفريات باتجاه المسجد الأقصى

بحسب التقرير التركي. كما يدرك التقرير أن النشاطات الحاصلة من قِبَل المؤسسة الإسرائيلية هي جزء من مجهود مُعدٌّ سلفاً ويطبق منهجياً؛ من أجل تدمير موجودات أثرية، تعود إلى الفترات الأيوبية والمملوكية والعثمانية.

وينتقد التقرير أيضاً جهود الإعلام الإسرائيلي فيما يخصّ الحفريات، والتي ادعت أن ما تمّ إزالته ما هو إلا حصى وتراب؛ فالتقرير التركي يفيد أنه بالإضافة إلى التراب والحصى دمرت الحفريات الآثار، وهي آخر ما تبقى من التاريخ الإسلامي في ساحة حائط البراق للمسجد الأقصى.

كما يشير التقرير أيضاً إلى وجود لافتات كتبت باللغة العبرية مثل "أقرب نقطة إلى قدس الأقداس"، والتي تقع عند بعض مواقع شقّ الأنفاق والحفريات على طول الجدار الغربي للمسجد الأقصى. وقال التقرير إن هذه اللافتات تعطي انطباعاً بأن المسألة مسألة وقت فقط، قبل أن تجري حفريات تحت المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة، مسببة القلق لجميع البلدان الإسلامية، خصوصاً الفلسطينيين.

ويعطي التقرير أيضاً معلومات مفصلة حول البناء المقبب، الذي كشف عن وجوده على يد عالم آثار إسرائيلي أسفل طريق باب المغاربة. وقال التقرير إن الميزات الأثرية لهذه الغرف والأقواس تشير إلى أن هذه بقايا المدرسة الأفضلية، المؤلفة من طابقين، والتي بنيت عام 1196، وإلى الشمال من الطريق بالقرب من الجدار الغربي ما يزال محراب مسجد المدرسة الأفضلية قائماً حتى اليوم، لكن بعض الصدوع تشكلت على الجدران المحيطة بالمحراب، وأرضية المحراب مجوفة في بعض أجزائها وتركت غير محفوظة. وفي الاستنتاجات يخلص التقرير إلى أن الأجزاء التي سلمت من الهدم من المدرسة الأفضلية يجب أن تدعم وتحفظ[16].

3. الغارة الإسرائيلية على سورية:

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية المتحسنة محطة كادت تطيح بهذا التحسن، عندما شنت الطائرات الإسرائيلية غارة على سورية في 2007/9/6. ففي هذا التاريخ قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة على منشأة سورية في دير الزور، من دون أن يتضح الهدف، الذي تباينت المعلومات حوله ما بين مصنع للأسمدة وبين نواة منشأة نووية.

غير أن الأهم ما رشح من معلومات حول استخدام الطائرات الإسرائيلية في أثناء قدومها إلى سورية، من جهة الغرب فوق لواء الإسكندرونة، للمجال الجوي التركي ذهاباً وإياباً في طريقها إلى الموقع المستهدف. وقد ألقت الطائرات الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية، وهو ما أثار علامات استفهام كبيرة وكثيرة حول دور تركيا في هذه العملية، وقد ساعد الصمت التركي اللاحق على بروز هذه الأسئلة. واكتفى الرئيس التركي عبد الله غول الذي كان قد انتخب قبل الغارة بأيام

باعتبار الغارة "خطأ كبيراً". وقد قدمت "إسرائيل" لاحقاً اعتذاراً عن انتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي وفي 2007/10/6 رأى غول أن المسألة "انتهت" وأن تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهاك الليلي للطائرات الإسرائيلية. ولا شكّ أن هذه العملية أثارت من جديد طبيعة التعاون العسكري بين تركيا و"إسرائيل" وحدوده، لا سيّما أن الطرفين يجريان من وقت لآخر مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول؛ مما يسهّل على الطائرات الإسرائيلية استخدام الأراضي التركية في أي عدوان على سورية، وهو ما حصل في 2007/9/6.

4. زيارة بيريز إلى أنقرة:

مثّلت زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز إلى أنقرة بين 11 و2007/11/13 ولقاؤه الثلاثي مع الرئيس التركي عبد الله غول، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ذروة في العلاقات التركية الإسرائيلية المتنامية، أو العائدة إلى سابق عهدها من الانسجام.

وقد استبق بيريز وصوله بالإشادة بدور تركيا "المهم جداً" في عملية السلام[17]، وقال إن تركيا تشكل نموذجاً في المنطقة وفي العالم الإسلامي. ووصف تركيا بأنها قوة اقتصادية وقوة عسكرية، كما أنها نموذج للجمع بين الإسلام والحداثة، وهي بلد نموذج للجمع بين الإيمان بالله واستخدام الكومبيوتر!.

وقال إن تركيا كقوة عسكرية أولاً ثم سياسية واقتصادية كان لها تأثير منذ مطلع التسعينيات في موازين القوى في المنطقة. ويرفض بيريز القول بأن العلاقات التركية – الإسرائيلية قد تراجعت في عهد حزب العدالة والتنمية وقال: "الحكومة في تركيا تغيرت، لكن العلاقات الثنائية لم تتغير. ولم تتغير أسس العلاقات. هذا يظهر عمق العلاقات بيننا".

وأشاد بيريز برؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال Turgut Ozal، الذي سأله الصحافيون مرة عن سبب اهتمامه الشديد بقضايا الشرق الأوسط المعقدة فأجابهم: "يجب أن نعرف جيداً هذه القضية، وهو أنه إذا دعينا في يوم ما إلى مائدة غداء هل سنكون في عداد قائمة المدعوين، أم في عداد قائمة الطعام".

وشنّ بيريز هجوماً على القوى "المتطرفة" مثل حزب الله وحماس وإيران. ووصف بيريز اللقاء الثلاثي مع غول وعباس بأنه فرصة للسلام في الشرق الأوسط.

وبعد لقائه مع الرئيس غول أغدق بيريز المديح لتركيا بوصفه إياها "بالصقر الطائر تصفق إلى الأمام بجناح وتوازن حركتها بالجناح الآخر. هذا شيء جيد جداً"[18]. وقال إن "إسرائيل" بالذات هي التي طلبت مشاركة تركيا في مؤتمر أنابوليس. بل إن جريدة زمان الإسلامية Today's Zaman في 2007/11/15 قالت إن شمعون بيريز وإيهود أولمرت، هما اللذان فتحا باب مشاركة تركيا في مؤتمر أنابوليس!.

في المقابل كان عبد الله غول يقول لصحف إسرائيلية إن التشبيه بين عملية تركية ضدّ شمال العراق وعمليات "إسرائيل" ضدّ حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة غير سليم؛ "فنحن لا نحتل أرضاً؛ لكن هذا لا يعني أننا نؤيد عمليات العنف أو الهجمات على إسرائيل، بما فيها إطلاق صواريخ القسام. وكل دولة لها الحق في أن تدافع عن نفسها، ولكن ضمن القانون الدولي".

وكانت ذروة زيارة بيريز إلى أنقرة هي لقاؤه مع عباس برعاية الرئيس التركي عبد الله غول، في مشهد مستنسخ، حتى في تفاصيل تشابك الأيدي، عن لقاء مناحيم بيغن Menachem Begin وأنور السادات برعاية جيمي كارتر Jimmy Carter في كامب ديفيد Camp David سنة 1978.

واستتبع اللقاء بإلقاء بيريز وعباس كلمتين على التوالي في البرلمان التركي، في 13 من تشرين الثاني/ نوفمبر، في مشهد فريد من نوعه وصفته الصحف التركية بـ"اللقاء التاريخي". وكانت المرة الأولى التي يلقي فيها مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى خطاباً أمام برلمان دولة مسلمة!.

وكانت فرصة ذهبية أمام بيريز ليُظهِر أمام الرأي العام التركي والعالم وجهاً "مسالماً ووديعاً"، على الرغم من اشتهاره في تركيا بأنه قاتل الأطفال في قانا، مثل شهرة أريل شارون في الإعلام التركي بصفة "جزّار صبرا وشاتيلا". ولعل اللافت في كلمة بيريز أمام البرلمان التركي أنه استشهد بأبيات للشاعر التركي الراحل جهيد صدقي طرانجي Cahit Sıtkı Tarancı حول الحب والسلام والوطن وما إلى ذلك![19].

وقد أجمعت الصحف التركية على أن انعقاد اللقاء الثلاثي، وبمبادرة من أنقرة وعلى أرضها، عزز مكانة تركيا كبلد تحتاجه جميع الأطراف وكلاعب أساسي في تطورات الشرق الأوسط، يسعى لأن يكون أيضاً الضلع الرابع في مثلث "الاعتدال" السعودي المصري الأردني!. وتحدث طه أقيول Taha Akyol في جريدة ميلّيت Milliyet newspaper قائلاً إنه بقدر ما تقوم تركيا بدور مؤثر في تطورات الشرق الأوسط تعزز أمنها وتحصّن مستقبلها. لقد تحوّلت تركيا إلى نقطة تقاطع الغرب والشرق، ولقاء بيريز – أبي مازن هو النموذج الأهم على هذا الدور المتصاعد. لكن الاكتفاء بدعوة تركيا إلى مؤتمر أنابوليس لا يكفي؛ فتركيا تسعى لتكون الضلع الرابع في مثلث "السعودية والأردن ومصر"، وهذا هو الهدف الرسمي غير المعلن. والاهتمام الزائد بزيارة الملك السعودي إلى أنقرة، قبل يومين فقط من وصول بيريز، وتجاوز غول الأعراف والتقاليد والذهاب لاستقباله في المطار، والمشاركة باجتماع عمل معه ومع أردوغان في الفندق حيث يقيم، وليس في مقرّ رئاسي رسمي، تأتي في هذا السياق.

ويرى الكاتب فكرت بيلا Fikret Bila، أن الرسالة الأهم من لقاءات أنقرة، هي أن تركيا تريد أن تقول للعالم بأنها صاحبة قدرة على جمع خصوم أعقد نزاع في العالم من أجل الاستقرار والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط التي تعدّ تركيا جزءاً منها. والنتيجة الأولى التي حصدتها تركيا هي

دعوتها مباشرة بعد لقاءات أنقرة للمشاركة في مؤتمر أنابوليس.

ورأى المعلق التركي سامي كوهين Sami Kohen أن لقاء أنقرة نجاح كبير للدبلوماسية التركية، وكان واضحاً أن تركيا قدمت دعمها لمحمود عباس سياسياً واقتصادياً، مع إنشاء المنطقة الصناعية في الضفة وليس في غزة. وأشار إلى "الميزان الدقيق" لحكومة أردوغان، بعدما كانت قد دعت في وقت سابق خالد مشعل إلى أنقرة.

وحذّر جنكيز تشاندار Janqiz Chandar من أن السرور الكبير من "حفل" أنقره لا يجب أن يحجب حقيقة أن احتمال فشل أنابوليس وانفجار الوضع، قائم تماماً، كما كان الوضع عليه بعد محادثات كامب ديفيد سنة 2000 بين ياسر عرفات وإيهود باراك، عندما انفجرت الانتفاضة الثانية. وما حصل من انفجار بعد اتفاق مكة الأخير بين حماس وفتح خصوصاً، مرجعه إلى أن أبا مازن لا يسيطر على غزة. وتساءل تشاندار هل تقوم أنقره بوساطة صامتة بين فتح وحماس؟.

ويخلص إبراهيم قره غولIbrahim Karagul في جريدة يني شفق Yeni Şafak إلى أنه من غير الإنصاف حبس تركيا في الصراع مع حزب العمال الكردستاني، وإن التطورات الأخيرة تؤكد أنه لا يمكن تمرير أي مخطط في المنطقة دون موافقة ومشاركة تركيا، وهي رسالة موجهة خصوصاً إلى أمريكا و"إسرائيل".

وشهدت زيارة بيريز إلى أنقرة حدثاً مهماً آخر، وهو التوقيع على إقامة منطقة صناعية بتمويل تركي في الضفة الغربية، وبتشجيع من عبد الله غول نفسه، وبمبادرة من "ملتقى أنقرة" الذي يرعاه اتحاد الغرف والبورصات في تركيا، الذي كان وراء مبادرة المنطقة الصناعية في إيريز في غزة، والذي دمّرته القوات الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 2006 بعد أسر الجندي جلعاد شاليط.

وذكر رئيس اتحاد الغرف والبورصات رفعت هيسارجي أوغلو Rifat Hisarciklioglu أن "ملتقى أنقرة" قرر أن تقام المنطقة الصناعية المقترحة أولاً في ترقوميا، ثم تقرر أن تقام في جنين. وقال إن الملتقى يسعى لنيل دعم دولي للمشروع. ووصف غول المشروع بأنه يأتي في إطار دعم تركيا الاقتصادي للشعب الفلسطيني، ودعم جهود السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين. ويلحظ المشروع الذي ينعقد تحت شعار "التنمية في خدمة السلام" استخدام ستة آلاف عامل فلسطيني، فيما ستكون منتجاته للتصدير إلى الخارج ومعفاة من الجمارك.

5. مؤتمر أنابوليس:

شاركت تركيا بوزير خارجيتها علي باباجان Ali Babacan في مؤتمر أنابوليس، الذي انعقد في 2007/11/27، إلى جانب أكثر من 40 دولة أخرى. وإذا كانت مشاركة تركيا في أنابوليس من

ثمار لقاء أنقرة الثلاثي؛ فإن التساؤل لدى الكتاب الأتراك كان عن سبب الغبطة التركية بالمشاركة وحماسة باباجان لها. يقول باباجان إن أنابوليس فرصة يجب التقاطها، و"بداية جيدة" لحلّ المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، وآمل أن ينتهي المؤتمر إلى نتائج ملموسة. وقال إن مشاركة سورية في المؤتمر ما كانت لتتمّ لولا السعي التركي. في المقابل لم تخرج تعليقات الصحف التركية عن إطار اعتبار المؤتمر مجرد استعراض، ومحاولة لتلميع صورة "إسرائيل" وأمريكا، خصوصاً أنه ليس له أي جدول أعمال محدد أو هدف واضح كما تقول الكاتبة في جريدة راديكال Radikal جايدا قاران Ceyda Karan. لكن أخطر ما في المؤتمر، كما تقول الكاتبة، هو أن تُعتبر "إسرائيل" دولة يهودية، وبالتالي سيطلق من الآن فصاعداً لقب "دولة الولايات المتحدة المسيحية"، أو "دولة بولونيا الكاثوليكية"، أو "دولة باكستان الإسلامية".

ويرى الكاتب حسن جمال في جريدة ميلّيت أن مشاركة سورية في المؤتمر في اللحظة الأخيرة، يراد منه تعزيز مشهد العزلة حول إيران، ولكن هذا يطرح سؤالاً عما إذا كان ذلك لعبة من بوش لاستخدام أنابوليس غطاء لضرب إيران.

ودعا جمال إلى سيادة الواقعية بدلاً من التفاؤل، وعلى الجميع أن يكونوا محتاطين فزعيما "إسرائيل" وفلسطين ضعيفان، لكن لا مفرّ من محاولة القيام بشيء ما. وسيكون أنابوليس ناجحاً فيما لو تجددت مفاوضات السلام بين فلسطين و"إسرائيل". ويقول جمال إنه لا داعي لتكرار أن فشل المؤتمر سيؤثر سلباً على تركيا، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية.

ويرى وزير الخارجية السابق ايلتير توركمان İlter Türkmen أن لا أحد يتوقع شيئاً من أنابوليس، بل لا أمل حتى من أي تقدم ما بعد انعقاد المؤتمر. ويرى توركمان أن أحد أوجه مأزق أنابوليس هو إصرار "إسرائيل" على "يهودية الدولة العبرية"، وهو ما يضع سدّاً أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين. كما أن "إسرائيل" وفلسطين تعانيان من انقسامات داخلية كبيرة. وإذ يستعرض توركمان محاولات السلام السابقة والفاشلة، يقول إن الخبر الوحيد الإيجابي كان مشاركة سورية في المؤتمر، وبجهود تركية. فنظراً لأنه لا يمكن أن يحصل سلام من دون سورية؛ فإن مشاركتها قد تكون مساعداً على إيجاد مناخ نفسي مواتٍ، من أجل بذل جهود للسلام ما بعد انتهاء المؤتمر.

ووصف حاقان البيرق Hakan Albayrak في جريدة يني شفق مؤتمر أنابوليس بـ"الكوميديا". لأن من يرد السلام لا يحقن الفيروس الإسرائيلي ويحرق العراق ويجوّع فلسطين ويوتِّر لبنان. ويقول البيرق: "أما تركيا العظيمة فتكاد تطير من الفرح؛ لأنها دعيت إلى المؤتمر. بحق الله ماذا تفعل تركيا هناك؟ ولماذا يبتهج باباجان؟ وماذا ستقدّم إسرائيل، فيما نصف الشعب الفلسطيني أو أكثر

غير ممثل في المؤتمر؟ إنها كوميديا لن تجد نهايتها إلا في مزبلة التاريخ، وتمنياتنا لباباجان باللهو السعيد".

ويرى عاكف ايمري Akif Emre في الجريدة نفسها أنه ليس من سبب واقعي للأمل من مؤتمر أنابوليس؛ حيث تريد أمريكا تلميع صورتها المتهالكة في العراق عبر مؤتمر عن فلسطين. وتسعى الأنظمة العربية لترميم علاقاتها مع الإدارة الأمريكية، فيما المطلوب ترميمها مع شعوبها. إن الغاية الأساسية للمؤتمر هي تمديد أجل الأزمة ليتسنى لـ"إسرائيل" استكمال مخطط تهويد الضفة الغربية والقدس. أما إشراك سورية في المؤتمر، فيهدف إلى فكّ التحالف الإيراني السوري، وعزل إيران، وبالتالي إن أنابوليس خطوة إضافية على طريق ضرب إيران، وهذا ما يجب أن تراه تركيا.

واختصر النائب السابق رسول طوسون Resul Tosun وصف المؤتمر بالقول إنه لتعويم بوش وأولمرت. ووصف طوسون مشاركة تركيا بأنها الأولى التي تعيدها لاعباً في الشرق الأوسط منذ مئة عام. وإن مجرد مشاركة 40 دولة فيه وصدور وثيقة عنه يعدّ انتصاراً لـ"إسرائيل". ورأى طوسون مطلب "إسرائيل" بأنها دولة لليهود مؤشراً خطيراً ضدّ الحقوق الفلسطينية، وفي حال سجّل المؤتمر هذا الطلب فسيتحول إلى مؤتمر لقطع اللاجئين الفلسطينيين عن وطنهم الأم.

ويرى سامي كوهين في جريدة ميلّيت أن أنابوليس "مجرد أمل". ويتابع كوهين بأنه لا يجب أن ننسى أن المؤتمر في أساسه كان محصوراً بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني والتحضير لبدء مفاوضات جديدة؛ وبالتالي يجب ألا يتوقع الكثير من المؤتمر. لكن مشاركة سورية في المؤتمر وتوجيه الدعوة إليها يعدّ إشارة على تغيير مهم في الموقف الأمريكي. ويمكن القول أيضاً إنه موقف مختلف لسورية عن القوى الراديكالية مثل إيران وحماس[20].

وعلى هامش مؤتمر أنابوليس كان باباجان يبدي عدم ارتياحه لاستبعاد حماس عن عملية التسوية، وقال إنه توجد فلسطين واحدة، ولا يمكن لفلسطين منقسمة بين فتح وحماس أن تخدم القضية، ولا بدّ من إزالة هذا التقسيم. وفي الحديث نفسه، قال باباجان إن تركيا تريد تأسيس جامعة خاصة على الحدود بين "إسرائيل" والضفة الغربية، يستطيع طلاب فلسطينيون وإسرائيليون الدراسة فيها معاً. وقال إنه نال موافقة "إسرائيل"، والاهتمام الآن انتقل إلى كيفية تطبيق ذلك[21].

تبعت مشاركةُ تركيا في أنابوليس، بعد لقاء أنقرة الثلاثي، بمشاركة تركيا في مؤتمر المانحين للشعب الفلسطيني في باريس، في 2007/12/17، وقررت فيه تركيا تقديم مساعدة بقيمة 50 مليون دولار للشعب الفلسطيني، علماً بأن مؤتمر باريس نُظِر إليه على أنه خطوة أخرى في سبيل دعم سلطة محمود عباس وإضعاف حركة حماس.

وكان اللقاء المفصلي بين أردوغان والرئيس الأمريكي جورج بوش في 2007/11/5 محطة مهمة في سبيل ترميم العلاقات التركية الأمريكية، من بوابة التعاون الاستخباراتي، وفق ما أُعلن بين البلدين، ضدّ حزب العمال الكردستاني المتواجد في شمال العراق.

والمثير هو ما كشف عنه من تعاون تركي إسرائيلي لتعقب مسلّحي حزب العمال الكردستاني، ولا سيما عبر طائرات هيرون الإسرائيلية التجسسية من دون طيار Heron UAVs.

لكن التعاون التركي مع "إسرائيل" عرف أيضاً في سنة 2007 أبعاداً جديدة في مجالات حيوية أخرى مثل قطاع الطاقة. فبعد محادثات متعددة في الأشهر السابقة، وقَّع، في "إسرائيل"، وزيرُ الطاقة التركي حلمي غولير Hilmi Güler ووزير البُنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة في 2007/10/23، تتضمن مدّ خطّ أنابيب من ميناء جيحان عند الإسكندرونة إلى ميناء عسقلان الإسرائيلي على المتوسط، ومنه عبر خطّ الأنابيب الموجود بين عسقلان وإيلات. ويولي الطرفان أهمية للموضوع؛ لأنه ينقل الغاز والنفط من إيلات إلى الشرق الأقصى ومنها إلى اليابان!. وقال وزير البُنى التحتية الإسرائيلية بنيامين بن إليعازر إن العلاقات مع تركيا مهمة جداً، وليس فقط العلاقات السياسية. نحن نريد التعاون في مشاريع مشتركة مثل هذه. وربما يتطور المشروع لاحقاً ليتكون من ثلاثة أنابيب؛ واحد للنفط وآخر للغاز وثالث للمياه، وينتظر أن ينتهي العمل بهذه الخطوط خلال ثلاث سنوات. وهذا المشروع سيستفيد منه كذلك الأردن وفلسطين، اللتان تعانيان أيضاً من نقص المياه، كما قال بن إليعازر. وسيكون الخطّ تحت البحر من جيحان إلى عسقلان بطول 610 كم، وسينتهي العمل فيه بحدود سنة 2011[22].

وعلى الرغم من أن البعض رأى في مؤتمر أنابوليس بداية لعملية تسوية جديدة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، غير أنه ما كاد أن ينتهي حتى أعلنت "إسرائيل" قراراً بالبدء في توسيع مستوطناتها، وبناء مئات الوحدات السكنية في القدس الشرقية. وقد أثار هذا القرار احتجاجاً تركياً، عبّر عنه الرئيس التركي عبد الله غول بالقول إن القرار الإسرائيلي أصاب الجميع بصدمة. وإذا لم تستغل الفرصة المتاحة للسلام؛ فإن القرار الإسرائيلي سيحمل سلبيات كبيرة. فهو يتعارض مع مقررات أنابوليس، وعلى الجميع دعم جهود السلام. وقد جاء كلام غول بعد لقائه مع الملك الأردني عبد الله الثاني في 2007/12/11[23].

كذلك ندد رئيس الحكومة التركية أردوغان بالحصار الذي فرضته "إسرائيل" على قطاع غزة، في مطلع العام 2008، مشيراً إلى أن فلسطين هي أساساً سجن بسماء مفتوحة، وشعب غزة يواجه مأساة إنسانية. وأنهم في تركيا يواجهون صعوبة كبرى في فهم هذا الوضع[24]. وقال أردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة والتنمية إن "إسرائيل" تعاقب شعباً كاملاً من أجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف للقطاع. وأنه من غير المقبول تَفَهُّم مثل هذه الممارسة بذريعة إطلاق

الصواريخ. وأنه "كلما سألنا الإسرائيليين عن أسباب القصف، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين والآخر، يتعللون بأن هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني. لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب"[25].

خلاصة:

بخلاف التوازن، بل حتى الميل إلى الجانب الفلسطيني بكل تياراته خلال سنة 2006، اتسم الموقف التركي خلال سنة 2007 بنوع من "توازن" أكبر، يأخذ بعين الاعتبار تطورات تتصل بالمصالح التركية على الصعيد الخارجي، ومتطلبات استحقاقات داخلية ذات حساسيات متعددة. لذا نجد ما يلي :

1. استمر الموقف التركي الرسمي والشعبي المتضامن والمتعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، بمعزل عن الصراعات الفلسطينية الداخلية.
2. وقفت تركيا بقوة خلف قيام حكومة وحدة فلسطينية بعد اتفاق مكة. بل ووصفها الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer بأنها تفتح باب الأمل لمواجهات هموم الشعب الفلسطيني.
3. وَقَعت حكومة حزب العدالة والتنمية في حرج كبير إثر أحداث غزة، التي أدت إلى سيطرة حماس بمفردها على القطاع. وقد نأت حكومة حزب العدالة والتنمية بنفسها عن أي اتصال بحكومة إسماعيل هنية المُقالة.
4. في المقابل استمرت اتصالات أنقرة مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.
5. وعلى الرغم من أن حكومة العدالة والتنمية كانت سبّاقة في خرق العزلة التي حاولت فرضها كل من أمريكا و"إسرائيل" على حركة حماس، إلا أنها كانت متأثرة على ما يبدو بالمواقف السلبية لبعض الدول العربية تجاه حماس، وفضلت مراعاة العلاقات المتحسنة باطراد مع هذه الدول، على مواصلة الاتصالات مع حماس.
6. يبدو أن حكومة العدالة والتنمية لم تُرِد أن تواجه تداعيات مماثلة للغضب الأمريكي والإسرائيلي على استقبال خالد مشعل في شباط/ فبراير 2006، فلم تذهب بعيداً في مساعي التوفيق بين فتح وحماس.
7. أكثر من ذلك، أقدمت أنقرة على خطوة غير مسبوقة، عندما رعى رئيس الجمهورية شخصياً عبد الله غول لقاء ثلاثياً جمعه مع الرئيس الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 في أنقرة، ودعوته لهما لإلقاء خطابين في البرلمان

التركي، ليكون أول مسؤول إسرائيلي يلقي خطاباً في برلمان دولة مسلمة. ومن الواضح أن هذه الخطوة مرتبطة بـ:

أ. حاجة أنقرة لمساعدة الإدارة الأمريكية لمواجهة حزب العمال الكردستاني، الذي ازدادت ضغوطه على تركيا بطريقة أحرجت الحكومة، وفاقمت من ضغوط المؤسسة العسكرية. ورأينا أن التعاون العسكري والاستخباراتي بين أنقرة وواشنطن، وبدء القوات التركية لعمليات قصف جوي لقواعد حزب العمال في شمال العراق، قد جاءت بعد لقاء أنقرة الثلاثي، ومشاركة تركيا في أنابوليس، وأيضاً في اجتماع باريس للقوى المانحة للمساعدات للسلطة الفلسطينية. وبالتالي أتى لقاء أنقرة الثلاثي لتوفير شروط أفضل لنجاح اجتماع أنابوليس، التي كانت واشنطن و"إسرائيل" تراهن عليه كثيراً لاستكمال سياساتهما الشرق أوسطية.

ب. حاجة أنقرة إلى الدعم الإسرائيلي والأمريكي؛ لمنع تمرير مشروع قرار في الكونجرس يعدّ مجازر سنة 1915 ضدّ الأرمن إبادة. وقد حالت بالفعل ضغوط الإدارة الأمريكية دون تمرير المشروع، الذي كان مقرراً له أن يمرّ بعد أيام قليلة على لقاء أنقرة.

ج. تمرير حزب العدالة والتنمية لاستحقاقات داخلية، وكلها حساسة ومنها الانتخابات النيابية، ووصول عبد الله غول للرئاسة في ظلّ دعم واضح من القوى الغربية الأمريكية والأوروبية المعنية باستمرار التجربة المعتدلة لحزب العدالة والتنمية.

وفي ضوء تطورات سنة 2007، وتحولات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، يمكن القول إن تركيا ستواصل مواقفها المبدئية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي سنة 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، وهي ستواصل الاعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بمحمود عباس. أما عودة أنقرة للتواصل مع حركة حماس فمرتبط بشكل أساسي بالمدى الذي ستبلغه العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية. ومع أن حكومة حزب العدالة والتنمية سوف تحاول اقتناص أي فرصة لرأب الصدع الداخلي الفلسطيني، وبالتالي إخراج حماس من الحصار، الذي يفرض عليها إلا أنه لا يتوقع أن تبادر أنقرة إلى مساع جدية في الملف الفلسطيني الداخلي، إذا كان ذلك سيؤثر سلباً على مصالح تركية حيوية تتصل بالأمن القومي، ومنها الحاجة لاستمرار التنسيق مع الولايات المتحدة في ملفات متعددة، والتعاون العسكري الاستخباراتي مع "إسرائيل"، ولا سيما في مواجهة حزب العمال الكردستاني، وكذلك الانسجام النسبي مع سياسات عربية معينة لها أيضاً أبعاد اقتصادية استثمارية في الداخل التركي.

أما على الصعيد الشعبي فلا شكّ أن المنظمات التركية غير الحكومية، وكذلك الإعلام والصحافة، فستواصل دعمها غير المحدود للشعب الفلسطيني، بمعزل عن الانقسامات الفلسطينية الداخلية،

وبمعزل عن طبيعة السلطة الحاكمة في أنقرة. وهو ما يقتضي تعزيز التواصل، على المستوى الشعبي، بين الشعبين الفلسطيني والتركي.

ثالثاً: إيران

تفاعلت إيران مثل باقي دول المنطقة مع الأحداث الأبرز فلسطينياً سنة 2007. أي "اتفاق مكة" بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلى انهيار هذا الاتفاق وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وصولاً إلى مؤتمر أنابوليس الذي عُقِد في نهاية سنة 2007، برعاية الولايات المتحدة وشاركت فيه الدول العربية كافة.

كان من الطبيعي تجاه هذه الأحداث المهمة وتداعياتها، أن تنسجم إيران إلى حدّ بعيد مع مواقفها وسياساتها السابقة من حركات المقاومة ضدّ "إسرائيل"، وفي مقدمتها حركة حماس، ومن "عملية السلام" في الشرق الأوسط، التي رفضت طوال السنوات الماضية تأييدها، أو المشاركة فيها، أو الرهان على ما يمكن أن ينتج عنها.

وكان من المتوقع أن تختلف إيران تجاه هذه الأحداث مع كثير من الدول العربية، التي ذهب بعضها إلى اتهام حماس بتقويض اتفاق مكة وبما جرى في غزة، وذهبت جميعاً إلى مؤتمر أنابوليس، الذي رفضته طهران ونددت بانعقاده وحكمت على نتائجه بالفشل. خاصة وأن المؤتمر لم يلتزم جدول أعمال أو مواعيد لتنفيذ ما قد يتفق عليه، أو تعهد "إسرائيل" الانسحاب حتى حدود سنة 1967، كما جاء في مبادرة السلام العربية سنة 2002، التي بات العرب يرونها أساساً لأي حلّ مقبل بينهم وبين "إسرائيل".

1. اتفاق مكة:

أيدت إيران منذ البداية اتفاق مكة، الذي تمّ برعاية سعودية بين حركتي فتح (السلطة الفلسطينية) وحماس. وأيدت كذلك حكومة الوحدة الوطنية التي أعقبت هذا الاتفاق. ولم تكن إيران بهذا الصدد لتختلف عن مواقف معظم الدول العربية، التي رحّبت أيضاً بالاتفاق وبحكومة الوحدة. وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، محمد علي حسيني، قد أكّد شعور بلاده بالارتياح؛ لأن الاتفاق يسهم في وضع حدّ للأزمة الداخلية، واصفاً اتفاق مكة بأنه خطوة بناءة[26].

ومع الاشتباكات التي أنذرت بفرط عقد هذا الاتفاق، أوجس الإيرانيون خيفة من تداعياتها، فحذّر مرشد الجمهورية الإسلامية، السيد علي خامنئي، خلال استقبال أمين عام حركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله شلح، من "فتنة تغيير الصراع الفلسطيني – الصهيوني إلى صراع فلسطيني فلسطيني، معرباً عن أسفه لمقتل الفلسطينيين من أي مجموعة كانت". ونبّه خامنئي إلى "المؤامرة التي تحيكها أمريكا وإسرائيل لزرع الفتنة والشقاق في العالم الإسلامي،" مضيفاً:

"يجب إحباط مؤامرة تثير الفتن من خلال التحلي باليقظة والجهاد والمقاومة بوجه تهديدات العدو وأطماعه"[27]. خصوصاً وأن الإسرائيليين والأمريكيين شعروا بالامتعاض من الاتفاق؛ حيث ذكرت مجلة تايم TIME Magazine على سبيل المثال أن "الاتفاق وتأسيس حكومة وحدة وطنية يقود إلى طريق مسدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين"[28].

استمر المسؤولون الإيرانيون في الدعوة إلى الوحدة ووقف الاقتتال. فدعا الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني Hashemi Rafsanjani الأطراف المتنازعة من الفلسطينيين إلى توجيه أسلحتهم ضدّ "إسرائيل"[29].

ولم تقتصر خشية طهران مما يحصل في غزة على مجرد الإدانة أو الاستنكار، بل أبدت استعدادها، كما قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية "للتشاور مع دول المنطقة، وخصوصاً السعودية وسورية ومصر، داعياً الجماعات الفلسطينية إلى التوحد وقتال العدو الصهيوني واحترام نتائج الانتخابات الديموقراطية". واتهم أيادٍ خفية بالعمل على زيادة التوتر في المنطقة، من خلال عدم التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، وعدم الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني، وفرض العقوبات الاقتصادية[30].

2. الحسم في غزة:

ما إن تحولت الاشتباكات المتنقلة والمتقطعة إلى عملية عسكرية واسعة، انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة، وانفرط على إثرها عقد حكومة الوحدة الوطنية، حتى "انحازت" إيران إلى جانب حماس. ولم يصدر عن أي من مسؤوليها، خلافاً لمواقف حكومات عربية، ما يشير إلى إلقاء تبعة ما حصل على الحركة. لكن المسؤولين الإيرانيين تحدثوا كثيراً عن الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الصهيوني. وحاولت إيران بعد سيطرة حماس على القطاع مباشرة، الإسهام في احتواء تداعيات ما حصل عبر الدعوة إلى الحوار. فجاء بعد أيام قليلة إلى دمشق مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية، محمد رضا باقري Mohammad Reda Baqeri (السفير السابق في سورية)، وأجرى سلسلة لقاءات مع قادة المنظمات الفلسطينية، شملت وفوداً من حماس، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عباس زكي[31]. وأوضح عضو المكتب السياسي لحماس محمد نصر أن باقري "متفهم لموقف الحركة"، وأن ما أوصل الأمور إلى هذا الحدّ هو "الرفض المستمر لنتائج الانتخابات وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني". وأكد باقري خلال اللقاء "أن طهران مع الوحدة الوطنية، وضرورة توحيد الصفوف لمواجهة الاحتلال، ... وأن بلاده تقف إلى جانب الكفاح العادل للشعب الفلسطيني"[32].



تعرضت إيران بعد ما جرى في غزة لاتهام مباشر من الخارجية المصرية بالمسؤولية عن ما فعلته حماس. وهذا يمثل بحسب ما رأى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط "تهديداً للأمن القومي المصري؛ لأن غزة على مرمى حجر من مصر"[33]. وقد نفى باقري في لقائه مع الفصائل في دمشق هذا الاتهام، كما نفى ذلك الناطق باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني قائلاً: "إن إيران أيدت منذ البداية إجراء المباحثات بين المجموعات الفلسطينية، أي بين حماس وفتح، وساندت اتفاق مكة. وإن طهران دعمت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين". واتهم المتحدث باسم الخارجية الإيرانية الولايات المتحدة و"إسرائيل" بالدور الرئيسي في الاشتباكات بين الفلسطينيين، معتبراً أنه من المؤسف أن بعض الدول العربية "تتجاهل هذا الموضوع وتوجه الاتهام إلى الدولة التي تعبّر عن أفضل المواقف بشأن القضية الفلسطينية"[34].

إيران أيضاً أطلقت مواقف مختلفة تؤكد دعمها لحكومة هنية، تارة عبر احترام نتائج الانتخابات الديموقراطية، ورفض الاقتتال الداخلي "الذي يضرّ بأهداف الفلسطينيين الثورية"[35]؛ وتارة أخرى بالتصريح، كما قال نائب وزير الخارجية الإيراني مهدي مصطفوي Mehdi Mostafavi "إن تشكيل حكومة طوارئ فلسطينية مخالف للديموقراطية، ويزيد من حدة التوتر السياسي في فلسطين المحتلة"[36].

كما ذهب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى حدّ وصف حكومة الطوارئ بـ"المرتهنة"، كما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية، معتبراً "أن الدول العظمى هي التي أقالت الحكومة التي اختارها الشعب الفلسطيني، وشكلت هذه الحكومة المرتهنة". وأضاف "أن عهد ترهيب الدول وإذلالها قد ولى، ولا تظنوا أنه في إمكانكم الاجتماع في مدينة واتخاذ قرار والقول بأن ملف القضية الفلسطينية قد أُغلق"[37]. لكن إيران وعلى الرغم من انحيازها إلى حكومة حماس، واتهامها لحكومة الطوارئ، لم تتخلَّ عن فكرة الدعوة إلى الحوار، في طهران، لوضع نهاية للأزمة الفلسطينية الداخلية، كما أشار إلى ذلك رئيس مجلس الشورى غلام علي حداد عادل Gholamali Haddad Adel، الذي أعاد التأكيد في الوقت نفسه على أن "المعيار الرئيسي ينبغي أن يكون أصوات الفلسطينيين الذين اختاروا حماس، التي تقود الحكومة الشرعية في الأراضي الفلسطينية"[38].

الإصلاحيون بدورهم أدلوا برأيهم فيما جرى في غزة وفي الحلّ المقترح. فبعث الرئيس السابق محمد خاتمي Mohammad Khatami، رئيس مؤسسة حوار الثقافات والحضارات، رسالتين منفصلتين إلى الرئيس محمود عباس، وإلى رئيس الوزراء المُقال إسماعيل هنية، دعا فيهما "إلى حلّ المشاكل العالقة عبر الحوار، والتفاهم"[39]. كما أعلن خاتمي استعداده الشخصي "للتوسط بين الفصائل الفلسطينية لتبديد العراقيل أمام الحوار"، وذلك بعد اجتماعه في طهران مع كل من السفير الفلسطيني صلاح الزواوي، وممثل حركة حماس أبو أسامة عبد المعطي، حرصاً على "نبذ التفرقة

والتمسك بالوحدة الفلسطينية".

وبعد لقائه في دمشق عدداً من قادة الفصائل الفلسطينية في شكل جماعي وثنائي حضّ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد على تجنب الخلاف ونبذ التفرقة، و"ضرورة حلّ المشاكل بالحوار... لأن المستفيد الوحيد هو العدو". كما نقل عن الرئيس الإيراني قوله: "إن الدفاع عن المقاومة الفلسطينية من واجبات إيران... وإن الفتنة بين حماس وفتح هي من صنع إسرائيل"[40].

واستناداً إلى خلفية الموقف الإيراني المتعاطف مع حركة حماس، وعلى الرغم من الدعوات إلى المصالحة والحوار، خصوصاً في ظلّ رفض الرئيس الفلسطيني هذا الحوار قبل العودة إلى ما قبل "الانقلاب"، الذي حصل في غزة؛ طالب السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة، منصور الصادقي، في كلمته في اجتماع مجلس الأمن المخصص لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، بالتصدي لجرائم الاحتلال الصهيوني، مشدداً على أنه "لا يمكن شطب حماس من الساحة السياسية، بل إن المحاولات التي تستهدف حماس مآلها إلى الفشل"[41].

إلا أن إيران، وفي تحول لافت في سياستها الخارجية، لم تكتفِ بإطلاق المواقف المؤيدة أو الداعية إلى الحوار بين الفلسطينيين، بل أراد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي Manouchehr Mottaki إشراك الجانب العربي في محاولة تسوية الأزمة. فقام بالاتصال بأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، داعياً الجامعة إلى "إبداء التحرك اللازم في هذا الإطار". ونقلت الخارجية الإيرانية في بيانها "أن موسى أبلغ متكي أنه على اتصال مع الفصيلين الفلسطينيين فتح وحماس لحثهما على الحوار"[42]. كما وحرص وزير الخارجية الإيراني على نفي تورط بلاده في هذه الأحداث، متمنياً على موسى "ضرورة إبلاغ هذا الموقف إلى الدول الأعضاء في الجامعة العربية"[43].

في هذه الأثناء لم يتوقف الرئيس الإيراني أحمدي نجاد عن إطلاق التصريحات والمواقف في مختلف المناسبات، ضدّ الكيان الصهيوني، "حامل لواء العدوان والاحتلال، وهو لواء الشيطان... وفي طريقه للانهيار والزوال"[44]، وأنه "لا يمكنه أن يواصل حياته"[45]، وتعهد بـ"مواصلة الكفاح حتى تحرير كامل فلسطين، وتكرار طرح التساؤلات بشأن محرقة اليهود"[46]. وطالب نجاد الأمم المتحدة بالتصدي لجرائم الكيان الصهيوني ضدّ الفلسطينيين، والبحث عن حلول لعودة اللاجئين من دون شروط مسبقة إلى ديارهم، وإجراء انتخابات حرة بمشاركة الفلسطينيين كافة، بمن فيهم المسلمون والمسيحيون واليهود لتقرير مصير ومستقبل بلدهم السياسي[47]. كما دعا نجاد الإسرائيليين إلى "البحث عن مكان آخر غير الأراضي الفلسطينية"[48].

وفي هذه الأثناء أيضاً، وُجِّه الاتهام إلى إيران بأنها عرضت على الولايات المتحدة منذ سنة 2003 (فترة حكم الإصلاحيين) وقف مساعدتها إلى حزب الله وإلى حركة حماس. ففي تقرير لتلفزيون الـ"بي بي سي" البريطاني أُشير إلى أن إيران اقترحت في رسالة سرية إلى الإدارة الأمريكية، عبر الممثلية

السويسرية في طهران، قبول المبادرة العربية للسلام، وإقناع حماس وحزب الله بوقف العمليات ضدّ المدنيين في "إسرائيل"؛ مقابل إبطال الولايات المتحدة لكل العقوبات ضدّ إيران، والاعتراف بحقها في امتلاك تكنولوجيا نووية وبيولوجية وكيميائية سلمية بدون قيود، والاعتراف بمصالح إيران المشروعة في المنطقة، ... والتوقف عن محاولات الإطاحة بالنظام. وهذا ما أطلقت عليه بعض المصادر الأمريكية "الصفقة الكبرى"، التي عرض تفاصيلها في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007 برنامج فرونت لاين الأمريكي FRONTLINE، وذكر فيها أن متشددي الإدارة (خصوصاً ديك تشيني Dick Cheney) رفضوه في ذلك الوقت[49].

في مقابل هذه الاتهامات أكدت إيران بلسان أحد المسؤولين في وزارة الخارجية "أنها لم تقدم أي عرض بإنهاء تعاونها مع حزب الله وحركة حماس"، كما قال محمد تاجيك Mohammad Tajik عضو لجنة الدفاع في البرلمان الإيراني إن تقرير الـ"بي بي سي" لا يخلو من الأوهام؛ "لأننا لا يمكن أن نتنازل عن قيمنا وثوابتنا... وإن المساعدات التي تقدمها إيران لتلك الحركات لا تبغي من ورائها إلا مصلحة واحدة هي مصلحة الإسلام"[50].

3. مؤتمر أنابوليس للسلام:

أطلقت إيران سلسلة من المواقف والتصريحات، وبلسان أكثر من مسؤول من المواقع كافة، ضدّ هذا المؤتمر الذي عُقِد في الولايات المتحدة قبيل انصرام العام 2007. وتلاقت هذه المواقف عند توقع "الفشل المحتوم" لهذا المؤتمر. و"عدم فائدته للشعب الفلسطيني"، و"دعمه للصهاينة المحتلين". وإذا كانت طهران ترفض الاعتراف "بالكيان الصهيوني" ويؤكد رئيسها منذ مجيئه على حتمية زوال هذا الكيان، فمن الطبيعي ألا يلقى هذا المؤتمر، الذي سيجتمع فيه العرب على طاولة واحدة مع الإسرائيليين، أي ترحيب من العاصمة الإيرانية. وقد سبق لإيران أن أعلنت رفضها "المبادرة العربية للسلام"؛ لأنها تعترف في جوهرها بـ"إسرائيل"، وتدعو إلى التطبيع معها.

في مطلع شهر آذار/ مارس 2007، وفي أثناء زيارة الرئيس الإيراني إلى المملكة السعودية، اضطرت الأجهزة الإيرانية المعنية إلى نفي تأييد أحمدي نجاد للمبادرة العربية للسلام، بعدما تردد أنه وافق عليها بحسب وكالة الأنباء السعودية "لأنها تنصّ على تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة". وتميز موقف الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني في هذا السياق بدعوته الولايات المتحدة إلى دور متوازن، والتخلي عن الدعم المطلق للحكومة الإسرائيلية، إذا أرادت تحقيق استقرار في المنطقة، وحلّ كل الأزمات فيها. معتبراً أن عدم قيام دولة فلسطينية وعودة اللاجئين تشكل أكبر تهديد للسلام في المنطقة[51]. في حين أطلق الرئيس أحمدي نجاد مواقف متلاحقة ضدّ "أنابوليس" رأى فيها "أن هدف رعاة هذا المؤتمر ربط كل الأنظمة العربية بالكيان الصهيوني، لكن من شأن اتحاد الدول المسلمة في المنطقة إحباط كل



هذه المخططات"[52]. وأبلغ في اتصال هاتفي مع العاهل السعودي الملك عبد الله "أنه كان يأمل بألا يسجل اسم السعودية ضمن المشاركين في مؤتمر أنابوليس، وأنه أكد أن الدول العربية يجب أن تتنبه للمؤامرات والخدع الصهيونية"[53]. ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" Islamic Republic News Agency (IRNA) إلى أحمدي نجاد قوله "ما دام لم يحضر الممثلون الحقيقيون للشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية ولن يُعترف بأقل ما يمكن من الحقوق ومطالب هذا الشعب؛ فإن هذا الاجتماع ومئات الاجتماعات الماثلة ستكون غير مجدية".

ودعا الرئيس الإيراني إلى إجراء استفتاء بين شعوب الدول العربية المشاركة في هذا المؤتمر لكي يعرفوا "هل شعوبهم كانت تؤيد المشاركة في هذا الاجتماع أم ترفضه"[54].

أما المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي فأكد بعد اعتباره أن "الفشل" هو المتوقع من المؤتمر، أن "يقظة الشعب الفلسطيني المرتبطة بيقظة الأمة الإسلامية وخاصة الشعب الإيراني، ستحول دون تحقيق الأهداف المشؤومة للإدارة الأمريكية من هذا المؤتمر"[55].

هكذا أجمع المسؤولون الإيرانيون على إدانة انعقاد المؤتمر وتوقعوا له الفشل، ورفضوا أهدافه التي لن تحقق شيئاً للشعب الفلسطيني، ولن تجلب للعرب سوى الاعتراف بـ"إسرائيل" من دون أن يحصلوا منها على أي شيء سوى "استئناف التفاوض"!.

وتردد أن إيران ستعقد مؤتمراً موازياً تدعو إليه القوى الفلسطينية الرافضة لعملية التسوية و"أن قادة الفصائل سيأتون إلى طهران، وأن كل الأحزاب الفلسطينية التي تناضل لتحرير بلادها ستشارك في هذا المؤتمر"[56]. لكن ما حصل بعد ذلك هو انعقاد مؤتمر في دمشق وليس في طهران في 2008/1/23، ضمّ الفصائل الفلسطينية كافة، باستثناء حركة فتح ومن يمثل السلطة الفلسطينية. وقد ندد خلاله المجتمعون بعملية التسوية، وشددوا على خيار المقاومة.

بجانب الرفض المبدئي لمؤتمر أنابولس، الذي لن يعني سوى تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"؛ كان لدى إيران مخاوف إضافية من انعقاده تتجاوز "السلام في المنطقة" إلى استهدافها هي مباشرة. فقد كتبت جريدة نيويورك تايمز The New York Times أن الهدف الحقيقي لمؤتمر أنابوليس هو "وقف النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران والتطرف الإسلامي". ورأت أنه على الرغم من التشكيك الكبير في قدرة الفلسطينيين والإسرائيليين على التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، فإن هناك ارتياحاً كبيراً في أوساط العديد من الدول العربية المشاركة في المؤتمر؛ لأن الولايات المتحدة عادت إلى مسيرة "المعركة الأكبر والأهم لكسب عقول المسلمين وقلوبهم". وفي الإطار نفسه نقلت الجريدة عن أحد مستشاري الفريق الفلسطيني المفاوض قوله "إن العرب ذهبوا إلى أنابوليس، ليس لأنهم يحبون اليهود أو حتى الفلسطينيين، لقد جاؤوا لأنهم يحتاجون إلى تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة ضدّ إيران". الجريدة نفسها تحدثت عن "غيوم القلق العميق التي تحوم فوق أنابوليس،

خوفاً من بروز إيران الشيعية وغير العربية مع برنامجها النووي وحلفائها الناجحين في جنوب لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية"[57].

ومن جهته رأى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أن المشاركة الكبيرة للدول العربية في أنابوليس، سببها التهديد الذي تمثله إيران للمنطقة. وأكد بيريز "أن إيران، بسياستها المتشددة والمثيرة للخوف والتهديد، هي السبب في ذلك"[58].

ولم تكن إيران بطبيعة الحال، متفاجئة من محاولات تحويل مؤتمر أنابوليس إلى "تحالف عربي – أمريكي" ضدها. فقد سبق ذلك، ومن خلال زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى المنطقة، تركيز على أولوية "الخطر الإيراني" بدلاً من الخطر الإسرائيلي.

لكن المؤتمر يريد في الوقت نفسه الشروع في تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، فتفقد إيران مبرر سياستها المتشددة تجاه القضية الفلسطينية. ولهذا ينتقد كريم سجاد بور Karim Sadjadpour في الـ"هيرالد تريبيون" International Herald Tribune newspaper، في 2007/8/3، الإعلان الأمريكي عن بيع ما قيمته 20 مليار دولار للحلفاء العرب؛ "لمكافحة هيمنة وسطوة إيران في الشرق الأوسط". لأن نفوذ إيران المتنامي لا يتعلق بقوتها العسكرية المثيرة أو إنفاقاتها (تنفق المملكة العربية السعودية أربع مرات أكثر من إيران). وإنما يتعلق باستخدامها للقوة الداعمة للميليشيات على امتداد المنطقة لإضعاف وتدمير القوة الشديدة للولايات المتحدة و"إسرائيل" المتفوقتان بشكل هائل... خصوصاً وأن النتائج الانتخابية القوية لحماس في فلسطين، والإخوان المسلمين في مصر، وحزب الله في لبنان، والشيعة في العراق...، جعلت طهران تشعر بأن "أصدقاءها الإسلاميين قد فازوا بمعركة كسب عقول وقلوب المنطقة"[59].

إذن ثمة تطابق في تقديرات معدّي مؤتمر أنابوليس وأهدافهم، في عزل حماس وإيران في وقت واحد، حتى يتقدم المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، وتشعر الدول العربية بمتانة تحالفها مع الولايات المتحدة في مواجهة "الخطر الإيراني". وهذا ما عبّرت عنه مجموعة الأزمات الدولية "إنترناشونال كرايزس جروب" International Crisis Group (ICG) عندما كتبت، في 2007/11/20، "أن عزل حماس هو الدافع الرئيسي خلف عملية أنابوليس. فالولايات المتحدة وإسرائيل وفتح مقتنعون بأن مسألتي التقدم الإسرائيلي – الفلسطيني وتهميش الإسلاميين يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب"[60]. أما هدف إضعاف حماس وتهميشها، فشعرت واشنطن أن بإمكانها الوصول إليه من خلال تحريك ائتلاف قوي يشمل "إسرائيل" وما يسمى بالدول العربية المعتدلة. ويذكر التقرير أن مسؤولاً رفيعاً في الإدارة الأمريكية قال لمجموعة الأزمات: "نحن بحاجة للترويج لمسار سياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ لأن حماس لا تهزم عسكرياً، وإنما سياسياً

فقط". ولعل ما سيجري لاحقاً في مطلع العام الجديد (2008) من حصار شديد لقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، يؤكد خطة العزل والتهميش وتحميل الحركة، ومن يساندها (إيران) "في التطرف"، مسؤولية تجويع الشعب الفلسطيني، وعدم تزويده بالوقود في ظل شتاء قارس.

خلاصة:

وفي الوقت الذي أيدت فيه إيران حماس، ورفضت تحميلها مسؤولية ما جرى في القطاع لم تتردد في الدعوة إلى الحوار لنزع فتيل الأزمة بين الفلسطينيين. لكن إيران كانت حاسمة في رفضها مؤتمر أنابوليس، الذي يستهدف التطبيع وعزل حماس، وجعل إيران خطراً بدلاً من "إسرائيل". وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تخوض "معارك" الدفاع عن "برنامجها النووي السلمي"، ويذهب رئيسها للمشاركة في قمة مجلس التعاون الخليجي بعد أيام قليلة على اجتماع أنابوليس، لنزع أوهام "الخطر الإيراني"، لم تتوقف عن دعواتها إلى تأييد "الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني". لأن "إسرائيل" لن تدوم، على حدّ قول الرئيس أحمدي نجاد.

كشفت أحداث العام 2007 أن الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ستستمران في محاولة عزل حماس وإضعافها بالوسائل العسكرية والسياسية كافة، وستحاولان الأمر نفسه مع إيران. ولا شكّ أن تحقيق أي تقدم أمريكي – إسرائيلي على واحدة من الجبهتين سيكون له تداعيات سلبية على الجبهة الأخرى. لكن تقرير الاستخبارات الأمريكية في نهاية العام 2007، الذي ينفي ضلوع إيران في برنامج نووي عسكري سري[61]، أبعد عنها، من حيث المبدأ، شبح الضربة العسكرية الأمريكية المفترضة. وجعل الضغوط عليها والتهديد بالعقوبات أكثر صعوبة. مما يعني أن الضغوط ستذهب باتجاه حركة حماس بشكلٍ أكثر قوة وشدة. وقد بيّن الحصار ثم الضربات العسكرية اللاحقة أن الهدف هو إضعاف حماس، بعد الفشل في إضعاف حزب الله سنة 2006، على أمل أن تستعيد واشنطن المبادرة في الشرق الأوسط قبل انتهاء ولاية الرئيس بوش، وتقدم إلى حلفائها ما عجزت عنه ولم تتمكن منه في السنوات السابقة (إضعاف حركات المقاومة والمعارضة). لكن ردود الفعل الشعبية على حصار غزة، واقتحام معبر رفح، ثم المواجهة البطولية العسكرية في مطلع سنة 2008 ستبين أن مشروع الحصار ليس بالسهولة التي يتوقعها البعض ويتمناها البعض الآخر.

في حين أن ردود الفعل الشعبية الفلسطينية، والعربية، وحتى الدولية منذ حصار غزة في مطلع العام 2008، جعلت "إسرائيل" هي التي تتراجع عن تهديداتها بحسب بعض المعلقين الإسرائيليين.



الرئيس عباس يصافح رئيس الوزراء الماليزي، في أثناء زيارة له لماليزيا في 2007/10/20. (رويترز)



مصافحة مشتركة بين الرئيس عباس، والرئيس التركي عبد الله غول، والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، بعد لقائهم في القصر الرئاسي في أنقرة، في 2007/11/13. (رويترز)



قدمت إيران دعماً قوياً لحماس ولتيار المقاومة. خالد مشعل يصافح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، في أثناء زيارة له لإيران، في 2007/3/6. (أ ف ب)



حاولت إندونيسيا في النصف الأول من سنة 2007 لعب دور إيجابي في كسر الحصار السياسي والاقتصادي الغربي ضدّ الحكومة التي تقودها حماس. وزير الخارجية الإندونيسي حسن ويراجودا، وإلى جانبه خالد مشعل وموسى أبو مرزوق، في صورة التقطت في دمشق في 2007/2/4. (أ ف ب)

رابعاً: باكستان

ظلّ الرأي العام الباكستاني دائماً معادياً لـ"إسرائيل"، ومؤيداً للفلسطينيين والعرب، إلا أن الحكومة والمخابرات الرسمية الباكستانية سعت في السنوات الأخيرة للاتصال بـ"إسرائيل" لأسباب عديدة، منها تبريد العلاقات الإسرائيلية مع الهند، والتقرب إلى اللوبي اليهودي الأمريكي كوسيلة للتقرب إلى الولايات المتحدة، وضمان استمرار الدعم الأمريكي. في المقابل نقلت "إسرائيل" رسائل إلى باكستان عبر أمريكا بأنها لا تنوى مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية، كما قدمت باكستان تطميناً إلى الدولة العبرية بأنه لا يجب عليها القلق من البرنامج النووي الباكستاني، وأن باكستان لن تنقل التكنولوجيا النووية إلى دولة أخرى[62]. يرى البعض أن تحالف باكستان القوي مع أمريكا هو الذي يقيها من هجوم إسرائيلي محتمل على منشآتها النووية. وقالت جريدة معاريف الإسرائيلية، في آب/ أغسطس 2007، إن "إسرائيل" ترى باكستان النووية أشد خطراً من إيران النووية، وذلك بسبب إمكانية سقوط هذا السلاح الباكستاني في أيدي عناصر متطرفة[63].

لا تقتصر العلاقات الباكستانية الإسرائيلية على اللقاءات السياسية بل تعدتها للتنسيق الأمني المشترك؛ ففي كانون الثاني/ يناير 2007 كشفت جريدة المنار الفلسطينية عن لقاء بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت وبين مسؤول أمني باكستاني في العاصمة الصينية، وأكدت المنار أن هذا اللقاء تمّ في إطار التعاون والتنسيق الأمني القائم بين "إسرائيل" وباكستان[64].

يبدو أن التطورات السياسية الباكستانية الداخلية انعكست على العلاقة مع "إسرائيل"؛ فالتنافس الشديد بين القيادات الباكستانية استُغِلّ في تطوير العلاقة مع "إسرائيل"، فقد أعرب قادة باكستانيون متعاقبون، مثل بينظير بوتو Benazir Bhutto ونواز شريف Nawaz Sharif والجنرال برويز مشرف General Pervez Musharraf عن استعدادهم للاعتراف بـ"إسرائيل"، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، إلا أن ردّ الفعل الشديد على الشارع الباكستاني عقب كل تصريح من هذا النوع حال دون ترجمة هذه الأقوال إلى أفعال.

وفي ظلّ توقف عملية السلام في أثناء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، أعرب الرئيس مشرف عن استعداده للتوسط بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وقال "لو تمّ قبولي كوسيط محايد من جميع الأطراف، فمن المؤكد أنني أستطيع أن ألعب دوراً كبيراً". وأبدى مشرف رغبته في زيارة "إسرائيل" واللقاء مع القيادات الإسرائيلية. وقد قال مارك ريغف Mark Regev، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، رداً على هذه التصريحات "نعتقد أن الدول الإسلامية المعتدلة مثل باكستان يمكن أن يكون لها دور هام في تعزيز السلام بالشرق الأوسط"[65]. وعلى خلفية دعوة مشرف للوساطة بين "إسرائيل" والفلسطينيين تمّ عقد لقاء بين سفيري "إسرائيل" وباكستان الدائمين لبلديهما في الأمم المتحدة[66].

إلا أن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؛ فقد رفضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي هذه المبادرة من الرئيس مشرف، باعتبارها لا تخدم القضية الفلسطينية، بل ستجلب المزيد من التراجع للقضية الفلسطينية. كما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الوساطة الباكستانية[67].

ومن جهة أخرى، فإن رئيسة الوزراء السابقة، بينظير بوتو (التي اغتيلت في راولبندي يوم 2007/11/27) كانت قد عادت إلى باكستان بعد تطمين أمريكا و"إسرائيل" بأنها ستقيم علاقات دبلوماسية مع تل أبيب في حال وصولها إلى الحكم[68]. وقال رئيس وزراء "إسرائيل" إيهود أولمرت عقب موتها إنه كان يرى أنها ستكون "رأس جسر للعلاقات مع العالم الإسلامي"[69]. كما صرح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، أنه قد حصلت عدة فرص التقى فيها بوتو، وأن بوتو عبرت في تلك اللقاءات عن اهتمامها بما يحصل في "إسرائيل". وقال بيريز إن بوتو أبدت رغبة في زيارة "إسرائيل" عندما تعود إلى السلطة في باكستان. وأضاف بيريز أن بوتو كانت امرأة شجاعة، لم تخفِ آراءها أبداً، ولم تعرف الخوف، وخدمت شعبها بشجاعة[70].

أما على صعيد العلاقة الباكستانية الفلسطينية؛ فقد استمرت باكستان في دعوتها لتكاتف الجهود لتوحيد الشعب الفلسطيني. كما انتقدت وزارة الخارجية الباكستانية أحداث غزة التي وقعت في حزيران/ يونيو 2007، ورأت باكستان أن هذا القتال عمَّق الهُوّة بين فتح وحماس، وقاد إلى إعلان الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ[71].

خامساً: دول إسلامية أخرى

سعت "إسرائيل" منذ انطلاق عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، إلى بناء جسور التعاون بينها وبين العديد من الدول الإسلامية. وقد حظيت منطقة جنوب شرق آسيا باهتمام الكيان الإسرائيلي ومنها إندونيسيا؛ فقد قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين Yitzhak Rabin بزيارة إندونيسيا في تشرين الأول/ ديسمبر 1993[72]، وكان أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان. وتبادلت إندونيسيا و"إسرائيل" بعد ذلك الوفود والزيارات؛ حيث زار الرئيس الإندونيسي الأسبق عبد الرحمن وحيد Abdurrahman Whahid "إسرائيل" في سنة 1994، وعين وحيد منذ ذلك الوقت عضواً في المجلس التنفيذي لمعهد بيرس للسلام The Peres Center for Peace. وفي أيلول/ سبتمبر من العام 2000 قام شمعون بيريز بزيارة سرية إلى إندونيسيا التقى خلالها بوزير الخارجية الإندونيسي علوي شهاب Alwi Shihab، ثم التقى في اليوم التالي بالرئيس وحيد. ومن الجدير بالذكر أن هذه الزيارة أتت قبل يوم من زيارة الرئيس ياسر عرفات إلى إندونيسيا؛ حيث صادف تبني إندونيسيا الموقف

الإسرائيلي فيما كان عالقاً من قضية القدس في المفاوضات آنذاك[73].

شهدت سنة 2007 جولة جديدة من الزيارات الإسرائيلية إلى إندونيسيا، وإن كانت ليست على المستوى الرسمي، إلا أنها لا تقل أهمية عن سابقاتها، ففي نيسان/ أبريل 2007 شارك وفد من الكنيست الإسرائيلي في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في إندونيسيا، وقد برر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإندونيسية كريستيارتو ليجوو Kristiarto Legowo هذا الأمر بالقول "الحكومة الإندونيسية ليست من يدعوهم، إنه الاتحاد البرلماني الدولي"[74]. وعلى إثر ذلك قامت منظمات دينية وأحزاب سياسية إندونيسية بتنظيم سلسلة فعاليات شعبية احتجاجاً على هذه الدعوة، وقال رئيس المجلس الشعبي الاستشاري الدكتور هدايت نور واحد Hidayat Nur Wahid "إن دعوة وفد الكنيست لزيارة إندونيسيا، حتى وإن كان من منظمة دولية وليس من جهة إندونيسية، يعتبر استهتاراً بمشاعر ملايين الإندونيسيين الذين يرفضون إقامة أي نوع من العلاقات مع الكيان الصهيوني". من جانبه دعا نائب رئيس البرلمان الإندونيسي سوترجو سوريوجورتنو Sutarjo Suryoguritno إلى فرض عزلة دولية على أعضاء الكنيست الإسرائيلي احتجاجاً على الأعمال العدوانية التي تنفذها "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين، ومن ضمنها اعتقال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك وزملائه[75]. وأمام موجات الاحتجاج والرفض التي قامت في إندونيسيا، ألغى الكنيست الإسرائيلي مشاركة الوفد في فعاليات المؤتمر، بحجة التكاليف الباهظة المترتبة على حماية أعضاء الوفد[76].

وفي منتصف حزيران/ يونيو 2007 استضافت جزيرة بالي الإندونيسية مؤتمراً لزعماء دينيين يهدف جزئياً للردّ على مؤتمر دعمته إيران في سنة 2006 شكك في حدوث المحرقة اليهودية. ضمّ المؤتمر الذي عقد تحت رعاية مؤسسة "ليب فور أول" Lib For All Foundation ومقرها الولايات المتحدة، و"متحف التسامح" Museum of Tolerance (MOT) التابع لمركز سيمون ويزنتال Simon Wiesenthal Center (SWC)، زعماء من مختلف الديانات إلى جانب ناجين من المحرقة. وخلال المؤتمر قال الرئيس الإندونيسي الأسبق عبد الرحمن وحيد، الذي يرعى مؤسسة "ليب فور أول" إن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الذي وصف المحرقة، بأنها "أسطورة" إنه يزيف التاريخ، وأضاف وحيد "لقد زرت متحف محرقة أوشفيتز [Auschwitz Holocaust Museum] وشاهدت كثيراً من الأحذية للقتلى في أوشفيتز، لذلك فإنني أعتقد أن المحرقة قد حدثت"[77].

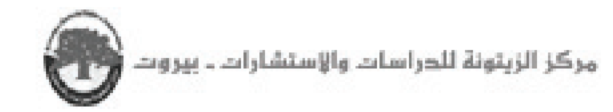
وفي كانون الأول/ ديسمبر 2007 نظم مركز سيمون ويزنتال برنامجاً لوفد من علماء مسلمين إندونيسيين لمدة أسبوع للمشاركة في احتفالات عيد الأنوار اليهودي. كما زار الوفد مستوطنتي سيديروت Sderot وكريات شمونة Kiryat Shmona، إضافة إلى زيارة حائط البراق (حائط

المبكى). ووصف مدير مركز ويزنتال أعضاء الوفد الذي زار "إسرائيل" بأنهم مسلمون ولكنهم ليسوا متعصبين، وقال "يجب أن لا نفترض أن جميع رجال الدين المسلمين هم من أتباع حركة حماس"[78].

وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية الإندونيسية؛ فقد سعت إندونيسيا في مطلع سنة 2007 لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه حركة حماس، بهدف دفعها إلى اتخاذ مواقف معتدلة تقترب من قبول الشروط الدولية. وفي 2007/2/4 التقى وزير الخارجية الإندونيسي حسن ويراجودا Hassan Wirajuda برئيس المكتب السياسي لحركة حماس في دمشق، وأبلغه استعداد جاكرتا لاستضافة لقاء لرأب الصدع بين حماس وفتح. كما أكد ويراجودا على دعم بلاده تشكيل حكومة وحدة وطنية، واحترام نتائج الانتخابات، ورفض الحصار، ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة[79].

ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار/ مارس 2007 أعلنت إندونيسيا عن تأجيل المؤتمر الذي كانت ترجو إندونيسيا منه أن يكون "جسراً بين حماس والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة حتى يكون هناك فهم أفضل لحماس في الغرب". وقال وزير خارجية إندونيسيا في مؤتمر صحفي بعيد تشكيل حكومة الوحدة "حقيقة إن حماس فازت في انتخابات ديموقراطية أجريت سلمياً وبنزاهة تظهر أنه ليس بمقدور أحد الانتقاص من وجود حماس"[80]. وفيما يتعلق بالأزمة السياسية التي نشبت بعد حسم حركة حماس في قطاع غزة، وما ترتب عليه من إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، أكدت إندونيسيا أهمية توافق الأطراف الفلسطينية على إيجاد مخرج للأزمة، مشيرة إلى أن البرلمان الفلسطيني لم يصادق على حكومة الطوارئ[81].

أما في الجانب الماليزي، فلم يختلف الموقف العام في سنة 2007، حيث أيدت الحكومة الماليزية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية؛ ففي أثناء زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لماليزيا في 2007/3/4، دعا رئيس الحكومة الماليزية عبد الله بدوي المجتمع الدولي إلى تأييد حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، كما طالب برفع الحصار السياسي والمالي المفروض على الحكومة الفلسطينية[82]. كما أكد وزير خارجية ماليزيا سيد حامد البار Syed Hamid Albar على أنه لا يحقّ لـ"إسرائيل" فرض أي شروط للتعامل معها، وأضاف البار أنه ينبغي حمل "إسرائيل" على قبول هذه الحكومة[83]. كما حذرت ماليزيا إثر أحداث حزيران/ يونيو 2007 حركتي فتح وحماس من أنّ الاقتتال بينهما سيُضعِف الدولة الفلسطينية نفسها. وقال عبد الله بدوي "إنّه في الوقت الذي كنّا نأمل أن نرى فيه رسوخ التضامن والوحدة بين الفلسطينيين لمواجهة التحدّيات تجاههم، إذا بهم يقتلون بعضهم البعض". وأكّد بدوي أنّه بدون التضامن والوحدة فإنّ الفلسطينيين سيكونون ضعفاء لا يستطيعون مواجهة العدو[84].



خاتمة

بقدر ما كان هناك حالة استبشار وأمل في العالم الإسلامي من اتفاق مكة، بقدر ما كان هناك بعد ذلك حالة إحباط ونفور بسبب الفلتان الأمني، وتمزق الصف الفلسطيني، وأحداث قطاع غزة. ولم تُحدث سنة 2007 فرقاً كبيراً عن السنوات السابقة، في سلوك العالم الإسلامي تجاه قضية فلسطين. وظلت عملية التفاعل مع القضية دون المستوى المطلوب سياسياً واقتصادياً وإعلامياً؛ وكان للانقسام الفلسطيني دوره في تراجع الدعم الرسمي والشعبي.

في سنة 2007 تعاملت حكومة العدالة والتنمية بحذر أكبر مع الشأن الفلسطيني؛ إذ إنها كانت معنية باجتياز عدد من الاستحقاقات الداخلية، وعلى رأسها الانتخابات النيابية والرئاسية. ولذلك كانت ترغب في تحييد أية ضغوط أمريكية – إسرائيلية محتملة ضدها، من خلال تحسين العلاقات معهما أو على الأقل عدم استثارة غضبهما. وهو ما فتح المجال للجانب الإسرائيلي لتطوير علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع تركيا. وشكلت زيارات أولمرت وبيريز لتركيا علامات فارقة في سنة 2007، خصوصاً مع إتاحة الفرصة للرئيس الإسرائيلي بإلقاء كلمة في البرلمان التركي. غير أن تركيا حاولت أن توازن الصورة، ولو قليلاً، من خلال استضافتها غير الرسمية لمؤتمر القدس، ومن خلال اللجنة التركية التي حققت في الانتهاكات الإسرائيلية عند باب المغاربة في المسجد الأقصى.

واستمرت إيران في سياستها الداعمة لحماس وحكومتها، وتأييدها لحكومة الوحدة الوطنية، وتفهّمها للحسم العسكري الذي قامت به حماس في قطاع غزة. غير أن إيران حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع الرئاسة الفلسطينية، ودعت إلى حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاهم. وفي الوقت نفسه رفضت مؤتمر أنابوليس للسلام واعتبرته حلقة في سلسلة التآمر على القضية الفلسطينية. وبذلك، انسجمت إيران مع نفسها ومع سياستها الخارجية العامة، في الوقت الذي كانت تحاول فيه أن تواجه بحذر ومهارة التحديات الشائكة المتعلقة بملفها النووي، وبدورها الإقليمي خصوصاً في العراق والخليج ولبنان.

وشهدت سنة 2007 تراجعاً في الانشغال الباكستاني بالشأن الفلسطيني، وبروداً في الحماس الرسمي تجاه تطوير العلاقات مع "إسرائيل"؛ وذلك نتيجة الانكفاء الباكستاني على الشأن الداخلي المليء بالاضطرابات، والمنشغل بالاستحقاقات الانتخابية، وبإعادة ترتيب الخريطة السياسية الباكستانية. بينما تقدمت إندونيسيا بخطوات سياسية خجولة في التفاعل مع القضية الفلسطينية مدفوعة بحالة شعبية يتصاعد فيها التعاطف مع فلسطين، ويتزايد فيها نفوذ الحركة الإسلامية. ولعل ذلك كان سبباً في سعي الخارجية الإندونيسية لرأب الصدع بين فتح وحماس، والقيام بمحاولة لم تنجح في عقد مؤتمر دولي تشارك فيه حماس.

لم تنجح "إسرائيل" في تحقيق أية اختراقات حقيقية في العالم الإسلامي؛ لكن الفلسطينيين أنفسهم لم ينجحوا أيضاً في تحقيق تغييرات حقيقية في دعم قضيتهم، وفي فكّ الحصار عن شعبهم في الداخل. ولعل أولى خطوات النجاح الفلسطيني هو أن يرتب الفلسطينيون بيتهم الداخلي ويوحدوا أنفسهم وجهودهم في برنامج وطني، يستطيع أن يتعامل بفعالية مع المخزون الاستراتيجي الهائل الذي يمثله العالم الإسلامي.

هوامش الفصل الرابع

1 **الوطن**، السعودية، 2007/1/15.
2 **الحياة**، 2007/1/9.
3 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/1/27، انظر:
http://www.oic-oci.org/oicnew/topic_detail.asp?t_id=213&x_key=
4 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/2/9، انظر:
http://www.oic-oci.org/oicnew/topic_detail.asp?t_id=331&x_key=
5 عرب 48، 2007/3/18، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=43850
6 **الدستور**، 2007/5/30.
7 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/6/21، انظر:
http://www.oic-oci.org/oicnew/topic_detail.asp?t_id=455&x_key=
8 **الخليج**، 2007/6/28.
9 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/9/20.
10 منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007/8/10.
11 **الخليج**، 5-2007/2/25.
12 **الأهرام**، 2007/2/23.
13 See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country – 2007 .
14 حول زيارة أولمرت إلى تركيا، انظر: محمد نور الدين، "أولمرت يبدأ زيارته المؤجلة لتركيا: فلسطين والطاقة والأرمن... وجثة كوهين"، **السفير**، 2007/2/15؛ وعرب 48، 2007/2/15؛ وانظر أيضاً: محمد نور الدين، "لاعبا الكرة أولمرت وأردوغان يتبادلان الأهداف... والخدمات،" **السفير**، 2007/2/17.
15 *Radikal* newspaper, Turkey, 17/2/2007, see: http://www.radikal.com.tr
16 Emin Aydin, Report: Israeli Work Risks Destroying Jerusalem's Islamic Assets, *Today's Zaman* newspaper,16/11/2007, in:
http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=127193;
وانظر أيضاً: عرب 48، 2007/12/17؛ وجريدة القدس العربي، لندن، 2007/11/30.
17 *Radikal*, 11/11/2007.
18 *Today's Zaman*, 13/11/2007.
19 عبد اللطيف مهنا، "بروفة تركية!،" **الحقائق**، 2007/11/18؛ وانظر أيضاً:
Today's Zaman, 14/11/2007; and *Haaretz*, 13/11/2007.
20 حول المعلومات السابقة عن أنابوليس انظر: محمد نور الدين، "تركيا و"أنابوليس" بين حماس باباجان وتشاؤم الصحافة،" **السفير**، 2007/11/28.
21 *Radikal*, 28/11/2007.
22 انظر: **الوطن**، السعودية، 2007/10/24؛ وانظر أيضاً:
Today's Zaman, 24/10/2007.
23 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/12/12 ؛ و *Today's Zaman*, 12/12/2007.
24 **الخليج**، 2008/1/23.
25 **السفير**، 2008/1/23.
26 **عكاظ**، 2007/2/11.
27 **السفير**، 2007/2/8.
28 *Time* magazine, U.S., 13/3/2007.
29 **الحياة**، 2007/6/16.
30 **الحياة**، 2007/6/18.
31 **السفير**، 2007/6/25.

32 **الحياة**، 2007/6/25.
33 **السفير**، 2007/6/25.
34 **السفير**، 2007/6/25.
35 جريدة **النهار**، بيروت، 2007/6/17.
36 **الخليج**، 2007/6/19.
37 **الدستور**، 2007/6/27.
38 **الدستور**، 2007/6/27.
39 **الخليج**، 2007/6/28.
40 **الحياة**، 2007/7/20.
41 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/8/31.
42 **الخليج**، 2007/6/29.
43 **الأخبار**، بيروت، 2007/6/29.
44 جريدة **الرأي**، الكويت، 2007/8/19.
45 سي إن إن، 2007/9/13.
46 **الحياة**، 2007/10/6.
47 **الخليج**، 2007/12/1.
48 **الغد**، 2007/8/5.
49 انظر: بي بي سي، 2007/1/18، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6277000/6277327.stm
50 **البيان**، 2007/1/19.
51 **الحياة**، 2007/5/20.
52 **الرأي**، الكويت، 2007/11/21.
53 **السفير**، 2007/11/27.
54 **الأخبار**، بيروت، 2007/11/29.
55 جريدة **اللواء**، بيروت، 2007/11/27.
56 **الشرق الأوسط**، 2007/11/28.
57 **القدس العربي**، 2007/11/29؛ وانظر أيضاً: *The New York Times* newspaper, 28/11/2007
58 **الشرق الأوسط**، 2007/11/28.
59 Karim Sadjadpour, "The wrong way to contain Iran," *International Hirald Tribune* newspaper, Paris, 3/8/2007, in: http://www.iht.com/articles/2007/08/03/opinion/edsadja.php
60 International Crisis Group (ICG), The Israeli-Palestinian Conflict: Annapolis and After. للاطلاع على النص العربي انظر: http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5174&l=6
61 Mark Mazzetti, U.S. Finds Iran Halted Its Nuclear Arms Effort in 2003, *The New York Times*, 4/12/2007, in: http://www.nytimes.com/2007/12/04/world/middleeast/04intel.html?_r=2&oref=slogin&oref=slogin; see also: Paul K. Kerr, Nuclear, Biological, and Chemical Weapons and Missiles: Status and Trends, CRS, Report For Congress, 20/2/2008, in: http://fpc.state.gov/documents/organization/101793.pdf
62 أحمد الغريب، "كيف ترى مراكز الأبحاث الإسرائيلية مستقبل العلاقات بين إسلام أباد وتل أبيب؟،" **السياسة**، 2007/6/18.
63 "إسرائيل تعتبر باكستان النووية أشد خطراً من إيران"، **النهار**، 2007/8/29.
64 جريدة **المنار**، القدس، 2007/1/12.
65 رويترز، 2007/4/21.
66 **الدستور**، 2007/4/27.
67 **القدس العربي**، 2007/4/24؛ **والدستور**، 2007/4/27.
68 "بوتو تغري أمريكا بعلاقات مع إسرائيل"، **الخليج**، 2007/12/8.
69 "أولمرت: كنت أرى في بوتو رأس جسر للعلاقات مع العالم الإسلامي"، **الخليج**، 2007/12/29.

70 عرب 48، 2007/12/27.

71 وكالة وفا، 2007/6/17.

72 انظر: إسلام أون لاين، 1999/12/20، في:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath-20-12/alhadath-2.asp

73 إسلام أون لاين، 2001/1/26، انظر: http://hiedge.org/Arabic/news/2001-01/27/article9.shtml

74 **الأيام**، البحرين، 2007/4/21.

75 الجزيرة نت، 2007/4/25.

76 **القدس العربي**، 2007/4/21.

77 رويترز، 2007/4/12.

78 إيلاف، 2007/12/14.

79 **الحياة**، 2007/2/6.

80 رويترز، 2007/3/26.

81 المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/20.

82 **الخليج**، 2007/3/5.

83 **الشرق**، ، 2007/3/20.

84 وكالة وفا، 2007/6/17.

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

شكلت الأزمة الداخلية الفلسطينية، قبل اتفاق مكة وبعده، ومحاولات بعث الحياة في التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين سمتين مركزيتين لسنة 2007، وحددت هاتان السِّمَتان الإطار الذي تحركت فيه السياسات الدولية تجاه الموضوع الفلسطيني، إذ عملت القوى الدولية المختلفة على تكييف هاتين السِّمَتين بما يتناسب مع توجهاتها.

واتسمت سياسات بعض القوى الدولية في توجهاتها المركزية بالعمل على الحيلولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في المرحلة الأولى (من بداية العام وحتى اتفاق مكة)، وعند تشكيلها سعت إلى إفشالها من خلال إرهاقها بمطالب مختلفة وتدخلات من وراء ستار. وبعضها راح يميز في المعاملة بين وزير وآخر، وقام بمقاطعة وزراء حماس ورئيس الوزراء نفسه.

وأسهمت السياسات الدولية، إلى جانب عوامل أخرى، في حدوث انشطار حادٍّ في البنية الفلسطينية الحكومية والإقليمية، وتمثل ذلك في وجود حكومتين؛ في غزة ورام الله، وانفصال إداري ومالي موازٍ بين الضفة والقطاع.

وراحت بعض الجهود الدولية تعمل على استثمار هذا الانشطار بما يخدم رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، وعمل البعض الآخر (روسيا وبعض دول العالم الثالث) على حثّ الأطراف الفلسطينية للعودة إلى التوحد.

وتشير المعطيات المتاحة أن قوى استثمار الانشطار وتوظيفه لأغراض استراتيجية، كانت أكثر حراكاً وفاعلية، ولعل الزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى الشرق الأوسط، والتي بلغت ثماني زيارات خلال العام، مؤشرٌ على "الحمى الدبلوماسية" التي تدفع نحو توظيف هذا الانشطار. وأفرزت هذه الحمى الدعوة لعقد مؤتمر دولي، وهو الهدف الذي لم تكن الولايات المتحدة متحمسة له قبل الانشطار، كما يتضح من التصريحات الأمريكية التي سنشير إليها في ما بعد.

ولرصد التوجهات الاستراتيجية الدولية تجاه هاتين السِّمَتين، سنعمل على تتبع سياسات كل من القوى المركزية في النظام الدولي نحو كل سمة لوحدها لنربط في نهاية التحليل بينها جميعاً.



أولاً: الولايات المتحدة

مع بداية سنة 2007 كانت الولايات المتحدة في وضعٍ غير مريح في منطقة الشرق الأوسط؛ ففضلاً عن ورطتها في المستنقعين العراقي والأفغاني، كان حليفها الإسرائيلي يعاني اهتزازات عميقة بسبب خسائره الكبيرة وتجربته المريرة في حرب تموز/ يوليو 2006 ضدّ لبنان. وفي الوقت نفسه، تمكنت حكومة حماس من الصمود بالرغم من الحصار الأمريكي الإسرائيلي والدولي. ومثَّل اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية فشلاً للسياسة الأمريكية في تمزيق الصف الفلسطيني؛ كما مثَّلت ردَّة فعل حماس على خطة دايتون مفاجأة للأمريكان، عندما تمكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة.

غير أن السياسة الأمريكية استمرت في تكييف نفسها وتغيير تكتيكاتها في خط متعرّج طوال سنة 2007، دون أن تُغيِّر مسارها العام في السعي لحصار حماس وإسقاطها في قطاع غزة، وفي دعم الرئيس عباس وحكومة فياض ومسار التسوية. وقد حاولت الولايات المتحدة خلال سنة 2007 أن تهيئ المسرح لحربٍ أو لضربات قوية ضد إيران، غير أن مسار الأحداث لم يخدمها، خصوصاً بعد صدور تقرير الاستخبارات الأمريكية بأن برنامج إيران العسكري النووي قد توقف منذ سنة 2003. وهكذا، عانت السياسة الأمريكية مع نهاية سنة 2007 من حالة فقدان اتجاه، ولو مؤقتة، في الوقت الذي عادت فيه للتركيز على محاولة إنجاح مسار التسوية الفلسطيني – الإسرائيلي.

يرتكز التوجه الاستراتيجي الأمريكي في أبعاده المركزية، نحو الموضوع الفلسطيني، على ثلاثة محاور:

المحور الأول:

تشكيل سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقبل بالمبادئ العامة التي تشترطها اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة)، والمتمثلة في الاعتراف بـ"إسرائيل"، ووقف المقاومة المسلحة، والقبول بالتفاوض الثنائي مع الدولة العبرية حول موضوع اللاجئين وأراضي 1967 والقدس، بعيداً عن التشبث بالقرارات الدولية ذات الصلة بهذه الموضوعات.

ولضمان تحقيق هذا الهدف، عملت الولايات المتحدة على عرقلة تشكيل أو تطوير حكومة وحدة وطنية تضم أيضاً القوى المطالبة بالتسوية على أساس القرارات الدولية والمبادرة العربية (مصطفى البرغوثي مثلاً) أو تضم قوى متحفظة على اتفاق أوسلو وخريطة الطريق وشروط

الرباعيـة (الجبهـة الشعبية مثلاً). وقد كشف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر عن ذلك بقوله "إن السبب في تمسك اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بحصار الفلسطينيين، يعود للرغبة الأمريكية في إسقاط حركة حماس"[1]، كما عملت الولايات المتحدة على استمرار الضغط باتجاه تشكيل سلطة فلسطينيـة ذات مواصفـات معينـة، تقبـل بما أشرنا لـه سابقاً، وهو مـا يتضح جليـاً في الممارسات التالية:

1. الربـط الواضـح بين تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين وحجبها، وفقاً للسلوك السياسي للحكومـة الفلسطينيـة. فكلما تقاربت حركتا حماس وفتح، تلـوح الولايات المتحدة بتجميد المساعـدات، ومثال ذلك تجميـد الكونجرس تحويل 86 مليـون دولار للرئاسة الفلسطينية بعـد اتفاق مكة[2]، والعـودة لاستئناف المساعـدات بمجرد التباعد بـين الحركتين، كما حدث بعـد "أزمـة الصلاحيات والشرعية" في غـزة في حزيران/ يونيـو 2007، إذ أعلنت الحكومة الأمريكيـة من خلال قنصلها العام في القدس، جاكوب والاس، وبعد أقل من أربعة أيام من الأزمـة، أن الولايات المتحدة سترفع الحصـار عن الحكومة الجديدة التي سيشكلها الرئيس الفلسطينـي محمـود عباس بعد الأزمـة، وهو القرار الذي نفذته الولايـات المتحدة فعلاً بعد ثلاثـة أيام[3]. وسبق ذلـك تأييد فوري من وزيـرة الخارجية الأمريكيـة، كوندوليزا رايس، لحالـة الطوارئ التي أعلنهـا عباس بعد "أزمـة الصـلاحيات والشرعيـة" في غزة، والإعلان الفـوري مـن الولايـات المتحدة باعترافهـا بشرعيـة حكومة سـلام فياض[4]، التـي تشكلت كحكومة طوارئ ثم حولت إلى حكومة تسيير أعمال ثم راحت تتصرف كما لو كانت حكومة شرعيـة نالت ثقـة المجلس التشريعي كما يقضـي النظام الداخلي المعدل، ثـم تلا ذلك تبني الولايـات المتحـدة في أيلول/ سبتمبر 2007 الموقف الإسرائيلـي الخاص باعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"[5].

إن المساعـدات الأمريكية تمثل إحدى أدوات التدخل الرئيسية في إعداد مسرح التفاوض الفلسطينـي الإسرائيلـي، إذ تعمل الولايات المتحـدة من خلال هذه المساعـدات على تدعيم طـرف فلسطينـي محـدد، يبـدي استعـداداً متواصـلاً للاستجابـة التدريجيـة والتراكمية للتصـورات الأمريكيـة الخاصـة بالتسوية من ناحية، وتحجب هـذه المساعدات عن أطراف فلسطينية أخرى بمقدار ترددها في الاستجابة للتصورات الأمريكية من ناحية أخرى. وقد استخدمـت هـذا بداية ضد ياسـر عرفات ثم ضد حكومـة حماس الأولى وحكومة الوحدة الوطنيـة. والآن تستخدمـه لدعم حكومة سلام فياض، وعمليـاً في الضغط على فتح وحتى



محمود عباس نفسه وذلك حين تجعل المساعدات من خلال سلام فياض.

ومن الواضح أن الطرف الأمريكي يدرك عمق الأزمة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، ويسعى لتوظيف هذه الأزمة توظيفاً سياسياً، إذ يقدم المساعدات لطرف معين (وهو حركة فتح تحديداً، وعبر الرئيس عباس)؛ ليساعدها على توظيف هذه المساعدات لتوسيع قاعدتها الشعبية، وتضييق الخناق على حركة حماس بشكل أساسي. وقد عبر مارك هيلبرن Mark Helprin من معهد كليرمونت الأمريكي The Claremont Institute عن ذلك بقوله "إن تقديم المساعدات من قِبَل الولايات المتحدة للضفة الغربية لإنعاشها؛ سيؤدي إلى انقلاب سكان غزة ضدّ حماس"[6]. فيكون ذلك مقدمة لإضفاء صفة الشرعية على أي اتفاق تتمخض عنه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، التي ستلي المؤتمر الدولي الذي عقد في أنابوليس في نهاية عام 2007. ويجب الإشارة إلى الضغوط التي مورست عربياً، وحتى من خلال بعض الدول، لمنع تقديم أية مساعدات للشعب الفلسطيني، وليس لحماس أو الجهاد فقط. ولو تمّ رفع الحصار عربياً لما كانت المساعدات الأمريكية مؤثرة. علماً أن كل التقديرات التي اعتبرت أن محاصرة قطاع غزة، ستقلب السكان ضدّ حماس كانت وهمية وخاطئة.

وضمن هذا السياق لتوظيف البعد المالي توظيفاً سياسياً يمكن فهم إعلان الخارجية الأمريكية عن مكافأة مقدارها خمسة ملايين دولار، لمن يقبض على الأمين العام للجهاد الفلسطيني رمضان شلح[7]، واستمرار تجميد الأرصدة المالية لحركة الجهاد الإسلامي[8]، على اعتبار أنها حركة تتبنى المقاومة المسلحة.

في آب/ أغسطس 2007 أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تزيد مساعدتها العسكرية لـ"إسرائيل" بستة مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، بحيث يصل الدعم العسكري السنوي الأمريكي إلى 3.1 مليار دولار سنوياً سنة 2018. ويحلّ هذا الاتفاق الجديد محل اتفاقٍ قديم كان قد اقترحه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو سنة 1998، ويقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمساعداتها الاقتصادية لـ"إسرائيل" (البالغة 1.2 مليار دولار سنوياً) بمعدل 120 مليون دولار سنوياً، وعلى مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2000؛ وفي المقابل تكون هناك زيادة سنوية في الدعم العسكري مقدارها 60 مليون دولار للفترة نفسها؛ بحيث ينمو الدعم الأمريكي تدريجياً من 1.8 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار للفترة نفسها[9].

2. إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية؛ لجعل المفاوضات تدور في فترة يكون المفاوض الفلسطيني في أشد حالاته ضعفاً. ولعل مسلسل الصراع الدموي بين حماس وفتح منذ 2006، والفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وانشطار الشرعية الفلسطينية إلى شرعيتين في غزة ورام الله، تمثل مؤشرات على تهيئة المسرح التفاوضي القادم.

ولعل التقرير الذي نشرته وسائل الإعلام المختلفة، والذي تقدم به نائب الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى الشرق الأوسط، ألفارو دي سوتو، والذي نسب فيه إلى مسؤول أمريكي قوله " إن الولايات المتحدة معنية بمنع التقارب بين حماس وفتح... وإن الولايات المتحدة ستحجب مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة ما لم تلتزم الأمم المتحدة بمقاطعة مالية للسلطة الفلسطينية المنتخبة"[10]، يؤكد الرغبة في تفكيك الجبهة الداخلية الفلسطينية، بل إن الولايات المتحدة جمدت مساعدة عسكرية بقيمة 200 مليون دولار لمصر إلى حين قيام مصر "بتدمير شبكات التهريب بين غزة ومصر"[11]؛ مما يعزز هذا التوجه الأمريكي.

وتدعم دلائل هذا التوجه الأمريكي من خلال ما ورد في بيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ولش، أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بتاريخ 2007/5/23، أي قبل انفجار أزمة أحداث قطاع غزة (الصلاحيات والشرعية الفلسطينية)؛ حيث قال:

> إن المسار الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي تعترضه تحديات اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية... وإن على الولايات المتحدة العمل على دعم المعتدلين في مختلف المؤسسات الأمنية، وفي المؤسسات الرسمية وغير الحكومية... ويجب أن تتركز الجهود في الجانب المادي على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، دون أن تستفيد منها الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس[12].

فأمريكا تحارب خط حماس المقاوم أولاً، ومشكلة اتفاق مكة أنه يأتي خارج سياق السياسات الأمريكية في المنطقة والتي يحكمها مسار التسوية.

ولم تخفِ وزيرة الخارجية الأمريكية رايس التوجه الأمريكي نحو إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية، وبالتالي إضعاف المفاوض الفلسطيني إلى أبعد قدر ممكن. فقد قالت في 2007/10/16 في مؤتمر صحفي في القاهرة "إن الولايات المتحدة تعارض الحوار بين فتح وحماس... وإن حماس منظمة إرهابية لا يمكن التعامل معها"[13].



ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى الزيارات الثماني التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية رايس إلى المنطقة خلال سنة 2007، فالملاحظ أنها قامت بزيارة المنطقة في أشهر كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير، وآذار/ مارس، ونيسان/ أبريل على التوالي، ثم انقطعت عن زيارة المنطقة خلال أشهر أيار/ مايو ،وحزيران/ يونيو، وهما الشهران اللذان استعرت فيهما الأزمة الداخلية الفلسطينية، وانتهت بالانشطار الحكومي، ومن المعلوم أن منسق الشؤون الأمنية بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية، كيث دايتون، كان قد تقدم بتقرير صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية في 2007/5/25 يشير فيه إلى أن "التيار يسير ضد المتطرفين المتشددين في غزة"[14].

بعد ذلك بدأت رايس بالعودة للمنطقة منذ 30 تموز/ يوليو، وآب/ أغسطس، وأيلول/ سبتمبر، وتشرين الأول/ أكتوبر على التوالي لحشد التأييد لحكومة عباس في رام الله، ولعقد المؤتمر الدولي في أنابوليس، والذي تمّ في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر.

المحور الثاني:

تكييف مبادرة السلام العربية 2002 بشكل يتيح المجال أمام مزيد من الاستجابة العربية والفلسطينية للمطالب الأمريكية والإسرائيلية في التسوية السياسية.

لقد تعاملت الولايات المتحدة مع المبادرة العربية منذ طرحها على أنها نقطة بداية لا نقطة نهاية، ومن ثمَّ فقد كرست جهودها الدبلوماسية نحو تكييف هذه المبادرة بشكل يجعلها مقبولة من الجانب الإسرائيلي. وذلك بالطلب من العرب اتخاذ خطوات تطبيعية وعدم رهن الموقف بالتسوية.

وارتأت الدبلوماسية الأمريكية أن تحقيق ذلك يجب أن يصحبه ضغط على المفاوض الفلسطيني، وإغرائه بكل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والإعلامية والاقتصادية الأمريكية والإسرائيلية؛ لتقديم تنازلات يتكئ عليها العرب ليتقدموا نحو الطرف الإسرائيلي أكثر.

إن الضغط على الجناح المقاوم في الجسد الفلسطيني (بما في ذلك تيارات معينة داخل فتح) من ناحية، والإغراء للجناح "غير المقاوم" في هذا الجسد من ناحية أخرى، يمكن في المنظور الأمريكي أن يطلق يد المفاوض الفلسطيني إلى جانب الضغط على الدول العربية لدعمه ودعم سلام فياض. وذلك لأهمية تحقيق اتفاق بين إيهود أولمرت وعباس لاستخدامه في خدمة الحزب الجمهوري في الانتخابات القادمة وتحسين صورة بوش التي ارتبطت بالإخفاقات. كما أن مثل هذا الاتفاق يخدم أولمرت ليدخل تحت رايته في انتخابات إسرائيلية تنقذه من السقوط بسبب مسؤوليته عن الفشل

في حرب تموز/ يوليو 2007 في لبنان. بالإضافة إلى أن عباس بحاجة إلى مثل هذا الاتفاق لإنقاذ خطه السياسي. كما يمكن أن يقود إلى تنازلات تخلص الأطراف العربية من كل حرج في التعامل مع "إسرائيل"، تمهيداً للتقدم نحو بناء "شرق أوسط جديد" توظفه الولايات المتحدة في منافسات أو صراعات دولية قادمة على المدى البعيد.

ولندلل على هذا التوجه الأمريكي، نشير إلى بيان ديفيد وولش مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، الذي أشرنا له سابقاً، حيث يقول "من خلال مناقشاتنا مع لجنة المتابعة المنبثقة عن الجامعة العربية... فهمنا أنه لم يقصد من المبادرة العربية أنها اقتراح يؤخذ كله أو يترك كله، بل هي مجرد قاعدة للمناقشة"[15].

المحور الثالث:

عرف الموقف الأمريكي خلال عام 2007 تحولاً لافتاً للانتباه بخصوص عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الفلسطينية. ففي مطلع عام 2007 لم تبدِ الحكومة الأمريكية حماساً لفكرة عقد مؤتمر دولي، وهو ما عبرت عنه رايس بقولها:

> إن فكرة المؤتمر الدولي هي فكرة ربما تكون في وقت ما لها فائدة، ولكن من خلال الحديث مع الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية توصلت إلى أنهم يريدون أن ينخرطوا في المفاوضات بشكل مباشر، ولا يريدون المجتمع الدولي كمجتمع دولي، وعلينا أن نكون في غاية الحرص بالنسبة للأمور المظهرية، وعلينا أن نركز في الجهود والعمل الفعلي[16].

غير أن الموقف الأمريكي تبدل في شهر تموز/ يوليو، وتحديداً في 2007/7/16، حيث دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه أطراف إقليمية ودولية لبحث المشكلة في الشرق الأوسط، لكنه أشار إلى "أن الولايات المتحدة مستعدة لقيادة المناقشات... لكن المشكلات يجب أن تحل من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين"[17].

ويبدو أن التحول في الموقف الأمريكي كان ناتجاً عن عدد من العوامل:

1. الاضطراب الفلسطيني الداخلي (متمثلاً في العنف الدموي، وانهيار حكومة الوحدة الوطنية، وأزمة الصلاحيات والشرعية بين الضفة وقطاع غزة، والأزمة الاقتصادية الخانقة، والمزاج الشعبي الفلسطيني المتأزم).

من الطبيعي أن ينعكس الوضع الداخلي الفلسطيني على القدرة التفاوضية للطرف الفلسطيني، وحيث إن الوضع الفلسطيني يكاد يكون في أضعف حالاته منذ 1967، فإن ذلك يوفر الفرصة الذهبية لانتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات، التي سيكون المفاوض الفلسطيني مضطراً لتقديمها تحت وطأة هذه الظروف الصعبة.



ومن الملاحظ أن الدعوة الأمريكية لعقد مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27 استهدفت التفاوض مع الفلسطينيين قبل تمكنهم من العودة لوحدتهم، التي يبدو أن النخبة السياسية الأمريكية تعتقد في معظمها أنها ستعود ففي؛ سؤال لـ 44 خبيراً أمريكياً (مثل صموئيل بيرغر Samuel Berger، وبريجنسكي Zbigniew Brzezinski، ووارن كريستوفر Warren Christopher، وإدوارد لتواك Edward Luttwak، وأنتوني زيني Anthony Zinni... إلخ) عن احتمالات استمرار الانفصال بين غزة والضفة الغربية أجاب 81% بعودته، (45% قالوا لن يستمر، و36% قالوا إنه سيستمر لفترة ثم ينتهي)، لكن اللافت للانتباه هو السؤال الخاص بالموقف الأمريكي من هذا الانفصال؛ فقد كانت النتائج كالتالي[18]:

- 50% طالبوا بالعمل على إعادة الوحدة.
- 25% طالبوا بالتعامل مع فتح وحماس كحكومتين منفصلتين، وبمساندة عباس وفتح كجهة شرعية والتعامل مع حماس كجهة غير شرعية.
- 16% طالبوا بأن تنتظر الحكومة الأمريكية إلى أن ينتصر أحد الطرفين.
- 7% طالبوا بمساندة حركة فتح وعزل حماس.

2. البيئة الإقليمية: ربما تكون شبكة العلاقات العربية – العربية في حالتها الراهنة لا تقل سوءاً عن الوضع الفلسطيني، فالعلاقات السورية – السعودية والعلاقات السورية – المصرية أقرب للمتوترة، والأزمة اللبنانية والعراقية والسودانية والصومالية، بل وحتى توترات منطقة المغرب العربي (موضوع الصحراء الغربية، وموضوع سبتة ومليلة مع إسبانيا والتي عادت للظهور خلال سنة 2007) كلها تجعل الموقف العربي غير قابل للتنسيق أو التأثير.

ويغري مثل هذا الوضع على استثماره من قبل الولايات المتحدة و"إسرائيل" بشكل خاص، حيث سيجد المفاوض الفلسطيني نفسه في ظروف لا تسعفه على تحقيق أية إنجازات إلى جانب الخواء في جبهته الداخلية.

3. الظروف الداخلية الأمريكية: يسعى الرئيس الأمريكي إلى تحقيق قدر من النجاح يُرمِّم الشقوق التي أصابت صورة إدارته بشكل خاص، والولايات المتحدة بشكل عام، لا سيما في العراق وأفغانستان، ومواجهة الأزمة المتزايدة لمكانة الدولار في الاقتصاد العالمي، وسلسلة الاستقالات المتلاحقة لكبار موظفي هذه الإدارة.

وقد عبر كبير موظفي البيت الأبيض، جوشوا بولتون Joshua Bolton عن هذا التصور بقوله "يريد الرئيس بوش أن يكون خليفته، أياً كان الحزب الذي ينتمي له، قادراً



على التواجد الدائم في الشرق الأوسط، وأن تبقى الولايات المتحدة محترمة وقوة لها نفوذ في المنطقة"[19].

4. الرغبة الأمريكية في استثمار رئاسة توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق للجنة الدولية الرباعية، ومن الملاحظ أن تصريحات بلير تشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى جعل وظيفة اللجنة الرباعية محصورة في الشق الخاص بالمساعدات الدولية الاقتصادية للفلسطينيين، والتأكيد على ترك المفاوضات السياسية لما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي. وهو الأمر الذي سينتهي لصالح الطرف الإسرائيلي بفعل الخلل الكبير في موازين القوى.

وقد عكس تصريح لجيمس وولفنسون James Wolfensohn، مبعوث اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، والذي ترك منصبه هذا في أيار/ مايو 2005 حدودَ حركة اللجنة الرباعية؛ فقد ذكر ولفنسون بأنه ترك المنصب نتيجة "الإحباط من عدم تحقيق تقدم"[20].

نتيجة لكل هذه العوامل سعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولي في أنابوليس بالولايات المتحدة في 2007/11/27، تمكنت فيه من حشد حضور دولي كبير؛ حيث شارك فيه 44 دولة من بينها الدول دائمة العضوية في الأمم المتحدة، وعدد من الدول الأوروبية العربية والإسلامية، ودول عدم الانحياز مثل الهند، وبعض الدول الإفريقية ومنها جنوب إفريقيا.

ويمكن لنا التوقف أمام عدد من الملاحظات على هذا المؤتمر:

أولاً: إن الدور الأمريكي، وطبقاً لما تمّ الإعلان عنه، لن يكون أكثر من الدور المساعد، تاركاً النتائج للمفاوضات الثنائية بين الطرفين (وهي نتائج محكومة بموازين القوى المختلة تماماً لصالح الطرف الإسرائيلي)، ويمكن الاستدلال على ذلك مما يلي:

1. يقول الرئيس الأمريكي في خطابه الافتتاحي للمؤتمر "سنستخدم قوتنا لمساعدتكم عندما تقدمون على اتخاذ القرارات الضرورية"[21].
2. ورد في البيان الختامي للمؤتمر ما نصه "الولايات المتحدة سترقب وتَحْكُم (monitor and judge) على مدى وفاء الأطراف بالتزاماتهم"[22].
3. ورد في البيان الختامي النص على "إطلاق مفاوضات ثنائية للتوصل إلى معاهدة سلام تحل كل القضايا العالقة، بما فيها كافة المسائل الجوهرية دون استثناء".
4. نصّ البيان على "تشكيل لجنة تسيير (Steering Committee)، برئاسة مشتركة من الطرفين"، أي دون مشاركة من الولايات المتحدة.



وذلك يعني أن درجة التزام الولايات المتحدة لن تكون بالقدر الذي سيؤثر من الناحية العملية على الطرف الإسرائيلي، بل سيترك المفاوض الفلسطيني في مواجهة الطرف الإسرائيلي المسلح بكل أدوات الضغط السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية، بينما يفتقد الطرف الفلسطيني كل هذه الأدوات بما فيها المقاومة المسلحة.

ثانياً: يتضح من نص البيان الختامي أن الأولوية للخطوات العملية ستقع على عاتق الطرف الفلسطيني، إذ يشير البيان إلى أن تنفيذ معاهدة السلام المستقبلية مرهون بتنفيذ خريطة الطريق، ومعلوم أن خريطة الطريق (التي وُقِّعت من قبل اللجنة الرباعية) تستدعي من الطرف الفلسطيني تفكيك البنية التحتية لشبكات المقاومة الفلسطينية، ووقف المقاومة المسلحة، وهو ما نصّ عليه البيان في إشارته في فقرته الثانية بعد الديباجة إلى "مواجهة الإرهاب والتحريض".

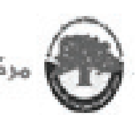
ثالثاً: أشار البيان في مقدمته إلى أن الرئيس عباس قد شارك في المؤتمر "بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية"، وهو ما يعني إلزاماً ضمنياً من قبله للمنظمات المنضوية في منظمة التحرير بالنتائج وبالمؤتمر الدولي.

وانسجاماً مع توجهات مؤتمر أنابوليس، عقد مؤتمر دولي في باريس في 2007/12/17، لتقديم المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وتعهد المانحون في المؤتمر بتقديم 7.4 مليار دولار خلال السنوات الثلاث القادمة (أي حتى نهاية 2010). وقد تعهدت الولايات المتحدة بدفع 555 مليون دولار خلال عام 2008، من بينها 400 مليون دولار كان البيت الأبيض قد أعلن عنها، ولم يكن الكونجرس قد صادق عليها بعد. غير أن اللافت للنظر أن المبالغ التي جرى التعهد بدفعها في مؤتمر باريس من قبل المشاركين وعددهم 88 مانحاً (68 دولة و20 مؤسسة ومنظمة مالية ودولية) سيتم صرفها تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من ناحية، "ويجب أن يرافق تقديمها خطوات نحو تسوية دائمة" من ناحية أخرى، كما صرح بلير[23].

ولتقييم نتائج مؤتمر أنابوليس من وجهة النظر الأمريكية، نتوقف عند تقييم رسمي له وآخر غير رسمي من قِبَل مراكز أبحاث أمريكية:

1. التقييم الرسمي: اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أن حضور عدد من الدول العربية مؤشر على المضي خطوة إلى الأمام في اتجاه الاتصال بـ"إسرائيل"، وقالت في مقابلة لها مع محطة إي بي سي الأمريكية "إن دولاً عربية مثل السعودية لم تكن فاعلة في مسيرة السلام، أصبحت موجودة فيها"[24].

2. تقييم مراكز الأبحاث الأمريكية[25]: يقول آرون ديفيد ميللر Aaron David Miller من مركز وودرو ويلسون Woodrow Wilson Center "لست مقتنعاً بأن الأطراف مدركة



لمدى جدية وحجم العمل المطلوب لإنجاز ما وعدوا بالقيام به مع نهاية ولاية بوش". أما جون ألترمان Jon Alterman من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies فيرى أن "ليس لدى الأطراف لا الدعم المحلي من شعوبهم ولا السيطرة على حكوماتهم لإنجاز شيء خارق". ويشير باحث آخر وهو بروس ريدل Bruce Riedel من معهد بروكينجز Brookings Institute إلى مدى التزام الولايات المتحدة للوصول إلى نتائج واضحة فيقول "ثمة شكّ كبير في أن الإدارة الأمريكية مستعدة للانخراط الكافي لإنجاز ما تعهدت به". بينما يرى دانيل ليفي Daniel Levy من المؤسسة الأمريكية الجديدة New American Foundation أن الرئيس الأمريكي استثمر "هيبته بشكل لم نعتد عليه".

مما سبق يمكن أن نصل إلى أن التوجه الاستراتيجي الأمريكي خلال عام 2007 تمحور حول الملامح الاستراتيجية التالية:

1. تصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة وتدعيم تيار التسوية السياسية في الساحة الفلسطينية.
2. الضغط على الدول العربية لدعم المفاوضات الثنائية ولتأييد عباس وفياض وعزل حماس والوقوف ضدها.
3. إبقاء الأزمة اللبنانية دونما حلّ.
4. تشديد الخناق على سورية.
5. إبقاء قرار الحرب قائماً ضد إيران وإن بوتيرة أدنى.
6. الحيلولة دون المصالحة السورية – السعودية والتفاهم المصري – السوري – السعودي.

ومن الواضح أن محصّلة هذه الملامح هي خدمة الأجندة الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي

تثير دراسة السياسة الأوروبية نوعاً من الإشكال المنهجي، فهناك سياسة أوروبية خارجية، يجري الإعلان عنها من قِبَل منسق السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية خافيير سولانا من ناحية، لكن بعض جوانب هذه السياسة لا يتسق في بعض الأحيان مع مواقف تعلن عنها أو تمارسها بعض دول الاتحاد بشكل فردي من ناحية أخرى.

ويلاحظ من ناحية ثالثة ومن خلال استطلاعات الرأي العام الأوروبية أن إيقاع التغيُّر في توجهات الرأي العام الأوروبية يسير بوتيرة أسرع من التغير في التوجهات السياسية الرسمية

تجاه الوضع في الشرق الأوسط. فثمة هوة ما بين الرأي العام الأوروبي وبين الموقف الرسمي الأوروبي إزاء الموقف من العدوان والاحتلال الإسرائيليين والتعاطف مع الشعب الفلسطيني أو الحرب على العراق أو الحرب على إيران.

وبناء على ذلك، سنتناول الموقف الأوروبي بشكل عام من خلال مواقف الاتحاد، مع التنويه إلى السياسات الفردية، التي يتمّ التعبير عنها من قِبَل مسؤولي الدول الأوروبية الأساسية (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا)، دون إغفال المواقف الأوروبية الأخرى للدول الأقل وزناً في صنع القرار السياسي الأوروبي.

وكما أشرنا في تناول الموقف الأمريكي؛ فإننا سنتابع الموقف الأوروبي بخصوص مسألتين مركزيتين هما الأزمة الفلسطينية الداخلية، ومحاولات تنشيط مسار التسوية السياسية للصراع مع "إسرائيل".

1. الأزمة الداخلية الفلسطينية:

اتّسم الموقف الأوروبي بشكل عام بأنه "أقل" حدة في موقفه من فوز حركة حماس في الانتخابات سنة 2006 من الموقف الأمريكي، لكنه حافظ على موقف ثابت بعد ذلك يتمثل في الضغط التدريجي والمتزايد على حركة حماس للقبول بشروط اللجنة الرباعية، لا سيما الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ العمل المسلح والقبول بكل الاتفاقيات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل".

ذلك يعني أن بعض الدول الأوروبية ترى أن الحوار أو الاتصال بحركة حماس يساعد في الوصول إلى الأهداف المطلوبة، وأن ضبط الأزمة الداخلية الفلسطينية يساعد في ذلك، لذا نجد أن وزير خارجية إيطاليا ماسيمو داليما Massimo D'Alema يرحب بحوار بين حركتي حماس وفتح منذ بداية العام، وأبدى تأييداً لحوارهما في غزة. واعتبرت مفوضة الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدنر Benita Ferrero-Waldner أن الاتصال بحركة حماس "يشجع الحركة على التغيير"[26].

لكن هذه المواقف كانت في الغالب مرتبطة بعدد من الشروط أشار لها وزراء خارجية دول أوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا وهي[27]:

أ. إعلان الحكومة احترامها للقرارات الدولية والاتفاقيات السابقة.
ب. اعترافها بقيادة محمود عباس للمفاوضات مع "إسرائيل".
ج. وقف إطلاق الصواريخ وتهريب الأسلحة إلى غزة.
د. الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حماس في 2006/6/25، وقد أبدى الرئيس

الفرنسي نيكولا ساركوزي اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع.

وتعزز هذا التوجه بموقف البرلمان الأوروبي الذي طالب أغلب أعضائه برفع الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية، التي تلت اتفاق مكة في شباط/ فبراير 2007. وقد أيّد هذا الموقف النواب الذين يمثلون الاشتراكيين والخُضر والليبراليين واليسار الموحد، بينما عارضه نواب حزب الشعب الموحد[28].

وقد اتخذ التعامل مع الحكومة الفلسطينية شكلاً غير مألوف في تاريخ الدبلوماسية، إذ اتجهت أغلب الدول الأوروبية للتعامل مع الوزراء غير المنتمين لحركة حماس فقط، وبعد تفجر الأوضاع في شهر حزيران/ يونيو بين فتح وحماس، ودخول المجتمع الفلسطيني في أزمة الصلاحيات والشرعية بين رام الله وغزة، توقفت كافة الاتصالات الأوروبية مع غزة، واعتبرت الحكومة القائمة في رام الله برئاسة سلام فياض هي الحكومة الشرعية، وتمّ رفع الحصار المالي من قبل الاتحاد الأوروبي عن هذه الحكومة[29]. وبالمقابل فقد أعلنت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية أنطونيا موشان Antonia Mochan بأن الاتحاد الأوروبي "لن يمول الوقود لغزة إذا كانت حماس ستجبي الفواتير"، وعاد الاتحاد لتمويل الكهرباء بعد أن أكدت حماس بأنها ليست الجهة التي تجبي فواتير الكهرباء[30].

وعند تتبع السياسات المختلفة للدول الأوروبية كل منها على حدة، نجد تبايناً واضحاً في بعض الأحيان بين هذه الدول، وتبايناً بين تصريحات المسؤولين في الدولة الواحدة أحياناً أخرى.

وقد يعود بعض هذا التضارب إلى التغير في الحكومات الأوروبية، كما حدث في فرنسا وبريطانيا وألمانيا خلال هذا العام من ناحية، ولتباين توجهات القوى السياسية المختلفة داخل هذه الدول الأوروبية من ناحية أخرى.

ويمكن تقسيم المواقف الأوروبية من الحكومات الفلسطينية خلال سنة 2007 (حكومة حماس قبل اتفاق مكة، وحكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وحكومتي رام الله وغزة) إلى ثلاثة مواقف:

أ. المواقف التي اقتصر تعاملها مع جناح من الحكومات الفلسطينية دون الجناح الآخر، حيث تعاملت مع الوزراء من خارج حركة حماس فقط، وتمثلت هذه المجموعة في الدول الأوروبية المركزية؛ وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

غير أن مواقف هذه الدول شهدت قدراً من التذبذب في حدتها، ولعل موقف الحكومة الفرنسية، هو الذي عرف التغير الأكثر حدة، فبعد وصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، أخذ وزير خارجيته برنار كوشنير Bernard Kouchner يعبر عن موقف أكثر عداء لحماس، وأكثر قرباً من فتح.



وقد عبر ساركوزي بشكل عام عن هذا الموقف بقوله "لدي سمعة بأنني صديق لإسرائيل، وهذا صحيح، ولن أساوم أبداً على أمنها"[31]. وفسر كوشنير هذا إجرائياً بهجوم على حماس، حيث اتهمها بأن لها "علاقات مع القاعدة"، ثم إن حكومته ستقدم المساعدات المالية المباشرة للحكومة التي عينها عباس في رام الله[32]. لكن ساركوزي طالب في مؤتمر باريس للدول المانحة بانسحاب "إسرائيل" من الضفة، وتجميد الاستيطان، وإعادة فتح المؤسسات في القدس الشرقية، ومساعدة الشعب المعزول في غزة؛ ولكنه طالب من ناحية ثانية بتشكيل قوة دولية لمساعدة أجهزة الأمن الفلسطينية[33]. وساند مثل هذه التوجهات وزير الدفاع الألماني فرانز جوزيف يونج Franz Josef Jung، الذي دعا إلى "دعم حركة فتح وعزل حماس"[34].

ب. تبنّت مواقف بعض المسؤولين في هذه المجموعة من الدول فكرة ضرورة التواصل مع الجناح الآخر من الحكومات الفلسطينية وبالتحديد وزراء حماس، فوزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير Frank Walter Steinmeier طرح، في مؤتمر عُقِد في لندن في بداية سنة 2007 بخصوص الوضع في العراق، رأيه في العلاقة مع حماس فقال: "ليس بإمكاننا الطلب من حماس تسليم سلطتها قبل أن نتحدث ونتفاوض معها، فهذا الأمر لم نفعله مع منظمة الشين فين [Sinn Fein] وخصومها في إيرلندا"[35].

وفي بريطانيا طالبت لجنة برلمانية بإجراء محادثات مع حماس؛ لأن "عزل حماس سيزيد من اقترابها من إيران"[36]، بل إن رئيس وزراء إيطاليا رومانو برودي Romano Prodi دعا في آب/ أغسطس إلى الحوار مع حماس حتى بعد سيطرتها على قطاع غزة[37]. كما اتهم رئيس وزراء هولندا الأسبق، دريس فان أخت Dries van Agt التعامل من قبل اللجنة الرباعية مع الحكومة الوطنية الفلسطينية (التمييز بين الوزراء) على أنه "نوع من المعايير المزدوجة وتتنافى مع مبادئ التوازن والحياد والعدل"، وساند هذا التوجه رئيس البرلمان الإيطالي، فاوستو بيرتنوتي Fausto Bertinotti، الذي وصف الحكومة الوطنية بأنها "حكومة شرعية"[38]. كما أعلن الحزب الاشتراكي السويدي (وهو أكبر الأحزاب السويدية) اعترافه بحكومة الوحدة الوطنية بكامل وزرائها دون تمييز[39].

وحيث إن هاتين المجموعتين تمثلان القوى المركزية في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا التوجه انعكس بشكل عام على سياسة الاتحاد الأوروبي، من موضوع الأزمة الداخلية الفلسطينية، على النحو التالي:

1. الضغط المتواصل على حركة حماس لتغيير مواقفها، وتقديم المزيد من الإغراءات لحركة فتح؛ للاستمرار في نهج التسوية السياسية مع "إسرائيل"، ولعل البيان الذي أصدره

وزراء خارجية عشر دول أوروبية في حزيران/ يونيو دعماً للرئيس عباس[40]، يمثل التعبير الأوسع نطاقاً عن هذه السياسة. وقد عبر بلير عن استراتيجية إغواء حماس من خلال قوله "إن بعض الإشارات التي تصدر من حماس ليست بلا فائدة، لكننا في حاجة إلى معرفة أين تتموضع فعلياً"[41].

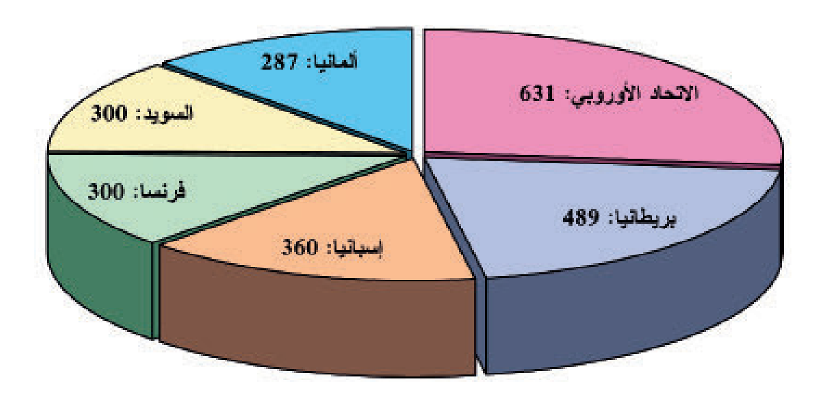
2. تقديم مساعدات اقتصادية تحول دون الوصول إلى كارثة إنسانية، مع ضمان عدم استفادة حركة حماس من هذه المساعدات بأي شكل من الأشكال.

وتندرج المساعدات الأوروبية، التي تمّ التعهد بتقديمها في مؤتمر باريس في 2007/12/17 في هذا السياق، وبخاصة الربط الواضح بين المساعدات والتقدم في عملية التسوية، وقد تعهد الأوروبيون في مؤتمر باريس بمساعدات على النحو التالي[42]:

جدول 5/1: التعهدات الأوروبية المالية للسلطة الفلسطينية في مؤتمر باريس (بالمليون دولار)

الجهة	قيمة التعهدات
الاتحاد الأوروبي	631
بريطانيا	489
إسبانيا	360
فرنسا	300
السويد	300
ألمانيا	287
المجموع	**2,367**

التعهدات الأوروبية المالية للسلطة الفلسطينية في مؤتمر باريس (بالمليون دولار)



ج. ثمة طرف ثالث حاول أن يبقي علاقاته مع حماس قائمة، حتى بعد سيطرتها على غزة، إلا أنه تراجع أمام الضغط الخارجي؛ مثل النرويج، التي قررت قطع علاقاتها مع حماس بعد



عدة اتصالات بينهما، وهو أمر أبلغه وزير الخارجية النرويجي يوناس غار ستوري Jonas Gahr Store لـ"إسرائيل"[43]. غير أن وفداً إيطالياً من السياسيين والنواب التقى ممثلين عن حركة حماس في الضفة الغربية، وأجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الحكومة المُقالة في غزة، إسماعيل هنية، في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2007 على الرغم من الضغوط من جهات مختلفة لمنع الاتصال بحركة حماس[44].

2. التسوية السياسية:

يبدو من خلال التصريحات الأوروبية المختلفة أن أوروبا تستشعر توجهات الولايات المتحدة في محاولة التفرد بالبعد السياسي في التسوية، ولعل تصريح نائب وزير الخارجية الإيطالي، هون أوغو إنتيني Hon. Ugo Intini، يوضح ذلك حيث يقول "إن نظرية الحلول المنفردة التي تبنتها الإدارة الأمريكية خلال الفترة الماضية، تتراجع لصالح مفهوم الحلول المشتركة"[45].

وهو ما ينسجم مع دعوة وزير الخارجية الإسباني ميغيل موراتينوس والاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من عام 2007، وضمّ الدول العربية لمجموعة اللجنة الرباعية[46]. وهو اقتراح خطير لأنه يستدرج العرب لموقف الرباعية الذي ترك كل شيء للمفاوضات.

ويحدد الاتحاد الأوروبي في بيان له في 2007/1/22 إطار التسوية على أنه "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام"[47]. وتمهيداً لتحقيق ذلك، رأى سولانا أن على "إسرائيل" أن تجمد بناء المستوطنات في البداية، والتي قال إنه صُدِم لسرعة بنائها[48].

لكن بعض المواقف الأوروبية، لا سيّما البريطانية، تسهم في رسم حدود التسوية قبل أن تبدأ المفاوضات، ففي موضوع اللاجئين، الذي يعدّ أحد أهم الموضوعات، يقول وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط كيم هاولز Kim Howells "إن حقّ اللاجئين في العودة إلى أماكن أجدادهم غير منطقي، وإن الأردن من الدول التي لها تاريخ طويل ومعرفة في استقبال اللاجئين والنازحين من مختلف دول الجوار، كما أنه دولة مضيافة ونتعلم منه الكثير". ويؤكد هاولز أنه "لا يمكن العودة إلى ما قبل عام 1948"[49].

وإذا كانت الولايات المتحدة تضمن دورها بحكم نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي تبدو أكثر اتكاء على المتغير الاقتصادي في توسيع دوره في التسوية؛ وهي استراتيجية يبدو أن الولايات المتحدة تحبذها؛ لأنها تؤدي إلى تخفيف العبء الاقتصادي عن كاهل الولايات المتحدة؛ فقد بلغ معدل المساعدات التي يقدمها الاتحاد للسلطة الفلسطينية سنوياً



مليار دولار، إلى جانب القيام بتدريب ضباط الجمارك وضباط الحدود وضباط الشرطة، إلى جانب إرسال مراقبين أوروبيين للحدود (هناك حوالي 70 فرداً من الاتحاد الأوروبي لمراقبة معبر رفح).

لكن حدود الدعم الاقتصادي للفلسطينيين تتضح أبعاده من تصريح ممثل مكتب المفوضية الأوروبية لدى السلطة الفلسطينية، جون كير John Kjaer في أيلول/ سبتمبر 2007، حيث قال "إن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"[50]. والملاحظ أن هذا التصريح جاء بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن عقد المؤتمر الدولي للتسوية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

ويتفق الموقف البريطاني مع الموقف الأمريكي في موضوع التسوية السياسية من زاوية ضرورة استثمار الأزمة الداخلية الفلسطينية، فخلال الاقتتال الفلسطيني قُبيل اتفاق مكة قالت وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت Margaret Beckett "إن زعماء العالم سيصبحون مذنبين بارتكاب إهمال جسيم، لعدم انتهاز الفرصة في الشرق الأوسط لدفع المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين... سيكون إهمالاً جسيماً عدم انتهاز مثل هذه الفرصة"[51].

واتسق موقف الفاتيكان مع الموقف الأوروبي من خلال دعوة البابا، بينديكت السادس عشر Pope Benedict XVI، خلال لقاء له مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في أيلول/ سبتمبر 2007 "إلى بذل كافة الجهود لإيجاد حل عادل، كما أيد فكرة عقد مؤتمر السلام الدولي الذي دعا له الرئيس بوش".

وقد رسم الاتحاد الأوروبي ملامح توجهاته الاستراتيجية تجاه التسوية في بيان أصدره في 2007/11/25، أي قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس، وقد أطلق الاتحاد على توجهاته اسم "بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: استراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي" State building for peace: an EU Action Strategy[52]، وقد حدد الاتحاد الأسس التي يقوم عليها السلام وهي: الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية، وخريطة الطريق، والاتفاقات السابقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وتدعو استراتيجية الاتحاد إلى قيام اللجنة الرباعية، وبمساندة من المجتمع الدولي، برعاية عملية السلام.

ومن اللافت للنظر أن الخطة الاستراتيجية الأوروبية تدعو إلى:

> استمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج أنابوليس، وإنشاء قوة أمنية عصرية وديموقراطية في الدولة الفلسطينية، بالتعاون الكامل مع المنسق الأمني الأمريكي. كما سيضع الاتحاد برامجه ونشاطاته بشكل يسهم في وحدة وتواصل الدولة الفلسطينية بين الضفة وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل لقضية القدس وحل عادل لقضية اللاجئين.



وقد أعلن سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، انتهاء اعتماد قوة الشرطة الأوروبية المدنية لمساعدة السلطة الفلسطينية في تحمل المسؤولية وحفظ النظام[53].

وبعد انعقاد المؤتمر، وصف سولانا نتائجه بأنها "إنجاز باهر"، وقال إن الخطة الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد هي "لجعل دور الاتحاد خلاقاً أكثر، وإيجابياً أكثر، وطموحاً أكثر"[54].

ومن الضروري أخذ وجهة نظر الرأي العام الأوروبي في الاعتبار عند تفسير السياسة الأوروبية الرسمية، إذ إن القيادات السياسية في هذه الدول تتلمس توجهات الرأي العام وتضعها قدر الإمكان في الحسبان؛ لأنها تدرك أن صناديق الاقتراع تشكل مصدر وجودها في السلطة.

وتشير استطلاعات الرأي العام الأوروبي إلى أن المسافة بين السياسة الرسمية وتوجهات الرأي العام الأوروبي ما تزال بعيدة، على الرغم من تأثير هذا الرأي العام نسبياً، فقد دلّ استطلاع للرأي العام الأوروبي أجرته مؤسسة الـ بي بي سي خلال الفترة من 2007/11/3-2007/1/16، على اتساع قاعدة الصورة السلبية لـ"إسرائيل" في الذهن الأوروبي، فقد صُنِّفت "إسرائيل" الدولة الأسوأ في العالم لما نسبته 77% من الألمان، و66% من الفرنسيين، و65% من البريطانيين، و58% من الإيطاليين (مقابل 33% من الأمريكيين)[55].

وفي استطلاع آخر أجراه صندوق "برتلسمان" الألماني، في شهر شباط/ فبراير 2007، تبين أن 30% من الشعب الألماني يعتقدون أن "إسرائيل" تمارس "حرب إبادة على الشعب الفلسطيني"، وأن الممارسات الإسرائيلية "لا تختلف عن ممارسات النازية"[56].

كما أن عدداً من المواقف التي اتخذتها مؤسسات المجتمع المدني تشير لموقف شعبي أقل انحيازاً لـ"إسرائيل"، مثل قرار اتحاد الصحفيين البريطانيين دعم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقرار رابطة الجامعات والمعاهد البريطانية مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين (ورفض 250 أكاديمياً بريطانياً هذا القرار)، وقرار اتحاد عمال الخدمات البريطاني بمساندة ممارسة الضغط الاقتصادي والثقافي والأكاديمي على "إسرائيل"[57].

كما لقي إطلاق حركة حماس للصحفي البريطاني المختطف في غزة، آلان جونستون Alan Johnston، في 2007/7/4 أثراً إيجابياً في الصحافة الغربية إلى حدّ ما، لكنه لم يترك أثراً على العلاقات الرسمية بين الحركة والدول الأوروبية، بل إن الحكومة البريطانية كانت حريصة، في بيانات عدة، على عدم تحميل اتصالات بعض قناصلها بشخصيات من حماس أي مضمون سياسي أكثر من العمل على إطلاق سراح الصحفي المختطف.

كذلك طالبت منظمة يهود أوروبا الاتحاد الأوروبي "بالاعتراف الفوري والكامل بحكومة الوحدة الوطنية ورفع الحصار". كما أن منظمة أوكسفام البريطانية Oxfam طالبت الاتحاد

بضـرورة استئناف المساعدات للفلسطينيين "دون تمييز" في إشـارة إلى الضفة والقطاع[58]. وطالب أساقفة الكاثوليك في إيرلندا بإعادة النظر في العلاقات التجارية والثقافية مع "إسرائيل"، التي حولت غـزة إلى "سـجـن كبير"[59]. كمـا عبر الأمين العام لاتحـاد النقابات العمالية البريطانيـة، برندن باربر Brendan Barber، عن تأييده "إقامة دولة فلسطينية"[60].

مما سبق يمكن تحديد التوجه الاستراتيجي الأوروبي خلال سنة 2007 في الآتي:

أ. محاولـة مزاحمـة الدور الأمريكي، ولو برفـق شديد، في لعب دور سياسـي في الوصول إلى تسوية في المنطقة؛ اعتماداً على الأداة الاقتصادية بشكل أساسي. غير أن الموقف الأوروبي مـا يـزال ضعيفاً باهتـاً وغـير كافٍ. وما يـزال أمامه طريق طويـل للاستقلال عـن التأثير الأمريكـي، ولتحييـد أو إضعاف تأثيرات اللوبي الصهيوني في البلـدان الأوروبية؛ وبالتالي ممارسة دور أكثر توازناً في الصراع العربي – الإسرائيلي.

ب. إن دور الـرأي العـام الأوروبـي، علـى الرغـم من تزايـد إيجابيتـه، لم يصـل إلى حـدّ التأثير الواضح على التوجهات السياسية لأوروبا.

ج. شـكّل التغيُّر السياسـي في فرنسا (بوصـول ساركوزي للرئاسة)، عبئـاً إضـافياً على كاهل الطـرف الفلسطيني، لا سيّما وأن موقف الرئيـس ووزير خارجيته متناغم إلى حد بعيد مع توجهـات اللوبي اليهـودي الفرنسي. ومما يجدر ذكره أن إشـارة الوزير الجزائري محمد شريـف عباس إلى دور اللوبـي اليهـودي، المتحكم في قطاعـات صناعية هامـة، في وصـول ساركـوزي للسلطـة، وإلى دور اللوبـي في التحالـف بينـه وبـين وزير خارجيتـه اليساري كوشنير، والجذور اليهودية لكليهما، قد أثارت أزمة سياسية بين الجزائر وفرنسا[61].

ثـالثـاً: روسيـا

يتميـز الموقف الروسي بأنـه الأكثر حرصـاً، بين القـوى الدولية (مع الصـين)، علـى تماسـك الجبهـة الداخليـة الفلسطينية، وعلـى الرغم من تأييـده لمواقف اللجنـة الرباعية الدولية؛ فإنه يحاول الاحتفاظ بقدر من المسافة المتساوية بينه وبين أطراف النزاع الداخلي الفلسطيني.

لقـد دعمـت السياسـة الروسية لقاءات حركتـي فتح وحماس في السعودية، وأيـدت اتفاق مكة وتشكيل حكومـة الوحدة الوطنية، وقد عبر المتحدث الرسمي الروسـي ميخائيل كامينين Mikhail Kamynin عن ذلك كله في مناسبات متعددة.

لكـن الموقف الروسـي، اتسم من ناحيـة أخرى، بمحاولة تفسير النزاع الفلسطيني الداخلي بأنه "ناجم عن تدخل عناصر خارجية"[62]، وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية لم تحدد هذه الجهات،

إلا أن السياق العام يوحي بأنه موجه نحو ما عرف بخطة دايتون، التي جرى الحديث عنها كثيراً، والتي رأت حركة حماس بأنها السبب الحقيقي وراء انفجار الأزمات المتلاحقة في الجبهة الداخلية الفلسطينية.

ويبدو أن الدبلوماسية الروسية ترى أن الحوار مع حماس لتغيير موقفها، كما ألمح إلى ذلك وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov[63]، أجدى من الضغط عليها. ولا يبدو أن ذلك راجع "لرأفةٍ" روسيةٍ من قسوة الواقع على حماس، بل لأسباب عدة:

1. إن العلاقة الروسية مع حماس تجعل للدور الروسي في الموضوع الفلسطيني أهمية، من حيث القدرة على التواصل معها والتأثير عليها من ناحية، ومن خلال تقديم العلاقة مع حماس على أنها دليل على أن الموقف الروسي تجاه الحركات الإسلامية ليس موقفاً دينياً، كما تروج الحركات الشيشانية، التي تمثل مصدر قلق داخلي للحكومة الروسية من ناحية ثانية.
2. إن روسيا ليست معنية بإجهاض القوى المانعة للسياسة الأمريكية في المنطقة؛ فهي حريصة على إبقاء القبضة الأمريكية على المنطقة رخوة قدر الإمكان، بما يسمح لروسيا التسلل إلى المنطقة من خلال شقوق هذه القبضة.
3. لا شكّ أن العلاقة الروسية الإيرانية، والعلاقة الروسية السورية، لها بعض التأثير النسبي في جعل روسيا أقل حدة في التعامل مع حركة حماس.
4. تخضع روسيا مواقفها في قضايا العرب والمسلمين والعالم الثالث عموماً لمصالحها الذاتية بالدرجة الأولى، ولخدمة قضايا تهمّ أمنها القومي في أوروبا. مثلاً التصريح الأخير بأن روسيا مستعدة لدعم حلف الأطلسي في أفغانستان إذا تخلى الحلف عن ضمّ أوكرانيا وجورجيا إليه. ولكن الموقف الروسي سينفتح أكثر إذا أغلق الغرب باب المساومة معها في أوروبا، أو تشدد في التضييق عليه.

ويمكن تلمس الأسباب السابقة في التصريحات والنشاطات الدبلوماسية الروسية، فقد قال لافروف في تحديد موقفه من حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة "آمل أن تعبر الرباعية عن دعمها للاتفاق على تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وأن تعلن تأييدها لرفع القيود الاقتصادية الإسرائيلية، وهذا ما سيكون عليه الموقف الروسي والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة"[64]، والملاحظ أن تصريحه استثنى الولايات المتحدة.

وفي أعقاب انفجار أزمة الصلاحيات والشرعية في حزيران/ يونيو 2007، أكدت روسيا موقفها من أهمية الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية، فدعت حكومةَ الطوارئ التي نشأت في رام الله برئاسة سلام فياض إلى "الحوار مع حركة حماس"[65]. كما دعت روسيا كلاً من "إسرائيل" واللجنة الرباعية لرفع الحصار عن غزة، واستمرت في رفض تصنيف حركة حماس كحركة إرهابية، وهي مواقف تقليدية للسياسة الروسية.

لكن الحكومة الروسية مارست الضغط على حماس من خلال "تخفيض مستوى الاتصال معها"، كما فعل بوتين مع وفد من حماس ذهب إلى موسكو في أواخر شهر تموز/ يوليو[66].

وفي مؤتمر باريس للجهات المانحة في كانون الأول/ ديسمبر 2007، تعهد الروس بتقديم 10 ملايين دولار للسلطة الفلسطينية، كما أن وزير الخارجية الروسي تعهد بعقد لقاء دولي في موسكو لمتابعة نتائج أنابوليس، غير أنه ربط المتابعة بضرورة تنفيذ التزامات الأطراف لتعهداتها؛ كوقف الاستيطان من الجانب الإسرائيلي، ووقف العمليات العسكرية من الجانب الفلسطيني[67]. ولكن من المستبعد أن يظل متمسكاً بهذين الشرطين، إذا ما وجد أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي في موسكو.

رابعاً: الصين

يمكن وصف السياسة الصينية الخارجية المعاصرة بأنها مزيج فيه القليل من تأثير التقاليد الماوية من ناحية، والكثير من متطلبات برنامج التحديثات الأربعة من جهة ثانية.

فليس للصين مشروع سياسي عالمي في الوقت الراهن، فتركيزها ينصبُّ على الاقتصاد وتجنب المواجهات عدا موضوع تايوان إذ تتحول عند ذلك إلى نمر شرس. لكنها في كل القضايا تأخذ موقفاً عاماً بأقل ما يمكن من الاستفزاز لأمريكا، أو الكيان الصهيوني أو لأي طرف. ومن ثم تطبق قاعدة "قل كلمتك وامش" وتعمل على كسب الوقت في تطوير اقتصادها وقواها العسكرية وقدراتها التكنولوجية العالية. ولهذا لا يتوقع منها أن تصادم أو أن تتشدّد خارج قضية تايوان.

ففي مجال الصراع الفلسطيني الداخلي، رفضت الصين بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التمييز بين أعضاء الحكومة على أساس انتماءاتهم السياسية، وقال بيان رسمي صيني "إن الصين ستتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلتها حركتا فتح وحماس دون تمييز بين أعضاء هذه الحكومة"[68]. غير أن الحكومة الصينية أكدت على ضرورة "التزام هذه الحكومة الفلسطينية بالتفاوض السلمي لتشجيع العملية السلمية في الشرق الأوسط"[69]، على أن يكون هذا التفاوض



وفقاً لما صرح به وزير الخارجية الصيني لي تشاو تشينغ Li Zhaoxing، في آذار/ مارس 2007 على أساس "الأرض مقابل السلام، ومبدأ التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة"[70].

خامساً: اليابان

ربما يكون عنوان السياسة اليابانية في الموضوع الفلسطيني هو مشروعها المعروف "ممر السلام والازدهار" Corridor for Peace and Prosperity، الذي يمتد من الضفة الغربية إلى الأردن؛ ليصل حتى الخليج العربي، ويقوم في جوهره على تطوير زراعة الفواكه والزيتون في الضفة الغربية، وتسويقه في الخليج، وقد عقد أول اجتماع للجنة الاستشارية للمشروع، التي تضم اليابان و"إسرائيل" وفلسطين والأردن، في 2007/6/27.

وأطلق وزير الخارجية الياباني تارو آسو Taro Aso على المبدأ الحاكم لسياسة بلاده في المنطقة اسم "مبدأ الحرية والازدهار"، والذي حدده في الأبعاد التالية[71]:

1. تعميق الانخراط الياباني في الشرق الأوسط ليس اقتصادياً فقط، بل وسياسياً أيضاً، مع تأكيده على أن 89.2% من مصادر الطاقة اليابانية تأتي من الشرق الأوسط، منها 76.4% من دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن لليابان مشروعاً لبناء مجمع بيتروكيماوي مع السعودية، في مدينة رابغ، يعدّ أكبر مجمع بيتروكيماوي في العالم.
2. تشجيع الزيارات على مستوى عالٍ بين فلسطين و"إسرائيل" واليابان، مع التركيز على العمل مع القوى المركزية في المنطقة مثل مصر والسعودية.

غير أن تتبع السياسة اليابانية تجاه المنطقة يدلّ على أن البعد السياسي يكاد يكون بعداً هامشياً؛ فزيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي Shinzo Abe إلى الشرق الأوسط خلال الفترة 2007/5/2-4/28 شملت دول الخليج ومصر، دون زيارة فلسطين أو "إسرائيل"، كما أن زيارة وزير الخارجية تارو آسو في آب/ أغسطس 2007 تركزت على موضوع ممر السلام والازدهار، وعلى الإعلان عن تقديم مساعدات للفلسطينيين بمقدار 20 مليون دولار.

إن النمط التجاري (الميركانتيلي Mercantilism) في السياسة اليابانية هو النمط الطاغي، كما أن حرصها على التناغم مع الموقف الأمريكي يجعلها تتجنب اتخاذ مواقف سياسية واضحة لضمان استرضاء جميع الأطراف.

ويمكن تفسير السلوك الياباني على النحو التالي:

1. إن اليابان قبلت بالدور الاقتصادي الموكل إليها في إطار إيجاد مصالح عربية إسرائيلية



مشتركة، تساعد على تحويل الصراع بشكل تدريجي من منظوره الصفري إلى المنظور غير الصفري، عبر إيجاد شبكة من المصالح المشتركة بين الأطراف المتناحرة، تسهم بدورها في تضييق نطاق جوانب المصالح المتعارضة.

2. يمكن الافتراض بأن اليابان ترى في استمرار حالة الصراع في المنطقة أمراً يسهم في زيادة النفقات الدفاعية لدول المنطقة، والانغماس في سياسات شراء الأسلحة، التي ليس لليابان أي نصيب فيها. غير أن تعزيز المسار السلمي سيحول النفقات الدفاعية باتجاه النفقات على السلع السلمية، التي تستطيع اليابان أن تنافس وبقوة في مجالها.

وفي هذا المجال تعهدت اليابان في مؤتمر باريس، المشار له سابقاً، بتقديم 150 مليون دولار للسلطة الفلسطينية.

سادساً: المنظمات الدولية

تمثل منظمة الأمم المتحدة أهم المنظمات الدولية ذات الشأن في الموضوع الفلسطيني، ومن الضروري النظر إلى توجهات الأمم المتحدة، سواء من خلال قراراتها أو توصياتها أو التصريحات التي يدلي بها الأمين العام أو من يمثله، على أنها انعكاس لتوازنات القوى داخل مجلس الأمن فقراراتها ليست إلا انعكاساً لإرادة الأعضاء فيها. أما على مستوى الجمعية فالمعادلة مختلفة لأن الهيمنة الأمريكية أو سطوة بضعة دول تضيع أمام إرادة جماعية أكبر وأوسع.

في ضوء ما سبق يمكن إدراك مواقف الأمم المتحدة من المحورين، اللذين بنينا عليهما التقييم الاستراتيجي لعام 2007؛ وهما: الأزمة الداخلية الفلسطينية، والتوجهات نحو التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

1. الأزمة الداخلية:

لم تُبدِ الأمم المتحدة موقفاً عدائياً من جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما أنها أبدت نقداً للتضييق على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في كل من الضفة وغزة، وقد كان ذلك واضحاً في عدد من مواقف الأمين العام بان كي مون Ban Ki-moon، الذي رأى أن اتفاق مكة بين فتح وحماس خطوة "إيجابية"، وانتقد التضييق الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع، ومنع تسليم الجمارك والضرائب من قِبَل "إسرائيل"، لا سيّما بعد تولي حماس الحكومة الفلسطينية. بالإضافة إلى تكرار ضرورة المحافظة على الحقوق الفلسطينية، على غرار ما فعله المكتب التنفيذي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالمطالبة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه "بإقامة دولة فلسطينية في أراضي 1967 بما فيها القدس"[72]، وانتقاد بان كي مون قرار "إسرائيل" اعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً"؛ لأن ذلك "مناقض للقانون الدولي"[73].



لكن السلوك السياسي للأمين العام ولممثليه لم ينسجم مع هذه التوجهات بشكل واضح، بل كان سلوكاً متناغماً وبشكل كبير مع التوجهات التي تبنتها واشنطن بشكل خاص، والقوى الدولية الأخرى بشكل عام، فقد أعلنت الأمم المتحدة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بأنها ستجري اتصالات دبلوماسية مع وزراء "لا ينتمون لحركة حماس"، وفسر بان كي مون ذلك بقوله "ننتظر أن تستجيب هذه الحكومة لتوقعات المجتمع الدولي؛ من أجل إحلال السلام والأمن في المنطقة"[74].

ذلك يعني أن الأمين العام عكس إرادة الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن ولا سيّما أمريكا وأوروبا، والمتمثلة في الضغط على حركة حماس، وهو الأمر الذي عبرت عنه اللجنة الرباعية الدولية، والمتمثل في الشروط المركزية الخاصة بالاعتراف بـ"إسرائيل"، وقبول كافة الاتفاقات التي سبق ووقعتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. الأمر الذي يؤكد أن مواقف الأمين العام لا تعكس مواقف الجمعية العامة، وإنما له أجندته في العلاقة بأمريكا وبمجلس الأمن عموماً.

وفي أعقاب انفجار أحداث غزة برز موضوع نشر قوة دولية في قطاع غزة، وهو الموضوع الذي نادى به رئيس السلطة الفلسطينية، واستبعد موفد الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط مايكل وليامز Michael Williams الاستجابة لهذا الطلب "على المدى القصير"، كما أوضحت المتحدثة باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة ميشيل مونتاس Michèle Montas أن فكرة نشر مراقبين دوليين في قطاع غزة هي فكرة جاءت من "رئيس السلطة الفلسطينية، وليس من الأمين العام للأمم المتحدة"[75]. علماً بأن الحكومة الإسرائيلية عارضتها وهو ما يفسر التنصل منها بالرغم من أنها مرفوضة فلسطينياً كذلك.

وفي البعد الاقتصادي، تكررت الشكوى من هيئات الأمم المتحدة، لا سيّما وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"؛ من نقص الإمكانات المادية للوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني، والتي قدرتها لعام 2007 بحوالي 246 مليون دولار[76].

ويمكن فهم تلكؤ الدول المانحة في تقديم مساعدتها إلى الأمم المتحدة، في هذا الجانب، بأنه غير منفصل عن الحصار الاقتصادي ذي الخلفيات السياسية، التي أشرنا لها أكثر من مرة، والموجهة تحديداً نحو حكومة حماس قبل اتفاق مكة، أو جناح حماس في حكومة الوحدة الوطنية أو حكومة غزة.

ومما يدلّ على توظيف توجهات الأمم المتحدة بشكل يتوافق مع توجهات واشنطن، أن البنك الدولي أصدر تقريراً في شباط/ فبراير 2007، مترافقاً مع اتفاق مكة قال فيه إنه "من غير الواضح مدى خضوع المدفوعات عن طريق مكتب عباس للضوابط المالية، وتدابير المراجعة الداخلية المعمول

بها في الحكومة الفلسطينية، وثمة أدلة تثير المخاوف من تراجع ملموس في الشفافية والمحاسبة، بسبب التقاعس عن رفع التقارير المالية بصفة دورية"[77]. والقراءة المتأنية للتقرير تشير إلى مسألتين:

أ. أن موعد صدور التقرير جاء مترافقاً مع انفراج الأزمة الداخلية الفلسطينية من خلال اتفاق مكة، والذي لم تكن الولايات المتحدة مطمئنة له.

ب. الإيحاء الضمني للرئيس الفلسطيني عباس بأنه قد يواجه مشكلات مالية مستقبلاً، إذا بقي يسير في اتجاه التقارب مع حماس، لا سيّما إذا ربطنا مضمون هذا التقرير بقرار الكونجرس في الفترة نفسها، وبعد اتفاق مكة، بتجميد مساعدة مالية للحكومة الفلسطينية بمقدار 86 مليون دولار التي أشرنا لها سابقاً.

2. التسوية السياسية:

سوف نركز هنا على متابعة دور الأمم المتحدة من خلال استقرائنا لدور اللجنة الرباعية. فمن المعلوم أن موقف اللجنة الرباعية منذ تأسيسها، وصدور أول بيان لها في 2002/7/16 يعمل على التحديد الدقيق لما هو مطلوب لصالح الطرف الإسرائيلي؛ (الاعتراف بـ"إسرائيل"، ووقف المقاومة المسلحة، وتفكيك التنظيمات الفلسطينية المسلحة)، وإبقاء المطالب الفلسطينية والقرارات الدولية موضوعاً للتفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي دون أن تلتزم اللجنة موقفاً واضحاً تجاهها.

ومما تجدر ملاحظته أن اللجنة لم تجتمع خلال الفترة من أيلول/ سبتمبر 2006 إلى أول شباط/ فبراير 2007، كما أن مراجعة البيانات العشرة التي أصدرتها اللجنة خلال عام 2007 تشير إلى أنها لم تضف أي جديد لنهجها التقليدي[78].

فقد أشار بيانها في 2007/2/2 إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، وتحقيق سلام عادل على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 من ناحية، والتأكيد على الاعتراف الفلسطيني بـ"إسرائيل" وبقبول كافة الاتفاقات السابقة، التي وقعتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى[79].

وعادت اللجنة للتأكيد في بيانها الثاني في 2007/2/9 على ضرورة التزام الحكومة الفلسطينية المُعتَزَم تشكيلها بكل الاتفاقات[80]. بينما أكد بيانها الثالث في 2007/2/21 على عدم اتخاذ الأطراف أية إجراءات تؤثر على قضايا المفاوضات (وهي إشارة إلى عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية)[81].

ورحبت اللجنة في بيانها الرابع في 2007/3/30 بحكومة الوحدة الوطنية، لكنها توسعت في مطالبها

في البيان الخامس في 2007/5/30 بالمطالبة بوقف الصواريخ التي تطلقها المقاومة الفلسطينية من غزة على المستوطنات الإسرائيلية، وطالبت بإطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط المعتقل لدى حماس فوراً ودون شروط[82]. ولكنها بالمقابل طالبت "إسرائيل" بإطلاق سراح أعضاء الحكومة والنواب الفلسطينيين المعتقلين لدى "إسرائيل". وأشار هذا البيان إلى المبادرة العربية للسلام بأنها "عنصر حيوي للجهود المبذولة لتقدم عملية السلام"، أي أنها أحد مقومات التسوية وليست أساسا لها، كما دعا البيان إلى "تشجيع وتوسيع الاتصالات العربية مع إسرائيل".

إن المتتبع لبيانات اللجنة الرباعية يتبين له بوضوح أن المطالب الفلسطينية يتمّ التعبير عنها بطريقة عامة وغير محددة، بينما يتم التعبير عن المطالب الإسرائيلية بشكل واضح وصريح. وفي أعقاب أزمة الصلاحيات، والانقسام الفلسطيني إلى حكومتين في الضفة والقطاع، اتخذت اللجنة في بيانها السادس في 2007/6/16 موقفاً منحازاً لطرف على حساب طرف آخر؛ حيث أعلنت "تفهمها لموقف الرئيس الفلسطيني، بحلّ حكومة الوحدة الوطنية وإعلان حالة الطوارئ". وبعد تعيين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مبعوثاً للجنة في المنطقة، حددت اللجنة في بيانها السابع مهام بلير بأنها "حشد المساعدات الدولية للفلسطينيين بالتعاون مع الدول والجهات المانحة، وضمان التأييد الدولي لعمل المؤسسات الفلسطينية، وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ومساندة أهداف اللجنة الرباعية". ويبدو أن بلير يمثل نوعاً من المصادرة للجنة الرباعية، وحصر دورها في الجانب الاقتصادي وإعادة بناء المؤسسات. أي العودة إلى التفرد الأمريكي، كما ظهر منذ الدعوة إلى مؤتمر أنابوليس حتى الآن.

أما بيانها الثامن في 2007/7/19 فأقرّ بشرعية حكومة رام الله فقط، ودعا لتقديم المساعدة الدولية لها، كما أيدت الدعوة التي دعا فيها بوش لعقد مؤتمر دولي في أنابوليس لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كما عادت اللجنة للتأكيد على دعم وتوسيع دائرة الاتصالات العربية الإسرائيلية.

كما أن بلير قام بأول جولة له في المنطقة بصفته ممثل اللجنة الرباعية في 2007/7/23 دون أن يلتقي بممثلين من حركة حماس، كما دعا بلير قبل اجتماع اللجنة في أيلول/ سبتمبر إلى دعم قوات الشرطة الفلسطينية، وفي اجتماعها في 2007/9/23، وبحضور ممثل الرباعية في الشرق الأوسط توني بلير، دعت اللجنة في بيانها التاسع إلى تحقيق عدد من المطالب أهمها[83]:

أ. دعم الحوار بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت.

ب. دعم تشكيل الوفود المفاوضة التي ستلي عقد المؤتمر الدولي الذي دعا له بوش.

ج. الدعوة لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتأكيد على حلّ شامل على أساس قرارات الأمم المتحدة رقم 242 و338.

د. دعم جهود بلير في توفير الدعم المالي لمؤسسات السلطة الفلسطينية، والتصديق على التمديد لما عرف "بالآلية الدولية المؤقتة" Temporary International Mechanism؛ وهي هيئة تمّ إنشاؤها، من قبل المفوضية الأوروبية بناء على طلب اللجنة الرباعية في حزيران/ يونيو 2006، لتقديم المساعدات الصحية والخدمية للفلسطينيين.

وقد أعلن بلير في هذا الصدد في 2007/11/19 عن خطة لإيجاد عشرات الآلاف من فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ من خلال فتح مشاريع زراعية وصناعية[84].

ومن الواضح أن الخطة الاستراتيجية الأوروبية التي أشرنا إليها، وخطة بلير الاقتصادية هي الجانب "الإغوائي" للطرف الفلسطيني للدخول في المفاوضات، بل وتشجيع حكومة فياض للمضي قدماً في نزع سلاح المقاومة، ومطاردة المقاومين. وأبدت اللجنة قلقها الشديد من استمرار إطلاق الصواريخ الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية، ومن تضييق حركة حماس على الحريات الصحفية وحرية التعبير في قطاع غزة.

أما اجتماع الرباعية العاشر، والذي سبق عقد مؤتمر أنابوليس بيوم واحد، فقد أكد على دعوة لجنة المتابعة العربية لحضور الاجتماع المقرر عقده في كانون الأول/ ديسمبر 2007.

غير أن التقرير الذي قدمه مبعوث حقوق الإنسان الدولي لفلسطين، جون دوجارد John Dugard، يكشف المدى الذي تؤثر فيه الولايات المتحدة على اللجنة الرباعية، مما دعاه إلى أن يوصي "بانسحاب الأمم المتحدة من اللجنة الرباعية؛ لأن هذه اللجنة لا تستطيع تحدي القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين، كما أن هذه اللجنة تقف إلى جانب طرف فلسطيني، هو الرئيس عباس، ضدّ طرف آخر، هو حركة حماس، في الخلافات الناشئة بينهما، بدلاً من العمل على رأب الصدع بينهما"[85].

وتتعزز وجهة النظر هذه بما ورد في تقرير دو سوتو الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي جاء فيه بخصوص اللجنة الرباعية بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام:

> أنه مُنِع من الاتصال مع حماس، وأن البعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة قادرة على الوصول إلى أعلى المستويات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأن هذه الأمانة تسأل عن موقف الولايات المتحدة والموقف الإسرائيلي قبل أي خطوة، بدلاً من بحث الموقف الصحيح الذي يجب اتخاذه... أما اللجنة الرباعية فقد تحولت من هيئة لتطبيق خريطة الطريق إلى هيئة همها فرض المقاطعة على حكومة منتخبة من شعب تحت الاحتلال[86].





خلال سنة 2007، حكمت البراغماتيةُ الرؤيةَ الصينية للقضية الفلسطينية إلى حدٍّ كبير، وأعطت المصالح الاقتصاديةَ الاعتبارات الأولى في سياستها تجاه العرب و"إسرائيل". في الصورة رئيس الوزراء الصيني ون جياباو يستقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في بكين في 2007/1/10. (رويترز)





سعت روسيا إلى لعب دور أكثر نشاطاً و"توازناً" في الصراع العربي الإسرائيلي خلال سنة 2007؛ وحافظت على علاقاتها مع كافة الأطراف. في الصورة الرئيس الروسي يصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت في موسكو، في 2007/10/18. (رويترز)

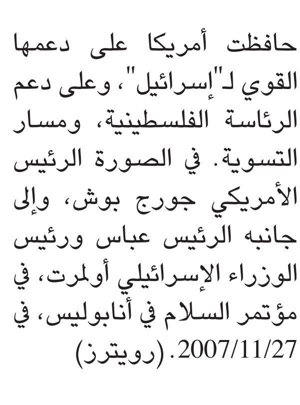


وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، يستقبل خالد مشعل في موسكو في 2007/2/27؛ حيث حافظت روسيا على علاقتها بحماس، على الرغم من الحصار الدولي، ومن السيطرة العسكرية لحماس على القطاع. (أ ف ب)



رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية إسماعيل هنية يستقبل نائب وزير خارجية النرويج ريموند جوهانسن في غزة في 2007/3/19. وكانت النرويج أحد أبرز الدول الأوروبية الداعية لفكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني والحكومة التي تقودها حماس. (رويترز)





حافظت أمريكا على دعمها القوي لـ"إسرائيل"، وعلى دعم الرئاسة الفلسطينية، ومسار التسوية. في الصورة الرئيس الأمريكي جورج بوش، وإلى جانبه الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، في مؤتمر السلام في أنابوليس، في 2007/11/27. (رويترز)



الرئيس الأمريكي جورج بوش يتحدث في مؤتمر السلام في أنابوليس في 2007/11/27؛ الذي عقد بمشاركة 44 دولة، بما فيها "إسرائيل"، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والعديد من الدول العربية، والهند... وغيرها. (رويترز)

سابعاً: الهند (دراسة حالة)

نقدم تحت هذا البند نموذجاً لدراسة حالة Case Study للهند فيما يتعلق بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي؛ حيث يجمع أغلب الباحثين على أن الهند تمثل أبرز الدول النامية؛ من حيث الأهمية الدولية الآنية والمستقبلية، وهو ما يجعلنا نولي موقفها بعض العناية أكثر من غيرها. وتظهر سنة 2007 أن "إسرائيل" تمكنت من تمتين علاقاتها مع الهند، بصفتيها الرسمية والشعبية، أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من المعارضة الإسلامية واليسارية الشديدة.

1. العلاقات الهندية – الفلسطينية:

ظلّ الرأي العام الهندي، المتمثل في الصحافة وأحزاب الوسط واليسار والشارع الهندي، وبصفة خاصة مسلمي الهند، البالغ عددهم أكثر من 150 مليون نسمة، مؤيداً للعرب ولفلسطين، ويظهر هذا من المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات والندوات، التي تقام من وقت لآخر في مختلف المدن الهندية. كما يظهر من أسلوب تناول الصحف لأخبار "إسرائيل" وفلسطين وافتتاحياتها ومقالاتها والبيانات التي تصدرها المنظمات الإسلامية واليسارية، عند كل تطور مهم يخصّ القضية الفلسطينية، سواء في الهند أو الخارج. وكان من هذه المناسبات مؤتمر غرب آسيا الدولي، الذي عقدته القوى اليسارية الهندية بنيودلهي في 12-2007/3/14، وحضره وفود من الدول العربية بما فيها مندوبون من فلسطين. وقد طالب المؤتمر المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإزالة جدار الفصل العنصري، وأكد حقّ الشعب الفلسطيني في وطنه، ومقاومة الاحتلال بكل الطرق المشروعة[87]. وعقدت منظمات يسارية مؤتمراً آخر في آب/ أغسطس 2007، عن القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط، إلى جانب عشرات المؤتمرات والندوات والاعتصامات، التي قامت بها منظمات إسلامية ويسارية في أنحاء الهند، وخصوصاً في دلهي وبومباي لتأييد القضية الفلسطينية، وللضغط على الحكومة الهندية بألا تتمادى في علاقاتها مع "إسرائيل"، وألا تحيد عن سياسة الهند التقليدية الراسخة في تأييد حقوق الشعب الفلسطيني. وكان منها مؤتمر فلسطين والقدس، الذي عقدته المنظمات الإسلامية الكبيرة بالجامعة الملّيّة الإسلامية في نيودلهي يوم 2007/10/5. كما أصدرت أحزاب اليسار والوسط، وخصوصاً الحزب الشيوعي الماركسي بيانات صحفية، ونداءات داخل البرلمان وخارجه عدة مرات خلال سنة 2007، تطالب الحكومة بالكفّ عن تمتين العلاقات مع "إسرائيل".

يتمثل الموقف الرسمي للحكومة الهندية، كما شرحه وزير الخارجية الهندي براناب موخارجي Pranab Mukherjee أمام اللجنة الاستشارية للشؤون الخارجية يوم 2007/12/12، في أنها "تؤيد تسوية تفاوضية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء وموحدة، داخل حدود آمنة ومعترف بها، تعيش جنباً إلى جنب [مع] إسرائيل كما جاء في خريطة الطريق وقرارَي

مجلس الأمن الدولي 1397 و1515"[88]. كما يظهر الموقف الهندي من خلال الخطاب الذي ألقاه المبعوث الخاص لرئيس وزرائها إلى غرب آسيا والشرق الأوسط، وهو شنمايا جاريخان Chinmaya R. Gharekhan، في مؤتمر خاص بغرب آسيا في 2007/11/22؛ حيث حدد الموقف الهندي على النحو التالي[89]:

أ. إن قاعدة التسوية للصراع العربي الإسرائيلي هي قرارات الأمم المتحدة، لا سيما القرارين 242 و338، غير أن ذلك يستدعي التنبه لما ورد في خطابه في هذا الجانب؛ حيث يقول "القيادة الفلسطينية واقعية بقدر كافٍ لتدرك أن إسرائيل لن تتخلى ببساطة عن الأرض التي بَنَتْ عليها كتلاً استيطانية كبرى، وبالمقابل فإن على إسرائيل أن تتقبل أنه مقابل الأرض التي ستضمها من الضفة الغربية، عليها أن تتخلى عن مساحة مساوية في مكان آخر للدولة الفلسطينية".

ذلك يعني أن الهند توافق على بقاء المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، لا سيّما القدس كجزء من "إسرائيل"، كما أنها توافق على مبدأ تبادل الأراضي، علماً أن الجزء المتاح للتبادل فيه مع "إسرائيل" هو صحراء النقب. ولعل المسؤول الهندي يعلم أن هذا التبادل هو تبادل شكلي وغير متكافئ وظالم.

ب. يرى المسؤول الهندي أن القيادة الفلسطينية لا تستطيع التخلي عن حق اللاجئين في العودة، ولكن بالمقابل لن يقبل مسؤول إسرائيلي بعودة 4 ملايين لاجئ فلسطيني، ويمكن، حسب رأي المسؤول الهندي، "للذكاء البشري أن يوجد حلاً لهذه المسألة".

ج. على "إسرائيل" أن تتخلى عن هضبة الجولان.

د. إذا فشل مؤتمر أنابوليس؛ فإن ذلك سيكون لصالح القوى المتطرفة، وبالرغم من أن الفلسطينيين معروفون جيداً بتوجهاتهم العلمانية "بمن فيهم حماس"، لكن المؤسف أن القاعدة وجدت موطئ قدم لها في المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، فإذا كان عباس سيعرض أي اتفاق مع "إسرائيل" على الاستفتاء، فمن الخطأ استبعاد حماس التي تمثل عاملاً مهماً عند تقديم نتائج هذا الاستفتاء.

ما سبق يشير إلى أن الموقف الهندي يدعو لقبول الفلسطينيين للأمر الواقع، بخصوص عدم عودة اللاجئين وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، ويشير، بلا دليل، إلى وجود لتنظيم القاعدة. وهو موقف يقترب أكثر من الموقف الإسرائيلي الأمريكي، ويبتعد بشكل أكبر عن مقررات "الشرعية الدولية"؛ فضلاً عن أنه يستجيب للدعايات، التي أطلقها الرئيس عباس وآخرون، حول صلة حماس بالقاعدة.



شاركت الهند في مؤتمر أنابوليس في 2007/12/27، رغم معارضة محلية لمثل هذه المشاركة في الجهود الأمريكية، ثم حضرت الهند مؤتمر الدول المانحة لفلسطين، الذي عقد في باريس في الشهر التالي. وكان من نتائجه أن قدمت الهند بالفعل معونة تبلغ 25 مليون دولار للسلطة الفلسطينية.

وفي الإطار الاقتصادي والإنساني، أبدت الهند استعدادها لمساعدة الفلسطينيين، ولو بشكل رمزي. فقد قال السفير الهندي لدى السلطة الفلسطينية في رام الله، إن الهند تستقبل 40 طالباً من الضفة والقطاع للتدريب في عدة مجالات كل سنة، إلى جانب تقديم عشر منح للتعليم العالي كل سنة، وأنها قد قدمت قطعة أرض للسفارة الفلسطينية في العاصمة الهندية، كما أنها تبني مدرسة ثانوية في قرية أبو ديس، وتقيم مركزاً للأمراض الخبيثة في إطار مستشفى الشفاء في غزة. كما أنها تبني مقرّ مجلس الوزراء في رام الله[90]. كما أعلن وزير الدولة للخارجية الهندية (إي. أحمد E. Ahamed) خلال زيارته لرام الله في أيلول/ سبتمبر 2007، أن الهند قدمت للحكومة الفلسطينية مساعدات بقيمة 15 مليون دولار؛ لتنفيذ مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها إنشاء وحدة لجراحة القلب في غزة، وإقامة حديقة للكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في جامعة القدس[91].

2. العلاقات الهندية – الإسرائيلية:

عقب قيام الكيان الصهيوني سنة 1948 اعترفت به الهند كـ"حقيقة واقعة" de facto في أيلول/ سبتمبر 1950، ثم سمحت له بعد شهور بأن يفتح مكتباً تجارياً في بومباي (مومباي الآن)، الذي تحوّل إلى قنصلية في حزيران/ يونيو 1953 بحجة رعاية اليهود في الهند، بينما ظلّت الهند ترفض الاعتراف بـ"إسرائيل" كـ "حقيقة قانونية" de jure، وبما يتبع ذلك من عدم التعامل معها؛ إلى أن جاءت أنديرا غاندي Indira Gajndhi، فاتجهت إلى التعامل السري مع "إسرائيل" في المجالات العسكرية والأمنية. وكانت الهند قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل رسمي ووحيد للشعب الفلسطيني سنة 1975، ثم اعترفت بـ"فلسطين" كدولة سنة 1988؛ فسمحت لمنظمة التحرير بفتح سفارة لها في الهند.

إلا أن العلاقات الدبلوماسية المعتادة لم تقم إلا عندما استلم ناراسيمها راؤ Narasimha Rao زمام حكومة حزب المؤتمر في 1992/1/29؛ فكان من أولى إجراءاته أنه سمح لـ"إسرائيل" بفتح سفارة في العاصمة الهندية، وقيل وقتها إن الهند فعلت هذا بعد الحصول على موافقة ياسر عرفات، الذي قيل عنه في الهند إنه شجع الهند على هذه الخطوة، التي لقيت معارضة كبيرة من الأوساط الشعبية والسياسية الهندية، وخصوصاً من المنظمات الإسلامية والتيارات اليسارية. وعلى الرغم من هذه المعارضة كان الاعتقاد الشائع هو أن السفارة الإسرائيلية ستكون مثل كثير من السفارات الأجنبية في العاصمة الهندية، التي لا أحد يشعر بها إلا نادراً. إلا أن الذي حدث هو أن السفارة الإسرائيلية تحولت بسرعة إلى واحدة من أنشط المثليات في الهند، وبدأ السفير الإسرائيلي يكتب في



الصحف، ويلقي المحاضرات، ويرسل الوفود الهندية إلى "إسرائيل"، ويسافر بكثرة داخل البلاد، بل وبدأ يعقد صلات وعقود مع حكومات الولايات الهندية، وهو أمر غير معهود في الهند؛ حيث إن السفارات الأجنبية تكتفي بالتواصل مع وزارة الخارجية الهندية بصورة عامة. وسرعان ما تطورت العلاقات بقفزات في مجال التعاون العسكري، إذ بدأت الهند تستورد كميات متزايدة من الأسلحة الإسرائيلية، كما طلبت الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في تدريب الجنود ومحاربة "الإرهاب".

وتعوّل "إسرائيل" أهمية كبيرة على علاقاتها مع الهند، لدرجة أننا رأينا في أوائل سنة 2007، أن تل أبيب احتفلت رسمياً بالذكرى الـ 15 لقيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الهند، وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً رسمياً بهذه المناسبة في 2007/1/29، رأت فيه قيام هذه العلاقة "معلماً تاريخياً"، وقالت إن "إسرائيل" "ملتزمة تماماً بدفع هذه العلاقات إلى الأمام بقوة"[92]. وترى "إسرائيل" أن من الأهمية بمكان أن تعزز صلاتها بالقوى العالمية الصاعدة مثل الهند والصين[93].

وتحاول "إسرائيل" بناء جماعة ضغط (لوبي) لها داخل الهند بشتى الطرق. وقد ظهرت إشارات إلى أن السفارة الإسرائيلية بنت علاقات مع العديد من الصحف، ويظهر هذا من خلال مقالات السفير الإسرائيلي وغيره من مسؤولي السفارة، التي تنشرها بعض الصحف باستمرار، بينما هي لا تحاول الحصول على مقالات مماثلة من السفير الفلسطيني أو غيره من السفراء العرب أو المسلمين. كما أنشأت "إسرائيل" فرقة غنائية هندية إسرائيلية مشتركة باسم "بَهارَتِي" Bharati (أي الهندية) بالتعاون مع مجموعة سَهارا التجارية الهندية Sahara India Commercial Corporation وهي تتضمن 60 راقصة و20 موسيقياً من الهند و"إسرائيل"، وستقدم هذه الفرقة المشتركة عروضها في مختلف أنحاء العالم[94]. وظهرت أيضاً أنباء في الهند بأن السفارة الإسرائيلية تبني علاقاتٍ مع بعض الصحف الأوردية، أي الصحف التي ينشرها ويقرؤها مسلمو الهند.

وشهدت أوائل سنة 2007 عقد ما سمي بـ"القمة الهندوسية اليهودية"، التي عقدت في نيودلهي خلال 6-2007/2/7، بين قادة الديانة الهندوسية ممثلة برئيس مؤتمر علماء الديانة الهندوسية (سوامي دَيانَنْد سَرَسْوتِي Swami Dayananda Saraswati) على رأس وفد مكون من نحو 30 عالماً هندوسياً، وشارك من الجانب الإسرائيلي كبير الحاخامات يونا ميتزغر Yona Metzger على رأس وفد من قادة اليهود. وقد رتب هذه "القمة" منظمة يهودية أمريكية مجهولة تسمى "المجلس العالمي للقيادة الدينية" World Council for Religious Leadership، بالتعاون مع تنظيم هندي مغمور. ومما يدلّ على أن الحكومة الإسرائيلية كانت، في الحقيقة، وراء هذه المبادرة أن وزارة الخارجية الإسرائيلية هي التي نشرت نصّ بيان هذه "القمة" عند انتهائها. وتمّ التوقيع خلال هذه القمة على بيان مشترك "يعترف بالقيم المشتركة بين اثنتين من أقدم ديانات العالم"، ويُدين "كلَّ عنف قائم على الدين"، ويعلن "إنشاء لجنة هندوسية يهودية دائمة"[95].

وعُقِد على هامش هذه القمة لقاء بين الوفد اليهودي برئاسة كبير حاخامات "إسرائيل" يونا ميتزغر وعدد من شخصيات هندية مسلمة، بعضها معروف بانتهازيتها، والبعض الآخر لا يهتم بالقضايا السياسية، وخصوصاً القضية الفلسطينية. وحين شاع خبر هذه المقابلة ثارت ثائرة مسلمي الهند، وصدر من المنظمات والشخصيات الإسلامية سيل من التنديد والشجب، ومطالب بمقاطعة المسلمين المشاركين في هذا اللقاء، واستمر التنديد لمدة أسابيع؛ مما أدى إلى تراجع كل الشخصيات التي قابلت الوفد الإسرائيلي، فمنهم من اعتذر، ومنهم من قال إنه قد خُدِع، أو أن اللقاء كان "شخصياً"[96].

وكررت "إسرائيل" محاولاتها لتقريب بعض زعماء مسلمي الهند، فدعت وفداً مكوناً من بعض المسلمين المغمورين، وبينهم بعض الصحفيين؛ لزيارة "إسرائيل" في الفترة ما بين 14-2007/8/21. وحين نشر هذا الخبر قبل سفر الوفد بأيام، وجاء الخبر كعادته من "إسرائيل" – بدلاً من الهند – قام طوفان من التنديد والشجب؛ مما أدى بغالبية أعضاء الوفد، ومنهم رئيس تحرير جريدة أوردية، يُقال إن له علاقات حميمة مع "إسرائيل"، إلى إلغاء سفرهم. إلا أن البعض، ومنهم ابن إمام مسجد في دلهي، يرأس منظمة صغيرة تدعي أنها تمثل أئمة مساجد الهند، ذهبوا إلى "إسرائيل"، وقابلوا المسؤولين هناك بمن فيهم رئيس الدولة، ووزيرة الخارجية، اللذان طلبا من الوفد لعب الدور لحلّ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وحاول الوفد لقاء مفتي القدس الشيخ عكرمة صبري، إلا أن المفتي رفض الالتقاء بهم، حسب أخبار نشرت في بعض الصحف الهندية. وقامت مظاهرات احتجاج في أنحاء الهند، ومنها اعتصام نظمه مجلس المشاورة الإسلامي لعموم الهند (مظلة المنظمات والأحزاب الإسلامية الهندية)، بمشاركة زعماء كبرى المنظمات الإسلامية الهندية أمام البرلمان الهندي يوم 2007/8/17 خلال وجود الوفد بـ"إسرائيل"[97]. وقدمت المنظمات المشاركة في الاعتصام مذكرة إلى رئيس وزراء الهند، حمّلت الحكومة الهندية مسؤولية هذه الزيارة، كما شجبت سياسة التقرب من "إسرائيل" التي تمارسها الحكومة الهندية. وصدرت مئات البيانات من المنظمات والشخصيات القيادية الإسلامية في أنحاء الهند تنديداً بالزيارة، ونعتت الصحافة الإسلامية هذا الوفد بـ"منافقي الهند" و"باعة الأمة" و"الانتهازيين" و"أفاعي الكُمّ"[98] ووصفتهم بأنهم "مسلمون يخجل منهم حتى اليهود".

وعقد الإسرائيليون "مؤتمراً عالمياً لزعماء الأديان" في جامعة غورو ناناك ديف Guru Nanak Dev University بمدينة أمريتسار Amritsar الهندية في 2007/11/28[99]. وكان بمبادرة مؤسسة يهودية تدعى "معهد إيليجا للحوار بين الأديان" Elijah Interfaith Institute، وقد دُعي إليه 50 شخصية دينية من أنحاء العالم، بما فيهم الزعيم الروحي للتبت الدالاي لاما Dalai Lama، و20 من المسلمين من مختلف أنحاء العالم، وكان بينهم بعض من زار "إسرائيل" من مسلمي الهند في آب/ أغسطس 2007.

ومن الواضح أن الهدف من هذه الزيارات والمبادرات والمؤتمرات المشتركة هو كسب زعماء

الأديان الأخرى أو تحييدهم على الأقل إزاء "إسرائيل".

وشهد عام 2007 توتراً خفيفاً في علاقات الهند و"إسرائيل" جراء انزعاج الرأي العام الهندي؛ بسبب تدفق آلاف من الإسرائيليين من شباب وشابات، وتعاطيهم المخدرات وتجارتهم بها، وتورط بعضهم في الجرائم، وشرائهم، سواء كانوا أفراداً أم شركات، أراضٍ في الهند على الرغم من قانون منع الأجانب تملك العقارات دون إذن مسبق. وقد نشرت هذه الأخبار أكثر من مرة في الصحف الهندية، وكانت موضوع نقاش حتى في الكنيست الإسرائيلي في أوائل كانون الثاني/ يناير 2007[100].

ومن الأمور الأخرى التي لم تنظر إليها الهند حكومة وشعباً بعين الرضا، عمل منظمات يهودية على تهويد قبائل في شمال شرق الهند تزعم، دون دليل، أنها من القبائل اليهودية "الضائعة"، ولم تؤيد التحليلات الجينية هذه الدعاوي. ولكن على الرغم من ذلك، قبلت المؤسسة اليهودية الإسرائيلية بهذه المزاعم، ووصلت منظمات يهودية للعمل بين هؤلاء وتهويدهم بتلقينهم مبادئ الدين اليهودي، وتمريرهم عبر الطقوس الكثيرة اللازمة للاعتراف بهم كيهود. وقد حظرت الهند دخول الإسرائيليين إلى بعض الأماكن الحساسة من الناحية الأمنية في ولايتَي ناغلاند ومنيبور؛ حيث كانوا يمارسون نشاط التهويد. وكان أكثر من ألف من المتهودين الهنود، الذين يزعمون أنهم بقايا قبيلة "مَنَشيه"، قد هاجروا إلى "إسرائيل"، وكان سبعة آلاف منهم في انتظار تصاريح السفر الإسرائيلية سنة 2007 [101]. وهم يذهبون إلى "إسرائيل" استغلالاً لقانون الهجرة الإسرائيلي الصادر سنة 1950، ويعملون فيها في مهن وضيعة وكحراس على الحدود. وقد اقترح وزير الداخلية الإسرائيلي مئير شتريت Meir Sheetrit تغيير قانون الهجرة؛ لكي لا يتمّ استغلاله من أمثال هؤلاء[102].

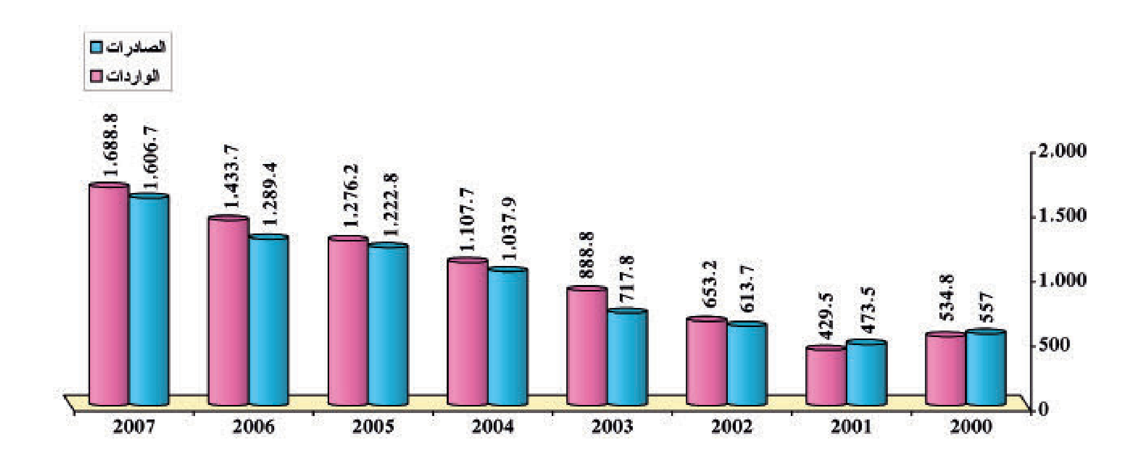
3. التجارة المتبادلة بين الهند و"إسرائيل":

استمرت التجارة المتبادلة بين البلدين في النمو السريع خلال سنة 2007، مسجلة زيادة مطردة منذ قيام العلاقات بينهما. فمن ميزان تجاري بلغ 200 مليون دولار أمريكي سنة 1992[103]، عند إقامة العلاقات الدبلوماسية، قفز التبادل التجاري بينهما إلى 2.2مليار دولار (1.2 مليار دولار صادرات هندية إلى "إسرائيل"، ومليار دولار واردات هندية من "إسرائيل")، خلال العام المالي 2005-2006 بزيادة 39% عن العام المالي السابق، حسب الأرقام الهندية الرسمية[104]، التي يُعتقد أنها تخفي المدفوعات الهندية للأسلحة الإسرائيلية. وقد اتفقت الهند و"إسرائيل" مبدئياً على إقرار معاهدة التجارة المفضلة بين البلدين، كما اتفق البلدان في آذار/ مارس 2007 على إنشاء مجموعة العمل المشتركة؛ لبحث المجالات التجارية التي يمكنهما التعاون فيها. وقد نُشرت العديد من الأخبار خلال سنة 2007 عن التعاون بين البلدين في مجالات الزراعة والسكك الحديدية والإسكان والسياحة وإنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها.

جدول 5/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع الهند 2000-2007 (بالمليون دولار)[105]

السنة	الصادرات	الواردات
2000	557	534.8
2001	473.5	429.5
2002	613.7	653.2
2003	717.8	888.8
2004	1,037.9	1,107.7
2005	1,222.8	1,276.2
2006	1,289.4	1,433.7
2007	1,606.7	1,688.8





4. التعاون العسكري بين الهند و"إسرائيل":

إن سـرّ تنامي العلاقات الهنديـة الإسرائيلية بسرعـة فائقة، بعد إقامة العلاقـات الدبلوماسية، يكمـن في أن "إسرائيـل" كانت بالفعل تساعد الهند عسكريـاً وأمنياً؛ من خلال بيع الأسلحة، وتقديم الخـبرة والمعلومات منذ أوائل الستينيـات بصورة سرية. وأتاح فتح السفـارة في العاصمة الهندية فرصــة لـ"إسرائيـل" لتنمية هذه العلاقات بسرعة في السنوات التالية. وممـا زاد من حاجة الهند إلى هـذه المعونة وجـود حالة انفلات أمنـي في عدد من مناطق الهنـد، مثل الحـركـة الانفصالية المسلحة في كشمـير، وحـركات العنف والانفصـال في عدد من مناطق الهنـد، والاحتـلال الباكستاني لمنطقة كارغيـل Carghil في صيـف 1999. وهذا الوضـع وفّـر لـ"إسرائيل" فرصـة كبـيرة لتقديم الأسلحة

والاستشارة وخدمات التدريب للهند، وقد قدمت "إسرائيل" معدات للهند خلال معركة كارغيل نفسها. وقيل وقتها إن سبب ازدهار العلاقات الهندية الإسرائيلية هو قيام حكومة "التحالف الوطني الديموقراطي" National Democratic Alliance (NDA) بزعامة حزب الشعب الهندي (ذو التوجهات الهندوسية الطائفية المتطرفة) سنة 1998. وهؤلاء المتطرفون ينظرون إلى "إسرائيل" كحليف طبيعي ضدّ القوى الإسلامية في العالم. وحين وصل إلى الحكم ائتلاف "التحالف التقدمي المتحد" United Progressive Alliance، في أيار/ مايو 2004 بقيادة حزب المؤتمر الوطني، ظنّ المراقبون والمهتمون بالأمر أن الأمور ستتغير، وأن العلاقات مع "إسرائيل" ستشهد نوعاً من البرود، إلا أن العكس هو الذي وقع، إذ توطدت هذه العلاقات أكثر من أي وقت مضى، في ظلّ الحكومة الجديدة، لدرجة أن "إسرائيل" أصبحت بسرعة ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الهند بعد روسيا، وهي الآن مرشحة لتصبح الدولة الأولى في تصدير السلاح إلى الهند.

وكانت حكومة "التحالف الوطني الديموقراطي" في بداية عهدها تجاهر بعلاقاتها مع "إسرائيل"، إلا أنها سرعان ما عادت إلى السرية، التي اتسمت بها العلاقات الهندية الإسرائيلية قبل قيام العلاقات الدبلوماسية سنة 1992؛ وذلك لسببين، أولهما: رغبة الحكومة الهندية في عدم إساءة العلاقات مع الدول العربية. ثانيهما: عدم إغضاب مسلمي الهند، الذين لا ينظرون إلى هذه العلاقات بارتياح خصوصاً وأنهم يمثلون ثقلاً كبيراً في ما لا يقل عن 100 دائرة انتخابية من دوائر البرلمان الهندي الفيدرالي. وهكذا نجد أن معظم الأخبار عن تنامي العلاقات الهندية الإسرائيلية، والصفقات العسكرية الكبيرة، وتبادل زيارات المسؤولين، وخصوصاً القادة العسكريين، ومسؤولي الأمن تأتي من "إسرائيل" بدلاً من الهند.

وفي إطار سياسة التكتم هذه، حاولت الحكومة الهندية التكتم على الزيارة السرية، التي قام بها نائب رئيس الأركان العامة الإسرائيلي، الجنرال موشيه كابلينسكي، للجزء الهندي من كشمير في حزيران/ يونيو 2007، بغرض تقديم الخبرة الاستشارية للهند حول كيفية إخماد العنف المسلح في هذا الإقليم[106]. وقد تلته زيارة مماثلة في تشرين الأول/ أكتوبر التالي لخبراء عسكريين إسرائيليين، بحجة تقييم أداء الأسلحة التي باعتها "إسرائيل" للهند، والتي تستخدم في إقليم كشمير، وخصوصاً على خطوط وقف إطلاق النار مع الجزء الباكستاني من كشمير[107].

ومع بداية سنة 2007 كانت "إسرائيل" قد أصبحت الدولة الثانية بعد روسيا في بيع السلاح للهند، وأصبحت الهند الدولة الأولى في شراء الأسلحة الإسرائيلية. وقال مسؤول إسرائيلي إن بلاده باعت للهند من الأسلحة بمعدل مليار دولار في كل سنة من السنوات القليلة الماضية، أما في سنة 2006 فقد بلغت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند خلالها 1.5 مليار دولار، حسب قول المسؤول الإسرائيلي[108]، وهي تمثل ثلث ما تستورده الهند من الأسلحة من الخارج. وتضمنت



المشتريات العسكرية الهندية من "إسرائيل" أنظمة الدفاع الصاروخي من نوع "باراك-1" Barak-1 anti–missile defence systems، ورادارات الإنذار المبكر من نوع "الأرز الأخضر" Green Pine early-warning radars، وطائرات بدون طيارين من طراز "سيرتشر" Searcher UAVs و"هيرون"، إلى جانب استخدام الشركات الإسرائيلية في عمليات تجديد أسلحة روسية وتحديثها في الجيش الهندي، مثل طائرات "الميغ" MiG fighters ودبابات "تي-72" T-72 tanks[109]. وقد باعت شركة "صناعات الطائرات الإسرائيلية" منتجات أخرى للهند، مثل ثلاثة أنظمة للإنذار المبكر من طراز "فالكون" Phalcon AWACS بقيمة 1.1 مليار دولار سنة 2004.

وإلى جانب شراء الأسلحة الإسرائيلية الجاهزة، دخلت الهند مجال التعاون مع "إسرائيل"؛ لإنتاج أسلحة جديدة وتطويرها، وتحديث أسلحة قديمة وتجديدها، ومنها طائرات بدون طيارين تطير على علو كبير ولمسافات كبيرة، وأنظمة حربية إلكترونية؛ ومنها صواريخ مثل "كريستال ميز" Crystal Maze و"بايثون" Python و"بوباي" Popeye، وأجهزة الرؤية الليلية للمشاة. ومن هذه المشاريع أيضاً مشروع مشترك بتكلفة 350 مليون دولار لتطوير الجيل الجديد من صاروخ "باراك" المضاد للصواريخ، يبلغ مداه 60 كم بالمقارنة مع صاروخ باراك–1، الذي اشترته الهند من "إسرائيل" لبحريتها، والذي يبلغ مداه تسعة كيلومترات. وفي 2007/7/11 وافقت اللجنة الوزارية الهندية للأمن، في جلستها برئاسة رئيس الوزراء مان موهان سينغ Manmohan Singh، على مشروع التعاون بين منظمة الدفاع وأبحاث التطوير الهندية الحكومية Defense Research and Development Organization (DRDO) وصناعات الطيران الإسرائيلية Israel Aerospace Industries (IAI)؛ لتطوير صاروخ متوسط المدى للقوات الجوية الهندية بتكلفة 2.5 مليار دولار؛ ليحل محل صاروخ "بيتشورا" Pechora الروسي الذي أصبح قديماً، وسيكون الصاروخ الجديد نسخة متطورة من صاروخ "سبايدر" Spyder أرض– جو الإسرائيلي، الذي يبلغ مداه 55 كم. وكذلك قررت الهند الاستعانة بوكالة تطوير الطيران الإسرائيلية Aeronautical Development Agency؛ للاشتراك في تطوير رادار متعدد الوسائط للطائرة المقاتلة الخفيفة، التي تنتجها الهند، وذلك بعد أن تأخر العلماء الهنود في إنتاج هذا الرادار بجهودهم الذاتية[110].

وقال مسؤول بوزارة الدفاع الهندية، في نهاية آب/ أغسطس 2007، إن هناك 18 مشروعاً للإنتاج الحربي المشترك بين البلدين[111]. وقد أُنشئ صندوق الأبحاث الصناعية وتطويرها بين البلدين سنة 2005 برأسمال ثلاثة ملايين دولار، وقال السفير الإسرائيلي بالهند ديفيد دانييلي David Danieli، في آذار/ مارس 2007، إنه سيتمّ مضاعفة رأسمال هذا الصندوق عدة مرات[112]. وكان السفير دانييلي قد أعلن في 2006/11/9 أن "إسرائيل" ستستخدم عربة هندية لإطلاق قمر صناعي إسرائيلي يسمى "تسكار" Taskar، وقد تمّ إطلاق هذا القمر الصناعي فعلاً باستخدام مركبة فضائية هندية، ومن محطة إطلاق صواريخ هندية في 2008/1/21. ولقد أثار الأمر ضجة

سياسية وإعلامية كبيرة في الهند، حين جاءت الأخبار، من "إسرائيل"، بأن هذا القمر سيتجسس على إيران، وبالذات على منشآتها النووية. وقال مسؤولون هنود إن عملية إطلاق الصاورخ الإسرائيلي تجارية محضة، ولكن المعارضين لهذا التعاون يرون أنه قرار ذو بعد سياسي عميق، يدل على تغيُّر كبير في توجهات السياسة الخارجية الهندية.

ويمكن أن تُقاس الأهمية القصوى التي تعطيها الهند لعلاقاتها العسكرية مع "إسرائيل" من خلال رفضها وضع صناعات الطيران الإسرائيلية IAI وشركة رافاييل Rafael الإسرائيلية للأسلحة على القائمة السوداء، على الرغم من أن المكتب المركزي للتحقيقات الهندي سجل قضية ضدّ هاتين الشركتين بتهمة دفع رِشَىً لتمرير صفقة صواريخ "باراك-1"، التي تمّ التوقيع عليها في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، خلال حكومة "التحالف الوطني الديموقراطي"[113]. ويُعتقد أن "إسرائيل" قد دفعت رِشَىً تبلغ 88 مليون دولار لتمرير صفقة صواريخ "باراك-1"، التي اشترت البحرية الهندية 24 منظومة منها على الأقل، بتكلفة 22 مليون دولار للنظام الواحد. وبدأت التحقيقات في هذه الفضيحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، عقب صعود حزب المؤتمر إلى الحكم. وما تزال التحقيقات مستمرة في هذه الفضيحة إلى اليوم (أوائل 2008).

وتنتهج "إسرائيل" سياسة التراخي والتساهل مع الهند في العقود العسكرية؛ فقد عبر مسؤولون بوزارة الدفاع الهندية عن "فرحهم إزاء التلهف الذي تبديه إسرائيل إزاء عقد الصفقات مع الهند والوفاء بها، مقارنة بالعناد الذي يظهره الروس في بعض الصفقات الكبرى، وبالتأخير الذي يقع في شراء المعدات العسكرية من أمريكا"[114].

وزار الهند نائب رئيس البحرية الإسرائيلي الفايس أدميرال ديفيد بن بشات، في أوائل آب/ أغسطس 2007؛ حيث التقى بقائد الجيش الهندي الجنرال جوجندر جاسوانت سينغ Joginder Jaswant Singh، ورئيس القوات الجوية مارشال الجو فالي هومي ميجور Fali Homi Major، ونظيره في البحرية الهندية الأدميرال سوريش ميهتا Sureesh Mehta إلى جانب وكيل وزارة الدفاع الهندية ويجاي سينغ Vijay Singh. وتمّ الاتفاق خلال هذه الزيارة على المزيد من المشاريع المشتركة؛ ومنها تطوير طائرات "سي هارير" Sea Harrier البحرية الهندية، ونظام "باراك" المضاد للصواريخ[115]، وإنتاج طائرات مروحية (هليوكوبتر) تطير دون طيارين، والتي بسبب عدم وجودها لدى البحرية الإسرائيلية تمكن حزب الله من تدمير سفينة "هانيت" Hanit، بواسطة صاروخ "سي-802" C-802 الصيني الصنع، خلال حرب "إسرائيل" مع حزب الله في صيف 2006. وترى الهند أنها هي الأخرى تواجه خطراً مماثلاً؛ لأن باكستان قد حصلت على الصاروخ نفسه من الصين[116]. وقد سبق لقائد الجيش الهندي الجنرال جوجندر جاسوانت سينغ أن قام بزيارة سرية لـ"إسرائيل" في أوائل آذار/ مارس 2007، وقبله توجه رئيس القوات الجوية الهندية حينذاك المارشال شاشندرا بال تياجي Shashindra Pal Tyagi في زيارة سرية للدولة العبرية[117].



5. التعاون الأمني بين الهند و"إسرائيل":

من أهم جوانب التعاون الهندي الإسرائيلي التعاون الأمني والاستخباراتي، الذي بدأ سنة 1968، حين أنشأت الهند وكالة مخابرات خارجية باسم مضلل، هو "جناح التحقيق والتحليل" Research and Analysis Wing (RAW)، وطلبت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي من أول مدير لهذه الوكالة رامشوار ناث كاو Rameshwar Nath Kao، أن يوطد العلاقات مع الموساد لفائدة البلدين[118]. وهذا الجزء من التعاون الهندي الإسرائيلي يتمّ تحت ستار كثيف من السرية. وحالياً يجري التنسيق الأمني بين البلدين عبر "مجموعة العمل الهندية الإسرائيلية المشتركة لمكافحة الإرهاب"، التي أقامها البلدان سنة 2002، والتي عقدت اجتماعها السادس في 2007/3/13 في نيودلهي. وقد ترأس الجانب الإسرائيلي فيها ميريام زيف Miriam Ziv، نائبة المدير العام للدائرة الاستراتيجية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بينما ترأس الجانب الهندي الوكيل المشارك بوزارة الخارجية الهندية لشؤون المنظمات الدولية. وحسب تصريح للمتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية في 2007/3/14: "بحث الجانبان الأخطار الإرهابية في الإطارين المحلي والدولي، وخطوات مكافحة الإرهاب، ومكافحة تمويل الإرهاب، وانتقال الأسلحة للإرهابيين، وخطر تجارة المخدرات والتعاون في المحافل المتعددة"[119].

ولتوطيد هذه العلاقة، تستغل "إسرائيل" الأخبار، التي تنشر بين الحين والآخر عن "تهديدات القاعدة"[120]، وغيرها من المنظمات للهند؛ لتؤكد لنيودلهي ضرورة تعاون أمني واستخباراتي بين البلدين. وقد قضى، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، والجنرال المتقاعد بنحاس بوخاريس Pinchas Buchris، عدة أيام في أواخر سنة 2007 في العاصمة الهندية لبحث سبل التعاون الاستخباراتي بين البلدين بحجة مواجهة هذه "المخاطر"[121].



كان أحد أهم أسباب اهتمام الحكومة الهندية بتنمية علاقاتها مع "إسرائيل" خلال السنوات الأخيرة، أنها ترى أن تمتين العلاقات مع "إسرائيل" بما فيها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، هو سبيل مؤكد لتحسين العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة. وقد تباهت "إسرائيل" واللوبي الصهيوني الأمريكي علناً بأنهما لعبا دوراً نشطاً في تمرير الاتفاقية النووية الهندية الأمريكية، التي حرصت عليها الحكومة الهندية، إلا أنها لم تجسر على توقيعها مع أمريكا حتى الآن، بسبب تهديد حلفائها من الأحزاب اليسارية بالانسحاب من التحالف الحاكم لو أقدمت على ذلك، ولو وُقِّع هذا

الانسحـاب من صفوف التحالف الحاكم لسقطت الحكومـة الهندية الحالية؛ مما سيؤدي بالتالي إلى إجراء انتخابات مبكرة.

إن التطـور السلبـي في الموقـف الهندي، قياسـاً إلى ما كان عليه قبـل اتفاق أوسلـو، يؤكد النتائج الوخيمة لاتفاق أوسلو من جهة توسيع الاعتراف الدولي بالكيان الصهيوني والاقتراب من مواقفه. كما يؤكد على فداحة التراجع العربي في حشد مواقف الدول الصديقة للقضية الفلسطينية، كما كان الحال في المراحل السابقة ولا سيّما التراجع الذي حصل بعد اتفاق أوسلو وقبله المعاهدة المصرية – الإسرائيليـة. ولهذا لا بدّ من إعادة النظر من جانـب الجامعة العربية والحثّ على التأكيد أن القضية الفلسطينيـة ما تـزال تحظى بالدعم العربي لهـا. وهنا لا بدّ من عودة الحوار مـع الهند وغيرها من الأصدقاء السابقين.

يمكن تحديد الملامح الاستراتيجية لعام 2007 على النحو التالي:

1. تواصـل الضغـط الدولي علـى الطرف الفلسطيني للتخلـي عن المقاومة المسلحـة، وأخذ هذا الضغـط شكلـين؛ أحدهمـا سياسـي تمثـل في القطيعـة الدبلوماسية شبه الكاملـة من القوى الدولية الفاعلة تجاه القوى الفلسطينية، التي تتبنى خيار المقاومة رغم فوزها في الانتخابات التشريعية. وثانيهما الضغط الاقتصادي، لا سيما على قطاع غزة حيث تسيطر قوى خيار المقاومـة المسلحة، وربـط المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين بمقـدار توافقهم مع الطرف الإسرائيلي.

2. عقـد مؤتمـر أنابوليس في الولايـات المتحـدة بحضـور دولي واسـع دون أن يخـرج المؤتمر بمشـروع تسوية واضح الملامح، بل تـرك الأمر للمفاوضـات الثنائية مـع زيادة الإشراف الأمريكي منذ المنتصف الثاني لعام 2007، والذي تجلى في التركيز على مواصلة المفاوضات تحـت كل الظروف وإعـادة إحياء اللجنـة الثلاثية الأمريكيـة – الإسرائيليـة – الفلسطينية وتحويـل الرباعيـة إلى شاهـد زور؛ واستمـرار ربـط المساعـدات الاقتصاديـة بالتطور في التسويـة من ناحية، وغضّ الطـرف عن تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غـزة بشكل خاص، فضلاً عـن الاغتيـالات والاعتقـالات والاقتحامات في الضفـة الغربية كذلك.

3. عرقلة الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية أي مساعٍ نحو رأب الصدع في الجبهة الداخلية الفلسطينية. والتهديد برفع اليد في حالة إعادة عباس للتفاهم مع حماس.

4. تقوم سياسة الولايات المتحدة على تحديد دقيق ومباشر للالتزامات الفلسطينية، مقابل ترك الالتزامات الإسرائيلية في التسوية "للمفاوضات"، والتي يراد لها أن تصل إلى اتفاق وفقاً لرؤية بوش وشروط أولمرت مع بعض التعديلات الطفيفة لا سيّما بإعطاء جزء صغير من القدس الشرقية ووعود بإطلاق المعتقلين إلى جانب الوعود المالية.

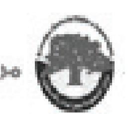
ذلك كله يوحي أن عام 2008 سيكون فلسطينياً عام مواجهات، وعلى الخصوص، في قطاع غزة، حيث سيشتد الضغط عليها إلى أبعد الحدود؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؛ وعلى المستويات المحلية (من قوى التسوية الفلسطينية) والعربية والدولية.

هوامش الفصل الخامس

1 وكالة سما، 2007/1/16، انظر: http://www.samanews.com/index.php
2 عرب 48، 2007/2/14.
3 رويترز، 2007/6/16، و2007/6/19.
4 *Washington Report on Middle East Affairs (WRMEA)*,vol. 26, issue 7, September/ October 2007.
5 *Economist* magazine, USA, vol. 384, issue 8547, 22/9/2007.
6 *The New york Times*, 19/7/2007.
7 **القدس العربي**، 2007/2/13
8 وكالة معاً، 2007/1/19.
9 Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel .
10 Ian Williams, In His Leaked End-of-Mission Report, U.N. Mideast Envoy de Soto Tells It Like It Is, *WRMEA*, vol. 26, issue 6, August 2007, p. 12-13.
11 *WRMEA*, vol. 26, issue 7, September/ October 2007.
12 www.state.gov\p\nea\rls\2007\85455.htm
13 **الحياة**، 17/10/2007.
14 وكالة سما، 25/5/2007.
15 www.state.gov\p\nea\rls\2007\85455.htm
16 **المستقبل**، 2007/1/17.
17 *USA Today* newspaper, 17/7/2007.
18 Fatah and Hamas, *The Atlantic* magazine, vol. 300, issue 2, September 2007, in: http://www.theatlantic.com/doc/200709/palestinian-poll
19 *USA Today*, 6/9/2007.
20 *USA Today* , 27/6/2007.
21 www.whitehouse.gov/news/release/2007/11/20071128-html
22 www.whitehouse.gov./news/release/2007/11/10071127.html
23 انظر: عرب 48، 2007/12/17؛ و**الحياة**، 2007/12/18؛ وانظر أيضاً: http://edition.cnn.com/2007/world/europe/12/17/palestinian.conf
24 www.state.gov/secretary/rm/2007/11/95758.html
25 http://en.wikinews.org/wiki/statement
26 انظر التفاصيل في: وكالة وفا، 2007/1/30؛ ورويترز، 2007/2/2.
27 **الأيام**، رام الله، 2007/3/2.
28 وكالة معاً، 2007/3/22.
29 رويترز، 2007/6/19.
30 انظر التفاصيل في: **الأيام**، رام الله، 2007/8/21؛ و**الحياة الجديدة**، 2007/9/21.
31 **السفير**،2007/8/28.
32 رويترز، 2007/6/18، و2007/6/21.
33 http://edition.cnn.com/2007/world/europe/12/17/palestinian.conf؛ وكذلك انظر: خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي في افتتاح أعمال مؤتمر باريس الاقتصادي، وكالة معاً، 2007/12/17.
34 **الدستور**، 2007/6/21.
35 **القدس العربي**، 2007/1/19.
36 وكالة سما، 2007/1/31.
37 **السفير**، 2007/8/13.
38 انظر: قدس برس، 2007/5/6، و2007/5/8.
39 **الدستور**، 2007/5/31.



[40] شبكة فلسطين اليوم، 2007/7/10.
[41] وكالة سما، 2007/6/8.
[42] **السفير**، 2007/12/18.
[43] **الوطن**، السعودية، 2007/8/7.
[44] **الشرق الأوسط**، 2007/12/29.
[45] **الغد**، 2007/1/6.
[46] انظر: وكالة معاً، 2007/1/11؛ و**السفير**، 2007/1/13.
[47] انظر: **الدستور**، 2007/1/23؛ وانظر أيضاً:
2776th Council Meeting, General Affairs and External Relations Council of the EuropeanUnion, Brussels, 22/1/2007, in The United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), see: http://domino.un.org/unispal.nsf/bc8b0c56b7bf621185256cbf005ac05f/c3b592a9e37e41078525726d00563efb!OpenDocument
[48] رويترز، 2007/1/21.
[49] انظر التفاصيل في: **الرأي**، عمّان، 2007/7/24؛ و**الشرق الأوسط**، 2007/8/1.
[50] **الحياة الجديدة**، 2007/9/21.
[51] رويترز، 2007/2/6.
[52] www.ejpress.org/article/eu_and_annapolis_summit_/22040
[53] **الأيام**، رام الله، 2007/12/29.
[54] www.ejpress.org/article/22210
[55] بي بي سي، 2007/3/26، في:
http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/06_03_07_perceptions.pdf
[56] Stephan Vopel, *Germans and Jews, United by their past: divided by their present*? (Guetersloh Germany: The Bertelsmann Stiftung, 2007), in:
http://www.bertelsmann-stiftung.de/bst/en/media/xcms_bst_dms_20283_20284_2.pdf
[57] انظر التفاصيل في: **الشرق الأوسط**، 2007/6/11؛ و**السفير**، 2007/6/14؛ وعرب 48، 2007/6/20.
[58] **الأهرام**، 2007/4/11؛ و**الدستور**، 2007/4/14.
[59] رويترز،2007/2/27.
[60] **الأيام**، رام الله، 2007/1/16.
[61] www.ejpress.org/article/22210
[62] رويترز، 2007/1/29.
[63] وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، 2007/2/2. انظر: http://ar.rian.ru
[64] **الحياة**، 2007/2/22.
[65] **النهار**، 2007/6/19.
[66] **الحياة**، 2007/8/1.
[67] **الخليج**، 2007/12/26.
[68] *China Economic Review*, 14/4/2007.
[69] People's Daily Online, China, 16/3/2007, see: http://english.people.com.cn
[70] Ibid.
[71] www.mofa.go.jp./Region/middle-e/address.0702.htm
[72] **عكاظ**، 2007/3/1؛ و**الحياة الجديدة**، 2007/7/8.
[73] عرب 48، 2007/9/19.
[74] انظر التفاصيل في كل من: رويترز، 2007/3/21؛ و**الحياة**، 2007/3/25.
[75] وكالة سما، 2007/6/21؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/16.
[76] رويترز، 2007/3/7.
[77] رويترز، 2007/3/7.
[78] www.state.gov/p/near/rt/c9963.html



79 انظر: وكالة وفا، 2007/2/2.

80 انظر: رويترز، 2007/2/10؛ وعرب 48، 2007/2/10.

81 انظر: وكالة وفا، 2007/2/21.

82 انظر: وكالة سما، 2007/5/30.

83 **الأيام**، رام الله، 2007/7/24؛ و**الدستور**، 2007/9/13.

84 www.ejpress.org/article/eu_and_annapolis_summit_/21869.html

85 بي بي سي، 2007/10/16.

86 Ian Williams, *op. cit.*

87 "مؤتمر دولي يُؤكِّد دعمه لشعبنا ويُطالِب بالتدخُّل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربيَّة"، وكالة وفا، 2007/3/15.

88 "Question of Palestine in Consultative Committee on External Affairs," *Muslim India* journal, New Delhi, February 2008, p. 45.

89 http://meaindia.nic.in/speech/2007/11/22ss01.htm

90 مقابلة مع السفير الهندي ذكر الرحمن، في: **الحياة الجديدة**، 2007/1/27.

91 "الهند تحثّ الفلسطينيين على الوحدة..."، **الخليج**، 2007/9/29.

92 IMRA, 30/1/2007.

93 "مؤتمر يهودي يوصي بتعزيز العلاقات مع دول عظمى صاعدة كالهند والصين"، **الشرق الأوسط**، 2007/7/13.

94 جريدة "هيندوستان إكسبرس" الصادرة باللغة الأوردية، نيودلهي، 2007/10/25.

95 http://www.mfa.gov.il/MFA/About+the+Ministry/MFA+Spokesman/2007/Hindu-Jewish+summit+held+in+New+Delhi+7-Feb-2007.htm

96 See for example: http://www.indianmuslims.info/news/2007/february/09/articles/self_styledmuslim_leaders_join_jewish_rabbis.html; and *The Milli Gazette* newspaper, New Delhi, 1-15/3/2007, p. 1 .

97 انظر تقرير عن الزيارة والتنديدات بها والاعتصام في: *The Milli Gazette*, 1-15/9/2007, p. 1.

98 أفاعي الكُم، تعبير هندي وفارسي يقصد به الأعداء الذين يعيشون بيننا، أي "الطابور الخامس". والكُم هو جزء من قميص الإنسان، ووجود الأفعى بداخله كناية عن الخطر الذي تشكله عليه.

99 Nick Mackenzie, "World religious leaders gather at Amritsar," Religious Intelligence, London, 26/11/2007, in : http://www.religiousintelligence.co.uk/news/?NewsID=1229

وقد سبق للإسرائيليين دعوة زعماء طائفة السيخ لزيارة "إسرائيل" في كانون الأول/ ديسمبر 2005، وقيل وقتها إن "اليهود والسيخ توأمان انفصلا عند الولادة"، انظر:

Lauren Gelfond Feldinger, "Sikhs and Jews - separated at birth?" and "Lions in Zion," *The Jerusalem Post* newspaper, 29/12/2005; and Roee Nahmias, "India: Israeli nabbed for carrying bullet," *Yedioth Ahronoth,* 17/12/2005, in: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3185733,00.html

100 Harinder Mishra, "Israel House seeks steps for image makeover," *The Asian Age* newspaper, New Delhi, 5/1/2007.

101 Etgar Lefkovits, "118 Bnei Menashe immigrants arriving in Israel," *The Jerusalem Post*, 24/8/2007, in: http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1187779146925&pagename=JPost%2FJPArticle%2F

102 Ramesh Ramachandran, "Israel grapples with influx of lost tribe from India," *The Asian Age*, 24/11/2007.

103 http://in.rediff.com/money/2004/aug/26israel.htm

104 http://commerce.nic.in/pressrelease/pressrelease_detail.asp?id=1860

105 See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/archive/200401/fr_trade/td1.htm; http://www.cbs.gov.il/archive/200501/fr_trade/td1.htm; and http://www.cbs.gov.il/archive/200801/fr_trade/td1.htm

106 *The Times of India* newspaper, New Delhi, 14/6/2007.

107 http://www.idrw.org/2007/09/29/israeli_army_delegation_to_visit_kashmir_in_october.html



108 *The Times of India* , 9/2/2007, in: http://timesofindia.indiatimes.com/articleshow/1581346.cms
ويمكن أن تقاس أهمية هذه المشتريات من أن إجمالي مبيعات "إسرائيل" من الأسلحة للخارج بلغ 4.5 مليار دولار في سنة 2006.

109 Ibid.، للمزيد عن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند، راجع: "تعاون هندي – إسرائيلي في مجال الصواريخ... و15 مشروعاً للتكنولوجيا الفضائية"، **الحياة**، 2007/10/22.

110 Ravi Sharma, "Israeli know how for LCA radar," *The Hindu* newspaper, New Delhi, 29/6/2007, in: http://www.thehindu.com/2007/09/29/stories/2007062954380900.htm

111 *The Hindu*, 1/9/2007.

112 "اتفاق على زيادة التعاون بين إسرائيل والهند"، **الخليج**، 2007/3/10.

113 *The Times of India*, 9/2/2007.

114 *The Hindu*, 1/9/2007.

115 http://timesofindia.indiatimes.com/India/India_Israel_to_step_up_naval_ties/articleshow 2263575.cms

116 http://timesofindia.indiatimes.com/World/Rest_of_World/India_Israel_mull_development_of _ unmanned_combat_helicopters/articleshow/2279391.cms

117 جريدة "عَوام" الصادرة بالأوردية، نيودلهي، 2007/3/13.

118 For details, see: "RAW & Mossad: the secret link," Rediff.com, 8/9/2003, in: http://www.rediff.com/news/2003/sep/08spec.htm

119 IMRA , 14/3/2007

120 انظر على سبيل المثال: "القاعدة في الهند تهدد الحلف بين نيودلهي وواشنطن وإسرائيل"، **الحياة**، 2007/6/9. وقد اتهمت جماعات مسلمة هندية بأن "إسرائيل" تقف وراء هذه الأخبار المدسوسة على الإعلام، انظر:
The Milli Gazette, 16-31/7/2007.
وكذلك اتهمت بعض الصحف، الصادرة بالأوردية في الهند، "إسرائيل" بأنها تقف وراء بعض الهجمات الإرهابية في الهند، مثلاً: افتتاحية جريدة "عَوام"، 2007/10/16، وتم نشر الترجمة في:
The Milli Gazette, 1-15/8/2007, p. 2.

121 "India, Israel establishes mechanism to share intelligence information on regular basis" Associated Press of Pakistan (APP), 1/1/2008, in: http://www.app.com.pk/en_/index.php?option=com_content&task=view&id=25040



الفصل السادس

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

لم تختلف سنة 2007 عن سابقتها في مواصلة "إسرائيل" للمشاريع الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وتهويد مدينة القدس وعزلها عن الضفة الغربية، وإقامة جدار الفصل العنصري، والاستمرار في محاصرة القرى والمدن الفلسطينية، وعزل غور الأردن، ومنع المصلين من أداء صلواتهم، وتحديد أعمار المصلين، وهدم المنازل، وترحيل البدو من أماكن سكناهم وإبعادهم عن مصادر رزقهم. ويركز هذا الفصل على القدس بشكل خاص، دون أن يغفل الجوانب الأخرى.

أولاً: القدس والمقدسات

تسارعت وتيرة السياسات الإسرائيلية الهادفة لبسط السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس، وتفريغها من سكانها الفلسطينيين، في سباق مع الزمن لفرض الأمر الواقع، وإحداث تغيير ديموغرافي وجغرافي لصالحها، واستباق أي حديث حول مفاوضات الحلّ الدائم، واستفادةً من ورقة التعهدات التي أعطيت لرئيس الوزراء السابق أريل شارون عندما كان في ضيافة الرئيس بوش في 2004/4/14، التي تشير إلى أن الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية.

1. تهويد البلدة القديمة:

حدثت عدة تطورات مهمة خلال سنة 2007 تتعلق بالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وأعمال الحفر داخل البلدة القديمة في القدس وحولها. حيث تُواصل مجموعات المستوطنين المدعومة من الحكومة الإسرائيلية العمل في العديد من المشاريع لتوسيع الوجود اليهودي فيها. وكانت البداية بالحصول على رخصة بناء أول كنيس يهودي في منطقة الحي الإسلامي، بالقرب من باب السلسلة، إذ لا يبعد هذا الكنيس سوى 100 م عن المسجد الأقصى[1]. وأطلق على هذا الموقع اسم "خيمة إسحق"، وبعد أن حصلت جمعية عطيرات كوهانيم Ateret Kohanim على تراخيص البناء، تبين فيما بعد بأن عائلة موسكوفتش Moskovitch قد اشترت الموقع، وبأن سلطة الآثار تقوم بالحفر تحت بقايا الكنيس، وبأن صندوق تقاليد حائط المبكى يقوم باستغلال الفراغات تحت الكنيس ليقيم مركزاً ثقافياً ومتحفاً. ويمرّ النفق بشكل عرضي مع النفق الموازي للحائط الغربي، ماراً تحت الحي الإسلامي[2]. وقد أكدت بلدية القدس أن المستوطنين قد حصلوا على رخصة بناء الكنيس[3].

ومن جهة أخرى فإن أعمال الحفر تحت مسجد عين سلوان مستمرة من قِبَل مؤسسة العاد الاستيطانية Elad Foundation[4]. وتتولى المؤسسة نفسها إقامة موقف لسيارات المستوطنين في منطقة سلوان[5].

كما أعدت شركة تطوير الحي اليهودي مخططاً جديداً يُدعى "متنزه الأسطح"، الذي يسعى إلى إيجاد مواصلات سياحية بين الحيين اليهودي والإسلامي، ويأمل رجال شركة التطوير بأن يؤدي هذا المسار السياحي فوق الأسطح إلى اجتذاب سياح من كافة الأديان[6].

أما جمعية عطيرات كوهانيم فإنها بصدد المبادرة لحفر نفق يصل ما بين مغارة سليمان (تصيد ياهو)، الذي يوجد مدخله بالقرب من باب العمود، وبين المدرسة المالوية (منزل هتسلام) في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة، الذي كانت الجمعية الاستيطانية قد استولت عليه قبل عدة سنوات. ويدور الحديث عن حفريات بطول عشرات الأمتار، وتصل إلى مسافة 150 م من سور الحرم القدسي الشريف، وتقوم الجمعية بالاتصال مع سلطة الآثار الإسرائيلية بهدف حفر هذا النفق[7].

ويجري الاستيلاء بشكل متوازٍ على بيوت فلسطينية كما جرى في حي القرمي، عندما قامت الجمعيات الاستيطانية بالاستيلاء على بيت في الطابق الأول من بناية عائلة زلوم[8].

كما كشفت جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية عن سعي مجموعة كبيرة من قادة المستوطنين، وأعضاء كنيست يهود ورجال أعمال، بالتعاون مع الملياردير أيري رينات اليهودي الأمريكي الأصل، الذي تبرع بمبلغ 100 مليون دولار؛ لإقامة كنيس يهودي على أنقاض مبنى المحكمة الشرعية الإسلامية، بالقرب من باب القطانين، بدعوى أن المبنى بالأصل كان كنيساً في الماضي[9].

وقبل انعقاد مؤتمر السلام في الولايات المتحدة صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية على استئناف الحفريات الأثرية في باب المغاربة بالقرب من المسجد الأقصى في القدس. وجاء هذا القرار بناء على الضغط الذي مارسه على الحكومة حاخام المبكى وصندوق إرث المبكى[10].

واستمراراً لسياسة تهويد البلدة القديمة قام المتطرفون اليهود التابعون لمدرسة غالسيا الاستيطانية Galetsia بأعمال حفر وإزالة الأتربة في سوق الصاغة القديم أسفل المنطقة المعروفة بالصبرة، بهدف الاستيلاء عليه وتوسيع المدرسة، وتبلغ مساحة السوق أربعة دونمات. وكان الموقع قد انهار قبل 400 عام، وأصبح مليئاً بالأتربة[11].

وتأكيداً على الروابط المتينة ما بين المستوطنين والدولة، كشفت الصحف العبرية عن التعاون الوثيق بين الجمعيات الاستيطانية في البلدة القديمة ودائرة أراضي "إسرائيل"، حيث قامت الأخيرة بتسريب ما يزيد عن 70 عقاراً. ويلقى هذا النشاط تحديداً دعماً كبيراً من "حارس أملاك الغائبين" الإسرائيلي، ومن دوائر رسمية مثل وزارات البناء والإسكان والداخلية وبلدية القدس. كما تبين بأن دائرة أراضي "إسرائيل" تقوم بتأجير أراضٍ فلسطينية إلى جمعية عطيرات كوهانيم، وأن مئات الدونمات من هذه الأراضي تسربت بالفعل لصالح الجمعيات الاستيطانية ولصالح مقاولين وشركات بناء إسرائيلية[12].

وإمعاناً في عملية تهويد المدينة، استمر تجريف الأرض الفلسطينية لصالح تنفيذ مشروع القطار الخفيف في القدس الشرقية لربط المستوطنات الإسرائيلية مع القدس الغربية. وقد عهدت وزارة النقل الإسرائيلية والبلدية إلى اتحاد شركات خاصة ببناء الخطّ الأول من مشروع القطار. وترأست هذا الاتحاد شركة سيتيباس City Pass consortium، وهو يضمّ أيضاً شركتين فرنسيتين هما: ألستوم Alstom SA وفيولاانفايرومنت Veolia Environnement SA وثلاث شركات إسرائيلية. وتمنح الشركتان الفرنسيتان من خلال إسهامهما في تطوير مشروع القطار الخفيف الشرعية لضمّ "إسرائيل"، غير القانوني، للقدس الشرقية[13].

إن المشاريع الاستيطانية داخل البلدة القديمة وخارجها تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف؛ وهي إحداث تغيير ديموغرافي للصالح الإسرائيلي عن طريق البناء المكثف، مقابل التقليص في البناء العربي، بالإضافة إلى إعادة تشكيل جديد للمشهد التاريخي الإسلامي بالبلدة، وكان آخر مظاهرها: مصادقة اللجنة المحلية للتنظيم والبناء على مسار تلة باب المغاربة والحفريات التي تجري في حارة المغاربة، وذلك بالتنسيق مع الدوائر الإسرائيلية المختلفة[14]؛ وإعلان رئيس بلدية القدس أوري لوبوليانسكي Uri Lupolianski عن تسويق وبناء 20 ألف وحدة سكنية جديدة في المناطق الواقعة بين الأحياء العربية، وخاصة في قرية سلوان، وهذا الإعلان هو إعادة إحياء لمشروع حي حارة اليمن[15].

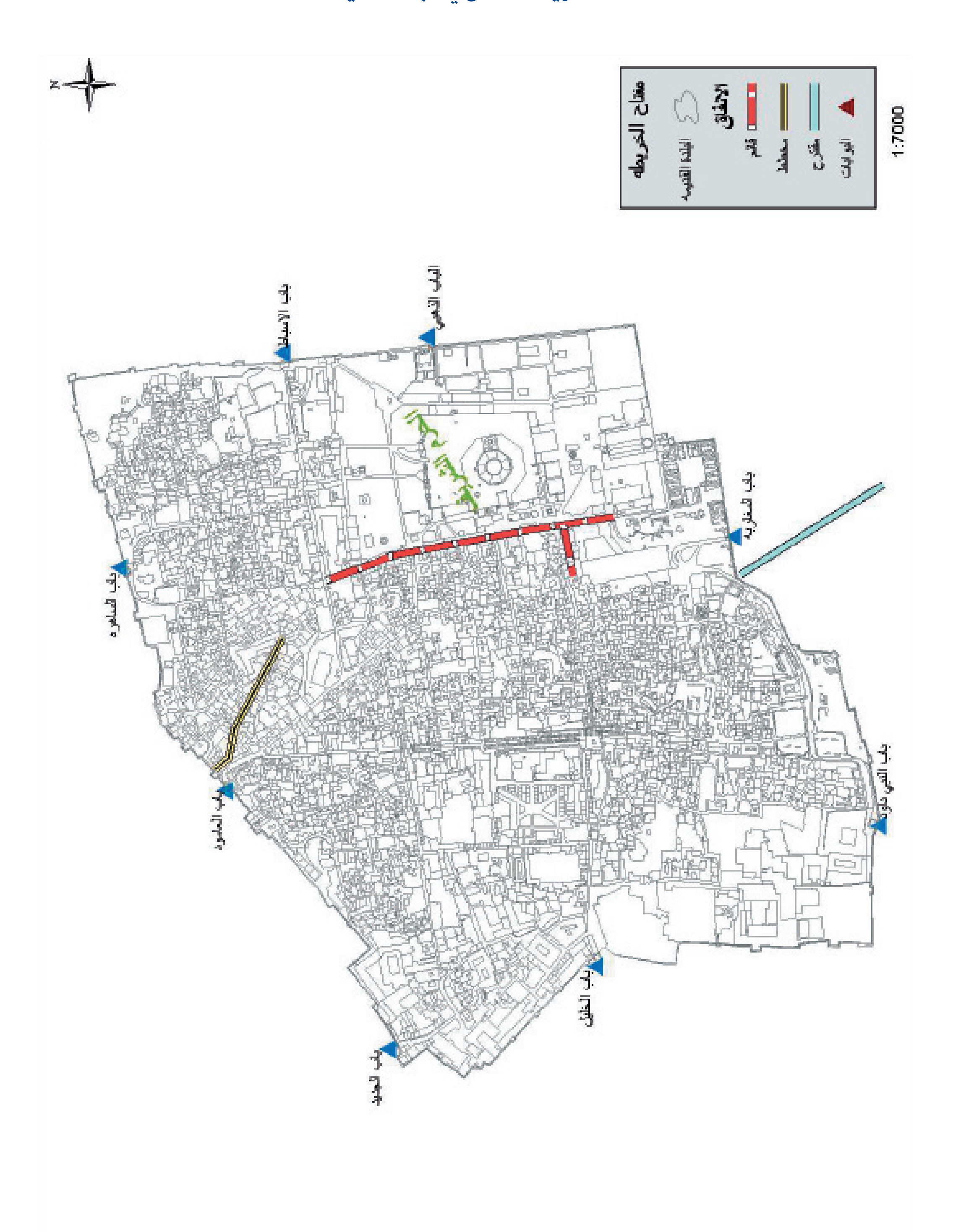
وهكذا يتضح أن المشاريع الإسرائيلية تهدف إلى تفتيت الوحدة الجغرافية لمدينة القدس، ومنع إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

2. الاعتداء على المقدسات:

تابع الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2007 اعتداءاته على المقدسات، وخصوصاً في منطقة المسجد الأقصى والقدس. وكانت الحفريات الإسرائيلية عند باب المغاربة، ومحاولة إقامة ما يسمى "متحف التسامح" Museum of Tolerance (MOT) على مقبرة مأمن الله في القدس من أبرز تطورات سنة 2007.

في أوائل شباط/ فبراير 2007 قامت الجرافات الإسرائيلية بالعمل على إزالة التلة الترابية المحاذية لباب المغاربة في حرم المسجد الأقصى. وأعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنها تقوم بأعمال ترميم في طريق باب المغاربة، تستهدف إقامة جسر علوي جديد، يحلّ محلَّ الجسر القديم، الذي انهار قبل ذلك بعامين، بفعل عاصفة جوية. وادّعى يعقوب أدري Yakov Edery، المسؤول عن ملف القدس في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن أعمال الترميم بدأت بعد تنسيق الأمر مع دائرة الأوقاف الإسلامية والأمم المتحدة والأردن. وفي الوقت نفسه اعترف قسم المراقبة، في البلدية اليهودية للقدس، بأن الحفريات تتمّ دون خطة واضحة، وبلا ترخيص قانوني سواء من البلدية نفسها، أم من اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء[16].

خريطة الأنفاق في البلدة القديمة



وقد أحدثت أعمال التجريف والحفريات الإسرائيلية، عند باب المغاربة، موجة استياء فلسطينية وعربية وإسلامية واسعة. ونفى علماء المسلمين ومسؤولو الأوقاف ما ادعته السلطات الإسرائيلية من وجود أي تنسيق أو تفاهم مسبق حول حفريات باب المغاربة. وفي 2007/2/12 أعلنت "إسرائيل" تجميد الأشغال عند باب المغاربة، بسبب ما أحدثته من ردود فعل واسعة[17]. غير أن الشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا في فلسطين، نفى بعد يومين أن السلطات الإسرائيلية أوقفت حفرياتها؛ وقال إن الجرافات الإسرائيلية عملت ثلاثة أيام متواصلة، وبعد أن أنهت عملها بدأ العمل بآلات حفر يدوية خفيفة[18]. وهو ما يعني أن السلطات تابعت أعمال الحفريات بوسائل معتادة، لم تعد تثير ضجة إعلامية.

وقد رأى علماء المسلمين ومسؤولو الأوقاف في فلسطين أن "إسرائيل" تهدف، من خلال ما تسميه ترميماً، إلى السماح بدخول جماهيري كبير إلى باب المغاربة، عن طريق ساحة البراق والحي اليهودي. وأنها تهدف إلى تغيير معالم المنطقة وكشف الحائط الغربي للأقصى، وتعريضه للانهيار، والعبث بالآثار الإسلامية، كمرحلة أولى، لوضع اليد على مسجد البراق، الذي يقع داخل أسوار المسجد الأقصى، كموطئ قدم للسيطرة على الأقصى[19].

وأشار نواب عرب في الكنيست الإسرائيلي، في مؤتمر صحفي عقدوه في رام الله، بالاشتراك مع ناشطين من الحركة الإسلامية في الداخل، إلى أن الحفريات التي تجريها السلطات الإسرائيلية على سطح التلة، هي عملية تمويه لحفريات خطيرة تجري بشكل حثيث تحت التلة. وقال النائب عباس زقور عن القائمة العربية الموحدة، والذي زار المكان، إنه زار الموقع، وأكّد وجود محراب إسلامي كامل على درجة عالية من الجودة، غطاه الإسرائيليون بألواح خشبية، بينما توجد على يمينه غرفتان، كانتا تستخدمان كمسجد؛ وأنه تمّ هدم المسجد ولم يبقَ سوى المحراب. وأضاف أن هدف الإسرائيليين هو طمس المعالم الإسلامية، وتهديد أساسات المسجد الأقصى، وتوسعة حائط المبكى. وذكر فريد الحاج يحي، مدير جمعية الأقصى في فلسطين المحتلة سنة 1948، إن السلطات أقدمت على فتح مصلى يهودي تحت المحكمة الشرعية، في تلة المغاربة، وإن الحفريات الجارية تهدف إلى تدمير المحكمة الشرعية، وإضافة كنيس يهودي ثانٍ في المكان[20].

وقد أصرَّت "إسرائيل" على الادعاء بأن ما تفعله لا يضر بمقدسات المسلمين، ولا بالوضع القائم؛ ووافقت على أن تقوم لجنة تركية متخصصة بالتحقق من الأمر. وبالفعل فقد قامت لجنة تركية بدراسة الإجراءات الإسرائيلية في منطقة باب المغاربة، وأصدرت اللجنة تقريرها في خريف 2007؛ الذي أكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية، ومخالفتها لمصالح المسلمين وللقانون الدولي؛ وطالبت بوقفها فوراً.

ويظهر أن السلطات الإسرائيلية لم تأبه باحتجاجات المسلمين، إذ انتظرت كالعادة تراجع حدة

الاحتجاجات الإسلامية، لتقوم في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2007 بإصدار أوامرها لسلطة الآثار الإسرائيلية بمواصلة العمل في منطقة طريق باب المغاربة، وإنهائه بأسرع وقت ممكن. كما قررت الحكومة الإسرائيلية أن تدعم سلطة الآثار بـ 900 ألف دولار فوراً لاستكمال العمل؛ على أن تُحوِّل لاحقاً مبلغ 3.5 مليون دولار لتنفيذ بناء جسر دائم، بعد مصادقة لجنة التنظيم والبناء الإسرائيلية في القدس. وتضمنت تعليمات اللجنة الوزارية المعنية، التي يرأسها رئيس الوزراء إيهود أولمرت نفسه، إزالةَ الآثار الإسلامية العثمانية التي تعود إلى ما بعد سنة 1700م[21].

أما إقامة ما يسمى متحف التسامح على أنقاض مقبرة مأمن الله في القدس، والتي سبقت الإشارة إليه في التقرير الاستراتيجي للسنة السابقة، فقد أعيد إثارة موضوعه في سنة 2007؛ وناقشت المحكمة العليا الإسرائيلية هذا الملف في 2007/4/29، وطلبت من محامي الشركات الإسرائيلية والأمريكية، المصرَّة على بناء المتحف، إبراز أوراقهم الثبوتية للدفاع، حيث كانوا قد امتنعوا عن إبرازها قبل ذلك[22]. وقد كشف الدكتور رفائيل جرينبرج Raphael Greenberg من جامعة تل أبيب، في تقرير قدّمه في تموز/ يوليو 2007 إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، أن سلطة الآثار الإسرائيلية تلقت من خبيرها المعني بالكشف عن مقبرة مأمن الله، أنه مايزال هناك 800 قبر على الأقل، وأنه يوصي بمنع البناء هناك. غير أن سلطة الآثار قدمت تقريراً في كانون الثاني/ يناير 2007 لا يشير إلى هذه التوصية؛ بل ويقول إنه لا حاجة لاستمرار الحفريات، وإنه يمكن البدء في بناء "متحف التسامح". وأضاف جرينبرج إن الخرائط التي قدمتها سلطة الآثار، كانت معاكسة للواقع، لأنها تظهر أن الكشف عن الآثار قد اكتمل في مناطق، مع أنه لم يكن قد بدأ فيها أصلاً!! وعلَّق جرينبرج بأن للقبور أهمية أثرية متميزة، وأن تدميرها يتعارض مع أخلاق العمل المهني المتعلق بالآثار[23]. وعلى أي حال، فقد انتهت سنة 2007، ومازالت قضية بناء المتحف معلَّقة، حيث يبذل المسلمون كل ما يستطيعون من جهود، بما في ذلك الاعتراضات القانونية لدى السلطات الإسرائيلية، لعرقلة هذا المشروع الذي يستهدف إزالة أحد أهم المعالم الإسلامية للقدس.

وفي أيلول/ سبتمبر 2007 أعلنت السلطات الإسرائيلية عن افتتاح كنيس يهودي جديد أسفل المسجد الأقصى، في حدود جداره الجنوبي، وأسفل باب السلسلة، وعلى بعد نحو 97 م فقط من قبة الصخرة المشرفة. وقد تمّ افتتاح الكنيس بعد أن أجريت للموقع أعمال تجديد وترميم واسعة، بتمويل من يهود أوكرانيا[24].

وكان من الأعمال الاستفزازية، قيام منظمة يهودية تسمى "معهد الهيكل" بنصب شمعدان ذهبي، أسمته "شمعدان الهيكل" قبالة باب المغربة، بالقرب من الجهة الغربية للمسجد الأقصى. وهو شمعدان مصنوع من الذهب الخالص ويزن 45 كغ. وقد تمّ نصبه في موقع ظاهر وعالٍ يقابل المسجد الأقصى من جهة الغرب. وقد نبهت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية إلى خطورة هذه الأنشطة، وإلى تصاعد الخطوات باتجاه بناء الهيكل المزعوم[25].

3. الاستيطان في منطقة القدس:

استمرت الحكومة الإسرائيلية في سياستها الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، ضمن سياسة واضحة تماماً، وضمن إجماع إسرائيلي بأن القدس هي عاصمة أبدية للدولة العبرية. وفي هذا السياق قال مصدر إسرائيلي في جمعية عطيرات كوهانيم، التي تشرف على توسيع الاستيطان في مدينة القدس، إن لدى جماعته ترخيصاً من الجهات المسؤولة لبناء 300 وحدة سكينة في مكان مقرّ الشرطة الإسرائيلية في حي رأس العمود[26]. وكانت جمعية قانونية يسارية إسرائيلية قد كشفت عن أن صفقة قد أبرمت بين الجمعيات الاستيطانية اليهودية والحكومة الإسرائيلية، تقضي بوضع يد هذه الجمعيات على مبنى كبير للشرطة الإسرائيلية في وسط حي رأس العمود، مقابل تمويلها لإقامة بناء جديد لهذه الشرطة على أراضٍ فلسطينية في محيط المدينة في المنطقة المسماه "إي1" E1؛ وهو المشروع الاستيطاني الذي يربط مستوطنة معاليه أدوميم Ma'ale Adummim شرقي القدس، بالقدس الغربية[27].

كما حصلت الجمعية المذكورة على تراخيص بناء 300 وحدة سكنية أخرى في منطقة أبو ديس، قبالة جدار الفصل، وتمّ إطلاق اسم كدمات صهيون Kidmat Zion على الموقع[28]. وتقدم الملياردير موسكوفتش بدعوى ضدّ عائلة عربية تسكن في رأس العمود يدّعي فيها بأن الأرض التي تقيم عليها تعود له؛ حيث يسعى لإقامة بؤرة استيطانية جديدة في سفوح جبل الزيتون، وتبلغ مساحة هذه الأرض 2.5 دونماً[29]. تبعها إعلان السلطات الإسرائيلية استدراج عطاءات لبناء 307 وحدات سكنية في جبل أبو غنيم[30]. وعقّب المتحدث الإسرائيلي مارك ريغف Mark Regev على بناء هذه الوحدات السكنية بأن "إسرائيل" تميز بشكل واضح بين الضفة الغربية والقدس[31]، وإن تنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق لا ينطبق على القدس، وفي الوقت الذي تعهد فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بتجميد الأنشطة الاستيطانية، أعلن المستوطنون عن إقامة ثمانية مواقع عشوائية خاصة حول مدينة القدس.

وفي 2007/12/15 نشرت السلطات الإسرائيلية عطاء لبناء 150 وحدة سكنية قرب جبل المكبر، كما نشرت عطاء آخر في 2007/12/30 لبناء 440 وحدة سكنية في حي "آرمون هانا تسيف"، التابع لمستوطنة تل بيوت جنوبي القدس[32].

أما الوزير المسؤول عن شؤون المتقاعدين في الحكومة الإسرائيلية رافي إيتان Rafi Eitan فقد صرّح بأن موازنة 2008 تتضمن بناء 250 وحدة سكنية، في مستوطنة معاليه أدوميم، وبناء 500 وحدة أخرى في جبل أبو غنيم[33]. وكانت حركة السلام الآن Peace Now قد كشفت عن هذا الموضوع بإشارتها إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد خصصت مبلغ 25 مليون دولار لإقامة هذه الوحدات السكنية.



أما جريدة كل هزمان Kol HaZman فقد ذكرت بأن وزارة الداخلية الإسرائيلية قررت إحياء وتنفيذ مشروع الطوق الشرقي (شارع 45)، الذي تمت المصادقة عليه سنة 1996، وجرى تغيير مساره لإقامة أكبر وأعلى جسر يبلغ عرضه 350 م، وارتفاعه 115 م، في المناطق التي تسيطر عليها "إسرائيل"، وبحيث تتم مصادرة 1,070 دونماً من أراضي قرى صور باهر، والسواحرة الغربية، وأبو ديس، والطور لهذا الغرض. كما تمّ فتح نفقين أحدهما بطول 258 م والثاني بطول 960 م. ويهدف هذا الشارع إلى ربط المستوطنات الواقعة في الشمال الشرقي للقدس وهدم عشرات المنازل العربية[34].

وعندما لم تنجح مخططات مشروع إقامة 20 ألف وحدة سكنية بالقدس الغربية على مساحة 26 كم^2، بسبب المعارضة التي لقيتها، بحجة المحافظة على البيئة، لأن الأراضي المخصصة للبناء هي عبارة عن غابات، وبعد أن فشل مشروع موشيه صفدي Moshe Safdie؛ كشفت جريدة هآرتس في 2007/1/15 عن مخطط جديد لإقامة حي استيطاني على أراضي قرية قلنديا، شمالي مدينة القدس. والمخطط يهدف إلى بناء ما بين 11-13 ألف وحدة سكنية؛ لإسكان ما يزيد عن 60 ألف مستوطن[35]، ويتضمن المخطط شقّ نفق تحت قرية كفر عقب، لربط الحي الجديد مع مستعمرة كوخاف يعقوب Kochav Yaakov الواقعة شرقي القدس والمقامة على أراضي قرية برقة. وقد اعترفت وزارة الإسكان الإسرائيلية بوجود هذا المخطط، وبأنها تخطط لإقامة عشرة آلاف وحدة سكنية جديدة شمال القدس في منطقة قلنديا، ضمن سياسة إحداث تغيير ديموغرافي للمدينة، بالإضافة إلى ربط هذه المستوطنة مع المستوطنات الواقعة خارج حدود البلدية عن طريق الأنفاق، وفي حال تنفيذ المشروع فإنه سيكون أكبر حي استيطاني تقيمه "إسرائيل" في القدس الشرقية بعد عام 1967[36].

وبشكل موازٍ صادقت اللجنة المحلية للبناء في بلدية القدس، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، على بناء 1960 وحدة سكنية جديدة في حيين مفصليين؛ الأول على مساحة 70 دونماً، والثاني على مساحة 527 دونماً في مستوطنة رامات شلومو Ramat Shlomo المقامة على أراضي قرية شعفاط؛ ويهدف هذا المشروع إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية[37]. كما تمت المصادقة على بناء ألف وحدة سكنية جديدة بمبادرة من وزارة الإسكان في جبل أبو غنيم[38].

وضمن الرؤية الموضوعة لتطوير الاستيطان الإسرائيلي لمدينة القدس حتى 2020، قامت الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن مصادرة ألفي دونم من أراضي قرية الولجة؛ لإقامة مستوطنة جديدة تحت اسم جفعات ياعِل Givat Yael. وحسب المخطط ستُقام 13 ألف وحدة سكنية، تستوعب 55 ألف مستوطن[39].

وفي تطور لافت للنظر أعلنت الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 2007 عن تخصيص

مبلغ 1.5 مليار دولار، لتطوير الأحياء اليهودية الاستيطانية في القدس العربية، في محاولة لتخفيف المخاوف من زيادة السكان الفلسطينيين، بما يهدد مخططها لتهويد المدينة المقدسة، وسعيها لفرض السيادة اليهودية عليها، المرفوضة عالمياً، ووفق القانون الدولي، حتى من أقرب حلفاء "إسرائيل" وأصدقائها. وجاء هذا الإعلان في جلسة خاصة عقدتها الحكومة بوجود رئيس البلدية الإسرائيلي، الذي شدد على ضرورة تعزيز عدد السكان اليهود في المدينة المقدسة. وهذه الخطة تتطلب، لتعميق تهويد المدينة، نقل المزيد من الوحدات التابعة للوزارات إلى القدس، وإقامة مجمع للمحاكم، وإلغاء الضريبة المفروضة على أرباب العمل[40]. وفي تطور لاحق أعلن رئيس بلدية القدس الغربية، في آذار/ مارس 2007، عن إعداد خطة تطويرية تحمل اسم "خطة مارشال"؛ حيث تمّ تخصيص 200 مليون شيكل (50 مليون دولار)، تهدف إلى إقامة بنية تحتية وتطوير مرافق عامة؛ سعياً نحو إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي، وتحقيقاً لرؤية أولمرت تجاه مدينة القدس بشكل يضمن أغلبية يهودية، ويحول دون تقسيم المدينة إلى عاصمتين لدولتين[41].

وضمن السياسة الإسرائيلية القائمة لسلطة الاحتلال، فقد أصدر القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية الأمر العسكري ت/07/19 بتاريخ 2007/10/9 بوضع اليد على 1,128 دونماً، من أراضي السواحرة وأبو ديس والخان الأحمر لصالح الطريق رقم 80، وهذا الشارع يقع ضمن الأمر العسكري رقم 50 للطرق الصادر سنة 1983[42]. ويأتي هذا المخطط كحلقة من حلقات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لتحقيق أهداف عديدة؛ منها عزل التجمعات الفلسطينية وفصلها.

وهذا الطريق يندرج ضمن رؤية أولمرت تجاه الضفة الغربية، وهو طريق عنصري لأنه مصمم فقط للفلسطينيين. وتكمن خطورة هذا الطريق من الناحية السياسية في فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وعزل مدينة القدس عن امتدادها في الجنوب الفلسطيني وفي الشرق، وإلغائها كمركز للحركة والاتصال، إضافة إلى توسيع حدود القدس بضمها التكتل الاستيطاني الشرقي المكون من ثماني مستوطنات؛ لإحداث تغيير ديموغرافي لصالح الإسرائيليين. أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الطريق يعمل على إضعاف مكانة القدس وإخراجها من دائرة الحركة التجارية، واستبعادها كمركز للمواصلات، كما يمنع التطور العمراني باتجاه الشرق، وذلك ناتج عن ضمّ هذه الكتل الاستيطانية، وعن عزل القرى المحيطة بالمدينة.

أما بلدية القدس فقد شاركت في عملية المصادرة بإعلانها أن قطعاً من الأراضي تقع ضمن حوض رقم 30124 وحوض رقم 30120، من أراضي سلوان، هي أراضٍ مصادرة، من أجل إقامة موقف سيارات[43]. كما أعلنت بلدية القدس مخططاً إسرائيلياً جديداً بهدف الاستيلاء على أراضٍ من قرية سلوان، ومصادرة 150 دونماً لإسكان المهاجرين اليهود[44]. كما استولت الجامعة العبرية على المزيد من الأرض الفلسطينية؛ بفتحها طريقاً شُقَّت على أراضٍ تعود لمواطنين من قرية لفتا[45].

4. سياسة هدم المنازل ومنع رخص البناء:

إن قيام سلطات الاحتلال بتدمير الممتلكات والمنازل وهدمها في القدس المحتلة يتناقض مع القانون الإنساني الدولي، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، كما يتعارض مع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن استمرار سياسة هدم المنازل التي تتبعها السلطات الإسرائيلية للضغط على المواطنين لمغادرة المدينة المقدسة، هي سياسة قديمة جديدة، تأتي في سياق سياسة الحدّ من النمو السكاني العربي، ومن أجل تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين.

وقد لوحظ أن هناك تصاعداً خطيراً في سياسة هدم المنازل من قِبَل البلدية والداخلية الإسرائيلية منذ بداية 2007؛ حيث طال الهدم جميع مناطق القدس. وتصرّ بلدية القدس على سياستها العنصرية بملاحقة البناء الفلسطيني بالهدم والمخالفات والغرامات، حتى البناء المرخص منها، بحجة "تجاوز" نسبة البناء الممنوحة. ويضاف إلى كل ذلك، ما تصنعه السلطات الإسرائيلية من العقبات، والصعاب، والقوانين والإجراءات، إضافة للتكاليف الباهظة وندرة الأرض، جراء وضع اليد عليها تحت شتى القوانين، وهو ما يدفع الإنسان المقدسي إلى أن يختار ما بين البقاء قابضاً على الجمر في أرضه أو الخروج والرحيل. وفيما يلي جدول يوضح أعداد المنازل المهدومة في القدس في الفترة 2004-2007[46]:

جدول 6/1: هدم المنازل في منطقة القدس 2004-2007

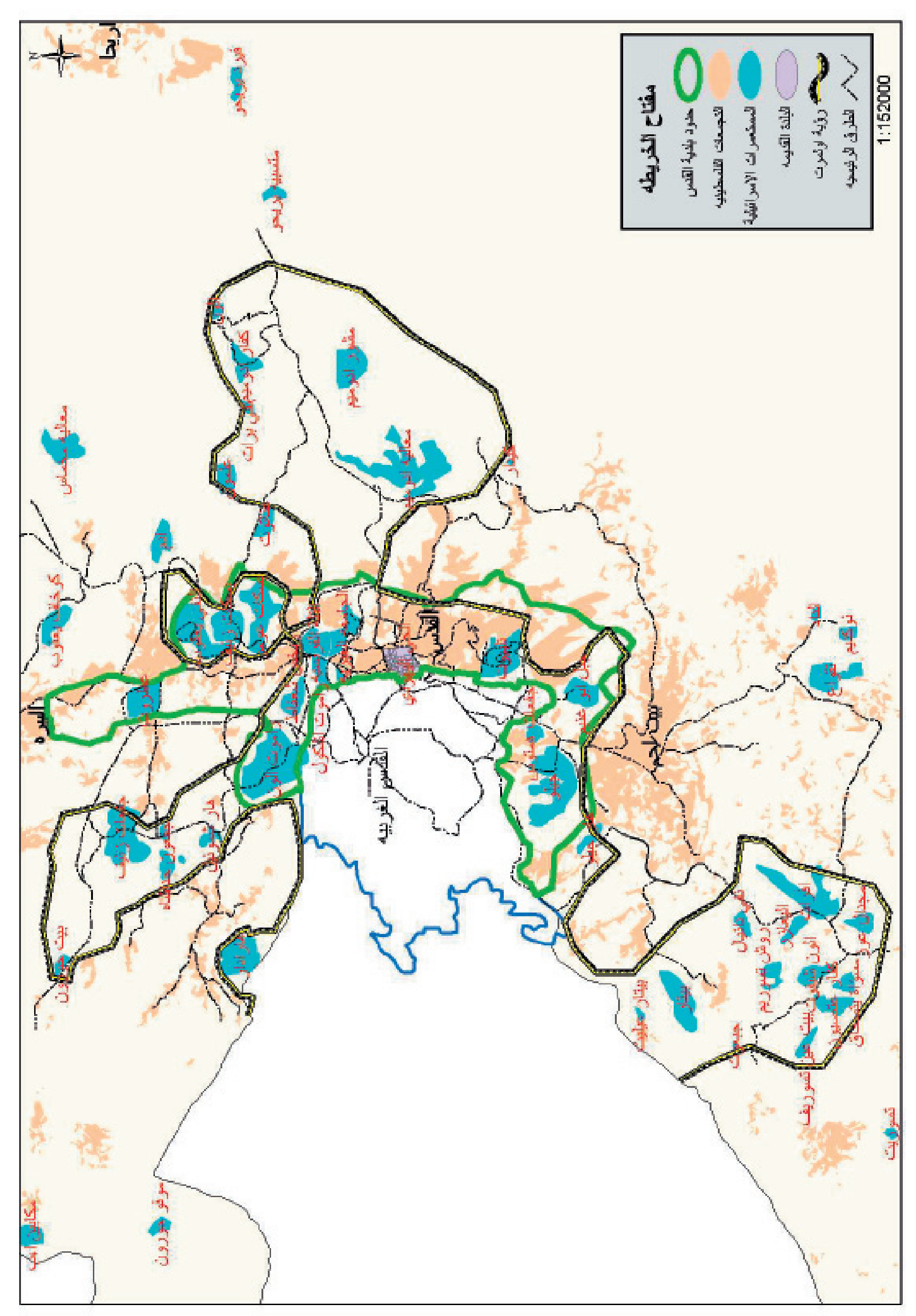
السنة	عدد الوحدات المهدومة
2004	183
2005	120
2006	78
2007	97

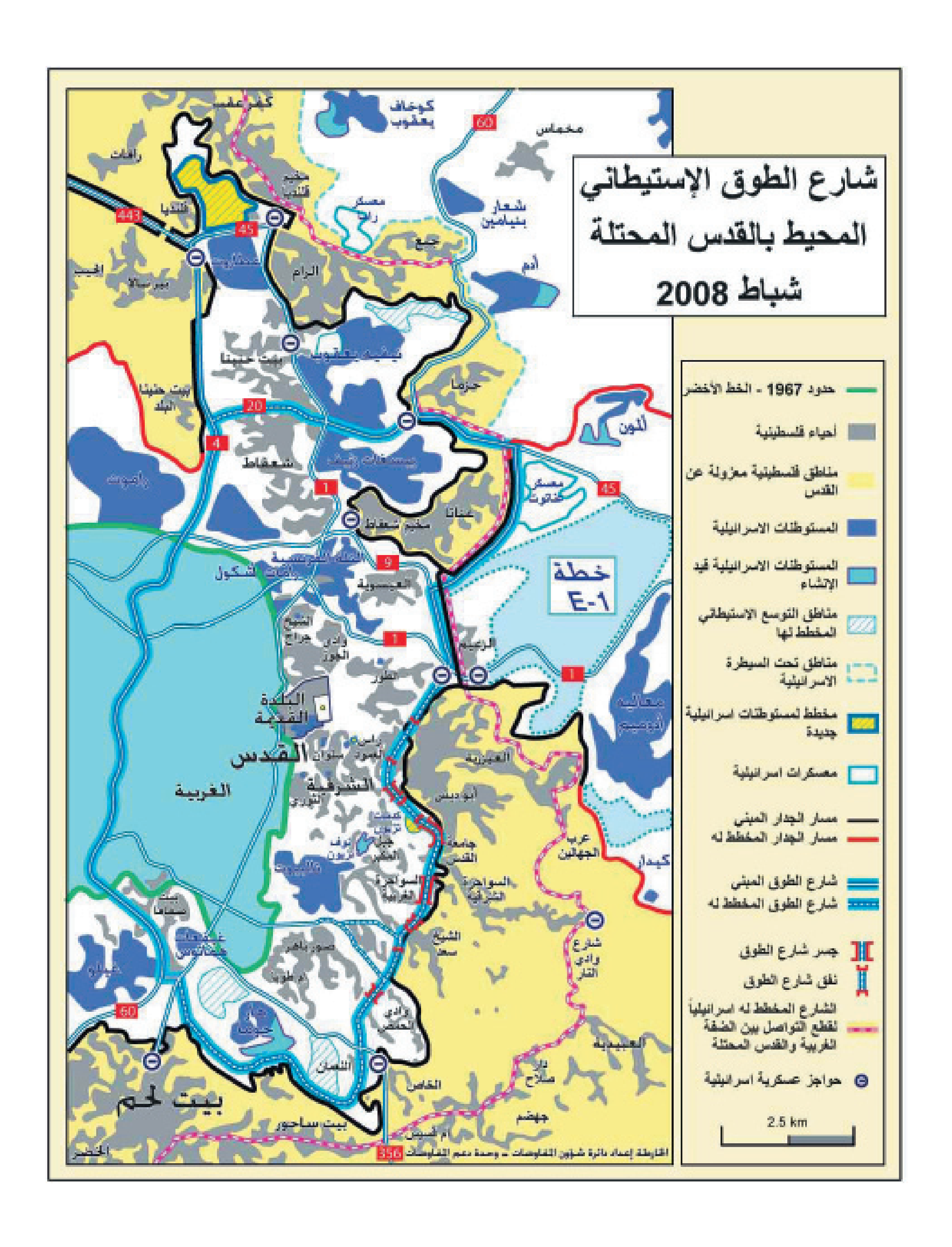
وتجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ هذه الإحصائيات ببعض الحذر، بسبب تضاربها مع إحصائيات أخرى، إذ تشير أرقام الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، إلى أن آليات الاحتلال هدمت حوالي 137 منزلاً في مدينة القدس وضواحيها، من بين 165 منزلاً تمّ هدمها، على الأقل، في الضفة الغربية، خلال سنة 2007[47].

5. تهجير المقدسيين وسحب حق الإقامة منهم:

شهد عام 2007 تصعيداً إسرائيلياً في انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في القدس، وخاصة الحقوق الاجتماعية وحقوق الإقامة. فالسياسة الإسرائيلية تجاه حقوق المقدسيين سجلت قفزة نوعية في انتهاكاتها للحقّ الأساسي للأفراد والجماعات، وتحديداً في مجال جمع الشمل، والسكن

خريطة رؤية أولمرت حول القدس





شارع الطوق الإستيطاني
المحيط بالقدس المحتلة
شباط 2008
حدود 1967 - الخط الأخضر
أحياء فلسطينية
مناطق فلسطينية معزولة عن القدس
المستوطنات الاسرائيلية
المستوطنات الاسرائيلية قيد الإنشاء
مناطق التوسع الاستيطاني المخطط لها
مناطق تحت السيطرة الاسرائيلية
مخطط لمستوطنات اسرائيلية جديدة
معسكرات اسرائيلية
مسار الجدار المبني
مسار الجدار المخطط له
شارع الطوق المبني
شارع الطوق المخطط له
جسر شارع الطوق
نفق شارع الطوق
الشارع المخطط له اسرائيلياً لقطع التواصل بين الضفة الغربية والقدس المحتلة
حواجز عسكرية اسرائيلية
2.5 km
خطة E-1
القدس
الغربية
الشرقية
البلدة القديمة
بيت لحم
كوخاف يعقوب
مخماس
شعار بنيامين
أدم
جبع
الرام
قلنديا
بيت حنينا
بيت حنينا البلد
شعفاط
مخيم شعفاط
عناتا
العيسوية
الطور
الزعيم
العيزرية
أبو ديس
معاليه أدوميم
عرب الجهالين
السواحرة الشرقية
السواحرة الغربية
جبل المكبر
صور باهر
أم طوبا
وادي الحمص
النعمان
الخاص
دار صلاح
جهضم
العبيدية
بيت ساحور
الخضر
القارطة إعداد دائرة شؤون المفاوضات - وحدة دعم المفاوضات

والإقامة. فالمعطيات المتعلقة بجمع الشمل تفيد بأن عدداً إجمالياً من الطلبات، موجودة الآن في وزارة الداخلية، يزيد عن عشرة آلاف طلب تتعلق بمصير أسر بكاملها وليس مجرد أفراد، غالبيتها مجمّدة استناداً إلى قرار حكومي صادر في العام 2002. ويرتبط بهذا حقوق آلاف الأطفال المقدسيين في التسجيل في سجل النفوس بوزارة الداخلية، وعدم تسجيلهم يعني حرمانهم من حقّ العلاج الصحي، ومن مخصصات التأمين الوطني وغيره. كما يعني أيضاً حرمان الأسرة الفلسطينية من جمع شمل أفرادها. ووفقاً لمنشورات وزارة الداخلية الإسرائيلية التي أعلنت عنها فإنها سحبت هويات الإقامة الدائمة من 1,363 فلسطيني مقدسي للعام 2006. ومنذ عام 1967 وحتى نهاية 2006 بلغ مجموع هويات الإقامة المسحوبة 8,269 هوية[48]. وليس هناك أرقام متوفرة حتى الآن، عن عدد هويات الإقامة الدائمة التي سحبت سنة 2007.

وفي القرى التي تقع حول مدينة القدس تنوي السلطات الإسرائيلية ترحيل 22 ألف بدوي من أنحاء الضفة، وتجميعهم في مساحات ضيقة لا تتناسب وطبيعة عملهم ونمط الحياة التي يعيشونها، كما حصل لعائلات عرب الجهالين (60 أسرة) عام 1997؛ حيث تمّ نقلهم بالقوة إلى جنوب أبو ديس بالقرب من مكبّ النفايات، وتمّ وضعهم في بيوت مؤقتة، وفي منطقة القدس وحدها يعيش حوالي 7,500 بدوي من عرب الجهالين، الذين ينتشرون على تلال القدس الشمالية والشرقية والغربية، وتنوي السلطات الإسرائيلية ترحيلهم من المنطقة، ضمن مخططاتها لما يسمى بـ"مشروع القدس الكبرى". ويعيش البدو في الضفة الغربية حالة من التهجير الدائم منذ عام 1948 وحتى الآن، فالسلطات الإسرائيلية تتعقبهم في كل مكان يلجؤون إليه، وتُغلِق المراعي في وجوههم، وتهدم منازلهم، وتُصادر أغنامهم، مما يهدد ثروتهم الحيوانية، ويهدد وجودهم[49].

وتحقيقاً لأهداف سياسية واستيطانية تتمثل في تفريغ الفلسطينيين من مناطق تواجدهم، وتمهيداً لمصادرتها والاستيطان فيها، وصل التمييز العنصري، الذي تمارسه "إسرائيل" بالمدينة حدّاً طال الموتى. فقد أصدر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي (موشيه) ديختر Avraham (Moshe) Dichter أمراً بمنع دفن الموتى الفلسطينيين في مقبرة الرحمة، الواقعة خارج أسوار البلدة القديمة. وجاء هذا القرار بالمنع ضمن سياسة الضمّ والتهويد والترحيل، خارقاً كل الأعراف والمواثيق الدولية. فبعد سياسة ملاحقة الأحياء وطردهم عن طريق هدم المنازل ومصادرة الأراضي، تتمّ اليوم سياسة ملاحقة الموتى في قبورهم[50]. وجاء هذا القرار رضوخاً لمطالب "لجنة منع هدم الآثار في جبل الهيكل"، وهي لجنة لتهويد المعالم العربية الإسلامية في القدس، وتدّعي أن الفلسطينيين "وسعوا المقبرة على حساب منطقة أثرية". ووصل الفصل العنصري حول مدينة القدس إلى قيام السلطات الإسرائيلية بإقامة طرق بمسارين يفصلهما حاجزٌ إسمنتيٌّ بارتفاع خمسة أمتار، أحدهما للإسرائيليين والآخر للفلسطينيين[51].

6. جدار الفصل العنصري في القدس:

على الرغم من القرارات الدولية، وخاصة قرار محكمة العدل الدولية باعتبار أن الجدار غير قانوني، إلا أن السلطات الإسرائيلية أمعنت في تجاهلها للقوانين والأعراف الدولية، واستمرت في تشييد الجدار والنظام الملحق به. وباستثناء مقطع يصل ما بين ضاحية البريد وبيت حنينا، فإن الجدار يكون قد اكتمل حول القدس. ويقوم جيش الاحتلال بتجهيز حاجز عسكري ليكون معبراً رسمياً "بوابة" في جدار العزل، كما يقوم بالتوسع عند المدخل الغربي الشمالي لمخيم شعفاط. وكان الجدار قد اكتمل في هذه المنطقة عازلاً 45 ألف مواطن، في مخيم شعفاط وضاحية السلام وعناتا، عن القدس مدينتهم ومركز حياتهم.

كما يعاني أطفال منطقة بيت حنينا (تل عداس) معاناة شديدة من هذا الجدار؛ فقد "حرموا من الالتحاق بالمدارس في القدس عقاباً لهم، لأن الجدار عزل بيوتهم عن مدارسهم، مما أفقدهم فرصتهم في التعليم الذي هو حق مجاني وإلزامي على المجتمع والسلطة، ويجب أن يكون متاحاً لكل طفل في سن التعليم. وهذا ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في المادة 20، وفي الشرعية الدولية لحقوق الإنسان"[52].

وتحولت قرى شمال غربي القدس إلى منطقة جافة، بعد أن عزلها جدار الفصل عن مدينتي القدس ورام الله، وبعد إحكام شركة ميكروت الإسرائيلية Israel National Water Company Mekorot سيطرتها على مصادر المياه، وتزويد القرى فقط بما نسبته 25% من احتياجاتها اليومية، الأمر الذي ألحق دماراً كبيراً في المزروعات من جهة، ودفع المزارعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أخرى. ويشعر أهالي قرى شمال غربي القدس بالضيق الشديد إثر إحكام الخناق عليهم بعد اكتمال بناء الجدار، حيث لم يعد لهم طريق سوى النفق، الذي سيفتح لربط هذه القرى المعزولة مع منطقة رام الله. يضاف إلى ذلك النفايات التي يلقيها المستوطنون فيها، وتحويل المنطقة إلى مكب لنفايات المستوطنات، وتحويل مجاري المياه العادمة إلى أودية المنطقة؛ مما أدى إلى تلوث مياه الينابيع والمياه الجوفية وتدمير الزراعة.

كما تعدّ قرى جنوب شرقي القدس نموذجاً آخر للعزل الذي يفرضه جدار الفصل، حيث أصبحت قريتا الشيخ سعد وجبل المكبر، أشبه بجزيرة معزولة، ويبلغ عدد سكانهما قرابة 15 ألفاً، وتعدّ هذه القرى البوابة الشرقية للمدينة، إذ لا يمكن أن تنفصل عنها، وذلك لافتقارها إلى الخدمات الكافية، وتحديداً المراكز الصحية. كما تمّ عزل أهالي القرى عن مقبرتهم الوحيدة، وعن مدارس أطفالهم، وعن أماكن عملهم وعائلاتهم، مما دفع بأكثر من 25% من السكان إلى مغادرة قراهم[53].

7. جوانب من معاناة سكان مدينة القدس:

أ. اقتصادياً:

بدأ الخنق الاقتصادي لمدينة القدس بعد الاحتلال مباشرة، حيث تعمّدت السلطات الإسرائيلية الضغط على المقدسيين لنقل الثقل الاقتصادي إلى القدس الغربية أو خارج حدود البلدية، وذلك عن طريق فرض الضرائب الباهظة على أصحاب المتاجر أو المؤسسات الصناعية في شرق القدس، فضلاً عن التقتير في إصدار الرخص للمنشآت الجديدة، وعدم وجود مناطق صناعية خاصة لهذه المنشآت. أدت هذه السياسة إلى هجرة اقتصادية كبيرة باتجاه المناطق المحيطة بالقدس، التي تتوفر فيها شروط مريحة للاستثمار الاقتصادي.

وهكذا أخذ الثقل الاقتصادي ينتقل باتجاه الشمال "الرام" أو الشرق "العيزرية وأبو ديس"؛ حيث عمدت السلطات العسكرية الإسرائيلية آنذاك إلى التساهل في منح الرخص وتخفيف الضرائب، مقارنة بالضرائب الباهظة المفروضة في شرقي القدس، فضلاً عن وجود مساحات واسعة من الأراضي والمخططات الهيكلية المصادق عليها، في الوقت الذي كانت تعاني فيه المدينة من مصادرة الأراضي، ومن تجميد المخططات الهيكلية وتقييد البناء. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى هجرة رؤوس الأموال إلى المناطق المحيطة بالقدس. وبشكل متوازٍ أدى وجود المنشآت الصناعية إلى حركة عمرانية كبيرة، حيث شجعت البلدية إقامة المشاريع العمرانية "مشروع العيزرية"؛ مما أدى إلى هجرة سكانية كبيرة باتجاه الضواحي، وتفريغ جزء كبير من البلدة القديمة وما حولها. غير أنه مع اندلاع انتفاضة الأقصى، ونتيجة للإغلاقات وإقامة الحواجز، والسياسة الإسرائيلية في سحب الهويات، بذريعة أن مكان الإقامة هو خارج حدود البلدية، وإقامة جدار الفصل؛ فقد عاد المقدسيون، للانتقال من أماكن سكناهم خارج حدود البلدية إلى داخل حدودها. حيث بلغ مجموع المنتقلين حتى بداية سنة 2007 حوالي 40 ألف فلسطيني؛ مما أحدث اكتظاظاً سكانياً وتعليمياً في الوحدات السكنية والصفوف التعليمية[54].

ب. اجتماعياً ونفسياً:

تواجه مدينة القدس حملة منهجية تنفذها سلطات الاحتلال، هدفها بالدرجة الأولى السكان العرب، وتتمثل في إهمال البنية التحتية، وهدم البيوت، وإغلاق المؤسسات وترويج المخدرات في صفوف الشبان، وتقييد البناء، الأمر الذي زاد من حدة الفقر وتأثيره على السكان. كما ارتفعت البطالة وخاصة بين الشباب غير المؤهل مهنياً؛ فوصلت نسبة البطالة إلى 20% خلال سنة 2005[55]، وهو المعدل نفسه تقريباً سنة 2006؛ مما زاد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجلت في آفة الإدمان على المخدرات والمشاكل الأسرية. ويُوجد انتشار المخدرات واقعاً مؤلماً بين فئات الشباب في المجتمع المقدسي، لارتباطه المباشر بالمجتمع الإسرائيلي. وينعكس هذا الوضع على ارتفاع نسبة

التسرب من المدارس، وبالتالي ارتفاع نسبة الأمية ونسبة الجريمة والانحرافات الأخلاقية. وقد تأزم الوضع بعد إقامة الجدار، حيث أدى إلى هجرة السكان من أماكن السكن خارج الجدار إلى داخله؛ فأحدث ضغطاً على الوحدات السكنية، التي كانت تعاني أصلاً من ارتفاع الكثافة السكانية بنسبة 2.2 فرداً للغرفة الواحدة قد ارتفعت إلى خمسة أفراد للغرفة الواحدة؛ وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية داخل الأسرة.

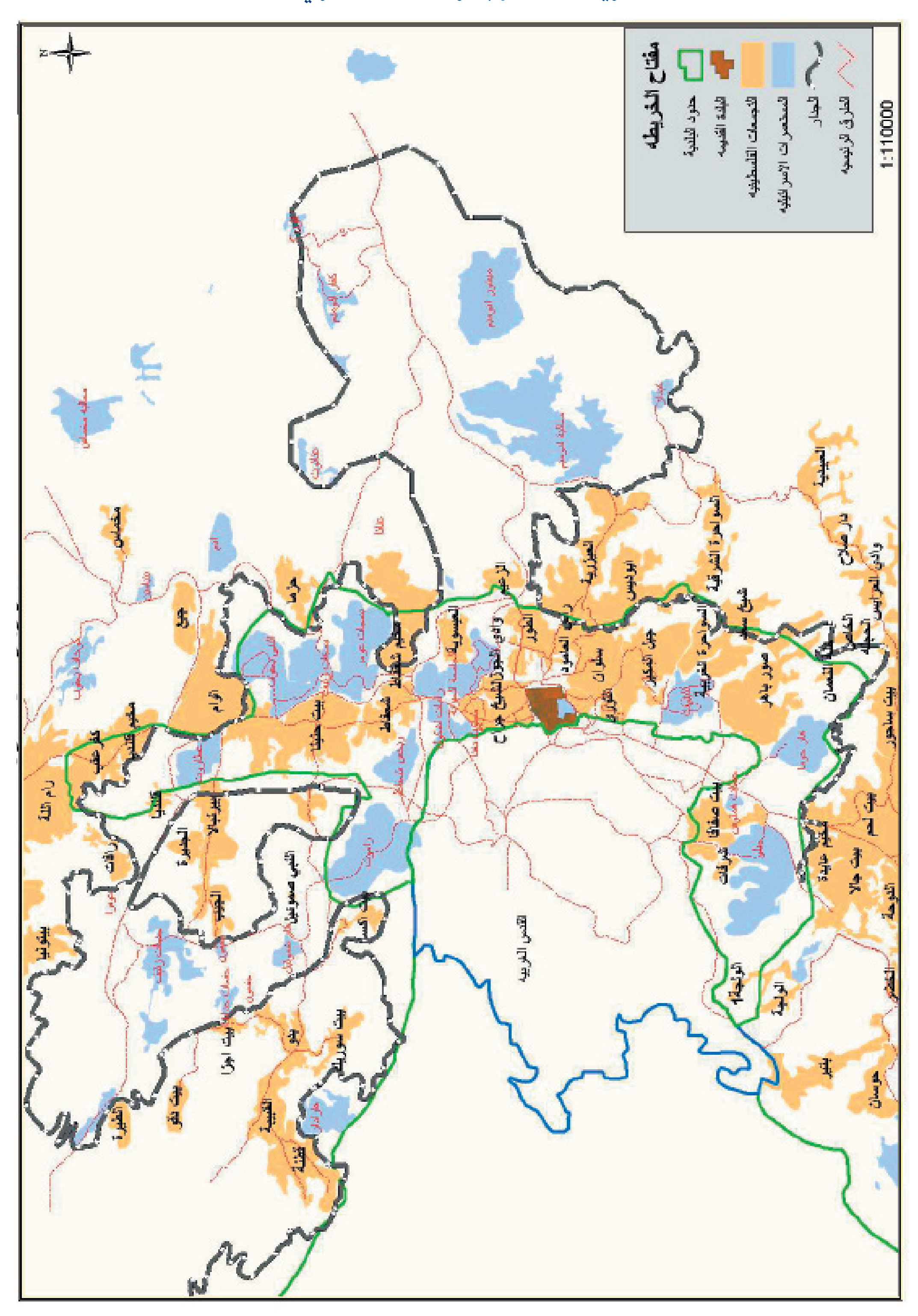
كان لإشغال الوحدة السكنية الواحدة بأكثر من أسرة أثر كبير على استقرار الأسرة المقدسية؛ من حيث مشاكل الزواج والطلاق. كما أن ارتفاع أجرة السكن لذوي الدخل المحدود ترك أثره على الوضع العائلي، فهذا الارتفاع وما يرافقه من متطلبات معيشية مع ثبات قيمة الدخل، أدى إلى حدوث مشاكل ذات انعكاسات اجتماعية وصحية على الأسرة.

وقد أدى بناء الجدار حول مدينة القدس إلى إثقال كاهل المقدسيين بالإجراءات الإسرائيلية المختلفة، وأدت إقامة الجدار إلى اضطرار عدد كبير من الفلسطينيين للانتقال وتغيير مكان سكنهم؛ إما للوصول إلى مواقع عملهم أو بسبب مدارس أبنائهم، أو للمحافظة على امتيازاتهم المتعلقة بهوية القدس. ونحن نشهد نوعين من الهجرة العكسية؛ الأول للخارج والثاني للداخل. وتأخذ هذه الهجرة شكلاً طبيعياً لمن ينظر إليها بشكل سطحي، إلا أنها تعدّ هجرة موجّهة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، التي تهدف إلى تفريغ مدينة القدس من أهلها. وحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد الأسر التي تمّ تهجيرها من محافظة القدس بلغ 1,635 أسرة بسبب بناء الجدار، وبلغ عدد الأفراد المهجرين في المحافظة 9,609 أفراد. وسيعيش ربع مليون فلسطيني في عزلة تامة، بعد الانتهاء من بناء جميع مقاطع الجدار، يضاف إليها العزلة المفروضة عليهم قبل ذلك، بسبب الإجراءات الخاصة بدخول مدينة القدس، والتي فرضتها السلطات الإسرائيلية منذ سنة 1993.

وعلى المستوى المجتمعي نلاحظ تراجعاً، من الناحية العملية، في مركزية مدينة القدس بالنسبة للفلسطينيين؛ حيث أصبح من الصعب الوصول إليها من جانب حملة هويات الضفة الغربية. وبالرغم من كونها مركزاً روحياً، إلا إن عدم القدرة على الوصول إليها أفقدها رونقها ومركزيتها الفعلية، فأصبحت أسواقها تعجّ بالسُّياح (من أجانب وإسرائيليين) وتفتقد لأهلها الأصليين. واختفت النشاطات الثقافية بعد انسحاب الكثير من المؤسسات الوطنية منها، وأصبحت القدس قرية كبيرة.

وقد أثّر الحصار الثقافي والاجتماعي على المجتمع والعائلة المقدسية في بنيتها الثقافية والاجتماعية. وأصبح الابتعاد عن العائلة الممتدة يضع بعض الأسر في وضع محزن؛ حيث لا تجد من يدعمها وقت الضيق، أو من يشاركها أفراحها، حيث لا يستطيع باقي الأقارب الدخول إلى القدس. أما بالنسبة للأسرة النووية، فإن الجدار وضع كثيراً من الأسر في معضلة حقيقية فيما

خريطة القدس وجدار الفصل العنصري



يختص بالسكن، وهذه المشكلة لا حلّ لها في وضع العائلات المختلطة (أحد الزوجين يحمل هوية زرقاء والآخر خضراء). وبالتالي يقع عليها خيار مستحيل؛ إما البقاء سوياً والعيش في ظلّ تهديد سحب هوية القدس من حاملها، إذا سكن خارج حدود بلدية القدس، أو خطر الاعتقال لحامل هوية الضفة، وإما العيش منفصلين.

وأدى الانتقال من محيط القدس إلى داخلها إلى تنازلات اجتماعية واقتصادية صعبة؛ فالتكاليف الباهظة التي يدفعها المواطن المقدسي، من ضرائب المسقفات وضرائب أخرى، كفيلة بوضع الأسر تحت ضغط مادي جسيم، مما يجعل أفرادها يعيشون يومهم دون تخطيط للمستقبل. وتتأثر الصحة النفسية للأفراد بسبب المساكن المشتركة والمساكن غير الصحية؛ حيث يفقد الإنسان فرديته وخصوصيته. فالحياة في بيئة مكتظة تزيد من معاناة الأطفال وأفراد الأسر، وهذه تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة نسبة الطلاق، والانحراف، وظهور ظواهر اجتماعية فتاكة، مثل آفة المخدرات.

ج. تعليمياً:

إن الاستثمار الكبير في إقامة المؤسسات التعليمية في شمال وشرق القدس، ولا سيما المؤسسات الخاصة، أدى إلى رفع الضغط عن المدارس البلدية، كما أن ظاهرة الاكتظاظ في الصفوف الدراسية لم تكن ظاهرة ملموسة بشكل كبير، وأصبحت هذه المدارس تستوعب آلاف الطلبة (مدارس الأوقاف، المدارس المسيحية). وكان لإقامة الجدار أثر كبير في توجه الطلبة إلى المدارس في شرق القدس؛ مما أدى إلى اكتظاظها سواء أكانت حكومية تابعة للبلدية، أم المدارس التابعة للأوقاف، أم المدارس الخاصة. ونظراً لقلة الاهتمام الذي توليه بلدية القدس لقطاع التعليم وتطوير بنيته التحتية منذ الاحتلال وحتى اليوم، وأسلوبها في استخدام البيوت السكنية المستأجرة، كغرف صفية؛ فإن عدد المدارس ما يزال عاجزاً عن استيعاب جميع الطلاب، مما أدى إلى تسرب آلاف الطلبة وحرمانهم من التعليم. كما أن ارتفاع أعداد الطلبة واكتظاظ الغرف الصفية، التي هي أصلاً ليست مدارس، بل أبنية مستأجرة، ينعكس بشكل مباشر على التحصيل الدراسي، ويجبر أولياء الأمور على نقل أبنائهم إلى المدارس الخاصة ذات الأقساط المدرسية العالية، والمقتصرة فقط على الطبقة ذات الدخل المرتفع. كما أن المدارس التابعة للبلدية تنتهج سياسة مرسومة، هي تجهيل الطلبة وسلخهم عن هويتهم القومية والثقافية، بسبب غياب الإشراف التربوي الحقيقي على المدارس العربية. وهو ما قاومه المقدسيون منذ الاحتلال وحتى سنة 2004، عندما بدأ الميزان يميل لصالح هذه المدارس. ومع ظهور مدارس المقاولات التابعة للبلدية، والتي هدفت إلى فرض المناهج الإسرائيلية، أصبحت هذه المدارس تستوعب 56% من الطلبة، وما تزال أعدادهم في ازدياد مستمر، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً على الأجيال القادمة. وقد أعلن رئيس لجنة أولياء الأمور، في تصريح صحفي،

بأن أوضاع التعليم في المدارس الحكومية في القدس الشرقية سيئة جداً، وأن هناك نقصاً حاداً في الغرف الدراسية، يزيد عن 1,500 غرفة، وأن تسرب الطلبة الثانويين يزداد نتيجة خصخصة التعليم الحكومي في المرحلة الثانوية، لتصل النسبة إلى طالب من بين كل طالبين بنسبة 50%، وذلك بناء على اعتراف المصادر الحكومية الإسرائيلية. فمدرسة الرشيدية الثانوية الحكومية في القدس الشرقية، كانت تعاني من عجز عن إيجاد مقاعد لأكثر من 150 طالباً سنة 2007. وهذا ينطبق على باقي المدارس الحكومية الأخرى، والوضع أكثر سوءاً في المراحل الابتدائية والإعدادية، ناهيك عن أن عدم وجود غرف دراسية كافية للطلبة، دفع البلدية إلى حشرهم في غرف الملاجئ، واستخدامها كغرف للتدريس كما هو الحال في جبل المكبر. وهناك عاملان أثّرا على العملية التربوية:

الأول: هو ازدياد الاكتظاظ في الغرف الدراسية، والذي يصل إلى 40 طالباً في الصف الواحد. والثاني: هو غياب البنية التحتية لهذه المدارس مثل الملاعب والمختبرات... والنقص الشديد في الطواقم الإدارية والتعليمية والمكتبات، بل إن أغلب المدارس لا يوجد فيها ملاعب ولا قاعات ولا حتى ساحات ولا غرف خاصة بالمدرسين[56]. ويتضح حجم المأساة عندما نلاحظ أن هناك أكثر من 15 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين سنّ الثالثة والرابعة من أبناء القدس، وأن نحو87% منهم دون أطر تعليمية، وأن 55 طفلاً فقط مسجلون في الحضانات الرسمية، بينما هنالك 1,900 طفل مسجلون في حضانات خصوصية؛ في حين أن 64% من أهالي القدس المحتلة يعيشون تحت خطّ الفقر، مما يُصعِّب إدخال الأطفال في أطر تربوية خصوصية. كما أن نسبة التسرب من المدارس الحكومية تصل إلى 45%، وهذا بحدّ ذاته مؤشر على سياسة ممنهجة ومنظمة من أجل تجهيل طلبة القدس[57].

8. فعاليات تضامنية مع القدس:

نظراً لمكانة القدس في قلوب العرب والمسلمين، وعلى ضوء ما تتعرض له من تهديدات ومخاطر، فإن سنة 2007 قد شهدت في الخارج العديد من الفعاليات والتحركات التضامنية. فخلال سنة 2007 سُطّرت العديد من بيانات الإدانة والتحذير والمناشدة والتنبيه من خطورة مخططات العدو وتهديداته للقدس، وقد قامت بعض المؤسسات بالاجتماع مع شخصيات عالمية مؤثرة لإطلاعها على خطورة ما يجري في القدس، بينما فضّل البعض الآخر تنظيم تحركات ومعارض ثقافية، في حين تحركت الجماهير العربية والإسلامية بشكل عفوي أو بناءً على دعوات من جمعيات أهلية في أكثر من محطة ومناسبة؛ للدفاع عن الأقصى الذي يشكل عنصراً حساساً في تحريك مشاعر الشعوب، ولا سيما في شهر شباط/ فبراير، على خلفية الحفريات الخطيرة عند باب المغاربة.

وشهدت سنة 2007 إطلاق مشروع إعادة إعمار البلدة القديمة في القدس – المرحلة الثانية –

بمبلغ أربعة ملايين دولار، تقدمة من صندوقي الأقصى والقدس، بعد اجتماع لاعتماد المشروع بمقر البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، في كانون الثاني/ يناير.

كما شهدت سنة 2007 عدداً من التحركات والفعاليات التضامنية الكبرى، لا سيما في شهر آذار/ مارس؛ حيث عقدت مؤسسة القدس الدولية مؤتمرها السنوي في العاصمة الجزائرية، وقد تمكنت خلال المؤتمر وبالتعاون مع شبكة المؤسسات العاملة للقدس من الحصول على تمويل لنحو 55 مشروعاً في مجالات التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، ورعاية البيئة والموارد الطبيعية، فاقت كلفتها عشرة ملايين دولار، وفق ما أعلن الأمين العام لمؤسسة القدس الدكتور محمد أكرم العدلوني. وخلال المؤتمر نفسه، أعلن الدكتور بوعبد الله غلام الله، وزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري، عن الشروع في إنجاز مشروع وقفي بقيمة ستة ملايين دولار يتكون من 74 منزلاً راقياً و28 محلاً تجارياً تقام في العاصمة الجزائرية على مساحة 1,800 م^2، ويعود ريعها لمصلحة مشاريع لدعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس والأراضي الفلسطينية.

وفي نيسان/ أبريل أعلنت اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم "الإسيسكو" عن دعم مشاريع تربوية في القدس. وشهد شهر أيار/ مايو إطلاق نقابة أطباء مصر لـ"حملة المليون توقيع من أجل الأقصى" تحت رعاية الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بالتعاون مع مؤسسة الشيخ عيد القطرية، التي أطلقت الحملة في عدد من الدول العربية.

كما عقد في حزيران/ يونيو مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني مؤتمراً بعنوان "معاً من أجل القدس" في كل من القدس وغزة وبيروت، عبر الأقمار الصناعية، وبحضور عدد من السفراء لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ورجال الدين، والكتاب، والباحثين، والشخصيات السياسية والمدنية. وفي نشاط مشابه، انعقد يوم القدس العالمي الخامس على الانترنت، برعاية العلامة الشيخ يوسف القرضاوي، وبحضور العديد من الشخصيات البارزة، في شهر أيلول/ سبتمبر.

وبمناسبة مرور 40 عاماً على احتلال كامل القدس، أطلقت مؤسسة القدس في حزيران/ يونيو حملة دولية واسعة تحت شعار "القدس 40 عاماً في الأسر... فلنشعل قناديل صمودها"، تضمنت عدّة محاور للتوعية بواقع القدس والأقصى، ولتعزيز التحركات الشعبية لنصرة القدس والأقصى، ولتأمين الدعم المادي لتثبيت صمود أهل القدس، ولِحثّ الحكومات والمؤسسات المؤثرة والأفراد على التحرك لنصرة القدس. ونُفِّذت الحملة عبر الفضائيات والانترنت والملصقات وإعلانات الصحف ورسائل الهاتف المحمول القصيرة.

وكان من أبرز التحركات من أجل القدس "ملتقى القدس الدولي"، الذي نظمته مؤسسة القدس الدولية والشبكة العالمية للمؤسسات العاملة للقدس في 2007/11/15، الذي انعقد في مدينة إسطنبول بحضور أكثر من خمسة آلاف شخصية من 65 دولة عربية وإسلامية وأجنبية، فضلاً عن شخصيات عربية وإسلامية وعالمية هامة، وقد تمخّض عنه ما عرف باسم إعلان إسطنبول.

وقد نُظّمت حملات تبرعات شعبية عديدة من أجل القدس في أكثر من عاصمة عربية، لا سيما في بيروت، ودمشق، وعمّان، وصنعاء وغيرها، وفي عدد من العواصم الخليجية والأوروبية، وذلك بدعوة من عدة جمعيات، برز منها اتحاد أطباء العرب، والجمعيات الخيرية في أوروبا. كما نُظّمت حملات لفكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني في معظم العواصم العربية.

كما شهدت سنة 2007 تفعيلاً لعدد من المنظمات الشبابية من أجل القدس، كرابطة "شباب لأجل القدس" وغيرها، كما أطلقت مؤسسة القدس الدولية موقعاً خاصاً بمدينة القدس.

وتجدر الإشارة إلى الدور الباهت للمؤسسات الرسمية العربية والإسلامية في دعم القدس؛ ومن أبرز النماذج "لجنة القدس" التي تتبع منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث كان من المأمول من هذه الجهة وغيرها ألا نكتفي بالبيانات والمواقف والدعم الخجول، الذي لا يتناسب مع تمثيلها لنحو 56 دولة. ومن المعروف أن حريق الأقصى سنة 1969 كان هو السبب المباشر لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً: الجدار العنصري العازل

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار الفصل العنصري العازل في الضفة الغربية خلال سنة 2007. ونحيل القارئ الكريم إلى العديد من الخلفيات والتفصيلات المتعلقة بالجدار، التي وردت في التقرير الاستراتيجي السابق. أما أبرز التطورات المتعلقة بالجدار، فقد تمّ اعتمادها في نيسان/ أبريل 2007، ونشرتها وزارة الدفاع الإسرائيلية في أيلول/ سبتمبر 2007. وقد أظهرت الخريطة الجديدة زيادة في المناطق المنوي عزلها خلف الجدار بنسبة 28.5% (أي 157,920 دونماً أو 157.92 كم²). وبعبارة أخرى، فإن مساحة المنطقة المعزولة خلف الجدار قد زادت من 555 كم² على 713 كم²؛ كما زاد طول الجدار من 703 كم إلى 770 كم[58].

وقد تركزت الزيادة في منطقتين، الأولى: جنوب شرق الضفة، إلى الشرق من محافظتي الخليل وبيت لحم، في المنطقة المحاذية لجنوب غربي البحر الميت؛ حيث زاد طول الجدار هناك 53.5 كم، مما تسبَّب في عزل 153,780 دونماً. أما المنطقة الثانية فكانت شمال غربي رام الله، منطقة اللطرون

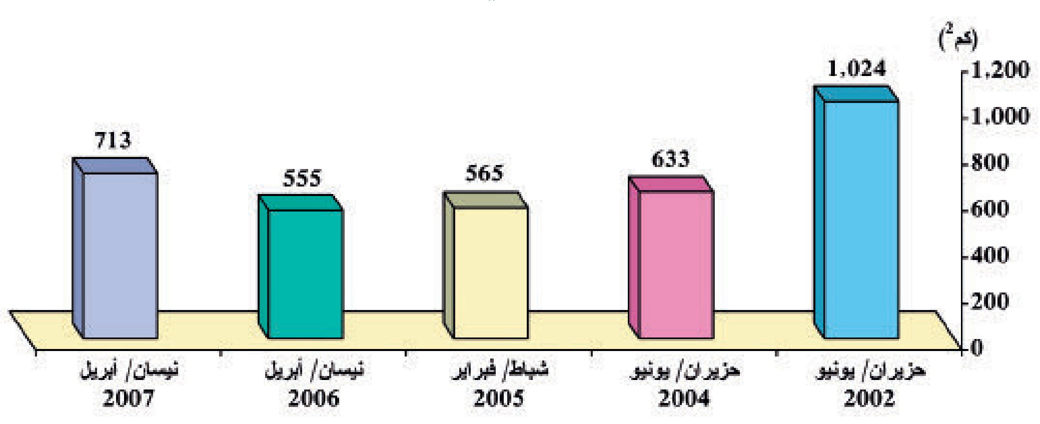
(موديعين)، حيث شهدت زيادة في طول الجدار بلغت 13.5 كم، وعزلت بالتالي منطقة مساحتها 4,140 دونماً خلف الجدار. وقد هدفت من ذلك على إدخال مستوطنتي نيلي Nili ونعالي Na'ale ضمن الجدار، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى إيجاد جيبين فلسطينيين آخرَيْن، يعيش فيهما حوالي 20 ألف فلسطيني، سيعزلون عن باقي الضفة الغربية[59]. (انظر الخريطة)

وهذه هي المرة الرابعة التي يتمّ فيها تغيير مسار الجدار وطوله، ومساحة الأرض التي يعزلها؛ انظر جدول 6/2[60]:

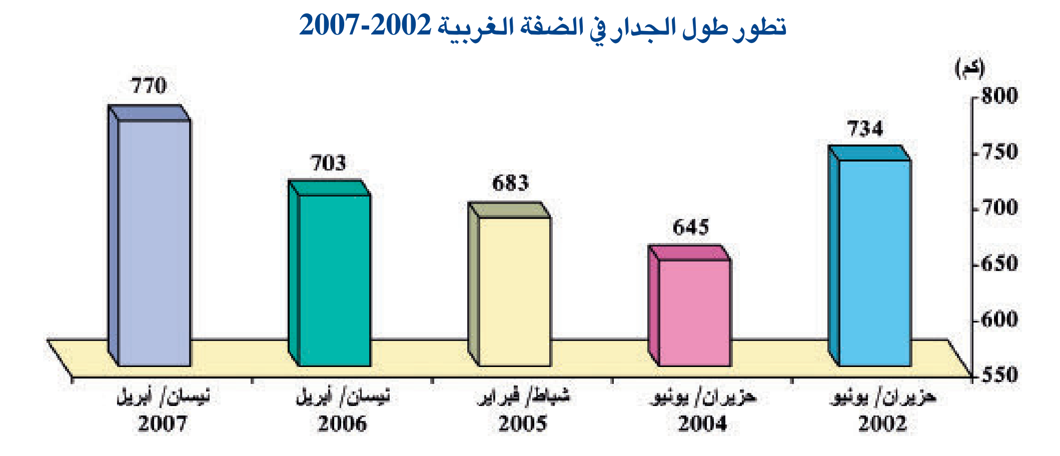
جدول 6/2: تطور مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية 2002-2007

التاريخ	المساحة المقتطعة لصالح الجدار (كم²)	النسبة من مساحة الضفة الغربية (%)	طول الجدار (كم)	طول الجدار على الخط الأخضر (كم)
حزيران / يونيو 2002	1,024	18	734	–
حزيران / يونيو 2004	633	11.7	645 مع بعض الاستثناءات	83
شباط / فبراير 2005	565	10	683	138
نيسان / أبريل 2006	555	9.8	703	128
نيسان / أبريل 2007	713	12.6	770	80

تطور المساحة المقتطعة لصالح الجدار في الضفة الغربية 2002-2007



تطور طول الجدار في الضفة الغربية 2002-2007



ويشير تقرير لمعهد الأبحاث التطبيقية بالقدس (أريج) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) إلى أن هناك 29 قرية فلسطينية ستجد نفسها في مناطق مغلقة على شكل جيوب يحيطها الجدار، ومجموع مساحتها 216.7 كم²؛ كما أن هناك 138 قرية أخرى تضررت بشكل كبير بسبب الجدار، حيث يعزل الجدار خلفه 554.4 كم² من أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن 40 تجمعاً فلسطينياً آخر يقيم فيه أكثر من 37 ألفاً، ستجد نفسها معزولة ولكن شرقي الجدار. وسيضمّ الجدار خلفه 107 مستوطنات إسرائيلية يسكنها نحو 425 ألف مستوطن. وتغطي هذه المستوطنات 106.7 كم²، أما باقي المستوطنات شرقي الجدار فتغطي مساحتها 37.8 كم²[61].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى جدار العزل العنصري، فإن "إسرائيل" قد أعلنت 925 كم² من الضفة الغربية "مناطق عسكرية مغلقة"، كما أعلنت 630 كم² "أراضي دولة"، وهي تتضمن أراضي المستوطنات والقواعد العسكرية. أي أن مجموع الأراضي المصادرة يصل إلى 40.1% من مساحة الضفة الغربية[62].

وتشير أرقام "الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري" أن قوات الاحتلال أتمت بناء 48 كم من الجدار خلال سنة 2007، وهو ما يعني أن نحو 450 كم قد تمّ بناؤها من الجدار. كما تشير تقديرات الحملة الشعبية إلى أن نحو 80 كم أخرى لا تزال قيد الإنشاء[63].

ويجب التنبه إلى بعض التضارب في الإحصائيات المتعلقة بالجدار بين تلك التي تنشرها مؤسسات الدراسات الفلسطينية مثل أريج و الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، وبين الأرقام التي ينشرها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'tselem)[64]، أو تلك الأرقام التي تنشرها مؤسسات الأمم المتحدة. غير أننا لا نود إرباك القارئ بأرقام متعارضة، خصوصاً وأن الفروقات ليست كبيرة.

ولا بدّ من الوقوف بإجلال وإكبار أمام إصرار الفلسطينيين على مقاومة جدار الفصل العنصري، وصمودهم في أرضهم، على الرغم من شدة معاناتهم. وقد ضربت قرية بلعين نموذجاً رائعاً للإصرار والصمود وابتداع الوسائل المختلفة للمطالبة بحقوق أبنائها؛ هذا فضلاً عن الجهود المتميزة التي تبذلها مختلف المؤسسات والجمعيات والأحزاب الفلسطينية.

وأُعلن في سنة 2007، إجراء بعض التعديلات في مسار الجدار في محافظة جنين (زبوبا، وفقوعه، وجلبون)، وفي محافظة قلقيلية مقطع (جيوس، وفلامه، وعزون العتمة)، وفي محافظة رام الله (بلعين، وبدرس، ودير قديس). كما مددت قوات الاحتلال المدة الزمنية لإكمال بناء الجدار لسنتين جديدتين؛ حيث كان من المفترض إنهاء الجدار بنهاية العام 2008، إلا أنه جرى تمديد العمل به حتى نهاية 2010، ويعني ذلك أن سلطات الاحتلال تحتاج ثماني سنوات لبناء جدار الفصل العنصري، الذي تمّت المصادقة عليه سنة 2002[65].

وحسب تقارير الأمم المتحدة 8.6% فإن هنالك 19 بوابة للجدار تفتح يومياً لحملة التصاريح، ولكنها تغلق ليلاً، وهنالك 19 بوابة أخرى تفتح خلال مواسم الحصاد خاصة أو أسبوعياً[66].

وقد قدر مركز بمكوم الإسرائيلي Bimkom عدد سكان الجيوب التي يخنقها الجدار بـ 248 ألف فلسطيني في الضفة الغربية، ومثلهم تقريباً (250 ألفاً) يعيشون في القدس الشرقية. وقد تلقى سكان هذه الجيوب ضربة قوية وخسائر اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة[67].

وتتعرض منطقة بيت لحم إلى كارثة حقيقية جراء الجدار، الذي بدأ بفصلها عن القدس وعن القرى المحيطة بالمدينة[68]. كما أكدت وزارة السياحة والآثار أن جدار الفصل هو من أهم المعوقات التي عملت على ضرب قطاع السياحة في بيت لحم[69]. وجدار الضمّ ماضٍ بلا هوادة في تعذيب الفلسطينيين وسلبهم كافة حقوقهم الإنسانية المشروعة، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية برسم حدودها لـ"إسرائيل" من جانب واحد من خلال بنائه، وبالتالي فإن هدفه الجوهري ليس أمنياً كما تدّعي.

ثالثاً: الاستيطان والتوسع الاستيطاني

استمرت سياسة التوسع الاستيطاني والبناء في الكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني في مناطق الأغوار، التي تمّ استثناؤها في فترات سابقة. وبالرغم من أن عملية السلام والتفاوض بين الطرفين مستمرة، لكن الجانب الإسرائيلي اتخذ ورقة التعهدات، التي قدمها رئيس الولايات المتحدة بوش بتاريخ 2004/4/14،

والتي جاء فيها أن الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية من التسوية، ذريعة لاستمرار توسعه الاستيطاني. والجدول التالي يبين الارتفاع في وتيرة الاستيطان وأعداد المستوطنين[70]:

جدول 6/3: أعداد المستوطنين والوحدات السكنية 2005-2007

السنة	عدد الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات	عدد المستوطنين بالآلاف في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية*
2005	1,727	452
2006	1,700	468
2007	3,614	482

* أعداد تقريبية.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف في المصادر في تحديد أعداد الوحدات السكنية. وربما يعود ذلك إلى عدم التفريق بين ما تم اعتماد بنائه أو نزلت مناقصات بشأنه في سنة معينة، وبين ماتم إنجاز بنائه في السنة نفسها، ولكن قد يكون قد تم اعتماده أو بدأ العمل به في سنة سابقة. كما قد يعود السبب إلى عدم الدقة في تحديد طبيعة الوحدة السكنية، إذ قد يعتمد البعض اعتبار بناية من مجموعة من الشقق وحدة سكنية واحدة، بينما يتعامل آخرون مع البناية باعتبارها عدداً من الوحدات السكنية بحسب عدد شققها. ولعلنا نفهم في ضوء ذلك الفرق الكبير في تقديرات معهد أريج عن غيرها، عندما ذكرت أن "إسرائيل" قامت ببناء 122,677 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية في الفترة 2001-2007. كما ذكرت أنه كان في سنة 2007 على وجه التحديد حركة استيطانية توسعية مكثفة، تميزت بتركيزها على زيادة في عدد بناء الوحدات السكنية، والتي بلغت 32,064 وحدة سكنية حتى شهر أيلول/ سبتمبر من سنة 2007[71].

وإذا نظرنا إلى مشروع قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية وخطته التي تقضي بتقسيم الضفة الغربية إلى أربعة أجزاء هي: القدس، وغرب الضفة، وغور الأردن، وجنوب الخليل. بالإضافة إلى وجود مناطق عازلة وممرات استراتيجية (شوارع) في عرض الضفة الغربية، ومحوري طرق استراتيجيين على طول الضفة الغربية[72]؛ فإن مشروع المستوطنين والمشروع الحكومي، ينطبق بشكل كبير على ما جرى تطبيقه على أرض الواقع في الضفة الغربية اليوم. كما أن خطة العزل التي بدأ تنفيذها سنة 2004، والقاضية بعزل الغور، تسير بوتيرة متسارعة، فمنذ سنة 2004 وحتى نهاية 2007 يُمنع وجود أشخاص ليس لديهم تصاريح إقامة من المكوث في الغور عدا ساكنيه، كما يجري ترحيل السكان العرب من المنطقة وهدم مساكنهم. كما أن عزل مدينة القدس قد تمّ، وهو في مرحلة متقدمة لفصل المدينة عن الضفة الغربية؛ لتبدأ فيها مرحلة جديدة من التهويد وبشكل متسارع.

ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية سنة 2000 وحتى نهاية سنة 2007، بدأت ملامح المشروع الإسرائيلي بالوضوح "التوسع الاستيطاني" وإقامة جدار الفصل العنصري، والشوارع البديلة، وتحويل الدولة الفلسطينية المحتملة إلى كانتونات. وهذا المشروع يعود "الفضل" فيه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون. لدرجة يمكن معها تسمية الفترة ما بين 2001-2005 "عصر شارون". فحرب المستوطنات، واحتلال التلال والشوارع الالتفافية ومشروع النجوم الاستيطانية، كلها تحمل بصمة رجل واحد، قاد الدولة ضمن وجهة نظر متشائمة وقاتمة ومظلمة وعنيفة. وهذا الرجل هو الذي زرع عشرات المستوطنات وعشرات البؤر الاستيطانية، ونفذ مشروعه بالكامل بتهويد مدينة القدس، وشقّ مئات الشوارع البديلة الخاصة بالمستوطنات، وبنى عشرات آلاف من الوحدات السكنية، وأوجد الأمر الواقع الذي يكاد يستحيل تغييره. واستمر في هذه السياسة تلميذه أولمرت، الذي بدأ بالتسريع في بناء وحدات استيطانية جديدة؛ ففي سنة 2007 تمّ الانتهاء من بناء 3,614 وحدة سكنية جديدة بالضفة الغربية، ضمن رؤية "إسرائيل" لطبيعة السلام الذي تريده. وقد استقبل المستوطنون حلول الأعياد اليهودية للبدء بحملة استيطانية، دون معارضة تذكر من جانب الجيش أو الشرطة، وقاد هذه الحملة عتاة المستوطنين (دانييلا فايس Daniela Weiss، وارييه يتسحاقي Aryeh Yitzhaki) وقاموا بإنشاء خمس بؤر استيطانية، تركزت في الكتل الاستيطانية الكبرى (غوش عتصيون Gush Etzion، اللطرون) بالإضافة إلى منطقة نابلس[73].

وكشف تقرير لحركة السلام الآن عن قيام الحكومة الإسرائيلية ببناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، وخاصة في الكتل الاستيطانية الكبرى[74]. كما كشفت الحركة في تقريرها أيضاً عن بناء مئات الوحدات السكنية الاستيطانية قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس للسلام. وأفاد التقرير أن التوسع الاستيطاني يتركز في 88 بؤرة استيطانية بالإضافة إلى المستوطنات الكبيرة المحيطة بالقدس (بيتار عيليت Beitar Illit، وجبعات زئيف، ومعاليه أدوميم)[75]. كما طرحت مناقصة لبناء 44 وحدة سكينة جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم[76].

واستمرت سياسة العزل والتطهير العرقي في منطقة الأغوار، والتي بدأت قبل أربع سنوات، ومنع العشرات من المواطنين من دخول الأغوار[77]. وفي منطقة الرماضين والسموع ويطا جنوب منطقة الخليل هدمت السلطات الإسرائيلية مضارب البدو وقامت بترحيلهم من أجل إيجاد مناطق خالية من السكان[78]. وفي منطقة الأغوار هدمت سلطات الاحتلال قرى بدوية وقامت بإخراج جميع التجمعات البدوية في المنطقة (الحديدية)[79]. مما يدل على رغبتها في عزل منطقة الأغوار واعتبارها منطقة تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أوضح وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز Shaul Mofaz بأن غور الأردن لن يعود للفلسطينيين.



تابعت "إسرائيل" حفرياتها واعتداءاتها على الأماكن الإسلامية المقدسة، والصورة لبلدوزر إسرائيلي يقوم بإزالة التلة الترابية المحاذية لباب المغاربة في حرم المسجد الأقصى، في 2007/2/7. (رويترز)



الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948، وأحد أبرز المدافعين عن القدس والمقدسات، يعتقله الإسرائيليون إثر مشاركته في مظاهرة في القدس في 2007/3/7 ضد الحفريات الإسرائيلية بالقرب من المسجد الأقصى. (رويترز)



كان "ملتقى القدس الدولي" الذي عقد في اسطنبول في 2007/11/15، وبمشاركة نحو خمسة آلاف شخصية من 65 بلداً، أحد أكبر مظاهر التضامن مع القدس التي شهدتها سنة 2007.



جدار الفصل العنصري العازل، يمثل أحد أكبر الجرائم ضد الأرض والإنسان في التاريخ المعاصر. الصورة لفلسطينيين يتحدّون الجدار، ولو رمزياً، من خلال وضع العلم الفلسطيني عليه، بالقرب من حاجز قلنديا، في 2007/3/9. (رويترز)



الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، يستخدمها الإسرائيليون كوسيلة للتركيع السياسي، والإنهاك الاقتصادي، وتدمير النسيج الاجتماعي الفلسطيني. الصورة لطوابير الفلسطينيين أمام حاجز حوارة في 2007/3/26، وهو واحد من بين حوالي 560 حاجزاً إسرائيلياً في الضفة. (رويترز)



تابعت "إسرائيل" سياسة هدم منازل الفلسطينيين، وعدم منحهم رخص البناء، في الوقت الذي تصادر فيه أراضيهم وتقوم بتوسيع المستوطنات وبناء آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية للمهاجرين اليهود. الصورة لبلدوزر إسرائيلي يقوم بهدم منزل فلسطيني في قرية الطور قرب القدس في 2007/2/28. (رويترز)

رابعاً: مصادرة الأراضي وتجريفها واقتلاع الأشجار

صادرت سلطات الاحتلال نحو 3,143 دونماً لصالح جدار الفصل العنصري، وتركز معظمها في منطقة القدس، فيما قامت آلياتها العسكرية بتجريف ما يزيد عن ثلاثة آلاف دونم من أراضي الضفة. ولتحديد معالم العزل الجنوبي، أعلنت سلطات الاحتلال عن مصادرة 1,230 دونماً من أراضي قرى شرق القدس، وفق الأمر العسكري رقم ت/2007/19 لشقّ شارع بديل ضمن سياسة التواصل المواصلاتي للدولة الفلسطينية والتواصل الجغرافي لدولة المستوطنات[80].

وضمن سياسة العقوبات الجماعية، خصوصاً في فترة الانتفاضة الأولى انتهجت "إسرائيل" سياسة جديدة لضرب القطاع الزراعي، الذي يعتمد عليه الشعب الفلسطيني وخاصةً شجرة الزيتون. وشملت هذه السياسة منع الفلسطينيين من قطف ثمار الزيتون في المواسم الزراعية، وحرق الأشجار، وقطعها؛ وذلك لإفقار الفلاح الفلسطيني الذي اتجه في هذه الفترة للعودة إلى الأرض، وإعادة تأهيلها وزراعتها، خصوصاً في فترات الحصار الطويلة، ومنع العمال من العمل داخل الخطّ الأخضر. ويمكننا ملاحظة تطور سياسة قطع الأشجار مع استمرار الانتفاضة والحصار الاقتصادي، والتدمير المبرمج للاقتصاد الفلسطيني.

تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي مساحة الأراضي التي تم تجريفها، في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ اندلاع الانتفاضة في الفترة 2000/9/28 وحتى 2006/7/31 قد بلغت 80,712 دونماً، كما بلغ عدد الأشجار التي اقتلعتها "إسرائيل" مليوناً و357,296 شجرة[81]. وتبعاً لإحصائية أعدها معهد أريج، تبين أن ما مجموعه 20,300 شجرة مثمرة تم إما اقتلاعها أو تجريفها أو مصادرتها خلال العام 2006، أما تقديرات أريج لسنة 2007 فتذكر أنه قد تم اقتلاع وتجريف ومصادرة أوحرق ما مجموعه 34,650 شجرة مثمرة، كان معظمها في محافظات الشمال: نابلس وطولكرم وجنين؛ بالإضافة الى محافظتي بيت لحم والخليل في الجنوب. وكان لهذا الانتهاك الاسرائيلي أثر كبير وواضح على القطاع الزراعي، وخصوصا أن معظم الاشجار التي تم اقتلاعها هي من الزيتون، والتي تشكل مصدر دخل أساسي للكثير من العائلات الفلسطينية[82].

كما طالت الانتهاكات الاسرائيلية قطاع غزة، ففي 2007/6/28 أعلنت قوات الاحتلال الاسرائيلي عن إعادة ترسيم المنطقة العازلة، على طول امتداد الحدود الشمالية و الشرقية لقطاع غزة بطول 58 كم، حيث تم توسيع عرض المنطقة الأمنية للمرة الثانية، وبشكل أحادي الجانب من قبل "إسرائيل" لمسافة 1.5 كم في الجانب الفلسطيني، على طول الشريط الحدودي للقطاع، بدءاً



من أقصى الشمال الغربي وانتهاءاً بمعبر كرم أبو سالم في الجنوب الشرقي. وتبلغ مساحة المنطقة الأمنية العازلة التي تسيطر "إسرائيل" عليها، على طول الشريط الحدودي في القطاع 87 كم^2، أي ما مقداره 24% من مساحة القطاع (362 كم^2) ليكون ما تبقى (275 كم^2) للفلسطينيين الذين يزيد عددهم عن مليون 420 ألف نسمة[83].

وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 275 دونماً من الأراضي الزراعية تعرضت للتدمير خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007 في شرق قطاع غزة، بسبب العمليات العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي[84].

ويعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية من سيطرة "إسرائيل" على مصادر المياه، وقيامها بسلب نحو 85% من مياه الضفة، لاستخدامها داخل "إسرائيل" ولخدمة مستوطناتها. وتستخدم "إسرائيل" المياه كأحد أدوات الضغط على الفلسطينيين، سواء لتنغيص حياتهم أم لضرب الزراعة والاحتياجات الاقتصادية. ولا يزال هناك 220 قرية أو تجمع فلسطيني، يسكن فيها 215,200 فلسطيني، من دون شبكات مياه. فضلاً عن أن العديد من القرى الأخرى لا تصل شبكة المياه إلى كافة بيوتها، أو تصل إليها بشكل محدود وغير منتظم. ويبلغ معدل استهلاك اليومي للفرد الفلسطيني 60 لتراً، وهو أقل بنسبة 40% من التوصيات العالمية، بينما يستهلك الفرد الإسرائيلي يومياً ما معدله 280 لتراً[85].

خامساً: الحواجز ونقاط التفتيش والحدود

لا تكتفي السلطات الإسرائيلية باحتلال الأرض ومصادرتها، وإنما تقوم بوضع الحواجز ونقاط التفتيش بحيث تعيق حركة السكان، وتمنعهم من قضاء مصالحهم اليومية بشكل طبيعي، وتنهكهم اقتصادياً ونفسياً، وتحوِّل حياتهم إلى جحيم، بعد أن حولت مناطقهم إلى سجون صغيرة في سجن كبير كما هو الحال في الضفة الغربية؛ فضلاً عن سجن كبير آخر هو قطاع غزة.

تقوم السلطات الإسرائيلية بوضع حواجز متحركة في الضفة الغربية، وتنقلها من مكان إلى آخر بحسب معاييرها الأمنية، ومعاييرها في قهر أبناء فلسطين وإذلالهم. وفي سنة 2007 أقامت "إسرائيل" 5,858 حاجزاً متحركاً بمعدل شهري مقداره 488 حاجزاً. وكانت في سنة 2006 قد أقامت 7,090 حاجزاً متحركاً بمعدل شهري مقداره 591 حاجزاً[86].

خريطة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-2008

Palestinian-used and accessed areas east of the Barrier

Settlement Areas

Green Line

Separation Barrier Route (April 2006)

Settlements established in1960's

Settlements established in 1970's

Settlements established in 1980's

Settlements established 1990 - 1995

Settlements evacuated in September 2005

Settlement Outposts established before March 2001

Settlement Outposts established after March 2001

WEST BANK

ISRAEL

GAZA STRIP

Mediterranean Sea

Jordan River

Dead Sea

Jenin

Tulkarm

Qalqilya

Nablus

Ramallah

Jericho

Jerusalem

Bethlehem

Hebron

Gaza

Khan Yunis

Rafah

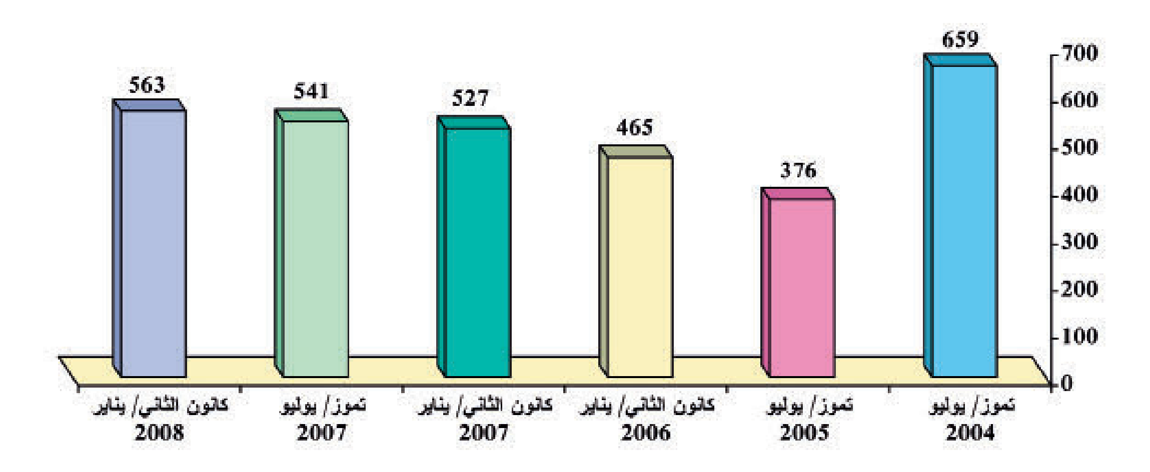
10 Km

Map : © Jan de Jong



أما الحواجز ونقاط التفتيش الثابتة في الضفة الغربية فقد بلغت في أيار/ مايو 2007 ما مجموعه 553 حاجزاً، وارتفعت إلى 561 حاجزاً في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، وإلى 563 حاجزاً في كانون الثاني/ يناير 2008. وهو ما يدل على أن سيطرة حكومة الطوارئ، التي عيّنها الرئيس عباس على الضفة الغربية، والتي قامت بمجموعة كبيرة من الإجراءات الأمنية والسياسية ضدّ حماس، وفي دعم مسار التسوية، لم تفلح حتى بمجرد تقليل عدد الحواجز حتى نهاية سنة 2007؛ مع العلم أن عدد الحواجز كان 527 حاجزاً في كانون الثاني/ يناير 2007، و465 حاجزاً في كانون الثاني/ يناير 2006. وفي الفترة نيسان/ أبريل – تشرين الأول/ أكتوبر 2007 قامت السلطات الإسرائيلية بإزالة 80 حاجزاً لكنها أضافت 115 حاجزاً آخر. وتشمل الحواجز أشكالاً مختلفة كالحواجز العسكرية، ونقاط التفتيش، والبوابات، والكتل الاسمنتية، والسواتر الترابية، والخنادق، والسياجات... إلخ[87].

الحواجز الثابتة في الضفة الغربية في الفترة 2004-2008



بالإضافة إلى ذلك، تضع السلطات الإسرائيلية قيوداً على حركة الأفراد من أعمار معينة في داخل الضفة الغربية. فهي تمنع تنقّل الأفراد في الفئة العمرية من 16 عاماً وحتى 35 عاماً من سكان محافظات نابلس وجنين وطولكرم وطوباس، دونما أذونات خاصة، ويبلغ عدد هؤلاء 269 ألفاً، أي 32% من مجموع سكان هذه المحافظات[88]. وهناك قيود صارمة على حركة أبناء الضفة الغربية إلى القدس الشرقية التي يدخلها الفلسطينيون وكأنها حدود دولية، ولا يسمح عادة إلا لفئات الأعمار التي تزيد عن 45 عاماً بالذهاب إلى القدس وزيارة المسجد الأقصى.

وتتحكم "إسرائيل" بشكل صارم وقاسٍ بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة وبحركة الناس والبضائع منهما وإليهما. وفي الضفة الغربية يوجد 11 حاجزاً عسكرياً تسيطر على مداخلها

ومخارجها التي تصلها بالقدس الشرقية و"إسرائيل". فضلاً عن التحكم الإسرائيلي بالحدود مع الأردن. وتتعمد "إسرائيل" سياسة الإغلاقات وتعقيد الإجراءات، بهدف إيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين، وبهدف ابتزازهم سياسياً، فضلاً عن التحكم بحياتهم الاقتصادية، ورفع تكاليف معيشتهم. وعلى سبيل المثال، فإن عملية نقل البضائع من نابلس إلى ميناء أسدود، ترتفع تكلفتها بنسبة 55% بسبب الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية[89].

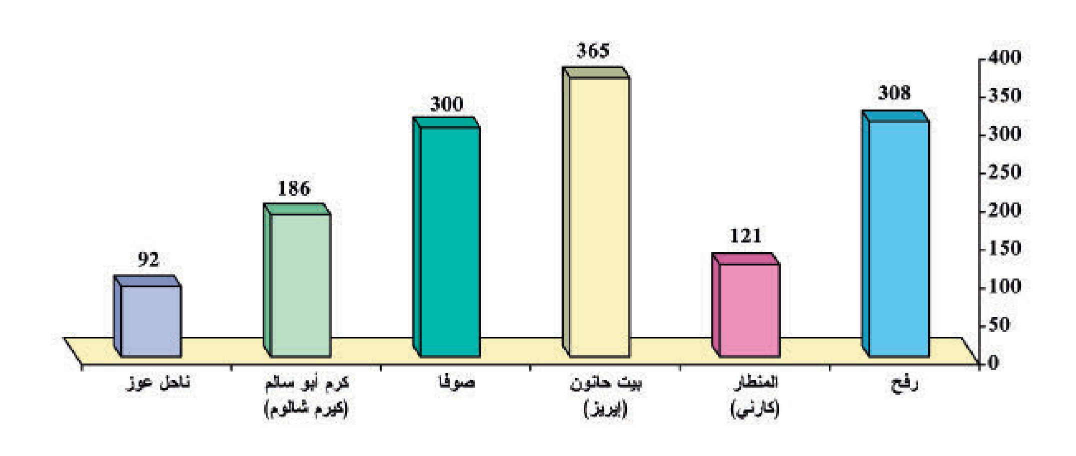
وفي قطاع غزة لم تُعِر "إسرائيل" اهتماماً بروح اتفاقية المعابر وبنودها، في الفترة التي سبقت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، غير أنها اتخذت من تلك السيطرة ذريعة جديدة لإغلاق المعابر في 2007/6/15، مُحكِمةً حصارها المفروض أصلاً على القطاع[90]. ولإبقاء الحد الأدنى من إمكانات الحياة في القطاع، خصصت "إسرائيل" معبري المنطار وصوفا لنقل البضائع التجارية والمساعدات الإنسانية إلى القطاع[91]. وفي 2007/9/19 رفعت "إسرائيل" من سقف تصعيدها المعنوي والمادي ضد قطاع غزة، فأعلنته "كياناً معادياً"، وأتبعت ذلك بفرض سلسلة من القيود الإضافية على القطاع[92]. وفي 2008/1/18 ارتفع التصعيد إلى مداه، حيث أمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بـ"إقفال كل المعابر" مع قطاع غزة[93]، كما قطعت "إسرائيل" إمدادات الوقود بشكل كامل عن القطاع، متسببة بإغراق معظم أجزائه في ظلام دامس، نتيجة توقف عمل محطات توليد الكهرباء في 2008/1/20[94].

وتتحكم "إسرائيل" بمعابر قطاع غزة السبعة التي تربط حدودها بالقطاع، أما المعبر الثامن، وهو معبر رفح الذي يربط القطاع بمصر، فتتحكم به عملياً من خلال اتفاقية المعابر، وبسبب التزام مصر بمعاهدة سلام معها. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد أيام إغلاق معبر رفح خلال الفترة من 2005/11/26 إلى 2006/12/31، ما مجموعه 159 يوم إغلاق كلي، في حين فُتِحَ لمدة 31 يوم بشكل جزئي ولساعات محدودة[95]. وأما منذ بداية العام 2007 وحتى 2008/1/9 فقد أغلقت سلطات الاحتلال المعبر لمدة 308 أيام[96]. وبهذا تكون سلطات الاحتلال قد أغلقت المعبر كلياً لمدة 457 يوماً من أصل 776 يوماً، بنسبة 59% تقريباً منذ توقيع اتفاقية المعابر وحتى 2008/1/9. ويوضح الجدول التالي عدد الأيام التي أغلقت فيها معابر قطاع غزة:

جدول 6/4: عدد الأيام التي أغلقت فيها معابر قطاع غزة 2005-2007

المعبر	عدد أيام الإغلاق الكلي	عدد أيام الإغلاق الجزئي	عدد أيام العمل	السنة
رفح	159	31	175	2005/11/25 - 2006/12/31
	308	-	57	2007
المنظار (كارني)	112	142	111	2005/11/25 - 2006/11/24
	121	56	188	2007
بيت حانون (إيريز)	254	-	-	2005/11/25 - 2006/11/24
	365	-	-	2007
صوفا	186 أمام البضائع 365 أمام العمّال	–	179 للبضائع 365 للعمّال	2005/11/25 - 2006/11/24
	300	–	65	2007
كرم أبو سالم (كيرم شالوم)	314	–	51	2005/11/25 - 2006/11/24
	186	–	179	2007
ناحل عوز	62	–	303	2005/11/25 - 2006/11/24
	92	–	273	2007

عدد أيام الإغلاق الكلي لمعابر قطاع غزة 2007 (من أصل 365 يوماً)



وتتسبب عمليات الإغلاق هذه بأضرار بالغة اقتصادياً وصحياً وتعليمياً ونفسياً. ويمكن الرجوع إلى فصل الاقتصاد في هذا التقرير لمزيد من التفصيلات.

خاتمة

نستطيع القول إن الأرض هي محور الصراع، وإن القدس بؤرة الاهتمام؛ فمن خلال التقرير نلاحظ أن الجانب الإسرائيلي استغل الظروف الدولية والمحلية، لابتلاع المزيد من الأراضي وتهويد القدس وتوسيعها، وزيادة أعداد المستوطنين، وتوسيع حدود المستوطنات بإقامة البؤر الاستيطانية، وربطها بشوارع تلتهم الأرض، وتفصل القرى والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض، وتشكل سجوناً وجزراً معزولة. وتهدف "إسرائيل" من ذلك إلى تنفيذ مشاريع وضعت في فترات سابقة لطمس الهوية الفلسطينية وتهويد الأرض، وإيجاد مبررات لترحيل المواطنين بذريعة أن الدولة الفلسطينية هي الأردن (الوطن البديل). وفي الوقت نفسه تشن حملة واسعة ومبرمجة لجعل القدس عاصمة أبدية لـ"إسرائيل" بأغلبية يهودية مطلقة، وبأقلية عربية يسهل السيطرة عليها. وينفذ كل ذلك ضمن مشروع واضح المعالم، يستغل المباحثات السلمية، والمعاهدات العربية الإسرائيلية لتمريره.

ولا بد من الإشارة إلى صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، بالرغم من كل أشكال القهر والمعاناة. كما لا بد من التنويه بتزايد تفاعل جماهير العرب والمسلمين مع القدس، وضد الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما يعكس أن الأمة لن ترضخ للإملاءات الإسرائيلية. إن دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه واجب عربي وإسلامي وإنساني؛ وإن تفاعل الأمة مع هذه القضية العادلة، يستحق المزيد من التشجيع والعمل المؤسسي الجاد والمبرمج؛ باتجاه إيقاف العدوان، وتحرير الأرض والإنسان.

هوامش الفصل السادس

1 **هآرتس**، 2007/1/11.
2 **هآرتس**، 2007/11/2.
3 **القدس**، 2007/1/20.
4 **القدس**، 2007/1/28.
5 **القدس**، 2007/11/4.
6 **هآرتس**، 2007/2/6.
7 **القدس**، 2007/2/16.
8 **القدس**، 2007/1/30.
9 **هآرتس**، 2007/2/23.
10 **هآرتس**، 2007/10/14.
11 **القدس**، 2007/4/7.
12 **هآرتس**، 2007/7/19.
13 انظر: نشرة وكالة معاً، 2007/10/29.
14 **القدس**، 2007/9/11.
15 **القدس**، 2007/10/17.
16 **الحياة**، 2007/2/7.
17 انظر: **الغد**، 2007/2/13.
18 **الشرق الأوسط**، 2007/2/15.
19 انظر: **الوطن**، السعودية، 2007/2/12؛ و**الشرق الأوسط**، 2007/2/15.
20 **الخليج**، 2007/2/28.
21 **الشرق الأوسط**، 2007/12/18.
22 **الحياة الجديدة**، 2007/5/1.
23 *Haaretz*, 11/7/2007.
24 الجزيرة نت، 2007/9/26؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 26/9/2007.
25 **الأيام**، رام الله، 2007/12/14.
26 **القدس**، 2007/1/20.
27 **الأيام**، رام الله، 2007/4/27.
28 **القدس**، 2007/1/20.
29 جريدة يورشاليم، 2007/12/21.
30 **هآرتس**، 2007/12/4.
31 **القدس**، 2007/12/5.
32 معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، بلدية القدس الإسرائيلية تطرح عطاءات لإضافات وحدات استيطانية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية داخل المدينة، 2008/1/23، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1263
33 **القدس**، 2007/12/24.
34 بلدية القدس، المخطط التنظيمي لشارع الطوق، بلدية القدس 1996، مشروع رقم 4585.
35 **هآرتس**، 2007/1/15.
36 **هآرتس**، 2007/12/19.
37 **القدس**، 2007/11/8.
38 **هآرتس**، 2007/1/15.
39 جريدة **كول هاعير**، القدس، 2007/5/26.
40 **الحياة الجديدة**، 2007/1/10.

41 **هآرتس**، 2007/3/25.
42 **هآرتس**، 2007/1/10.
43 **القدس**، 2007/2/26.
44 **القدس**، 2007/2/26.
45 الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس، العدد 8، آب/ أغسطس 2007، انظر: http://www.ccdprj.ps/arabic/monthly-report/2007/august.html
46 **الحياة الجديدة**، 2007/1/31؛ وانظر: مركز أبحاث الأراضي، بيان صحفي: الاحتلال الإسرائيلي في القدس يهدم ويخلي 97 سكناً خلال العام 2007، 2008/1/2، انظر: http://www.lrcj.org/Arabic/APage.htm
47 الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، جدار الفصل العنصري والاستيطان في العام 2007، 2008/1/1، في: http://www.stopthewall.org/arabic/cgi-bin/arabic/publish/article_387.shtml
48 **الحياة الجديدة**، 2007/1/31.
49 **القدس**، 2007/8/23.
50 **هآرتس**، 2007/11/10.
51 **القدس**، 2007/7/10.
52 مركز أبحاث الأراضي، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس، تشرين الأول/ أكتوبر 2007، في: http://www.lrcj.org/Arabic/ViolationsMonitoring/Reports/Viol_Jer/Oct_2007/Oct_2007_Report.htm
53 **القدس**، 2007/8/25.
54 انظر: عزام أبو السعود، الاحتياجات التنموية للقطاع الاقتصادي، القدس، الغرفة التجارية الصناعية، 2007.
55 المرجع نفسه.
56 عرب 48، 2007/11/13.
57 عرب 48، 2007/11/12.
58 Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), According to the Israeli Ministry of Defense: The Israeli Army increases the Segregation Wall Length and thus the Segregated Zone area in the West Bank, 12/9/2007, in: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1154
59 Ibid.؛ و**القدس**، 2007/1/23.
60 جاد اسحق وآخرون، الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أريج، 2005/9/24، انظر: http://www.arij.org/pub/pubarabic/Paper_2006/index-1.htm؛ وانظر أيضاً: ARIJ, ARIJ Fact Sheet: The Israeli Segregation Plan in the Occupied Palestinian Territory, 9/12/2007, in: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1105
61 ARIJ Fact Sheet: The Israeli Segregation Plan in the Occupied Palestinian Territory.
62 Ibid.
63 الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، جدار الفصل العنصري والاستيطان في العام 2007.
64 See: http://www.btselem.org/english/separation_barrier/statistics.asp
65 الحملة الوطنية الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، جدار الفصل العنصري والاستيطان في العام 2007.
66 **هآرتس**، 2007/1/31.
67 **القدس**، 2007/9/29.
68 **القدس**، 2007/4/18.
69 **القدس**، 2007/11/18.
70 يرجى الانتباه إلى وجود تضارب بين المصادر المختلفة، وأن أرقام مستوطني القدس الشرقية تقديرية، وقد أضيفت إلى الإحصائيات المتداولة عن المستوطنين في باقي الضفة الغربية، والتي قدرت سنة 2005 بـ 254 ألفاً، وسنة 2006 بـ 268 ألفاً، وسنة 2007 بـ 282 ألفاً، انظر: تقرير حركة السلام الآن 2007؛ و**السفير**، 2007/1/18؛ و**الدستور**، 2007/1/10؛ وعرب 48، 2007/2/21؛ ووكالة معاً، 2008/1/20.
71 أريج، الاستيطان يتغلب على فرص السلام، 2007/10/17، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1184



72 قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة، ص 1–2.

73 **هآرتس**، 2007/10/1.

74 Foundation for Middle East Peace, *Report on Israel Settlement in the Occupied Territories*, March–April 2007, in:
http://www.pdfdownload.org/pdf2html/pdf2html.php?url=http%3A%2F%2Fwww.fmep.org%2Freports%2Fvol17%2Fno2%2Fv17n2.pdf&images=yes

75 Peace Now, Summary - Peace Now Settlement/ Outpost Report 2006, 21/2/2007, in:
http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=66&docid=2229

76 **القدس**، 2007/2/22.

77 **القدس**، 2007/11/12.

78 **القدس**، 2007/5/30.

79 الإدارة المدنية، جيش الدفاع، أمر بشأن وضع اليد على أراضي، رقم ت/2007/19.

80 الإدارة المدنية في يهودا والسامرة، الأمر العسكري بشأن وضع اليد على الأراضي، رقم ب/07/19.

81 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2006.html

82 أريج، أرض مصادرة و شعب محاصر: عام آخر من الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2008/1/4، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1247

83 المرجع نفسه.

84 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory (OCHA-oPt), Gaza Strip Humanitarian Fact Sheet, Jerusalem, December 2007, in:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Fact_Sheet_December_2007.pdf

85 انظر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، تقرير حول واقع المياه في الأراضي الفلسطينية، 2007/9/26، في: http://www.pecdar.ps/pdfs/Water%20Report.pdf

86 OCHA-oPt, Protection of Civilians, Summary Data Tables, March 2008, in:
http://www.ochaopt.org/documents/Protection_of_Civlians_Tables_March_08.pdf

87 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الاحتياجات المتزايدة في ظل تناقص حريات المرور: تشديد القيود على الحركة الاقتصادية، 2008/1/22، في:
http://www.ochaopt.org/documents/Control_On_Economic_Movement_January_2008_Arabic.pdf;

وانظر أيضاً:

OCHA-oPt, OCHA Closure Update, October 2007, in:
http://www.ochaopt.org/documents/ClosureUpdateOctober2007.pdf

88 OCHA-oPt, OCHA Closure Update.

89 Ibid.

90 **الاتحاد**، 2007/6/16.

91 OCHA-oPt, Gaza Strip Humanitarian Fact Sheet.

92 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/2/5. انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/stude.html

93 **القبس**، 2008/1/19.

94 **القدس العربي**، 2008/1/21.

95 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/1/9، انظر:
http://www.pchrgaza.ps/files/clouse/arabic/repot6.htm

96 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/1/10، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/repot6_07.htm

الفصل السابع

المؤشرات السكانية الفلسطينية

المؤشرات السكانية الفلسطينية

تمّ في سنة 2007 تنفيذ ثاني تعداد فلسطيني للسكان والمساكن والمنشآت على كامل الأراضي المحتلة سنة 1967 باستثناء المستوطنات، وما زال الشعب الفلسطيني في فلسطين والخارج، وبكافة أطيافهم، ثابتين على مواقفهم في حقّهم بالاستقلال التامّ، والسيادة الكاملة على الأرض والموارد والحدود، والحصول التامّ على حقّهم في العودة، وذلك على الرغم من كل سياسات التهجير والحصار والتجويع. ويزداد الفلسطينيون ثباتاً ويقيناً في أن الاستقرار والسلام في المنطقة لا يتحقق إلا بحصولهم على حقوقهم الوطنية والعودة إلى موطنهم.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال سنة 2007، بتنفيذ تعداده السكاني الثاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها محافظة القدس؛ حيث أشارت النتائج إلى أن عدد السكان الإجمالي فيها، حتى تاريخ 2007/12/31، بلغ حوالي ثلاثة ملايين و771 ألف نسمة، وهو يقل بحوالي 244 ألف نسمة عن التقديرات السابقة للجهاز وللسنة نفسها (أربعة ملايين و15 ألف)، ويقلّ بحوالي 179 ألف عن تقديرات السكان لسنة 2006، والتي كان الجهاز يتوقع أن يكون عدد السكان في نهايتها حوالي ثلاثة ملايين و950 ألف نسمة[1]. هذه الفروقات، ما بين التقديرات والواقع، تعود إلى عدة عوامل، أهمها؛ مغادرة أو هجرة بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دول أخرى نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، واستمرار العدوان الإسرائيلي على كل التجمعات الفلسطينية، وإحكام بناء جدار الفصل العنصري، وخاصة في محافظة القدس، ومحاربة المواطنين في لقمة عيشهم، واستمرار المضايقات والحصار الاقتصادي وعملية التجويع على كافة أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة.

بالتالي، وعلى الرغم من أن انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى لن يؤثر على تقديرات عدد الفلسطينيين في العالم، إلا أن التوزيع الجغرافي بين الداخل والخارج سيتأثر إذا استمرت الإجراءات الإسرائيلية بنفس الاتجاه السائد حالياً، المتمثل بزيادة أعداد المغادرين عن القادمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالتالي، فيمكن القول إنه، وعلى الرغم من استمرار بقاء معدلات النمو السكاني للفلسطينيين أكثر من اليهود، إلا أن السياسات الإسرائيلية تحقق أهدافها العنصرية، وتؤثر على الوضع والتركيب الديموغرافي للفلسطينيين وتوزيعهم باتجاه مغادرة الفلسطينيين لدول أجنبية

أو عربية، قد يكون جزء منها يهدف للإقامة المؤقتة أو الهجرة الدائمة، بالتالي بدلاً من المطالبة بحقّ العودة يتمّ الشروع بإجراءات التوطين في الدول المستضيفة أو التجنس في الدول الأجنبية. والجدول التالي يمثل تقديرات عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية عام 2007.

جدول 7/1: عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب الإقامة حتى 2007/12/31[2]

مكان الإقامة	عدد السكان	النسبة المئوية %
الضفة الغربية وقطاع غزة	3,770,606	36.5
الأراضي المحتلة عام 1948 "إسرائيل"	1,184,468	11.5
الأردن	3,102,463	30
الدول العربية الأخرى	1,690,709	16.3
الدول الأجنبية الأخرى	593,580	5.7
المجموع	**10,341,824**	**100**

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى مقيمين في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، ويبلغ عددهم حوالي مليون و184 ألف نسمة. وحوالي ثلاثة ملايين و771 ألف نسمة مقيمين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 "الأراضي الفلسطينية"، والتي تضمّ قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته "إسرائيل" عنوة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن "إسرائيل" تضمّ أيضاً، بصورة غير قانونية، السكان السوريين المقيمين في هضبة الجولان السورية المحتلة إلى مجموع سكانها.

أما فلسطينيو الشتات فيتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2007 فيها حوالي ثلاثة ملايين و102 ألف نسمة، ويشكّلون أكثر من ربع الفلسطينيين في العالم، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية، مع ملاحظة أن العديد من الآراء تؤكد أن عدد الفلسطينيين في الأردن هو أكثر من ذلك.

أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى والشتات؛ فيشكلون ما نسبته 22% من مجموع الفلسطينيين في العالم، تتركز معظمها في الدول العربية المجاورة؛ أي في لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي، وفي الدول الأجنبية، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

تشير النتائج الأولية لتعداد سنة 2007، إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في 2007/12/1 هو حوالي ثلاثة ملايين و762 ألف نسمة، بواقع حوالي مليونين و345 ألف نسمة في الضفة الغربية (أي ما نسبته 62%)، ومليون و417 ألف في قطاع غزة (أي ما نسبته 38%).

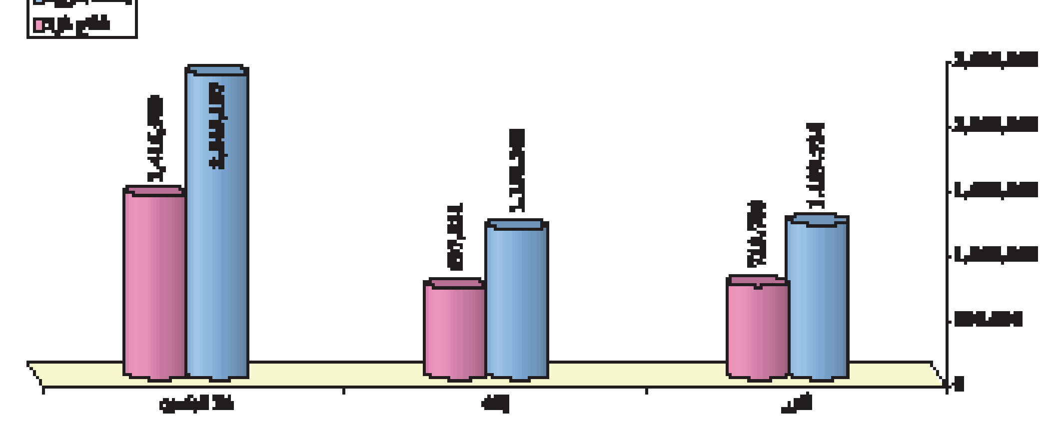
كما تشير النتائج الأولية إلى أن عدد الذكور يقدر بحوالي مليون و908 آلاف، بينما عدد الإناث مليون و853 ألف، أي أن نسبة الجنس – عدد الذكور لكل 100 أنثى – تساوي 103، ولا تختلف هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تشير نتائج التعداد الأولية إلى أن متوسط حجم الأسرة هو حوالي 5.8 في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة إلى 5.5 في الضفة الغربية و6.5 في قطاع غزة. ويقدر عدد الأسر بحوالي 647 ألف أسرة، منها 428 ألف أسرة في الضفة الغربية، وحوالي 219 ألف أسرة في قطاع غزة. بينما بلغ متوسط حجم الأسرة حوالي 6.4 فرداً سنة 1997. لذلك فإنه على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة، إلا أن معدلات التكوين الأسري بقيت مرتفعة نسبياً.

جدول 7/2: عدد السكان والأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2007/12/1[3]

المنطقة	عدد السكان			الأسر	متوسط حجم الأسرة
	ذكور	إناث	كلا الجنسين		
الضفة الغربية	1,189,724	1,155,383	2,345,107	427,533	5.5
قطاع غزة	718,708	697,831	1,416,539	219,222	6.5
المجموع	**1,908,432**	**1,853,214**	**3,761,646**	**646,755**	**5.8**

عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 2007/12/1

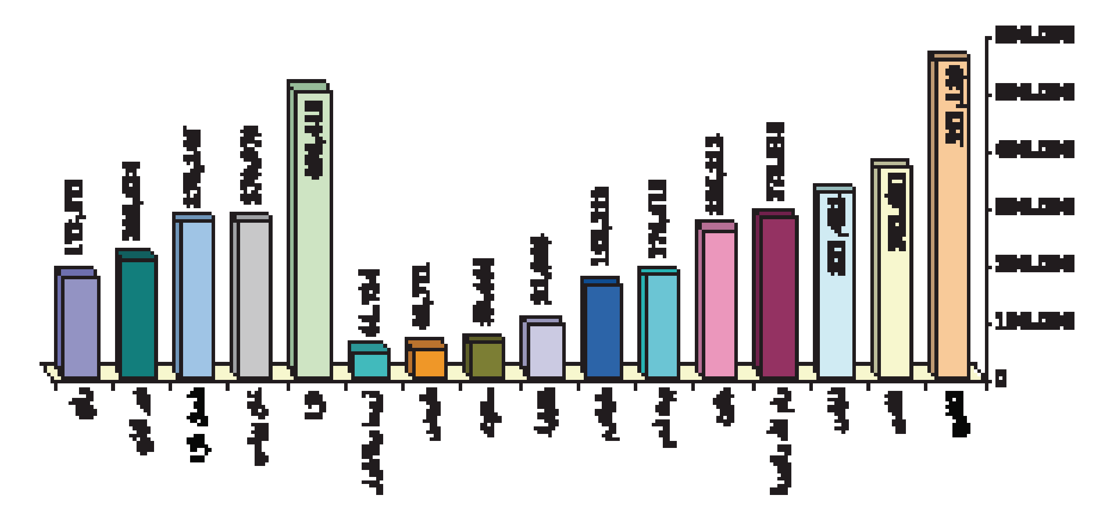


جدول 7/3: عدد السكان ومتوسط حجم الأسرة ونسبة الجنس حسب المحافظة لسنتي 1997 و2007[4]

المحافظة	عدد السكان		متوسط حجم الأسرة		نسبة الجنس	
	1997	2007	1997	2007	1997	2007
الضفة الغربية	**1,873,476**	**2,345,107**	**6**	**5.5**	**103.2**	**103**
جنين	203,026	256,212	5.9	5.3	103.8	103
طوباس	36,609	48,771	6.1	5.3	103.1	102.8
طولكرم	134,110	158,213	5.8	5.3	102.2	101.5
قلقيلية	72,007	91,046	6.1	5.6	105.7	104.7
سلفيت	48,538	59,464	6	5.4	103.6	103.2
نابلس	261,340	321,493	5.9	5.4	103.3	102.3
رام الله والبيرة	213,582	278,018	5.9	5.3	100.4	101.2
القدس	*328,601	362,521	5.4	5.2	102.1	103.3
أريحا والأغوار	32,713	41,724	6.2	5.5	101.7	100.2
بيت لحم	137,286	176,515	5.8	5.3	104.8	103.9
الخليل	405,664	551,129	6.7	6.1	104.9	104.1
قطاع غزة	**1,022,207**	**1,416,539**	**6.9**	**6.5**	**103.1**	**103**
شمال غزة	183,373	270,245	7.2	6.7	103.7	103.7
غزة	367,388	496,410	6.9	6.5	103.6	103.5
دير البلح	147,877	205,534	6.9	6.4	102.4	101.6
خان يونس	200,704	270,979	6.9	6.3	102.5	103.1
رفح	122,865	173,371	6.9	6.5	102	101.8
المجموع	**2,895,683**	**3,761,646**	**6.3**	**5.8**	**103.2**	**103**

*العدد في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة عام 1967 مبني على تقديرات عدد السكان وليس العدد الفعلي.

عدد السكان حسب المحافظة 2007



أما حسب المحافظات فيتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية؛ حيث تُعدّ محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر عدد سكانها في نهاية سنة 2007 بحوالي 551 ألف نسمة. تليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 496 ألف نسمة. وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 363 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 42 ألف نسمة، و49 ألف نسمة، و59 ألف نسمة على التوالي.

يُظهر التوزيع العمري للسكان أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، بالتالي سيكون الفلسطينيون، ولسنوات قادمة، تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نوعاً ما، وذلك على الرغم من أن هناك انخفاضاً في معدلات الزيادة الطبيعية، وانخفاضاً في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة. حيث شكل السكان دون سنّ 15 ما مجموعه 45.5% من إجمالي السكان، وشكّل كبار السن ما نسبته 3% فقط. ولم يختلف هذا التوزيع عن سنة 2006؛ حيث شكل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً حوالي 45.7%، الأمر الذي يبقي معدلات الإعالة العمرية مرتفعة نسبياً (نسبة الإعالة هي مؤشر للأعباء الاقتصادية التي يجب أن يتحملها الجزء المنتج من السكان، أي أنها نسبة الأشخاص في سن الإعالة (أقل من 15 عاماً وأكثر من 64 عاماً) إلى الأشخاص في سن العمل (15–64) بين السكان مضروباً بـ 100).

أما بالنسبة للأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً؛ فتشير معطيات جهاز الإحصاء إلى أن 52.2% من مجموع السكان المقيمين في الضفة والقطاع هم أطفال دون سنّ الـ 18، بمعنى أن ما يزيد عن نصف المجتمع الفلسطيني هم من الأطفال. وهذا يدلّ أيضاً على أن التوزيع العمري للسكان يشير إلى أن الشعب الفلسطيني هو شعب فتي.

كما بلغت معدلات الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع 4.6 مولوداً لكل امرأة، بواقع 4.2 مولوداً لكل امرأة في الضفة الغربية و5.4 مولوداً لكل امرأة في قطاع غزة. ومن المتوقع أن لا تنخفض معدلات الخصوبة الكلية كثيراً خلال الأعوام القريبة القادمة.

وبلغ متوسط عدد الأبناء المنجبين أحياء للنساء في الفئة العمرية 15–54 سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة 4.7 مولوداً، بواقع 4.6 مولوداً في الضفة الغربية وخمسة مواليد في قطاع غزة. ولا يوجد تباينات على مستوى المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 7/4: المواليد الأحياء المسجلون حسب المنطقة 1999-2006[5]

المنطقة	السنة									
	1999		2001		2003		2005		2006	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الضفة الغربية	60,546	60.3	62,535	60.3	61,488	57.7	61,194	55.8	52,265	51.8
قطاع غزة	39,695	39.7	41,245	39.7	44,867	42.3	48,245	44.2	48,588	48.2
الضفة الغربية وقطاع غزة	100,241	100	103,780	100	106,355	100	109,439	100	100,853	100

وبلغ معدل وفيات الرضع في الضفة والقطاع 25.3 لكل ألف ولادة حية، وكان الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (28.8 مقابل 22.9) لكل ألف ولادة حية. بالمقابل بلغ معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة 28.2 لكل ألف ولادة حية وكان الأعلى في قطاع غزة أيضاً مقارنة بالضفة الغربية (31.7 مقابل 25.7) على التوالي. ونشير إلى أن الأطفال الذكور الرضع والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات أقل حظاً في البقاء على قيد الحياة من الإناث. وقد ذكر لؤي شبانة في بيان الإحصاء الفلسطيني الذي صدر في أيار/ مايو 2008، أنه خلال العقد المنصرم لم يحصل أي تقدم يُذكر في مجال الحد من وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة[6].

بلغت معدلات التسرب الإجمالية من التعليم لفئة الشباب (15–29) عاماً في الضفة والقطاع

29.4% بين الذكور، و12.6% بين الإناث. وأظهرت النتائج أن السبب الرئيسي لعدم إكمال التعليم بين الأفراد الذكور في هذه الفئة العمرية هو التحصيل العلمي الضعيف، الذي بلغت نسبته 29.5%، بينما كان السبب الرئيسي عند الإناث هو عدم قدرة الأسرة على تغطية مصاريف الدراسة، حيث بلغت نسبته 25.1%.

إن أكثر من نصف النساء الفلسطينيات متزوجات حالياً، بينما 1.3% منهن أرامل، و1.1% مطلقات، و0.2% منفصلات عن أزواجهن، في حين إن 39.3% من النساء عازبات. كما تشير المعطيات إلى أن نسبة السيدات المتزوجات ترتفع بارتفاع عمر السيدة؛ حيث بلغت نسبة السيدات المتزوجات 8.9% من النساء في الفئة العمرية من 15-19 عاماً، مقابل 47% للسيدات في الفئة العمرية 20-24 عاماً.

يرتبط استقرار الزواج بمدى استمراره وتواصله بدون انفصال أو طلاق أو ترمل، وهذا ينعكس بالضرورة على مدى التماسك الأسري والمجتمعي وحسن تربية الأطفال وتنشئة الشباب والترابط الأسري. ويعتبر الزواج الفلسطيني مستقراً إلى حدٍّ كبير؛ حيث إن القليل من حالات الزواج التي لم تستمر وانتهت إما بالطلاق أو الانفصال أو الترمل. ومن الطبيعي أن ترتفع نسب الترمل مع تقدم العمر، حيث بلغت نسبة النساء الأرامل في الفئة العمرية 45-49 عاماً حوالي 6.8%. هذا ولم تختلف كثيراً نسب النساء المتزوجات والعازبات عند المقارنة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة[7].

أما من ناحية الزواج والطلاق في الضفة والقطاع؛ فتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد عقود الزواج قد ازداد من 23,492 عقداً خلال سنة 1997 ليصبح 28,233 عقداً خلال سنة 2006، إلا أن معدلات الزواج الخام قد انخفضت من 8.4 عقداً لكل ألف من السكان سنة 1997 لتصل إلى 7.3 عقداً لكل ألف من السكان سنة 2006، مع العلم أيضاً أن عقود الزواج خلال سنوات الانتفاضة قد انخفضت بصورة ملحوظة، وقد بلغ أدنى حدٍّ لها سنة 2002، إذ كانت 22,611 عقداً فقط.

أما عدد حالات الطلاق فقد بلغت 3,449 حالة سنة 1997، لتصل إلى 3,756 حالة سنة 2006، بينما كانت 4,211 حالة سنة 2005. كما بلغت معدلات الطلاق الخام حوالي 1.2 حالة لكل ألف من السكان سنة 1997، وانخفضت إلى حالة واحدة فقط لكل ألف من السكان سنة 2006[8].

ومن ناحية التركيب الأسري، تظهر النتائج أن نسبة الأسر النووية (الأسرة المؤلفة من زوجين فقط أو من زوجين مع ابن أو ابنة أو أكثر) في ازدياد مستمر على حساب الأسر الممتدة؛ حيث تشير نتائج التعداد السكاني لسنة 1997 أن ما نسبته 73.2% من الأسر هي أسر نووية، في حين أصبحت حسب نتائج المسح الفلسطيني لصحة الأسرة سنة 2006 تساوي 78.1%، بينما حسب نتائج

المسح الصحي الديموغرافي سنة 2004 حوالي 83% من الأسر نووية. بينما كانت حوالي 23% من الأسر ممتدة سنة 1997، وأصبحت 12.6% سنة 2004. أما الباقي في كلا العامين فهي أسر من شخص واحد أو مركبة، والتي لم تشكل التغيرات فيها قِيَماً ملحوظة[9].

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تشير التقديرات المبنية على معدل النمو السنوي البالغ 2.6%، والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبالاستناد إلى مصادر إسرائيلية، إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في "إسرائيل" يقدر في نهاية 2007 بحوالي مليون و184 ألف نسمة، هذا العدد لا يشمل السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما أنه لا يشمل السكان في منطقة J1 من محافظة القدس (أي منطقة القدس الشرقية التي ضمّتها "إسرائيل" إليها)، ولا يشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"؛ حيث أن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل.

كما تشير الإحصاءات المتوفرة عن الفلسطينيين في "إسرائيل"[10] إلى أن نسبة الجنس في نهاية سنة 2006 تقدر بحوالي 103.6 ذكراً لكل 100 أنثى، وأن 40.6% منهم دون سنّ 15، بينما بلغت نسبة كبار السن، والذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.1%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي 3.68 مولوداً لكل امرأة سنة 2006، ومعدل المواليد الخام 27.9 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية حوالي 5.09 فرداً.

أما معدل الوفاة الخام فقد بلغ 2.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان سنة 2006. في حين بلغ معدل وفيات الأطفال الرضّع حوالي 7.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي سنة 2006، بينما كان سنة 2005 حوالي ثماني حالات وفاة لكل ألف مولود حي. أما نسبة الأمية بين الفلسطينيين الذين يتجاوزون الـ 15 سنة فأكثر في "إسرائيل" سنة 2006، فقد بلغت 6.1%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى 7.9%.

3. الأردن:

يُقدّر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن بحوالي ثلاثة ملايين و102 ألف نسمة، وذلك بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2007. وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فإن هناك مليوناً و903,490 مليونا لاجئاً فلسطينياً مسجلون لديها في الأردن، وذلك بتاريخ 2007/12/31، ويشكلون 377,300 عائلة، ويعيش حوالي 17.5% منهم في المخيمات[12].



مع ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من الفلسطينيين في الأردن غير مسجلين كلاجئين لأسباب مختلفة؛ حيث أن 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلون لدى وكالة الغوث، وأن حوالي 95% من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية.

تبلغ نسبة السكان دون سنّ الـ 15 من العمر حوالي 41.7% من مجموع السكان الفلسطينيين، بينما تبلغ نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر حوالي 4.2%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 4.6 مولوداً لكل امرأة، وبلغت نسبة الإعالة للفلسطينيين في الأردن 85.4 في سنة 2000.

4. سورية:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين، بتاريخ 2007/12/31، ومقيمين في سورية 451,467 نسمة يشكلون 109,565 عائلة[13].

ويعيش حوالي 26.9% منهم في المخيمات. وحسب معطيات المجموعات الإحصائية السورية يقيم 68.8% منهم في العاصمة دمشق والمخيمات القائمة في ضواحيها، كما أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هُجِّروا إلى سورية عامي 1967 و1970؛ لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة[14].

وتشير مصادر الإحصاء الفلسطيني إلى أن 95.6% من سكان المخيمات مسجلين لدى وكالة الغوث كلاجئين، وأن نسبة الأفراد دون سنّ الـ 15 من العمر لسنة 2006 تقدر بحوالي 33.1%، وأن 4.3% من السكان تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر. وبلغ معدل المواليد الخام 18 مولوداً لكل ألف من السكان الفلسطينيين، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في سورية 2.4 مولوداً لكل امرأة سنة 2006، بينما كانت 3.5 مولوداً لكل امرأة سنة 2001. كما تشير هذه المصادر إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في سورية تقدر بحوالي 4.9 فرداً.

5. لبنان:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين، بتاريخ 2007/12/31، ومقيمين في لبنان 413,962 نسمة يشكلون 108,676 عائلة. ويعيش حوالي 53% منهم في المخيمات. كما أن متوسط حجم الأسرة للفلسطينيين في لبنان بلغ 3.8 فرداً، وهو أقل من متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الداخل والأردن وسورية.

كما بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.3 مولوداً لكل امرأة سنة 2006، مقارنة مع 3.5 مولوداً لكل امرأة لسنة 1999. أما باقي الخصائص فلم تتوفر معلومات محدّثة تغطي سنة 2007؛ حيث بلغت

نسبة الجنس للفلسطينيين في لبنان حوالي 98.5 ذكراً لكل 100 أنثى. أما نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً فتساوي 33%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5.5%، وهي نسبة مرتفعة من كبار السن مقارنة بباقي الفلسطينيين في المناطق الأخرى. وبلغ معدل المواليد الخام 16.3 مولوداً لكل ألف من السكان لسنة 2006.

6. العراق:

مرت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بتطورات وتغيرات كثيرة منذ بداية اللجوء سنة 1948، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا سنة 1948 بلغ نحو 4,300 لاجئ فلسطيني[15]، وقد رفضت السلطات العراقية آنذاك إدراجهم ضمن سجلات وكالة الأونروا، وتكفّلت السلطات العراقية برعايتهم؛ وهو ما جعلهم عرضة للتحولات السياسية في العراق.

أوكلت السلطات العراقية مهمة رعاية اللاجئين الفلسطينيين إلى وزارة الدفاع، ثم أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق" لرعايتهم. وقد عرّفت المديرية اللاجئ بأنه "الإنسان الفلسطيني الذي هاجر من بلده المحتل عام 1948، ودخل العراق وأقام فيه قبل 1958/9/25". وهو ما أدى إلى استثناء الفلسطينيين الذين قدموا إلى العراق بعد هذا التاريخ المذكور من سجلات السلطات العراقية، أضف إليهم عدداً كبيراً من الفلسطينيين الذين قدموا إلى العراق من الكويت إبان حرب الخليج الأولى سنة 1991. وحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق سنة 2003، بعيد احتلال العراق، ما بين 35 – 40 ألف فلسطيني[16].

تعرض اللاجئون الفلسطينيون بعد الاحتلال الأمريكي للعراق إلى عمليات تهجير قسري، من خلال عمليات الخطف والقتل والدعوة المباشرة لترك العراق من قبل الميليشيات العراقية، مما أدى إلى هروب آلاف الفلسطينيين من بيوتهم، وتوزعهم في عدد من الدول العربية والأجنبية، ممن قَبِلت استضافتهم. فقد توزع اللاجئون الفلسطينيون الخارجون من العراق على أربعة مخيمات، مخيم الوليد وضمّ 500 لاجئ، والتنف وفيه 356 لاجئاً، والهول وفيه 305 لاجئين، وهذه المخيمات الثلاثة تقع على الحدود العراقية السورية. أما المخيم الرابع فهو مخيم الرويشد على الحدود العراقية الأردنية، هُجِّر إليه 1,200 لاجئ، عاد منهم 500 لاجئ إلى بغداد، وأدخلت الحكومة الأردنية 350 لاجئاً من المتزوجين من أردنيات وبقي فيه 350 لاجئاً. كما استضافت اليمن خمسة آلاف لاجئ

فلسطيني والسودان 1,700 لاجئ، ومنحت كندا حقّ اللجوء لـ 46 آخرين[17]. كما وافقت تشيلي على استقبال 117 فلسطينياً عالقاً على الحدود العراقية السورية[18]، فيما قبلت البرازيل استقبال 120 لاجئاً. كما استقبل عدد من الدول الإسكندينافية بعض الحالات الإنسانية. وحسب تصريح للدكتور أسامة الشنار، مدير دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، في آذار/ مارس 2008، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراقية يبلغ نحو 15 ألف لاجئ[19].

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الهاربين من العراق ما يزال في ارتفاع، بسبب استمرار عمليات الخطف والتعذيب والقتل، الرامية إلى إرهاب الفلسطينيين، ودفعهم إلى ترك العراق؛ فقد سجلت سنة 2007 استشهاد 45 فلسطينياً في العراق، مقارنة مع استشهاد 101 وتهجير 1,200 فلسطيني في سنة 2006، والجدول التالي يوضح عدد الذين استشهدوا من فلسطيني العراق منذ احتلال العراق[20].

جدول 7/5: عدد الشهداء الفلسطينيين في العراق 2003-2007

السنة	عدد الشهداء
2003	11
2004	20
2005	25
2006	101
2007	45

تُمثِّل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، في السنوات الأخيرة، أحد أكثر نماذج اللجوء الفلسطيني بؤساً. لقد مثَّلوا الحلقة الأضعف في بلدٍ تجتاحه الفوضى، وصاروا ضحية صراعات طائفية وسياسية وإقليمية، لم يكونوا جزءاً منها، لكنهم دفعوا ثمنها غالياً. وكانت مأساة إغلاق معظم البلدان العربية في وجوههم دليلاً على حاجة العجز واللامبالاة وضيق الأفق، وعدم مراعاة الحد الإنساني الأدنى لإخوة في الدين والعروبة، لأنظمة طالما تغنّت برعايتهم وحمايتهم ونصرتهم.

7. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لسنة 2006 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين).



جدول 7/6: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين

حسب مكان الإقامة لسنة 2006[21]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة والقطاع	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	43.9	48.7	45.7	40.6	41.7 (2000)	33.1	33
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.3	2.6	3	3.1	4.2	4.3	5.5
نسبة الإعالة (لكل 100 من الأفراد 15-64 عاماً)	89.4	104.9	94.9	77.6	85.4 (2000)	59.7	62.6
نسبة الجنس (ذكر لكل 100 أنثى)	103 (2007)	103 (2007)	103 (2007)	103.6	-	102.3 (2005)	98.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	33.7	41.7	36.7	27.9	-	18	16.3
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4	3.8	3.9	2.8	-	3.3 (2001)	-
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.2	5.4	4.6	3.68	4.6 (2000)	2.4	2.3
معدل الزيادة الطبيعية %	3	3.8	3.3	2.51	-	2 (2002)	-
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة)	5.5 (2007)	6.5 (2007)	5.8 (2007)	5.09	6.2 (2000)	4.9	3.8

ملاحظة: العلامة (-) تعني غير متوفر.

من خلال الجدول السابق، وعلى الرغم من اختلاف الإسناد الزمني لبعض المؤشرات، ومع العلم أن معظم المؤشرات السكانية قد بقيت كما هو الحال في سنة 2006، إلا أنه يمكن ملاحظة عدة

أمور أهمها:

- إن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان وسورية، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات، وهي المنطقة الجغرافية ذاتها التي تعتبر الكثافة السكانية فيها من أعلى المناطق في العالم.

- يلاحظ أن المجتمع الفلسطيني مجتمعٌ فتي، إلا أن توزيعه العمري يختلف حسب الإقامة اختلافاً واضحاً، حيث يتبين أن نسبة الأفراد، الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأقل في قطاع غزة تشكل أعلى نسبة، تليها الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل نسبة الإعالة فيهما أعلى نسبة، مما يضيف أعباء اقتصادية كبيرة على معيلي أفراد الأسر في هذه المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة، يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن (65 عاماً فأكثر) تتواجد في لبنان وأدنى نسبة في قطاع غزة.

- أن نسبة الجنس في جميع مناطق إقامة الفلسطينيين تزيد عن 100 باستثناء لبنان، الأمر الذي قد يعود لهجرة الذكور بنسبة أكبر من هجرة الإناث، ولارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور خلال العقود الماضية.

- إن ارتفاع معدلات المواليد في قطاع غزة يؤدي أيضاً إلى ازدياد نسبة السكان فيها من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يستدعي مراعاة ذلك من قبل المخططين ومتخذي القرار في هذه المناطق. ففي سنة 1997 كانت نسبة سكان قطاع غزة تساوي 35.7%، بينما أصبحت في نهاية سنة 2007 تقدر بحوالي 37.7%، بناء على النتائج الأولية لتعداد سنة 2007.

- يلاحظ أن معدل المواليد الخام في سورية كان سنة 2001 يساوي 23.3 مولوداً لكل ألف من السكان، وانخفض ليصل إلى 18 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006.

- يلاحظ أن معدل الوفاة الخام متقاربة، وبقيت على ما هو الحال في سنة 2006، حيث إن أعلاها في الضفة الغربية وقطاع غزة وأدناها في "إسرائيل"، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي تمارسها، إضافة للتحسن الملحوظ في الخدمات الصحية في "إسرائيل" مقارنة بمثيلاتها في المناطق الأخرى، وعدم الاهتمام بالنواحي الصحية من قبل "إسرائيل"



في الضفة والقطاع. بل إن هناك مؤشرات تدلّ على ممارستها، وبصورة مستمرة، لوسائل التنظيف العرقي ضدّ العرب في فلسطين، بما في ذلك "الترانسفير" والإجراءات التي تجبر الفلسطينيين للهجرة الطوعية، أو عدم قدرتهم على العودة، أو حتى من خلال التأثير على القدرة الفسيولوجية على الإنجاب للنساء الفلسطينيات[22].

- يلاحظ أن متوسط حجم الأسرة بقي مرتفعاً في الضفة والقطاع، وخاصة في قطاع غزة، حيث يصل إلى 6.5 فرداً للأسرة، بينما يبلغ في الضفة الغربية 5.5 فرداً فقط. إلا أن أدنى متوسط لحجم الأسرة كان في لبنان وسورية و"إسرائيل".
- إن معدلات الزيادة الطبيعية ستبقى مرتفعة نسبياً بين الفلسطينيين مقارنة بالمجتمعات المجاورة، وستبقى أعلى من 2.5% خلال العقد القادم.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون

إن مفهوم اللجوء وقياسه معضلة أساسية للباحثين في الموضوع[23]، ويعود ذلك أساساً لعوامل كثيرة جداً؛ منها تعدد الحروب والصراعات التي اجتاحت المنطقة خلال القرن الماضي، وخاصة حرب عام 1948، وحرب عام 1967، وما أعقبهما من احتلال كل فلسطين، والانتفاضة المباركة (1987-1990)، وانتفاضة الأقصى (2000-2005)، وتعدد الجهات المُسيطِرة على المناطق الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني، وتبعية الضفة الغربية للأردن خلال الفترة 1948–1967. هذا فضلاً عن تشتت الفلسطينيين في بقاع الأرض، وحصولهم على جنسيات دول مختلفة.

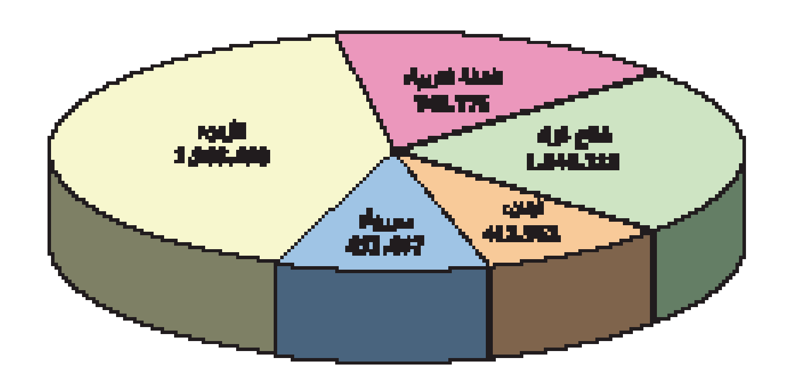
فإذا أخذنا بافتراض أن عدد اللاجئين هم المسجلون فعلاً في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فإن عدد اللاجئين المسجلين حتى تاريخ 2007/12/31 يبلغ أربعة ملايين و562,820 لاجئاً، كما يبين الجدول 7/7، مع وجود الملاحظة التالية من قِبَل الأونروا على هذه المعلومات "ترتكز الأرقام على سجلات الأفراد التي تحدث بانتظام، غير أن التسجيل لدى الوكالة اختياري، ولا تمثل

هذه الأرقام سجلاً دقيقاً للتعداد السكاني"[24].

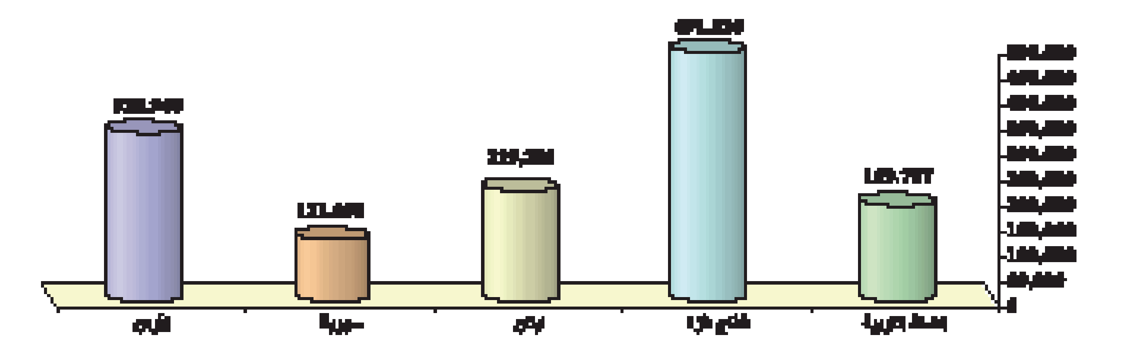
جدول 7/7: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2007/12/31[25]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	متوسط حجم الأسرة	عدد العائلات	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات %
الضفة الغربية	745,776	3.86	193,091	19	189,787	25.45
قطاع غزة	1,048,125	4.57	229,108	8	491,636	46.9
لبنان	413,962	3.81	108,676	12	219,201	52.95
سورية	451,467	4.12	109,565	9	121,898	27
الأردن	1,903,490	5.05	377,300	10	332,948	17.49

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2007/12/31



عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2007/12/31



المجموع	4,562,820	4.48	1,017,740	58	1,355,470	29.7

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة حتى 2007/12/31 يقدر بحوالي 4.6 مليون نسمة، يقيم حوالي 41.72% منهم في الأردن، و39.31% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (موزعين إلى 22.97% في قطاع غزة و 16.34% في الضفة الغربية) والباقي 18.97% مسجلون في سورية ولبنان.

ولا بدّ من التنويه هنا إلى أن الدخول في تقديرات للسكان الفلسطينيين في كل دولة من دول العالم الأخرى يشوبه العديد من القصورات والاعتبارات والعوامل، والتي يصعب التنبؤ بها بدقة مقبولة، الأمر الذي يعرضها للاختلافات من فترة لأخرى بصورة تفقدها الهدف المرجو منها.

فبناء على نتائج المسح الشامل الذي نفذه المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل" BADIL Resource Center لعامي 2006-2007، بهدف تسليط الضوء على القضايا والتحديات المتعلقة باللاجئين والمُهجّرين الفلسطينيين، هناك سبعة ملايين لاجئ فلسطيني في العالم في منتصف سنة 2007، بالإضافة إلى 450 ألف مهجر فلسطيني، أي ما نسبته 70% من مجمل تعداد الشعب الفلسطيني الذي قدّره بـ 10.1 مليون فلسطيني. في حين ما يزال الوضع القانوني لنحو 400 ألف فلسطيني إضافي غير واضح ومن المرجح أن يكونوا لاجئين أيضاً[26].

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال السنوات السابقة أي في الفترة 1970-2007 فنجد أن عددهم كان مليون و425,219 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و504,169 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 2007، فيمكن حساب معدل النمو السنوي الثابت للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة، ونجد أنه يساوي 3.16% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل وبافتراض ثباته للمستقبل لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال ما يقارب 22 عاماً.

رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

بعد صدور النتائج الأولية لتعداد سنة 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح لدينا نتائج تعدادين فعليين. وبالتالي أصبح بالإمكان حساب معدلات النمو بصورة دقيقة، باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية سنة 1967.

بناء على ذلك فإن معدلات النمو السكاني للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تصبح 2.85% سنوياً خلال السنوات العشر الأخيرة 1997-2007، ويمكن وصفها بأنها مرتفعة نوعاً ما مقارنة بمعدلات النمو السكاني لمعظم الشعوب الأخرى، إلا أنها متناقصة بصورة بطيئة مع

الزمن نتيجة للعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة. وفي الوقت نفسه فإنها تختلف عما كان متوقعاً في الإسقاطات السكانية السابقة لجهاز الإحصاء، حيث كان معدل النمو سنة 1997 حوالي 4% ومتوقع أن ينخفض إلى 3.3% سنة 2006، وإلى 2.8% سنة 2015. إلا أن هذا المعدل انخفض بمعدل وسطي خلال الفترة ما بين التعدادين 1997-2007 ليصبح 2.85%. هذه المعطيات تشير إلى أنه خلال العقد الماضي انخفض معدل النمو بقيمة 1.15%. ويعود ذلك أساساً للأسباب التي ذكرت آنفاً، والتي تشكل مغادرة بعض الفلسطينيين أو هجرتهم للخارج السبب الرئيس، لذلك فإن مجموع الفلسطينيين لن يتأثر بالمغادرة أو الهجرة، بل يتأثر بالتوزيع الجغرافي فقط.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبافتراض أن صافي الهجرة صفر، فإن معدلات النمو السكاني السنوية قد انخفضت خلال الفترة 1997-2007 في الضفة الغربية من 3.6% إلى 2.53%، بينما في قطاع غزة فقد انخفضت المؤشرات نفسها من 4.1% إلى 3.32% سنوياً.

هذا الأمر يُمكّننا من القول بأنه وعلى الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة إلا أن هناك استمراراً لتزايد السكان والكثافة السكانية في قطاع غزة بصورة أكبر نسبياً منها في الضفة الغربية، بمعنى ازدياد نسبة السكان في قطاع غزة (على افتراض أن صافي الهجرة يساوي صفر).

أما إذا افترضنا أن صافي الهجرة لم يكن صفراً إلا قبل سنة 2000، وأن عدد الذين غادروا الضفة والقطاع في الفترة 2000-2007 (ممن لم يتم احتسابهم في تعداد 2007) كان 230 ألف تقريباً، حسبما تشير بعض التقديرات؛ فإن الانخفاض الحقيقي في معدلات النمو السكاني سيكون مختلفاً. وبناء على هذه الفرضية فإذا ما احتسبنا عدد المهاجرين أو المغادرين من الضفة والقطاع (230 ألفاً) مع العدد الكلي لإحصاء 2007 البالغ حوالي ثلاثة ملايين و771 ألف فإن المجموع سيكون حوالي أربعة ملايين نسمة. وإذا ما علمنا أن عدد السكان حسب احصاء سنة 1997 كان مليونان و896 ألف، فإن نسبة النمو السكاني الحقيقية ستكون 3.285% مع العلم أن هذه النسبة هي نسبة تقديرية؛ لكنها على الأقل تفيد بشكل أكبر في معرفة النسبة الفعلية للنمو السكاني، ومعدلات الخصوبة، وغير ذلك. وهو ما يعني أنه يجب على السلطات الفلسطينية العمل على تثبيت الفلسطينيين وصمودهم في أرضهم، بالتوازي مع الحفاظ على معدلات نموّهم السكانية.

تعدّ الخصوبة والوفيات والهجرة المكونات والعناصر الأساسية للتغير والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية في معدلات الخصوبة والوفيات واتجاهاتها للمجتمعات الفلسطينية في

العالم.

تشير البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت خلال العقد الأخير 1997-2007؛ حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 6.04 مولوداً بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني 1997، ثم أصبح 4.6 مولوداً سنة 2006[27].

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفض من 5.6 مولوداً سنة 1997 ليصبح 4.2 مولوداً سنة 2005. بينما انخفض في قطاع غزة من 6.9 مولوداً إلى 5.4 مولوداً في الفترة نفسها. أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقد انخفضت من 3.8% إلى 3.3% خلال الفترة 1997-2006، رافق ذلك انخفاض في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 36.7 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

أما الفلسطينيون في العالم، الذين يقدر عددهم بحوالي عشرة ملايين و350 ألف نسمة في نهاية سنة 2007، بينما كان يقدر عددهم بحوالي 10.1 مليون نسمة في نهاية سنة 2006؛ فإن معدل النمو السنوي للفلسطينيين في العالم يساوي 2.5%. لهذا فإنه من المتوقع استمرار زيادة عددهم بصورة ملحوظة سنوياً، وبصورة أعلى من زيادة اليهود، إلا أن معدلات النمو السنوي تتناقص بصورة أكبر بقليل مما كان متوقعاً خلال العقدين القادمين (بمعنى زيادة عدد السكان الكلي لكن بمعدلات نمو سنوية متناقصة). بالتالي فإن أفضل تقدير لعدد الفلسطينيين في العالم خلال العقدين القادمين هو المبني على افتراض أن معدل النمو السكاني السنوي للفلسطينيين في العالم (بما فيها فلسطين التاريخية) يساوي 2.5%، بينما في فلسطين التاريخية فيساوي 2.8% سنوياً. وبناء على ذلك فإن عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم نهاية عام 2015 يساوي حوالي 12.6 مليون نسمة، وعددهم في نهاية عام 2020 يساوي حوالي 14.3 مليون نسمة، وهي تقل بصورة قليلة جداً عن ما كان مقدراً في العام الماضي[28]. كما يتوقع أن يتضاعف السكان الفلسطينيون في العالم بناء على هذه الفرضية سنة 2034 ليصبح عددهم حوالي 20 مليون نسمة.

وأظهرت معطيات دراسة أجراها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS بمناسبة مرور 40 عاماً على احتلال القدس، أن وتيرة الزيادة السكانية للعرب في المدينة المحتلة تصل إلى ضعفي الزيادة لدى اليهود. وبناءً عليه، فإنه يتوقع أن يتساوى العرب عددياً مع اليهود بحلول عام 2035، إذا ما حافظ العرب على وتيرة زيادتهم الحالية.

وتشهد مدينة القدس الشرقية منذ احتلالها في العام 1967 عملية تهويد ممنهجة، يشارك فيها رجال أعمال يهود إسرائيليون وأمريكيون، تهدف إلى شراء العقارات العربية، وتهجير ساكنيها



عانى اللاجئون الفلسطينيون في العراق من مصاعب هائلة، نتيجة الصراعات والتجاذبات السياسية والطائفية، ونتيجة الاحتلال الأمريكي. في الصورة الملتقطة في 2007/5/14 جانب من مخيم التنف للاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية مع سورية، حيث ينتظر اللاجئون السماح لهم بالاستقرار في بلدان أخرى. (رويترز)



صورة للمؤتمر الخامس لفلسطينيي أوروبا الذي عقد في مدينة روتردام بهولندا في 2007/5/5. والمؤتمر يعكس تزايد الأنشطة المرتبطة بحق العودة، وسط الفلسطينيين في أوروبا.



المفتاح أصبح رمزاً لحق العودة، تتوارثه أجيال الفلسطينيين، التي تزداد وعياً وإصراراً مع مرور الزمن.

الصورة لأطفال فلسطينيين شاركوا في مؤتمر فلسطينيي أوروبا الخامس بهولندا في 2007/5/5.

خامساً: الجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية خاصة في الضفة والقطاع

ولو بالقوة، إضافة إلى منع تشييد منازل جديدة[29].

ما كادت تهدأ السجالات والمناقشات الساخنة التي سادت في "إسرائيل" منذ النصف الأول من سنة 2005 حول ما يسمى بالخطر الديموغرافي في "إسرائيل"، حتى بدأت من جديد، في مطلع 2008، تدور بعض النقاشات بعد إصدار النتائج الأولية لتعداد سنة 2007. وكانت هذه السجالات تتعلق بعدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي شاركت وسائل الإعلام فيها بكثافة؛ حيث ادّعت بعض المصادر الإسرائيلية أن الرقم المتعلق بعدد السكان المقدر لسنة 2004، من قبل جهاز الإحصاء الفلسطيني، والبالغ 3.8 مليون نسمة، لا يتجاوز فعلاً 2.4 مليون نسمة فقط، أي بنقص مقداره 1.4 مليون نسمة[30].

أما السجالات الحالية فأعادت الكرة من الجهات نفسها والأسماء نفسها بعد نشر النتائج الأولية لتعداد سنة 2007، والذي تشير معطيات الإحصاء إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 هو حوالي ثلاثة ملايين و771 ألف نسمة. في الوقت نفسه تتباين الاتجاهات والافتراضات والسياسات على أرض الواقع حسب المرحلة والهدف المعلن والهدف المبطن في كل مرحلة من مراحل الصراع الفلسطيني، لأن الصراع يشكل لكل من اليسار واليمين الإسرائيلي سلاحاً ذا حدين، كلاهما ينبع من منطلقات الفكر الصهيوني وإقامة دولة "إسرائيل" ذات الأغلبية اليهودية على أرض فلسطين من البحر إلى النهر.

في الوقت نفسه بقيت السجالات نفسها بين الإسرائيليين عقيمة؛ لأنها تخلط ما بين السياسة والمهنية الإحصائية، وما بين الأوهام والحقائق، إلا أنها تدور حول محورين كلاهما نابع من نظرة عنصرية ولتحقيق أهداف سياسية على الأرض.

المحور الأول يتمثل بمحاولة يائسة بالتشكيك بالرقم الإحصائي الفلسطيني، السابق الذكر، والذي يقوده يورام أتينغر Yoram Ettinger. وقد نشر موقع المشهد الإسرائيلي مقالاً بعنوان "تضخيم منهجي وأخطاء متراكمة". حيث وردت فيه الكثير من المغالطات والأخطاء الفنية؛ إذ يقول:

> ليس هناك ما يدعو (إسرائيل) إلى التخوف في أعقاب معطيات الإحصاء الفلسطيني لسنة 2007، التي أعلن عنها أخيراً. وخلافاً لمعطيات الإحصاء المنشورة؛ فإن عدد "عرب يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) يبلغ 1.5 مليون نسمة لا 2.2 مليون كما أعلن، كذلك فإن عدد "عرب غزة" الذي أعلن عنه ليس دقيقاً، فهو يبلغ 1.1 مليون لا 1.5 مليون نسمة. [إن] معطيات تعداد السكان الفلسطينيين الأخير ليس لها أي أساس من الصحة، حسبما يتضح من فحص منهجي للتوثيق



الفلسطيني والإسرائيلي والدولي للولادات والوفيات ومعطيات الهجرة.

ويتابع قوله "كذلك شمل تعداد سنة 1997 "عرب القدس" حملة الهويات (الزرقاء) الإسرائيلية، الذين تشملهم عادة إحصاءات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، وبالتالي لا يجوز عدهم مرتين... من هنا يمكن القول إن معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني المتعلق بـ"عرب يهودا والسامرة" مضخمة بنسبة 53%".

ويختتم مقاله بالقول:

> لا شكّ في أن هناك مشكلة ديموغرافية قائمة، لكن الأمر لا يصل إلى حدّ الحديث عن سيف ديموغرافي مصلت على رقبة الدولة اليهودية. فاتجاهات الولادة والوفيات والهجرة تُظهر أن الديموغرافيا تحولت إلى ذخر استراتيجي (وليس عبئاً استراتيجياً كما كان عليه الحال فيما مضى) يحسن ويطور قدرة المناورة الأمنية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية لدى "الحمائم والصقور" الإسرائيليين على حدٍّ سواء[31].

هذه الادعاءات تمّ الردّ على معظمها في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، أما من ناحية القدس وعدّها مرتين فإن الإحصاء الإسرائيلي، هو الذي يقوم بعدها خطأ؛ لأنها أرض محتلة سنة 1967 حسب القوانين الدولية، بالتالي على الإحصاء الإسرائيلي أن يخفِّض عدد سكان القدس لديه وأن لا يعدها مرتين.

أما من ناحية ما يدعيه بأن هناك زيادة بحوالي 1.1 مليون نسمة في الضفة وغزة، فإن ما يدّعيه ليس له أساس من الصحة. مع العلم بأن نتائج التعداد الأولية تشير إلى انخفاض عدد السكان في سنة 2007 عن توقعات الإحصاء للعام نفسه بحوالي 244 ألف فرد فقط خلال الفترة 1997-2007. إن تقديرات جهاز الإحصاء كانت تفترض وجود عوامل جذب نتيجة استقرار الأوضاع في حينه، وأن يكون على الأقل صافي الهجرة صفراً، وليس سالباً كما ساد في فترة الانتفاضة، والعائدة أصلاً إلى مغادرة بعض الفلسطينيين مؤقتاً بحثاً للأمان الذي تحرمه "إسرائيل" لهذا الشعب، إضافة للأسباب الأخرى التي تستدعي شعوب الأرض للهجرة إما للدراسة أو للعمل من أجل لقمة العيش التي أصبحت همّاً، وخاصة بعد انقطاع الرواتب لفترة طويلة، والحصار الاقتصادي على غزة الذي يُعدّ جريمة إنسانية. في الوقت نفسه هناك غرابة واستهجان في اعتبار كل من يغادر الوطن من الفلسطينيين هو مهاجر ولن يعود حتى ولو كان للدراسة، بينما يتمّ احتساب أعداد جميع اليهود في الخارج، الذين يحملون هويات إسرائيلية مهما بلغت مدة إقامتهم بالخارج.

وحتى بناء على معطيات التعداد الجديدة، فإنه وبحلول عام 2020، وبافتراض معدل نمو أقل مما هو متوقع (2.5% فقط)؛ فإنه يتوقع أن يبلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي 6.7 مليون فلسطيني مقابل 6.4 مليون يهودي بمعنى أنه ستصبح نسبة الفلسطينيين حوالي 51% من سكان فلسطين التاريخية (هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى)، وهي قريبة جداً من التوقعات السابقة، مع ملاحظة أن معطيات الوكالة اليهودية تتوقع أن يكون عدد اليهود في "إسرائيل" سنة

2020 حوالي ستة ملايين و228 ألف نسمة[32].

ويدعم ذلك دراسة معهد راند Rand Corporation، ذي الصيت الكبير في كاليفورنيا، والمعروف بأنه محافظ ويميني ومناصر لـ"إسرائيل"، إذ تتوقع انخفاض معدلات زيادة السكان الفلسطينيين من 4% في العام إلى 2.2%، وذلك بعد ربع قرن (حتى عام 2030). وتتوقع أن يصبح عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع حوالي خمسة ملايين نسمة خلال خمس سنوات، وهذا قريب جداً مما نشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[33].

أما المحور الثاني فيتمثل في اعتبار أن العرب يشكلون فعلاً خطراً ديموغرافياً على يهودية "إسرائيل"، بالتالي الخيارات محدودة أمام السلطات الإسرائيلية للتعامل مع هذه المشكلة وأسهلها الطرد أو ما يعرف بـ"الترانسفير"، ففي مقال بقلم ميرون بنفنستي Meron Benvenisti بعنوان "الخطر الديموغرافي في لعبة الصراع"، يقول الكاتب إن المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء الإسرائيلي في بداية السنة، تشير إلى أن "عدد اليهود والعرب بين النهر والبحر يقترب من التعادل. وإذا خصمنا 200 ألف فلسطيني في شرقي القدس، الذين تمّ إحصاؤهم مرتين يصل عدد اليهود إلى 5.4 مليون وعدد العرب 5.2 مليون (عرب إسرائيل والمناطق)". ويتابع القول إنه "وفقاً لهذه المعطيات التي تجسد "الانقلاب الديموغرافي" سيحقق العرب الأغلبية غربي نهر الأردن بعد عام أو اثنين، وأنه كان من المفترض أن يؤدي هذا الحدث التاريخي إلى تعليق من السياسيين والمحللين الذين يقومون بتضخيم "الخطر الديموغرافي" دائماً، والذي يهدد وجود الدولة اليهودية الصهيونية وفقاً لوجهة نظرهم". وأنه بناء على ذلك فقد حسّن الانسحاب من غزة التوازن الديموغرافي، إذ طرح 1.5 مليون فلسطيني خارج المعادلة[34].

سادساً: الضغوط والإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر وفي الضفة والقطاع

أصبح من المألوف في الإعلام الإسرائيلي والعالمي، المهتم بقضايا السلام، طرح قضايا تتعلق بالوضع النهائي، ويهودية "إسرائيل"، ودور الأقلية العربية في "إسرائيل"، ومحاولات طردهم ومصادرة أراضيهم أو منعهم من البناء على أرضهم، واتباع سياسة هدم البيوت بحجة غير الترخيص، إضافة إلى تهميشهم وسلخهم عن شعبهم وأمتهم العربية والإسلامية، والقيام بكافة أشكال الضغوط والإجراءات؛ للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخطّ الأخضر.

هذا الموضوع يبدأ من حيث انتهى ميرون بنفنستي، السابق الذكر، الذي يصور الصراع الديموغرافي بـ"الانقلاب الديموغرافي"، ويقوم في آخر مقاله بلوم المشككين في المحور الأول، والذين

يتعاملون مع الفلسطينيين كأجزاء منفصلة (ضفة، غزة، عرب 48)، من خلال العبارات التالية "يتعاملون معهم وكأنهم شعوب مختلفة، وليست جزءاً من الكتلة الإنسانية الواحدة المهدِّدة والمخيفة"[35].

هذه الأقوال توضح تجلي أهمية الصراع الديموغرافي لدى اليمين واليسار الإسرائيلي على حدٍّ سواء، مع اختلافهم في اتباع مخططات ووسائل مختلفة قديمة وحديثة لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وإعادة رسم الحدود المفترضة على جانبي الخطّ الأخضر؛ للتأثير على الوضع الديموغرافي. هذه الإجراءات تترافق مع طرح مواضيع لها علاقة بتوزيع السكان العرب على جانبي الخطّ الأخضر، بطريقة تؤثر على نسيجهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتؤثر على حركة السكان العرب، بهدف التضييق على أعمالهم وطموحاتهم بالعيش الكريم في أرضهم.

أما بالنسبة لمؤشر البطالة، فقد أشار التقرير الرسمي الصادر عن دائرة التشغيل إلى أن نسبة البطالة العامة في شهر آب/ أغسطس 2007، هي 7.7%، ولكن هذه النسبة ليست متساوية بين جميع الفئات، بل هي ضعف ذلك تقريباً بين فلسطينيي 48، بينما هي بين اليهود في حدود 5.5%. كما أن التقرير نفسه يقول إن هناك 34 بلدة في "إسرائيل" منكوبة بالبطالة، أي أن نسبة البطالة فيها من 9% وما فوق، ويتضح أن 32 بلدة من هذه البلدات هي فلسطينية، مقابل بلدتين يهوديتين فيهما نسبة البطالة ما بين9-10%. بينما معدل البطالة في البلدات الفلسطينية الـ 32 يتراوح ما بين 13-14%.

والحال نفسه، ولربما بدرجة أخطر، نجده في تقرير الفقر السنوي الرسمي، الصادر أيضاً في شهر أيلول/ سبتمبر 2007؛ حيث أعلنت مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية عن تراجع طفيف جداً في نسبة الفقراء عامة، الذين بلغ عددهم في "إسرائيل" في سنة 2006، حوالي مليون و650 ألف فقير. لكن مع التعمق في التفاصيل، تظهر جريمة إنسانية أكبر، حيث يتضح أن نسبة الفقر تراجعت بشكل ملحوظ بين اليهود وارتفعت بنسب واضحة بين فلسطينيي 48. ففي حين أن نسبة الفقر العامة في "إسرائيل" هي 24.5%، فإن نسبة الفقر بين فلسطينيي 48 تصل إلى 50%. ومع أن نسبة العائلات الفلسطينية من مجمل العائلات في "إسرائيل" هي 14%، إلا أنها تشكل 45% من مجمل العائلات الفقيرة في "إسرائيل"، وهذا بارتفاع 2% عن سنة 2005. كذلك، وفي حين أن نسبة الفقر العامة بين عائلات في "إسرائيل" هي في حدود 20%، فإن نسبتها بين عائلات فلسطينيي 48 حوالي 52%.

وتظهر المأساة أيضاً في معطيات الفقر بين الأطفال، إذ تصل نسبة الفقر العامة بينهم إلى 35% ومن يرفع هذه النسبة هم أطفال فلسطينيي 48؛ فنسبة الفقر فيما بينهم تصل إلى 63%، بعد أن كانت 60% سنة 2005، أي بارتفاع 3%. وعلى الرغم من أن نسبة أطفال فلسطينيي 48 من مجمل



الأطفال في "إسرائيل" هي 24%، إلا أن نسبتهم من بين مجمل الأطفال الفقراء هي 50%. بمعنى أن فلسطينيي 48 حاضرون في الإحصائيات الإسرائيلية بأسوأ نتائجها، ولكنهم غائبون عن اعتبارات واهتمامات السياسة الإسرائيلية[36].

أفاد بحث المسح الاجتماعي الاقتصادي لفلسطينيي 48، الذي قام به بنك المعلومات في جمعية الجليل، والذي شمل عينة تمثيلية تحتوي على 3,250 أسرة فلسطينية داخل الخطّ الأخضر، بأن الفلسطينيين في "إسرائيل" يعانون من نقص حادٍّ في الأراضي عامة، وبتلك المخصصة للبناء بشكل خاص. حيث أظهرت المعطيات أن 60.6% من الأسر الفلسطينية أفادت بأنها ستحتاج لوحدة سكنية واحدة على الأقل خلال السنوات العشرة القادمة، علماً أن النسبة تصل في منطقة الجنوب إلى 72.9%، في حين أن 43.7% من هذه الأسر لن تتمكن من بناء أي وحدة سكن[37].

كما قالت كلير شورت Clare Short وزيرة التنمية البريطانية السابقة، خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة، إن نظام الفصل العنصري، الذي أنشأته "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة أسوأ مما كان سائداً في جنوب إفريقيا، وإن "إسرائيل" دمرت فعلياً إمكانية قيام دولة فلسطينية بتصرفاتها ونشاطاتها الاستيطانية[38].

وناشد المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في منطقة النقب، دول العالم كافة والأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان، للتدخل لدى حكومة "إسرائيل" لوقف تنفيذ مخططها، الذي يتضمن مشروعاً لهدم 3,600 بيت عربي في النقب في الفترة القريبة. وقال رئيس المجلس، إن حكومة "إسرائيل" تحاول الضغط عليهم بهذا الهدم؛ لكي يتنازلوا لها عن أراضيهم البالغة مساحتها 800 ألف دونم، ويوافقوا على ما تخططه لحياتهم ومستقبلهم رغماً عن إرادتهم[39].

كما تشير المعطيات الإسرائيلية، والتي نشرها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية وبلدية القدس إلى أن نسبة الفقر في المدينة هي الأعلى في "إسرائيل"، حيث إن 33% من العائلات و56% من الأفراد القاصرين في القدس يعيشون تحت خطّ الفقر. وإن السكان الفلسطينيين في القدس أفقر من سكانها اليهود، إذ تعيش 62% من العائلات العربية في القدس تحت خطّ الفقر بينما تعيش 23% من العائلات اليهودية تحت هذا الخطّ، ويعيش 76% من القاصرين العرب و44% من القاصرين اليهود تحت خطّ الفقر[40].

وبناء على المصدر نفسه فإن نسبة ازدياد السكان العرب في القدس يفوق بحوالي ثلاثة أضعاف نسبة ازدياد عدد اليهود؛ حيث ازدادت نسبة العرب من 26% سنة 1967 لتصبح 34% سنة 2006، على الرغم من هجرة اليهود إليها مقابل طرد العرب منها. ويتخذ الساسة الإسرائيليون



هذه النتائج لوضع كل العراقيل لدفع الفلسطينيين لمغادرة وطنهم.

وتشير النتائج الأولية للتعداد الفلسطيني سنة 2007، إلى أن محافظة القدس كانت أقل محافظة تشهد زيادة سكانية خلال الفترة 1997-2007، حيث لم تزد خلال السنوات العشرة الماضية من السكان العرب سوى بمعدل تغير كلي 11.3% فقط؛ بينما كان معدل التغير الكلي في الضفة والقطاع حوالي 30% خلال الفترة نفسها، وهذا يدلّ على حجم الهجمة الإسرائيلية الشرسة على القدس من ناحية الأرض والإنسان والمقدرات.

سابعاً: هجرة الفلسطينيين إلى الخارج ونزيف الأدمغة والكفاءات الفلسطينية

إن ما أظهرته نتائج التعداد الأولية بأن هناك نقصاً بحوالي 244 ألف مواطن عن التوقعات السابقة خلال الفترة 1997-2007 يثير العديد من التساؤلات حول أسباب هذا النقص، وعلى الرغم من أن هذا النقص لا يشكل أكثر من 6.5% من السكان، وأنه جاء في ظلّ أوضاع سياسية وأمنية متقلبة، وفي ظلّ استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، إلا أنه يستحق البحث والدراسة في أسبابه.

في الوقت نفسه لا بدّ من التنويه إلى أن الاعتماد على الفرق بين المغادرين والقادمين في فترة من الزمن لا يمثل هجرة حقيقية دائمة، بل غالباً ما تكون مؤقتة، تزول بزوال أسبابها، مع العلم أيضاً أن الفلسطينيين الذين يغادرون للخارج، غالباً ما يعودون ويستقرون في أرضهم.

ورد في تقرير للأمم المتحدة بتاريخ 2008/2/16 أن منظمات الأمم المتحدة توفر حالياً مساعدات غذائية إلى ما يزيد عن 650,790 مواطن فلسطيني في الضفة الغربية. وطبقاً للبنك الدولي، فإن هذا الاعتماد ليس مؤقتاً، وإن الاعتماد على المساعدات "يفكك البنى الاقتصادية القائمة، ويؤدي إلى هبوط سيكون من الصعب إصلاحه". وأضاف التقرير إنه في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2008، كان هنالك 563 حاجزاً مادياً، بما يتضمن الحواجز بأشكالها المختلفة داخل الضفة الغربية، والقيود على أعمار الفلسطينيين، الذين يُسمح لهم بالمرور عبر الحواجز، الأمر الذي أدى إلى إعاقة تدفق المواد والبضائع والعمال، مما أدى بدوره إلى ارتفاع في تكلفة المواصلات، وإعاقات لفترات طويلة مع غياب النشاط والفعالية[41].

إن التقرير يلخص، على استحياء، أسباب مغادرة الفلسطينيين للأراضي الفلسطينية، والتي



تتمثل بحجم المعاناة التي يلاقيها هذا الشعب كل الوقت وفي كافة مناحي الحياة.

ففي تقرير بعنوان "المعاناة تدفع مسيحيي فلسطين للهروب من الأراضي المحتلة" يقول اليستير ليون Alistair Lyon:

> يسافر عدد كبير من المسيحيين الفلسطينيين للعيش في الخارج بعدما أصابهم اليأس من الحياة في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي؛ مما يهدد جذورهم التاريخية. ويقول راعي الكنيسة اللوثرية في بيت لحم إن هناك مخاوف حقيقية من أن تخلو الأرض المقدسة من المسيحيين بعد 50 عاماً من الآن. ويهاجر مسيحيو بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور القريبتين منذ أكثر من قرن وتتجه الأغلبية منهم لأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا، هرباً من الحروب والأزمات المتتالية.

ويشار في هذا السياق إلى أن نحو 50 ألف مسيحي يعيشون في الأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" في حرب عام 1967، فيما يعيش 110 آلاف آخرين في "إسرائيل". وعلى الصعيد الاقتصادي، وبصفة عامة؛ فإن حال الفلسطينيين المسيحيين أفضل من الشرائح الأخرى من المجتمع، ولكنهم يقاسون أيضاً. أما على صعيد الاضطهاد الديني فيؤكد زعماء مسيحيون أنهم لا يعانون من ذلك سواء من الأغلبية المسلمة أو من "إسرائيل". ومن جهة أخرى يقدّر برنارد سابيلا Bernard Sabella، أستاذ الاجتماع الفلسطيني في جامعة بيت لحم، "أن ما بين 50 و70 أسرة مسيحية تغادر القدس أو الضفة الغربية سنوياً لبدء حياة جديدة في الخارج"[42].

وتشير معطيات الإحصاء إلى أن حوالي ثلث الشباب في فلسطين يفكرون بالهجرة بواقع 45% للذكور و18% للإناث؛ بسبب الوضع الاقتصادي بحسب رأي 96% من الذكور، و66% من الإناث، وعدم توفر الأمن بحسب رأي 80% من الذكور و73% من الإناث، في حين رأى 62% من الذكور أن الهجرة تعود لأسباب سياسية، مقابل 33% من الإناث[43].

ثامناً: فلسطينيو الخارج وحقّ العودة

من الواضح أن عدم قيام المجتمع الدولي بوضع وتنفيذ حلول عادلة تضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقه الكامل بالعودة، واستعادة أرضه ومقدساته ومقدراته، يجعل المنطقة بأكملها لا ترى الاستقرار ولا الأمن والسلام المنشودين. حيث ما زال الفلسطينيون في الخارج يعانون من سوء أوضاعهم وقلة حيلتهم، خاصة في المخيمات في الدول العربية. فها هم الفلسطينيون في العراق قد عانوا من الاضطهاد في العراق، وعلقوا على الحدود السورية والأردنية في عدة دفعات، واستمرت المعاناة حتى تمّ استقبال أعداد منهم في البرازيل، واستعداد بعض الدول العربية لاستضافة آخرين.

وفي مقال بقلم أسعد عبد الرحمن نشر في جريدة القدس بعنوان "إضاءة للأوضاع المعتمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان" يقول:

> تعرض الشعب الفلسطيني لعملية إبادة متعددة الأشكال فقد فيها مقومات الحياة من أرض وممتلكات، وعاش اللاجئون الفلسطينيون (خاصة في المخيمات) حالة تمزق لم يعشها شعب آخر، دون أن يعرفوا ماذا سيحدث لهم أو متى ستنتهي معاناتهم، بل إن العالم لطالما اعتبر وجودهم العائق الأكبر أمام أي تسوية محتملة؛ فظهرت مشاريع توطين بلغ عددها 243 رفضها اللاجئون كلها، معلنين تمسكهم بحقهم في العودة مهما طال الزمن.

ويتابع قوله "وحديثاً في مخيم نهر البارد، قتل أكثر من 200 شخص، وجرح المئات، ونزح 35,000 لاجئ خلال معارك الجيش اللبناني و"فتح الإسلام"، التي خلفت دماراً كبيراً في المخيم"[44].

ويذكر عبد المنعم فؤاد في تقرير له أن المعطيات الإحصائية للمسح الاجتماعي الاقتصادي حول فلسطينيي 48، الذي قام به بنك المعلومات في جمعية الجليل، والذي شمل عينة تمثيلية ضمت 3,250 أسرة فلسطينية حول الذين كانوا قد هجروا عام النكبة أو قبله، أظهرت أن نسبة الفلسطينيين من الداخل الذين أفادوا بأنهم مُهجّرون من ديارهم الأصلية بلغت 15.1%. وتبين أن أعلى نسبة للمُهجّرين ظهرت في منطقة الجنوب حيث بلغت 77.2% بعد عام 1967. أما نسبة الفلسطينيين الذين أفادوا بأنهم مهجرون في منطقة الوسط فقد بلغت 20.5% وفي منطقة الشمال 12.8%. وقد تبين أن معظم مهجري الشمال والوسط قد تمّ تهجيرهم من قبل المؤسسات الصهيونية إبّان إقامة الدولة. كما تبين أن المُهجّرين كانوا قد وُطِّنوا عنوة إما في تجمعات سكانية عربية قائمة، أو في تجمعات عربية أقيمت لهذا الهدف، أو على أطراف المدن المختلطة، والتي يعدّ حوالي 28% من سكانها من المُهجّرين[45].

وبيّن استطلاع لرأي الفلسطينيين في أراضي 1948، أجراه مركز مدى الكرمل، أنّهم بغالبيتهم العظمى ينظرون إلى حلّ مسألة اللاجئين وفق أسس العدل، لا من منطلقات ميزان القوة. وقال 70% من المُستطلعة آراؤهم إن الحدّ الأدنى المقبول لديهم كحلّ لقضية اللاجئين هو إعطاؤهم الحقّ بالعودة إلى داخل "إسرائيل"، أو منحهم الاختيار بين العودة والتعويض. وقال 75% منهم إن مسؤولية حلّ هذه القضية تقع على "إسرائيل". كما أعلن 86% منهم أن "إسرائيل" هي الجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين. وقال 51% منهم إن حلّ قضية المُهجّرين في وطنهم يجب أن يتحقق بعودتهم إلى قراهم الأصلية. فيما دعا 81% منهم القيادات العربية في "إسرائيل" إلى أن تجعل

من قضية المُهجّرين موضوعاً رئيسياً. إلى ذلك فقد رأى 57% من المستطلعين، أن حلّ القضية الفلسطينية ينبغي أن يشمل حلاً لقضية المُهجّرين[46].

أنشطة فلسطينيي الخارج لدعم حق العودة:

على الرغم من المعاناة القاسية للاجئين الفلسطينيين طوال الستين عاماً الماضية، وعلى الرغم من ولادة أجيال جديدة بعيدة عن أرض الوطن؛ إلا أن حركة دعم حق العودة شهدت أنشطة واسعة ومنظمة ومتزايدة في السنوات الماضية، لتثبت أن الفلسطينيين صاروا أكثر تمسكاً وإصراراً على حقهم الطبيعي والمقدس وغير القابل للمساومة. وقد أظهر الفلسطينيون تمسكهم بهذا الحقّ، بغضّ النظر عن التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه اللاجئ الفلسطيني في بلدان اللجوء المختلفة، وهو ما عبرت عنه أنشطة اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا وأمريكا وفي مختلف أماكن اللجوء الفلسطيني.

شهدت سنة 2007 جملة من الأنشطة التي قام بها اللاجئون الفلسطينيون لدعم حقّ العودة؛ فقد نظمت مؤسسة دار الجنوب النمساوية، في العاصمة النمساوية فيينا، في 25-2007/3/26 مؤتمراً تحت عنوان "جسور إلى فلسطين"، وقد أكد المؤتمر على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ودعا إلى إنهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة.

وإذا كان البعض قد اعتقد أن الفلسطيني سينسى وطنه إذا ما توفرت له سبل العيش المريحة، وسيندمج في المجتمع الذي يعيش فيه، فإن فلسطينيي أوروبا أثبتوا عكس ذلك؛ فقد عقدت الجالية الفلسطينية في أوروبا مؤتمرها الخامس لفلسطينيي أوروبا، في مدينة روتردام الهولندية في 2007/5/5 تحت عنوان "رغم البعد والآلام ... شعب واحد وحق ثابت"، بمشاركة هائلة من نحو خمسة آلاف مشارك. وأظهر المؤتمر أن البُعد عن الوطن لا يمكن أن يُنسي اللاجئ الفلسطيني حقه في العودة لفلسطين، كما أثبت قدرته على جمع مختلف ألوان الطيف السياسي والديني الفلسطيني وراء هذا الحقّ الثابت؛ فقد شارك في أعمال المؤتمر الكثير من المؤسسات والجمعيات والاتحادات والروابط الفلسطينية من شتى أنحاء القارة الأوروبية، بالإضافة إلى مشاركة الجاليات العربية والإسلامية المتضامنة مع القضية الفلسطينية في أوروبا، منادين بوحدة الشعب ووحدة مصيره، وداعين إلى الالتفاف وراء حقّ العودة.

ولم يكن اللاجئون الفلسطينيون في أمريكا أقل حماساً في الدفاع عن حقّ العودة؛ فبمناسبة مرور 59 عاماً على نكبة فلسطين عقد تحالف حقّ العودة في الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمره الخامس في ولاية كاليفورنيا، في الفترة 25-2007/5/27، كما نظم هذا المؤتمر العديد من ورش العمل؛ للخروج بقرارات عملية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما استذكر مشاهد معاناة الخروج من فلسطين وذلك عبر الاستماع إلى شهادات بعض الناجين من مجازر الاحتلال الإسرائيلي. وفي

الفترة نفسها (25-2007/5/27) انعقد مؤتمر تأسيسي للجاليات الفلسطينية في مدينة برشلونة في إسبانيا برعاية فاروق قدومي، وبحضور 250 مندوباً من ممثلي الجاليات الفلسطينية في 17 دولة أوروبية. وقد أكدّ المؤتمر على إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، والتحضير لعقد مجلس وطني تشارك فيه كافة الفصائل الوطنية والإسلامية.

وفي 16-2007/10/18 عقد المجتمع الأهلي الفلسطيني في قبرص مؤتمراً لجمعيات المجتمع الأهلي تحت عنوان "نحو بناء استراتيجية موحدة للمجتمع المدني الفلسطيني"، وهدف المؤتمر إلى توحيد جهود جمعيات المجتمع المدني للدفاع عن الحق الفلسطيني.

أما في لبنان فقد عقدت المنظمة الفلسطينية لحقّ العودة ثابت، في 2007/10/25، مؤتمرها الأول بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان – الواقع وآفاق المستقبل". فيما نظم مركز دراسات الشرق الأوسط في العاصمة الأردنية عمّان في 2007/12/10 مؤتمراً تناول فيه حقّ العودة في الفكر السياسي خلال سنة 2007، والمشاريع السياسية التي تهدد بإلغاء حقّ العودة، والنضال الفلسطيني لحماية حقّ العودة وتطبيقه خلال الفترة 2000-2007.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأنشطة والمؤتمرات التي سلطت الضوء على حق العودة، لم تقتصر على الفلسطينيين في الخارج؛ إذ قام فلسطينيو الداخل بعقد العديد من المؤتمرات والفعاليات المماثلة. فقد عُقد في مدينة عكا في 29-2007/11/30 "المؤتمر الثالث لحق العودة والسلام العادل"، وعقد في مدينة الناصرة في 2007/5/13 مؤتمر "النكبة في عامها الستين"، كما عُقد في مدينة غزة في31/10-2007/11/1 "المؤتمر الفكري والسياسي الثاني للدفاع عن حق العودة".

إن المراقب للوضع الفلسطيني في العالم يلاحظ أن قضية حقّ العودة متجذرة في الوجدان الفلسطيني، وأن الخلافات الفلسطينية الداخلية تذوب أمام المطالبة بهذا الحقّ، لتتوحد في سبيل مواجهة كافة المشاريع التي تهدف لإسقاط حقّ العودة.

خاتمة

تشكل القضية الفلسطينية المحور الأساسي لجميع مشاكل منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والمشاكل والصراعات الدولية بشكل عام. وما دام المجتمع الدولي غير قادر على تنفيذ حلول عادلة تضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما فيها حقه الكامل بالعودة، وسيادته الكاملة عليها دون مماطلة؛ فإن المنطقة بأكملها لن تستقر، ولن يحلّ السلام دون عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم التي هجروا منها. بالتالي، يمكن القول إن حلّ قضايا

الشرق الأوسط، بل ومعظم قضايا العالم، لا بدّ أن يبدأ بحلّ القضية الفلسطينية، والذي لا يتمّ دون عودة اللاجئين إلى وطنهم.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2007** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008)، ص 11، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/arabic_final2.pdf

[2] **المرجع نفسه**.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

[6] انظر: وكالة وفا، 2008/5/14.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2007)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1416.pdf

[8] انظر: http://www.pcbs.gov.ps

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي – 1999**، (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000)، ص 146؛ وانظر أيضاً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي**.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**.

[11] منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية، المجموعة الإحصائية الفلسطينية، دمشق، العدد 9، 1994/1993.

[12] http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[13] Ibid.

[14] موقع الجالية الفلسطينية، انظر: http://www.aljalia.org/index.php?action=show&type=news&id=3500

[15] نبيل السهلي، "57 عاماً على نكبة الفلسطينيين الكبرى: النكبة والتحول الديموغرافي الفلسطيني (1948–2005)،" مركز الشرق العربي، لندن، 2005/5/26، انظر: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-1.htm

[16] **الغد**، 2007/2/21.

[17] نقولا ناصر، "السياق السياسي لتهجير الجالية الفلسطينية في العراق،" **الخليج**، 2007/12/17؛ ورويترز، 2007/2/15، انظر: http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topnews&storyID=2007-02-15T143849Z_01_EGO552600_RTRIDST_0_OEGTP-PALES-REFUGE-IRAQ-SM6.XML

[18] **الدستور**، 2008/4/8.

[19] **الحياة الجديدة**، 2008/3/23.

[20] الجزيرة نت، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B7B82CCB-14E3-4809-9F96-864706BC563B.htm#L2

[21] الجدول من تجميع الباحث، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)، رام الله، فلسطين، شباط/ فبراير 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2006** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2006)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**.

[22] انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، ص 276.

[23] انظر: محسن صالح وبشير نافع (محرران)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)؛ ومحسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**.

[24] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الأونروا بالأرقام، 2007/12/31، في: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-16.pdf

[25] انظر: المرجع نفسه؛ وانظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[26] BADIL Resource Center, *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2006-2007* (Bethlehem, Palestine: BADIL Resource Center, June 2007), see: http://www.badil.org/Publications/Books/Books.htm

[27] بناء على نتائج: **المسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي.**

[28] انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**.

[29] **الأخبار**، بيروت، 2007/2/22.

[30] See: "Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and a Half Person Gap," American – Israel Demographic Research Group (AIDRG), published by the Begin – Sadat for Strategic Studies in Israel, 10/1/2005, in: www.padernographics.com

[31] يورام أتينغر، "تضخيم منهجي وأخطاء متراكمة،" ترجمة المشهد الإسرائيلي، 2008/2/25، في: http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3799

[32] **ملحق المشهد الإسرائيلي**، 2008/2/5.

[33] The Rand Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State* (USA: Rand Corporation, 2005), p. 87.

[34] Meron Benvenisti, "A Demographic Threat on the Wane," *Haaretz*, 19/2/2008, see: http://www.haaretz.com/hasen/spages/955564.html

[35] **القدس**، 2008/2/20.

[36] برهوم جرايسي، "الغائب في الإحصائيات الإسرائيلية،" **الغد**، 2008/9/17.

[37] عرب 48، 2008/4/3.

[38] **الحياة الجديدة**، 2007/8/31.

[39] **الشرق الأوسط**، 2007/10/11.

[40] *Haaretz*, 17/1/2008.

[41] دراسة للأمم المتحدة حول الاحتياجات المتزايدة للفلسطينيين في ظل تناقص حريات المرور، **القدس**، 2008/2/16، انظر: http://www.alquds.com/print/7020

[42] رويترز، 2007/3/12.

[43] **الحياة الجديدة**، 2007/8/13.

[44] أسعد عبد الرحمن، "إضاءة للأوضاع المعتمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان!،" **القدس**، 2008/1/23، انظر: http://www.alquds.com/node/2031

[45] صوت الحقّ والحرية، 2007/4/26.

[46] **الحياة**، 2007/4/25.



الفصل الثامن

الوضع الاقتصادي
في الضفة الغربية وقطاع غزة

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

حفل عام 2007 بأحداث ومتغيرات كبيرة طالت كافة مناحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد عصفت هذه المتغيرات بكل شيء، فعلى الصعيد الاقتصادي أدى استمرار السياسات الإسرائيلية في إبقاء أهم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، إلى تراجع أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية والى ظهور أزمات ومشاكل اقتصادية شديدة الخطورة واكبت تطور الاقتصاد، والتي استمرت وطأتها مع ارتفاع وتيرة الحصار الإسرائيلي والعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته، وضدّ البنى التحتية لاقتصاده. وتتمثل الأزمة في تضخم معدلات الفقر والبطالة والغلاء وهبوط الاستثمارات وعجز الموازنة المتضخم (1.4 مليار دولار تقريباً في عام 2007)، في ظل عدم توافر مناخ سياسي وأمني مشجعين، بالإضافة إلى الإغلاقات المستمرة وانعدام حرية الحركة للبضائع والأفراد. فكيف يمكن العمل والتطور والنمو بوجود 563 حاجزاً عسكرياً داخل الضفة الغربية، إضافة إلى 185 مستوطنة و480 ألف مستوطن، والجدار الفاصل، عدا عن منع الدخول إلى القدس ومناطق واسعة من غور الأردن، هذا في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فإن الأمور أسوأ بكثير فهناك انهيار شامل لكافة نواحي الحياة جرّاء الإغلاق المفروض عليه منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007، حيث يعيش 80% من مجموع السكان على المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات والهيئات الدولية المختلفة.

واستمرت معاناة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2007، نتيجة للخلل في هيكليته، فهو تابع بشكل أساسي للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تأتي 86% من وارداته من الكيان الإسرائيلي، في حين يقوم بتصدير 64% من إجمالي صادراته إلى "إسرائيل". وهذه التبعية مفروضة بقوة السلاح وواقع الاحتلال. وعكست التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني نفسها بشكل مباشر على قطاعي الزراعة والصناعة، وعلى الكفاءات الفلسطينية وفي رأس المال البشري. ويعيش الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات والمنح المالية الدولية، وهذه المساعدات بطبيعتها مشروطة وموجهة، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه اليوم، فإن هذا الاقتصاد، وبالتالي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع سيغوص في أزمة أعمق مما هي عليه الآن.

واتفق معظم المهتمين بالاقتصاد الفلسطيني على أن عام 2007 كان الأشد سوءاً منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، علماً بأن التباين في مستوى التدهور والتراجع في مجمل الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة كان كبيراً مقارنة بالوضع في الضفة الغربية. فقد طال الحصار المشدد المفروض على اقتصاد قطاع غزة وتحديداً منذ حزيران/ يونيو 2007 كل القطاعات الاقتصادية فيه وانعكس على كافة المؤشرات الاقتصادية، وحرم سكانه من أبسط متطلبات الحياة اليومية، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق، وانعدم النمو، كنتائج مباشرة للحصار وللمواقف السياسية والاقتصادية لمختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، التي أعقبت سيطرة حركة حماس على الأوضاع في قطاع غزة. وأعلن تقرير البنك الدولي أن معدل الفقر تجاوز ما نسبته 67% من السكان في قطاع غزة، في حين تحدثت جهات أخرى عن بلوغه 80%. وفي المقابل، أظهر المجتمع الدولي تعاطفاً مع السلطة في الضفة الغربية، حيث عادت المساعدات الدولية إلى التدفق إليها، فيما وعد مؤتمر باريس للمانحين الذي انعقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007 بتقديم 7.4 مليار دولار كمساعدات ومنح مالية للسلطة الفلسطينية خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة.

كما يمكن وسم عام 2007 بسمتين إضافيتين، الأولى تتمثل في الارتفاع غير المسبوق لمستوى الأسعار وبخاصة السلع الأساسية والحيوية، على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع نهاية العام 2006، وهو الأمر الذي يطرح تحديات وتأثيرات مباشرة على القدرات الشرائية للمواطنين، وعلى حجم الطلب على السلع والخدمات والإنتاج بشكل عام. والسمة الثانية تتمثل في تدهور أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وخاصة الشيكل الإسرائيلي، والذي وصل مستوى تراجعه مع نهاية العام 2007 نحو 8% مقارنة بما كان عليه مع نهاية عام 2006. ويترك هذا التدهور آثاراً متباينة على الأفراد والمنشآت والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. إلا أن استمرار هذا الارتفاع دون وجود سياسات اقتصادية ومالية ونقدية تحد من آثاره السلبية، يلقي بأعباء مواجهة الأزمات المصاحبة لذلك على كاهل الأفراد، سواء داخل الأسر أم المنشآت، وسيؤدي ذلك إلى خسائر اقتصادية كان يمكن التقليل منها في حال كان هناك سياسات ملائمة.

ونظراً لأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كامل على الاعتبارات السياسية والأمنية للقوى الخارجية وخاصة العائدة للجانب الإسرائيلي، فقد أدى ذلك إلى تقييد فرص تطوره، واعتماده بشكل أكبر على الواردات وخاصة تلك التي تأتي من "إسرائيل"، في الوقت الذي انخفضت فيه صادراته بشكل كبير نتيجة للحصار المفروض عليه، مما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري إلى مستويات لم يصلها من قبل.

وعلى اعتبار أن القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بشكل عام، وفي

قطاع غزة على وجه التحديد، يشكل الجزء الأكبر من الاقتصاد الفلسطيني، فهو المحرك الأساسي لعملية التنمية والتطور الاقتصادي، حيث يولّد ما يزيد عن 50% من كافة فرص العمل، فقد عملت السلطات الإسرائيلية على الدوام على جعله هدفاً لممارسات الاحتلال التعسفية، الهادفة إلى الحد من قدرة هذا القطاع على النمو والتطور. فقد انخفضت القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في قطاع غزة من نسبة 76% في عام 2000 إلى ما نسبته 11% بعد فرض الإغلاق الشامل في منتصف شهر حزيران/ يونيو 2007.

أولاً: الحسابات القومية

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2007، إلى نمو طفيف في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2007، وبنسبة 0.7% عما كان عليه الوضع في عام 2006، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من أربعة مليارات و107 ملايين دولار في العام 2006، إلى أربعة مليارات و135.8 مليون دولار في العام 2007.

وقد حدث تراجع طفيف في بعض الأنشطة الاقتصادية كالصناعة والتعدين، والإنشاءات، والخدمات، بينما ارتفع حجم بعض القطاعات الأخرى مثل الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والوساطة المالية، والإدارة العامة والدفاع.

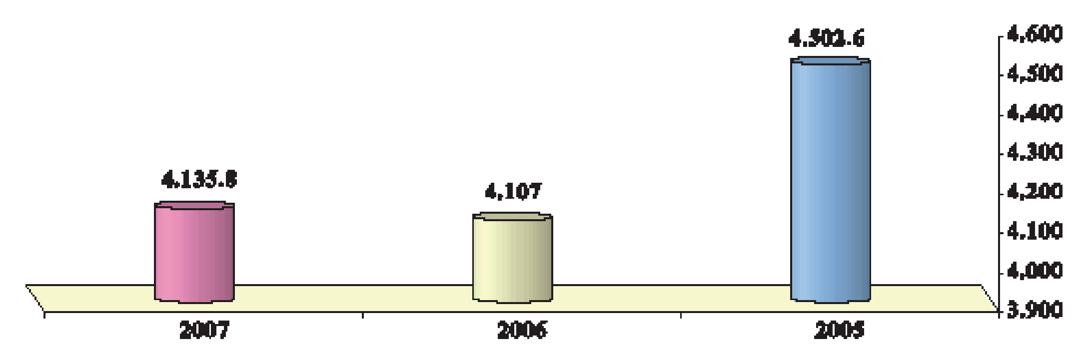
جدول 8/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005-2007
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالمليون دولار)

السنة	2005	2006	2007*
الناتج المحلي الإجمالي	4,502.6	4,107	4,135.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية و قطاع غزة 2005-2007 (بالمليون دولار)



طبقاً للتقديرات الأولية المتوفرة عن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للعام 2007، فإن التوجه العام اتّسم بالإرباك وعدم التوازن بسبب اختلاف الأوضاع وظروف الاحتلال والحصار بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً في النصف الثاني من السنة؛ إذ تحسنت الأوضاع الاقتصادية نسبياً في الضفة بينما تصاعد الحصار وتزايدت المعاناة في القطاع.

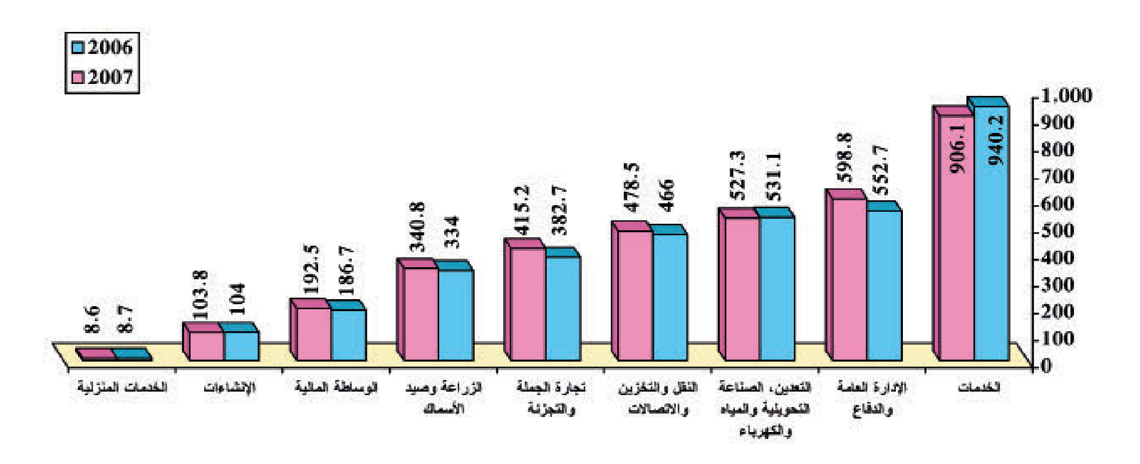
جدول 8/2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 2006-2007 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالمليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2006	*2007
الزراعة وصيد الأسماك	**334**	**340.8**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**531.1**	**527.3**
– التعدين واستغلال المحاجر	18	21.3
– الصناعة التحويلية	444	436
– إمدادات المياه والكهرباء	69.1	70
الإنشاءات	**104**	**103.8**
تجارة الجملة والتجزئة	**382.7**	**415.2**
النقل والتخزين والاتصالات	**466**	**478.5**
الوساطة المالية	**186.7**	**192.5**
الخدمات	**940.2**	**906.1**
– الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	447.8	343.2
– أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	43.6	43.9
– المطاعم والفنادق	67	67.8
– التعليم	255.3	314.8
– الصحة والعمل الاجتماعي	126.5	136.4
الإدارة العامة والدفاع	**552.7**	**598.8**
الخدمات المنزلية	**8.7**	**8.6**
ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	**-138.3**	**-139.8**
زائد: الرسوم الجمركية	**284.9**	**284**
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	**454.3**	**420**
الناتج المحلي الإجمالي	**4,107**	**4,135.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).


الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية و قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي
2006-2007 (بالمليون دولار)



1. الزراعة وصيد الأسماك:

يعدّ النشاط الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة الإنتاجية المهمة، حيث يؤدي القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني من حيث إسهام الصادرات الزراعية بنصيب مهم في التجارة الخارجية، حيث تسهم بما نسبته 25% من الصادرات الفلسطينية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الخام والأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتبلغ مساحة الأراضي التي تستغل بالزراعة حوالي 1.8 مليون دونم، منها 91% موجودة في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة، وهي تشكل ما نسبته 30% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، ويستهلك قطاع الزراعة (حوالي 60% من إجمالي استهلاك المياه) أي ما مجموعه 160 مليون م^3 من الماء لأغراض الري والتي تأتي في معظمها من المياه الجوفية.

وتشير التقديرات الأولية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك للعام 2007 قد سجل نمواً عن عام 2006 مقداره 6.8 مليون دولار وبنسبة 2% تقريباً، حيث ارتفع من 334 مليون دولار في العام 2006 إلى 340.8 مليون دولار في العام 2007؛ وبلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 8.2% تقريباً.

2. التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء:

واجه قطاع التعدين والصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وأحجامها، وعدم القدرة على إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاته، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بنقص التمويل اللازم والتجهيزات واللوازم الصناعية، وافتقاره إلى المواد الخام وإلى عدم الانتظام في استلام المستورد منها، كما يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في نسبة الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي. وقد ارتبطت هذه المشاكل والمعوقات بسياسة الاحتلال الإسرائيلي المعنية بمنع أو إعاقة أي تطور أو نمو للقطاع الصناعي في الضفة الغربية وغزة، فقد وصل عدد المصانع والمعامل والورش المتضررة بشكل أو بآخر إلى حوالي 3,900 منشأة صناعية.

ويقدر عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للمسح الصناعي الذي نفذته وزارة الصناعة عام 1998، بحوالي 13,850 منشأة، الغالبية العظمى منها منشآت صغيرة الحجم وتأخذ طابع الورش الصغيرة. وتشكل الصناعات التحويلية المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت، يليها صناعة التعدين.

وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع القيمة المضافة لأنشطة التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2007، حيث تراجعت من 531.1 مليون دولار في العام 2006 إلى 527.3 مليون دولار في العام 2007، أي بنسبة تراجع قدرها 0.7% تقريباً. وقد شكلت الصناعات التحويلية الجزء الأكبر من هذا القطاع، حيث شكلت ما نسبته 82.7% من إجمالي نشاط التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء لعام 2007. وقد أسهم قطاع التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بما نسبته 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه.

3. الإنشاءات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً طفيفاً في العام 2007، حيث تراجع من 104 ملايين دولار في العام 2006 ليصل إلى 103.8 ملايين دولار في العام 2007 أي بما نسبته 0.2%، مع الإشارة إلى توقف عمل هذا القطاع بعد النصف الثاني من العام 2007 في غزة، وذلك على أثر فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإغلاق الكامل لقطاع غزة وحرمانه من دخول كافة المستلزمات اللازمة لعمل قطاع الإنشاءات، وبالتالي توقف المشاريع الإنشائية فيه، أي أن التراجع الذي حدث في هذا القطاع في قطاع غزة قد تمّت تغطيته بشكل رئيسي في الضفة الغربية. وقد وصل إسهام قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 إلى ما نسبته 2.5%، وهي النسبة نفسها في السنة التي سبقتها.

4. تجارة الجملة والتجزئة:

تشير التقديرات الأولية المتوفرة إلى نمو القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2007 بما نسبته 8.5%، حيث ارتفعت قيمته من 382.7 مليون دولار في عام 2006 لتصل إلى ما مجموعه 415.2 مليون دولار في عام 2007. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2007 ما نسبته 10%.

5. النقل والتخزين والاتصالات:

اعتماداً على البيانات التقديرية الأولية لعام 2007 فقد أظهر قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة نمواً بلغت نسبته 2.7% حيث ارتفعت قيمته من 466 مليون دولار في عام 2006 لتصل إلى 478.5 مليون دولار في عام 2007، كما ارتفع إسهام هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي من 11.3% عام 2006 إلى 11.6% عام 2007.

6. الوساطة المالية:

تشير التقديرات الأولية إلى نمو القيمة المضافة لنشاط الوساطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2007 بما نسبته 3.1%، حيث ارتفعت من 186.7 مليون دولار في عام 2006 إلى 192.5 مليون دولار في عام 2007. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 ما نسبته 4.7%.

7. الخدمات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الخدمات المختلفة تراجعاً للسنة الثانية على التوالي خلال عام 2007، فقد تراجعت قيمة هذه الأنشطة من 940.2 مليون دولار في عام 2006 إلى ما مجموعه 906.1 ملايين دولار في عام 2007، أي بما نسبته 3.6%، وقد مثل قطاع الخدمات في عام 2007 ما نسبته 21.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة قدرها 22.9% في عام 2006. وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع فقد احتلت الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية ما نسبته 37.9% من إجمالي هذا النشاط وبقيمة قدرها 343.2 مليون دولار، تلاها نشاط التعليم بإسهام قدره 314.8 مليون دولار وبنسبة 34.7% من إجمالي نشاط قطاع الخدمات، ومثل قطاع الصحة ما نسبته 15.1% من إجمالي هذا القطاع وبقيمة مقدارها 136.4 مليون دولار، تلاها قطاع المطاعم والفنادق بقيمة 67.8 مليون دولار وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية بقيمة 43.9 مليون دولار.

8. الإدارة العامة والدفاع:

سجلت القيمة المضافة لقطاع الإدارة العامة والدفاع نمواً في عام 2007 عن عام 2006 بنسبة قدرها 8.3% تقريباً، فقد نما هذا القطاع من 552.7 مليون دولار في العام 2006 إلى حوالي 598.8 مليون دولار في العام 2007، وقد زادت نسبة إسهام هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي من 13.5% في عام 2006 إلى 14.5% في عام 2007. ويعتقد بأن الزيادة في قيمة هذا النشاط تعود إلى زيادة المدفوعات الحكومية على شكل رواتب مستحقة لموظفي القطاع العام والأجهزة الأمنية.

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يشير الجدول 8/3 إلى التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2005-2007 بالأسعار الثابتة، وذلك حسب ما أظهرته التقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2007 نمواً بلغت نسبته 4.3%، حيث ارتفع من 1,129.2 دولار في عام 2006 إلى 1,178.1 دولار في عام 2007. ويظهر أن نصيب الفرد في قطاع غزة قد تراجع بسبب الحصار الإسرائيلي الخانق، في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الفرد في الضفة الغربية، وهو ما سبب ارتفاعاً عاماً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلا المنطقتين.

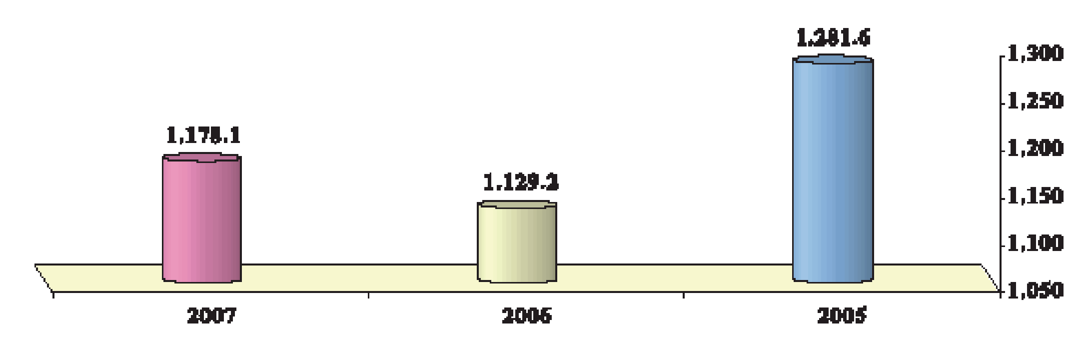
جدول 8/3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2005-2007
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالدولار)

السنة	2005	2006	2007*
التقدير السنوي	1,281.6	1,129.2	1,178.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2005-2007 (بالدولار)



رابعاً: المالية العامة

اتّسم الوضع المالي للسلطة الفلسطينية لسنة 2007، بالإرباك، وقلة البيانات الموثقة، ولم توفر وزارة المالية بياناتها إلا في وقت متأخر. وهو ما اضطر الباحثين للبحث حول الموضوع في الصحافة، ولدى موظفي وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، والمؤسسات الدولية. وتجدر الإشارة إلى الوضع الاستثنائي الذي تشهده مناطق السلطة الفلسطينية منذ منتصف سنة 2007، بوجود الضفة الغربية تحت سيطرة الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ في رام الله، وبوجود قطاع غزة تحت سيطرة الحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية. وعلى هذا، فإن أي تحسن في الوضع المالي للسلطة لم ينعكس بالضرورة على كلا المنطقتين؛ ففي الوقت الذي شهدت فيه مناطق الضفة تحسناً نسبياً، فإن المعاناة والحصار ومظاهر الفقر قد زادت في قطاع غزة.

1. الإيرادات العامة:

يتضح من تقرير وزارة المالية حول العمليات المالية للسلطة الفلسطينية، من حيث الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، على الأساس النقدي، خلال سنة 2007 أن إجمالي الإيرادات قد بلغ ملياراً و616 مليون دولار. غير أن الإيرادات المحلية لم تتجاوز 323 مليون دولار من مجمل الإيرادات، منها 202 مليون دولار إيرادات ضريبية. أما معظم الإيرادات فجاءت من إيرادات المقاصة (الناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير الفلسطينية) والتي تحصّلها الحكومة الإسرائيلية، والتي بلغ مجموعها ملياراً و318 مليون دولار. لكن إيرادات المقاصة هذه في الحقيقة في سنة 2007 لم تتجاوز 896 مليون دولار حسب بيانات السلطة. أما مبلغ المقاصة المتبقي (422 مليون دولار) فقد تمّ تحصيله من متراكمات سنة 2006 والتي كانت "إسرائيل" قد حجزتها، ومنعت تسليمها للحكومة التي كانت تقودها حماس. وهو ما يعني أن مجموع الإيرادات كان ملياراً و194 مليون دولار إذا ما تمّ حذف متراكمات سنة 2006. وتشير الزيادة الكبيرة في إيرادات السلطة لسنة 2007 بالمقارنة مع سنة 2006 (ملياراً و616 مليون دولار مقابل 676 مليون دولار، أي بنسبة زيادة مقدارها 139.1%) إلى تحسُّن العلاقة بين الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ في رام الله، وبين "إسرائيل" وأمريكا، وذلك إثر إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي كانت برئاسة تقودها حماس.

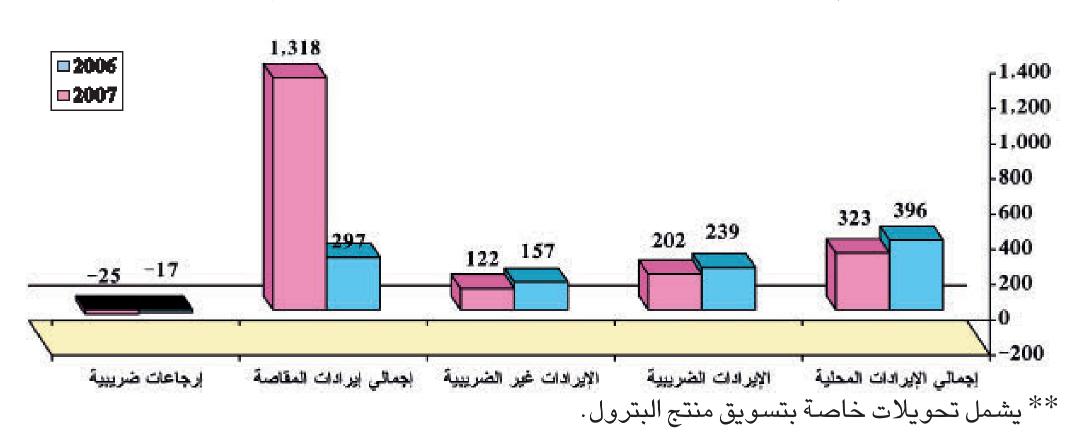
جدول 8/4: تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي) 2006-2007 (بالمليون دولار)

البيان	2006	2007
إجمالي صافي الإيرادات	**676**	**1,616**
إجمالي الإيرادات المحلية	**396**	**323**
– الإيرادات الضريبية	239	202
– الإيرادات غير الضريبية	157	122
إجمالي إيرادات المقاصة	**297**	**1,318**
إرجاعات ضريبية (–)	**-17**	**-25**
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**1,390**	**2,567**
إجمالي الرواتب والأجور	660	1,369
نفقات غير الأجور*	393	663
صافي الإقراض**	337	535
الرصيد	-714	-951
الدعم الخارجي للموازنة	741	1,012
الرصيد بعد الدعم الخارجي للموازنة	**27**	**61**
النفقات التطويرية	281	310
الرصيد الكلي (يشمل النفقات التطويرية)	**-254**	**-249**
مصادر تمويل أخرى	**254**	**249**
دفعات تحت الحساب من صندوق الاستثمار الفلسطيني	146	78
صافي التمويل من البنوك المحلية	-172	-132
التمويل الخارجي للنفقات التطويرية	281	310
الدين الخارجي	0	0
الرصيد المتبقي	-1	-6
ملاحظات		
سعر الصرف للدولار، موازنة	4.5	4.2
سعر الصرف للدولار، فعلي (معدل سنوي)	4.46	4.1

المصدر: وزارة المالية – السلطة الوطنية الفلسطينية.

* تشمل النفقات التطويرية البسيطة الممولة محلياً.

إيرادات السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بالمليون دولار)



** يشمل تحويلات خاصة بتسويق منتج البترول.

2. النفقات العامة:

يشير تقرير وزارة المالية للسلطة الفلسطينية، إلى أن إجمالي النفقات لسنة 2007، على الأساس النقدي، قد بلغ مليارين و567 مليون دولار؛ مقارنة بمليار و390 مليون دولار في سنة 2006، وبنسبة زيادة مقدارها 84.7%. وقد مثلت الأجور والرواتب ما نسبته 53.3%، أي ما مجموعه ملياراً و369 مليون دولار، مقارنة بـ 660 مليون دولار هو مجموع الرواتب المدفوعة سنة 2006، وهو ما يمثل 47.5% من ميزانية 2006 حسب بيانات وزارة المالية.

وقد تمّ تغطية عجز الموازنة عن طريق الدعم الخارجي لميزانية السلطة والذي بلغ ملياراً و 12 مليون دولار في سنة 2007 (انظر جدول 8/4).

خامساً: المنح والمساعدات الخارجية

على الرغم من الحصار المشدد الذي فرض على الحكومة الفلسطينية المنتخبة منذ بداية عام 2006، وذلك عبر قطع المساعدات والمنح الخارجية، التي كانت توجه لدعم موازنة السلطة والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى فرض القيود على البنوك العاملة لمنعها من التعامل مع الحكومة الفلسطينية، وعدم السماح لها بتمرير الأموال المحولة من بعض الجهات المانحة إلى حساب الخزينة الموحد، إلا أن المساعدات والمنح الدولية استمرت في عام 2006، ووفقاً لبيانات وزارة المالية فقد بلغ إجمالي المساعدات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية من مختلف المانحين (الاتحاد الأوروبي، والدول العربية والإسلامية،وروسيا، والمؤسسات والهيئات الدولية) خلال عام 2006 نحو 738.2 مليون



دولار.

وبلغ حجم المساعدات والمنح الخارجية في سنة 2007 لدعم موازنة السلطة حوالي مليار و12 مليون دولار، حسبما تظهر أرقام وزارة المالية. غير أن التقديرات الأولية تشير إلى ارتفاع حجم المنح والمساعدات الدولية الكلي في سنة 2007 إلى حوالي مليار و416 مليون دولار.

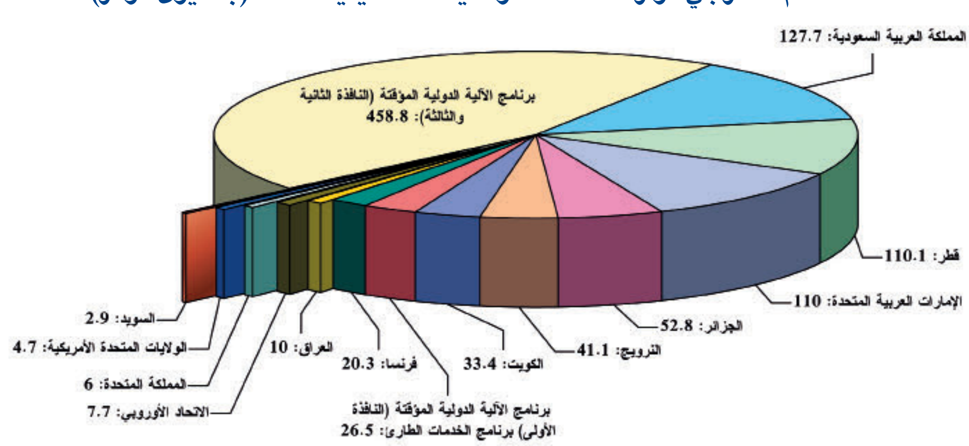
ومن الجدير ذكره في هذا المجال هو أن جزء من هذه المساعدات جاء دون تنسيق مع الحكومة، وإنما عبر تدفقات غير منتظمة من حيث المحتوى، أو الإدارة، أو المواعيد الزمنية، مما حال دون القدرة على توجيهها أو حصرها، أو استثمارها وفق خطة أو رؤية موحدة على الأقل، مما أدى إلى إضعاف النظام المالي للسلطة الفلسطينية وجعلها أقل قدرة على التأثير في تطورات الاقتصاد.

كما يلاحظ بأن مساعدات الدول والمؤسسات المانحة عادت إلى التدفق بشكل مباشر إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة تصريف الأعمال، بعد أن كانت تأتي بأشكال أخرى غير مباشرة.

جدول 8/5: الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2007 (بالمليون دولار)

البلدان الداعمة	2007
قطر	110.1
الإمارات العربية المتحدة	110
المملكة العربية السعودية	127.7
الجزائر	52.8
الكويت	33.4
العراق	10
فرنسا	20.3
السويد	2.9
النرويج	41.1
الولايات المتحدة الأمريكية	4.7
المملكة المتحدة	6
الاتحاد الأوروبي	7.7
برنامج الآلية الدولية المؤقتة (النافذة الثانية والثالثة)	458.8
برنامج الآلية الدولية المؤقتة (النافذة الأولى) برنامج الخدمات الطارئ	26.5
إجمالي التمويل الخارجي	**1,012**

الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2007 (بالمليون دولار)



المصدر: وزارة المالية – السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد أشار تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي، حول إجمالي المساعدات الأوروبية المقدمة عبر الآلية الدولية المؤقتة، إلى أن مجموع المبالغ المرصودة ضمن هذا البرنامج بلغت 421 مليون و70 ألف يورو (حوالي 632 مليون دولار) وذلك عبر ثلاث نوافذ على النحو التالي:

1. النافذة الأولى: وهدفت إلى توفير اللوازم الضرورية، وتغطية النفقات الجارية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وكانت بإدارة البنك الدولي وتحت اسم برنامج دعم الخدمات الطارئة.

2. النافذة الثانية: وهي ممولة من المفوضية الأوروبية بشكل منفرد وتدار من خلال الوحدة الإدارية للآلية الدولية المؤقتة وتتعلق بتوفير خدمات الكهرباء والرعاية الصحية والصرف الصحي.

3. النافذة الثالثة: وتوفر مساعدات مباشرة وإغاثية للعاملين في المجالات الإنسانية (صحة، تعليم، شؤون اجتماعية) وقد امتدت هذه المساعدات إلى نحو 77 ألف موظف مدني من موظفي السلطة الوطنية، وبلغ ما تم إنفاقه عبر هذه النافذة 225 مليون و960 ألف يورو (حوالي 339 مليون دولار).

خطة التنمية والإصلاح:

وفي هذا الإطار تعهدت 87 دولة وهيئة دولية، خلال "مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية"، الذي عقد في باريس بتاريخ 2007/12/17، بمساعدات تصل إلى حوالي 7.4 مليار دولار للسلطة الفلسطينية على مدى ثلاث سنوات. وكانت السلطة قد قدمت للمؤتمر خطة تنمية ثلاثية (خطة التنمية والإصلاح) تشمل السنوات 2008 إلى 2010. وتتسم الخطة بطابع إنقاذي، وتشمل إعادة إعمار البنية التحتية، وتوفير رواتب موظفي السلطة. وحددت الخطة ثلاثة أسس للتنمية الحقيقية

في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي:

1. فرض القانون والنظام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنفيذ إصلاحات رئيسية تمكن السلطة من إيجاد اقتصاد مستدام، وبناء مؤسسات فاعلة تشكل نواة الدولة المستقلة.
2. قيام "إسرائيل" بإزالة العقبات التي تعرقل سير عمل الحكومة والاقتصاد، وبالتالي قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.
3. مطالبة المجتمع الدولي بمواصلة دعمه لصمود الشعب الفلسطيني، وتوفير دعم منسق ومرن للسلطة الفلسطينية.

وتَعِدُ الخطة المانحين بتحقيق تغيير وتطوير حقيقيين في أربعة مجالات، هي: الحكم الرشيد، والمجال الاجتماعي، والقطاع الخاص، والبنى التحتية؛ حيث يستند تنفيذها إلى تطبيق الأسس الثلاثة أعلاه.

سادساً: الحصار والإغلاق الإسرائيلي

يلاحظ المراقب الاقتصادي بأن حالة الحصار والإغلاق التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية كان لها تأثيرات كبيرة على كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وذلك بسبب حالة الترابط والتشابك القائم بين الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى؛ حيث لم تفلح السنوات التي تلت اتفاقية أوسلو في تعزيز العمق العربي والإقليمي لهذا الاقتصاد، وبالتالي فكّ حالة التبعية والاعتماد على الجانب الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات الاحتلال الإسرائيلي وجزء حيوي من سياسته، إلا إن الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2007 نتيجة للحصار الإسرائيلي كانت كبيرة؛ والتي كانت أبرز معالمها:

- انخفاض الطاقة الإنتاجية المُستغلّة في المنشآت العاملة.
- انخفاض كبير في نسبة تشغيل الأيدي العاملة.
- تراجع حجم المبيعات بشكل كبير.
- تراجع عمل المنشآت العاملة في قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات.
- تأثر قطاع الزراعة سلبياً بالإجراءات الإسرائيلية المتبعة والهادفة إلى تدمير وتخريب الأراضي الزراعية.
- تراجع حجم الاستثمار بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص بشكل كبير.

ونتيجة لسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14، ازدادت حدة الحصار؛ حيث قامت "إسرائيل" بتطبيق سياساتها الرامية إلى خنق القطاع، فأغلقت جميع المنافذ من القطاع وإليه،

وعزلته عن العالم الخارجي، بل اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً في 2007/9/23 باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، وبناءً على هذا القرار تمّ فرض العقوبات على سكان القطاع، وذلك بمنع توريد المواد الغذائية والمحروقات إلا بكميات قليلة لا تكفي لسدّ حاجات سكان القطاع. وصدر تقرير للجنة الشعبية ضدّ الحصار على فلسطين، شرحت فيه أثر الحصار ونتائجه على كافة النواحي والقطاعات وعلى المليون ونصف من سكان القطاع. وقالت اللجنة إن الخسائر الشهرية المباشرة للحصار تزيد عن 45 مليون دولار شهرياً، وتتوزع على قطاع الصناعة بمعدل 15 مليون دولار، وعلى قطاع الزراعة بمعدل عشرة ملايين دولار، وعلى القطاعات الأخرى: التجارة والإنشاءات والخدمات والصيد بمعدل 20 مليون دولار شهرياً. ووفق التقرير فإن نسبة البطالة في القطاع تعدَّت 60%.

ويمكن تلخيص آثار الإغلاق الكامل لقطاع غزة (في الفترة التي تلت سيطرة حماس على القطاع) كما يلي:

- إغلاق المعابر تسبب في وقف حركة الصادرات والواردات من قطاع غزة وإليه، مما أدى إلى التأثير سلبياً على قدرات القطاعات الاقتصادية كافة، وإلى معاناة شديدة في كافة مناحي الحياة.
- توقف أكثر من 90% من المنشآت الصناعية في القطاع عن العمل وانخفض عدد العاملين فيه من 35 ألف عامل إلى حوالي ألفي عامل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية بالإضافة إلى تعرض أكثر من 80% من المحاصيل الزراعية للتلف، بسبب عدم السماح بدخول الأدوية والأسمدة والمبيدات وغيرها. إلى جانب التدهور الكبير في قطاعات الإنشاءات والتجارة والخدمات، وفقدان العاملين في هذه القطاعات لمصادر دخلهم نتيجة لتوقفهم عن العمل.
- الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (حوالي 10%)، مما أدى إلى تغيير إجباري في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية.
- اتساع حجم البطالة والفقر، فالبطالة في قطاع غزة تصل إلى أكثر من 60% من مجموع القوى العاملة البالغة حوالي 300 ألف عامل.
- أصيب قطاع السياحة بشلل كامل، وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر على الإفلاس، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق حيث تدنت نسبة الإشغال إلى الصفر تقريباً. وبشكل عام، فإن النشاط الفندقي في قطاع غزة شهد تراجعاً خلال العام 2007 فيما يخص عدد النزلاء وليالي المبيت مقارنة مع العام 2006؛ حيث انخفض عدد النزلاء في الفنادق بنسبة مقدارها 38.3%، أما ليالي المبيت فقد انخفضت بنسبة مقدارها 17.6%.

ويعتقد كثير من الاقتصاديين بأن إجراءات الاحتلال جعلت من قطاع غزة منطقة كوارث من الدرجة الأولى، حيث يرزح السكان تحت حصار شل حركة الأفراد والبضائع من القطاع وإليه،

وقضى على أية تبادلات تجارية. فالقطاع يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد البضائع من "إسرائيل" أو عبرها، ومنذ حصاره لم يسمح الاحتلال بإدخال أيٍّ من المواد الخام إلى القطاع، ولم يسمح بتصدير أيٍّ من منتجات القطاع.

سابعاً: العمل والبطالة ومستوى المعيشة

يتميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي ترتفع فيه معدلات الخصوبة والإعالة الاقتصادية ومتوسط عدد أفراد العائلة مقارنة بالمعدلات الإقليمية والدولية، حيث تبلغ نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً حوالي 45.5% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما يبلغ معدل الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع 4.6 مولوداً لكل امرأة؛ بواقع 4.2 مولوداً لكل امرأة في الضفة الغربية، و5.4 مولوداً لكل امرأة في قطاع غزة. وهذا ما يفسر معدلات النمو الطبيعية المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما نسبة الإعالة الاقتصادية فقد ارتفعت، نتيجة لازدياد معدلات البطالة، من 4.8% في عام 2000 إلى 7.7% في شهر آب/ أغسطس 2007، وارتفعت في قطاع غزة إلى 8.5% لانعدام فرص العمل، وازدياد معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الفقر وتسارع انتشاره وازدياد حدته بسبب الحصار والإغلاق المشدد من قبل سلطات الاحتلال. وبالتالي ازدادت نسب الفقر بين الأسر الفلسطينية؛ إذ ارتفعت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يقعون تحت خط الفقر من 22% في عام 2000 لتصل سنة 2007 إلى حوالي 67% على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بينما بلغت مع نهاية سنة 2007، نسبة الفقر في قطاع غزة نحو 90%. وقد ارتفعت نسبة البطالة من 11% في عام 2000 لتصل إلى 40% في عام 2007، وفي قطاع غزة بلغت النسبة بعد الإغلاق والحصار المشددين أكثر من 60%.

وتجدر الإشارة إلى أن عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين يعملون داخل الخط الأخضر بشكل غير قانوني ودون الحصول على تصاريح عمل، وتشير بعض الأرقام إلى وجود أكثر من 50 ألف عامل فلسطيني يعملون في الداخل، في معظم الأحوال يتمّ استغلال وضعهم غير القانوني لابتزازهم والتهرب من دفع حقوقهم وأجورهم، إضافة إلى أن الجزء الأكبر منهم يعيش في ظروف صعبة وغير إنسانية، حيث يعيشون في مبانٍ مهجورة تفتقد إلى الخدمات الأساسية.

ثامناً: القطاع المصرفي

أظهرت مؤشرات عام 2007 نمواً في أعمال القطاع المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت نسبته 22% بالمقارنة مع العام 2006؛ حيث تجاوز إجمالي أصوله سبعة مليارات دولار، وارتفع رأس المال المدفوع إلى 530 مليون دولار. كما ارتفعت الودائع لديه إلى أكثر من 5.1 مليار دولار. وقد نجح القطاع المصرفي في تجنب التجاذبات السياسية الناجمة عن الانقسام الذي حصل بعد عملية

الحسم في غزة، وإبعاد الجهاز المصرفي عن هذه الحالة قدر الإمكان. كما تجاوزت البنوك المخاطر التي ترتبت على مشكلة عدم دفع الرواتب والالتزامات الناتجة عنها، لما كانت تشكله من تهديد لبعض المصارف نظراً لارتفاع نسبة القروض المقدمة لقطاع الموظفين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لإجمالي محفظة الإقراض.

وقد عانت البنوك العاملة في قطاع غزة من أزمات وضغوط كبيرة بسبب الحصار المالي الإسرائيلي على القطاع، الذي أدى إلى نقص العملات النقدية الأجنبية التي يستخدمها الفلسطينيون في تعاملاتهم الاقتصادية؛ حيث استمر التشويش على عمليات التحويلات المالية إلى قطاع غزة مما أنقص السيولة المتوفرة هناك. وذلك بالإضافة إلى تهديدات البنوك الإسرائيلية بقطع روابطها مع البنوك العاملة في قطاع غزة، إذا تعاملت مع حكومة حماس.

تاسعاً: الأسعار وغلاء المعيشة

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن جدول غلاء المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2007، حيث سجلت أسعار المستهلك ارتفاعاً مقداره 2.69% خلال عام 2007 مقارنة بعام 2006، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1996=100) إلى 156.41 مقارنة بـ 152.31 خلال سنة 2006. ولعل من المناسب أخذ هذه النسبة بشيء من الحذر، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن أسعار المستهلك زادت بنسبة 10.5% خلال سنة 2007. وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نفسه، فإنه عند مقارنة شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 مع الشهر المناظر له من العام 2006، نجد أن نسبة ارتفاع الرقم القياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 5.97%. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع تركز في المواد التموينية والأساسية، مما يجعل الأسر الأكثر فقراً عرضة للتأثر بشكل أكبر بسبب هذا الارتفاع. فعلى سبيل المثال ارتفع سعر سلعة الطحين بنسبة 21.14% خلال شهر آب/ أغسطس 2007، وسعر الخبز بنسبة 8.32%، وسعر منتجات الألبان والبيض بنسبة 4.66%، والزيوت والدهون بنسبة 5.28%، ومنتجات التبغ بنسبة 8.08%، والوقود والطاقة بنسبة 2.35%. ثم توالى الارتفاع على السلع الحيوية نفسها خلال الأشهر اللاحقة مع انخفاض في أسعار السلع الكمالية. وعند الأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك في أسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني نجد أن حِدّة الارتفاع في الرقم القياسي تتضاعف لتصل إلى 13.6% و12.9% على التوالي.

أما إذا تمّ التركيز فقط على قطاع غزة، وخصوصاً في النصف الثاني من سنة 2007، فسنجد أن المستهلك واجه معاناة هائلة بسبب الحصار الشامل؛ فقد شهدت أسواق القطاع نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية، واختفت أعداد كبيرة من الأصناف الغذائية، وشهد قطاع غزة ارتفاعاً في أسعار العديد من السلع والمواد الغذائية والضرورية. إذ يشير تقرير صادر عن مؤسسة

الضمير لحقوق الإنسان إلى أن نسبة ارتفاع الأسعار خلال ستة أشهر، نتيجة الحصار المشدد منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007، تراوحت ما بين 30-1,000% حسب توفر المخزون من البضائع المعروضة. وفيما يلي بعض الأمثلة على الارتفاع الحاد للأسعار، حسب تقرير أعدته مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان:

جدول 8/6: ارتفاع الأسعار في قطاع غزة في النصف الثاني من سنة 2007

السلعة	الوزن / العدد	قبل الإغلاق في 2007/6/15		بعد مرور ستة أشهر من الإغلاق	
		السعر بالشيكل	السعر بالدولار*	السعر بالشيكل	السعر بالدولار*
اللحم	كيلو واحد	38	9.9	60	15.7
الدجاج	كيلو واحد	-	-	9.5	2.5
الدقيق	شوال (50 كغ)	90	23.5	135	35.2
السكر	شوال (50 كغ)	110	28.7	115	30
زيت الزيتون	جالون (1 لتر)	19	’5	21	5.5
الشاي العادي	كيلو واحد	18	4.7	26	6.8
الفول	شوال (25 كغ)	87.5	22.8	125	32.6
الحمص	كيلو واحد	5	1.3	6	1.6
الإسمنت	شوال (50 كغ)	16	4.2	200	52.2
الإسمنت الأبيض	شوال (50 كغ)	40	10.4	270	70.5
الغاز المنزلي	أسطوانة (14 كغ)	40	10.4	59	15.4
البنزين	لتر واحد	5.13	1.3	6	1.6
السولار	لتر واحد	3	0.8	5	1.3
الكاز الأبيض	لتر واحد	3	0.8	5	1.3
علبة السجائر	علبة واحدة	10-5	2.6-1.3	30-15	7.8-3.9
علبة المعسل	علبة حجم صغير	2	0.5	23	6

المصدر: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان.

* سعر صرف الدولار الأمريكي 3.83 شيكل.

عاشراً: سوق فلسطين للأوراق المالية

على الرغم مما شهده عام 2007 من أحداث عصفت بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن سوق فلسطين للأوراق المالية كان الأقل تضرراً، فقد أظهرت نتائج العام انخفاضاً معقولاً على مستوى قيم وأحجام التداول. فقد أشارت النتائج إلى أن حجم التداول قد وصل إلى ما يقارب 800 مليون دولار، كما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق في نهاية العام 2007 ما يقارب 2.4 مليار دولار، أما عدد الصفقات فقد تجاوز 150 ألف صفقة، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة ما يقارب 300 مليون سهم. وعلى مستوى أداء المؤشرات الرئيسية للسوق أغلق مؤشر القدس نهاية العام 2007 عند مستوىً 527.26 نقطة، منخفضاً بما قيمته 77.74 نقطة، أي ما نسبته 12.85% عن إغلاق العام 2006. ويأتي هذا الانخفاض على خلفية تراجع مؤشرات كافة القطاعات، حيث سجل مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً بنسبة 23.14%، وانخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 40.27%، كما انخفض قطاع التأمين بنسبة 3.75% وقطاع الخدمات بنسبة 8.82% وقطاع الاستثمار بنسبة 14.39%.

حادي عشر: التجارة الخارجية

ما يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وما يزال هذا الاقتصاد "اقتصاداً تابعاً" مرتبطاً بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية؛ وما يزال تحكُّم "إسرائيل" بالمعابر والمطارات والحدود يؤثر بشكل هائل على التجارة الخارجية الفلسطينية. كما تعمد "إسرائيل" من خلال ذلك إلى منح نفسها مزايا تفضيلية واحتكارية، بحيث تجبر الاقتصاد الفلسطيني على التعامل معها وتجعله في أحيان كثيرة الخيار الوحيد المتاح. ولذلك استحوذت "إسرائيل" سنة 2007 على 86% من الواردات التي تصل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، في حين تقوم مناطق السلطة بتصدير 64% من صادراتها إلى "إسرائيل". وإذا كان قد حصل تخفيف جزئي من إجراءات الاحتلال عن الضفة الغربية، مقارنة بحصار خانق على قطاع غزة؛ فإن الاحتلال الإسرائيلي البغيض يظل جاثماً على كلا المنطقتين بحيث يمنع الاقتصاد الفلسطيني من أية انطلاقة حقيقية، تُعبِّر فعلاً عن قدرات الإنسان الفلسطيني وإمكاناته.

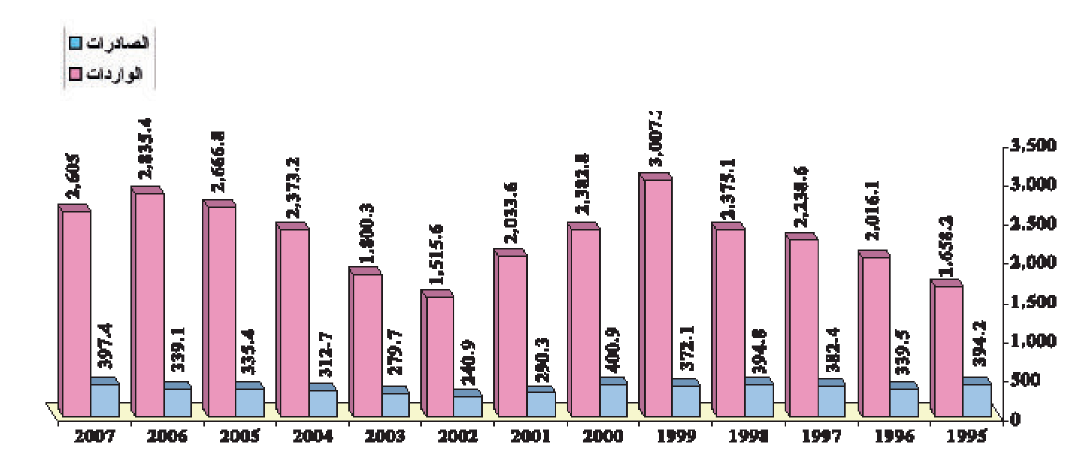
تظهر أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مجمل الصادرات الفلسطينية لسنة 2007 قد بلغ 397.4 مليون دولار مقارنة بـ 339.1 مليون دولار سنة 2006؛ أما مجموع الواردات سنة 2007 فبلغ مليارين و605 ملايين دولار، مقارنة بمليارين و835.4 مليون دولار سنة 2006. ويظهر الجدول التالي التجارة الخارجية الفلسطينية مع دول العالم وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 8/7: إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري للضفة الغربية* وقطاع غزة 1995-2007 (بالمليون دولار)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات	إجمالي قيمة الواردات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	394.2	1,658.2	-1,264	2,052.4
1996	339.5	2,016.1	-1,676.6	2,355.6
1997	382.4	2,238.6	-1,856.2	2,621
1998	394.8	2,375.1	-1,980.3	2,769.9
1999	372.1	3,007.2	-2,635.1	3,379.3
2000	400.9	2,382.8	-1,981.9	2,783.7
2001	290.3	2,033.6	-1,743.3	2,323.9
2002	240.9	1,515.6	-1,274.7	1,756.5
2003	279.7	1,800.3	-1,520.6	2,080
2004	312.7	2,373.2	-2,060.5	2,685.9
2005	335.4	2,666.8	-2,331.4	3,002.2
**2006	339.1	2,835.4	-2,496.3	3,174.5
***2007	397.4	2,605	-2,207.6	3,002.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* باستثناء منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" إليها.
** بيانات أولية/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*** بيانات مقدرة.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة 1995-2007 (بالمليون دولار)



ثاني عشر: إدارة السلطة والحكومة للوضع الاقتصادي

لقد كان لعدم امتلاك السلطة الفلسطينية لرؤية اقتصادية وتنموية، نتائج وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني. بل كان الواقع الاقتصادي في ظلّ وجود السلطة الفلسطينية أسوأ من نواحي كثيرة، بالمقارنة مع الفترات التي سبقت مجيئها بعد اتفاقية أوسلو. إن أساس المأزق الاقتصادي المتزايد في ظلّ وجود السلطة الفلسطينية هو غياب سيادتها على الأرض والسكان؛ فهي لا تملك اتخاذ قرارات سيادية على الأرض الفلسطينية وتنفيذها. كما جاءت اتفاقية باريس الاقتصادية لتكرِّس التبعية، ولتضع قيوداً إضافية على الاقتصاد الفلسطيني لزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ أبقى بروتوكول باريس آليات تنفيذه مرهونة بموافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تملك السيطرة الكاملة على الأرض والحدود والمعابر والحواجز، وبالتالي السيطرة على قطاعي التجارة الداخلية والخارجية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وظلّ الاحتلال الإسرائيلي بعد مجيء السلطة هو المتحكم الفعلي بالاقتصاد، وبإمكانيات تطوره ونموه.

لقد كان على السلطة الفلسطينية وضع خطط للتحرر من قيود الاحتلال وتشجيع قيام قطاع اقتصادي عام، يعمل على إنتاج جزء من الاحتياجات الأساسية للسوق المحلية، ومساعدة القطاع الخاص على زيادة استثماراته في القطاعات الإنتاجية، بدلاً من بناء جهاز بيروقراطي متخم ومترهل جعل من نفقات السلطة أكثر بكثير من مواردها، وأخضعها لاشتراطات الدول المانحة التي جاءت بوصفات لزيادة وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد أسهم سوء الإدارة والفساد، اللذان تميزت بهما السلطة الفلسطينية، في تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني وزيادة تبعيته للإملاءات والإرادات الخارجية. حيث تعاظمت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال وتفاقمت أزماته، وأظهرت المؤشرات الكلية لهذا الاقتصاد زيادة كبيرة في معدلات البطالة، والديون الخارجية والداخلية، وارتفعت الأسعار، وانخفضت القدرة الشرائية للمواطن، كما انخفضت القدرة على الادخار، وزادت تبعية التجارة الفلسطينية للاحتلال.

وللخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعيشه الضفة الغربية وقطاع غزة يجب تغيير النهج السائد حالياً واتباع سياسات مغايرة، يكون هدفها التحرر وفكّ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال. وذلك من خلال تبني سياسات تقوم على تطوير الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار

المنتج، ومحاربة الفساد واتباع سياسات إدارية علمية تتمتع بالمصداقية والشفافية. إن عملية فكّ ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي لن تنجح إلا إذا كان هناك سياسات وخطط وممارسات على الأرض، تعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية والاستفادة من إمكانيات الأسواق العربية، والوصول إلى علاقات اقتصادية خارجية حرة ومتنوعة.

ثالث عشر: الارتباط الاقتصادي بـ"إسرائيل"

أسهمت سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وأوجدت تشوهات بنيوية فيه، وجعلته ضعيفاً وهشاً وتابعاً. فالسيطرة على المعابر والحدود جعلت التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الكاملة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأصبح السوق الفلسطيني ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية. ولذلك ظلّ إسهام القطاع الصناعي في حدود النسبة التي كان عليها في سنة 1967. ونتيجة للحصار والإغلاق ومنع تنقل الناس والبضائع وفصل الأسواق وتدمير البنى التحتية والتحكم بالتجارة الخارجية، عانى الناتج المحلي الإجمالي من تذبذبات أثرت على مستوى وتطور الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أدى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لوحدة جمركية إجبارية في ظلّ سوق مفتوحة وعلاقة تبعية بين سوقين أحدهما قوي والآخر ضعيف، بالإضافة إلى فرض ضرائب مباشرة عالية على الاقتصاد الفلسطيني، إلى مزيد من الضعف والإلحاق والتبعية، وترسيخ سمته كاقتصاد خادم. وأتاح استخدام العملة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة الإمكانية لسلطات الاحتلال لإحكام السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتطوره وزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتأثره بشكل مباشر بالتغيرات في قيمة الشيكل والسياسة النقدية الإسرائيلية، وإضعاف قدرات الشعب الفلسطيني على الادخار والاستثمار.

لا نستطيع الحديث عن الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعانيها الضفة الغربية وقطاع غزة ومحاولة إيجاد الحلول لها، دون النظر إلى الواقع الفلسطيني الحالي، والمتمثل بوجود الاحتلال وممارساته العنصرية، وما يجري حالياً من جهود لتكريس الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما نتج عن ذلك من مظاهر ومؤشرات التمزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى المأزق المتمثل في استفراد الكيان الإسرائيلي بشكل ومضمون الحلول

المقترحة وفق رؤيته السياسية والأمنية، ودفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس والشعور بالعجز، إلى جانب تآكل وضعف النظام السياسي الفلسطيني في السلطة والمنظمة معاً، مما سيؤدي إلى تدمير المشروع الوطني التحرري الفلسطيني برمته. وعليه فإن إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتطلب العمل على وضع صيغة ورؤية جديدة تتخطى الطرق والأساليب السابقة، وتعمل على إيجاد معادلة تمزج ما بين السياسي والاقتصادي في آن معاً. فكل الظواهر تشير إلى صعوبة التوفيق بين تطور الاقتصاد الفلسطيني ونموه، ووجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المدمرة.

مراجع الفصل الثامن

1. أحمد مجلاني، **الأداء الاقتصادي للحكومة الفلسطينية العاشرة**، سلسلة "أوراق تقييم أداء" (1). رام الله: معهد السياسات العامة، 2007.
2. أرشيف معلومات حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة والقطاع 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
3. البنك الدولي، الاستثمار في الإصلاح الاقتصادي والتنمية الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 2007.
4. تقرير معهد دراسات التنمية "IDS"، مستوى البطالة في غزة يتزايد جرّاء الحصار والإغلاق الإسرائيلي، آذار/ مارس 2008.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

- الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2007)، رام الله، حزيران/ يونيو 2007، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pressQ1_%2007_A_PDf_TOTAL.pdf
- الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2007)، رام الله، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pressQ3%2007_A.pdf
- الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2007)، رام الله، نيسان/ أبريل 2008، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/PressQ4_A.pdf
- جدول غلاء المعيشة الفلسطيني، عام 2007، 2008/1/22، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/CPI_ARABIC_%202007.pdf
- جهاز الإحصاء يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2006، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Release6-Arabic.pdf
- د. شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد العام 2007، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/h2007.pdf
- د. شبانه يعلن عن التنبؤات الاقتصادية لعام 2008، 2008/4/16، في:
http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView.



aspx?ItemID=577&mID=11171

- المؤشرات الرئيسية للحسابات القومية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1994-2006 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997.
- مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول–كانون أول، 2007) الربع الرابع، 2007، 2008/3/9.
- ندوة حول غلاء المعيشة خلال العام 2007، نابلس، آذار/ مارس 2008.

6. الحصار والإغلاق الإسرائيلي وأثره على قطاع غزة، موقع القدس أون لاين، نقلاً عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2007.
7. زياد عبد القادر، فلسطين عاشت سبع سنوات عجاف، ملخص تقرير صادر عن منظمة أونكتاد التابعة للأمم المتحدة.
8. سام بحور وإياد جوده، "أنقذوا القطاع الخاص في فلسطين"، شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، أيلول/ سبتمبر 2007.
9. سمير عبد الله، إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
10. سوق فلسطين للأوراق المالية، حصاد عام 2007، 2008/1/28.
11. غازي الصوراني، "حالة الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وإمكانية التنمية وخلق فرص عمل في ظل الحصار،" من ندوة معهد دراسات التنمية المعقودة في جامعة الأقصى، غزة، 2007/12/2.
12. الغرفة التجارية الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني يخسر مليون دولار يومياً، غزة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.
13. القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008.
14. القطاع الصناعي في قطاع غزة على وشك الانهيار الكامل جرّاء سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.
15. اللجنة الشعبية ضد الحصار على فلسطين، معاناة أهالي قطاع غزة، كانون الثاني/ نوفمبر 2008.
16. مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تقرير بشأن سياسة دولة الاحتلال بإغلاق قطاع غزة، انظر: http://www.aldameer.org/report%20aldameer20082.doc
17. ماهر تيسير الطباع، تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر خلال الفترة من 2007/6/15 حتى 2007/11/10، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.
18. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار):

• دراسة حول القطاع الزراعي الفلسطيني ومظاهر التهميش والتشويه التي تعتريه، 2006.
• ملخص تقرير: البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2008.

19. المجلس التشريعي الفلسطيني، مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية للسنة المالية 2007، 2007/1/16.
20. المفوضية الأوروبية، تقرير حول إجمالي المساعدات الأوروبية المقدمة عبر الآلية الدولية المؤقتة، 2007/7/20.
21. ميرة النابلسي ونضال العالول، الاقتصاد الفلسطيني في غرفة الإنعاش، موقع الجزيرة نت، 2008/2/26.
22. ناصر المعلم، "مسؤولية العرب تجاه دعم الاقتصاد الفلسطيني،" جريدة **أخبار الخليج**، البحرين، 2007/12/11.
23. نبيل السهلي، السلطة الوطنية الفلسطينية والحدّ من أزمة المساعدات الدولية، الجزيرة نت، 2007/2/22.
24. ورشة عمل: المأزق الوطني الفلسطيني وسبل الخروج منه سياسياً واقتصادياً وأمنياً، تنظيم: مركز دراسات الأسرى المحررين (تكوين)، جمعية الأسرى المحررين، رام الله، 2007/2/4.
25. وزارة التخطيط الفلسطينية: http://www.mopic.gov.ps
26. وزارة المالية الفلسطينية:

• الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية للسنة المالية 2006، الصفحة الإلكترونية.
• تفاصيل التمويل الخارجي – المِنَح، رام الله، 2007.
• تقرير الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2007، الربعي والنصف سنوي والسنوي، في:

http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table5%20quarter%20 2007%20arabic.pdf

• تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس النقدي) 2007، الربعي والنصف سنوي والسنوي بالمقارنة مع عام 2006، في:

http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table3%20quarter%20 2007%20arabic.pdf

• المنح والمساعدات الخارجية عام 2006، الصفحة الإلكترونية.

27. الوضع الاقتصادي العام والتطورات المصرفية والتطوير الذي تشهده سلطة النقد، ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في مدينة الخليل، آذار/ مارس 2008.
28. Palestinian National Authority, *Building a Palestinian State: Towards Peace and Prosperity, Paris,* 17/12/2007

The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل". ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادّة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح




ISBN 978-9953-500-25-6




مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت